المركز القومى للترجمة

القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية

الجزء الثالث

تحرير:
دريك جريجورى
رون جونستون
جيرالدن برات
ميشيل واتس
سارة واتمور

ترجمة:
عاطف معتمد
عزت زيان
محمد على
لطفى عزاز



2324

مراجعة
محمد عبد الرحمن الشرنوبى

القاموس الموسوعى

فى الجغرافيا البشرية

الجزء الثالث

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

– العدد: 2324
– القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية (الجزء الثالث)
– دريك جريجورى، ورون جونستون، وجيرالدن برات، وميشيل واتس، وسارة واتمور
– عاطف معتمد، وعزت زيان، ومحمد على، ولطفى عزاز
– محمد عبد الرحمن الشرنوبى
– اللغة: الإنجليزية
– الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

The Dictionary of Human Geography – 5th Edition
Edited by: Derek Gregory – Ron Johnston – Geraldine Pratt
Michael J. Watts and Sarah Whatmore

شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة.   ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤   فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org   Tel: 27354524   Fax: 27354554

القاموس الموسوعى

فى الجغرافيا البشرية

الجزء الثالث

تحرير

دريك جريجورى　　رون جونستون
جيرالدن برات　　ميشيل واتس
سارة واتمور

ترجمة

عاطف معتمد　　عـزت زيـان
محـمـد عـلـى　　لطفـى عزاز

مراجعة : محمد عبد الرحمن الشرنوبى

2016

القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية/
تحرير: ديريك جريجورى... [وآخ]؛ ترجمة: عاطف
معتمد... [وآخ]؛ مراجعة: محمد عبد الرحمن
الشرنوبى. ـ القاهرة : المركز القومى للترجمة،
٢٠١٦.

مج٢ ٥٧٦ص؛ ٢٠سم. ـ (المركز القومى للترجمة)

تدمك ٤ ٠٧٤١ ٩٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الجغرافيا البشرية ـ موسوعات.

أ ـ جريجورى، ديريك (محرر مشارك)

ب ـ معتمد، عاطف (مترجم مشارك)

ج ـ الشرنوبى، محمد عبد الرحمن. (مراجع)

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٧٨٥/ ٢٠١٦

I. S. B. N 978 - 977 - 92 - 0741 - 4

ديوى ٩١٠,١٥٧٢٠٣

مدن عالمية global cities/world cities

عُقد حضرية كبرى فى تنظيم الاقتصاد العالمى: أى محاور للسيطرة الاقتصادية، والإنتاج والتجارة، وتداول المعلومات، وانتقال الثقافات، والسلطة السياسية. وغالبا ما تتمثل فى شبكة منظمة هرميا تغطى العالم (راجع Taylor, 2004). وقد نسب بيتر هول Peter Hall إلى الخبير الحضرى الأسكتلندى باتريك جيديس (1854-1932) (Geddes, 1915) صياغة هذا المصطلح، وذلك على الرغم من أن مبدع الأدب الألمانى جوهان جوته، استخدمه فى وقت مبكر يرجع إلى أوائل القرن التاسع عشر فى إشارته إلى باريس. وقد قام هول فى كتابه الرائع مدن العالم The world cities (1984) 1966 بتحليل ستة أقاليم حضرية تحت هذا العنوان، حيث عالج فى هذه الدراسة المنهجية الرائدة، المدن العالمية بوصفها مراكز حضرية قومية ذات توجه عالمى فى العصر الصناعى. ولكن النظرة إلى المدن العالمية بدأت تختلف منذ الثمانينيات فقط. فبناء على الأعمال التاريخية لمدرسة **الحوليات**، والرؤى النظرية المستمدة من تحليل **النُظم العالمية** واستكشافات التقسيم الدولى الجديد

للعمل (NIDL) (Fröbel einrichs and Kreye, 1980) بدأ جيل جديد من المنظرين الحضريين فى التفكير فى المدن العالمية كمفاصل للاقتصاد العالمى والدولى.

وبناء على ذلك، قال ميشيل تمبرليك Michael Timberlake (1985, p. 3) إن «عمليات مثل التحضر يمكن فهمها بصورة كاملة من خلال البداية فى دراسة العديد من الطرق التى ترتبط من خلالها بالتيارات الأوسع للاقتصاد العالمى الذى يخترق الحواجز المكانية، ويتخطى الحدود الزمنية المحدودة ويؤثر على العلاقات الاجتماعية على مختلف المستويات». أى إن العمل على الاتجاهات التاريخية للتحضر العالمى، قد وضع الأساس لفهم نظم المدن بوصفها عالمية وخاضعة للتغيرات الجغرافية الكلية طويلة الأجل فى عملية التراكم الرأسمالى. ودرس «كريستوفر شيس ـ دون» فى هذا المجال، العلاقات بين الحدود المتوسعة للنظام العالمى ونظام المدن منذ سنة 800 ميلادية (Chase-Dunn, 1985). وفى مجال متصل، أشار بعض الباحثين فى المدن العالمية إلى التاريخ المعقد الاستعمارى وبعد الاستعمارى، بالإضافة إلى المسارات الطويلة لتكوين المدن العالمية. وكان التخصص الاقتصادى معروفا منذ زمن، بأنه أساس التحضر المرتبط بالسوق العالمية، الذى دفع المراكز المالية مثل أمستردام أو لندن أو نيويورك، أو المراكز الصناعية مثل لايدن ومانشستر وهيوستن، إلى مرتبة المدن العالمية الرائدة فى الفترات التاريخية التالية (Nestor and

(Rodriguez, 1986. وابتعـــادا عن أى اتجاه لاعتبـــار المدن العالمية ناتجـــة عن التحولات الحديثة فى الاقتصاد العالمى، تقول جانيت أبو لوغـــد Janet Abu-Lughod: إن مدينة نيويورك كانت مدينة عالمية منذ بدايتها كقاعدة أمامية استعمارية هولندية ثم إنجليزية، وكموقع قوة صناعية ومالية فى القرنين التاســع عشــر والعشرين (1999). وكذلك عــرض أنتونى كنــج (1990) Anthony King تكوين مدينة لنـــدن العالمية على أنـــه عملية معقدة لتاريخ المدينـــة بوصفها مركزًا استعماريا.

لقد كان الأمر - ولا يزال - يتمثل فى اعتبار أن المدن العالمية فى صورتها الحالية ناتجة عن فترة العولمة المعاصرة. حيث رأى برينر وكايل أنه يمكن اعتبار ظهور التقسيم الدولى الجديد للعمل وأزمة الفوردية الأطلنطية فى السبعينيات والثمانينيات، بمثابة نقاط البداية لهذه الدورة من تكوين المدن (Brener and Keil, 2006, p. 8 – 10). ومع بداية هذا الاتجاه فى التفسير، نشر جون فريدمان وجوتس وولف مقالهما الرائع فى عام 1982 تحت عنوان «تكوين المدن العالمية: مخطط مستقبلى للبحث والتطبيق». حيث أشار فريدمان وولف فى هذا العمل المؤثر، الذى وضع أساس كل صناعة البحث فى المدن العالمية، إلى شبكة المدن العالمية التى تغطى الأرض على أنها العمود الفقرى للاقتصاد العالمى. وقالا إن «مقاربة» المدينة العالمية، عبارة عن منهجية ونقطة انطلاق وفرضية مبدئية فى

المقام الأول. فهى طريقة لطرح الأسئلة وترتيب الحقائق المتفرقة (Friedmann and Wolf, 1982, p. 320). فمن خلال ملاحظة الاقتصاد العالمى المعولم الصاعد بعناصره المركزية، خاصة الشركات عابرة القوميات، قدم فريدمان وولف فرضية قيام نظام هرمى للأقاليم الحضرية، سيعبّر من خلاله هذا النظام الاقتصادى العالمى عن نفسه بأقصى تعبير مكانى اجتماعى. وافترضا أن «عددًا صغيرًا من الأقاليم الحضرية الكبيرة التى سنسميها المدن العالمية» سيكون على قمة هذا الهرم. وقدّما المدن العالمية على أنها مجموعة مرنة ومتغيرة دائما من مراكز قيادة الاقتصاد العالمى.

ويمكن تحديد مدى وطبيعة التكامل فى ذلك الاقتصاد، من خلال البحث التجريبى فى كل مدينة. ويمكن دراسة التغيرات السريعة التى تمر بها هذه الأقاليم الحضرية بصورة دقيقة فى مجالات إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. ويمكن توقع الصراع السياسى على مختلف مقاييس مكانية تكوُّن المدينة العالمية، ويمكن اعتباره أيضا منتجا للمدينة العالمية. وبالتحديد فإن الفجوة بين «القلعة» المعولمة للنُّخب، و«جيتو» الطبقات الشعبية، ستستمر فى الاتساع وتكوين التوتر فى المشهد السياسى للمدينة العالمية. وأضاف جون فريدمان فى 1986 تصنيفا أكثر دقة لتطور المدينة العالمية، إذ قدم سبع نظريات مترابطة تكون «فرضية المدينة العالمية» كما يلي:

(1) إن شكل ومدى اندماج المدينة فى الاقتصاد العالمى، والوظائف المنوطة بالمدينة فى تقسيم العمل المكانى الجديد، سيكون حاسما بالنسبة لأي تغيرات بنيوية تحدث داخلها.

(2) إن رأس المال العالمى، يستخدم المدن الرئيسية عبر العالم «كنقاط ارتكاز» فى التنظيم المكانى وصياغة الإنتاج والأسواق.

(3) إن وظائف السيطرة العالمية التى تقوم بها المدن العالمية، تنعكس فى بنية وآليات قطاعاتها الإنتاجية والتشغيل.

(4) إن المدن العالمية، تمثل مواقع كبرى لتركيز رأس المال العالمى وتراكمه.

(5) إن المدن العالمية، عبارة عن نقاط وصول لأعداد كبيرة من المهاجرين المحليين و/أو الدوليين (انظر الهجرة).

(6) إن تكوين المدن العالمية، يؤدى إلى التركيز على التناقضات الأساسية للرأسمالية الصناعية، ومنها الاستقطاب الطبقى والمكانى.

(7) إن نمو المدن العالمية، يولد تكاليف اجتماعية بمعدلات تميل إلى الزيادة عن القدرة المالية للدولة.

كما أثر فريدمان أيضا على طريقة النظر إلى المدن العالمية من الآن فصاعدا، وذلك باقتراح صورة قوية للترابط الشبكى الذى يوضح تكوين المدن العالمية الرئيسية والثانوية فى القلب والأطراف.

وكان الأثر الهائل «لفرضية المدن العالمية» محل نقاش مؤتمر دولى فى عام 1993، جيث استقينا أول مجموعة من المقالات متعددة التخصصات عن المدن العالمية (Knox and Taylor, 1995). وفى مراجعة للأعمال التجريبية والنظرية التى تمت منذ بمساهمته المنهجية فى عام 1982، اكتشف فريدمان نموذجًا معرفيا حيا تطور من المقترحات الأصلية (1995).

وفى تلك الأثناء، نشرت ساسكيا ساسن Saskia Sassen كتابها «المدينة العالمية: نيويورك، لندن، وطوكيو ([1991] 2001)» مما جعلها سريعا أبرز دارسة فى هذا المجال سريع التطور. حيث جذبت ساسن الانتباه فى هذا الكتاب، وفى منشوراتها التالية، إلى المدينة العالمية كموقع إنتاج لأنواع خدمات الأعمال ذات التوجه الدولى التى تؤدى إلى السيطرة على الاقتصاد العالمى. حيث تعتمد خدمات المنتجين هذه (التمويل، القانون، التسويق، الإعلان، إلخ) على مركبات إنتاج إقليمية، تظل ملموسة، وتؤدى إلى مزيد من التحضر والتحول إلى المدن الكبيرة، على الرغم من زيادة توافر وسائل الاتصال الإلكترونية الشبكية، مما يشير إلى الاستقلال المتزايد عن الترتيبات المكانية الثابتة. وبينما ركز كتاب «المدينة العالمية The global city» على المدن التى تقع على قمة الهرم العالمى نيويورك، لندن، وطوكيو. وسعت ساسن نظريتها فى كتاب مختصر ولكنه حاسم بعنوان «المدن فى الاقتصاد العالمى ([2000] 2006)»، الذى حدد وعزل أماكن

إستراتيجية معينة يتشكل فيها الاقتصاد العالمى: **مناطق تصنيع** الصادرات، المراكز المصرفية الخارجية، مناطق التقنية العالية، والمدن العالمية.

وتصر ساسن على علاقات الاعتماد المتبادل بين هذه الأماكن المتفرقة، وعلى أن الاقتصاد الإقليمى يمثل أساس المدينة العالمية. وكذلك يري سكوت Scott (2001, p.4) أن أقاليم المدن العالمية تعمل «كمنصات إقليمية لمعظم اقتصاد ما بعد الفوردية، الذى يكون الحد الرائد المسيطر للتنمية الرأسمالية المعاصرة، وكمحطات انطلاق مهمة لعمليات المؤسسات متعددة الجنسيات». وقد ركز عمل ساسن على المدينة العالمية بشدة على الجوانب الاجتماعية والسياسية لتكوين المدينة العالمية، لأنها كانت تتساءل باستمرار «لمن» هذه المدينة العالمية: هل سيسود الضغط المستمر من أجل أماكن النخبة المحسنة (انظر **التحسين**)، أم مطالب المواطنة الجديدة لدى الأغلبية «المهمشة» فى قوة العمل المهاجرة فى المدينة النمطية (Sassen, 1996)؟

وغالبا ما يتعرض أنصار نظرية المدينة العالمية للنقد بسبب عدم تقديم بيانات حاسمة عن وجود مجموعة متميزة من المدن العالمية. وقد تأسست مجموعة بحوث «العولمة والمدن العالمية» (GaWC) بجامعة لوجبورو Loughborough فى أواخر التسعينيات لسد هذا العجز، وتقديم بحوث تجريبية منهجية عن العلاقات المتبادلة للمدن العالمية. وبناء على هذه البحوث، قدم بيتر تيلور حديثا مؤلفه «شبكة المدن

العالمية (2004)» الذى أُعد فيه بالمثابرة، وعاءً ضخمًا من البيانات الكمية لتقديم أول دراسة شاملة بحثيا ودقيقة نظريا لشبكة المدن العالمية من منظور مجموعة كبيرة من الزوايا المنهجية. وكما يقول تيلور 2004b, p. 21 (Taylor)، «تبدأ أدبيات المدن العالمية كمشروع تراكمى وجماعى عندما يبدو أن إعادة الهيكلة الاقتصادية للاقتصاد العالمى، تجعل فكرة توليفة النظم الحضرية المنفصلة، بمثابة مفارقة تاريخية وغير مناسبة تماما.

ولا تخلو أدبيات المدن العالمية من العيوب. فمن ناحية، انتقدت مجموعة من المنظرين الحضريين المتمرسين فرضية «حصرية» المدن العالمية، التى يبدو ظاهريا أنها لا تهتم كثيرا «بالمدن العادية» (Amin and Thrift, 2002) التى لا تزال تمثل معظم الأماكن الحضرية فى العالم. وقد استنكر ميشيل بيتر سميث Michael Peter Smith (2001a) التحيز البنيوى لحوار المدن العالمية، واقترح بدلا من ذلك فكرة «الحضرية العابرة للتمدن»، التى تشمل صراحة الإشارة إلى العمليات الأساسية التى تكون المدينة العالمية. وانتقد بيتر ماركوس Peter Marcuse ورونالد فان كمبن Ronald van Kempen، الافتراضات الدامغة لبحوث المدينة العالمية، التى تتوقع حدوث آثار اجتماعية مكانية استقطابية فى كل مكان، واقترحا بدلا من ذلك، رؤية متعددة الأبعاد، وأكثر تنوعا «للمدن المعولمة» من كل الأنواع (2000، و2003).

وفى تلك الأثناء، انتقدت مجموعة صغيرة من جغرافيى ما بعد البنيوية، أدبيات المدن العالمية من منظور الثقافة المعولمة (Flusty, 2003) والقوة (R.G. Smith, 2003d). وانطلاقا من منظور التحضر فى دول الجنوب، أظهرت جينيفر روبنسون Jennifer Robinson (2002) أن أدبيات المدن العالمية تعانى من تحيز واضح للمعايير الغربية: حيث تفترض مقاربة المدن العالمية، أن المدن تحتل أماكن متشابهة ذات قدرات متشابهة على التقدم لأعلى، أو الهبوط لأسفل الدرجات... وهكذا يتضح أن رؤية «المدن العالمية» تسقط ملايين الناس ومئات المدن من خريطة معظم البحوث فى الدراسات الحضرية، وذلك لخدمة نظرة واحدة معينة ومقيدة جدا لأهمية أو (عدم) ملاءمة أقسام معينة من الاقتصاد العالمى (Robinson, 2002). وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فإنَّ بحوث المدن العالمية لا تزال مستمرة بصورة جيدة، وتقدم ناتجا ثريا من العمل التجريبى والرؤى النظرية. وقد نشر معظم العمل المنتج تحت هذا العنوان مؤخرا فى مجموعة مختارة قدمها برينر وكيل (Brenner and Keil, 2006).

قراءة مقترحة:

Brenner and Keil (2006); Friedmann (2002); Sassen (1999, 2002).

ويقدم موقع (العولمة والمدن العالمية) /http:www.lboro.ac.uk) (gawc/ مجموعة كبيرة من قوائم المراجع، ومجلات البحوث، ووصف مشروعات ومجموعات بيانات، وروابط مواقع تتعلق بالبحث فى المدن العالمية.

global commons **موارد عالمية مشتركة**

ظهر هذا المصطلح ليشير إلى الموارد المشتركة التى يستخدمها مجتمع محلى (انظر **نظم الملكية المشتركة**)، ولكنه يشمل أيضا عناصر من بيئة السوق الحرة (Rose, 1999a). حيث توسعت فكرة «الموارد المشتركة» على **المقياس المكانى** العالمى لتتناول الاهتمامات المتعلقة بالتدمير البيئى للمحيطات والمناخ والغابات والقارة القطبية الجنوبية **والتنوع الحيوى** الناتج أساسا عن حرية الوصول لهذه الموارد، خارج إطار تشريعات **الدول القومية**. ويحاول هذا المفهوم من حيث الجوهر، جعل السكان المعاصرين مسئولين عن الموارد المشتركة، بحيث لا تتدهور نتيجة الإهمال أو الاستغلال. وقد طُبق المفهوم على المحيطات لوقف الصيد الجائر، وعلى القارة القطبية الجنوبية، وعلى الفضاء الخارجى. حيث نعد هذه المواقع بمثابة «الميراث المشترك للإنسانية» (Whatmore, 2002a, p. 104). ومنذ ظهور قضايا مثل استنزاف الأوزون (انظر **الاحترار العالمى**)، أصبح المصطلح ينطبق أيضا على المناخ. وقد أُجريت محاولات لاعتبار **التنوع الحيوى**

العالمى، بمثابة موارد مشتركة عالمية. ويمكن أن تعد هذا محاولة للحفاظ على الطبيعة الأصلية فى مواجهة التسييج الذى يساعد على ممارسة حقوق الملكية، أما فيما يتعلق بالتلاعب الجينى، فإنه يثير أسئلة تتعلق بالتمييز بين ما يسمى «هبات الطبيعة» والمنتجات الاجتماعية المستمدة من الطبيعة.

وتستخدم فكرة الموارد المشتركة العالمية لتجنب مشاكل الإتاحة المفتوحة، ولمواجهة خصخصة بيئة العالم (Buck, 1998; Goldman, 1998). وهناك تساؤلات مهمة تتعلق بمن «يملك» البيئة، ومن الذى يجب أن «يملك» البيئة. وعلى سبيل المثال، هل الغابات المطيرة فى الأمزون ملك المجتمعات المحلية؟ أم هى ملك لولاية ماتو جروسو Mato Grosso البرازيلية؟ أم هى لحكومة دولة البرازيل؟ وذلك حتى يمكن قطع أشجارها لتحقيق منافع اقتصادية إذا كانت تعد كذلك؟ وبعبارة أخرى، هل الغابة المطيرة فى الأمزون، تمثل «الرئة الخضراء» للأرض؟ أى إنها تمثل جزءًا من الموارد المشتركة العالمية، ويعد هذا المفهوم مثيرًا من حيث إنه يستطيع تجنب مخاطر الإتاحة الحرة والملكية الخاصة، ولكنه قد يمثل أيضا شكلا جديدا من الغزو، وذلك عندما تصبح حقوق السكان المحليين فى تقرير المصير والقدرة على الحياة، خاضعة لما يعد أجندات بيئية للدول الغربية الثرية.

ويتطلب مفهوم «الموارد المشتركة العالمية» إدخال اتفاقيات دولية فى التشريعات الوطنية. ويدرس وتمور Whatmore (2002, p. 107)

منهج الموارد المشتركة العالمية بالنسبة إلى المواد الجينية، ويقول إن الترتيبات القانونية للموارد المشتركة العالمية المقترحة، التى لم تحسم، يجب أن تكون نابعة «من داخل» وليس «من خارج» الممارسات المكانية للسيادة الوطنية والملكية الخاصة. إذ إن الحاجة إلى، والقدرة على، إدخال الهواء، والمياه، والاعتبارات البيئية الأخرى، فى إطار حقوق الملكية، أمر مثار خلاف. وتتساءل روز (Rose (1999a, p.50 عن الحاجة إلى مقاربة «الموارد المشتركة العالمية عندما يكون للكثير مما يسمى بالمشاكل العالمية، «مكونات تعد أكثر محلية». وتواجه روز أكبر قضية تواجه الموارد المشتركة العالمية عند جاريت هاردن Garrett Hardin، وهى قضية النمو السكانى (انظر **جغرافية السكان**)، وتقترح، أنه يجب إدارة آثار النمو السكانى (وجود ضغوط محددة على **موارد** محددة) على المستوى المحلى.

نظام الإحداثيات العالمى global positioning system

يتألف نظام الإحداثيات العالمى (الجى بى إس GPS) من 24 قمرًا صناعيًا، تدور حول الأرض مرتين يوميا على ارتفاع 200 كم، ويستخدم هذا النظام فى تحديد المواقع، و**الترميز الجغرافى**. وقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتطوير هذا النظام، وتقع إدارته تحت إمرة القوات الجوية الأمريكية. وفى المقابل تقوم روسيا بتشغيل نظام مماثل يعرف باسم جلوناس (والذى يأتى اختصارا لنظام الملاحة

العالمى بالأقمار الاصطناعية Global Navigation Satellite System). أما الاتحاد الأوروبى ووكالة الفضاء العالمية، فقد طورا معا النظام المعروف باسم جاليليو Galileo ليدخل حيز العمل فى عام 2010 كنظام خدمة مستقل، وبآلية تشغيل مشتركة مع كل من نظام الجى بى إس وجلوناس.

وتقوم الفكرة الأساسية لخدمة تحديد المواقع من أقمار محمولة فى الفضاء، على ضرورة أن يكون هناك أربعة أقمار على الأقل فوق الفضاء المكانى فى أى وقت، وفى أى مكان فوق سطح الأرض. ويتعرف جهاز استقبال الجى بى إس على إشارة من تلك الأقمار، وتحتوى تلك الإشارة على معلومات عن وضع القمر فى المدار، وزمن انتقال الإشارة. ومن هذه البيانات، ومن خلال عملية حساب مثلثات، يمكن تحديد الموقع الإحداثى، فضلا عن تحديد مقدار ارتفاع موقع جهاز استقبال الجى بى إس عن متوسط سطح البحر. ومن حيث التطبيق، فإن كتلة المناطق المبنية أو كثافة الغطاءات النباتية، قد تعيق اكتمال خط الاتصال «خط الرؤية» بين الأقمار وجهاز الاستقبال، وهو ما يقلل من درجة دقة تحديد المواقع. ولابد أن يكون هناك ثلاثة أقمار مرئية من أجل حساب وتحديد الموقع الإحداثى، أما إذا توفر قمر رابع، فيمكنه حينها تقدير بيانات الارتفاع (Clarke, 2003; Longley, Goodchild, Maguire and Rhind, 2005).

وتبلغ درجة دقة قراءات الجى بى إس إلى ما بين 5-25 مترًا، وعادة ما تكون الدقة الأفقية أعلى من نظيرتها الرأسية. وهناك مشكلة ترتبط بتشوه البيانات نتيجة إرسال الأقمار للإشارات خلال تحركها عبر الغلاف الجوى. ويمكن قياس تأثيرات هذا التشوه (كخطأ ثابت) بمقارنة قيمة إحداثيات الموقع التى تسجلها أجهزة استقبال الجى بى إس من الشفرات المرسلة من الأقمار الصناعية، مع القيمة المعروفة مسبقا لهذه الإحداثيات (من مصادر تقليدية)، وذلك من أجل معايرة الخطأ (وهى العملية التى تعرف باسم تحديد قيم الاختلاف فى الجى بى إس Differential GPS). ومن المنتظر تطوير هذا المنهج بحيث يتم إرسال البيانات الصحيحة من جهاز الاستقبال مرة أخرى إلى القمر الصناعى من أجل تحقيق تصحيح آلى للبيانات (فيما يعرف بنظام زيادة المنطقة الواسعة). وليس هناك خدمة تحديد مواقع ذات مزايا مطلقة، فهى فى النهاية تعتمد على استخدام نقطة مرجعية (نموذج لشكل الأرض). ويعتمد الجى بى إس على النظام المرجعى المعروف باسم النظام المساحى العالمى لعام 1984 (WGS84 1984 (World Geodetic System. وتتزايد فرصة وجود أخطاء فى التعامل مع الجى بى إس حين يتم تحويل نظام المسح العالمى (WGS84) إلى أنظمة ذات مرجعية مساحية (أو نظم إحداثية) محلية. وستبدو هذه المشاكل واضحة حين يتم تحويل النموذج الثلاثى الأبعاد للأرض إلى شبكة إحداثيات ثنائية البعد.

وقد أصبح هذا النظام منتشرًا فى أنظمة تحديد الملاحة فى السيارات، ومن المنتظر أن يتم إدماجه بشكل أكبر مع أجهزة الاتصالات المحمولة، وتقنيات الحوسبة، مثل الهواتف المحمولة، وأجهزة البى دى إيه (المساعد الرقمى الشخص) وأجهزة الاستعلام عن الخدمات المكانية بشكل إلكترونى كخدمات السؤال عن «أين هو موقعى الآن؟» أو «أين تقع أقرب محطة وقود، مستشفى... إلخ؟». ويمكن للجى بى إس أن يسهل عمليات الملاحة الشخصية، والاستكشاف الفردى، وما يستتبع ذلك من تداعيات اجتماعية إيجابية (كما فى حالات إدارة البحث والإنقاذ والطوارئ). ولأنه قد تكون هناك حاجة لمتابعة تحرك الناس وتحديد مواقعهم، فسيصبح الجى بى إس مصدرًا للمراقبة الأرضية المتكاملة (جنبا إلى جنب مع الدوائر التليفزيونية المغلقة، وشرائح الهوية التى تعمل بإشارة الراديو Radio-frequency ID ships، وبطاقات الهوية البيومترية biometric ID cards، والتقنيات فائقة الدقة لالتقاط مرئيات فضائية عبر الاستشعار عن بعد). وفى ظل هذه الدقة والمراقبة والرصد المحكم للإنسان، فإن البعض قد أبدى تخوفه من فقدان الخصوصية، ووقوع الإنسان فى أسر استرقاق المراقبة الأرضية Geoslavery بما يفقده خصوصيته أمام مراقبة من قبل الحكومات وغيرها من الهيئات التى تصبح بهذه الوسائل قادرة على معرفة كل شىء عن سكانها فى أى مكان أو أى زمان وبالتالى تراقب (وتتحكم) فى جغرافية هذا الإنسان زمانيًا ومكانيًا (انظر المراقبة).

يشير ارتفاع درجة حرارة الأرض، إلى الزيادة فى درجة حرارة العالم، نتيجة للأنشطة البشرية التى «تزيد» (تفاقم) ما يسمى «أثر الدفيئة» الطبيعية. ويستخدم مصطلح «التغير المناخى» بصورة متزايدة، لأنه على الرغم من أن الأثر العالمى يتمثل فى ارتفاع درجة حرارة الأرض، فإن الآثار تختلف عبر العالم. ويرى العديد من علماء البيئة أن تغير المناخ الناتج عن نشاط البشر، يمثل أخطر مشكلة بيئية؛ لأنه يعقد القضايا البيئية الأخرى.

وغازات الاحترار (المعروفة اصطلاحا بغازات الصوبة أو غازات الدفيئة) عبارة عن مركبات طبيعية غالبا (بخار الماء، ثانى أكسيد الكربون، ميثان، وأكسيد النيتروز) تسمح لجو الأرض بالاحتفاظ بالحرارة المنبعثة من سطح الأرض كطاقة موجية طويلة. وتعنى هذه العملية التى تسمى «أثر الدفيئة» أن الأرض أدفأ من المتوقع بنحو 33 درجة مئوية، أخذا فى الحسبان مسافة بعدها عن الشمس. وعندما تكون درجة الحرارة المتوسطة 15 درجة مئوية، تستطيع الأرض إعالة العديد من أشكال الحياة.

وقدمت الهيئة الدولية للتغير المناخى (IPCC)، تحليلات علمية لمختلف سيناريوهات احترار الأرض لتقديم المعلومات إلى اتفاقية إطار الأمم المتحدة للتغير المناخى (1992) واتفاقية التغير المناخى فى كيوتو فى 1997 (O'Neil, Mackellar and Lutz, 2001). ودخل

بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ فى فبراير عام 2005، بعد تصديق 55 دولة كانت مسئولة عن 55 % من الانبعاثات فى عام 1990عليه. ولكن أكبر دولة تسبب انبعاث غازات الدفيئة (الولايات المتحدة) وأكبر دولة مسببة لانبعاث هذه الغازات حسب نصيب الفرد (أستراليا) رفضا التصديق عليها. ويتراوح القلق بشأن بروتوكول كيوتو، من أهدافه الضعيفة، وتركيزه على تكوين نظم التجارة، (انظر **اقتصاديات البيئة**) إلى استبعادها للاقتصادات سريعة النمو مثل الصين والهند. وهناك أيضا قضايا «تضخم سنة الأساس». إذ إن اختيار عام 1990 كسنة أساس، يعنى أن التلوث من الصناعات الثقيلة الوفيرة فى ألمانيا الشرقية السابقة، كان يدخل فى رقم سنة الأساس.

وفى ظل بروتوكول كيوتو، وافقت الدول «المتقدمة»، التى وقعت على الملحق الأول للاتفاقية، على خفض انبعاث حرارى مقداره 5,2 % مقارنة بسنة الأساس (1990) بحلول عامى 2008–2010. واستمرت أستراليا فى عدم التزامها، بل وزادت نسبة الانبعاث الصادر من جهتها بنحو 8 % منها، وخاصة فى مجال حرائق الأراضى وتطهيرها لتجهيزها للمشروعات التنموية (Hamilton, 2001).

لقد كانت هناك فترات برودة وحرارة طبيعية عبر تاريخ الأرض، ولكن الهيئة الدولية للتغير المناخى، وجدت أن «معظم آثار الدفيئة الملحوظة عبر الخمسين سنة الماضية، يرجع إلى أنشطة الإنسان» (IPCC, 2001, p.10). وهذه تشمل زيادة مستويات ثانى أكسيد

الكربون (حرق الفحم، النقل، وتطهير الغابات)، والميثان (حرق الغاز الطبيعى، والتسرب من مواقع طمر النفايات، وحقول الأرز والماشية)، وأكسيد النيتروز، عن طريق الأنشطة الزراعية أساسا (Munasinghe and Swart, 2005). وتشمل الآثار ارتفاع مستويات البحار والتغيرات فى موقع وكثافة وتكرار الأعاصير والجفاف والفيضان.

ويجب أن نفهم هذه التغيرات جيدًا، وذلك بسبب الفجوة الزمنية بين الانبعاث والآثار التراكمية. فبينما انخفضت التوقعات المبدئية لارتفاع درجة حرارة الأرض، ظلت هناك حالة من التشكك فى أهمية السحب، وعمليات تيارات المحيطات، والمستويات الدنيا للنظم الإيكولوجية. ولكن المؤكد، أن انبعاثات ثانى أكسيد الكربون وبعض غازات الدفيئة الأخرى تتزايد، وأنها تتمتع بفترة حياة طويلة، وأن متوسط درجة حرارة الأرض، أصبح أعلى مما كان عليه منذ 100 سنة بنحو 0,7 درجة مئوية. وبينما لا تزال هذه العمليات جارية، فإن تخفيض التوقعات الأولية، يعنى أن الآثار الإيجابية المتوقعة، ستتأخر بضع سنوات.

عولمة globalization

كلمة رنانة منتشرة فى الخطاب السياسى، ومغزى تحليلى فريد فى الحوار الأكاديمى، وتلعب العولمة اليوم دورا يشبه ذلك الذى

لعبه التحديث فى منتصف القرن العشرين، كمصطلح أساسى فى خطاب سائد عن الحالة العامة للعالم. وتبدو العولمة فى أكثر صيغ الخطاب السياسى انتشارا، على أنها عملية التكامل العالمى لا يمكن إيقافها، ويفترض أنها عملية حتمية تتضمن جميع أشكال السوق الحرة لليبرالية الجديدة، فى حين أنها مدفوعة برأسمالية السوق الحرة. وهنا نجد على سبيل المثال، أن توماس فريدمان Thomas Friedman (1999, pp. 7– 8)، وهو كاتب عمود فى نيويورك تايمز، قد صنع لنفسه اسما بالتفسير العملى لأى حدث فى أى مكان فى العالم من خلال هذا الخطاب البسيط نفسه. إذ يقول إن العولمة:

«تتضمن الاندماج الحتمى للأسواق، والدول القومية، والتقنيات بدرجة غير مسبوقة. وذلك بطريقة تمكن الأفراد والمؤسسات والدول القومية من الوصول إلى جميع أنحاء العالم، بدرجة أسرع وأعمق، وأرخص، من ذى قبل. وتتمثل الفكرة الدافعة للعولمة فى رأسمالية السوق الحرة. فكلما تركت الفرصة سانحة لقوى السوق للعمل بحرية، وكلما فتحت الاقتصاد للتجارة الحرة والمنافسة، أصبح الاقتصاد أكثر كفاءة وازدهارا».

ولكن هناك سخرية تاريخية ولغزًا منطقيًا فى هذا النوع من الادعاء. حيث تتمثل السخرية فى أنه بينما كان فريدمان وآخرون، يركزون على حداثة العولمة لدعم رأسمالية السوق الحرة، نجد أنهم نسوا أنه فى منتصف القرن التاسع عشر، كان الاندماج الاقتصادى

العالمى يصور بطرق مماثلة جدا، على أنه مقدمة لطرح البيان الشيوعى الشجاع المناهض للرأسمالية. وهكذا قال كارل ماركس وفريدريك إنجلز فى بيانهما الحماسى الشهير عن عولمة أنشطة طبقة الأعمال الرأسمالية «البرجوازية»:

«إنها تطارد الحاجة إلى الأسواق المتوسعة باستمرار من أجل المنتجات البورجوارية فى جميع أنحاء المعمورة. ويجب عليها الوجود فى كل مكان، والاستقرار فى كل مكان، وإقامة العلاقات فى كل مكان. فمن خلال استغلالها للسوق العالمية، أعطت البورجوازية صفة عالمية للإنتاج والاستهلاك فى كل دولة. ومما يكدر صفو الرجعيين، أنها سحبت الأرض الوطنية من تحت أقدام الصناعة التى تقف عليها. ومن ثم فإن كل الصناعات الوطنية العريقة قد تم تدميرها، أو يتم تدميرها يوميا. وحلت محلها صناعات جديدة يمثل دخولها مسألة حياة أو موت بالنسبة لكل الدول المتحضرة، وهى صناعات لا تستخدم المواد الخام المحلية، بل تستخدم مواد خامًا مجلوبة من أبعد المناطق؛ وهى صناعات لا تستهلك منتجاتها محليا فقط، بل تستخدم فى كل مكان فى العالم. وبدلا من الاحتياجات القديمة التى كان يتم إشباعها بالإنتاج المحلى، نجد احتياجات جديدة يتطلب إشباعها منتجات أراضٍ ومناخات بعيدة. وبدلا من العزلة المحلية والوطنية القديمة والاكتفاء الذاتى، نجد الاتصال فى جميع الاتجاهات والاعتماد المتبادل بين الأمم عالميا» (Marz and Engles, 1998 [1848], p.38).

وقد رأى ماركس وإنجلز، أن هذه التبعيات المتبادلة التى تشكلها العولمة الرأسمالية، ستؤدى فى النهاية إلى ثورة عالمية يقوم بها عمال العالم. وكانا يعتقدان أنه من خلال تخطى الولاءات المحلية، وزيادة المنافسة، وتكثيف الاستغلال، ستؤدى الرأسمالية العالمية إلى تكوين طبقة عمالية موحدة عالميا قادرة على إشعال الثورة. ولكن هذه الثورة العالمية لم تحدث بعد، إلا أن الخطوات المنطقية فى التحليل الذى قدمه ماركس وإنجلز كانت واضحة. وعلى العكس، ما زال الادعاء المعاصر بأن العولمة حتمية ولكنها تتطلب إصلاحا، لغزًا محيرًا. فلا يمكن أن يكون الاندماج العالمى حتميا إذا واصل السياسيون والنقاد تبنى السياسات الليبرالية الجديدة بوصفها الطريقة الوحيدة لضمان ذلك الاندماج. ومع ذلك، كان هذا هو ما يفعلونه تماما منذ أواخر السبعينيات (Harvey, 2005). إذ قالت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر فى الثمانينيات إنه «لا يوجد بديل» لسياسات السوق الحرة، واتباعا لمنهجها، كان العالم كله يكرر بلا توقف نغمة أن العولمة حتمية، وأنها تتطلب صنع سياسات ليبرالية جديدة (Bhagwati, 2004; Wolf, 2004; Friedman, 2005). وفى سياق هذا الاستخدام الذرائعى للعولمة فى تكوين العالم المسلم به لصانعى السياسات، كان هناك أربع استجابات أكاديمية رئيسية:

(1) كانت المقاربة البحثية المتشككة الأولى للعولمة، تتمثل فى القول بأنها ليست سوى ضجيج. وبهذه الطريقة، ذهبت دراسة هيرست

وتومبسون (Hirst and Thompson (1996 إلى أن العولمة مجرد أسطورة، وأن صورة الاندماج الذى يسير بدرجة أبعد وأسرع وأعمق وأرخص من ذى قبل، هى صورة غير سليمة تجريبيا. ففى مواجهة الادعاء بأن العولمة جديدة، أظهرت الدراسة كيف أن أشكالا مهمة من الاندماج الاقتصادى العالمى، قد وجدت فى العقود الأولى من القرن العشرين نتيجة للإمبريالية والتطورات الاقتصادية الأخرى فى القرن التاسع عشر، والتى ذكرها ماركس وإنجلز. وفى مواجهة الادعاء بأن المؤسسات أصبحت بمثابة محركات غير حكومية لمشروعات عابرة للحدود، أوضحا كيف أنه حتى الشركات عابرة القوميات الكبيرة، لا تزال تتشكل بالدعم والقواعد الوطنية. وفى مواجهة دعم أصولية السوق الحرة، قالا إن السياسات غير الليبرالية الجديدة، يمكن أن تقدم نماذج ناجحة للتنمية الوطنية. ومع ذلك، نجد أن هيرست وتومبسون فقدا خلال محاولتهما مواجهة هذا الضجيج، العديد من الطرق التى استطاعت من خلالها شبكات جديدة توسيع وتعميق علاقات الاعتماد المتبادل العالمية منذ السبعينيات فصاعدا.

(2) كان رسم تطور الشبكات العالمية عبر الزمن، يمثل المقاربة الأكاديمية الرئيسية الثانية للعولمة. على هذا النحو تنظر أشمل الدراسات المتاحة إلى العولمة من خلال توسع وتسارع وتكثف الروابط العالمية المتتالية (Held, McGrew, Goldblatt and Perraton, 1999). فإذا ما تم تحديد مفهوم العولمة على أنها «توسيع وتعميق

وتسريع الترابط العالمى» (ص 14)، فإنه يمكن أيضا وصفها بمثابة «عملية تجسد التحول فى التنظيم المكانى للتعاملات والعلاقات الاجتماعية - مقدرة من حيث توسعها وكثافتها وسرعتها وأثرها - مما يسبب تدفقات عبر القارات أو الأقاليم وشبكات النشاط والتفاعل وممارسة السلطة» (ص 10). وتعتبر دقة هذه المقاربة مفيدة مادامت تقدم معالم واضحة لتقييم مدى وكيفية تكوين آليات الاندماج العالمى لأشكال مشتركة عالميا للمصير الإنسانى المشترك.

وهى تقدم أيضا كميات هائلة من البيانات التجريبية التى توضح تغير اتساع وكثافة وسرعة وأثر الأنواع المختلفة من الشبكات التى تغطى العالم عبر الزمن. ومع ذلك، تعانى هذه المقاربة من محددين: فأولا، نجد أنها تؤدى إلى طمس الطرق التى تستطيع من خلالها الترابطات العالمية تكوين مصائر عالمية متباينة بشدة، أو ما يصفه نقاد الكوزموبوليتانية (الكوزموبوليتانية) والتقارير المثالية الأخرى لعبور القوميات، بالعوالم المتباينة (Robbins, 1998) حيث تتشكل هذه المجتمعات المتباينة من خلال تلك الترابطات العالمية، ولكن ذلك يتم بطرق تكون مصائر مختلفة كثيرا تتراوح من العالمية الناعمة للمهاجرين الأثرياء والرأسماليين عابرى القوميات، إلى العالمية الاستثنائية لأولئك المحبوسين فى أماكن الاستثناء العالمية، إلى العالمية النقدية لأنشطة عولمة الشعوب وشبكات المنظمات غير الحكومية المناهضة لليبرالية الجديدة المرتبطة بها.

ويمكن إرجاع جزء من الأسباب التى دفعت ميل هيلد Held وزملاءه إلى تجاهل مثل هذه التباينات بين الشبكات العالمية، إلى المحدد الثانى المرتبط بالتفسيرات المتعلقة بهذه الشبكات، أى تجاهلها النسبى للتنمية غير المتساوية للتنظيم المكانى ذاته. وغالبا ما يتزايد هذا الضعف فى أساليب تقييم العولمة التى تركز على ما يسميه عالم الاجتماع آنتونى جيدنس (1984) Anthony Giddens **التباعد الزمكاني**؛ أى إقامة علاقات تنظيم، وثقة، وتفاعل بين الشعوب المتباعدة على مستوى العالم. وللأسف، فإن بعض المعلقين من مختلف ألوان الطيف السياسى، ومنهم جيدنس نفسه، كانوا يميلون إلى وصف العولمة، بأنها نوع من نهاية الجغرافيا، حيث يصل التقارب الزمانى المكانى إلى مراحله النهائية بتكوين مشهد عالمى سلس بلا حدود، يتخطى القوميات، ويتخطى الأقاليم، أو ما يصفه توماس فريدمان مؤخرا بالعالم «المسطح».

واستجابة لكل هذا الرثاء المبكر للجغرافيا، أظهرت مقاربة أخرى للعولمة، ولكنها أكثر حساسية جغرافية، كيف أن الرأسمالية كونت أشكالا جديدة من التنمية غير المتساوية، تتضمن كلا من إلغاء تحديد الأقاليم، وإعادة تحديد الأقاليم. وهكذا يقول ديفيد هارفى David) Harvey (1989b, 2006b) إنه بينما يقوم الرأسماليون بتقليص المسافات وتحقيق **تضاغط الزمكان** بسبب جهودهم فى إلغاء تحديد الأقاليم لتقليل **محك المسافة**، فإنهم يحتاجون أيضا بصورة دورية، إلى إعادة التحديد الإقليمى للواقع المكانى الذى تعمل فيه الاستثمارات

الرأسمالية الثابتة، والذى يتم فى إطاره حل أزمات التراكم المفرط بصورة مؤقتة (Harvey، 1999 [1982]).

وقد دفعته هذه الحجة أيضا إلى تفسير الظهور الحديث **للإمبراطورية الأمريكية** فى ضوء التوترات بين آليات تخطى المكان، وآليات إعادة تشكيل المكان على المستوى العالمى (Harvey, 2004b). ومن خلال توجيه المزيد من الاهتمام إلى الشكل المتغير لتكوين المكان العالمى الأمريكى بصفة خاصة، أظهر العديد من الأكاديميين الآخرين كيف أن نظرة العولمة إلى العالم المسطح تطمس التباينات والجيوبوليتيكا الراهنة للنظام العالمى الذى يدور حول الولايات المتحدة، بما فى ذلك الامتيازات الاستثنائية التى تحتفظ بها الولايات المتحدة داخل مؤسسات **الحوكمة العالمية** مثل **صندوق النقد الدولى**، والبنك الدولى وبطريقة مختلفة، أظهرت البحوث التى تجرى على إدارة **الحدود الدولية**، كيف أن التركيز على تسهيل عبور الحدود فى خطاب الأعمال للعالم المسطح، قد أدى أيضا إلى طمس الأشكال المختلفة من وضع العراقيل أمام عبور الحدود المعاصرة. وفى تلك الأثناء، أدت الحاجة المستمرة إلى تتبع كيف أن ممارسات الأعمال هى ذاتها التى تعيد باستمرار تنظيم جغرافية **السلاسل السلعية** التى دفعت دارسين آخرين، إلى تصوير عدم تساوى الخريطة الاقتصادية العالمية للإنتاج **والتجارة** والتوزيع والاستهلاك (Dicken, 2003; Mittelman, 2000). وكانت هذه الخريطة غير المتساوية والمتغيرة

باستمرار، هى التى أثارت الاهتمام بالعولمة كطريقة لاستكشاف العلاقات المحلية-العالمية المتبادلة، والتى تتجنب أفكار نهاية الدولة، ونهاية الجغرافيا المتعلقة بتسطح العالم (Swyngedouw, 2004).

(3) ومن خلال رفض متصل بالموضوع لما يسمى «نموذج التأثير» للعولمة، يوضح عمل حديث لعالمة الجغرافيا «جيل هارت Gill Hart» أيضا، شكلا رابعا للاستجابة الأكاديمية للعولمة، والتى تركّز على كيف أن هيمنتها كخطاب ليبرالى جديد، تعمل وتفشل فى الواقع (Hart, 2004). وتقول هارت، إن هذه الهيمنة تعمل مع أشياء أخرى، على جعل الخصخصة الإجبارية للأماكن والسلع العامة تبدو طبيعية، ولذلك فإنها ترى، استجابة لذلك، أن إثنوجرافيات العلاقات بين الأماكن والشعوب المختلفة، يمكن أن تساعد على عدم تطبيع مثل هذا التصرف (Hart, 2006; Tsing, 2004). واستطاعت الانتقادات المضادة للهيمنة فى خطاب العولمة الليبرالية الجديدة، تطوير مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات المتكاملة لكشف زيف أيديولوجية الحتمية. حيث تتراوح هذه الاستراتيجيات من الجهود المبذولة لرصد ظهور وتسويق خطاب العولمة كأحد أشكال «الوحدة العالمية Globaloney» أو الفطرة العالمية (Steger, 2005, Veseth، 2005)، إلى الدراسات المتعلقة بكيفية إعادة توجيهها ونشرها عالميا من خلال «أدبيات البنك الدولي» (Kumar, 2003)، ودراسة الأعمال العالمية (Roberts, 2004; Olds and Thrift, 2005) والمجموعات

الفكرية الممولة من قطاع الأعمال (Peck، 2001b، 2004)، إلى دراسات تطبيقها غير المتساوى فى التنظيم الحقيقى لممارسات الأعمال ذاتها (Dicken, 2003; Ho, 2005)، إلى البحوث المتعلقة بتأثيرها كأحد أشكال العملية الجغرافية الاقتصادية التى تشكل فن إدارة الدولة وطنيا وعالميا، إلى الاستكشافات النسائية لذكورية الحجج المتعلقة بحتمية التغلغل الرأسمالى العالمى. ويمكن أن تؤدى هذه الدراسات لأداء خطاب العولمة، إلى وضعه فى حجمه الطبيعى، والسماح للأكاديميين وجماهيرهم برؤيته «ينطق بوضوح»، عن طريق استكشاف هندسة سلطة العولمة فى العالم الحقيقى، بعيدا عن الضجيج والجغرافيا التخيلية للعالم المسطح.

قراءة مقترحة:

El Fisgón (2004).

كرة أرضية **globe**

كلمة تشير عادة إلى أى جسم كروى صلب، أما فى **الجغرافيا**، فإنها تشير إلى «الأرض» ذاتها، أو إلى نموذج مجسم لها، (على الرغم من أن شكل الأرض الحقيقى الكروى المفلطح كان معروفا منذ أن وضع نيوتن نظريتها فى «المبادئ» وأثبتها العلماء الميدانيون الفرنسيون فى 1736م). ويعد مجسم الكرة الأرضية، رمزا تقليديا

لعلم الجغرافيا، حيث يصور الجغرافى عادة وهو يقيس المسافات بفرجار موضوع على كرة أرضية. وكانت الكرات السماوية التى توضح نمط الأشكال فى السماوات المرئية، ترتبط منذ زمن بعيد بالكرات الجغرافية. ويرجع الاعتراف بكروية الأرض إلى إيراتوستين (276-195 ق م)، ولكن الكرات السماوية فقط هى التى بقيت منذ القدم، وكانت تستخدم فى العلوم الصينية والإسلامية أيضا. ولا توجد كرات أرضية تسبق عصر النهضة الأوروبية، على الرغم من أسطورة القرن التاسع عشر التى تقول إنه كان يعتقد أن الأرض مسطحة قبل كولومبوس.

وقد جاء وصف تركيب الكرات الأرضية فى كتاب «الجغرافيا» الذى وضعه بطليموس فى القرن الثانى الميلادى، ذلك الكتاب الذى كان معروفا فى الغرب منذ أواخر القرن الرابع عشر. وترجع أقدم كرة أرضية معروفة إلى عام 1492م، والتى أعدها تاجر من نورمبورج ملم بالملاحة المحيطية البرتغالية. وأدت الملاحة حول الأرض فى عام 1522م - إلى زيادة الطلب العلمى والدبلوماسى على نماذج الكرة الأرضية، على الرغم من أن ضخامتها والحجم المطلوب للتمثيل المفصل للبحار والشواطئ، قد قلل كثيرا من استخدامها الملاحى العملى على سطح السفن (Brotton, 1997). وكانت مجموعات الكرات الأرضية ذات الأشكال المحلقة، والأرضية، والسماوية (انظر الكوزموجرافيا)،

تجسد الجمال والمكانة والاستعراض، كما كانت بمثابة أدوات علمية فى بداية العالم الحديث، وكانت أكبر الكرات الأرضية تصنع للملوك مثل لويس الرابع عشر فى فرنسا، أو كمشاهد عامة كما فى المعارض («العالمية») الكبرى فى القرنين التاسع عشر والعشرين. ولا يزال مجسم الكرة الأرضية، يمثل رمز السلطة مثلما هو وسيلة تعليمية اليوم، إذ يجسد السيطرة على المكان الذى يمثله. وهكذا تنتشر نماذج أو صور الكرة الأرضية فى مجالات الإعلان والترفيه كمؤشر على الانتشار والأهمية العالمية، وتستخدمها الخطوط الجوية ومؤسسات الاتصالات، وفى الأحداث الدولية الدالة على الوعى الذاتى مثل المعارض والأسواق الدولية والمسابقات الرياضية (Pickles, 2004).

ويعتمد خطاب **العولمة** على فكرة وصورة الأرض كرمز للترابط والوحدة، بناء على ارتباط صورة الأرض بالمواطنة **الكوزموبوليتانية**. ومنذ ظهور صور الأقمار الصناعية للأرض، أصبح «التفكير العالمى»، شعارًا للخطاب البيئى، بينما أصبحت الكرة الأرضية فى بعض الجوانب، شعارًا عامًا يظهر على البالونات، وسلاسل المفاتيح، وأدوات اللعب الأخرى (Cosgrove, 2001).

قراءة مقترحة:

Cosgrove (2001); Woodward (2006).

مصطلح ينبع من المقولة الشهيرة «التفكير عالميا والتطبيق محليًا»، وخاصة فى الحالات الثلاث التالية:

فى انتقاد ما أسماه جيلان هارت (Hart, 2003) «تأثير نموذج» تكامل الاقتصاد العالمى، إذ ترتب على تحدى فكرة الرأسمالية العالمية، أن حدث نوع من التدخل والتعديل فى الأقاليم المحلية، وهو ما دعا جغرافيون من أمثال إريك سوينجيدو إلى اعتبار مصطلح «توطين المعولم» يصف العلاقة الجدلية بين ما هو عالمى وما هو محلى، والتى من خلالها تقوم الأقاليم المحلية بتعديل العمليات العولمية حتى لو تطلب ذلك إعادة إعداد تلك الأقاليم أو إعادة ضبط مقياسها المكانى. (Swyngedouw, 2001, 2004a, 2006).

المنظرون الاجتماعيون المهتمون بتطوير المهجّنات الثقافية المعاصرة، والذين يشيرون إلى «توطين المعولم» كطريقة لفحص المزيج التوفيقى من الأشكال المسماة بالخليط المتغاير التركيب التى تبدو غامضة أمام نظرة التجانس الثقافى العالمى.

يعد المختصون فى الإستراتيجية التجارية والأعمال الاقتصادية أكثر المتحمسين لهذا المصطلح، خاصة حينما يتحدثون عن الحاجة إلى «إعطاء المعولم نكهة محلية glocalize» وبصفة خاصة فى الماركات التجارية العالمية بحيث تحقق أرباحا أفضل فى الأسواق المحلية.

فضاء جغرافى يتشكل وينتظم بطرق تجعله قابلًا لتقنيات السيطرة الحكومية. وقد استخدم هذا المصطلح من قبل روز (Rose (1992c فى تطويره وتوسعته لأفكار ميشيل فوكو عن الحكومة والحكامة. وقد ذهب روز إلى أن «الحكم لا يعنى فقط الممارسة والفعل لما يعتقد أنه عالم موجود من قبل بتقسيماته الطبيعية» بل يتضمن «ممارسة التجربة العملية بطرق بعينها من خلال تبنى وجوه جديدة وقوى مستحدثة، فضلا عن خلق أفعال مكثفة وعلاقات جديدة (Rose, 1999, p. 31). ويتضمن ذلك «خلق فضاءات قابلة للحكم بما تشتمله هذه الفضاءات من سكان، وشعوب، ومجتمعات واقتصادات وطبقات وأسر ومدارس ومصانع وأفراد (Rose, 1999, p. 31). والفضاءات القابلة للحكم ليست «مجالا مصطنعا للتجريب» بل على العكس هى تصنع «أنواعا جديدة من إمكانية التجربة، وتنتج أنماطًا جديدة من الإدراك، وتحيط الإدراك بالممارسة والفعل، وتوازن بين المخاطر والفرص المتاحة، وبين السكون والجاذبية. (Rose, 1999، p. 32) . وقد ميز روز (Rose, 1999, p. 34 –40) بين ثلاثة أبعاد فى تحليل الفضاء القابل للحكم وهي:

- التفكير الحكومى الموجه إقليميا وذلك (على سبيل المثال) من خلال صياغة «مجتمعات» أو «أقاليم» قومية. ويمكن فى هذه الحالة أيضا تتبع مقاييس أقل من التفكير الحكومى الموجه إقليميا فى حالة المدينة أو الإقليم (انظر الإقليمية).

- توجيه نظرة الحكام وفقا للعامل المكانى وذلك من خلال تقنيات الرؤية والترائى فضلا عن الوسائل الكارتوجرافيا واتباع المنطق الكارتوجرافى. (Pickles, 2004)

نمذجة الفضاء الحكومى، ويأخذ هذا النهج شكلين: نماذج الاستواء المدارى (الإيزوتروبى isotropic model) ونماذج العمق depth model. وتصيغ النماذج الإيزوتروبية الفضاء المكانى، بوصفه «متشابهًا فى كل مكان». وقد يتضمن هذا استخدام المخططات والمسوح من أجل تذليل الفضاء المكانى، وجعله قابلا بشكل شامل لمنطق وخطط الحكومة. وتعد النماذح الإيزوتروبية على درجة عالية من الأهمية للسياسات البيولوجية للاستعمارية، حيث تمكن هذه النماذج من توسعة الأشكال الغربية للمنطق الحكومى والسيادة القضائية على الفضاءات المكانية لتحتوى «الآخر» المصنف تصنيفا عنصريا (Olund, 2002). ومن جانب آخر فإن نموذج الاقتصاد السياسى يتضمن نموذجا عميقا مؤلفًا من محددات «خفية» مثل «قانون» العرض والطلب الذى يمكن تمييزه عن الظهور السطحى للأشياء.

وبناء على هذا فإن الفضاء المكانى يصبح قابلا للحكم من خلال تطبيق تقنيات وممارسات معينة بما فيها رصد السكان، وجمع

الإحصاءات، وإعداد الخرائط التفصيلية (الكادسترالية). وعلى الجانب الآخر فإنه رغم العلاقة التى تربط بين هذه الأشياء المجردة والتقنيات التقديرية والحسابية، فإن العنف الجسدى يبقى آلية واسعة الانتشار لإنتاج الفضاء القابل للحكم، على نحو ما تشير إلى ذلك دراسة واتس لدلتا نهر النيجر (2006) Watts.

قراءات مقترحة:

Olund (2002); Pickles; (2004), Rose (1999); Watts (2006).

حوكمة (حكم رشيد) Governance

مصطلح يستخدم أحيانا دون تحديد صارم للإشارة ببساطة إلى الحكم، لكنه يعنى بشكل دقيق عملية من التنسيق الاقتصادى والاجتماعى والإدارة و«توجيه دفة المسار steering». وتحت هذه المظلة من التعريف السابق يمكن أن نجد عددا من الاستخدامات المتناقضة للمصطلح. ففى معناه الواسع قد تعنى الحوكمة أى نوع من أنواع التنسيق بين المنظمات والجماعات والأفراد الذين يتفاوتون فيما بين أنظمة هرمية لـ «إدارة وتحكيم»، إلى أشكال تفاعل لا مركزية (مثل أشكال السوق المتعلقة بالتبادل السلعي). وكثيرا ما يستخدم المصطلح للإشارة إلى أشكال من التنسيق البينى للمنظمات وبعضها البعض، والتى صيغت لا على أسس هرمية، ولا على أسس السوق،

بل على قواعد من الشبكات خاصة حين تكون الشبكات ذات تنظيم ذاتى. ويرى جيسوب (Jessop (1997, p.53 أن «الحوكمة هى عبارة عن التنظيم الذاتى للعلاقات القائمة بين المنظمات وبعضها بعضًا». أما رودس (Rhodes (1997, p.53 فيعرف الحوكمة بأنها «شبكات ذات علاقات تنظيمية داخلية وذات تنظيم ذاتي». وقد وسع رودس من هذا التعريف على النحو التالي:

(1) الاعتماد المتبادل بين المنظمات وبعضها البعض. فالحوكمة أوسع من الحكم، وتشمل لاعبين غير حكوميين. ويعنى تغيير حدود الدولة، أن الحدود بين ما هو عام وما هو خاص وما هو تطوعى، تصبح حدودا متنقلة ومتغيرة.

. (2) استمرار التفاعل بين الأعضاء الفاعلين فى الشبكة، بفضل الحاجة إلى تبادل الموارد والمشاركة فى «لاتفاوضى» على الأهداف المشتركة.

(3) التفاعلات المحاطة بمبدأ المباريات وتبادل الأدوار، والمتجذرة فى مبدأ الثقة، والمنتظمة عبر قواعد وقوانين تم التفاوض والاتفاق عليها من قبل الأعضاء المشاركين (ضمن نظرية المباراة).

(4) درجة عالية من الاستقلالية عن الدولة. فالشبكات لا تحسب على الدولة، فهى تنظم نفسها ذاتيا. وعلى الرغم من أن الدولة لا تشغل وضعًا سياديًا على الحوكمة، إلا أن بوسعها التأثير بشكل مباشر على شبكات الحوكمة هذه وتوجيه دفتها.

ومثل هذه التعريفات تجعل فى الإمكان الحديث عن الانتقال من الحكومة (أى التنسيق من خلال التسلسل الهرمي)، إلى الحوكمة (التنسيق من خلال الشبكات). وعلى خطى رودس، يتبنى كثير من الكتاب المهتمين بالحوكمة، وجهة النظر القائلة بأن الشبكات قد تضمن طيفا واسعا من المنظمات وليست مقصورة فقط على مؤسسات الدولة. وفى الواقع فإن إحدى الفرضيات الجوهرية للبحث فى الحوكمة، تعنى أن تلك العناصر المتضمنة فى توليد وتنفيذ السياسة العامة، لا تعنى فقط الهيئات الرسمية للحكومة، بل قد تتضمن الشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، والتنظيمات التطوعية، والمجموعات الاجتماعية، والحملات الشعبية. ويعنى ذلك جزئيا، إدراكا بأن تنسيق الأنظمة الاجتماعية المعقدة وتوجيه دفة التنمية الاجتماعية، لم تكن أبدًا مسؤولية حصرية للدولة. ورغم هذا، يذهب كثير من الكتاب إلى أبعد من هذا، ويرون أن الدولة قد أصبحت أقل بروزا فى عملية التنسيق عما كانت عليه فى الماضى وأصبحت الأهمية أكثر لصالح المنظمات غير التابعة للدولة.

ومع تقليل دورها، أصبحت الدولة أيضا هدفا للجهود التى تبذلها منظمات التنمية الدولية من أجل دعم ما يسمونه «الحوكمة الرشيدة». ولدى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على وجه الخصوص، اهتمام بتقديم دعم تنموى للدول الفقيرة بشرط تنفيذ برامج إصلاح القطاع العام. وفى هذا السياق تتضمن «الحوكمة الرشيدة» الشفافية

والمحاسبة فى الإدارة العامة، فضلا عن الاستخدام الفعال للموارد العامة، والمشاركة فى صنع القرار، إضافة إلى احترام القانون.

ويعترض بعض النقاد (وخاصة إيفانز Evans, 2004) معتبرين أن مثل هذه الإصلاحات تتطلب من حكومات الدول النامية أن تتبنى النماذج الغربية غير المناسبة فى الإدارة العامة، وذلك ظنًا من هذه الحكومات أن تلك البرامج ستقلص الإنفاق العام، وتعمل على خصخصة توفير السلع والخدمات، بما يؤدى إلى تأثيرات ضارة على حياة الفقراء (انظر الخصخصة). وفى كل من الدول النامية والمتقدمة، فإن الانتقال من الحكم إلى الحوكمة، وزيادة الدور الشعبى للاعبين غير الحكوميين، قد رفع من الاهتمامات بشأن نقص السيطرة الديمقراطية على اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات.

وقد ركزت بحوث الحوكمة التى قدمها الجغرافيون على موضوعين متداخلين هما:

دور الشبكات. فالعمل الذى قدمه رودس عن «الشبكات السياسية» قد تبنته ونقحته مناهج أخرى دعت إلى فحص عملية التنمية الحضرية مثلا .(McGuirk, 2000). فقد ركز البحث على الاستخدام المتزايد للشراكة القائمة بين الهيئات وبعضها البعض، بوصفها تعبيرا مؤسسيا عن شبكية الحوكمة (Geddes, 2006) وعلى الشبكات الحضرية الداخلية (Leitner, Pavlik and Sheppard, 2002).

إعادة ضبط المقياس المكانى للحوكمة. فالتقديرات المبكرة للانتقال من الحكم إلى الحوكمة، تربطها بمبدأ «اضمحلال» الدولة، والذى قيل إنه يتضمن فقدان الوظائف الأساسية للدولة عند المستويين القومى وفوق القومى (الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال)، والمستويات دون القومية (كأقاليم الحكم الذاتى، والوحدات الإدارية المحلية). وقد لقيت طبيعة عمليات الحوكمة عند المستويات المكانية دون القومية، عناية ودراسة تفصيلية فى الجغرافيا الحضرية والإقليمية (Painter and Goodwin,2000; Jones,2001; Brenner, 2004). ويركز أحد جوانب هذا العمل على «الحوكمة متعددة الأبعاد» بشكل واضح، ملقيا الضوء على العلاقات القائمة بين المستويات المحلية والإقليمية والقومية وفوق القومية (Bulkeley and Bestile, 2005).

قراءات مقترحة:

Brenener (2004); Jessop (2000); Painter (2000); McGuirk (2004).

حكامة (حكومية) **governmentality**

عبارة عن مفهوم صاغه المفكر الفرنسى ميشيل فوكو Michel Foucault (1926 -84) لوصف ممارسات حكومة شعب ما كما ظهرت فى أوروبا فى العصر الحديث. حيث استخدم فوكو

المصطلح لوصف الممارسات الخاصة بالدولة فى ظل النظام التنظيمى الذى سماه «الأمن». وهكذا فإن الحكومة ليست من خصائص الفضاء المكانى، ولكن أداء سلطتها بطريقة محددة تاريخيا وجغرافيا. وتحتاج فكرة فوكو عن السلطة النظامية، إلى الاحتواء، والإحاطة، والتقسيم، والسيطرة، على المكان، بينما كان الأمن مهتما بفتح الأماكن للسماح بالتداول والمرور. ويتطلب هذا الأمر تنظيما، ولكن من الحد الأدنى. وباستخدام مصطلحات فوكو، فإن النظام يقوم بالعزل ويعتمد على معايير التقسيم، بينما يحاول الأمن أن يدمج، وأن يوزع على نطاق واسع (انظر أيضا الأمن). وتمثل الممارسات الخاصة بهذا النموذج من التنظيم الحكومى ما يعنيه فوكو بالحكومية.

وظهرت بحوث فوكو عن الحكومية فى أواخر السبعينيات كجزء من مشروعه لفهم مولد الذات الإنسانية الحديثة. ولذلك كان مهتما بالطريقة التى كان يحكم بها البشر - سواء أكانوا أفرادًا أم جماعات. وكان هذا الحكم يشمل كلا من حكم الذات بالذات، وهو ما تشير إليه أعماله الأخيرة عن تقنيات الذات والأخلاق، والحكم من خلال الآخرين. وتركز أعماله عن الحكومية ذاتها - فى مجموعة محاضراته من عام 1978 وإلى عام 1979، والتى أخذت منها محاضرة «الحكومية» عام (1991)- على الحكم الذى يمارس فى السيادة السياسية والحكم السياسى.

ويتتبع فوكو ظهور الحكومية تاريخيًا، ويقترح ثلاثة مصادر أساسية: الرعاية المسيحية، والأساليب الدبلوماسية والعسكرية فى بداية أوروبا الحديثة، والشرطة. حيث تقدم الأولى نموذجا لقواعد السلوك والاهتمام بالسكان كشعب، بينما تنظر الثانية إلى أساليب العلاقات الحكومية الخارجية؛ بينما تنظر الثالثة إلى الآليات الداخلية للشرطة أو تنظيم المجتمع. ويعتبر فوكو «الشرطة» بمثابة شيء أكبر من مجرد قوة موحدة لمنع واكتشاف الجريمة، ولكنها شيء يسمح بعمل المجتمع أو السياسة ككل. وبهذا المعنى، فإنها تقترب من تحليلات هيجل وآدم سميث أو آدم فيرجسون، مع الاهتمام بأشياء تشمل البنية التحتية مثل الطرق والجسور وآليات التسعير والملكية والصحة العامة. حيث يهتم فى جميع الحالات بكيفية اهتمام الحكومة «بأى شيء وكل شيء»، كأجسام الأفراد الخاضعة لإجراءات حكومية، والسكان الذين يتم قياسهم وحسابهم من خلال حملات واسعة النطاق (Foucault, 1988). وترتبط الممارسات فى الحالتين بتطور المعرفة التى تؤثر بدورها على الممارسات ذاتها.

ولكى نفهم الانتقال من نماذج السيادة المبكرة للقوة السياسية إلى النظام والأمن أو الحكومة، لا يقترح فوكو وجود رواية خطية. ولكنه يقترح بدلا من ذلك، أن نفهم هذا النموذج على أنه مثلث السيادة - النظام، الحكومة «الإدارة الحكومية»، التى يتمثل هدفها الأساسى فى السكان الذين يتمثل نمط معرفتهم الرئيسى فى الاقتصاد السياسى،

والذين تتمثل آلياتهم الأساسية، أو وسائلهم التقنية للعمل فى أجهزة الأمن. وهكذا فإن إدراك هذه «المجتمعات» الثلاثة يقوم على أساس أنها ليست نموذجا خطيا، ولكن على أساس أنها مكان للعمل السياسى، يسمح لنا بإدخال الخصوصية التاريخية والجغرافية فى رواية فوكو. ويمكن أن تكون الأماكن المختلفة والأزمنة المختلفة قريبة من عقدة أو أخرى، مع الاعتراف بأن هذا نموذج تحليلى مفيد وقابل للنقل بصفة عامة. وعلى الرغم من أن عمل فوكو يرتبط كثيرًا بفرنسا وألمانيا، ويعتمد على تحولات تاريخية معروفة جيدا مثل الانتقال بين **الإقطاع** والرأسمالية؛ ومولد الفلسفة الحديثة، والانشقاقات فى الكنيسة؛ فإن بعض الكتاب قد استخدموا أفكاره للنظر إلى أماكن لم تتبع هذا التسلسل الزمنى.

وقد انتشر عمل فوكو عن الحكومية عبر العلوم الإنسانية على نطاق واسع، بما فى ذلك **الجغرافيا البشرية**. ثم جمعت الأعمال الرئيسية لزملائه فى فرنسا فى كتاب «أثر فوكو» واستمرت مجموعات من الكتابات التى تطور وتوسع بحوثه فى الظهور. ونظر الجغرافيون إلى مجموعة من الأماكن من منظور الحكومية، بما فى ذلك تلك التى تتخطى منظور فوكو الذى يركز على **المركزية الأوروبية** أساسا. وكانت تلك الأعمال بمثابة تطورات للمحاضرة الأصلية فى الموضوع، بالإضافة إلى الكتابات ذات الصلة (Foucault, 1988)، وهكذا، فإنه من المحتمل أن يؤدى نشر المجموعة الكاملة للمحاضرات بتحليلاتها الغنية، إلى تنشيط هذا المجال الفرعى.

قراءة مقترحة:

Burchell, Gordon and Miller (1991); Dean (1999); Foucault (1988, 1991); Huxley (2007).

نظرية كبرى Grand Theory

ابتكر عالم الاجتماع الأمريكى رايت ميلز (1959) C. Wright Mills هذا المصطلح لمهاجمة ما اعتبره الاهتمام المفرط للعلوم الاجتماعية، بعد الحرب العالمية الثانية، بتوضيح المفاهيم الفارغة (أى ارتباط وانفصال المفاهيم) على مستويات عالية من **التجريد**. وكان يرى أن هذه النظرية، تحظى بدرجة أو بأخرى بتأييد من الاهتمامات الكبيرة **للحياة اليومية**، ولا تتأثر كثيرا بالتنوع الهائل فى الزمان والمكان. وكان هجومه موجها ضد تالكوت بارسونز Talcott Parsons، وهو عالم اجتماع أمريكى، ومهندس **الوظيفية البنيوية**، حيث أصر فى مواجهته على أنه «لا توجد «نظرية كبرى»، ولا يوجد مشروع شامل وحيد يمكن من خلاله أن نفهم وحدة البنية الاجتماعية، ولا توجد إجابة واحدة على المشكلة القديمة للنظام الاجتماعي».

أما فى الجغرافيا، فإن تطور **العلم المكانى** بعد الحرب، قدّم آفاقا مماثلة إلى بارسونز، ولكن عن النظام المكانى وليس النظام الاجتماعي: وفى الحقيقة، فقد توقع شورلى وهاجيت

Chorley and Haggett (1967) بناء «نظرية عامة لنسبية الموقع» ونظرية نظم مكانية موحدة (إنظر النظام). ومع ذلك، فإن انتقادات الوظيفية البنيوية (فى العلوم الاجتماعية) والعلم المكانى (فى الجغرافيا)، لم تتسبب فى انهيار النظرية الكبرى، بقدر ما أدت إلى إعادة صياغتها. فبحلول الثمانينيات من القرن الماضى، ظهر العديد من الأعمال الأخرى لدرجة أن سكنر Skinner (1985) كتب عن «عودة النظرية الكبرى». وكان من بينها **النظرية النقدية والبنيوية والماركسية البنيوية والنظرية البنيوية**، والتى تركت بصماتها على الجغرافيا البشرية. وفى الحقيقة فقد ادعى بارنز وجريجورى Parnes and Gregory (1997a, p. 64) أن معظم تاريخ أواخر القرن العشرين فى الجغرافيا البشرية الأنجلوأمريكية، كان يتضمن «البحث عن مجموعة واحدة أو شديدة الترابط من المبادئ المنهجية [والنظرية] التى تحقق الوحدة والوضوح للدراسات الطبيعية المتفرقة بمجرد الوصول إليها. وعندما تستقر هذه المبادئ، فإنها ستعمل كنوع من حجر الفلاسفة الذى يحول الحقائق الأساسية المتناثرة عن العالم، إلى الذهب الخالص للتفسير المتكامل. وبغض النظر عن نوع الظاهرة المدروسة، فإنه يمكن دائما وضعها فى المشروع النظرى الأوسع. ولن يتم ترك أى شيء، إذ سيتم تفسير كل شيء».

لقد كانت هناك استجابتان نقديتان لهذا البحث، تعتمدان على (أ) طموحاته النظرية، و(ب) طموحاته التجميعية، وفيما يلى التفاصيل:

(1) كان هناك جدل مستمر حول نطاق النظرية فى الجغرافيا البشرية. إذ نصح البعض بالعودة إلى عالم التجريبية الذى يفترض أنه أقل نظرية، ولكن لى Ley (1989)، بناء على اعتراضات ميلز الأصلية، اشتكى من التركيز على «نظرية» النظرية: أى من الميزة الممنوحة «لتنظير النظريات»، وتجريدات المستوى الثانى «المستبعدة تماما من العالم التجريبي»، والتى يهدد انتشارها بإحداث تقسيم مريك للبحث الجغرافى. على الجانب الآخر، شعر هارفى وسكوت Harvey and Scott (1989) بالقلق فى نفس السنة مما رأياه انسحابا من «الحتمية النظرية»، وبالتالى التحلل من البحث الفكرى فى مجموعة من الخصوصيات التجريبية. وغالبا ما كان التقسيم الذى أربك كلا من هاتين الاستجابتين (بطرق مختلفة) ناتجا عن العمل الأصيل الذى يجرى خارج حدود، بل ويعمل إلى حد بعيد ضد النظرية الكبرى: انظر مثلا النزعة **التاريخية، ما بعد الحداثة، وما بعد البنيوية**. ومن ثم فإن إصرار دير Dear (1988) الشديد على أنه «لا يمكن أن يكون هناك نظرية كبرى للجغرافيا البشرية» أضيف إلى مطالبة قوية للجغرافيا البشرية بالمشاركة فى **النظرية الاجتماعية**. إذ كان هدفه يتمثل فى تأسيس جغرافيا بشرية مشاركة نظريا من ناحية، وحساسية للخصوصية التجريبية من ناحية أخرى، أى حساسية «للاختلاف». وكذلك قال «ثرفت Thrift (1996, p. 30; 2006)» وإن كان بطريقة مختلفة، إنه لا تزال هناك حاجة إلى شكل أكثر «اعتدالا» من التنظير لتجنب نمط البحوث «القائمة على النظرية»، و«الذى

يتجنب دائما فساد الخصوصية»، على الرغم من أن العديد من النقاد، اعتبروا صراحة، أن مشروعه الخاص بالنظرية اللاتمثيلية، يمثل إفراطا آخر فى استعمال «نظرية» النظرية. أما مسألة نجاح ثرفت فى قص أجنحة النظرية الكبرى، فلم تحسم بعد. من جانبها ذهبت كاتس (1996) Katz إلى حث الجغرافيين البشريين فى جميع الأحوال على العثور على طرق أخرى لتنشيط النظرية من جديد. حيث توصى بالانفتاح على النظرية الصغرى: لتقضى على دعاوى سيطرة النظرية الكبرى بالعمل فى المجالات المختلفة المتباينة، وتنشيط نقاط الاختلاف والاستبعاد بين الأصوات والمفردات المختلفة، بما يضمن أن يكون العمل النظرى «تحويليا بلا هوادة» ويوضح «مسارات النجاة».

(2) كان هناك جدل موازٍ حول قدرة أى نظام نظرى فردى على تفسير العالم (قارن الماهوية والتأسيسية). إذ يبدو أن العديد من علماء الجغرافيا البشرية، وربما معظمهم، يقبلون ما يلي: (أ) إنه لا يوجد نظام نظرى واحد يستطيع طرح كل الأسئلة المهمة، ولا تقديم كل الإجابات المقنعة (ب) إن معظم الدارسين يعملون بالضرورة فى الفراغات بين النظم المتداخلة والمتعارضة غالبا، مما يضاعف أهمية النقد النظرى لتوضيح الاختلاف وكشف الخفاء وتقييم النتائج. غير أن هذه المسكنات، لم تهدئ من قلق الجغرافيين ولم تبدد طموحاتهم. وعلى سبيل المثال، فإن الكثير من الجدل المرتبط بالمادية الجغرافية التاريخية عند هارفى، يركز على محاولته تطوير

نقد شامل من خلال ما يعده نقاده بمثابة إلحاق أو إدماج أو تهميش لتقاليد فكرية سياسية أخرى. وبينما تابع بعض الجغرافيين خط أريادنى Ariadne الذى يربط بين رؤية همبولت الكبرى فى القرن الثامن عشر للعالم، ورؤية تشورلى وهاجيت فى القرن العشرين لنظرية ميدانية موحدة للجغرافيا، كان هناك اهتمام كبير بالنظم النظرية التى تُربك الانقسام بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية: مثل نظرية الفوضى ونظرية التعقيد. فإذا كان مانسون وسوليفان Manson and Sullivan (2006, p. 678) على صواب فى وصف التعقيد بأنه «النظرية الكبرى التى تنهى كل النظريات الكبرى»، فقد تسيطر النظرية الكبرى دائما.

قراءة مقترحة:

Curry (2006).

نظرية تمثيل بيانى **graph theory**

عبارة عن فرع من الرياضيات يدرس الظواهر الطبولوجية التى يمكن تمثيلها بأشكال شبكات تشمل العقد والروابط التى بينها: ويتمثل العمل التقليدى الرائد لذلك فى عمل ليونارد أويلر Leonhard Euler (1707- 83) فى مسألة جسر كونجسبرج Königsberg. وتشير الطبولوجيا إلى الروابط والعلاقات المكانية

التى لا تتغير بعد التعديل، فعلى سبيل المثال، فإن كندا لها حدود مع الولايات المتحدة بغض النظر عن البيانات ومسقط الخريطة المستخدم لإعداد خريطة الأرض. وقد نشر الجغرافيون هذه النظرية فى البداية من خلال دراسة مجموعة من أنماط الشبكات. مثل النظم النهرية وشبكات الطرق (Haggett and Chorley, 1969)، ولكنها انتشرت على نطاق واسع من خلال العلوم الاجتماعية لدراسة بنية وعمل مجموعة من الشبكات الاجتماعية، وكيف تتدفق المعلومات من خلالها (وهو المجال الذى يعرف بالقياس الاجتماعى).

قراءة مقترحة:

Biggs, Lloyd and Wilson (1980).

نموذج جاذبية **gravity model**

نموذج رياضى وإحصائى يستخدم لتمثيل العديد من أنماط **التفاعل المكانى** وأنماط التدفق فى **الجغرافيا البشرية** و**العلم الإقليمى** (مثل الهجرة وتدفق السلع)، وفيما بعد، تم توسعة تطبيق المصطلح ليشمل مجال التخطيط. وقد بنيت المعادلة الأصلية. على نحو ما صاغها أعضاء فى مدرسة الفيزياء الاجتماعية. على أساس يناظر معادلة نيوتين عن قوى الجذب:

$$G_{ij} = gM_iM_j/d^2_{ij}.$$

ويمكن تفسير تلك المعادلة على النحو التالي:

تتناسب قوى الجذب (G_{ij}) بين كتلتين ((M_i & M_j)) طرديا مع ثابت الجاذبية (g) ومع ناتج كتلتيهما (M_iM) بينما تتناسب عكسيا مع مربع المسافة بينهما (d_{ij}^2). وفى هذه الحالة يمثل التناظر فى حالة التطبيق على الهجرة على النحو التالي:

$$F_{ij} = gP_iP_j/d^2_{ij}.$$

حيث تدفق الهجرة (F) من i إلى j يتم تنسيقه نموذجيا، بحيث يكون متناسبا طرديا مع ناتج السكان، وعكسيا مع المسافة بينهما. وفى مثل هذا التطبيق، فإن القيمة الثابتة g تتحدد عمليا من خلال مجموعة البيانات عبر مناهج حسابية بسيطة. وفى مرحلة لاحقة يتم ضبط النموذج عبر وسائل الانحدار فى شكل لوغاريتمى، ويتم تحديد كل من قيمة g والقيمة الأسية للمسافة عبر وسائل معايرة تجريبية. وهذه الشكل الأساسى من النموذج ليس مقيدًا، وأوضحت الدراسات التجريبية، أن النموذج يصبح أكثر ملاءمة وصلاحية إذا كانت محددات (قيود) الأصل والوجهة (مثل العدد الكلى للسكان الذى يبدأ أو ينتهى فى كل إقليم)، قد تم إدماجها فى النموذج. وقد تطور ذلك بشكل أكثر فعالية على يد آلان ويلسون Alan Wilson فى صياغته لتعظيم القدرة التحويلية (الاحتمالية) للنموذج، بناء على تناظر مع الفيزياء الإحصائية، أكثر من تناظره مع معادلات نيوتين، وهذا هو الشكل الأكثر شيوعا فى التطبيقات الحالية. وقد يستخدم

نموذج الجاذبية لتقدير التأثيرات السياسية المحتملة، وذلك من خلال إسقاط التغيرات على كليات الأصل والوجهة، بتقديم نموذج مختلف لكل من عنصرى الرحلة والتسعير، فضلا عن جعل النموذج ديناميكيا. وقد تعرض نموذج الجاذبية لنقد لاذع نتيجة تقليده للمعادلات والنماذج من علوم الفيزياء، أكثر من انتماء جذوره للعلوم الاجتماعية، وإن كانت بعض الدراسات الحديثة قد أظهرت كيف أن الافتراضات المختلفة فى النموذج (مثل تلاشى المسافة) قد يستمد من مفاهيم سهولة الوصول، ونظرية الفائدة والفرص الوسيطة. ومن ثم فإن التناظر الفيزيائى لم يكن سوى تناظر لا أكثر، وأن التطبيق على العلوم الاجتماعية قابل للنجاح.

قراءات إضافية:

Fotheringham and O'kelly (1989); Sen and Smith (1995); Senior (1979).

حزام أخضر **green belt**

عبارة عن مساحة محددة من الأرض تحيط بمنطقة مبنية، يتقيد بداخلها التوسع الحضرى من خلال سياسات التخطيط. وقد اقترحت فى البداية كجزء من حركة **مدن الحدائق**، وكان تحديد الأحزمة الخضراء حول كل المناطق الحضرية الكبرى جزءا من

الإجراءات الابتكارية التى كانت إلزامية فى ظل قانون تخطيط المدن والريف فى المملكة المتحدة لسنة 1947م، وذلك لاحتواء الزحف الحضرى، ولحماية الأراضى الزراعية عالية الجودة، بالإضافة إلى الأراضى المستخدمة للترفيه وأغراض الراحة الأخرى. وقد تزايدت نسبة مساحات الأراضى المخصصة كأحزمة خضراء كثيرا منذ ذلك الوقت، على الرغم من معارضة جماعات المصالح . مثل شركات التنمية التى تريد البناء هناك، استجابة للضغوط المتزايدة من أجل الإسكان الجديد، فى حين أن الحكومات كانت ترغب فى التركيز على «إعادة تنمية» المواقع داخل المناطق الحضرية الموجودة. وقد شجع نجاح هذه السياسة على التنمية الحضرية لأبعد من الأحزمة الخضراء، مما أدى إلى زيادة تكاليف رحلة العمل اليومية للعديد من العمال، والشك فى التبرير الاقتصادى والبيئى الشامل لاستمرار القيود (قارن التحضر المضاد). وقد طبقت سياسات مماثلة فى العديد من الدول الأخرى.

قراءة مقترحة:

Elson (1986).

خط أخضر **Green Line**

يشير أكثر الاستخدامات شيوعا لهذا المصطلح، إلى خط الهدنة الذى يفصل بين إسرائيل والأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية

وقطاع غزة. ويستخدم المصطلح أحيانا فى أماكن أخرى، كما فى خطوط التقسيم الفعلية فى بيروت (لبنان) ونيقوسيا (قبرص). وقد رسم الخط الإسرائيلى فى عام 1949م بعد حرب 1948-1949م بين إسرائيل وعدة دول عربية بناء على خطة تقسيم الأمم المتحدة لفلسطين الواقعة تحت الانتداب فى عام 1947م. ويفصل الخط الأخضر إسرائيل عن الأراضى الفلسطينية الخاضعة للأردن ومصر. وفى عام 1967م، غزت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت هناك محاولات متكررة «لإزالة» الخط الأخضر، على الرغم من أنه ظل حتى الآن يمثل الحد الفعلى الذى يرسم حد السيادة الإسرائيلية المعترف بها دوليا. ومع ذلك، لا يزال **الاحتلال العسكرى** للأراضى الفلسطينية مستمرا، وكذلك قامت إسرائيل ببناء ما يسمى «الجدار العازل» أو الجدار وراء الخط الأخضر، ممتدا بعمق فى الأراضى المحتلة.

قراءة مقترحة:

Biger (2004); Newman (1995).

الثورة الخضراء **Green Revolution**

ظهر هذا المصطلح فى أواخر ستينيات القرن العشرين ليشير إلى ما يسمى البذور المعجزة - أى الأصناف عالية الغلة، وخاصة القمح

والأرز ـ التى فاقت آفاق توقعات الزيادة الكبيرة فى إنتاج الحبوب فى العالم الثالث. واستمرت أصداء مصطلح «الثورة الخضراء» تتردد بعد ظهوره بثلاثين سنة، مع ارتباطه بنورمان بورلوج Norman Borlaug عالم جينات المحاصيل والحائز على جائزة نوبل فى عام 1970. ومع ذلك، لا يزال هذا المصطلح موضع جدل مستمر، ولا يوجد اتفاق كبير على ما تعنيه الثورة الخضراء فى الواقع. إذ إن صفة «خضراء» تتضمن، على الأقل فى زمننا، حساسية تجاه الاستدامة (ولكن المثير للسخرية، أن التكاليف الإيكولوجية لهذه الأصناف، كانت بمثابة فشل كبير) وتتعارض ضمنا مع صفة «حمراء» بطريقة تجعل الإنجازات التقنية ـ الوضع التقنى يستبعد الجوع، بل الاضطرابات السياسية. ولكى نفهم أصول وحقيقة «أوج ازدهار» (Jirstorm، 1996, p. 15) لثورة الخضراء فيما بين عامى 1963 و1970م، يجب أن نضع الحبوب المعجزة على أرضية المشهد السابق للحرب الباردة، الذى يشمل الإمبريالية الأمريكية فى فيتنام، والنظرة المالتوسية لنقص الغذاء فيما بعد عام 1945م، والاعتراف بأن الثورة الخضراء، كانت مغلفة بالسياسة الخارجية الأمريكية، والتهديد المحتمل الذى يفرضه المزارعون الفقراء الذين يميلون نحو الاشتراكية (انظر النموذج المالتوسي).

ولا يزال معنى الثورة الخضراء يمثل قضية خلافية. إذ كان صميم الضغط الثورى بسيطا: حيث تؤدى البذور بالإضافة إلى النيتروجين

والماء، إلى زيادة غلة الارض. ونتيجة لذلك، هناك تفسيرات ضيقة وأخرى واسعة للتقنيات ذاتها. فبالمعنى الضيق، نجد أنها تتكون أساسا من تبنى الأصناف الجديدة عالية الإنتاجية من القمح والأرز والتقنيات المرتبطة بها. أما بالمعنى الواسع، فإنها لا تقتصر على هذا، بل تشمل كل التغيرات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية، التى إما أنها كانت تساهم فى التغيرات التقنية والإيكولوجية، أو كانت ناتجة عنها (Leaf, 1984, p. 23).

وتعتمد الثورة الخضراء ـ كمجموعة من ممارسات الإنتاج الجديدة للحياة القروية أو صغار الملاك فى المناطق الاستوائية أو شبه الاستوائية ـ على تطور نظرية مندل الوراثية، وعلم النبات التطبيقى (بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) والأسمدة (صناعة البتروكيماويات)، وتطوير المياه وتقنيات الرى. وقد شمل التنسيق بين المكونات البيوكيماوية، والتقنية، والاجتماعية، المنظمات الخيرية الأمريكية والحكومة الأمريكية وحكومات العالم الثالث. إذ إن الذى بدأ فى الأربعينيات من القرن الماضى فى المكسيك تحت رعاية الحكومة الأمريكية ومؤسسة روكفلر، بالتركيز على تطوير القمح، تطور فى نصف قرن إلى شبكة كبيرة متعددة المليارات من الدولارات من مراكز البحوث الزراعية الدولية التى يديرها البنك الدولى (المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية CGIAR)،

وتتعامل مع كل مركبات الغذاء الكبرى تقريبا. وأصبحت الأصناف عالية الغلة، تنتج فى جميع أنحاء العالم تقريبا، وعلى سبيل المثال، فإن 100 % من الأرز فى الصين وكوريا، و70 % فى الهند والفلبين، ينتج أصناف الأرز المعروفة بأصناف المعجزة، ولا شك فى أن قدرة ناتج الغذاء على تخطى النمو السكانى فى العالم الثالث منذ عام 1950 كان معبرًا عن مكاسب الإنتاجية للثورة الخضراء (Lipton, 1989). ولكن الثورة الخضراء التى تعد مثالا على علم النبات التطبيقى، لها بالطبع تاريخ طويل. فالتاريخ الإنسانى مرادف للثورات الخضراء المتتالية التى ترتبط باستئناس النبات، بالثورات الزراعية الأوروبية فى القرن الثامن عشر، وأصناف الأرز الصينى المحسن فى سنة 1000م وغير ذلك. فهذه عملية «لا تزال مستمرة» وليست مجرد حدث (Rigg, 1989).

وإذا كانت الثورة الخضراء قد أصبحت سهلة بسبب الممارسات الجديدة المرتبطة بعلم النبات، وعلم خصوبة التربة، وتطور الهيدرولوجيا، إلا أن بدايتها حظيت بتحفيز أنشطة مؤسسة روكفلر بالتعاون مع مكتب العمليات الخاصة للحكومة الأمريكية فى المكسيك خلال الحرب العالمية الثانية (Perkins, 1997). ومهما كانت نية علماء النبات الأوائل فى المكسيك، فإن توليفة التفكير المالتوسى عن الأزمات الغذاء، ومناخ الحرب الباردة، الذى كان يحابى الأمن القومى وتهديد عصيان القرويين، قد ساهمت بقوة فى مشروع

الثورة الخضراء، وفى مساندته اللاحقة من مؤسسة فورد والوكالة الأمريكية للتنمية وكبار المانجين الأوروبيين. ففى المرحلة الأولى من الثورة الخضراء، كان الأرز والقمح يمثلان المحصولين الأساسيين، وكانت المكسيك والهند بمثابة بوتقتين لهما. وتأسس معهد بحوث الأرز الدولى (IRRI) قرب مانيلا فى عام 1960م، وتأسس مركز تطوير الذرة والقمح فى المكسيك فى عام 1963م. أما الآن، فقد أصبح هناك 16 مركزا دوليًا للبحوث الزراعية تركز على البطاطس وجمع البلازما الجرثومية، وزراعة الغابات، والزراعة الاستوائية.

وقد قام برنامج بحوث الأصناف عالية الغلة، بتجميع مجموعات عابرة للقوميات من العلماء فى ظروف تشبه الظروف الجامعية، إذ استطاعوا تكوين برامج علمية متقدمة. وعلى سبيل المثال، فقد اعتمد المعهد الدولى لبحوث الأرز على خبرة زراعة الأرز والأصناف القزمية من تايوان واليابان لإنتاج أصناف قزمية جديدة عالية الغلة، من خلال التهجين، تستطيع مقاومة الرقاد، والحساسية للأسمدة النيتروجينية، ويمكن زيادة محصولها مرتين أو ثلاثا من خلال تخفيض فترة الزراعة..وقد ظهر نجاحها الأول (النوع المعروف باسم IR-8) فى عام 1966م وانتشر بسرعة فى جنوب وجنوب شرق آسيا. وتضمن انتشار البذور والحزم الميكانيكية (مجموعات المضخات والجرارات الصغيرة)، تدخلا قويا من الدولة، والذى يتضمن عادة تقديم إعانات وائتمان وخدمات إرشادية جديدة وتطوير الرى،

وبرامج التطوير الوطنية. وبحلول منتصف الثمانينيات، كان أكثرَ من نصف إجمالى الأرز فى العالم الثالث مزروعا بأصناف عالية الغلة (Lipton, 1989).

وكان هناك اختلاف كبير على زيادة إنتاجية الأصناف عالية الغلة. ففى واحدة من أوائل وأشهر مراجعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، رسم جريفن (1974) Griffin صورة كئيبة لآثار المحاصيل عالية الإنتاجية فيما بين عامى 1970م و1974م، مُدعيًا أنه لم تكن هناك ثورة خضراء فى الأرز. وأظهر تقييم لاحق قام به ميشيل ليبتون (1989) Michael Lipton، أن زيادة الناتج فى القمح والذرة كانت كبيرة فعلا (4 % سنويا على الأقل) وأن الزيادة فى الأرز كانت أبطأ ولكنها ليست أقل أهمية. ومع ذلك، أشار ليبتون إلى مشاكل إقليمية، فقد أهملت أفريقيا بصفة عامة، كما أشار إلى مشاكل المساواة داخل الدول، مما يعكس التباين فى تطوير الرى واستثمارات السيطرة على المياه. إذ ظهرت عدة مشاكل مهمة فى المرحلة الأولى من الثورة الخضراء: فأولا، زيادة مشاكل الحشرات والآفات؛ وثانيا، مشاكل التخزين والتشغيل؛ وثالثا، التدهور الإيكولوجى (خاصة فقدان البلازما الجرثومية ونضوب المياه والتسمم). وأدت كل هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة إلى إثارة جدل لا يزال مستمرا حول نتائج الأصناف عالية الغلة (Shiva, 1991, 1996).

وتقع مسائل المساواة، والفقر، والعدالة الاجتماعية، فى قلب قضية الأثر. ففى السنوات الأولى، أدى تبنى حزم المحاصيل عالية الغلة

(والاعتراف بأن الحزم لم تكن محايدة من حيث نطاقها المكانى) إلى إثارة الكثير من التأمل فى الأشكال الجديدة من التباين الاجتماعى بين المزارعين، والصراع الطبقى بين من يتبنى هذه التقنية ومن لا يتبناها، وتدهور شروط العمل، وذلك لأن هذه التقنية، كانت تزيح العمل ولا توفره، وفى «تحول الثورة الخضراء إلى ثورة حمراء». فكما توضح الحالة الهندية، لم يكن هناك استقطاب بسيط لحيازة الأرض، على الرغم من أنه كان هناك تكوين لطبقة من المزارعين الأغنياء المنظمين والمتحولين للتجارة بصورة متزايدة، والذين استفادوا من الثورة الخضراء (ويمثل هؤلاء قلب «حركة المزارعين الجدد» فى الهند، والتى غيرت وجه السياسات المحلية والوطنية. انظر **الحركات الاجتماعية**). أما التأثير على **أسواق العمل** (الأشكال الجديدة من الهجرة، والأشكال المتغيرة من استمرارية العمل وتشغيله)، وعلى حيازة الأرض، وعلى التفاوت الاجتماعى، فيعد معقدا للغاية. ويرجع ذلك جزئيا إلى العلاقات المتبادلة والعمل خارج المزارع (Hazell, 1987). وبصفة عامة، كانت الميكنة التى أعقبت تبنى تلك التقنية، تزيح العمل، وتحابى الذين يتمتعون بإزاحة رأس المال المركّز. وظهرت أشكال جديدة من التفاوت، ولكن غالبا ما يُرجع أنصار هذه التقنية ذلك إلى النمو السكانى وبحث الدولة عن الريع، وليس التقنية فى حد ذاتها. ولا يزال الجدل مستمرا.

لقد أدت الثورة الخضراء إلى زيادة نصيب الفرد من إنتاج الغذاء بلا شك، ولكن هذا لم يحقق زيادة فى وفرة الغذاء للفقراء بالضرورة

(Dreze and Sen, 1989)، ولم يحسن نصيب الفقراء (Lipton, 1989). حيث تؤثر القضية الأولى على الناتج بدرجة أقل من تأثيرها على التوافر والأنصبة. أى المكون الاجتماعى للثورة الخضراء (بما فى ذلك الإصلاح الزراعي). وتتعلق القضية الثانية بمشاكل كل من تبنى هذه التقنية بصورة غير متساوية، والتحيزات الكامنة فى البرامج الزراعية ذاتها. أى إن بذور المعجزة لا تناصر الفقراء غالبا، ولا تتحدث عن ظروف أصحاب الأراضى القليلة أو المعدمين.

وهناك جدل حول ما إذا كانت الثورة الخضراء قد «انتهت»، بمعنى أنه لا توجد ثورات بذور جديدة محتملة فى المحاصيل الغذائية العالمية. ويتنبأ المتشائمون بكابوس مالتوسى من المجاعة والوباء، نمو واردات الغذاء الأساسية الصينية. ومع ذلك، دخلت الثورة الخضراء، مرحلة ثانية مرتبطة بثورة العلم الجزيئى والحمض النووى المهجّن. وهنا تتعلق القضية بصورة متزايدة بسلطة شركات الأدوية والبذور الكبيرة العابرة للقوميات، والتى تطور محاصيل جديدة ذات متطلبات ذاتية لمدخلات معينة، وحقوق الملكية الفكرية التى تؤدى إلى تركز السلطة فى الأعمال التجارية الزراعية (Shiva, 1996).

وقد أصبحت الأصناف عالية الإنتاجية المعدلة وراثيا (سواء فول الصويا أو القمح)، جزءًا من المشهد الزراعى المعاصر الذى ترتبط فيه المسائل البيئية بسلطة هذه المؤسسات، والضغوط التى تمارسها دول العالم الأول، من خلال منظمة التجارة العالمية لتحرير القطاعات

الزراعية المحمية فى جنوب العالم. ولذلك عبر العديد من الحركات القوية المناهضة للعولمة، عن قلقه إزاء الطرق التى تقوم من خلالها المرحلة الثانية من الثورة الخضراء بإعادة تشكيل الوضع الغذائى العالمى، والذى تسيطر عليه حاليا سلطة المؤسسات وجولة جديدة من تقنيات البذور والزراعة المخصخصة (Rosset, 2006). وتشير الحوارات الدائرة حاليا حول حقوق المزارع فى الزراعة، والمحاصيل المعدلة وراثيا، وحقوق الملكية الفكرية، إلا أن الثورة الخضراء القادمة، ستكون مشحونة بالمشاكل مثل الثورة الأولى.

قراءة مقترحة:

Bayliss-Smith and Wanmali (1984); Grigg (1989).

احتباس حرارى (تأثير ظاهرة الصوبة) greenhouse effect:

انظر: احترار عالمى

ناتج محلى إجمالى gross domestic product (GDP)

تقدير نقدى لقيمة الخدمات والسلع النهائية المنتجة فى اقتصاد (وطنى عادة) خلال فترة محددة - (بأسعار السوق الجارية). ويتم استبعاد الإنفاق الرأسمالى، والإعانات، والضرائب غير المباشرة، وذلك مثل قيمة المنتجات الوسيطة (المواد الخام مثلا) التى تدخل فى قيمة السلع النهائية. وغالبا ما يفضل استخدام الناتج المحلى

الإجمالى على الناتج القومى الإجمالى (GNP) كمقياس للنشاط الاقتصادى، لأنه يستبعد صافى الدخل من الخارج. ولكن المقارنة الدولية بين الناتج المحلى الإجمالى، سواء على المستوى الكلى أو حسب نصيب الفرد، تعد صعبة بسبب التقلبات فى قيم العملات من خلال أسعار الصرف المعوّمة، ويحاول البعض معايرة هذا باستخدام مكافئات القوة الشرائية المشتقة من بيانات تكاليف «سلة معيارية» من السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يوضح تقرير حديث لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD (2006 أن مقارنة مستويات الناتج المحلى الإجمالى دوليا، تعتبر صعبة لأنها: (1) لا تراعى وقت الفراغ، ونوعية البيئة؛ (2) ليست معايرة لتباين الدخل (إذ إن زيادة إضافية قدرها 1000 دولار سنويا، تعنى الكثير بالنسبة للشخص الفقير مقارنة بالشخص الغني). (3) لا تظهر فى المساهمات السلبية فى جودة الحياة (مثل التلوث). (4) ولا تراعى إهلاك رصيد رأس المال. وللأسف فإنه على الرغم من ابتكار مقاييس تراعى هذه الجوانب، فإنها ليست متاحة لكثير من الدول.

ناتج قومى إجمالى **gross national product (GNP)**

مقياس للنشاط الاقتصادى فى فترة زمنية معينة، وعادة ما يطبق على الاقتصادات القومية. وهو يشمل الناتج المحلى الإجمالى (GDP) بالإضافة إلى العائد الصافى من الأرباح وأرباح الأسهم

والدخل المحصل من الخارج. وتستخدم تقديرات الناتج القومى الإجمالى لمقارنة حجم النشاط الاقتصادى عبر الزمان والمكان. إما إجمالا، أو حسب نصيب الفرد. ولكن تجنب التعقيدات الناتجة عن التضخم وتقلبات أسعار الصرف، يتطلب تحويلها إلى أساس مشترك. ويتضمن هذا استخدام تعادل القوة الشرائية (تكاليف «سلة معيارية» من السلع والخدمات فى فترة معينة)، كما فى حالة معدل التضخم المحسوب لدولة ما، والذى يؤخذ فى الحسبان عند حساب معدل نمو الناتج القومى الإجمالى «الحقيقى». ولا يمثل الناتج القومى الإجمالى بالضرورة مقياسًا صحيحًا «للسلامة الاقتصادية»، لأن الآثار الضارة (للبيئة مثلا) لا تؤخذ فى الحسبان هنا، بينما تؤخذ التكاليف اللاحقة لتخفيف هذه الآثار فى الحسبان، حيث من الممكن أن تؤدى زيادة الإنفاق على أنشطة **الشرطة** إلى تحفيز نمو الناتج القومى الإجمالى، على الرغم من أنها غالبا ما تكون مجرد استجابة لزيادة معدل الجريمة.

تحالفات نمو **growth coalitions**

تحالفات النخب الحضرية ذات المصالح المشتركة فى النمو الاقتصادى المحلى، والتى تتشارك فى ممارسة أشكال **حوكمة المدن** وتخصيص الموارد، ذات التوجه السوقى والمواتية للأعمال (Logan and Molotch, 1987). ونظرا لأن هذه التحالفات، تركز عادة

على طبقة الباحثين عن الريع (والتى تشمل المطورين، والممولين، والسماسرة) والذين تكون مصالحهم التجارية «مرتبطة بالمكان»، فإنها تشمل أيضا مجموعة من الأطراف الثانوية مثل ملاك الجامعات، ووسائل الإعلام والمنافع، وممثلى المنظمات التجارية والمدنية، ورواد الثقافة، واتحادات العمال. أى إن ما يسمى أحيانا «محركات النمو» أو «النظم الحضرية» أصبح يكتسب أهمية متزايدة فى سياق التحول التنظيمى فى السياسات الحضرية منذ السبعينيات.

قراءة مقترحة:

Jonas and Wilson (1999).

أقطاب نمو **growth pole**

مجموعة من الصناعات الديناميكية عالية التكامل، غالبا ما تشجعها الدولة، وتنتظم حول قطاع أو صناعة رائدة محفزة. وتهدف أقطاب النمو إلى تحقيق نمو سريع، وإلى نشر هذا النمو من خلال آثار الانتشار ومحفزات الاقتصاد. وقد قدم الاقتصادى الفرنسى فرانسوا بيرو (1903 -87) François Perroux هذا المصطلح، حين وضع «قطب النمو pôle de croissance» فى حيز اقتصادى مجرد فى عام 1955م. وقام بودفى (1966) J.R. Boudeville بترجمته إلى مصطلحات جغرافية أكثر دقة. وبناء على أسس **الوفورات**

الخارجية والتجميع الاقتصادى - ومن ثم التنمية غير المتساوية - قال بودفى، إن مجموعة الصناعات التى تكون قطب النمو قد تتجمع مكانيا وترتبط بمنطقة حضرية قائمة. وأشار أيضا إلى النمو المتباين إقليميا والذى يمكن أن ينتج عن هذه الإستراتيجية المكانية. ومع ذلك، يصعب تحديد المعنى الدقيق لمصطلح «قطب النمو»؛ لأنه غالبا ما يستخدم بأسلوب فضفاض جدا للإشارة إلى أى تجمع مكانى (مخطط) للنشاط الاقتصادى.

وأدت البساطة الظاهرة لهذا المفهوم، وإشارته إلى الديناميكية، وقدرته على ربط مشاكل التخطيط، والنمو القطاعى بمشاكل التخطيط، والنمو داخل الأقاليم وفيما بينها، إلى قبوله وانتشاره فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى. وعلى الرغم من أن بعض المعلقين رأوا أن أفكار بيرو تظهر فى **الجغرافيا الاقتصادية الجديدة** (Meardon, 2001)، كان هناك العديد من الصعوبات المستمرة المرتبطة بأقطاب النمو فى كل من النظرية والتطبيق، مما أدى إلى وقوعها فى المشاكل، وذلك على النحو التالى:

(1) المشاكل التقنية، وخاصة: (أ) القرارات المعتمدة على بعضها، والتى يجب اتخاذها بشأن الموقع، والحجم، والتركيب القطاعى لقطب النمو. وهذا لم يكن يمثل مشكلة خطيرة لدى بيرو الذى رأى أن أقطاب النمو تظهر حول صناعة محفزة واحدة، إلا أن الدراسات الحديثة عن الأفكار المتعلقة بالتجميع العنقودى **والمناطق الصناعية**،

تعتبر شبكات الصناعات، جوهرية للتنمية الحضرية والإقليمية؛ (ب) التمييز بين الأقطاب التلقائية والمخططة، حيث تتطلب الأقطاب المخططة، التخطيط الاجتماعى والعمرانى المتكامل. (ج) طبيعة انتقال النمو بين القطاعات والأقاليم. (د) العلاقة بين تقديم البنية التحتية العامة ونجاح قطب النمو. (هـ) العلاقة بين قطب النمو وتوزيعات المدن القائمة. (و) الحاجة إلى المراقبة والإدارة لتجنب مساوئ الحجم.

(2) الآفاق السياسية والسياسات: أى إن المدى الزمنى المناسب للحكم على نجاح أو فشل قطب النمو. وليكن 15-25 سنة. غالبا ما يكون طويلا جدا بالمنظور السياسى، إذ إن الحكومات المنتخبة غالبًا ما تفضل أن تظهر نتائج سياساتها أثناء فترة الدورة الانتخابية (التى عادة ما تكون أقل من أربع سنوات).

(3) تبعية المسار الزمانى المكانى: إذ إن نجاح قطب النمو، يعتمد على مدى ارتباطه وتحفيزه وتفعيله **للاقتصاد المكانى أو اللاندسكيب** اقتصادى قائم.. فبدون هذا التوافق، ستتعطل آثار الانتشار كثيرا. وقد أدت دعوة بورتر (Porter (1998a, 2000 إلى التجميع العنقودى كوسيلة لدعم الميزة التنافسية للمواقع مما دفع بعض النقاد مثل مارتن وسنلى (Martin and Sunley (2003 إلى الاعتراض بأن مثل هذه التدخلات السياسية، تعد مجرد جغرافية إنتاج فعالة، ولكنها يمكن أن تعطل الإمكانات الأخرى.

قراءة مقترحة:

Buttler (1975).

نظرية نمو growth theory

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبعد تجربة مشروع مارشال فى المساعدة على إنعاش أوروبا التى مزقتها الحرب، حول عدد من الاقتصاديين أصحاب الخبرة المباشرة فى المؤسسات متعددة الأطراف، ومشروع مارشال، اهتمامهم إلى مسألة التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث. وكان من بين هؤلاء الرواد فى فكر التنمية الاقتصادى الفنلندى راجنر نيركسه Ragnar Nurkse (1953)، والاقتصادى النمساوى بول رودنشتاين رودان Paul Rodenstein-Rodan (1976)، والاقتصادى الألمانى المولد الأمريكى النشأة ألبرت هيرشمان Albert Hirschmann (1958)، والسير آرثر لويس Sir Arthur Lewis (1984) الحائز على جائزة نوبل، والمؤرخ الاقتصادى الأمريكى والت روستو Walt Rostow (1960). وعلى الرغم من أن أفكارهم لم تكن متماثلة، فإنهم كونوا مدرسة فكرية كبيرة عرفت باسم «منظِّرى النمو» ركزت على المقاربة التاريخية والعملية فى التنمية الاقتصادية، وتتعارض مع النماذج النيوكلاسيكية لدى سولو Solow وغيره. ولكن

روستو كان غريبا، لأن نظريته البسيطة فى مراحل نسخ التجربة الصناعية الأوروبية، كانت أقل تقدمًا تحليليا وتاريخيا مقارنة بالآخرين (قارن نموذج روستو).

وكان منظرو النمو يتأثرون بثلاث آليات تاريخية: شرعية الثورة الكينزية وتجربة الكينزية الدولية من خلال برنامج الإنعاش الأوروبي؛ والأجندة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب عام 1945م، وبصورة متزايدة خلال الحرب الباردة؛ والتى تحولت إلى استغلال مؤسسات «بريتون وودز» لدعم التنمية والتجارة العادلة، كما أعلن الرئيس ترومان فى عام 1949م؛ والتنموية القومية المرتبطة بالموجة الأخيرة من تصفية الاستعمار، والتى ظهرت أيضا خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. ولكن نظرية النمو التى تركز على الظواهر الكلية والتصنيع، شجعت على التدخل السلطوى الذى كانت الدولة فيه عاملا ضروريا - والذى تضمن نظم التخطيط وتطبيق نماذج نمو اقتصادية وآليات المساعدات.

وكان كل مُنظِرى النمو يشتركون فى نوع ما من الارتباط بكينز. حيث ركزوا على العمليات الاقتصادية الكلية مثل معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار (قارن **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد**). وكان الأداء الاقتصادي الضعيف، وضعف الطلب الكلى، مرتبطين ببعضهما. وكشفوا أيضا عن تفضيلهم للتصنيع كقوة دافعة. فقد كانوا فى الواقع من أنصار ما كان يسمى بالتصنيع لإحلال الواردات فى الثلاثينيات

من القرن العشرين ولتدخلات الدولة قصيرة الأجل. وكانت الأسواق مجرد وسائل وليست غايات، وأدركوا ـ مثل ألكسندر جيرشنكرون Alexander Gerschenkron (1968) (وهو أحد معاصريهم) ـ أن المطورين المتأخرين، يحتاجون إلى دولة موجهة. ومع ذلك، نجد أنهم افترضوا بوصفهم منظرى نمو، أن الاقتصاد سيحقق أفضل نتائجه فى إطار السوق التنافسية.

ويعد كل واحد من منظرى النمو، شخصية فكرية كبرى فى تاريخ الاقتصاد، ولكن كان هناك عناصر مشتركة ونقاط تلاقى مهمة (إن لم تكن نقاط اتفاق بالضرورة)، مما دعم سياساتهم ونظرياتهم خلال الخمسينيات من القرن الماضى.

وكان هناك مفهوم إمكانات التنمية الخفية فى الدول الأقل نموا. وكما يقول جيرشنكرون، كانت هناك «مزايا التخلف»، وفى هذه المزايا تكمن المزايا التنافسية الخفية، الممثلة فى:

الاعتراف بفشل السوق، ودور العوامل الخارجية الإيجابية فى تحقيق آثار الدائرة الفعالة. ويعد تركيز رودنشتاين روادان Rodenstein-Rodan (1976) على رأس المال الاجتماعى الفردى ودور الحكومة مثالا على ذلك.

اختلافات ومزايا النمو المتوازن وغير المتوازن، وكيف كان كل منهما يرتبط بالحاجة إلى «الدفعة القوية» لإطلاق النمو الاقتصادى.

حيث كان نيركس (1953) Nurkse، مثل رودنشتاين رودان، يركز على الحاجة إلى زيادة مستمرة فى مقدار رأس المال المستخدم فى عدد كبير من الصناعات إذا أردنا تحقيق التصنيع. وبينما كان هيرشمان (1958) Hirschmann يتفق مع نيركس وغيره، فإنه كان يقول، إن النمو غير المتوازن، يمكنه من خلال تأثير الارتباطات، أن يحقق ابتكارات ناتجة عن استجابات السوق لحالات العجز والفائض.

إمكانات فائض العمل كمحفز للنمو فيما يسمى الاقتصادات المزدوجة، كما وضح لويس (1984) Lewis.

أهمية الادخار فى لحظات تاريخية محددة لدخول ما سماه روستو «مرحلة الانطلاق» فى التصنيع.

وتبدو نظرية النمو، من منظور الثورة الليبرالية الجديدة فى الثمانينيات من القرن العشرين، كمثال على الكينزية الدولية التى يقوم فيها فشل السوق، والتخطيط، ورأس المال الاجتماعى، وبعض جوانب الاقتصاد السياسى، بالعمل على خدمة «تنمية» الدول الفقيرة فى العالم. وقد قام كل منظِرى النمو بتحديد قضايا تنموية أساسية. كالتوازن، ورأس المال الاجتماعى، والتخطيط . استمرت بصفتها موضوعات للحوار، وساهم كل منهم (ربما باستثناء روستو) فى كل من بناء مؤسسات التنمية متعددة الأطراف فيما بعد الحرب، وفى فكرة الدولية التنموية الليبرالية، التى يمكن أن تكون قد سحقتها أثقال الحرب الباردة بطريقة ما (انظر الليبرالية). وفى الثمانينيات

من القرن الفائت، ظهرت «نظرية نمو جديدة» يمكن أن يحدث فيها النمو الداخلى، خاصة من خلال رأس المال البشرى والتقنيات الجديدة (بدلا من افتراض حدوثه من خلال معدل الادخار الخارجى، أو معدل التقدم فى التغير التقنى، كما فى المناهج النيوكلاسيكية).

قراءة مقترحة:

Cypher and Dietz (1997); Preston (1996).

ممارسات الحياة اليومية **habitus**

صاغ هذا المصطلح الاجتماعى، الأنثروبولوجى الفرنسى بيير بورديو لوصف طبيعة الممارسة الاجتماعية التقليدية، وإن كانت غير محددة. وهو يتوسط التفسيرات الموضوعية، مثل التفسيرات المستمدة من البنيوية؛ والتفسيرات الفردية، كتلك المستمدة من **علم الظاهريات** (الفينومينولوجيا). حيث ترى المجموعة الأولى أن الممارسات الفردية تتحدد بالعوامل الاجتماعية، بينما تركز المجموعة الثانية على نوايا الفرد. وهكذا فإنها من حيث الجوهر، تتحدث عن الطبيعة المتناقضة لممارسات الحياة اليومية، التى دائما ما تكون مرتجلة، ومع ذلك، يمكن التنبؤ بها بصورة متكررة. إذ إن بوردو نفسه عرّف هذه الحالة بأنها نظام من:

«تصرفات مستمرة قابلة للتبدل، وأطر سابقة التنظيم، تميل إلى العمل كبنى قادرة على التنظيم، أى كمبادئ تحقق وتنظم الممارسات

والتمثيلات، التى يمكن تكييفها موضوعيا مع نتائجها، دون افتراض التوجه الواعى نحو الأهداف أو السيطرة الصريحة على العمليات الضرورية لتحقيقها. ونظرا لأنها «منظمة» و«منتظمة» موضوعيا دون أن تكون ناتجة عن إطاعة القواعد، فإنه يمكن تنسيقها بصورة جماعية، بدون أن تكون ناتجة عن الأعمال المنظمة التى يفرضها المنظم». (Bourdieu, 1990b, p. 53).

وهكذا يركز هذا التعريف على أن الممارسات، ليست خاضعة (بصفة عامة) لفوضوية النوايا الفردية. إذ إنه يقلل من شأن دور النوايا، ويرفض التخطيط الواعى كمبدأ لصالح الاعتياد. ويؤكد أيضا أن هناك أنماطًا جماعية دون أن يتضمن ذلك وجود توافق أو خطة واعية.

ولكن هناك تكيفًا مع مجموعة محددة من الفرص المتاحة لكل عنصر فى «المجال الاجتماعى». وكانت هذه الفرص تفسر بطرق مختلفة، ولكنها عادة ما تمثل مجالا اجتماعيا توجد فيه قواعد مشتركة للعمل. وهذه يمكن تعريفها من خلال مؤسسات، ولكنها يمكن أن تكون أكثر انفتاحا، ويتم تعريفها من خلال تداول أشكال وممارسات معينة. وقد عمل بورديو نفسه مع «المجال الفنى»، أو ما يعرفه هو بصورة أوسع بأنه مجال الإنتاج الثقافى، ومجال الاستهلاك، و«المجال التعليمى». ومن الواضح أن هناك نقدا يتمثل فى أن نهايات هذه المجالات، يمكن أن تكون غامضة، وأن تطبيقها بصورة آلية،

سيؤدى فقط إلى علم اجتماع مؤسسى. ومع ذلك، تتمثل ميزة هذه المقاربة، فى أن هذه المجالات مستقلة نسبيا عن بعضها . أى إن الميزة فى مجال لا تعنى ميزة فى مجال آخر تلقائيا . وهكذا اشتهر بأنه طور فكرة تراكم رأس المال الثقافى المنفصل عن رأس المال الاقتصادى. وتوفر مجموعة المجالات أبعادا متعددة للسلطة والمكانة فى المجتمع. وكل مجال له قواعده الضمنية الخاصة به، ويؤدى التكيف المستمر إلى تصرفات متأصلة. وعلى سبيل المثال، وجد بورديو فى دراسته لتصوير الهواة . وهو نشاط تطوعى، لم يحصل الكثير ممن قاموا به على تدريب مناسب . أن صور الناس متشابهة بصورة ملحوظة، أى إن «هناك أنشطة قليلة نمطية على هذا النحو، يمكن التخلى عنها لصالح فوضوية النوايا الفردية» (Bourdieu, 1990a, p. 19). وقد تعرض بورديو للانتقاد بسبب هذا الاختزال والتركيز على الجانب البنيوى للممارسات، بالإضافة إلى إيمان عمله غير المبرر، بالقدرة على التفسير الموضوعى لظروف ظهور الممارسات.

أما فى الجغرافيا، فقد اعتبر عمله فى البداية كطريق للوساطة فى الحوارات بين تركيز البنيوية على محددات العمل والتفسيرات التى تركز على العامل البشرى (Thrift, 1983). حيث كانت تقدم طريقا وسطا فى حوارات الثمانينيات من القرن الماضى مع النظرية البنيوية. أما فى التسعينيات من القرن ذاته، فقد كان عمله فى رأس المال الثقافى، يركز كثيرا على دراسات الاستهلاك، وربط هذا

المفهوم بأنماط حياة أقسام الطبقات المختلفة (Bridge, 2001). وأخيرا، كان الاهتمام منذ التسعينيات من القرن العشرين بفكرته عن هذا المفهوم، يركز على كيفية ارتباط المعرفة الضمنية، بالأعمال المتعلقة بالجسد والعادات التقليدية، والذاكرة المجسدة (Alsmark, 1996).

قراءة مقترحة:

Alsmark (1996); Bourdieu (1995); Bridge (2001); Thrift (1983).

أخطار **hazard**

حدث أو ظاهرة تضر بحياة الناس. ويعتبر معظم الباحثين اليوم المخاطر بمثابة ناتج مشترك عن المُخاطرة (أى إمكان أو احتمال وقوع أحداث ضارة) والهشاشة (أى درجة احتمال تعرض المجتمع المتأثر بالخطر للمعاناة من الحدث الواقع) (Mitchell, 2003b, p. 17). وقد ظهر مجال بحوث المخاطر نتيجة الاستجابة لما يسمى «الكوارث الطبيعية». أى المعاناة التى تتحملها المجتمعات البشرية نتيجة لبعض الظواهر الجغرافية المتطرفة، مثل الفيضانات، والزلازل، والأعاصير (انظر أيضا الأخطار البيئية). فهذه الأحداث تثير قلقا كبيرًا. ويشير بروز القوى الطبيعية كأسباب أو محركات للمعاناة الإنسانية، إلى الحاجة إلى مدخلات من كل من العلوم الطبيعية والإنسانية، التى

يبدو أنها تقدم فرصا خاصة لعلم الجغرافيا، ذات الاهتمام القوى بكل من العمليات الاجتماعية والطبيعية. ومع ذلك، فإن التغيرات والتحولات المختلفة فى تطور بحوث المخاطر حتى الآن، يجب أن تحذر من أى إحساس بأن هذا المجال يقدم جسرًا مباشرًا أو واضحًا بذاته بين دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية، سواء فى الجغرافيا أم غيرها. وهذا هو الوضع الطبيعى، مع مراعاة أن دراسة المخاطر، تهتم بصورة متزايدة بالمخاطر التى يسببها الإنسان بصورة واضحة، مثل الحوادث التقنية، والحرب، والإرهاب، والعنف الاجتماعى.

وعادة ما ينسب تبلور الاهتمام بالمخاطر فى الجغرافيا البشرية، إلى أعمال جلبرت وايت Gilbert White عن الفيضانات فى الولايات المتحدة فى منتصف القرن العشرين. ففيما أصبح يعرف بتقليد الإيكولوجيا البشرية، حاول وايت ومعاونوه، تقديم بديل الحتم البيئى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وذلك باستكشاف مدى الطرق التى يمكن أن يتبعها الأفراد أو المجتمعات للاستجابة للمخاطر فى بيئاتهم. ومع ذلك، اكتشف نقاد متأخرون، أن مقاربة الإيكولوجيا البشرية، تعانى من الإدارية أو التكنوقراطية المفرطة - أى الاهتمام المفرط بتكيف المجتمعات البشرية مع المخاطر، وليس الاهتمام المناسب بالعمليات الاجتماعية التى تجعل الناس عرضة لهذه المخاطر (Pelling, 2001; Mustafa, 2005).

وشهدت أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، ظهور مقاربة للمخاطر تعتبر الهشاشة ناتجة عن أوضاع الحياة الاجتماعية

اليومية بنفس القدر على الأقل، مثلما هى ناتجة عن الأحداث الطبيعية الخاصة، التى يركز عليها علماء الإيكولوجيا البشرية. وقد ظهر هذا التحول فى عمل أمارتيا سن (1981) Amartya Sen وكينيث هويت (1983) Kenneth Hewitt، وتطور نتيجة لمدخلات من تقليد الاقتصاد السياسى. فمن خلال تناول القضايا على النطاقات المحلية والعالمية، يجذب المنظور الاقتصادى السياسى الاهتمام إلى الطرق التى من خلالها يؤدى العجز والتهميش الاقتصادى والاجتماعى، إلى جعل الناس يعيشون ويعملون فى ظروف تعرضهم للمخاطر التى تستطيع القطاعات الأكثر تميزًا فى المجتمع تجنبها. وكما يقول إيميل وبيت Emel and Peet: «وهكذا فإن جغرافية العلاقات الاجتماعية، تحدد مدى حدوث وانتشار الكوارث الطبيعية» (1989، ص 68). وكذلك حاول الباحثون والنشطاء، الكشف عن كيف أن الخطابات السائدة، تعمل على إظهار المخاطر على أنها مجرد مشكلة طبيعية قابلة للحلول الإدارية أو التكنوقراطية، ولا تستدعى إحداث تغيرات فى البنية الاجتماعية.

ومن خلال اعتبار المخاطر أحد أوجه الوجود اليومى، وليست استثناء من المعتاد، ساعد المنظور الاقتصادى السياسى على إعادة وضع بحوث المخاطر فى التيار الواسع للنظرية الاجتماعية النقدية (Blaikie, Cannon, Davis and Wisner, 1994; Emel and Peet, 1989). إذ إن «إلغاء صفة الطبيعية» عن المخاطر الموصوفة بالطبيعية،

ساعد على امتداد الاهتمام بالمخاطر إلى أبعد من الأحداث ذات المحرك الجغرافى الطبيعى أو الحيوى، ليشمل الحوادث التقنية والتهديدات الأخرى ذات المصدر البشرى. وقد مهد هذا الطريق إلى التقارب بين بحوث المخاطر، والخطابات البيئية، ونظريات **مجتمع المخاطرة**. ويظهر التكامل المتزايد بين دراسة الكوارث الطبيعية ودراسة المشاكل البيئية، فى الاهتمام المشترك **بالاستدامة**، بما فى ذلك العمليات التى تكافح من خلالها المجموعات الاجتماعية المختلفة للحفاظ على أنماط الحياة وأماكن الإقامة المستدامة (انظر **البيئية والعدالة الاجتماعية**). ومن خلال متابعة هذه المسارات، يميل باحثو المعسكر الاقتصادى السياسى، إلى تشجيع مقاربة تشاركية فى تخفيف المخاطر، بناء على الاعتراف بأن النجاح فى تقليل الهشاشة وزيادة المرونة فى مواجهة الظروف المتقلبة يتطلب المشاركة من القاعدة إلى القمة (Mustafa, 2005).

ومع ذلك، يجب مراعاة الحذر بحيث لا يؤدى التركيز على **البناء الاجتماعى** للمخاطر، إلى إخفاء أهمية جوانب العالم الطبيعى أو «الكون» التى لا يمكن اختزالها بالمقاييس البشرية. فكما يذكرنا جيمس ميتشل James Mitchell، «إن الكوارث الطبيعية ... تمثل شيئًا «آخر» يستطيع البشر تعديله، ولكن لا يمكن اختزاله فى النهاية إلى بناء إنسانى، لا بالمعنى المادى ولا بالمعنى الذهنى» (1999، ص 2). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقليل من شأن استثنائية المخاطر،

مهما كان سببها، يمكن أيضا أن يصرف الانتباه عن الأشياء الأكثر إرباكا وإثارة بشأن تلك الأحداث التى تؤثر على الحياة الإنسانية «بصورة كارثية». وكما أشار الفيلسوف موريس بلانشوت Maurice Blanchot، فإن المعنى الحرفى لمصطلح «كارثة disaster» يعنى فقدان حياة المرء (1995، ص 2). فالكارثة تجعلنا نفقد اتجاهاتنا وتربكنا وتزعزعنا، وذلك لأنها تفوق تجربتنا أو إدراكنا للعالم.

وبهذه النظرة، فإن تفسير الأبعاد الكارثية للمخاطر، يتطلب شيئا أكبر من مجرد توسيع فهمنا المنطقى للأسباب والنتائج. فهذا يدعونا إلى التأمل فى حدود معرفتنا، وكيف يمكننا أن نستجيب فكريا وسياسيا وأخلاقيا لمثل هذه الحدود. حيث دعت الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 جوديث بوتلر Judith Butler إلى إعادة التفكير فى هشاشة الحياة الإنسانية، والتأمل فى «ظهور واختفاء الإنسان عند حدود ما يمكن أن نعرفه» (2004، ص 151). حيث ترى أن مثل هذه الكارثة، تجبرنا على إعادة تقييم الطريقة التى نعامل بها الآخرين الذين يعانون، وأن نفكر بعمق فى دور الفقدان والحزن (انظر **الأخلاقيات**). وهذا لا يعنى الاستخفاف بما تحقق حول اعتبار أن المخاطر ذات بنية اجتماعية، ولكنه يذكرنا بالتفكير أيضا فى قدرة المخاطر على تحديد وتشكيل أوضاعنا الإنسانية، وإثارة التساؤلات حول حدود المعرفة والكتابة عن تنظيم العوالم المتقلبة التى نعيش فيها.

قراءة مقترحة:

Balikie, Cannon, Davis and Wisner (1994); Emel and Peet (1989); Mustafa (2005); Pelling (2001).

صحة ورعاية طبية health and health care

يحتمل مصطلح «الصحة» تفسيرات مختلفة (Curtis,2004,p.2) فقد يعنى «وجود أو غياب أمراض بعينها»، غير أن هناك إلى جانب ذلك أبعاد مختلفة للمصطلح خاصة فى دلالاته عن القدرات الكامنة لتحقيق الراحة الجسدية والعاطفية للإنسان فى حياته اليومية. وقد ناقش جيسلر وكيرنس (Gesler and Kearns (2002, pp.30 - 32 «ثقافات الصحة»، معتبرين أن النماذج الشارحة التى نشرها أناس مختلفون (الخبراء فى مقابل الناس العاديين) الذين يستمدون إلهامهم من «الطب الشعبى»، بمثابة بحث دراسى فى كيفية اختلاف تلك النماذج (وما يرتبط بها من جذور ثقافية ودينية وكوزمولوجية) من مكان إلى آخر. وإضافة إلى ما سبق، فإن الافتراضات المطروحة حول الصحة، إنما تختلف داخل نفس المكان باختلاف الطبقة والعرق والنوع وغيرها من محددات الاختلافات الاجتماعية (Lweis, Dyck and McLafferty, 2001).

واعترافا بهذه الاختلافات فى المعتقدات الصحية، يبرز منهج لجغرافية الصحة يدور حول التغيرات الحديثة فى التخصص الفرعى

للجغرافيا الطبية. وفى الواقع، يذهب البعض إلى أن الجغرافيا الطبية يجب أن تتسع لتشمل ليس فقط الصحة المعرّفة بعيون الطب البيولوجى الغربى، والذى ينظر إلى الصحة بالمعنى السلبى ب «عدم» وجود مرض عضوى أو عقلى ليصبح المرء صحيحا، بل لتضم مجالاً أوسع من الصحة بمعناها المشار إليه سلفًا باعتباره راحة الإنسان فى حياته اليومية بدنيا وعاطفيا.

ويتطلب هذا التوجه، تركيزا كليا على التباين الكبير للظرف الإنسانى، عادة على نطاق وجود السكان داخل أقاليم جغرافية، إضافة إلى مبدأ تعامل الفرد الإنسانى مع مواقف بعينها. ولعل إحدى نتائج ذلك هو توسعة مفهوم «المُخاطرة» خاصة مع تركيز الجغرافيين على الأخطار العديدة التى تواجه صحة الإنسان، والتى لا تنحصر فقط فى الأمراض المعدية، بل ما قد يتعرض له الإنسان من الأخطار البيئية، وعنف بين الأشخاص، فضلا عن الضغوط الوظيفية، وكلها تشكل «فضاءات مكانية متعددة للخطر» تركز على مجالات اتخاذ القرارات الإنسانية، من مستوى الدولة وصولا إلى مستوى الأسرة أو العائلة (Curtis, 2004, pp.5 -9).

وهناك ارتباط بين ما ذكرناه، واهتمام جغرافى طويل الأمد برفاهية وسعادة الإنسان، والذى يتم التعبير عنه بـ «جودة الحياة» تلك الجودة التى من خلالها لا يمكن للالتزام السياسى المعنى بالكشف عن اللامساواة المكانية، أن يبقى بعيدًا تحت السطح. وقد ترعرع هذا

الاهتمام الجغرافى فى سبعينيات القرن العشرين مع ظهور جغرافية الرفاه واستمر فى أعمال حديثة تناولت البعد الاجتماعى المكانى فى مشكلات «عدم المساواة الصحية». وكان فى مقدمة تلك الأعمال، الفكرة التى قدمها جيسلر فى عام 1992 عن «لاندسكيب العلاج»، مؤكدًا على كيف يمكن للأماكن بكل ما تحمله من تعقيدات، أن تعزز من إدراك الناس لراحتهم الصحية، كما طور كورتيس من هذه الفكرة فى عام 2004 حين صاغ مناظير جديدة حول أرضية اللقاء التى تجمع بين «الصحة وعدم التساوى المكانى»، وهناك ربط آخر بين بما يجرى حاليا من تيارات تتجمع معا تحت عنوان **الجغرافيا العاطفية**، والتى يتم داخلها فحص التجمعات العقلية- البدنية للتعرف على كيف يمكن لهذه التجمعات أن تتكون، وتتفاعل، وتُمارس، ويعاد تقديمها، وربما تسييسها، من خلال علاقاتها بمختلف أنماط المقياس المكانى والفضاء الأرضى فى كل من البيئة واللاندسكيب. وعادة ما يتساءل العمل فى هذا الإطار عما يجعل بعض الأمكنة ملائمة «للصحة العاطفية» بينما أماكن أخرى تكون مدمرة لهذا النوع من الصحة.

ولعل هذه المسارات الجديدة تعقِد مما يعنيه مصطلح الرعاية الصحية، خاصة أن مثل هذه الرعاية، لا يمكن أن تقدم على أنها مجرد مصدر لتوفير الخدمات الطبية بمختلف أنواعها (المستشفيات، العيادات الطبية، أو مراكز الممارسة العامة للجراحة العلاجية، أو حتى مراكز التوعية الطبية، والخدمات التعليمية الطبية). وقد

درس الجغرافيون لفترة طويلة مثل هذه التسهيلات الطبية (انظر **الجغرافيا الطبية**) ولكنهم بدءوا اليوم يولون اهتمامهم بالجوانب الأقل شهرة من العناية، خاصة رعاية المسنين، ونُزل ذوى الاحتياجات الخاصة، ومرضى الموت (راجع Parr, 2003, Brown, 2003)، والأدوية البديلة والتكميلية (Doel and Segrott, 2004)، والعلاج والاستشارات النفسية (Bondi with Fewell, 2003)، إلى جانب الموائل، والمراكز، التى تقدم العلاج باستخدام المساج واليوجا والعلاج الطبيعى وغيرها من وسائل الاستشفاء. وتولى مثل هذه الوسائل عناية خاصة للقاءات الودية التى تجمع المريض والقائم بالعلاج فى تلك الأنواع غير التقليدية من الرعاية الصحية (Conradson, 2003b, 2005b). ولكن هناك وجهة نظر أخرى تنظر إلى النوع الأخير من الرعاية الصحية باعتباره يخدم فى المقام الأول «المستهلك الصحى» الجديد، الذى بوسعه أن يختار ما يحلو له، ويمزج بين هذا وذاك من مختلف أشكال الرعاية الصحية، سواء كانت طبية أو غير طبية، وسواء كانت متوفرة له محليا أم ربما عالميا (فى صورة «سياحة صحية») وقد ناقش جيسلر وكيرنس (Gesler and Kearnes 2002, ch.8) هذه القضية المتعلقة بـ «الاستهلاك والمكان والصحة»، ثم تبعته توجهات أخرى سرت على نهج ميشيل فوكو والذى اعتنى بـ «تقنيات الذات»، والتى ألقت ضوءا على قضايا الصحة الفردية، وبصفة خاصة الصحة الجنسية، حين نأخذ فى الاعتبار أمثلة عدة عن أناس عملوا فى الماضى والحاضر على رعاية صحتهم الذاتية.

وقد كان حلم الثورة الفرنسية تفكيك المستشفيات العامة (Philo, 2000b)، وأن يصبح كل فرد «طبيب نفسه». ويبدو أن الوقت قد حان لذلك ولو جزئيا عن طريق تملق الحكومات للسكان بشعار «رعاية النفس»، وجزئيا عن طريق مداعبة الرأسمالية لمستهلكى الرعاية الصحية، فضلا عن ظهور جغرافيات الرعاية الصحية والتى تجاوزت اهتماماتها بوابات المستشفيات، فيما عُدّ إشارة على الانطلاق نحو تخوم جديدة للبحث النقدى (انظر السياسة البيولوجية).

قراءات مقترحة:

Curtis (2004); Gesler (1992); Gesler and Kearns (2002).

قلب الأرض **heartland**

اسم يطلق على كثير من المناطق المركزية، على نحو ما يسمى إقليم الغرب الأوسط فى الولايات المتحدة بـ «قلب الأرض» بما يتضمنه ذلك من مركزية الإقليم بالمعنى الجغرافى، ومحوريته بالمعنى المعيارى، حيث يعد الإقليم مكانا تلتقى فيه القيم الأمريكية المركزية الوافدة من مناطق التخوم (انظر الموطن الأصلى).

ولعل أكثر أشكال استخدام المصطلح أهمية، تلك التى قدمها الجغرافى البريطانى هالفورد ماكيندر (1861-1947). فقد ذهب ماكيندر إلى مناهضة الاعتقاد الذى ساد فى أواخر القرن التاسع

عشر، والقائل بأن قوى البحر هى أساس السيادة العالمية. واقترح ماكيندر فى عام 1904 أن الأسباب التى تضمن لقوى البر أمنها، قد تحركت من مواقعها نتيجة سهولة الحركة مع تطور خطوط النقل الحديدية العابرة للقارات. ثم مضى ماكيندر مقترحًا أن السلسلة الأكبر من موارد ما أسماه «جزيرة العالم» (أوروبا آسيا وأفريقيا) تقع الآن فى شرق أوربا وغرب روسيا. ولدى ماكيندر تمتع قلب هذا الإقليم بعدم الوصول إليه عبر الطرق البحرية. وبالتالى فإن ما سمى فى زمن ماكيندر بـ «دبلوماسية الزوارق المقاتلة»، لن تتمكن من النيل من مكانة هذا الإقليم، من الناحية الفعلية. وإذا ما رغبت روسيا وألمانيا أو حلفاء لهما السيطرة على الإقليم فإن بمقدورهم تحريك الموارد التى تكفل لهم السيطرة على جزيرة العالم، ومن ثم تجعل منهم فى النهاية زعماء للإمبراطورية العالمية. ومن هنا كانت النصيحة التى قدمها ماكيندر (Mackinder, 1919 p194) ـ لزعماء السياسة والتى تمثلت فى رسم خريطة سياسية لأوربا بعد الحرب العالمية الأولى تقول معالمها إن:

«من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض، يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسطر على جزيرة العالم، يحكم العالم»

وقد تبع هذه المقولة اثنتان من الأولويات الإستراتيجية: (1) فصل الاتحاد السوفيتى عن ألمانيا عبر شبكة فاعلة من الدول العازلة، (2) ولكى يتم فصل الاتحاد السوفيتى فلابد من سلسلة من موانئ المياه الدفيئة التى بمقدورها تمكين من يحكم جزيرة العالم، من مد سيطرته البرية إلى طرق الملاحة البحرية العالمية. وكانت أولى هاتين الأولويتين، السعى إلى بناء دول على أطلال إمبراطوريات أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى، بينما تمثلت الأولوية الثانية فى السعى لاحتواء الاتحاد السوفيتى، مما ساهم فى الدفع نحو الحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وقد حظيت أفكار ماكيندر بكثير من التقييم، وكانت واحدة من أكثر المراجعات التى لقيت ترحيبا، وأكدت على بصيرة ماكيندر ما قدمه باركر فى عام 1982، بينما طرحت فى المقابل مراجعات نقدية لأفكار ماكندر باعتبارها ذات نزعة مركزية تجاه قضايا **السلالة والفضاء المكانى** والتاريخ، وهى المفاهيم التى استخدمها ماكيندر فى أفكاره الجيوبوليتيكية. وكان فى مقدمة هذه الدراسات النقدية ما عرضه أجنيو Agnew (2003a)، وكيرنس Kearns 2006a & 2009. وتذهب الآراء المدافعة عن أطروحة قلب الأرض، إلى أن هذه النظرية تعبر بشكل أو بآخر عن علاقات غير متوقفة على الزمن بين الموارد والفضاء المكانى والإستراتيجية العسكرية. ويذهب المنتقدون إلى أنه فى الحرب الحديثة، لم يعد هناك تمييز بين قوى

البحر وقوى البر. فقد تدافعت على احتلال قلب الأرض فعليًا قوى معادية أكثر من مرة خلال التاريخ الحديث (فقد أخضعها الفرنسيون بقيادة نابليون والألمان بقيادة هتلر) ومن ثم فإن العلاقات الفعالة بين الدول، لم تستفد من جميع أشكال العلاقات الدولية، وتجاهلت التعاون السلمى، ودور المؤسسات متعددة الأطراف، وهو ما جعل مفهوم السيطرة القسرية على قلب الأرض يبدو أمرًا حتميا. وتذهب هذه الانتقادات إلى أنه مع تغير المستويات التقنية ستتكشف موارد جديدة، وستتغير أبعاد المنافسة الجغرافية على الموارد بطريقة تختلف مع ما قدمه ماكيندر. ولكن على الرغم من هذه الانتقادات فإن حالة الاقتصاد النفطى الآن، تبدو متفقة فى بعض الأحيان مع التركيز الذى أولته نظرية قلب الأرض لإقليم مثل بحر قزوين بما يحتويه من موارد نفطية تجعله فى مركز حروب السيطرة على الموارد التى تخوضها القوى العظمى فى العالم.

ومن الواضح إذن، أن أطروحة ماكيندر عن قلب الأرض، واحدة من أكثر الأطروحات من حيث الاستشهاد بها والرجوع إليها كأهم النظريات الجغرافية التى شهدها القرن العشرون. وقد اعتبرت نظرية مركزية لدى كثير من القوميين والإمبرياليين من ألمانيا النازية إلى روسيا والولايات المتحدة فى العقود الأخيرة.

قراءات مقترحة:

Kearns (1993); Mackinder (1919)

هيمنة hegemony

مصطلح يشير إلى القدرة على ممارسة السيطرة عبر وسائل لا تنحصر فى القوة القسرية، خاصة من خلال القدرة على تحقيق إذعان جماهيرى طوعى يقبل ويشارك فى مشروعات اجتماعية تحقق نفعا حصريا للنخبة المستفيدة. وتتمثل الهيمنة فى عملية نشر للقيم والممارسات الثقافية للنخبة بطريقة تجعل هذه القيم غير قابلة للنقد. وعلى هذا، تتعزز فى حياتنا اليومية معتقدات وقيم النخبة، كما يتعزز النظام الاجتماعى الهرمى عبر ممارسات الحياة اليومية لأولئك الذين ينتفعون أقل - أو لا ينتفعون على الإطلاق - من وجود تلك الهيمنة.

وينبع الاستخدام المعاصر للمصطلح من كتابات الماركسى الإيطالى أنطونيو جرامشى (1935 -1929 ,1971) Antonio Gramsci، والذى رغم اعتقاله من قِبل النظام الفاشى الإيطالى بين عامى 1928و1935، فإنه كتب مُعبرًا عن كيف أن أغلبية مواطنى إيطاليا، قدّموا دعما للنظام الاجتماعى القمعى آنذاك. وقد وصفت مدرسة فرانكفورت ذات النهج الماركسى، كيف أن ثقافة الاستهلاك التى تلت عام 1945، كانت تعتبر شكلًا من أشكال الهيمنة تصيدت الطبقة العاملة وشغلتها بالامتلاك المادى، صارفة إياها عن التغيير الاجتماعى. وقد استمد علماء الجغرافيا الثقافية هذه الأسس الماركسية لاستكشاف دور اللاندسكيب والمكان فى تخليد مُثل بعينها

من الهيمنة (Martin, 2000a) (انظر الجغرافيا الثقافية). وقد وسعت مثل هذه الأعمال من التركيز الماركسى الأصلى، الذى أولى عناية بالعلاقات الطبقية، وجاء هذا التوسع سعيًا وراء فهم مسائل العرقية والأبوية. وقد تم توجيه عناية خاصة لممارسات الهيمنة فى الأوضاع الاستعمارية، خاصة فى كيفية استخدام اللاندسكيب ليتضمن مُثل الترتيب الهرمى العرقى (McKinnon, 2005).

وقد استخدم مصطلح «الهيمنة» بطريقة متممة فى تحليل الجغرافيا السياسية للعلاقات بين الدول، حيث ينظر إلى القوة المهيمنة باعتبارها الدولة الأحادية الأكثر قوة فى العلاقات التى تجمعها بغيرها من الدول. وعلى الرغم من أنه تم التعاطى مع مصطلح «الهيمنة» بمنظور القوة المادية (خاصة الكفاءة الإنتاجية والقوة العسكرية)، فإن الباحثين أخذوا يعتنون بشكل متزايد بالقوة المتكاملة للدولة المهيمنة، أو إلى قدرتها على فرض أجندتها العالمية على جميع الدول الأخرى. وفى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، تم تعريف الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة المعاصرة، وقد تكاملت قوتها المادية بما قامت به من نشر مبدأ الحداثة الأساسية (راجع Taylor, 1999). أو ما يمكن تسميته الشكل النهائى لطريقة الحياة الحديثة. وإذا ما ربطنا ما ذهبت إليه من قبل مدرسة فرانكفورت، فإن «الحداثة الأساسية» التى قدمتها الولايات المتحدة هى ذاتها ثقافة الاستهلاك فى شكلها المصغر لدى نمط حياة سكان الضواحى. وتتحقق الهيمنة من خلال

رغبة الدول الأخرى فى منافسة هذا النوع من أسلوب الحياة، وتبنى وسائل سياسية واقتصادية لتحقيق تلك الرغبة.

وتعتبر الهيمنة - بمعناها الأول عن الهيمنة المادية، وبمعناها الثانى عن الهيمنة التكاملية - عملية مكتملة، ومن هنا تصاعد النقاش حول الطريقة التى يمكن بها مجابهة الهيمنة، فمن حيث المعنى الأول للمصطلح، تتجه الطبقات العاملة، والمجموعات الثانوية، إلى تبنى ممارسات ثقافية تمضى فى اتجاه مناهض لمتطلبات الهيمنة. وفى المعنى الثانى للمصطلح، فإن مناقشة تراجع قوة الولايات المتحدة، وتحدى مجموعة منافسة من الدول، فضلاً عن مجموعات إرهابية، ومعنى «الإمبراطورية»، كلها عوامل أدت إلى مناقشة ما إذا كان حكم الهيمنة يترك الساحة لتحل محله ممارسات أكثر قسرية. وهناك نقطة جدلية مناهضة لهذا الطرح نجدها فى فكرة «التفلطح الاستعمارى»، والذى تفلس فيه الدول المهيمنة نتيجة التزاماتها المرهقة فيما وراء البحار، ومن ثم تفقد سيادتها المهيمنة (Kennedy, 1988).

قراءات مقترحة:

Agnew (2005a); Lears (1985).

تراث heritage

على الرغم من أن مصطلح «التراث» اشتق من الفكرة عالية الفردية عن الميراث الإنسانى أو الإرث، كما أنه يتضمنها بالفعل

(خاصة من خلال وصايا الأسرة، وما تتركه من ميراث فى الممتلكات)، فإن الجغرافيا البشرية تعتنى بالفكرة الجمعية للتراث التى تربط مجموعة من البشر بميراث مشترك. وفى هذا السياق، يشير معنى التراث عادة إلى مجموعتين مترابطتين من المعانى. فمن جانب يشير المصطلح إلى المناطق ذات الأمية الرمزية فى اللاندسكيب الثقافى، وخاصة المواضع السياحية ذات الطبيعة التاريخية التى تستوجب حمايتها وحفظها لصالح الدولة بشكل عام لتصبح جزءًا مما يعرف باسم «صناعة التراث»، وهو ما نجده على سبيل المثال فى موضع لمتحف أو موضع أركيولوجى (Urry، 2002 [1990]). وعلى الجانب الآخر، يشير مصطلح التراث إلى مجموعة من القيم الثقافية المشتركة والذكريات الجمعية التى تأصلت، وتم توارثها عبر الزمن، وكما تم التعبير عنها من خلال أشكال مختلفة من الأداء الثقافى مثل الأغانى والمواكب الاحتفالية (Pekham, 2003). ويختلف الأساس الذى يتم بمقتضاه تعريف هذه المجموعات عبر الزمان والمكان، وقد يتوقف على الولاء المستمد من تقاليد دينية طائفية، أو الانتماء لطبقة اجتماعية، أو الانتساب والقرابة المناطقية (الجغرافية)، فضلا عن الارتباط بهوية قومية أو إمبريالية (Moore and Whelan, 2007).

وعلى مر السنين، نظر المؤرخون والجغرافيون إلى مواضع التراث كفضاءات مكانية تحتوى على تدوين سرديات الماضى القومية فى

الخيال الشعبى (راجع القومية). وقد اعتبر هؤلاء الباحثون، أن المنظور التاريخى المتنقل عبر هذه المواضع، يميل لأن يكون انتقائيا وجزئيا ومشوها. ويقدم ذلك المنظور التاريخى لتلك المواضع، ما يمكن اعتباره تاريخا «زائفا» يتجاهل أو يتحفظ على ما يمكن اعتباره اليوم أقل نكهات الماضى مذاقا. وتتناقض هذه الرؤية مع أعمال المؤرخين المحترفين الذين تنعكس أعمالهم فى الكتب الأصولية والمونوجرافات التى نجد فيها الحقيقة ذات «المذاق الشهى»، هى بمثابة المعلم الأساسى للتاريخ، ومن ثم تختلف درجة الثقة فى أعمال المؤرخين اعتمادًا على درجة انفتاح مصادرهم التاريخية للبحث والتمحيص (Lowenthal, 1997, p. 120)

وقد استدعى التمييز بين ما هو «تاريخ حقيقى» وما هو «ميراث زائف»، تحديا من قبل اتجاهات مختلفة. فصمويل (1984) Samuel قدم حالة مهمة لمعالجة مواضع التراث باعتبارها أماكن مهمة لاستعادة تاريخ ما هو مُهمش ومطرود وثانوى. واقترح صمويل، أن مثل هذه المواضع يمكن أن تعمل لتمثيل تلك الأصوات التى غالبا ما يتم التغاضى عنها فى كتب التاريخ الأصولية. وعلى هذا فإن مواضع التاريخ الصناعى على سبيل المثال، يمكن أن تقدم تمثيلا لحياة وممارسات أناس من الطبقة العاملة بطرق مثيرة وشيقة للجمهور الشعبى، والتى عادة ما لا تأخذها الكتب الأصولية بعين الاعتبار. وتقترح آراء ما بعد البنيوية أن جميع السرديات التاريخية تعبر عن

منظور بعينه ولا تقدم رؤى شاملة، ومن ثم، فهى تطرح تساؤلا حول إمكان التمييز بين التمثيل والواقع، وبين ما هو تراث زائف، وما هو تاريخ أصيل. من جانبه ذهب أورى (Urry (1990, p. 82، إلى أن ما بعد الحداثة، يتضمن «تذويبا للحدود، ليس فقط بين ما يعتبر ثقافات رفيعة وثقافات دنيا، بل أيضا بين مختلف أشكال الثقافة، مثل السياحة، والفن، والموسيقى، والرياضة، والتسوق، والفن المعمارى (Urry 1990, p.82) (راجع الثقافة).

ومؤخرًا بدأ الجغرافيون التركيز على عناصر الأداء فى إنتاج واستهلاك التراث (Duncan, 2003; Hoelscher, 2003). (راجع **الأدائية**). وفى مثل هذه الأعمال، لم يتم فقط تحليل البناء السردى، والعناصر البصرية للجذب التراثى، بل أيضا تم تحليل تأثير الأبعاد الأخرى مثل الاستجابة الشعورية لكل من المتفرجين و«الممثلين» تجاه مواضع التراث. وقد أدى هذا إلى توسعة النقاش ليتجاوز العنصر البصرى للتراث، وصولًا إلى تركيز الانتباه على مجمل التجربة المتجسدة والمتضمنة فى أساليب الصياغة والممارسة داخل مواضع التراث. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأعمال ما تزال فى مهدها، فإنها تلفت الانتباه إلى موضوعات جديدة ومهمة، يتوجب على الباحثين فى الجغرافيا البشرية الاهتمام بها فى تحليلاتهم، خاصة أمام العدد المتزايد من أماكن التراث.

قراءات مقترحة :

Hoelscher (2003); Peckham (2003)

هى دراسة التأويل والمعنى. وتُشتق الهيرمينوطيقا من كلمة إغريقية تعنى: أن تُبَلِغ، وأن تُفسر، أو أن تَكشف. وفى هذا السياق، تُعد التأويلية (الهيرمينوطيقا) جـزءًا لا يتجزأ من استعمال اللغة. وبدأت الإرهاصات الأُولى للهيرمينوطيقا كتخصص رسمى بشرح نُصوص الكتاب المُقدس: سواء لتوضيح كلمة الله، أم للفصل بين التفسيرات المتعارضة. وقد توسعت الهيرمينوطيقا بنهاية القرن الثامن عشر مع أعمال «شلايرماخر» (1768 -1834) «Schleiermacher»، لتشمل تأويل النصوص التاريخية بشكل أكثر عمومية. وقد اعترضت هيرمينوطيقا «شليرماخر» الواضحة على الأهمية المتنامية للأسلوب العلمى للعلوم الاجتماعية، وذلك فى ظل الزعم بأن فهم النص يتطلب التدقيق فى نوايا مُؤلفه.

وأدت كتابات فيلهلم دلتاى (1833- 1911) «Wilhelm Dilthey» إلى تعميم الهيرمينوطيقا، وجعل نقدها للعلوم الطبيعية صريحًا، وقال إن العلوم الإنسانية تتطلب منهجية وتفسيرية خاصة لكى نفهم موضوعاتها البحثية. وقد شمل ذلك بالتأكيد النصوص، ولكن يُمكن - عن طريق وجهة نظر دلتاى - أن يشمل أى شكل تم فيه توظيف المعنى الإنسانى. وفى المُقابل، لم تهتم العلوم الطبيعية بالمعنى الإنسانى، وبالتالى فقد طبقت مُلخص المُفردات العالمية: مثل قوانين الفيزياء، والمعادلات الكيميائية والعلاقات الهندسية.

وبالنسبة لدلتاى، فإن المعنى قد استعاد قوته من خلال «الدورة الهيرمينوطيقية». وذلك بتغيير اتجاهه ذهابًا وإيابًا بين النص نفسه وافتراضاتنا، وأيضًا بين أجزاء النص ومجمله، ويتحقق عن طريق ذلك المعنى والفهم للنص. ويُمكن عمل الإجراء نفسه لتوضيح المعنى فى الأعمال غير النصية، مثل أعمال الفن والقطع الأثرية للثقافة المادية أو اللاندسكيبات الثقافية. ويُعد المنهج الهيرمينوطيقى نظريًا وغير متحدد بشكل أساسى. فهو دائرى لأنه يتضمن حركة دائمة بواسطتنا (المؤولين) تجاه النص المُؤَول والعودة ثانية، مما يعنى أن كُل تأويل يكون عبارة عن إعادة للتأويل ذاته، ومن ثم فإن دورة التأويل ليس لها نهاية. وهو نظرى، لأن المؤولين منغمسون فى مواقفهم الخاصة، جاعلين معارفهم جُزئية وغير مُكتملة (راجع: **المعرفة الموقفية**). ولا يوجد من بين ذلك ما يعنى أن التأويل عبارة عن مُجرد هوى شخصى وهواية. وتتم التأويلات دائمًا فى مُقابل مجموعة من التوافقات الاجتماعية حول الشرائع والنُصوص المُتفق عليها والشائعة بشكل عام حتى وإن كانت مؤولة.

وقد تناول الفيلسوف الألمانى «مارتن هيدجر» «Martin Heidegger» (1889 -1976) المنطلق الإبستمولوجى لـ «دلتاي» وحوله إلى منطلق أنطولوجى (وجودي)، جاعلًا بذلك تركيزه «وجوديا» بدلًا من «معرفيًا». وتكون التفاصيل مُعقدة، ولكن يتمثل الجوهر فى أن مشاكل الفهم تتكشف «بوجودنا فى

العالم». وكما تضمنت الدورة الهيرمينوطيقية لـ «دلتاى» تغير اتجاهها بين الأجزاء المُفردة للنص والنص كُله، فإنها تضمنت بالنسبة لـ «هيدجر» حركة بين الفهم المُسبق المُتوقع الذى يأتى من «كينونتنا» ودورنا بوصفنا ذواتًا عارفة. وأخذ «هانز- جورج جادامر» Hans - Georg Gadamer 2002 - 1900 فكرة «هيدجر» عن الفهم المُسبق ووضح علاقته بالفكرة المُسبقة والسُلطة والتقليد. وجادل «جادامر» – منذ التنوير – بأن هناك فكرة مُسبقة فى مُقابل فكرة مُسبقة أُخرى. ومع ذلك، وبالنسبة له، فإن «الحُكم المُسبق» أو «الفكرة المُسبقة» هى التى تجعل الفهم مُمكنًا. وتُعد التحيزات «للتقاليد» التاريخية فعالة، فلن يوجد الفهم دون التعمق فى التقاليد. ولا يُشير ذلك الأمر إلى أن التقاليد جامدة وغير قابلة للتغيير: فتتمثل غاية «جادامر» فى أننا لا نستطيع أبدًا أن نتخلص من التقاليد ووجهات النظر التاريخية التى اقتنعنا بها. وقد أخذ الفهم التاريخى سبيله عن طريق الحركة، من التحيزات (التقاليد) إلى الكمال التاريخى ثم العودة ثانية، جاعلًا الفهمَ بذلك عبارة عن «اندماج مُتجددٍ باستمرار ومفتوح «للآفاق التاريخية» (Thompson, 1996, p.381).

وقد أثار عمل «جادامر»، بدوره، صياغتين أخريين. وتتمثل الأُولى، فى اعتقاد الناقد والمُنَظِّر الألمانى «يورغن هابرماس» «Jurgen Habermas» (1929) أن «جادامر» قدم البشر الأكثر سذاجة فى التقاليد التاريخية. وبناء على ذلك، فقد قام بتطوير نظرية

نقدية للمُجتمع من خلال وضع الأشكال التأويلية فى مُقابل الأشكال شبه التجاوزية «للسبب الصريح» الذى يُنتِج بالاقتران احتمالية للتحرر والتحرير. وتتمثل الصياغة الثانية فيما قدمته كتابات اثنين من الفلاسفة الأمريكيين وهما «ريتشارد رورتي» «Richard Rorty» (1931– 2007) و«ريتشارد برنشتين» «Richard Bernstein» – تحت شعار البرجماتية الجديدة – فى تشككهما فى ادعاء «جادامر» بأن الهيرمينوطيقا هى منهج العلوم الإنسانية، ولكنهما اعترفا بأهميتها فى نقد النظرية الكُبرى والأشكال الأُخرى من التأسيسية، ولذلك يربطان بين الهيرمينوطيقا وما بعد البنيوية. وقد أيد كل من «رورتى برنشتين» المثالية البرجماتية «للمُحادثة» التى اعتقدا بأنها إصدار آخر من الدورة الهيرمينوطيقية، فى هذه الحالة، وأيدا ازدواجية البرُهان الجديد والأفكار الجديدة فى ظل وجود وفرصة الأفكار غير المُتكافئة.

وتم تقديم الهيرمينوطيقا إلى **الجُغرافيا البشرية** لتُنافس **التجريبية**، والفلسفة **الوضعية** الموجودتين **بالعلم المكانى**. وقد كان «المنهج الحوارى» لـ «بوتيمر» «Buttimer» (1974) الذى تضمن جلب وجهات النظر الداخلية والخارجية معًا – مساهمة مبكرة ومهمة، كما كان الوضع نفسه لكلٍ من المنهج الانعكاسى لـ «توان» «Tuan» (1971) عن **حب المكان** («لتعرف العالم يعنى ليعرف الواحد منا نفسه»)، و«المنهج الافتراضى» لـ «هاريسون» «Harrison» و«ليفينجستون»

«Livingstone» (1980). وتم تدوين هذه الأفكار تحت الجُغرافيا الإنسانية، التى جعلت من المعنى الإنسانى والطابع الدولى الإنسانى جوهر اهتمامها. وأصبح الاستنباط الصريح من المنهج التفسيرى – منذ ذلك الحين – أقل أهمية، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات، مثل اعتراض «بارانس» «Barnes» (2001) فى بحثه عن التحول الثقافى فى الجُغرافيا الاقتصادية، ومثل كتابات «ليفينجستون» «Livingstone» (2002) عن «التأويلية المدارية» (انظر: المدارية). وبالإضافة لذلك، فقد كانت التأويلية حاضرة بوضوح فى المُناقشات التى انتشرت سريعًا حول الأنطولوجيا (نظرية الوجود)، خاصة التى استندت على أعمال «هيدجر»، والتى تسربت بدورها إلى المُناقشات حول المكانية. وبشكل أعم، تُعد روح البحث فى الهيرمينوطيقا – هى الاعتراف بأهمية التفسير والتفتح الذهنى والحكمة والحساسية الانعكاسية – أمرًا رائعًا كما كان فى أى وقت مضى، وهو أمر واضح فى الجُغرافيا البشرية النقدية بما فى ذلك الإصدارات التى طُرحت بواسطة ما بعد البنيوية.

قراءات مُقترحة

Bernstein (1983).

معيارية غيرية heteronormativity

هى الإطار الاجتماعى التنظيمى الذى يُنتج تقسيمًا جنسيا ثُنائيا، ويُسوى بين الشهوة عند الرجل وعند المرأة، ويُهَمش الصفات الجنسية

الأُخرى المُختلفة والمُنحرفة. ومثل التحيز للجنس الأبيض، تم تبنى مُصطلح الهيترونورماتيفيتى لكى يكون غير واضح للسُكان المُغايرين جنسيا، ولكنه مبدأ إلزامى يُنتج بنفسه **الطبيعة**، وهى، **الجسد** ذو الغريزة الجنسية مثل الذكر والأُنثى. وبإبطال العلاقات المُفترضة بين الجنس والنوع، ناقش «بوتلر» «Butler» (1990) الهيترونورماتيفيتى على أنها عبارة عن الأساس الذى يُبنى عليه الاختلاف الجنسى. وتتطلب الهيترونورماتيفيتى - بالرجوع إلى القانون الأبوى للقرابة - مُطابقة لأفكارها الخاصة بالطبيعة، وتكتسب شرعيتها من خلال الثُنائية والتأقلم غير المُتناظر للأجسام Butler, 1990, p. 106): انظر: **الأداء**). وتُعد الأجسام خارج هذه الثنائية مُبهمة أو شاذة. وقالت «برلنت» «Berlant» إن السياسة فى الولايات المُتحدة على مدى العشرين سنة الماضية قد انهارت داخل المجال الحميم للعلاقة الجنسية الأُسرية المُغايرة، وتم اعتبار مثل هذا المجال الأُسرى، الأُفق السياسى والأدبى والأخلاقى للشأن القومى والسياسى (1997, P. 262)، وقاد ذلك إلى تنظيم مُكثفٍ للهيترونورماتيفيتى. واستشهد «هونيج» «Honig» (1998) بدورٍ **الهجرة الوافدة** فى تعزيز الهيترونورماتيفيتى. ولفت الجُغرافيون الانتباه إلى السُبل التى تم ضم **المكان** فيها مع العمليات التى تم من خلالها تكوين الهويات الجنسية، وأقلمتها والتنازع عليها، ولفتوا الانتباه إلى الحاجة إلى دراسة خُصوصية المُغايرة الجنسية فى سياقات مُحددة ,Hubbard) (2000. وتم تعريف الهومونورماتيفيتى «المثلية المعيارية» كشقٍ جديدٍ

للهيترونورماتيفيتى. فهى تلك السياسات التى ظهرت فى تسعينيات القرن العشرين، وارتبطت بمُوافقة الدول على الزواج بين الجنس الواحد وحُقوق أُخرى للشواذ والسحاقيات، وانُتقدت لدعمها – بدلًا من مُنافستها – لافتراضات الهيترونورماتيفيتى السائدة والمُؤسسات. وقد أدت عولمة هذا الاتجاه إلى انتقادات الإمبريالية الثقافية الغربية، ويتساءل «أوسوين» «Oswin» (2007) عن الافتراض الجُغرافى الذى يكمن وراء ذلك النقد – من انتشار أفكار الغرب إلى المُجتمعات الأُخرى – ويُجادل حول الحاجة إلى تقييم خُصوصية الهيترونورماتيفيتى فى السياق.

قراءات مُقترحة

Hubbard (2000).

هيتروطوبيا «يوتوبيا مغايرة» **heterotopia**

حرفيا، هى «مكان آخر» أو «مكان الآخرين»، وهى عبارة عن مُصطلح تم عرضه من خلال العلوم الإنسانية والاجتماعية عن طريق المُفكر الفرنسى «ميشيل فوكو» «Michel Foucault» (84 -1926).
فقد استعار «فوكو» المُصطلح من الطب، واستخدمه فى مُعارضة اليوطوبيا. وفى حين أن اليوطوبيات – الأماكن السعيدة المثالية –

غير موجودة فى الواقع، لأنها تقوم بدور الأوهام أو الآمال، فإن الهيتروطوبيا بالنسبة لـ «فوكو» عبارة عن الأماكن الموجودة بالفعل. ولكن وجودها يُضعف تمامًا أو يتحدى التنظيمات المكانية الموجودة ويعيقها، فهى أماكن للمُخالفة أو الغيرية.

وقد استعمل «فوكو» فى البداية هذا المُصطلح لكى يصف التحديات اللُغوية أو البصرية، مثل كتابات خوسيه لويس بورخيس «Jose Luis Borges» أو لوحات «رينيه ماجريت» «Rene Magritte». (Foucault, 1970 [1960], 1983) فبالنسبة لـ «فوكو» كانت هذه الأمثلة تُدمر «تركيب الجُملة» – ليس تركيب الجُملة الذى نستعمله لعمل الجُمل فقط، ولكن أيضًا تركيب الجُمل الذى يَبنى العلاقات بين الكلمات والأشياء ويسمح بالتصنيف والترتيب. وتُعد كُل من: الموسوعة الخيالية الصينية لبورخيس بسلاسلها الغريبة، وأحذية «ماجريت» «Magritte» مع أصابع القدم، واللوحات التى تكون جزءًا من اللاندسكيب الذى تُصوره وتعكس صورة ما تُخفيه، تعطيلًا واضطرابًا للمكان العام. وقد وَسَّع «فوكو» فى مُحاضرة عام 1967 – تم نشرها باللغة الفرنسية فقط عام 1984 ثم نُشرت قبل فترة وجيزة من وفاته باللغة الإنجليزية، (انظر: Foucault 1986) – من التحليل لكى يضم الأماكن التى وصفها بأنها «الأماكن العكسية»، وهى أنواع من اليوطوبيات مشروعة بفاعلية، وعلى الرغم من أن «فوكو» يقترح فى الفترة الحديثة بأن المكان قد تم

تمييزه بالعلاقة بين الأماكن عامة، فإنه يُركز على الأماكن التى ترتبط مع أماكن أُخرى مُتناقضة. وتضم أمثلته المدرسة الداخلية، أو فندق شهر العسل، حيث تتم إدارة الانتقالات بين مراحل الحياة، وتضم دور الرعاية والمُستشفيات والسُجون حيث يوجد الانحراف، وتضم وفرة من الأمثلة الأُخرى، مثل سفر أراضى المعارض والحمامات وحمامات البُخار وبيوت الدعارة والقوارب والمُستعمرات.

وقد تم تطوير هذا المُصطلح فى عددٍ من الكتابات باللغة الإنجليزية فى الجُغرافيا البشرية والمجالات الأُخرى ذات الصلة (على سبيل المثال: ;Marks 1995; Soja 199b). وقد وُجد أحد أفضل التحليلات الأصلية فى عملٍ لـ «هثرينجتون (1997b) «Hetherington»، وفيه يَستنتج أن الهيتروطوبيا عبارة عن «أماكن التنظيم البديل»، التى يجب أن تشهد علاقة بأماكن مُختلفة عنها. وقد استعمل ذلك الاستنتاج مع عددٍ من القراءات التاريخية للقصر الملكى والبيوت الخشبية الماسونية والمصانع الماسونية، لكى يشرح كيف أن الحداثة قد تشكلت من خلال المُقاومة والاختلاف من خلال عملية التنظيم إلى حدٍ ما.

وتم استعمال الهيتروطوبيا بواسطة الفرنسى الماركسى «هنرى ليفبفر» «Henri Lefebvre» (91- 1901)، ولكن لم تكن المعانى مُتطابقة تمامًا مع «فوكو» (انظر على سبيل المثال: 1970] Lefebver، 2003. وقد استنتج «ليفيفر» المدينة من خلال ثلاثة

مُصطلحات هى: يوطوبيا، وأيزوطوبيا (المكان نفسه)، وهيتروطوبيا (الأماكن التى تكون أُخرى، والأماكن الأُخرى، أو أماكن الآخر). وقد استعمل هذه المُصطلحات لكى يفهم التماثل والاختلاف والتناقض والعلاقات الجدلية بالمكان الحضرى. وفى الحقيقة، يعتقد «ليفيفر» أنْ المكان الحضرى فى صيغة المُفرد يُمثل تقييدًا، ويحتاج أن يتم فهمه كأماكن حضرية وكأماكن مُختلفة وأماكن للاختلاف وُجدت فى المدينة (انظر أيضًا: **إنتاج الفضاء المكانى**).

قراءات مُقترحة

Foucault (1986); Hetherington (1997b, Ch.3).

إجراء حسابى استكشافى **heuristic**

هو إجراء لحل مُشكلة ما، ويُمكن أن يتمثل ذلك الإجراء فى مجموعة من القوانين الرسمية (مثل اللوغاريتمية «الخوارزمية») ولكن الأكثر احتمالاً أن تكون منهجًا برجماتيًا أو منهجًا مُختصرًا، مثل رسم شكل بيانى أو تقليل مجموعة كُل الحُلول المُمكنة إلى الحلول التى تبدو أكثر توقعًا. ويضم الكثير من الاستكشافية، التخمين الذكى المُعتمد على التجربة (كما فى لُعبة الشطرنج) كما يضم إجراءات التجربة والخطأ، المُتحركة باتجاه الحل «الأفضل» (كما مع **الشبكات العصبية**). وقد انتشرت الاستكشافية فى الغالب فى دراسات

الأمثلية - كما فى مُشكلة سفر مندوب المبيعات - وفى الأشكال المُتنوعة للتصنيف (كما فى: الاستشعار عن بُعد).

قراءات مُقترحة

Gigerenzer and Todd (1999).

هندوتفا **hindutva**

ذلك المُصطلح هو المُبرر الثقافى للقومية الهندوسية، ويزعم أصحاب ديانة الفدا أن الهندوتفا مُشتركة من قِبَل جميع الهندوس. وأدلى «فيناياك دامودار سافاركار» «Vinayak Damodar Savarkar» بالصياغة الكاملة الأولى للهندوتيفيا - كبيان قومى هندوسى - فى بحثٍ له عام 1923 بعنوان هندوتفال: من يكون الهندوسى؟ وقد كانت الهندوتيفيا بالنسبة له حياة السلالة العظيمة، وتدل على الديانة والهوية الثقافية والعرقية («الدم») للهندوس. وادعى أن التمتع بحقوق عُضوية الأُمة الهندوسية اعتمد على التسليم بأن الهند هى أرض الأجداد، وأنها أرض مُقدسة. وقد كانت الإستراتيجيات الخاصة بالهندوتيفيا تهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين المُجتمع التخيلى للهندوس والجُغرافيا المُقدسة لهيمنة إقليمها (الأُمة- المكان)، كما كان لهذه الإستراتيجيات تأثير كبير على المُجتمع الهندى المُعاصر والسياسات السائدة.

Sharma (2003).

hinterland **ظهير**

منطقة تابعة (أو منطقة تجميع) للميناء، يتم تجميع مواد التصدير فيها، كما يتم توزيع الواردات عبرها: وتتمثل منطقتها المُكملة – مصب الصادرات ومصدر الواردات – فى المنطقة الأمامية. وفى المزيد من الاستخدام العام للمُصطلح، فقد تم انتشاره لوصف منطقة استجماع المُستوطنة (أو تلك التى تم إنشاؤها داخل المُستوطنة): وهى عبارة عن المنطقة التى تقوم المُستوطنة لها كاتصال تُجارى (كما فى الظهيرات السُداسية الشكل فى نظرية المكان المركزى).

historical demography **ديموغرافيا تاريخية**

هى تطبيق الأساليب الديموغرافية (انظر: **الديموغرافيا**) على مجموعات البيانات القديمة، وهذه البيانات تكون دقيقة بما فيه الكفاية للتحليل المنهجى. وقد تأخذ هذه المجموعات من البيانات صورة السجلات الحيوية والتعدادات، ولكن فى مُعظم الأحيان، إذا أُنتجت قبل القرن التاسع عشر بصفة خاصة، فإنها لا تكون لأغراض

البحث الديموغرافى. وتُعد سجلات الإبراشية وقوائم الخدمة العسكرية والضرائب وسجلات الوصاية، الأكثر شُهرة بين مُختلف المصادر الوثائقية المُستخدمة بواسطة المُتخصصين فى الديموغرافيا التاريخية (انظر: Hollingsworth, 1969). وقد يُصنف التاريخ الديموغرافى كأحد مجالات البحث، ولكنه واسع النطاق من حيث موضوعاته التى يتعرض لها، حيث يهتم برسم الأشكال البيانية لأثر التغير الديموغرافى على المُجتمع والاقتصاد، كما يهتم بقياس التغير الديموغرافى وتفسيره (انظر: Wrigley, 1969).

وقد حصلت الديموغرافيا التاريخية على الشكل الرسمى لأول مرة فى فرنسا فى المعهد الوطنى للدراسات الديموغرافية، حيث بدأ «لويس هنرى» «Louis Henry» أبحاثه فى **الخصوبة** والقدرة الكامنة على **الخصوبة النظرية** بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تمت عملية تعطيل لأبحاثه؛ لأن الدول التى أنتجت أكثر الإحصاءات الديموغرافية دقة، كانت كُلها آنذاك تتحكم فى الخصوبة عن طريق تحديد النسل، لذلك فقد لفت الانتباه إلى الدراسة التاريخية للمُجتمعات البشرية الأُوروبية لكى يُفسر «الخصوبة الطبيعية». وابتكر «هنرى» (عام 1956) تقنية إعادة بناء الأسرة لاستغلال أنساب البرجوازية بجنيف، ثم ابتكر بعد ذلك قواعد تفصيلية لإعادة بناء الأُسرة مُستخدمًا سجلات الإبراشية. واختصت أول دراسة تم نشرها بإبراشية إقليم نورماندى ببلدية «كرولاى» «بشمال غرب فرنسا» (Gautier and

(Henry ,1958)، ولكن تم تبنى الطريقة بسرعة وتعديلها للعمل فى سجلات الإبراشيات الإنجليزية عن طريق الديموغرافى التاريخى والمُؤرخ الاقتصادى «وريجلي» «E.A. Wrigley» (1966). وقد تولى «وريجلي» إعادة بناء إبراشية إقليم شرق ديفون بمدينة «كوليتون»، حيث بدا أن السُكان هناك يحدون من الخصوبة فى أواخر القرن السابع عشر.

وقد اكتمل عدد كبير – فى الثلاثين سنة الماضية – من دراسات إعادة البناء، وأوضحت هذه الدراسات وجود علاقة ضعيفة، إن وجدت، للسيطرة على الخصوبة المُرتفعة، على الرغم من أن مُستويات الخصوبة للمُتزوجين قد تفاوتت بشكلٍ كبيرٍ إقليميا. فعلى سبيل المثال، كانت خصوبة المُتزوجين فى إقليم «فلاندرز» البلجيكى أعلى بمقدار 40 % من إنجلترا فى القرن الثامن عشر، وذلك على الرغم من أن الإقليمين لا يفصلهما إلا أميال قليلة عبر القناة الإنجليزية. وبالمثل، كانت خصوبة المُتزوجين فى «بافاريا» أعلى بمقدار 50 % تقريبًا من «شرق فريسلاند». وبقياس الفترات الزمنية بين المواليد، وبربط وفيات الأطفال الرُضع بالوقت المُنقضى على المفاهيم الجديدة، فإن إعادة بناء الأُسرة قد مكن المُتخصصين فى الديموغرافيا التاريخية من أن يوضحوا أن مُمارسات الرضاعة الطبيعية تتباين بشكلٍ واضح، وبالتالى قد أثرت على سُرعة إيقاع المفاهيم (انظر: Wilson, 1982). وترتبط الرضاعة الطبيعية ارتباطًا

وثيقًا بمُعدلات وفيات الأطفال الرُضع، وقد تم الوصول إلى تلك المُعدلات من خلال إعادة بناء الأُسرة، وكثيرًا جدا ما تتجاوز 300 لكل 1000 فى المناطق التى لا تقوم بالرضاعة الطبيعية، وبأسلوب مُعتدل، وبمعايير ما قبل الثورة الصناعية، وتبلغ تلك المُعدلات 150 لكل 1000 أو أقل من ذلك فى المناطق التى تقوم النساء فيها بالرضاعة الطبيعية بصورة جيدة خلال العام الثانى من حياة الطفل (انظر: Knodel, 1988). وقد جعلت مثل هذه التقنيات من المُمكن إلقاء الضوء على جُغرافية الزواج، وتحليل الأُطروحة المُهمة الخاصة بالأنماط المُتميزة للزواج فى شمال غرب أوروبا التى اقترحها «هاجنال» «Hajnal» (عام 1965)، فقد أثار الجدل حول الإناث المُتزوجات فى أواخر حياتهن، والنسبة الكبيرة المُتبقية خارج الزواج تمامًا. وقد اكتشف «هاجنال» ذلك النمط من بيانات تعداد القرن التاسع عشر، وإعادة بناء الأُسرة فى فرنسا، وإنجلترا، وإسكندنافيا الجنوبية، والكثير من المناطق الناطقة بالألمانية فى غرب ووسط أوروبا التى أوضحت أن الجُغرافية الزواجية كانت راسخة جدا قبل عام 1600، وبالتالى فإنها لم تُشتق من التحضر أو التصنيع، وإنما كانت شائعة فى مناطق البروتستانت والكاثوليك على حدٍ سواء (Smith, 1990).

وقد كانت مجموعة كامبردج لتاريخ السُكان، هى أول مركز بحثى يتخصص فى الديموغرافيا التاريخية بشكلٍ حصرى، وابتكرت تقنيات لدراسة التعدادات المُبكرة والإحصاءات الحيوية للنصرانيات والمقابر

والـزواج، وذلـك بهدف إعـادة تكوين العمليات الديموغرافية بدون استخدام طريقة تستغرق وقتًا طويلًا لإعـادة بناء الأُسـرة. وتتمثل إحدى التقنيات من هذا القبيل فى الإسقاط المعكوس المُعمم وهو عبارة عن تقنية تقوم بالإسقاط فى الماضى بالاعتماد على تعدادٍ ما مُزود ببيانات دقيقةٍ عن التركيب العُمرى، وبذلك يُصبح من المُمكن الحصول على التركيبات العُمرية وأحجام السُكان ومُعدلات الهجرة النازحة وقياسات الخصوبة وأمد الحياة. وطُبقت هذه التقنية لأول مرة على البيانات الإنجليزية، وأوضحت أن تغيرات الخصوبة كانت مُهمة جدا فى تحديد مُعدلات النمو الديموغرافية مُنذ عام 1600، وأيدت إلى حدٍ ما وجهة النظر المُتفائلة لـ «مالثس» «Malthus» كما تم عرضها فى الطبعة الثانية من مقاله (Wrigley and Schofied, 1981 [1989]، انظر: **نموذج مالثوس**. وكلما تراكمت الأبحاث من قِبَل المُتخصصين فى الديموغرافيا التاريخية، أصبح واضحًا أن الأنماط الديموغرافية الأُوروبية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى في المنطقة التى سُميت بزواج الشمال-الجنوب الأُوربى ونُظم تكوين الأُسر المعيشية، مُتباينة بدرجة كبيرة (انظر: Wrigley, 1981). وأضـف إلـى ذلـك، أن امـتـداد البحث فـى الديموغرافيا التاريخية الرسمية إلى آسيا، مُستخدمًا القوائم المُبكرة للمُقيمين وسجلات السُكان، قد ألقى بظلالٍ من الشك على التميز المُفترض لملامح مُعينة، اُفترض أن تكون مميزة لأوروبا التاريخية فى أغلب الأحيان (Lee and Feng, 1999).

Hajnal (1965); Smith (1990); Wrigley and Schofield (1989 [1981]).

historical geography **جُغرافيا تاريخية**

هى أحد فروع الجُغرافيا البشرية التى تهتم بجُغرافيات الماضى وتأثير الماضى فى تشكيل جُغرافيات الحاضر والمُستقبل. وقد تم استعمال مُصطلح «الجُغرافيا التاريخية» – قبل القرن العشرين – لكى يصف ثلاثة اجتهادات فكرية مُمَيزة على الأقل، هي: الترويج بالجُغرافيات الموجودة فى الكتاب المُقدس وفى القصص اليونانية والرومانية «التقليدية»، و«جُغرافيا ما وراء التاريخ» كما ظهرت من خلال تخوم وحدود الدول والإمبراطوريات، ثم وصف تاريخ الاستكشاف والاكتشاف (Butin, 1993, pp. 1-23). وقد كان لهذه الكتابات المُبكرة المُجزأة وغير المُتماسكة تأثير قليل على الجُغرافيا التاريخية المُعاصرة، التى تمتلك جذورًا فكرية يُمكن أن ترجع إلى كتابات أواخر القرن التاسع عشر عن تشكيل اللاندسكيب الإقليمى، وذلك من خلال كتابات الجُغرافيين الفرنسيين أمثال «بول فيدال دى لابلاش» «Paul Vidal de la Blache» (الذى امتد تأثيره إلى بريطانيا من خلال أعمال «فلور وهربرتسون» «H.J. Fleure»

and A.J. Herbertson») ومن خلال المدرسة الألمانية للجغرافيا الأنثروبولوجية بقيادة «فريدريك راتزل» «Friedrich Ratzel» (وجهة نظر تم ترويجها بنجاح فى الولايات المُتحدة الأمريكية بواسطة «إيلين سمبل» «Ellen Semple»).

وقد لقى البحث التاريخى لتغير اللاندسكيب حافزًا قويا بعد الحرب العالمية الأُولى، فعندما تم إعادة تنظيم الحدود الوطنية فى أوربا وترسيم حدود جديدة فى الشرق الأوسط، أعاد ذلك تركيز الانتباه نحو اللاندسكيبات الإقليمية كنواتج للتطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى طويل الأجل التى يُمكن أن تُحلل عن طريق الفحص العلمى للأدلة الأثرية والتاريخية. وتتباين دراسة تغير اللاندسكيب فى السياقات الوطنية المُختلفة، فقد وُصفت فى أى حال من الأحوال دائمًا بمُصطلح «الجُغرافيا التاريخية». واستمر البحث الأُوروبى القارى فى التغير الإقليمى والريفى بصفة خاصة واللاندسكيبى دون أن ينطوى على مُصطلحات صارمة جديدة. وفى فرنسا ما بين الحرب، أنتجت مدرسة الحوليات هيئة للبحوث مُتعددة التخصصات التى يُمكن أن توصف بأنها جُغرافية تاريخية؛ ولكن اعتبر ذلك طرازًا فرنسيا مُتميزًا للتاريخ. وبالمثل فى ألمانيا، تم اعتبار البحث التاريخى فى تغير العُمران الريفى بصفة عامة، تقليدًا مُستمرا وموجودًا للبحث فى اللاندسكيب الثقافى بدلًا من القيام بمُحاولة جديدة فى الجُغرافيا التاريخية.

وقد كان الوضع مُختلفًا فى المملكة المُتحدة، حيث انتشر مُصطلح «الجُغرافيا التاريخية» بدرجة كبيرة بتأثير «داربى» «H. C. Darby». وأظهرت رؤية «داربى» للجُغرافيا التاريخية الكثير من التشابه مع بحث عن تاريخ اللاندسكيب الإنجليزى للمُؤرخين «هوسكينس» «W. G. Hoskins» و«ماوريسى برسفورد» «Maurice Beresford»، ولكن تميز «داربي» بتركيزه على الكارتوجرافيا كوسيلة لقراءة وعرض الأرشيف: من خلال استخدام المصادر التاريخية لإنشاء خرائط توزيعات نموذجية ومُثيرة للإعجاب البصرى. وتُعد الجُغرافيا التاريخية فى نظر «داربى» مُحاولة جُغرافية جوهرية، وأحد دُعامتى الفرع الكبير بجانب الجيومورفولوجيا (Darby , 2002). وقد اهتمت الجيومورفولوجيا والجُغرافيا التاريخية بتكوين اللاندسكيب وتطوره، وقال «داربى» إن التخصص الأول قد اعتمد على الأدلة الحقلية المُستمدة مُباشرة من البيئة الطبيعية، وإن التخصص الثانى اعتمد على الأدلة التاريخية المُستقاة بصورة غير مُباشرة من المصادر الأرشيفية. ووضع «داربي» تركيزًا خاصًا على إعادة تكوين الأنماط الجُغرافية كمقاطع عرضية كارتوجرافية، وضرب مثالًا بإعادة تكوينه لسبعة مُجلدات للجُغرافيا البشرية لإنجلترا فى العصور الوسطى، التى نُشرت مع سلسلة من المتعاونين، واعتمدت على جداول فى كتاب ونشيستر (Darby, 1977). وقد سعى إلى ربط مثل هذه المقاطع العرضية الكارتوجرافية بالتسلسلات الكبيرة لتغير اللاندسكيب، معتمدًا فى عمله على تغيير لاندسكيبات السبخات فى إنجلترا الشرقية (Darby, 1940).

وقد راجت رؤية «داريـى» للجُغرافيا التاريخية فى أجزاء أُخرى من العالم الناطق باللغة الإنجليزية، ولكن تطورت دراسة تغير اللاندسكيب الإقليمى فى الولايات المُتحدة الأمريكية على طُول خطوط مُميزة تحت تأثير «كارل زاور (ساور) «Carl Ortwin Sauer» عميد هيئة مدرسة بيركلى للجُغرافيا الثقافية. وقد كتب زاور بشكلٍ مُتحمس عن الجُغرافيا التاريخية، ولكن وُصفت تلك الكتابات بصفة عامة بأنها جُغرافية ثقافية أو جُغرافية ثقافية تاريخية، وذلك وفقًا لاهتمامه بالأدلة الأنثروبولوجية والأثرية، ووفقًا لاتباعه فى بعض الأجزاء للتقليد الألمانى للبحث فى اللاندسكيب الثقافى الطبيعى «landschaft». وكان ذلك – فى نظر زاور – أنسب نموذج لدراسة تغير اللاندسكيب طويل الأمد فى العالم الجديد، حيث كان نطاق التحليل أكبر بالضرورة (كما ادعى هو) وحيث إن الدليل المكتوب لم يكن موجودًا قبل الاستعمار الأُوروبى. ومن المُهم أن تُلاحظ، مع ذلك، أن بعضًا من تقارير «الصورة-الكبيرة» لتاريخ الولايات المُتحدة الأمريكية منذ «كولومبس» قد كُتبت بواسطة أمريكيين مُتخصصين فى الجُغرافيا التاريخية ويعملون خارج تقليد زاور (جدير بالذكر: (Early, 2003, Meinig, 1986 –2004)، وأن عددًا من المُتخصصين فى الجُغرافيا التاريخية الذين يدرسون العلاقات المُتبادلة بين الاحتلال الأُوربى والسُكان الأصليين، نقبوا السجلات الأثرية والبيئية القديمة، واهتموا بالتقاليد الشفهية فى السُبل التى يُمكن أن تكون منتظرة من قبل زاور.

وتحدى انتشار العلم المكانى فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين العديد من فُروض ومُمارسات الجُغرافيا التاريخية، خاصة محدودية مصادرها، وقد بدا أن الدراسات المُستعرضة تمتلك نفوذًا فى تحليل التركيبات الجُغرافية اللاحقة من خلال تجاهلها للنظرية الاجتماعية وإهمالها للعملية الاجتماعية. وتبع ذلك مُناقشة قوية، تم بعضها فى مجلة الجُغرافيا التاريخية التى صدرت فى عام 1975. وقد ظهرت أنواع أُخرى مُتعددة من البحث التاريخى داخل الجُغرافيا البشرية كأثرٍ لهذه الفترة من إعادة التفكير وإعادة الصياغة.

وقد تم تأييد الأول بواسطة أولئك المُتخصصين فى الجُغرافيا التاريخية الذين أصبحوا ناقدين لمجال **تجريبية** المصدر المُحدد، والذين يُرحبون حاليًا **بالمنهج** الذى سمح بإدراج البيانات التاريخية داخل نماذج أكثر تعقيدًا من التغير الجُغرافى (Baker 2003, pp. 71-37). وكانت نتيجة ذلك الجُغرافيا التاريخية الأكثر كمية التى تم توقعها من خلال دراستين مُبكرتين لـ «تورستن هاجرستراند» «Torsten Hagerstrand» عن **الانتشار** و«آثار حضارة السُكان» اللتين صدرتا فى أبحاثه عن **الجغرافيا ـ الزمن**، وقد تركت الدراستان موروثات ثابتة (Pred, 1973, Dodgshon, 1998). وأصبح المُتخصصون فى الجُغرافيا التاريخية من أصحاب التفكير الإحصائى مُشاركين فى تخصص **الديموغرافيا التاريخية**، وفى بريطانيا بصفة خاصة، حيث كان لـ «وريجلى» «E.A. Wrigley»

تأثير مُهيمن (Wrigley and Schofield ، 1989 [1981]). ففى حالة «وريجلي»، تضمن ذلك حركة مُؤسسية من الجُغرافيا إلى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ذات مسار مُحدد ووظيفى فى اتجاهين. وتُفسر تلك التبادلات فى التخصصات لماذا كان بعض من الأبحاث الأكثر أهمية فى التاريخ الزراعى البريطانى قد نُشرت بواسطة عُلماء تمرسوا كمُتخصصين فى الجُغرافيا التاريخية: وانظر أيضًا الثورة الزراعية، والنظام الحقلى (Campbell and Bartley, 2006; Overton, 1996). وأُعلن مدى صحة دلالة البحث التاريخى الكمى داخل الجُغرافيا البشرية من خلال دراسات مُتطورة جدا فى **علم الأوبئة** التاريخى وانتشار المرض، وقد حُددت تلك الدراسات من قبل مؤلفيها باستمرار أنها جُغرافيا تاريخية (على سبيل المثال: Smallman-Raynor and Cliff, 2004). ويُؤكد تخصص **علم نُظم المعلومات الجُغرافية** والتاريخية البارز باستمرار الميل للسرد داخل الجُغرافيا التاريخية (Gregory and Ell, 2007).

وكان مُتخصصون آخرون فى الجُغرافيا التاريخية - خاصة أولئك الذين أدركوا أنفسهم فى الآداب غير المُستكشفة السابقة **بالنظرية النقدية والنظرية الاجتماعية** - أقل اقتناعًا بادعاءات العلوم المكانية. وحول بعض الدُعاة الأصليين للمنهج الكمى موقفهم ورفضهم الجوهرى للفروض الفلسفية المُشتقة من **الفلسفة الوضعية** التى وافقت على العلوم المكانية. ومن وجهة نظرهم، أن التفسير

الإحصائى افتقر للقوة البشرية، من حيث التعمد والإحساس (Harris; 1971, Gregory, 1981). ويُمكن أن تدعى الأشكال التقليدية للجُغرافيا التاريخية أفضل سجل، وبالطبع، لذلك لم يكن الحل أن تُدافع عن الأساليب القائمة، ولكن بدلاً من ذلك تُنشئ جُغرافيا تاريخية نقدية ذات نظرية محكمة، وتكون ضمن الجُغرافيا البشرية الجديدة بالغة الدقة من الناحية التاريخية.

وقد اقتضى ذلك - بالنسبة للبعض - ترابطًا قويا مُباشرًا مع المادية التاريخية والتحليل المُستمر للقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المُحددة للتغير الجُغرافى، وتأثر ذلك المنهج بقوة بواسطة التطورات فى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى وبعمل «ثومبسون» «E. P. Thompson» بصفة خاصة (على سبيل المثال: Gregory, 1982). ويُمكن كشف الاهتمامات نفسها فى أعمال أُخرى مثل التحضر والثورة الصناعية فى بريطانيا (Langton, 1979, 1984; Gregory, 1982; Dennis, 1984) والأعمال الأكثر إجمالية مثل المقال المُطول لـ «هارفي» «Harvey» (عام 1985) عن باريس القرن التاسع عشر (انظر أيضًا: Harvey, 2003a). ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، نَشرت الجُغرافيات التاريخية الجديدة للمكان والسُلطة والنظام الاجتماعى، ذلك النمط من البحث التاريخى المُوحى من قبل التطورات الأُخرى فى النظرية الاجتماعية الأكثر نقدًا للمادية التاريخية، ولاسيما النظرية البنيوية، ونَشرت سلسلة من الصياغات

التى عُرفت تقليديا بـ «ما بعد البنيوية»، لاسيما عمل «ميشيل فوكو» Michel Foucault» (Driver, 1993; Ogborn, 1998; Hannah, 2000; Philo, 2004). ولعل أعظم مُحاولة طموحة لربط هذا التنوع فى موضوعات ما بعد الوضعية بأجندة الجُغرافيا التاريخية هو المقال التصويرى لـ «هاريس» «Harris» عن الحداثة (Harris, 1991).

وقد نشأ نمط مُختلف نوعًا ما للبحث التاريخى من الحملة الثانية على العلوم المكانية. وسعى ذلك إلى إعادة ربط الجُغرافيا بمجموعة واسعة من التخصصات فى الفنون والعلوم الإنسانية المُعتمدة فى أحد أجزائها على التفسيرية. وبينما كان التعاطف مع الأشكال التاريخية للبحث الجُغرافى، فإن الرواد من دُعاة الجُغرافيا الإنسانية بصفة عامة رفضوا هبة الماضى كميدانٍ للبحث، ولذلك مالوا إلى تعريف أعمالهم بأنها جُغرافية ثقافية «جديدة» تحالفت مع الأدب «المُقارن» والدراسات الثقافية والفنون المرئية بدلًا من التاريخ. وقد امتلك اللاندسكيب الثقافى مركز الاهتمام بهذا الشكل من أشكال البحث التاريخى، الذى كون أدبًا جُغرافيا غنيا مُتضمنا عدة مُحاولات طموحة نظريا لكشف أصول اللاندسكيب وتطوره كتكوين اجتماعى وسياسى، وكطريق للتخيلية وإعادة تصور المكان، وهو مشروع بعيد كل البعد عن الطريق الذى تم فيه إدراك اللاندسكيب فى الجُغرافيا التاريخية التقليدية (Cosgrove, 1993; Cosgrove and Daniels, 1988; Duncan, 1990; Daniels, 1999). وأثار البحث

فى العلاقة بين اللاندسكيب والتراث والسياحة اهتمامًا مُتواصلًا (Graham, Ashworth and Tunbridge, 2000)، كما فعلت العلاقة بين اللاندسكيب والذاكرة (Johnson) (2003b , MEMORY)، بينما كان للبحث فى مُناقشات القرن العشرين عن اللاندسكيب والهوية والمُمارسة الاجتماعية تأثير خاص (Matless, 1998). وكانت هناك دراسات تاريخية مُهمة عن الترحال وأدب الرحلات، تلك الدراسات التى تولى اهتمامًا وثيقًا بالنصوص والصور التى تصاحبها (Schwartz and Ryan , 2003)، ومازال مُحرك الجُغرافيا التاريخية إلى حدٍ بعيدٍ بمثابة مادية مُتعنتة للاندسكيبات، وعبارة عن دراسات للسُبل التى تم فيها حصر تقنيات الكتابة فى انتقال السُلطة (Ogborn, 2007).

وقد اندمجت هذه الأشكال المُتميزة من البحث التاريخى فى الجُغرافيا - والمُرتبطة بها دائمًا ارتباطًا وثيقًا - بشكلٍ فعالٍ فى العقدين الماضيين (Graham and Nash, 1999; Withers and Ogborn, 2004). وتم نشر مُصطلح «الجُغرافيا الثقافية-التاريخية» المُفرد أو الهجين - أمريكا الشمالية وعند البعض هو من تُراث مدرسة بيركيلى - على نطاقٍ واسعٍ الآن لكى يصف نمطًا مُختلفًا للبحث يضم ثلاثة موضوعات مُرتبطة ارتباطًا وثيقًا شجعت على المُناقشات الحديثة. ونمت دراسة الإمبريالية والاستعمارية نموًا

مُتزايدًا وأصبحت أكثر أهمية. وقد أدى ذلك إلى نقل بؤرة البحث التاريخى فى الجُغرافيا بعيدًا عن دول الشمال، على الرغم من أن مجموعات الإمبراطورية الأُوروبية-الأمريكية والهيمنة والسُلطة تواصل إلقاء ظلال كثيفة على العديد من هذه الدراسات، على شكلها النظرى وجوهرها التاريخى على حدٍ سواء. وكشف هذا العمل كيف كانت اللاندسكيبات والهويات والقيم بالأقاليم الأساسية والأقاليم المُستعمرة فى أفريقيا والأمريكتين وآسيا قد تمت صياغتها بواسطة التفاعل الإمبريالى والتقارب الثقافى مُتضمنًا ذلك انتشار الناس والمُمارسات والأشياء والأفكار على المُستوى العالمى (Harris, 1997; Driver and Gilbert, 1999a; Clayton, 2000; Lester, 2001; Lambert, 2005; Legg, 2007b; Ogborn, 2007). وتضمنت تلك الدراسات اشتباكًا قويًا ونقديًا مع الأشكال المُتنوعة لما بعد الاستعمارية.

واهتم المشروع الاستعمارى إلى حدٍ كبيرٍ باكتساب الموارد الطبيعية واستغلالها، وقد ركز العديد من الأعمال الجديدة فى الجُغرافيا التاريخية للكولونيالية على آثارها البيئية. ونادرًا ما يُعد ذلك تنمية غير مُعلنة (Clark, 1949; Powell, 1988; Williams, 1989; Donkin, 1999)، لأن العلاقة بين التاريخ البيئى والجُغرافيا التاريخية دائمًا ما تكون قوية للغاية، خاصة فى الولايات المُتحدة الأمريكية (Williams, 1994a). ومع ذلك، فإن المُحافظة على البيئة

حديثًا قد وَلَّدَت جُغرافيا تاريخية ذات توجه سياسى لدرجة كبيرة كشفت تأثير استثمار المورد الطبيعى على التمية الإقليمية والحضرية (Cronon, 1991)، والتى تضم جُغرافيات تاريخية ماركسية صريحة عن تفاعلات الطبقة والسلالة والبيئة الطبيعية فى أقاليم التصنيع (Mitchell, 1996; Walker, 2001).

وقد تم إقحام العلوم الغربية بما فيها علم الجُغرافيا مُباشرة فى عمليات التحول الزراعى والصناعى، وفى التحضر والانتشار الإمبريالى الذى بحثته الجُغرافيا التاريخية بشكل مُتزايد، مما دفع إلى اهتمام مُتجددٍ بالتاريخ النقدى لفكر ما بعد التنويرية الجُغرافى والبيئى (Livingstone, 1992; Grove, 1995). وكان ذلك مُستوحى جزئيًا من الكتابات الأدبية النقدية «لإدوارد سعيد» «Edward Said»، وأكدت هذه الكتابات الأهمية التأسيسية للمعرفة الجُغرافية فى خلق الهويات الوطنية والإمبريالية (Smith and Godlewska, 1994; Bell, Butlin zand Heffernan, 1995. Driver, 2001a; Withers, 2001: انظر أيضًا: **الاستشراق**). كما تم إعادة ربط الجُغرافيا التاريخية بتاريخ الكارتوجرافيا (انظر: **تاريخ الكارتوجرافيا**)، عن طريق العمل الأصلى للجُغرافى التاريخى «براين هارلي» «J. Brain Harley» (Harley, 2001b).

ولم يسد مُعتقد منهجى أو فلسفى وحيد منذ سبعينيات القرن العشرين، وأصبحت الجُغرافيا التاريخية انتقائية بشكلٍ مُتزايد. ويُوضح ذلك مدى نمو تأثير وجهات النظر الناتجة من تحالف

التخصصات، ولكنها تُعد كذلك دليلا على «التأريخ» المُمتد للجُغرافيا البشرية التى تقبلت حالة الجُغرافيا التاريخية كتخصص فرعى مُميز (Driver, 1988). وقد وَلَّدَ ذلك بعض القلق حول هوية التخصص الفرعى، لاسيما فى الجدال حول مشروعية مُصطلحات «الجُغرافيا التاريخية» و«التاريخ الجُغرافي» (Baker , 2007). ولكن بسبب التنوع فى مواضوعاتها، أصبحت الجُغرافيا التاريخية فى القرن الحادى والعشرين تُركز بشكل مُتزايد على الماضى الحديث (نسبيا)، وأصبحت ذات اتجاه مُقيد جزئيًا بالحاجة إلى الثقة خاصة فى البيانات واسعة النطاق، ولكنها تأثرت كذلك بالذرائعية الذى يمتلك البحث التاريخى فيه علاقة مُباشرة بالقضايا المُعاصرة (Jones, 2004b). وقد ذكر أن نشاطها يتجلى فى صفحات مجلة الجُغرافيا التاريخية والاتجاه الثابت من العمل الإبداعى فى الجُغرافيا التاريخية الذى يظهر أيضًا فى صفحات المجلات الرئيسية داخل الجُغرافيا.

قراءات مُقترحة

Baker (2003); Butlin (1993); Harris (1991); Morrissey, Whelan and Yeoh (2008).

مادية تاريخية historical materialism

لقد صِيغَ مفهوم مادية التاريخ بواسطة كل من «كارل ماركس» «Karl Marx» (1818- 83) و«فريدريك إنجلز» «Friedrich Engels»

95- 1820)، ومن خلال «توجيه موضوع» بحثهم المُشترك (انظر: الماركسية). وتُمثل المادية التاريخية نظرية فى التاريخ لإدماج سلسلة من الأُطروحات الجريئة عن ديناميكيات التغير التاريخى، وقد تم تلخيص ذلك بإيجاز فى «مُقدمة» عام 1859 عن «مُساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى».

وقد دُفعت التنمية الاجتماعية بواسطة الارتقاء بتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال تنمية القوى الإنتاجية (وسائل الإنتاج والقوى العاملة). وبالضرورة دخول الرجال والنساء فى علاقات اجتماعية مُعينة من الإنتاج. وتشتمل على كل من علاقات العمل (العلاقات التقنية وأشكال التعاون) وأشكال الملكية والتحكم فى الإنتاج الكامنة فى جذور التكوين الطبقى. وتُشكل مجموعة علاقات الإنتاج التركيب الاقتصادى للمُجتمع، والتأسيس الحقيقى الذى تنشأ عليه بنية فوقية شرعية وسياسية تتوافق مع أشكال مُحددة من الوعى الاجتماعى. وتُشكل كل من القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية معًا نمط إنتاج المُجتمع (انظر: **البنية التحتية والفوقية**).

وتتعرض جميع **أنماط الإنتاج** للتوتر الداخلى والتناقضات (انظر: **الجدلية**). وهكذا، وفى مرحلة مُعينة من تنميتها، تدخل القوى الإنتاجية المادية فى صراعٍ مع العلاقات المُهيمنة على الإنتاج، التى تعكس أشكالًا مُترسخة من الملكية وعلاقات الطبقة، وتُصبح

علاقات الإنتاج – على نحو مُتزايد – قيودًا لتنمية القوى الإنتاجية، ومن ثم يبدأ عصر الثورة الاجتماعية، مُحولًا التركيب الاقتصادى ومعه كُل البنية الفوقية الهائلة ومُؤسساتها وأشكال الوعى. ويُشير «ماركس» فى تفسير تلك النظرية الخاصة بالتناقض والتغير، إلى الأنماط القديمة والآسيوية والإقطاعية المُختلفة من الإنتاج.

ويظهر مُلخص النظرية فى «مُقدمة» عام 1859 بسيطًا وجذابًا، واتجه ليكون أقل قيمة عن طريق الماركسيين الذين وجدوه وثيق الصلة بالشكل الاقتصاذى، أو حتى بالتقنى والحتمى. ومع ذلك، أوضح «كوهين» «Cohen» (عام 1978) كيف يُمكن أن يُعطى دفاعًا حديثًا صارمًا ومُعقدًا، إذا ما استعد الفرد منا أن يتقبل صلاحية الأشكال الوظيفية للتفسير (انظر: **الوظيفية**). وأوضح «رايت» و«ليفين» و«سوبر» «Wright, Levine and Sober» (عام 1992) أيضًا كيف أن الجدال الأساسى للأولوية الاقتصادية يُمكن تقسيمه على الأقل إلى ست أُطروحات فرعية مُترابطة، وليس لأى منها قوة مُتساوية فى الكثير من كتابات «ماركس»، وبعضًا منها يُعد أكثر قابلية للدفاع من الأُخرى. وهكذا، فمن المُتوقع أن تُستخرج إصدارات «قوية» و«ضعيفة» على حدٍ سواء من المادية التاريخية بكتابات «ماركس»، مع جعل التركيز بدرجةٍ كبيرة فى الإصدارات الضعيفة على دور الصراع الطبقى فى التغير الاجتماعى، ودور البنية الفوقية فى تشكيله والرد مرة أُخرى على الأساس الاقتصادى، ودور العوامل المُمكنة فى فتح مُختلف المسارات التاريخية.

ويُؤدى إضافة البُعد المكانى للمادية التاريخية إلى مزيدٍ من التعقيدات. وقد حاول «جيدنس» «Giddens» – على سبيل المثال – أن يُطهر المادية التاريخية من أى ميول تطورية ووظيفية أو اختزالية، وقد أدمجت نظريته البنيوية المفاهيم المكانية مثل «الحدود الزمنية-المكانية» والنُظم الاجتماعية التباعد الزمكانى داخل ما وصفه «بأضعف نموذج ضد-تطورى وعرضى للتغير الاجتماعى» (Giddens, 1981). ومع ذلك، فيُمثل عمل الجُغرافى «ديفيد هارفى» «David Harvey» أعظم مُحاولة مُؤيدة ومنهجية لإدراج المكان داخل «المادية الجُغرافية-التاريخية» العامة (انظر، بصفة رئيسية: Harvey, 1999 [1982]، وانظر أيضًا: Castree and Gregory, 2006)، وتُوضح دراسته لباريس القرن التاسع عشر ما يُمكن تحقيقه إذا تم استخدام مثل هذا الإطار بمهارة ومرونة كخيط توجيهى للبحث (Harvey, 2003a).

قراءات مُقترحة

Bassett (2005); Shaw (1978).

نزعة تاريخية historicism

تمتلك النزعة التاريخية معنيان هما: 1 – أنها تقاليد فكرية تفترض تاريخًا إنسانيًا له منطق داخلى وتخطيط كلى أو اتجاه أو

«غاية» شاملة، 2 - أنها تقاليد نقدية تُصر على أهمية سياقات تاريخية مُحددة لتفسير النصوص الثقافية والمُمارسات.

ويستدعى المعنى الأول للنزعة التاريخية قُوى ما وراء التاريخية لكى يبنى تفسيراته عن التقدم البشرى (مُعظم ذلك مرئى فى حركة الروح - العالم، أو الروح المطلقة فى فلسفة التاريخ عند هيجل «G. W.F. Hegel»). وقد تضاءلت كثيرًا الآن المُطالبة **بالغائية** - من النماذج المُنتشرة للتغير الاجتماعى - وسوف يرى قليل من العُلماء أن التاريخ البشرى مُتوقع، وقابل لصياغة قوانين علمية عالمية. وعندما شجب «كارل بوبر» «Karl Popper» بصورة واضحة «النزعة التاريخية للفقر» فى هذا الصدد، كانت الماركسية من وجهة نظر حتمية اقتصادية، ولكن قدمت الإصدارات اللاحقة من **المادية التاريخية** نظرة أكثر تفتحًا للتاريخ البشرى وأماكن العمل السياسى (Popper, 1960 [1945]).

ويُعد المعنى الثانى للنزعة التاريخية أكثر أهمية للبحث الاجتماعى المُعاصر. ويُعد كل من السياق التاريخى والخُصوصية التاريخية مقالات للإيمان **بالجُغرافيا التاريخية**، وفى حين تم تقويضهما بواسطة **العلم المكانى** فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، فإن ظهور جُغرافيا ثقافية-تاريخية مع بعض النقدية قد أدى، إذا فُهم ضمنيا بشكل كبير، إلى ارتباط قوى مع ما يُسمى « النزعة التاريخية الجديدة» - وهو منهج للدراسات الأدبية والثقافية نشأ فى الولايات

المُتحدة الأمريكية فى ثمانينيات القرن العشرين (Gallagher and Greenblatt, 2001). ومن بين المصادر التى يعتمد عليها، هناك ثلاثة مصادر مُهمة للجُغرافيا البشرية بصفة خاصة، هى:

1) الوصف الكثيف للأنثروبولوجى «كليفورد جيرتز» «Clifford Geertz»، الذى يُؤمن بأهمية القراءة القريبة من الأحداث البسيطة، حيث تكشف مثل هذه الطريقة الظروف الكُبرى التى تكون هذه الأحداث جزءًا منها، والتى يُمكن أن تكون مصنوعة من النقاش،

2) علم أنساب (جينالوجيا) للفيلسوف والمُؤرخ «ميشيل فوكو» «Michel Foucault»، الذى يتحمل «أوصاف السلطة فى حد ذاتها» عن طريق التطلع إلى هوامش وأطراف الظروف،

3) المادية الثقافية للناقد الثقافى «رايموند ويليام» «Raymond William»، التى تُؤكد مادية التكوينات الثقافية والعُرف المُتناقض.

وقد أثرت النزعة التاريخية الجديدة فى دراسات الخطاب الاستعمارى فيما بعد الاستعمارية، وامتلكت النزعة التاريخية الجديدة - كذلك - الكثير من القواسم المُشتركة مع أبحاث الجُغرافيا الثقافية و«منهج السياقية» لتاريخ الجُغرافيا. ويجب أن يُلاحظ أنه عندما يعترض «سوجا» «Soja» (1989, 1996) على «النزعة التاريخية»، فإنه يُبالغ فى تقييم التفسير التاريخى وتهميشًا «للتخيل

المكانى»، ولكن هناك العديد من المُمارسين للنزعة التاريخية الجديدة الذين يهتمون بكلٍ من التاريخية والمكانية فى أبحاثهم.

قراءات مُقترحة

Hamilton (1996).

المحرقة (الهولوكوست) **holocaust**

بصورة أكثر عمومية، هى عبارة عن وفيات مُمنهجة لعدد كبير من الناس، وعلى وجه التحديد هى عبارة عن حملة إبادة جماعية نُفذت بواسطة هتلر الرايخ الثالث أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وحُددت بالعاصمة الأولى: الهولوكوست. ويعتمد الاستعمالان على العمليات السياسية والثقافية للتمييز والإقصاء (انظر: **العنصرية**) وعدم الاكتراث المدروس لمُعاناة ما فُسر بأنه راديكالية «الآخر» (انظر: **الحياة المُجردة**). وهكذا فقد ربط «ثورنتون» (1990) «Thornton» و«ستاندرد» (1992) «Standard» **الاستعمارية** الأوروبية بالدمار الشامل للمُجتمعات الأصلية فى **الأمريكتين**، ويعتبر «ديفز» «Davis» (2002) سلسلة مجاعات أواخر القرن التاسع عشر فى نصف الكرة الجنوبى، بأنها عبارة عن «إبادة جماعية ثقافية» تمت بمنطق السُلطة الإمبراطورية والتجارة الحُرة، ويُسلم كُل المُؤرخين للإبادة الجماعية النازية بجذورها فى الخيال العُنصرى للسيادة «الآرية»، وفى مُعاداة السامية العميقة (انظر أيضًا: **الفاشية**).

ولم تقتصر ضراوة النازيين على اليهود، بل قتلوا أيضًا وبطريقة مُنظمة الملايين من المواطنين السوفيت والبولنديين غير اليهود، ومئات الآلاف من روما والسنتى «Sinti» (السُكان الغجر بأوربا)، والمُعاقين عقليا وطبيعيا، والرجال الشواذ جنسيا، والمُنشقين دينيا والخصوم السياسيين، بما فى ذلك النقابيون التجاريون والشيوعيون والاشتراكيون، وقد كان مُعسكر الاعتقال الأول الذى أنشأه النازيون فى «داتشو» «Dachau» عام 1933 يضم مساجين سياسيين. ويتزايد رصيد الهولوكوست بقتلها المُدبر لستة ملايين يهودى أوروبى تقريبًا الذين ماتوا بواسطة سُوء التغذية والتجارب الطبية والعمالة كرقيقٍ فى مُعسكرات الاعتقال، والذين قُتلوا رميا بالرصاص أو بالغاز عن طريق وحدات قتل مُتنقلة، أو الذين قُتلوا فى غُرف الغاز. ويُعد ذلك الاستعمال إشكالية، ومع ذلك، فيُشير «الهولوكوست» فى صورته اليونانية الأصلية إلى الضحية بإطلاق النار، وبهذا فله دلالات رُوحية قد يتردد صداها مع الدور الذى تلعبه المسيحية فى إضفاء الشرعية على وفيات الشعوب الأصلية عن طريق الكولونيالية الأوروبية، وقد دفع عدم الاتفاق حول مفهوم القتل الجماعى لليهود الأوروبيين، العُلماء إلى أن يُفضلوا («كارثة») المحرقة العبرية (خلال ذلك قد يستدعى المعنى التوراتى للجزاء الموجود بكتاب أشعيا).

وكان لكل مُصطلح من يُفضله، فقد مَيَّزَ كُل من «كول وسميث» (Cole and Smith) «1995 ,p.30» الهولوكوست النازى بأنه «أبرز بُقعة فارغة فى البحث الجُغرافى». ومن الغريب أنه لم يجذب إلا القليل

جدا من الاهتمام التحليلى، حتى من جانب الجُغرافيين التاريخيين الإسرائيليين، ليس فقط لعدم وجود جُغرافيا الهولوكوست - فقد توزعت عبر المكان، وتنوعت من مكانٍ إلى مكانٍ (Gilbert, 2009) - ولكن الأهم من ذلك لأن الجُغرافيا كتخصصٍ وكمعرفة على حدٍ سواء، كانت محور المشروع (Charlesworth, 1992):

١) كانت المفاهيم الخاصة بالمكان والإبعاد أساسية لمفهوم الهولوكوست النازى. ويُحدد «كلارك» «Clark» و«دويل» «Doel» و«ماكدونوغ» «McDonough» (عام 1996) اثنين من القوالب المكانية الحاسمة. ظهر القالب الأول عن طريق التحويل العرقى للجيوبوليتيكا التى أكدت حق المجال الحيوى المُمتد للعرق الرئيسى، ولكن مثل هذا المشروع الخاص «بسيادة المكان الملموس قليل السكان والفراغ الطبيعى» كان غير منفصل عن الإبعاد الثانى، والإبعاد: «عبارة عن استئصالٍ فعالٍ لليهود من عالم العرق الألمانى» (Bauman, 1991, p.120). وبالنسبة للثلاثة كُتَّاب، فإن مُساهمة الكاردينال «بومان» «Bauman» تمثلت فى «إدراكه أن تفتيت المكان الاجتماعى الخيالى لألمانيا يكون بواسطة مواضع شتات اليهود». ويُمثل المكان غير القومى للشتات، «مفهوم آخر تمامًا للمكان الاجتماعى»، وقد وصف الكُتَّاب الثلاثة، التناقض الأساسى لمشروع الاشتراكية القومية وكتابته الإقليمية «للآرى» نفسه: بأنه «بدون قيمة» (Clarke, Doel and McDonough, 1996, pp. 474- 5)، وانظر أيضًا: (Doel and Clarke, 1998).

٢) ينطوى تحقيق المجال الحيوى والإبعاد على أقلمة محدودة مع المكان الطبيعى وإعادة أقلمته كمكانٍ اجتماعي فى آن واحد. وقد تضمن ذلك الإنتاج المُوحد لسلسلة الأماكن الطبيعية والاجتماعية ما يلى: (أ) الأماكن التى تم إقصاء اليهود منها، (ب) والأماكن التى تم تجميعهم وعزلهم بها، (جـ) والأماكن التى تم نقلهم خلالها بعد ذلك إلى المُعسكرات. وقد أنتجت هذه الإستراتيجيات المكانية – التى قد يُعتقد أنها عبارة عن سلسلة من الدوائر مُتحدة المركز التى تكون مثل الموجات المُندفعة ضد مركز لا مكانى (Agamben, 1999, pp. 51 -2) - أرخبيلًا هائلا خرائط للإبادة الجماعية (انظر شكل 10) ويُمكن فى بعض النُظم أن تُرسم خرائط نموذج «هيلبرج» (2003 [1961]) «Hilberg» مراحل أربعة للهولوكوست وهي: الحرمان، والترحيل، والعزل، والإبادة. وقد أعاد «فريدلاندر» (Friedlander) «1997، 2007» صياغة هذه المراحل كما يلى (هذه الأمثلة على سبيل التوضيح لا الحصر):

● الاضطهاد (1933-1939): فقد فُرضت قيود مُتزايدة على حُقوق اليهود الألمان، وجُردوا من جنسيتهم فى عام 1939، وتم تعريضهم للمُداهمة الجسدية أيضًا، وتم حبس العديد منهم منذ مارس عام 1938 فى مُعسكرات الاعتقال فى «داتشو «Dachau» و«ساتشنهاوزن» «Sachsenhausen» و«بوتشنفالد» «Buchenwald».

● الإرهاب (من خريف 1939 إلى صيف 1941): تم حبس اليهود البولنديين فى معازل وتم تعريضهم للحرمان الاستثنائى، وكُلما

اتسعت ألمانيا تضاعفت أعداد مُعسكرات الاعتقال وتكاثف استخدام العمالة الإجبارية.

● القتل الجماعى (من صيف 1941 إلى صيف 1942): تم ترحيل اليهود الألمان منذ أكتوبر 1941 ليحتلوا الأقاليم الشرقية، وقُتل 33700 من يهود كييف «Kiev» رميًا بالرصاص فى وادى «بابى يار» «Babi Yar» الضيق خارج المدينة، وأُخذ 27000 يهودى من معزل «ريغا» «Riga» وتم رميهم بالرصاص.

المحرقة (من صيف 1942 إلى ربيع 1945): تم تحديد ستة مُعسكرات اعتقال هى: «بولندا-أوشفيتز/بيركسيناو» «Poland-Auschwitz/Birkenau»، و«بلزيك» «Belzec»، و«كليمنو» «Chelmno»، و«مايدانيك» «Majdanek»، و«سوبيبور» «Sobibor» و«تريلينكا» «Treblinka» المُحتلة كمُعسكرات إبادة، وخُصصت هذه المُعسكرات لما أُطلق عليه «الحل النهائي» «للمسألة اليهودية»، كما أُستعملت غرف الغاز للقتل الجماعي: فقد أُعتقل اليهود فى جميع أنحاء أوروبا المُحتلة ورُحِّلوا إلى مُعسكرات الترانزيت، ثم أُرسلوا إلى مُعسكرات الإبادة.

ومن الأهمية بمكان أن نفهم أن هذه المراحل وأماكنها المُتلازمة لا يُمكن اختزالها فى سرد السياسات والأحداث الألمانية: فكما يُصر «فريدلاندر» (Friedlander) «2007 , p. xv» «أنه فى كُل مرحلة فى أوروبا المُحتلة، اعتمد تنفيذ النُظم الألمانية على طاعة السُلطات

ياسية، ومُساعدة قوى البوليس المحلية أو أى مُساعدات أُخ
لبية أو دعم السُكان، وبشكلٍ رئيسى النُخب السياسية والدينيـ



ونوكرست 1: معسكرات الاعتقال الرئيسية وتقديرات أعداد القتلى من كل دولة (from Dear, 1995)

شكل (10)

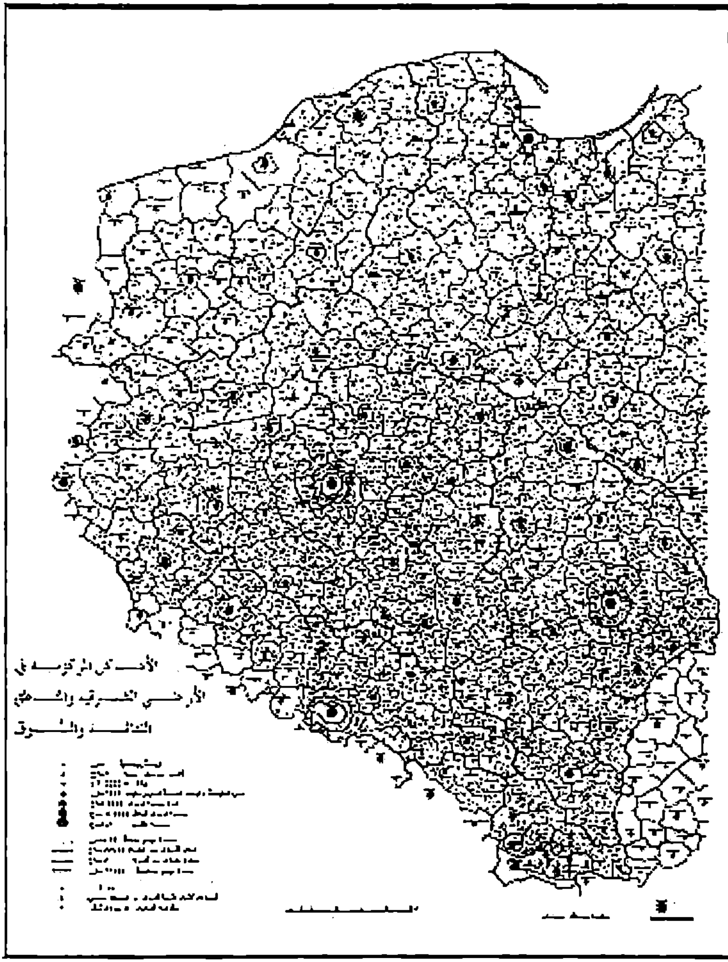
٣) اعتمد التخطيط والتنفيذ للهولوكوست – بالتالى – على المعرفة الجُغرافية الواسعة. فقد كان الأساس الألمانى للدراسات الجُغرافية له دور أساسى فى التنميط العرقى ورسم خرائط الأماكن المُحتلة، خاصة فى شرق أوروبا، بينما شارك «فالتر كريستالر» «Walter Christaller» – مُخطط نظرية المكان المركزى – عن كثب فى الخطة العامة لشرق بولندا. وقد كان هذا الإقليم تحت الإدارة المُباشرة لأفراد الإس إس SS، وكان من المُقرر أن يكون مُختبرًا للنظام الإقليمى الجديد (انظر: شكل 2) أعاد الألمان توطين المنطقة، وقلل البولنديون من عمالة الرقيق، ورحل اليهود إلى معزل فى «لودز» «Lodz» ثم إلى مُعسكرات المُوت فى النهاية (Rössler, 1989, 2001).

وكما توضح الاقتباسات السابقة، فقد اعتنى الجُغرافيون أنفسهم فى السنوات الأخيرة بالقضايا الفلسفية والتاريخية-الجُغرافية المُحيطة بالهولوكوست النازى، ولكن توجد دراسات موضوعية عن الإنتاج القسرى للمعازل اليهودية (Cole and Smith, 1995; Cole, 2000) وعن دور اللاندسكيب فى أعمال الذاكرة وإحياء الذكرى (Charlesworth, 1994, 2004). وتُثير كُل هذه التحقيقات أسئلة عميقة عن التمثيل وقُدرة اللغة على تقديم تجربة بمثل هذه الكارثة (Friedlander, 1992; Agamben, 1999; LaCapra, 2000; Waxman, 2006). وقد شارك الجُغرافيون فى هذه التحقيقات أيضًا، ولكن من الضرورى أن يكون تحليل الهولوكوست كتخصص بينى

ومشروع مُقارن على حدٍ سواء، ويقوم المتحف التذكارى للهولوكوست بالولايات المُتحدة بنشرٍ مجلة مُكرسة لهذه القضايا وهى: دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية.

وتظل الإبادة الجماعية النازية تلقى بظلالٍ طويلةٍ على الحاضر، وقد دفع ذلك الحملات السياسية والفكرية ضدٍ أولئك الذين ينكرون الإبادة الجماعية وأولئك الذين يستغلونها على حدٍ سواء: أن يُكافحوا «من أجل نزاهة التسجيل التاريخي»، كما صاغها «فينكلستين» (Finkelstein) «2000, p. 8». ويُؤثر الهولوكوست ماديا على المُناقشات السياسية والسياسات والمُمارسات فى ألمانيا وإسرائيل والشرق الأوسط. ولا يزال الهولوكوست يُعكر الفلسفة والنظرية الاجتماعية بالقارة الأوروبية، وليس أقلها فى فهم الحداثة والفرصة الكبيرة للبحث النقدى. وفى الواقع، ينظر «أجامبن» (Agamben) «1998 و1999» لمُعسكر الاعتقال النازى كنموذج للحداثة السياسية عندما يقول:

تُعد «أوشفيتز» «Auschwitz» هى المكان الذى يوجد به وضع استثنائى يتفق تمامًا مع القانون ويُصبح الوضع القاسى به نموذجيا جدا للحياة اليومية.... ومادامت حالة الاستثناء والحالة العادية مُنفصلتين فى المكان والزمان، كما يحدث فى العادة، فإن الحالتين تظلان غامضتين، ولذلك يُؤسس بعضهما البعض. وحالما يوضحان تورطهما، كما يحدث اليوم فى كثيرٍ من الأحيان أكثر وأكثر، فإنهما يوضحان بعضهما إلبعض.... (Agamben, 1999, pp. 49 -50).



الهولوكوست 2: نظرية المكان المركزى والخطة العامة للشرق

شكل (11)

وبتضمين الأُسس المكانية لهذه الحالة من الاستثناء، فإن الهولوكوست النازى ينبغى أن يُقلق الجُغرافيا أيضًا.

قراءات مُقترحة

Clare, Doel and McDonough (1996); Friedlander 2007. وانظر أيضًا متحف الهولوكوست الإسرائيلى على الرابط الآتى: http://www.yadvashem.org.il وانظر المتحف التذكارى للهولوكوست بالولايات المتحدة على الربط الآتى: http://www.ushmm.org.

موطن home

هو مكان عاطفى وخيالى يشمل التجارب اليومية المُعاشة، والحياة المحلية، بجانب الشعور الواسع بالوجود والانتماء فى ذلك العالم. وإذا وُجد مكان الانتماء والاغتراب والمودة والعُنف والرغبة والخوف، فقد غُلِّفَ الموطن بالعواطف والتجارب والمُمارسات والعلاقات التى تقع فى محور الحياة البشرية (انظر: **الجغرافيات العاطفية**). وتتجاوز جُغرافيات الموطن الذاكرة والحنين للماضى والحياة اليومية فى الحاضر، والأحلام والمخاوف فى المُستقبل، وتخيلت تلك الجُغرافيات وتجسدت على مُستوى مقاييس مكانية من المحلية إلى العالمية (Blunt and Dowling، 2006). وقد يكون الموطن – من خلال

حميميته وروابطه الداخلية بالعالم الواسع – «أكثر المفاهيم الجُغرافية عاطفية، فلا ينفصم من ذاتنا فهو: الأُسرة والأُمة والإحساس بالمكان والإحساس بالمسئولية تجاه أولئك الذين يشتركون فى مكانٍ واحدٍ فى العالم» (Duncan and Lambert, 2004, p. 395). وعلى الرغم من أن الموطن قد يأخذ شكلا ماديا كالمنزل أو المأوى، فإنه يمتد إلى ما هو أبعد من المسكن المادى والأسرة المعيشية والمحلية. وبدلًا من رؤية الموطن كميدانٍ خاصٍ منفصل عن العالم و**المواطنة** والسياسة، فإن هناك مجالًا واسعًا من البحث فى السياقات التاريخية والمعاصرة قد كشف أهمية العمل بأجرٍ وبغير أجر داخل الموطن، وكشف السُبل التى ارتبطت فيها المُمارسات منزلية الصُنع بالأفكار عن المواطنة والأهمية السياسية للموطن والحياة العائلية (انظر: **العمل المنزلى**، **والمجالات الخاصة والعامة**).

وقد كان الموطن لفترة زمنية طويلة جزءًا من الخيال الجُغرافى، كما تبين من الأبحاث الأولى عن المواطن الثقافية وانتشار أنماط المساكن واختلافها. وكانت الجُغرافيات الإنسانية والنسوية فى الآونة الأخيرة، وما بعد الكولونيالية، مُؤثرة بصفة خاصة فى دراسة الموطن. وكتب المُتخصصون فى الجُغرافيات الإنسانية ببلاغة عن الموطن كمكانٍ للمعنى الأصلى والقيمة والتجربة، وكمكانٍ مُشبع بذكريات الحنين والحُب. ووصف المُتخصصون فى الجُغرافيات الإنسانية فى سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته – على النقيض من الأفكار

المُجردة للعلوم المكانية وإلهام أبحاث الظاهريات لـ «جاستون باشلارد» (1994 [1958]) «Gaston Bachelard» – الموطن بأنه مكان شخصى وحميمى وشاعرى. وبالنسبة لـ «باشلارد» «Bachelard» «فإن الموطن يُمكن أن يُوصف إلى حدٍ ما – على الرغم من خصائصه الطبيعية – بأنه ليس كياناً طبيعيًا، ولكنه توجيه للقيم الأساسية التى ارتبط معها الموطن، كمكان حميم فى الكون، بالطبيعة البشرية» (Bunkse, 2004, pp. 101 -2). وقد استمر المُتخصصون فى الجُغرافيات الإنسانية (بمن فيهم «بونكس» «Bunkse»، «2004» يكتبون تقريرات مُثيرة للعواطف تجاه الموطن الذى ربط المسكن المُفرد بالكون الواسع (انظر: **الجُغرافية الإنسانية**). وبدأ جُغرافيون آخرون دراسة الموطن كمكانٍ أكثر من إنسانى، وعكسوا بذلك الجُغرافيات المُتشابكة والتعايشات المُعقدة للطبيعة والثقافة (ومن بين أولئك الجُغرافيين: «كايكا» «Kaika»، «2004».

واهتم المُتخصصون فى الجُغرافية النسوية أيضًا بالعلاقات بين الروابط العاطفية للموطن والعالم الواسع، ولكن يتم ذلك بطرق مُتباينة تمامًا. وحلل المُتخصصون فى الجُغرافية النسوية الموطن – عبر مدى واسع من المناطق والسياقات – كأنه مكان للنوع الاجتماعى الذى تشكل بواسطة العلاقات المُتباينة وغير المُتكافئة للسُلطة، وكأنه مكان من المُمكن أن يكون خطيرًا وعنيفًا وغير سعيد، بدلًا من أن يكون مكانًا عطوفًا وآمنًا (بالنسبة لسياسة الموطن والسياسة النسوية،

انظر: (Young, 1997a). وتمثل الجُغرافيات النسوية تحديا للذكورية التى تتجاهل الموطن وتغفل علاقات السُلطة الموجودة داخله. والإلهام الذى تم بواسطة أبحاث العديد من النسويات السوداوات اللاتى استنتجن أن الموطن مكان للإبداع والذاتية والمُقاومة (بما فى ذلك «هوكس» «Hooks» ، 1991»)، فإن مثل هذه الدراسات تتحدى أيضًا النسوية الليبرالية البيضاء التى استنتجت أن الموطن مكان لاضطهاد النساء فى المقام الأول. ويُعد الموطن بالنسبة للنسوية الاشتراكية عبارة عن مكانٍ **للتوالد الاجتماعى** - أى للإسكان والتغذية ورعاية العُمال - ويُعد حاسمًا فى تحليل الترابط الواسع للرأسمالية والحُكم الأبوى السُلطوى. أما بالنسبة للجُغرافيين الذين يعتمدون على **ما بعد البنيوية وما بعد الاستعمارية**، فإن الموطن يُعد جزءًا من المُعجم المكانى الواسع الذى أصبح مُهمًا فى تنظير **الهوية**، ويرتبط فى الغالب ارتباطًا وثيقًا بالأفكار عن سياسة الموقع، وبمحاولة تعيين مكان للمعرفة والهوية (Pratt, 1997).

وقد استكشف المُتخصصون فى جُغرافيات ما بعد الكولونيالية أيضًا العلاقات بين الموطن **والأُمة والإمبراطورية**، والجُغرافيات المادية والرمزية للموطن والوطن، وأماكن الموطن والمسكن والانتماء فى علاقة مع السُكان المحليين والعُمران **والشتات** (ومن أولئك الجُغرافيون «بلونت» «Blunt» ، 2005. ويُعد الموضوع الرئيسى داخل هذه الأبحاث هو الموطن كمكانٍ للسُلطة والمُقاومة، كما اتضح من دراسات صُنع-

الموطن الإمبراطورى، وأهمية الموطن فى سياسة مُكافحة-الإمبريالية القومية، وفى العدالة الاجتماعية والانتماء وسياسة الموطن للسُكان المحليين، والسياسة المُعاصرة لانعدام أمن أو أمن الوطن. وبدلا من رُؤية الموطن كأنه مُفرد وثابت، فهناك مجموعة كبيرة من الأبحاث فى الهجرة والشتات قد شَوشَت مفاهيم العرق الأصلى الثابت والأماكن الأصلية الثابتة (بما فى ذلك أبحاث، «أحمد» «Ahmed»، و«كاستاندا» «Castaneda»، و«فورتير» «Fortier»، و«شيلر» (Sheller)، « 2003»، وكشفت تلك الأبحاث مُرفقات عديدة وانتماءات ظهرت ماديًا فى مُمارسات صُنع الموطن والثقافات المادية فى الموطن (Tolia-Kelly, 2004).

ووضع «بلونت ودولينج» «Blunt and Dowling» (عام 2006) جُغرافية نقدية للموطن تعكس الحيوية الحالية للاهتمام الجُغرافى بالموطن، وتُجادل بأن:

- الجُغرافيا المادية والخيالية للموطن مُرتبطة ترابطًا وثيقًا. فالموطن عبارة عن علاقة بين عوالم وعمليات مادية وخيالية، حيث إن الموقع الطبيعى والمادية والمشاعر والأفكار قد ترابطوا وأثروا فى بعضهم البعض... وبالإضافة لذلك، فالموطن عبارة عن عملية إنشاء وفهم لأشكال المساكن والانتماءات. فهو بذلك مَعيش بالإضافة إلى أنه مُتصور. ويُعد ما يعنيه الموطن وكيف أنه عبارة عن قائمة مادية، قد تم إنشاؤه ويُعاد إنشاؤه باستمرار خلال مُمارسات صُنع الموطن

اليومية، التى ارتبطت نفسها بالخيالات المكانية (p. 254). وقد تشكلت ماديات الموطن – التى تشمل الفن المعمارى المحلى، والتصميم الداخلى، والثقافات المادية، ومُمارسات صُنع الموطن – نفسها عن طريق مجموعة كبيرة من الأفكار عن الموطن وفُسرت من خلالها.

الموطن والسُلطة والهوية مُرتبطون ارتباطًا وثيقًا «فيُساعد الموطن كمكانٍ وكتخيلٍ مكانى على تشكيل الهوية، حيث إن أحاسيس الناس بأنفسهم مُرتبطة بتجارب مُعاشة واستعارية للموطن، ومُنتجة من خلاله. وقد أُنتجت هذه الهويات والأوطان واتضحت، بدورها، من خلال علاقات السُلطة» (p. 256). وبدلًا من رؤية الموطن كمكانٍ ثابتٍ ذى حدود، ومُؤسسٍ للهوية ومُحتوٍ لها، فإن الجُغرافيين يملكون موطن وهوية غير مُستقرين على حدٍ سواءٍ، لكى يعكسا موقعًا مُشتركًا وتجذرًا وحركية. وقد أصبح الموطن مُهمًا لدراسة التضمينات والإقصاءات والتباينات فى صور النوع، والطبقة، والعُمر، والجنوسة، و«السلالة».

جُغرافيات الموطن سُلَّمية مُتعددة «فقد تم بناء الموطن اجتماعيا على نطاق يتجاوز المنزل والأُسرة... وعلاقات الأُلفة والمودة والانتماء التى تُكون الموطن، لا تتجاوزه فقط، بل تُساعد أيضًا فى إنتاج نطاقات أبعد من الأُسرة» (p. 257، وانظر أيضًا: Marston, 2004a). فتقع الأفكار والتجارب المُعاشة للموطن من خلال الترحال وعبره، ويُساعد فى إنتاج نطاقات تبدأ من كُتلة صغيرة حتى العالم بأسره، كما اتضح

من خلال الأهمية السياسية للألفة المُجسدة فى إنتاج ومُقاومة الأُمم والإمبراطوريات، والبيت ذي الطابق الواحد، والعمارات الشاهقة كأشكال محلية عبر وطنية، والتحولات المُهاجرة للموطن، وتوظيف العُمال المحليين فى الاقتصاد العالمى (يتضمن ذلك «برات» «Pratt»، 2004»).

وتستجوب مجموعة كبيرة من أبحاث العلوم الإنسانية والاجتماعية الأفكار المعيارية للموطن كمكانٍ خاص وحدودى ومُستقل وآمن ومُريح. وليست القوة العاطفية للموطن دليلًا فقط على مشاعر الترابط والانتماء والألفة ومظاهرها المادية، ولكنها دليل على مشاعر وتجارب الفقدان والاغتراب والاقصاء أيضًا، كما تبين من خلال بحث عن العُنف المحلى والتشرد والعزل. فعلى سبيل المثال، مُصطلح «خراب الموطن»، الذى تمت صياغته بواسطة «دوجلاس بورتوس» «Douglas Porteous» و«ساندرا سميث» «Sandra Smith» (عام 2001) لكى يُشير إلى «الخراب المُتعمد للموطن من قِبل قوة بشرية أثناء سعيها لتحقيق أهداف مُعينة تتسبب فى مُعاناة الضحايا» (p. 12). ويُقدر «بورتوس» «Porteous» و«سميث» «Smith»، من خلال التمييز بين أشكاله «اليومية» – أى بين إعادة تطوير الحضر وإعادة الهيكلة الاقتصادية على سبيل المثال، والتمييز بين أشكاله «القُصوى» ـ مُتضمنة الحرب وإعادة التوطين الإجبارى للسُكان الأصليين ـ إن 30 مليون نسمة على الأقل حول العالم ضحايا لخراب الموطن (راجع: العُنف تجاه الحضر).

Bachelard (1994 [1958]); Blunt (2005); Bunkse (2004); Duncan and Lambert (2004); hooks (1991); Kaika (2004); Marston (2004a); Pratt (2004); Tolia-Kelly (2004); Young (1997a).

وطن **homeland**

هو عبارة عن منطقة يرتبط بها شعب أو جماعة سياسية ارتباطًا وثيقًا. ويشمل «الارتباط» هنا معنيين عميقين فى جميع الاستعمالات الرئيسة للمُصطلح، أحدهما ثقافى والآخر سياسى: ويحمل «الوطن» - فى كثيرٍ من الجُغرافية الأوروبية - أصداء «الوطن» «Heimat» الألمانى الدينى والروحى، وأصداء الترابط بالوطن الأصلى فى كثيرٍ من الأحيان، والوطن كذلك هو المكان الذى يرتبط الشخص به عن طريق الدم، وهو مكان الأُمة. ففى النصف الأول من القرن العشرين، أصبح «الوطن» بهذا المعنى يضم أيديولوجيات النقاء العرقى وحُب الوطن لتوقير وطن الأجداد، وكان الوطن بذلك الشكل مركزًا لصعود الفاشية بصفة عامة والرايخ الثالث بصفة خاصة. وبالنسبة للآخرين، وبصفة خاصة بالنسبة لشعوب الشتات، فقد أصبح «الوطن» دافعًا للأشواق والرغبة وتحديد الهوية، ويُعد «الوطن» أكثر عُمقًا عند أولئك المُشردين، وأولئك الذين لا وطن لهم: وبالتالى،

وعلى سبيل المثال، فقد اكتسب مشروع «الوطن اليهودى» زخمًا بعد الحرب العالمية الأولى، وتُوج بتكوين دولة إسرائيل فى عام 1948. وقد تم فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين الاحتجاج بالمُصطلح لكى يكفل نظام **الفصل العنصرى** «الأبارتاهيد» فى جنوب أفريقيا من خلال تكوين «الأوطان السوداء» (وكانت «ترانسكاى» «Transkei» هى الأولى، و«ترانسكاي» عبارة عن منطقة وراء نهر «كى» «Kei» بدولة جنوب إفريقيا). وكُل ما سبق عبارة عن مُحاولات نفعية بحتة لحصر الأفارقة السود فى مناطق ريفية مُتناثرة تمتلك تخطيطًا يحمل علاقة ضعيفة بجُغرافياتها الثقافية (Butler, Rotberg and Adams, 1977).

وأصبح «الوطن» فى **الجُغرافية الثقافية** الأمريكية فى النصف الثانى من القرن العشرين مُصطلحًا للفن. وقد أوحى أيضًا لمعنى تاريخى راسخ **للهوية** اشتق من التفاعل العاطفى بين الناس والأرض (راجع: **اللاندسكيب الثقافى**)، ولكنه ارتبط بشكلٍ ثابتٍ بنطاق **الإقليم** بدلًا من النطاق القومى. وشَدَّدَ «نوستراند» «Nostrand» (1992، p. 214) على كيفية امتلاك السُكان للمشاعر العاطفية للترابط، والرغبة فى التملك، ويملكون حتى مُسببات الدفاع عن وطنهم. فقد وصف الوطن اللاتينى، وحدد الجُغرافيون الثقافيون، التاريخية العرقية الأُخرى القائمة على الأوطان بداخل الولايات المُتحدة الأمريكية (Nostrand and Estaville, 2001). ومع ذلك، وفى أوائل القرن الحادى

والعشرين، وفى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر، أحيت الولايات المُتحدة الأمريكية مفهوم الوطن على المُستوى الوطنى (والقومى). وقد تكثفت الانتماءات السياسية والثقافية للمُصطلح بإنشاء الإدارة الفيدرالية للأمن الوطنى عام 2002. ووُجهت نشاطاتها تجاه أمن الحُدود ومنع الإرهاب ضد الولايات المُتحدة الأمريكية عن طريق نُظم مُتقدمة من المُراقبة والتشخيص وما شابه ذلك، ولكنها استثمرته أيضًا بشكلٍ واضح كما يقول «كابلان» «Kaplan» (عام 2003) – بإدراكٍ كبيرٍ – فى «العمل الثقافى لتأمين الحُدود الوطنية».

قراءات مُقترحة

Kaplan (2003); Nostrand and Estaville (2001).

homelessness تشرد

هو مُشكلة اجتماعية مُعقدة، وعَرِّفَت فى أبسط صورها بأنها عبارة عن انعدام المسكن الذى ينام الشخص فيه ويُؤدى أنشطته الأساسية كالاستحمام مثلًا، وتتباين خصائص المجموعات البشرية المُشردة جُغرافيا: فهناك فروق بين هويات وتجارب المُشردين فى الأقطار المُتقدمة مُقابل الأقل تقدمًا، حيث قد يكون مُدمنو المُخدرات الذين ينامون على الأرض مثالًا للأولى، فى حين تجسدت الثانية فى المُهاجرين من الريف إلى الحضر الذين يقطنون المستوطنات

العشوائية. وهناك تباينات فى التشرد بين الأقطار، وتكون التباينات نابعة من الاختلافات فى الاقتصاديات الوطنية وسياسات الرفاهة وهكذا دواليك.

وفى الأقطار المُتقدمة، زاد بشكلٍ ملحوظ تنوع المُشردين منذ سبعينيات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، تَفَوَّقَ الذكور البِيض مُتوسطو العُمر - الذين يُمثلون نسبة كبيرة من السُكان المُشردين فى أمريكا الشمالية - عدديًا بواسطة التنوع العرقى للنساء **والأطفال** والشباب، بما فى ذلك الأشخاص أصحاب الإعاقات الذهنية، ومُدمنو المُخدرات، وضحايا العُنف المحلى، وكبار السن (Takahashi, 1996). وفى حين يُعد التشرد قضية حضرية بشكلٍ كبيرٍ فى كثيرٍ من الأحيان، نجد أنه يتزايد بين هذه الفئات أيضًا فى المناطق الريفية (Cloke, Milbourne and Widdowfield, 2001). وأخيرًا، فإن الفاصل بين من يجرى إيواؤهم ومن يجرى تشريدهم ليس حادا وليس نهائيا. وبدلًا من ذلك، فقد يجد السُكان المُشرون أنفسهم فى دورة، يتحركون ذهابًا وإيابًا بين الشوارع والمأوى، بعد التراجع طويل المُدة للإسكان المُؤجر الرخيص، من خلال المعيشة مع الأصدقاء أو الأُسرة، إلى المآوى والشوارع. ويُخفى هذا التسلسل أيضًا كثيرًا من المُشردين ويُساهم فى صعوبات حصر السُكان.

وكانت أسباب التشرد موضوعًا للنقاش منذ فترة زمنية طويلة. فيُشير «تاكاهاشى» «Takahashi» (عام 1996) أن الجُغرافيين يلتزمون إلى حدٍ كبيرٍ بالتفسيرات البنيوية، التى تُركز على الارتباط

بين المُستويات المُتزايدة للفقر وتناقص المآوى المُتاحة ذات الأسعار المعقولة (Wolch and Dear, 1993). وعلى وجه التحديد، فإن وجهة النظر هذه تُحدد مجموعة العوامل الآتية كعوامل حاسمة فى تزايد التشرد فى الأقطار المُتقدمة، وهذه العوامل هى: التغير الاقتصادى الذى يُؤدى إلى وظائف مُنخفضة الأجر وعديمة الربح ووظائف فى القطاع الخدمى غير مُستقرة، والانخفاض فى أرباح دولة الرفاه يُفاقم المُشكلات الاقتصادية إذا اقترن بالتغيرات السياسية الأُخرى مثل إعادة تأهيل الخدمات الصحية العقلية، والتغيرات الديموغرافية التى تشتمل على تغير تركيب الأُسرة وتأنيث الفقر وتزايد نسبة كبار السن، وقلة المُتاح من الإسكان معقول الأسعار فى المدن التى تُعانى من ضغوط تصاعدية فى الإيجارات كنتيجة **لحركة العودة إلى المدينة والتحسين**، فى الضواحى والمناطق الريفية حيث ترتفع الأسعار أيضًا، وفى السياق الأوسع كنتيجة لتناقص احتياطى الدولة من الإسكان الاجتماعى. وتُناقض وجهة النظر البنيوية مع التفسيرات الأُخرى التى تُشير بأن العيوب الفردية ونقاط الضعف (على سبيل المثال، إدمان المُخدرات، وعدم الاسقرار الأُسرى) هى الأسباب الأولية للتشرد.

كما كانت الحلول والاستجابات للتشرد وآثارها على الحياة الاجتماعية تركيزًا آخر للجُغرافيين. وكان **للخصخصة وإعادة تنظيم الخدمات العامة** أثرٌ مُعقدٌ على جُغرافيات الناس الذين يعيشون

بلا مأوى، لأن جُزءًا من هذه الدورة يتم من خلال الأُطر المُؤسسية (DeVerteuil, 2003). وقد حفز التنديد الشعبى للأشخاص بلا مأوى وزيادة الاستجابات السياسية القاسية لوجودهم فى الفضاءات المكانية العامة (تمثل التنديد فى القرارات الرسمية لمكافحة الاستجداء وموائد التشرد)، الاستثمارات الجارية واعتراضات داخل قضايا حُقوق الناس بلا مأوى فى المكان (Mitchell, 2003a).

قراءات مُقترحة

Mitchell (2003a); Wolch and Dear (1993).

إنسان مقدس/منبوذ **homo sacer**

حرفيا، هو «الإنسان المقدس» و«الإنسان الملعون» على حدٍ سواء، وكان «الهومو ساكر» عبارة عن المكانة الذاتية المحددة بالقانون الرومانى القديم لأولئك الذين كان يُعتقد أن حياتهم وموتهم ليس له أهمية. وقد احتل هذا الشكل المُحزن أهمية كبيرة فى الفلسفة السياسية المُعاصرة والجُغرافيا البشرية. وقد لا يستطيع الأشخاص داخل هذا الموضع التضحية (لأنهم كانوا خارج القانون الإلهى - فموتهم كان عديم القيمة بالنسبة للآلهة) ويُمكن أن يُقتلوا بالحصانة (لأنهم خارج القانون الشرعى - فحياتهم كانت عديمة القيمة للمُعاصرين لهم). ويُناقش «أجامبن» «Agamben» (عام 1998)

أن الإنسان المنبوذ يظهر عند النقطة التى تُعلق السُلطة السيادية فيها القانون، حيث يُوَلِّد غياب القانون منطقة مهجورة. ويُعد إنتاج ذلك المكان - مكان الاستثناء (انظر: مجال الاستثناء) - مركزيا لاعتبارات السياسة البيولوجية الحديثة. وقد رفض النُقاد استرجاع «أجامبن» «للهومو ساكر» على أنه تطرف (Fitzpatrick, 2005) أو حتى على أنه وهمى - وبلا شك لم يفعل «أجامبن» شيئًا لاستعادة التفسيرات الثقافية الواسعة للموت فى المُجتمع الرومانى القديم، والطُرق التى تعرضت بها (على سبيل المثال) شخصيات مثل المُصارع فى روما للموت أيضًا - ولكن لم يكن هدفه تاريخيا فى البداية أو تفسيريا: فقد كان هدفه، بدلا من ذلك، هو إبراز «الهومو ساكر» فى الحاضر كشفرة للحياة المُجردة. ويفعل «أجامبن» ذلك لكى يدعى أن السُلطة السيادية تُؤكد مُجددًا وبقوة نفسها، على الرغم من أن حالة الاستثناء تُصبح هى القاعدة بشكلٍ مُتزايدٍ وأنه، نتيجة لذلك، يكون جميعنا «هومو ساكر» مُحتملين. وتُعد هذه البراهين مُهمة للمُناقشات عن الحقوق الإنسانية وتعريف «الإنسان»، حيث أصر الجُغرافيون على التوزيع غير المُتساوى والمُتباين لقابلية الإصابة بـ «الهومو ساكر»: فقد تم تمييز «الهومو ساكر» عن طريق الطبقة والنوع والجنوسة و«السلالة» (Gregory, 2004b; Sanchez, 2004; Pratt, 2005). وتكشف هذه التحليلات أيضًا عن أهمية الجسد: فيتحول «الهومو ساكر» من العلامة التجريدية إلى المادية التجسيدية للعُنف السياسى.

Fitzpatrick (2005); Pratt (2005).

رهاب الذات والجنسية الغيرية

homophobia and heterosexism

على الرغم من الترابط بين المُصطلحين؛ فإنهما يُشيران إلى تجارب مُختلفة تمامًا من الاضطهاد. فيُشير مُصطلح «الهوموفوبيا» إلى الخوف من السحاق والشذوذ الجنسى؛ ووجود «الشذوذ الجنسى»، وأحيانًا يُشير إلى مُشتقات أُخرى أو صفات جنسية غير معيارية، ويُشير كذلك للأداء الجسدى أو الصراعات السياسية. ومع ذلك، فقد أُستخدم المُصطلح بشكلٍ كبيرٍ حول **نظرية الشذوذ الجنسى**، ليصف المشاعر التى تتراوح بين التأديب والإبعاد والقلق والاشمئزاز أو الكراهية تجاه الآخرين الشاذين جنسيا (الذين قد يكونون مُجسدين للآخر أو بُعدًا للذات: انظر: **اللفظ والاستبعاد**، و**نظرية التحليل النفسى**). وفى المُقابل، يُشير مُصطلح «الهتروسيكسيزم» (يُسمى أيضًا «**المعيارية الغيرية**») إلى البنيات أو القُدرات التى تُميز العلاقات الجنسية الذكرية-الأُنثوية فى المُجتمع، على علاقات الشذوذ الجنسى وتجعلها طبيعية أو سَوِية، فضلًا عن تلك الأداءات النوعية التى تُصاحبهم (انظر: الأداء). وقد يُشير المُصطلحان إلى العوائق

البنيوية، أو إلى العامل البشرى، والإدراك أو الذاتية. وتستكشف مُعظم - إن لم يكن كل - الأعمال الحديثة جُغرافية الشذوذ الجنسى ودراسات الجنوسة والمكان، الأشكال التى إما أن تكون رهاب الذات «الهوموفوبيا» أو جنسيية غيرية «الهتروسيكسيزم» وتُوثقها وتنقدها.

وهناك سبيلان على الأقل تتضمنهما الجُغرافيا بالنسبة لهذين المُصطلحين. السبيل الأول هو أن اهتمامات الموضوع لدى الجُغرافيين خاصة الاهتمامات المكانية وعلاقات الطبيعة والثقافة، عبارة عن أبعاد يكتشف الجُغرافيون النقديون من خلالها وينتقدون «الهوموفوبيا» و«الهتروسيكسيزم». فعلى سبيل المثال، أصبح المجاز المكانى الشائع «للخلوة» والخاص بوصف الإخفاء والإنكار أو المحو للشذوذ الجنسى والسحاق، عبارة عن مكان يوضح كيف أن «الهوموفوبيا» و«الهتروسيكسيزم» يحدثان خلال ترتيبات ومُمارسات مكانية (Brown, 2000). وقد تدرجت مُستويات التحليل من الجسد (أى كيف تلعب الجنسانية دور الأداء، وكيف أن موقعها المكانى يُؤثر فى الأداء) إلى العالمية (كما فى قضايا السياحة الدولية والهجرة واللاجئين، وتركات ما بعد الكولونيالية، على سبيل المثال («بوار» «Puar, 2002»). ويُمكن تقييم المكان والحركة على حدٍّ سواء كـ «هتروسيكسيزم» أم «هوموفوبيا».

أما السبيل الثانى لتصور العلاقات بين الجُغرافيا والهوموفوبيا، فيتضمن تاريخًا طويلًا ومكشوفًا لتخصص الهوموفوبيا الداخلية

والهتروسيكسيزم التى ارتبطت بالتأكيد بالذكورية. ولا يزال التخصص عامرًا بالسحاقيات والشاذين وثُنائى الجنس وكل الجنسين، وحتى المُخنثين والأشخاص المُتحولين جنسيا، والبعض منهم أصحاب مكانات بارزة ومشهورون شهرة واسعة. وقد عانى هؤلاء الجُغرافيون من أضرار وتداعيات مُؤلمة بسبب هوياتهم الجنسانية ومُمارساتهم (على سبيل المثال، تورطت الهوموفوبيا فى إغلاق قسم جُغرافية هارفارد: انظر أيضًا («فالينتين، «Valentine , 2000»). وقد تم جلب المجموعة الأوسع للهوموفوبيا والهتروسيكسيزم بواسطة «بينى» «Binnie» عام 1997، الذى اكتشف عناصر، ليست ببساطة فى الفروع الوضعية التقليدية للتخصص، ولكن أيضًا فى المجالات النقدية المُساعدة مثل الجُغرافيا الماركسية والجُغرافيا النسوية.

قراءات مُقترحة

Bell and Valentine (1995); Browne, Brown and Lim (2006).

أموال ساخنة **hot money**

هى الأموال المستخدمة فى استثمار رأس مال السندات الذى يكون بالطبع قصير الأجل ومُتقلبًا على حدٍّ سواء (Froot, O'Connell and Seasholes, 2001). فتتراكم الأموال الساخنة بسرعة فى فترات الطفرة الاقتصادية، ولكنها تتبدد بسرعة أيضًا فى أوقات

الأزمة، التى تميل إلى أن تتفاقم وتشتد فى مثل هذه الأزمات. ويُعد استثمار رأس مال السندات مُخاطرة غير مرغوب فيها، ويتم توجيهه إلى المُمتلكات والسلع المالية، التى لديها أسواق ثانوية مُتطورة بشكلٍ جيدٍ. وتُسهل هذه الأسواق الثانوية التدفق والخروج السريع للأموال من الاقتصاد. وقد ارتبط تدفق وخروج الأموال الساخنة بأزمات مالية مُتعددة منذ بداية القرن العشرين، وارتبط مُؤخرًا بالأزمات المالية فى جنوب شرق آسيا وروسيا والأرجنتين.

نموذج الفندقة **hotelling model**

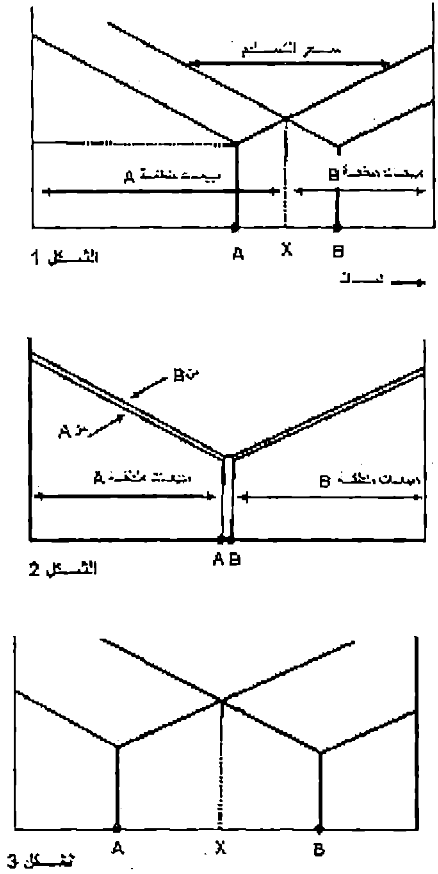
هو نموذج تقليدى لإستراتيجية الموقع ظهر عن طريق الشركات التى تسعى لتعظيم مُساهمتها السُوقية من خلال حجم ظهيرها المُتعدد. وقُدم النموذج الأصلى بواسطة «هارولد هوتلينج» «Harold Hotelling» (1895 - 1973): انظر (Hotelling, 1929) الذى حدد إستراتيجيات شركتين مُتنافستين فى سوق خطى، حيث كان العُملاء مُوزعين بالتساوى، وتم تعميم النموذج بمثال لبائعى الآيس كريم المُتنافسين على الشاطئ (Alonso, 1964b). «ووضح النموذج - كما تمت صياغته - أنه مهما كانت البداية لمواقع الشركتين (على سبيل المثال: الشكل 1)، فإنهما قد يتجمعان عند مركز الشاطئ (الشكل 2)، بحيث تخدم كُل شركة نصف العُملاء الأكثر قربًا منها من الشركة الأُخرى: وأولئك الأبعد من المركز سوف يدفعون أكثر للمُنتج بسبب

تكاليف النقل الضخمة والزمن الذى يكون مُتضمنًا فى إتمام عملية الشراء. وقد يكون أعظم كفاءة بلتوزيع المُتوازن للشركتين المُشتركتين فى تساوى السُوق مُوضحة بالشكل (3)، فمع كُل واحدة يتم خدمة نصف الشاطئ، وتكون تكاليف النقل أقل من الشكل (2). ومع ذلك، سَتُدرك كُل شركة أنها إذا تحركت أقرب للمركز، قد تستطيع أن تستولى على العُملاء من مُنافستها، وبالتالى سيتجمع الممولون هناك.

وقد استخدم نموذج «هوتلينج» «Hotelling» لحساب أنماط **التجميع الاقتصادى** تحت ظُروف مُعينة، وطُبق أيضًا لحالة تنافسية أُخرى تجسدت من خلال أدبيات كثيرة على «النظرية المكانية للتصويت»، التى ظهرت من خلال العمل التقليدى لـ «داونز» «Downs» (عام 1957).

أُسرة معيشية **household**

هى تكوين اجتماعى اقتصادى يتألف من واحدٍ أو أكثر من الأفراد الذين يشتركون فى أماكن المعيشة، ويتم تحديد إطارها فى أغلب الأحيان بأولئك الذين «يأكلون من الإناء نفسه ويعيشون تحت سقف واحد». وفى حين تمدنا هذه الفكرة بمدى عادى، على عكس



شكل (12) نموذج الفندقة

الافتراض الشائع بأن الأسرة المعيشية تشترك فى المعنى مع الأسرة سواء كانت نووية أو مُمتدة، فإنها تفتقر إلى القوة المكانية لكى تضم أفكارًا أكثر توسعًا، مُتضمنة التكوين الشائع المُتزايد للأسرة المعيشية عبر الوطنية. ويحدد «رايت» «Wright» و«إليس» «Ellis» (عام 2006) الأُسرة المعيشية «كنطاق مكانى ومجموعة مُمارسات فى وقتٍ واحدٍ، لا تقع فى مكانٍ واحدٍ، ولكن يضم سُكانًا غير مُتجانسين يتفاعلون مع آخرين فى جميع أنحاء المدينة»، أو أبعد من ذلك، كما تُشير أبحاث الهجرة الحديثة.

ويُمكن النظر للأُسرة المعيشية كنطاقٍ مكانيى يُوضح علاقاته الهيكلية مع النطاقات الأُخرى، وتأتى الأُسرة المعيشية فى مُقدمة الترابطات بين الإنتاج وللتوالد الاجتماعى فى قلبه. ويمدنا هذا الفهم بتصحيحٍ للافتراض الشائع بأن الأسرة المعيشية عبارة عن وحدة «طبيعية»، ويمدنا بوجهة نظر تسمح بإهمال الأسرة المعيشية فى التحليلات الاقتصادية، وقد تُهمل مُساهماتها الأساسية فى الاقتصاديات المحلية والقومية أو تُؤخذ كأمرٍ مفروغٍ منه. ولكن بدون العمالة المنصوص عليها ومن خلال الأُسرة المعيشيةً، «لن يكون هناك قوى عاملة ولا مُجتمع» (Townsend and Momsen 1987). ولا تتمثل الأُسرة المعيشية فى علاقة الإنتاج الاجتماعى فقط، الذى يضم الإنتاج البيولوجى - بل يتعداه إلى الجيل كُله، ثم الذى يرتبط بالقوت اليومى والإنتاج الثقافى والاستهلاك، كما أنها تتمثل أيضًا

فى موضع الإنتاج الاقتصادى، بما فى ذلك العمل بأجر وبدون أجر. ويُعد التوازن بين هذه الأنشطة - بقدر ما يحملهم للخروج ولمن- مسألة اجتماعية. وفى حين يُدير ويُحافظ ويُخلد ويتبارى وأحيانا يُغير أعضاء الأسرة المعيشية هذه الترتيبات والعلاقات الاجتماعية التى تُبقى عليهم فى المكان، فإنهم يفعلون ذلك فى سياقٍ تاريخى وجُغرافى بصفة خاصة.

وقد تم افتراض - قبل تدخلات واضعى نظريات النسوية فى أواخر سبعينيات القرن العشرين (انظر: النسويّة) - أن الأُسرة المعيشية تضم أفرادًا يرتبطون عاطفيا باهتمامات مُتجانسة، وميول حُب الآخرين والتعاونية تجاه بعضهم البعض (على سبيل المثال: Folbre, 1986)، ولكن، وكما حذر «تاونسيند»، «Townsend» و«مومسين» «Momsen» (عام 1987) منذ فترة زمنية ومن أن الأُسرة المعيشية قد تكون «ميدانًا للتبعية». وتُعد الأُسرة المعيشية مملكة للعلاقات الاجتماعية المُتباينة وغير المُتكافئة التى نشأت من خلال العُمر والطبقة والانتماء العرقى والنوع ومسار الحياة والجنسية والسلالة والجنوسة (على سبيل المثال: Brydon and Chant ,1989). وقد تشكلت هذه التقسيمات الداخلية التى ارتبطت بتقسيمات عمالة خاصة ومُتحولة وحصص الموارد، بعلاقات اجتماعية أوسع من الإنتاج وإعادة الإنتاج، وكانت أساسية أيضًا فى هذه العلاقات الاجتماعية. ويُعد تكوين الأُسرة المعيشية والمكان (سواء إقامة الأُسرة مع أهل الزوجة أو إقامتها مع

أهل الزوج) وديناميات السُلطة (مثل من يرأس الأُسرة المعيشية وتحت أى شروط ضمنية أو صريحة، وحصة العمل ومُمارسات الاستهلاك بين أعضاء الأُسرة)، عبارة عن آثارٍ لهذه العلاقات المُتبادلة. وتُعد هذه التباينات من قبيل التصادفات التاريخية والجُغرافية. وإذا ارتبط التصنيع الرأسمالى بفصل الموطن، والعمل، والأُسر المعيشية، للأفراد أو الأُسر النووية التى تسود فى دول الشمال، وفى حين تكون الأُسر المُمتدة أكثر شُهرة فى دول الجنوب، فإنه من المُهم أن نتذكر أن هذه التباينات نفسها تتباين بين الأشياء الأُخرى وفقًا للطبقة والعرق والانتماء العرقى والجنسانية والمكان.

قراءات مُقترحة

Marston (2000); Walton-Roberts and Pratt (2005).

housing class **فئة الإسكان**

هى فئة اجتماعية مُعروفة بحيازتها العقارية للمسكن (Rex and Moore, 1967). ويُشير المُصطلح إلى أن حالة الحيازة العقارية هى التى تُشكل الظروف المادية للحياة. وقد وضع «ريكس» «Rex» تصنيفًا للفئات الإسكانية، يتضمن المُلاك والمُستأجرين فى الإسكان العام والخاص، والنُزلاء فى مساكن الأُسر المعيشية الأُخرى، ومن عداهم، سمح بتحليل تجارب مجموعات المُهاجرين فى المملكة المُتحدة والتركيز

على دور مُديرى ومُتحكمى الحضر فى اختيار سُوق الإسكان (انظر: **دراسات الإسكان**). وناقش المُهتمون بسياسات الإسكان أيضًا المفهوم، لأنه يقترح أن مصالح فئة الإسكان قد تكون هى الأساس فى السُلوك السياسى الجماعى (Purcell, 2001).

قراءات مُقترحة

Rex and Moore, 1967.

دراسات الإسكان **housing studies**

هى مجال للتخصصات البينية مع نظام واسع للبؤر البحثية التى تتعامل مع جوانب الإسكان، بداية من ديناميات سُوق الملكية من خلال توفير وإدارة الاحتياجات الخاصة بالإقامة، إلى مسائل التصميم والاستدامة، بين الآخرين. وتناولت المناهج الجُغرافية للإسكان الجُغرافيات المُتباينة فى إنتاج الإسكان والاستهلاك والمعنى والسياسية فى أغلب الأحيان. وتعكس هذه الجُغرافيات المُتباينة وتُنتج تباينات فى الإسكان داخل المُدن، وعبر الدول، وبين الدول الأكثر والأقل تقدمًا.

ويتمثل التركيز الوحيد فى توفير الآليات المُتنوعة للإسكان (Ball, Harloe and Martens, 1988). فتُؤدى عملية إنتاج **العزل العنصرى** المكانى لأنواع مُعينة من الإسكان، ومن ثم يتركز أشخاص مُعينون فى

أحياء مُحددة – وهى عملية تأثرت فى أغلب الأحيان بالعنصرية. وتختلف من طبيعة التوفير، ونوع الحيازة العقارية، وتكلفة الإسكان وجودته، وصيانته، فى الطُرق التى تُؤثر فى ميزته، ليس فقط كمأوى، ولكن كعُنصر رمزى للاندسكيب أيضًا (على سبيل المثال: Bunnell, 2002)، وكاستثمار وكمورد يُشكل تغييرات حياة المُقيمين.

وبالنسبة لأولئك أصحاب الدخول المُرتفعة الذين يشترون فى الأحياء ذات الإسكان مُرتفع الثمن، فإن ملكية المسكن تُقدم فرصًا لتنمية رأس المال. وتكون هذه الفرص فى كثيرٍ من الدول (على سبيل المثال: الولايات المُتحدة الأمريكية) مُدعمة بسياسات الدولة التى تمنح إعانات وأرباح الضرائب لمُلاك المنازل أو التى، بصورة أكثر عُمومية، تُخفف الآثار السلبية لاستخدامات الأراضى الأُخرى فى أحياء المُقيمين أصحاب الدخول المُرتفعة (راجع: **التخطيط الحضرى والإقليمى**، والتقسيم إلى **مناطق**). وعلى الجانب الآخر، فإن المُلاك من أصحاب الدخول المُنخفضة، يُواجهون تمييزًا على أساس الدخل والعرق وعوامل أُخرى بصفة مُتكررة، يتم مُعاقبتهم ماليًا فى كثيرٍ من الأحيان بما أنهم استثماراتٌ عُرضةً للخطر. وأضف إلى ذلك، أنهم يُواجهون فى أغلب الأحيان عدم الاستقرار فى أحيائهم كنتيجة على سبيل المثال **التحسين والتجديد الحضرى**. وتفرض هذه الأحوال وتُعمق أنماط الاستقطاب الاجتماعى القائمة.

وبالمثل، ففى حين يُعد الإسكان – أيا كان نوع الحيازة العقارية فيه – هو المورد الذى يُساعد فى الوصول للوظائف وأنواع الخدمات

المُختلفة من المحلات إلى المرافق الترفيهية، فإنه مورد غير مُتكافئ اجتماعيا ومكانيا. فعلى سبيل المثال، من الصعب فى أغلب الأحيان أن تجد إسكانًا لمحدودى الدخل قريبًا من مناطق الطعام عالى الجودة ذات الأسعار المقبولة، وأن تجد مرافق ترفيهية آمنة للأطفال. وتعكس هذه العوامل، ما بين العوامل الأُخرى وتُعزز، التباينات المُرتبطة بالتغذية والصحة وتكون بدورها مُرتبطة بالإسكان (Smith and Mallinson, 1997).

وترتبط الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والجُغرافية لإنتاج المساكن واستهلاكها ارتباطًا وثيقًا بالسياسة العامة. ففى دول مُختلفة وفى أزمنة مُختلفة، يرى واضعو السياسات أن الإسكان ما هو إلا أداة و/ أو هدف لسياسة الاعتراض. فقد استخدم بناء المساكن لبدء الاقتصاديات (راجع: **سكنى الضواحى**) ولإعادة تشكيل وسط المُدن (راجع: **التجديد الحضرى**). وقد كان أيضًا مركزًا لمُحاولات الدول والجمعيات الخيرية والمُؤسسات الأُخرى لتحسين الأحوال الاجتماعية مثل الصحة. ويُثير تراجع دور **الدولة** فى توفير المساكن الشعبية تحديًا جديدًا فى هذا الشأن، ولكنه يكون مُماثلًا للنمو فى الأشكال البديلة لحيازة المساكن المُرتبطة بالتنمية المُجتمعية (DeFilippis, 2004) وفى مُحاولات تقليل أثر تنمية المساكن على البيئة.

قراءات مُقترحة

Ball, Harloe and Martens (1988).

هى قدرة الناس على التفاعل معًا، وتُنشأ هذه القدرة فى العادة من النوايا المُؤكدة، وتُؤدى إلى تأثيرات ملحوظة فى العالم البشرى. وتُعد الأسئلة المُثارة حول ما إذا كان الأفراد يملكون الحرية لكى يتفاعلوا أو ما إذا كانت أفعالهم مُقيدة أو حتى محسومة بالقوى البنيوية، وهى فى صميم المُناقشات العديدة فى **الجُغرافيا البشرية** المُعاصرة.

ففى مطلع القرن العشرين، تم النظر لأفعال الأفراد من جانب الجُغرافيين على أنها نتيجة للمنطق الأعلى أو لمنطق القوة، سواء ضرورات **الحتم البيئى** أو تهيئة فكرة كارل زاور (ساور) (عام 1925) فوق العضوية عن الثقافة. وقد كانت هناك استثناءات مثل **الإمكانية** لـ «فيدال دى لابلاش» «Vidal de la Blache» (عام 1926)، التى سمحت بمجموعة من الأفعال المُمكنة أن تنشأ من أى وضع، وبالنسبة للجزء الأكبر من دور الفرد فإنها كانت ثانوية للعملية.

وقد سمحت مُقدمة **العلم المكانى** – فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين – بعامل **اتخاذ القرار**، ولكن فقط بقدر ما تابع منطق نمذجة **الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة**. وقد أخذ الإقرار بجُغرافية الإصدارات البنيوية للماركسية بعين الاعتبار للدوافع والتفسيرات الفردية بأنها ضرورة ثانوية لمُحددات هياكل **المادية التاريخية**. وظهرت **الجُغرافيا الإنسانية** فى عقد السبعينيات

من القرن العشرين بغرضٍ مُحددٍ وهو إنعاش الجُغرافيا، لكى تضع الناس وأفكارهم وعواطفهم ومُعتقداتهم فى صميم التخصص. وقد قدمت تحديًا للماركسية البنيوية، التى شعر المُتخصصون فى الجُغرافيا الإنسانية بأنها عرضًا «لنموذج سلبى للإنسان الذى يكون مُحافظًا ويُؤدى إلى تشويش العملية التى يستطيع البشر بها أن يقوم بتغيير العالم» (Duncan and Ley, 1982, p. 54). وجعل التركيز على قضايا مثل السكن والعالم الحياتى والإيقاعات، الجُغرافيين المُتخصصين فى الجُغرافية الإنسانية يُؤمنون بأن الحياة الاجتماعية تكونت عن طريق التفاعلات البشرية. وبالنسبة لهم، فإن البنية قد ظهرت نتيجة للأشياء المادية، وبدت «مُستقلة بذاتها فقط لأنها ليست ذات شخصية مُميزة» (Duncan, 1980). وبينما كانت هناك مُحاولات من جانب بعض المُتخصصين فى الجُغرافية الإنسانية لإدراك قيود القدرة البشرية – مثل «لى» «Ley» (عام 1983) الذى ركز على الذاتية البينية – فإن مُعظم المُحاولات مالت نحو المذهب المثالى المعرفى. وأدى ذلك إلى النقد الذى جعل الجُغرافية الإنسانية أولية بشأن القيود الموضوعة على القدرة الفردية لكى تتفاعل.

وقد سعت النظرية البنيوية المثالية لتفسير كيف أن البنيات الاجتماعية، كانت حصيلة ومُحيطًا للقدرة التى تُشكلها. وتتجنب النظرية البنيوية لـ «جيدنس» «Giddens» (عام 1984) المُبالغات بأن المُجتمع يتكون من تفاعلات فردية، وأنه قد حُدد بالقوى الاجتماعية

عن طريق السيطرة على المُبالغات فى توتراتها مع بعضها البعض. ويَنتج من خلال تكرار تفاعلات الأفراد، بنيات اجتماعية مثل المُؤسسات والرموز الأخلاقية والمعايير الاجتماعية والأعراف.

وقد جادل المُتخصصون فيما بعد البنيوية (انظر: **ما بعد البنيوية**) الذين جاءوا بعد «فوكو» «Foucault» (1980a [1976]) ، بأن الذاتية المُتماسكة والمُستقلة المطلوبة للقدرة الإدراكية، تُعد ظاهرة إضافية **للخطاب**: فلا تُوجد ذاتية **وجودية** سابقة، ولكن إلى حدٍ ما، يُعد الشعور بالفردية نتيجة للخطاب. واعتقد أصحاب الحركة الإنسانية أن الذات المُستقلة والأصلية يُمكن اكتشافها تحت الطبقة الخارجية للغطاء الثقافى **والأيديولوجى**، وأن ذلك يُعد فى الواقع بناء لذلك الخطاب الإنسانى جدًا (Alcoff, 1988, p. 415). وانتقد الآخرون العمد فى النظرية **الإنسانية** والبنيوية، حيث تساوت القدرة مع الفعل، وبالتالى اتخاذ العمد والكفاءة للفعل. ونتيجة لذلك، فحص البعض نظرية **التحليل النفسى** ليكشفوا الدوافع وراء الأفعال، وليظهروا أن الذات ليست بالكامل أدوات للوعى الذاتى، والتكوين الذاتى. وتفاعل أصحاب الحركة النسوية بقوة كبيرة مع آراء **ما بعد الحداثة** وما بعد البنيوية عن «موت الذات»، مُتعجبين أن يكون قد حدث ذلك فقط عندما قد يُشارك الرجل الأبيض، الذات فى الوضع مع أولئك المُستبعدين مُسبقًا من القدرة (انظر: Fox-Genovese, 1986; Mascia-Lees, Sharp and Cohen, 1989: وانظر أيضًا: **الاحترار العالمى**).

وقد استمر جدال القوة البنيوية من خلال مجال **التحول الثقافى**، مع بعض القلق الذى يُفضل المنهج الاستطرادى المُمثِل للحتمية الجديدة التى تنفى القدرة الفردية – انظر الجدال بين Duncan and Duncan (1996) و(Mitchell (1995. وبالنسبة للآخرين، فقد كان تفضيل الخطاب إفراطًا فى تفسير القدرة، التى اعتبرت الناس عبارة عن كائنات نظرية بشكلٍ مُفرطٍ فى صُنع قراراتهم الخاصة. ونتيجة لذلك، تحول البعض إلى مناهج **المنهجية العرقية والنظرية اللاتمثيلية** فى مُحاولة لتسجيل القدرة البشرية بدون افتراض عمد الخطاب (Thrifit, 1997c).

وهناك بُعد آخر للجدال حول القدرة هو، إلى أى مدى يكون البشر هم الفاعلين فقط أو مُمثلين مُبدعين. فقد تحدى المُتخصصون فى الجُغرافيا الثقافية التقليدية اعتبارات المركزية الذكورية للزراعة المُبكرة، وذلك بافتراض أن هناك نباتات وحيوانات مُعينة «تختار» أن تعيش بالقرب من البشر بدلا من أن يقوم البشر بترويض أنواع مُنتقاة معرفيا. وقدم الآخرون نظريا اعتبارات أكثر تطورًا لتأثيرات الجهات الفاعلة غير البشرية. فيقترح «هاراواي» «Haraway» (1992، P. 331) توسيع فهمنا حول مكان القدرة، مُجادلًا بأن غير البشريين «ليسوا كيانات مادية بالمعنى الإنساني»، ولكنهم جزء من الجماعية الوظيفية التى تصنع الكيان المادى، وقد قام بتطوير ذلك من حيث موضوع «**الكائن الإلكترونى**». وألقت

بالمثل الجُغرافية الأكثر- من - بشرية لـ «واطمور» (Whatmore 2002a») الضوء على قوة الأشياء المُتنوعة (انظر: **نظرية الفاعل - الشبكة**) وقدمت صورة لشبكة القدرة، ولكنها ليست بالضرورة عوامل مُدركة.

قراءات مُقترحة

Duncan and Ley (1982); Giddens (1984); Thrift (1997c); Vidal de la Blache (1926); Whatmore (2002a).

إيكولوجيا بشرية **human ecology**

يُعد هذا المُصطلح فى بعض النواحى كما يوحى موضوعيا، على الأقل من وجهة نظر الإدراكات المُعاصرة فى التقليد الجُغرافى لدراسة العلاقات البيئية البشرية. وعلى وجه التحديد، فإن هذا المُصطلح ينقل إلى حدٍ ما نداء مُغريًا بالتفوق المرجو لثُنائيات الطبيعة والمُجتمع الشاملة التى لُوحظت على نطاقٍ واسع، واستغراق كبير معاصر فى استكشافات جُغرافيات الطبيعيات الاجتماعية، والطبيعيات التكنولوجية، وما شابه ذلك (انظر، على سبيل المثال: Haraway, 1997; Swyngedouw, 1999). وفى الواقع، فإن هذا المُصطلح يتم ذكره فعليا بدرجة كبيرة من قِبَل الجُغرافيين المُعاصرين، ويكون عادة فى سياق البحث فى الأصول البشرية، وآثار التغير البيئى، وفى

العلاقات المُتبادلة بين المُجتمعات والموارد الطبيعية الحيوية والنُظم التى تعتمد عليها هذه المُجتمعات. فعلى سبيل المثال، استدعى «بوهل» «Bohle» و«داونينج» «Downing» و«واطس» «Watts» (عام 1994) – أثناء مُناقشاتهم لعوامل تشكيل الحساسية الاجتماعية لتغير المناخ العالمى – «الإيكولوجيا البشرية»، لكى تُشير إلى علاقات مُحددة جدًا بين المُجتمع والطبيعة، ولكن مع التركيز على السُبل التى تمتلك بها «... المُؤسسات الاجتماعية والإنتاج (الاجتماعى) (شاملًا، على سبيل المثال، النمو السُكانى) آثارًا مُباشرة للاستدامة، وكيف أن البيئة تُقاسى من المُخاطرة والتهديدات...» (p. 40). وجدير بالذكر، أنهم رفضوا مُجرد تطبيق المفاهيم والأساليب الإيكولوجية لدراسة المُجتمعات البشرية. وبالمثل، يُشير «باست» «Bassett» (عام 1988) إلى الإيكولوجيا البشرية (وعلى وجه التحديد الإيكولوجيين البشريين) فى الكثير بالطريقة نفسها، وهى، الاهتمام بتعبيرات تراوحت ما بين المُجتمعات البشرية والموارد الفيزيائية الحيوية الرئيسة (مُتسقة إلى حدٍ ما مع مُصطلح «**الإيكولوجيا السياسية**»).

وينبغى – مع ذلك – أن تقترن إشارات «الإيكولوجيا البشرية» بمعرفة تعدد قواها، وليس أقلها كأنها نتيجة لتاريخ استعمال المُصطلح من قِبَل الجُغرافيين وغير الجُغرافيين. ويُمكن إرجاع ذلك التاريخ إلى أوائل القرن العشرين على الأقل، فقد استعملت الإيكولوجيا البشرية لوصف موضوع البحث الجُغرافى، فضلًا عن

الإشارة إلى تبنى مفاهيم من علم الإيكولوجيا للتحليل الاجتماعى. وعَرَّفَ «هارلان باروس» «Harlan H. Barrows» الجُغرافيا ببساطة فى خطابه للانتخاب الرئاسى لرابطة الجُغرافيين الأمريكيين عام 1922، بأنها «علم الإيكولوجيا البشرية»، والعلم المُهتم بالعلاقات القائمة بين البيئات الطبيعية وتوزيع نشاطات الإنسان (Barrows, 1923, p. 3). ولكن مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع كانت تضع فى الوقت نفسه علامة مُؤثرة فى الإيكولوجيا البشرية، وعُرِّفت بواسطة «روبرت بارك» (Robert E. Park) «1936, p. 1» «بأنها ... عبارة عن مُحاولة تطبيق العلاقات المُتبادلة بين الكائنات الحية لنوع من التحليل السابق الذى طُبق على العلاقات المُتبادلة للنباتات والحيوانات». وبالطبع، فإن مدرسة شيكاغو قد برزت ليس فقط بعمل «بارك» عن تأثير الاختلاف العرقى فى تشكيل خبرة الوافدين الجُدد والمُهاجرين الوافدين إلى مدينة شيكاغو، ولكن أيضًا بتطوير «إرنست بورجس» «Ernest Burgess» للنموذج النطاقى (Park, Burgess and McKenzie, 1925).

•أما الذى يُمكن أن يُعد نقديا ويُلاحظ هنا - خاصة فى ضوء التأثير العميق لمدرسة شيكاغو الذى سيتضح فى بروز **الجُغرافيا الحضرية** - هو أن البيئة فى أمثلة «بارك» و«بورجس» كانت تعنى أساسًا البيئة الطبيعية فضلًا عن البيئة الاجتماعية والثقافية الأكثر عُمومية للمدينة، بما فى ذلك الترتيبات المكانية. ويُعد ذلك على خلافٍ مع الدلالات المُعاصرة للإيكولوجيا البشرية، التى تميل إلى تأكيد

العلاقات بين الطبيعة البشرية وغير البشرية (راجع: الإيكولوجيا الثقافية، والإيكولوجيا السياسية). وفى حين تم إدراك تأثير مدرسة شيكاغو فى الجُغرافيا الحضرية (Harvey, 1973)، فإن «بارك» تفهم ذلك فى الوقت الذى تداخل فيه إصداره عن الإيكولوجيا البشرية مع الجُغرافيا. ومع ذلك، فقد حاول أن يُقصى الجُغرافيا فى شكلٍ وصفى وخصوصى، تاركًا بذلك لعلماء الاجتماع تنمية اقتراح قانون القوانين العامة للإيكولوجيا البشرية يتكامل مع التعميمات والنظرية الرسمية (Entrikin, 1980).

ويبدو أن كُل أُمور التاريخ البشرى غامضة؛ لأن الاستعمال المُعاصر لمُصطلح «الإيكولوجيا البشرية» قد يُعبر عن عدم دقة وعدم وضوح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المُصطلح لديه «أدوات» يرتبط بها مع المفاهيم الآلية والوضعية للعلاقات الاجتماعية والثقافية، وللبيئة (كيفما يُتَخيل) القائمة على مجازات مُعتقدى النظرية العضوية للتكوينات الاجتماعية المُقتبسة من الإيكولوجيا. وتُعد هذه عبارة عن انتقادات (مُبررة أو غير مُبررة) قديمة استهدفت مدرسة شيكاغو (لمثال قديم من هذه الانتقادات، انظر على سبيل المثال: Gettys, 1940). ولا يزال يتم استدعاء هذا المُصطلح على نطاقٍ واسعٍ إلى حدٍ ما (خاصة فى علم الاجتماع البيئى) على أنه منهجٍ صناعى وشمولى لفهم العلاقات المُتبادلة للتكوينات الاجتماعية المُختلفة وبيئاتها الفيزيائية والحيوية، بما فى ذلك العلاقات المُحددة

والمُعقدة والتفاعلية بشكلٍ كبيرٍ والحاكمة لتعبئة المواد الرئيسة وموارد الطاقة من ناحيةٍ، والمسارات الثقافية (المادية والرمزية) والمُؤسسية والتكنولوجية للتنمية الاجتماعية من الناحية الأُخرى. وقد مُنحت قوة دافعة مُعاصرة لهذا الاتجاه من البحث عن طريق مُحاولات فهم أصول ونتائج المشاكل البيئية الأنثروبولوجية الحديثة من خلال البحث فى كيفية أن المُجتمعات القديمة (أو غير الصناعية، وغير الغربية) عجَّلت وتمكَّنت وتأثَّرت بالتغيرات البيئية (Diamond, 1999; Harper, 2004). وبعد مخاوف من الآلية، إن لم تكن حتمية، فإن أداءات دور الجُغرافيا الطبيعية فى تشكيل النتائج الاجتماعية قد لازم هذا الاتجاه من العلم، خاصة عندما كان يتعلق الأمر بصياغة استدلالات سببية وتعميمات تاريخية (Mazlish, 1999).

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه تم فهم الإيكولوجيا البشرية على أنها شىء من مجالٍ مُعاصرٍ للبحث العلمى الكُلى (تمامًا مع اسم مجلة وبعض الأقسام الأكاديمية). وفى هذا السياق، تم تعريف الإيكولوجيا البشرية عن طريق «لارنس» (Lawrence) «2003 ، p. 31»، بأنها ليست أقل من « ... دراسة العلاقات المُتبادلة الديناميكية بين المُجتمعات البشرية، والخصائص الطبيعية والإحيائية والثقافية والاجتماعية لبيئاتها، والمحيط الحيوى» (التأكيد المُضاف). وتُشير هذه النقاط إلى حاجة الجُغرافيين وغيرهم للنظر بعناية لتعدد قوى ذلك المُصطلح، واستدعائه بالغريزة، ومع شىء من الحذر.

هى مجموعة مُتكاملة من الجينات التى تصنع الحمض النووى «دى إن إيه DNA» للكائن الحى. وهو واحد من عدد من أنواع الجينات التى تُشكل نوعًا من المعلومات الحيوية التى تُتَرجم فيها المادة البيولوجية من الصور البدنية، مثل البنك العضوى، إلى الصور المعلوماتية، مثل قاعدة البيانات. ويعتمد خلق الجينات على تقنيات تسلسل الحمض النووى الذى تطور فى العلوم الحيايتة منذ سبعينيات القرن العشرين، وأصبح من المُمكن أن نستخلص الحمض النووى من كُل الكائنات الحية، وأن تُفسر وتشرح تركيبه فى صورة شفرة معلوماتية. وتُعد هذه العملية شاقة، وتتضمن أساليب عديدة لفصل النيوكليوتيدات (لبنات جُزيئات البوليمرات و«دى إن إيه» و«آر إن إيه» التى تعمل كمُستودعات للمعلومات الجينية فى الخلية) عادة عن طريق استدعائها بصورة مرئية كنمط من الأشرطة الهُلامية الأكريلاميدية التى يُمكن بعد ذلك أن «تُقرأً» يدويا (بالعين المُجردة) أو أن تُمسح ضوئيا فوتوغرافيا، لترجمة التسلسل الشريطى إلى شفرة رقمية مُكونة من أربعة جينات رقمية – A, C, G, T – التى يُمكن أن تُخزن فى قواعد بيانات حاسب آلى كبير مثل قاعدة بيانات مشروع جينات البشر.

ولقد تم إنجاز تسلسل جينات البشر تقريبًا عن طريق فريق من جامعة كامبريدج قاده «بيتر سانجر» «Peter Sanger» بمُنافسة مع

فريقٍ قاده «كرايج فينتنر» «Craig Ventner» فى الولايات المُتحدة الأمريكية عام 2001. ولم يقتصر الأمر فقط عند هل تختلف أساليب الفريقين، ولكن أيضًا وبشكلٍ حاسم، هل أبحاثهم عكست روح الجماعة. فبينما دعا فريق «سانجر» إلى أنه ينبغى أن تكون قواعد البيانات الجينية عبارة عن موردٍ عام، فإن فريق «فينتنر» دعا إلى تسويق قواعد البيانات تلك من خلال نسبتها إلى حُقوق الملكية الفكرية.

قراءات مُقترحة

Parry (2004); M'charek (2005).

جغرافيا بشرية human geography

هى تخصص رئيس فى **الجُغرافيا** يهتم بشكلٍ أساسى بالطرق التى يكون فيها المكان والحيز المكانى والبيئة على حدٍ سواء، شرطًا للأنشطة البشرية، وبشكلٍ جزئى بأثر الأنشطة البشرية. وقد تمت الهيمنة لفترة زمنية طويلة على تاريخ الجُغرافيا (انظر: **تاريخ الجُغرافيا**) كهيكل نظامى ومُرتب للمعرفة بواسطة العلوم الفيزيائية والطبيعية. ولم يُعيق ذلك الدراسات التى تُركز على تباين الأنشطة البشرية على سطح الأرض (على العكس من ذلك: انظر **التباين المكانى**)، ولكن ظهر الاتجاه الحديث للجُغرافيا كمجالٍ تخصصى

للبحث الفكرى من خلال التكوينات العلمية واهتماماتها التأسيسية فى «صُنع معنى الطبيعة» (Stoddart, 1986, p. ix). وشكلت قوالب العلوم الفيزيائية والطبيعية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ككل، بل تأكد الاهتمام الجُغرافى بالعلاقات بين الشعوب وبيئاتها الفيزيائية، أنها تحمل أكثر من مُعظم الجُغرافيا البشرية. ولم تكن هذه التكوينات «علمية» تمامًا: فقد كانت أيضًا فلسفية ولاهوتية وسياسية واجتماعية بشكل لا يعوض. وقد تم ضبط تلك التكوينات كلها فى (وتشكلت من خلال) علاقات السُلطة.

وقد ظهرت جُغرافيا بشرية مُستقلة ومُميزة بجانب **الجُغرافيا الطبيعية** مُبكرًا بعد إدخال الجُغرافيا إلى الأكاديمية الحديثة فى نهاية القرن التاسع عشر، ونالت زخمًا كبيرًا فى عشرينيات القرن العشرين منذ رد الفعل ضد **الحتمية البيئية**. وأخذت هذه الجُغرافيا البشرية «الجديدة» شكلين رئيسين منهجيين فى جانبين من المُحيط الأطلسى: **الجُغرافيا التُجارية** التى وضعت عديدًا من الأُسس **للجُغرافيا الاقتصادية** الحديثة (تجسدت فى الكُتيبات التى قُدمت من قِبَل «شيشولم» «G.G. Chisholm» من عام 1889 حتى عام 1928) **والجُغرافيا السياسية** (وقد سادت عن طريق «راتزل» «F. Ratzel» و«ماكندر» «Mackinder» وأخيرًا «بومان» «I. Bowman») التى اهتمت فى البداية **بالدولة والإقليم والجيوبوليتيكا**. ومثل العديد من التخصصات الأُخرى خلال الفترة ذاتها، فقد أُنجز

القليل بالكاد بالنسبة للرأسمالية والإمبراطورية: لتوسيع النفوذ الأُوروبى والأمريكى إلى الخارج من خلال شبكات تداول السلعة والقوة العسكرية (انظر: Smith, N., 2005a). ولعمل ذلك، فإن هناك تخصصين فرعيين أيضًا وافقا على ما جاء ليكون مُعترفًا به فى النهاية **كجُغرافيا ثقافية**، التى كانت فى ذلك الوقت مُتهمة بغرس معنى الهوية الوطنية والقومية فى الموطن، عندما استعرضت العالم غير الأبيض فى سلسلة لوحات فى الخارج.

وتتلاقى هذه الجُغرافيات المنهجية فى عدة اتجاهات، أكثرها وضوحًا فى دراسات **الجُغرافيا الإقليمية** وفى الاهتمامات السياسية والاقتصادية والثقافية التى أنعشتهم، ووضحت هذه الجُغرافيات المنهجية بقوةٍ فى «الجُغرافيا المدارية» المُميزة (راجع: المدارية). وقد اعتبر كل المُتخصصين فى الجُغرافيا الإقليمية البيئة الطبيعية كأساسٍ للنشاط البشرى، ولكن لم تنفصل أى من الجُغرافيات النظامية عن دراسة الطبيعة أيضًا. وقد ركزت مُعظم الجُغرافيا التجارية على مخزونات المورد، كما كان الوصول الآمن لهذه الموارد ذات اهتمام إستراتيجى فى الجُغرافيا السياسية، وركزت الجُغرافيا الثقافية على تنوع العلاقات بين الشعوب والبيئات فى أجزاء مُختلفة من العالم. وجعلت **الجغرافيا الأنثروبولوجية** لـ «راتزل» «Ratzel» ذلك هو محك الجُغرافيا البشرية، وبعد ذلك حدد «بول فيدال دى لابلاش» (فى فرنسا) و«كارل أورتين سور» (فى الولايات المُتحدة الأمريكية) حالات

مُقنعة مُتكافئة لتوحيد البيئة الطبيعية. وبالنسبة لـ «فيدال» فقد كان ذلك عبارة عن مسألة هوية مُنظمة، حتى البقاء. فلم يكن «فيدال» ليفرض نظامًا هزيلا، حيث كانت الجُغرافيا فى تصوره للجُغرافيا البشرية «la gèographie humaine» مُرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ. ولكن تم اقتياده للخلف عن طريق علم الاجتماع الجديد لـ «إميل دور كايم» «Emile Durkheim» الذى طالب بالمزيد من الجُغرافيا البشرية «كمورفولوجيا اجتماعية»، كما أصر «فيدال» أن ذلك سيترك المُجتمع «مُعلقًا فى الهواء». وقد كان أساسيا فى رؤيته المُضادة القائمة على تقدم العلوم الفيزيائية، أن تُعتبر «الطبيعة» كمُمولٍ لملف من الفُرص التى أنتجت في إطارها المُجتمعات والثقافات اختيارات مُتقلبة (انظر: **الإمكانية**). وبحث «سور» فى الجوانب المُشتركة بين الجُغرافيا والتاريخ، كما وُصفت فى كثيرٍ من الأحيان الدراسات التى أنتجتها مدرسة بيركلى الأولى بأنها «جُغرافية ثقافية تاريخية». ومع ذلك، كان أيضًا مُهتمًا تمامًا بالأنثروبولوجيا، مما أدى به إلى صياغة منهج خاص به عن **الثقافة المُشتركة** (دوركايمية تقريبية)، عمل على المواد الأولية لما يُسمى «اللاندسكيب الطبيعى» لإنتاج **اللاندسكيب الثقافى** المناخى الذى لم يتطور عبر الزمن فقط، ولكنه يتباين أيضًا من مكانٍ إلى آخر.

ولقد استمر اهتمام الجُغرافيا البشرية بالطبيعة يمدنا بمحاورٍ مُهمةٍ للنقاش. فقد هدد صُعود **العلم المكانى** بعد الحرب العالمية

الثانية بمحو فيزيائية الحياة البشرية من الجُغرافيا البشرية، مع كثيرٍ من نماذجها المُعتمدة على العلوم الفيزيائية للمُحفزات (سواء عن طريق التشبيهات الفيزيائية الخاصة **بمحك المسافة** أم عن طريق **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد**، التى ترسخت فى الآلية الإحصائية). ومع ذلك سُرعان ما عاد الكثير من المُمارسين للعلوم المكانية فى الجُغرافيا البشرية إلى مُراعاة القضايا البيئية من خلال **الجُغرافيا السُلوكية** التى ألحت على أهمية **الإدراك البيئى**، ومن خلال منهج النُظم الذى فحص، أو على أى حال خطط، لتقاطعات **النُظم** «البشرية» و«الطبيعية» اسميا. وكانت الجُغرافيا الحضرية – فى ذلك الوقت – أقل اهتمامًا بهذه القضايا بصورة ملحوظة، وقد استغرق الأمر وقتًا طويلًا بالنسبة للمُتخصصين فى **الجُغرافيا الحضرية** لكى يُدركوا أن المُدن الحديثة لم تكن نُصبًا تذكارية للتغلب البشرى على «الطبيعة»، ويُدركوا أن الترابط الفيزيائى الإيكولوجى الجيد للمُدن كان عبارة عن موضوعات حاسمة للبحث. ولكن من المُسَلَم به الآن أن دراسات **التلوث** والنفايات والمياه فى المُدن، أصبحت أكثر من دراسات قضايا **الصحة العامة** والسياسة العامة التى تقع عند مُفترق طُرق **الجُغرافيا الطبية والتخطيط الحضرى**، وأكثر انتشارًا،: وإن تلاقو مع الاهتمامات **بالعدالة البيئية** ومُمارسة **الحكامة والاستبعاد الاجتماعى**، وتلك الاهتمامات أصبحت أساسية فى الجُغرافيا البشرية بشكل أعم (انظر، على سبيل المثال: Gandy, 2006a,c). وكان ذلك تطورًا فى الأجندة من جانبٍ، من خلال نقد

العلوم المكانية التى أكدت على الأُسس الجوهرية للرأسمالية كنمطٍ للإنتاج – ارتبط إنتاج المكان فيه ارتباطًا وثيقًا بإنتاج الطبيعة، وكان أكثر عُمقًا فى دراسات الإيكولوجيا السياسية (Watts, 1983a; Peet and Watts, 2003 [1996]; Robbins, 2004)، ومن جانبٍ آخرٍ من خلال الارتباط بالأشكال الأُخرى للنظرية الاجتماعية التى جلبت الأُسس البيو سياسية للحياة الحديثة إلى المشهد (انظر: السياسة البيولوجية). وقد طرح التقاء هذه التيارات من البحث سلسلة من «الجُغرافيات الهجينة» الجوهرية (Whatmore, 2002a).

وقد نشطت هذه التطورات وأعادت صياغة قضايا مُزمنة عن العلاقات بين الجُغرافيا البشرية والجُغرافيا الطبيعية، ولكن أدت العلاقات بين التخصصات الفرعية فى الجُغرافيا البشرية – فى الآونة الأخيرة أيضًا – إلى مُناقشة عادلة. وقد تغيرت الأهمية النسبية للتخصصات الفرعية بمرور الوقت. وكانت الكثير من النماذج الجوهرية للعلوم المكانية هى العوامل الرئيسة للجُغرافيا الاقتصادية التى هيمنت عليها نظرية الموقع ودُفعت عن طريق البحث فى الهياكل النظامية داخل الاقتصاد المكانى الحديث. وكان لدى النقد اللاحق للعلوم المكانية عديدًا من المصادر (Gregory, 1978a)، ولكن اشتق الكثير من جيويته من الاقتصاد السياسى الذى قام على القراءة الدقيقة لتحليل ماركس للرأسمالية. وذلك لم يُعِدّ تشكيل الجُغرافيا الاقتصادية فحسب، حيث وضع اقتصاد

المكان فى حركة، وسمح بتحليلاتٍ أكثر حسمًا (على سبيل المثال) الديناميكيات المُتأزمة لتراكم رأس المال وتقسيم العمل، وإعادة الهيكلة الصناعية، والسلاسل السلعية وتداول رأس المال فى صورٍ مُتعددة، ولكن فتح الأبواب أيضًا لتنشيط الجُغرافيا السياسية التى ارتبطت ارتباطًا وثيقًا وتشابكت نقديا مع سُلطات ومُمارسات الدولة، مما أدى إلى تنشيط الجُغرافيا الاجتماعية التى أصبحت مُهتمة أساسًا بالتكوينات المكانية للطبقة والانتماء العرقى. وقد اعتمد هذان التخصصان الفرعيان على إسهامات النظرية الاجتماعية، تلك الإسهامات التى تصاعدت بعيدًا عن كتابات ماركس الأصلية، رغم أن انتشار الماركسية الغربية بقى مصدرًا مُهمًا للإلهام فى كلٍ منهما، وأُصدرت هذه التفاعلات فى ظل صعود الجيوبوليتيكيات النقدية وبروز الجُغرافيات النسوية القوية التى وسَّعَت من آفاقها ولا تزال كذلك. وصممت هذه التبادلات بين التخصصات قضية مركزية للإنسانيات والعلوم الاجتماعية داخل الجُغرافيا البشرية. وتمامًا كما كان هناك (على سبيل المثال) «اثنان من الأنثروبولوجيا» و«اثنان من علم الاجتماع»، أحدهما يُؤكد العامل البشرى والآخر يُؤكد النُظم والهياكل، فإنه كان هناك اثنان من الجُغرافيا البشرية أيضًا: أحدهما جُغرافية إنسانية مُعترف بها (والتى يتنافس بها المذهب المثالى مع المادية)، والآخر أكثر شمولًا بالمنطق البنيوى والقيود (لكن ليس ساحقًا للبنيوية). وقد قررت النظرية البنيوية أن يحل المذهب المثالى محل الازدواجية، ولكن تعهد ذلك بأن يصبح أكثر بكثيرٍ من مُجرد تكامل

«القُدرة» و«البنية» عند تفسيرات إدارة الحياة الاجتماعية: وهذه النظرية هى التى جعلت المكان أيضًا والحيز المكانى، هما المجاور التى تدور حولها القُدرة والبنية. وقد عَكَّر ذلك من ناحية أُخرى الحدود بين الجُغرافيا المُعاصرة والجُغرافيا التاريخية، وبالفعل تمت مُهاجمته عن طريق المادية التاريخية، لأنه تم النظر للزمان إضافة إلى المكان، كمركزٍ لإنتاج وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية. بمعنى، أن ذلك التبرير القديم، ادعى بأن «كُل الجُغرافيا عبارة عن جُغرافيا تاريخية» واندماج فى المُجتمع لشكليات نماذج الانتشار الكلاسيكية، وإن كان نادرًا ما يعترف الأنصار الأصليون لهذه النماذج بذلك. وعُززت هذه التطورات «**بالتحول الثقافى**» الذى دشن **جُغرافيا ثقافية** «جديدة» امتلكت تطورًا تميز بسلسلة من «المُشاركات» النظرية (**ما بعد الحداثة**)، و**ما بعد البنيوية، وما بعد الاستعمارية** وإن كانت هناك أيضًا ماركسية فى أشكالٍ مُتنوعة استمرت تمد بخطوط الأساس لكثيرٍ من الجُغرافيين (Soja, 1989; Gregory, 1994).

ويُعد ذلك التسلسل البسيط بمثابة تشويهٍ مُبالغٍ فيه وإن كان ضروريا - فالجُغرافيا البشرية ليست عبارةً عن مشروعٍ فرديٍ، وتاريخها لا يُمكن اختزاله فى قصةٍ سرديةٍ - لكنها تستولى على بعض التغيرات الرئيسة فى المُوضة الفكرية للجُغرافيا البشرية فى كثيرٍ من العالم المُتحدث باللغة الإنجليزية منذ الحرب العالمية الثانية. ويُعد وصف التغيرات بأنها مُوضة ليس مُضللا، فالروابط بين رأس

المال الثقافى، وتسليع المعرفة، والنفوذ الأكاديمى، يجب أن تكون مُخفضة، فهى أكثر من مُجرد بدع. وبينما قد يُعد مُضللا أن نعرض لهذه التغيرات فى السلم التصاعدى «لتقدم» الجُغرافيا البشرية، فهى قد اشتقت من المُناقشات الفكرية داخل التخصص وخارجه، كما كانت عبارة عن رُدودٍ لقضايا جوهرية تطلبت خطابًا عامًا. ويُعد ذلك واضحًا من إدراك النظريات التى مَيزت الجُغرافيا البشرية بعد الحرب، عن الجُغرافيا البشرية قبل الحرب. وعلى الرغم من أن قلة سوف تُرحب بعودة **النظرية الكُبرى** التى ركزت على جوانب عديدة فى الجُغرافيا البشرية حديثًا كما فى أواخر القرن العشرين، فإن النقد كاستجوابٍ دقيقٍ للسُبل التى تم فيها نقل المفاهيم مع علاقات السُلطة، قد ترسخ الآن بقوةٍ كنقطة أساسية فى البحث الجُغرافى (راجع: علم الأنساب). ويُعد واضحًا أيضًا من نجاح كُل من **الجُغرافيا البشرية النقدية** والجُغرافيا الأصولية فى ترسيخ الأهمية الحاسمة للسياسة الأضيق، والأكثر فاعلية عادة، والتى تُركز على السياسة فى **الجُغرافيا التطبيقية**، على الرغم من أن «مارتن» «Martin» (2001b) احتجت على أن ما تصوره «مُساير للمُوضة» (فى الفلسفة والنظرية) قد قَيَدَ نفوذ المُمارسة لكثيرٍ من هذا البحث المُعاصر.

وقد أسهمت هذه التطورات فى النظرة الضبابية للحدود بين التخصصات الفرعية للجُغرافيا البشرية، فانصرفت الجُغرافيا الاقتصادية، والجُغرافيا السياسية، إلى الحديث عن الاقتصاد

السياسى على سبيل المثال، وتأثر التخصصان بشكلٍ واضحٍ بالتحول الثقافى (انظر أيضًا: الاقتصاد الثقافى) الذى يتطلب تسليع الأشكال الثقافية، والمُمارسات، وقيدهم فى التشكيلات الاقتصادية والسياسية (راجع: Harvey, 1989b). وتمتلك هذه «الضبابية» عدة مصادر. فقد أصبحت «النظرية» نفسها عبارة عن تخصصات بينية، وحتى أصبحت ما بعد التخصصية، ونفس المُؤلفين والنصوص والأفكار والموضوعات تتكرر عبر طيف العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، فى حين أن أى نظرية نقدية جديرة بهذا الاسم، لا تستطيع أن تتراجع عندما تواجه حُدود التخصصات. ومع ذلك، وأكثر من هذا، فإن المناهج التركيبية التى تفصل «الاقتصاد»، و«الحكومة»، و«المُجتمع»، و«الثقافة» - جميعها دفعة واحدة كواقعٍ وكبناءٍ وكتخصصاتٍ، إنما جاءت لتكون مُحدَدَة مع هذه المناهج: وجميعها مُفتعلة بدلًا من كونها موضوعات قائمة - قد تحيرت بانغماس الجُغرافيا فى تعايش الأشياء والمُؤسسات والمُمارسات فى الزمن والمكان، وهو الأمر الذى يُؤسس لسياقها (راجع: Hägerstrand, 1984, pp. 374 -5؛ وانظر أيضًا: السياقية).

وبالتالى ليس من المُستغرب، أنه كان يجب أن تسير التفاعلات بين الجُغرافيا البشرية والعُلوم الإنسانية والاجتماعية الأُخرى فى اتجاهين. ومن الصحيح تمامًا أن كثيرًا من المواجهات كانت ثانوية إلى حدٍ كبيرٍ. وقد تم استعارة الأساليب والنظريات من مجالات

أُخرى، ثم وُضعت للعمل على الحدود البحثية لكى تراقب سلسلة من الادعاءات الجُغرافية المُميزة والمُفترضة (وليس مُصادفة، لكى تُحدد مُجازفة الطليعة الفكرية). ومع ذلك، وتدريجيا، فقد تم تكوين تيار مُرتد وتزايد تبادل التخصصات المُتقاطعة(*):

1 - أنتج الجُغرافيون البشريون إسهامات منهجية جوهرية. وأكثرها أهمية ما تم فى التحليل الرياضى والإحصائى، خاصة من خلال التقدم فى دراسة الترابط التلقائى المكانى الذى يدرس مُشكلة تطبيق التقنيات المُرتبطة بالنموذج الخطى العام على البيانات ذات المرجعية المكانية، وتطور نُظم المعلومات الجُغرافية التى أدت إلى إمكانية عرض واستجواب مصفوفات البيانات الموزعة مكانيا بشكلٍ مُوسع، ومُشكلة تطبيقها، إلى طُرق التحليل البصرية من خلال القراءات النَقدية لأماكن الفن، والكارتوجرافيا، والفيلم، والتصوير الفوتوغرافى (انظر: الوسائل البصرية). وقد تطورت تمامًا هذه الأساليب وانتشرت بصورة غير مُتساوية، فكانت الأساليب الكمية أكثر أهمية دائمًا فى الجُغرافيا الاقتصادية، حيث تمر هذه الأساليب بطفرة جديدة كبيرة حاليًا، كما كانت دراسات فى جُغرافية الانتخابات هى النقطة الأساسية فى البحث الكمى فى الجُغرافيا السياسية، التى فضلت من ناحية أُخرى الأساليب غير الكمية خاصة

(*) التخصصات المتقاطعة (Cross-disciplinary): تشير إلى المعرفة التى تفسر جوانب فى تخصص ما من خلال تخصص آخر. وتتمثل أهم الأمثلة للتخصصات المتقاطعة فى: دراسات الفيزياء والموسيقى وسياسة الأدب. (المترجم).

فى الجيوبوليتيكيات النقدية، هذا بالإضافة إلى الجُغرافيا الثقافية التى ظهرت كُلية تقريبًا من خلال الأساليب النوعية.

2 ـ قدم الجُغرافيون البشريون إسهامات تنظيرية مُهمة أيضًا. فيُعد الاهتمام الواضح بالنظريات، هو الإنجاز الدائم فى العلوم المكانية، فقد تمت الإشادة بما يُسمى بالثورة الكمية على أنها «ثورة علمية» محلية، ولكنها كانت ثورة فى النظرية أساسًا، وكانت التزامًا بالنظرية التى فعلت الكثير لكى تُشكل الجُغرافيا البشرية كمجالٍ بحثيٍ (فى مسيرة تسهيل المُداولات مع المجالات الأُخرى). وقد كانت هناك عدة مطالب فى عقد الستينيات من القرن العشرين لتطوير هيكل جُغرافى مُميز للنظرية: فهناك جزءٌ أساسىٌ للنظرية من شأنه أن يكون مقصورًا على الجُغرافيا، ويُساعد كذلك على ضمان شرعيته الفكرية والمُؤسسية. وفى أواخر ذلك العقد، استخلص «هارفى» «Harvey» مشاهد للتفسير فى الجُغرافيا (عام 1969) مع أمرٍ احترازى، وهو: «أنه من خلال نظرياتنا يجب أن تتعرف علينا». وقد كان ذلك مشهدًا مُختلفًا فى أحسن الأحوال، فمُعظم الجُغرافيين البشريين – بما فيهم «هارفى» نفسه (انظر: Catree and Gregory, 2006) – أصبحوا أكثر اهتمامًا بترسيخ أهمية التخصصات البينية للمكان والحيز المكانى فى التحليل الاجتماعى. وكان ذلك نفسه مشروعًا للتخصصات البينية، لأسبابٍ ليس أقلها – كما ركز «هارفى» دائمًا – أن دمج مثل هذه المفاهيم المكانية

(السياقية) إلى النظرية الاجتماعية التقليدية (التركيبية) يُعد غير مُقلق أساسًا. وقد وُصف ما يُطلق عليه أحيانًا بـ «التحول المكانى» من قِبَل أكثر من جُغرافى بشرى: فى الحقيقة لدرجة أن اعتبارات اللاندسكيب، والمكان، والإقليم، والحيز المكانى، أصبحت مألوفة فى كثير من جوانب العلوم الإنسانية والاجتماعية (Crang and Thrift, 2000; Hubbard, Kitchin and Valentine, 2004; Warf and Arias, 2008).

وقد أسفرت التطورات المُوجزة فى الفقرتين السابقتين عما تُحدده «كوان» «Kwan» (عام 2004) بأنه انقسام - وحتى «انشقاق» - بين «جُغرافيات التحليل المكاني» التى أُستثمرت فى تطور واستخدام التقنيات الكمية والتقنيات الجُغرافية المكانية من ناحية، و«الجُغرافيات الاجتماعية الثقافية» التى شاركت فى تطور واستخدام النظرية الاجتماعية النقدية والأساليب غير الكمية من ناحية أُخرى. وتُصر «كوان» أن ذلك غير مُجد: فلا تُوجد علاقة مُباشرة وحالية بين نظرية المعرفة والأُسلوب، لذلك تُصر على أن «الاختيار بين النظرية الاجتماعية النقدية والتحليل المكانى يكون زائفًا». وهى تُلح على تطور «الجُغرافيات الهجينة» التى «تتحدى الحدود وروابط الصياغة الإبداعية بين الجُغرافيات الاجتماعية الثقافية والجُغرافيات المكانية التحليلية (p. 758). وليست (تمامًا) الجُغرافيات الهجينة لـ «كوان» هى الجُغرافيات الهجينة لـ «واتمور» (Whatmore) «2002a»، ولكن تحدث الاثنان عن تجاوز الانقسامات بين العلوم الثقافية والاجتماعية

أو «الإنسانية»، والعلوم الفيزيائية أو«الطبيعية»، ويركز الاثنان على دور نظريات النسوية والجُغرافيات النسوية فى «الحديث عن الفجوة» (راجع» Kwan, 2007).

ومع ذلك، ومن حيث التخصصات، فإن أكثر ما يهمنا هو الأبحاث الموضوعية المُنتجة تحت مظلة الجُغرافيا البشرية. وعلى الرغم من أنه من غير المُرجح أن كلًا من «مارتين» (Martin) «2001b» و«هارفى» (2006c) «Harvey» لم يكونا صديقين مُتلازمين، إلا أنهما انتقدا ما وصفوه بأنه انحراف للجُغرافيا البشرية عن البحث الدقيق والموضوعى عن طريق التعلق - وحتى الهوس - بالقضايا الفلسفية والتنظيرية التجريدية. وعلى الرغم من أنهما كانا يكتبان من جانبين مُتقابلين للمُحيط الأطلنطى، فإنهما وجها اتهاماتهما إلى حدٍ كبيرٍ إلى المُناصرين البريطانيين، ونتجت تلك الاتهامات، فى جزءٍ منها، من التباينات الحديثة فى التاريخ الفكرى والسياق المُؤسسى. وقد أصبح من الصعب بدرجة كبيرة أن تُحدد جُغرافية بشرية «أنجلو-أمريكية» عامة (راجع: Johnston and Sidaway, 2004a,b)، وأن تُحدد التطور الذى تزامن مع ظهور نقد الهيمنة الأنجلو-أمريكية داخل التخصصات الدولية. وإذا كان يبدو أنه من قبيل المُصادفة الساخرة، فإن النقد الأخير يتعلق بأكثر من لُغة: فهو يتعلق باللغة المُستخدمة لتمييز صياغات مفاهيمية خاصة. وتنشأ الانتقادات التى وُجهت من قِبَل «مارتن» و«هارفى» أيضًا من مُعارضة فلسفات وأساليب النظرية

على حدٍ سواء. فقد أُعطيت الفلسفة سُلطة تشريعية استثنائية مرة واحدة في الجُغرافيا البشرية، وبخاصة فلسفة العلوم، كما مَيَّزت الكُتب المدرسية النموذجية عادة التقليديات الفلسفية المُختلفة، وحددتهم بصورة أكثر أو أقل مُباشرة في الجُغرافيا البشرية (Johnston, 1986b [1983]; Cloke, Philo and Sadler, 1991; Peet, 1998) (انظر: الظاهريات، الفلسفة الوضعية، الواقعية، البنيوية). ولكن مثلما ابتعد الجُغرافيون البشريون بعيدًا عن الفلسفات التأسيسية ابتعد هؤلاء، واتجهوا إلى الفلسفة السياسية وفلسفة الأخلاق في الوقت نفسه، فلذلك أصبحوا أقل إعجابًا بالاعتماد العلمي الحصري، وبقوة فلسفة ما بعد ديكارت لتزويدهم (انظر: التفسيرية، والبرجماتية، وما بعد البنيوية). ولقد تعاملت الكثير من الكتابات الفلسفية التي جذبت الجُغرافيين البشريين في الآونة الأخيرة بشكلٍ مُباشرٍ مع جوهر اهتمامات العلوم الإنسانية والعلوم الإنسانية وغيرته - انظر: على سبيل المثال، التفكيكية، الخطاب، والأداء - وفي أثناء قيامها بذلك، فتحت تلك الكتابات مناطق جديدة بالكامل من الفكر الجُغرافي: مثل التأثير، والرغبة، والذاكرة وغيرها. وقد أنتج ذلك حقلًا مُعقدًا من حقول المعرفة به اهتمامات فلسفية مُختلفة جُلبت داخل علاقة وتقارب بعضهم البعض، وحيث جاءت الفلسفة لكي تُعامل بدرجة أكبر كوسيلةٍ وبدرجة أقل كمَحكمةٍ. وبالمثل، فقد كان من المُمكن أن ترسم خريطةً للجُغرافيا البشرية كسلسلة من الأماكن على اللاندسكيب الفكري الذي كان، في الواقع، حيزًا مكانيًا مُطلقًا، فقد أنشأت التنسيقات

التنظيرية تفردية للنظم المُختلفة للمفاهيم. ولكن هناك أيضًا تغير هائل، فمُعظم الجُغرافيين البشريين الآن يقبلون بأنه لا يوجد نظام تنظيرى واحد يُمكن أن يسأل كل الأسئلة المُهمة، فما زال يزودنا بدرجة أقل بالإجابات المُقنعة. فقد وجدوا أنفسهم بذلك يعملون فى مكانٍ متوترٍ بين المفاهيم والنُظم المُتنازعة والمُتصادمة ويستحدثونه. وقد تزعزعت تأسيسات البحث فى الجُغرافيا البشرية نتيجة لهذه الإبداعات الفلسفية والتنظيرية، كما حدث للإنسانيات والعلوم المكانية الأُخرى، ودعت التناقضات التى وجهت انتقادات شديدة مرة واحدة للتخصص (مثل «القدرة» و«البنية»، ولكن القائمة الآن أطول من ذلك بكثيرٍ إذ تمتد إلى مسألة أُصولية Cloke and Johnston, 2005). وقد تكون الاستجابة الثانية، بعد ذلك، هى أن نُقادا مثل «مارتن» و«هارفي» رثيا هذه التغيرات البنائية واشتاقا إلى الأرض الصلبة (لذلك فهم وقفوا بالتأكيد عليها فى أماكن مُختلفة).

ومع ذلك، ومهما يصنع أحد من ذلك القبيل، تظل نقطتهم هى الدقيقة. وليس من الصعب أن تُدرك لماذا كانت المطالب باجتياز هذه المنطقة الجديدة يجب أن تكون قد دفعت بعض الجُغرافيين البشريين إلى أن يصبحوا مشغولين لدرجة كبيرة بالقضايا الفلسفية والتنظيرية التى أصبحت فى أوقات ليست كثيرة بدائل للبحث الموضوعى أى ملاذ من التقلب، وفى الواقع، مُخاطرة فى التجريبية. وفى إطار هذه القراءات، فإنها تعرض لـ 26 من «النصوص الرئيسة فى الجُغرافيا

البشرية» المُحددة بواسطة «هوبارد» «Hubbard» و«كيتشين» «Kitchin» و«فالنتين» «Valentine» (عام 2008)، وعدد قليل حقيقة يُركز على نتائج التحليل التجريبي. ولكن هناك الكثير من النصوص الرئيسة الأُخرى، والكثير من الكُتاب قد جددوا نشاط ـ وأعادوا صياغة ـ الموضوعات التى تُركز على الجُغرافيا البشرية –على سبيل المثال، الحدود، والمُدن، والصناعات، والأقاليم والإقليم - واقتحموا موضوعات جديدة، مثل الجسد، والموطن، والمركز التجارى، والسجن وحديقة الحيوانات. وكذلك فقد أعادوا صياغة الموضوعات التقليدية سواء فى الماضى أو فى الحاضر، بما فى ذلك **الاستعمارية والتنمية والإمبريالية والتصنيع والحداثة والتحضر والحرب،** واستكشفوا الموضوعات الجديدة مثل **الفيلم والقانون والمال والموسيقى والأداء والجنوسة والإرهاب والسياحة.** وهناك تيار مُستمر للبحث المبدئى فى الأماكن المُختلفة وترابطاتها البينية، التى تدفع جماعيا بأكذوبة للتوكيد الضخم على أن «الكون يُعد مُسطحًا» (راجع: Smith, 2005s: وانظر **العولمة**). وسيقوم الشُجاع أو الشخص المُغامر بإصدار بيان تصويرى فى مُقابل هذا التنوع، ولكن لم يمنع ذلك مُحاولات تخطيط مُستقبل الجُغرافيا البشرية. وقد شهدت رُدود الأفعال الحماسية «للبيان الرسمى للمادية التاريخية» لـ «هارفى» (عام 1984) والبيان التمهيدى للرجعية لـ «أمين» «Amin» و«ثريفت» «Thrift» (2005a: راجع، 2002 ، Thrift) فى العشرين سنة اللاحقة تقريبًا، ليس فقط بتنوع الجُغرافيا البشرية، ولكن أيضًا بالحيوية المُستمرة التى تقوم على الأُلفة بين النظرية والمُمارسة التى لا بديل عنها.

قراءات مُقترحة

Cloke and Johnstone (2005); Gregory (1994, chs 1 and 2); Massey, Allen and Starre (1999).

حُقوق الإنسان human rights

الحق هو الاستحقاق الذى يتم ترميزه عادة فى سياق قانونى (انظر: **القانون**). ونستطيع أن نُميز بين حُقوق الإنسان وحُقوق **المواطنة**. فحُقوق المواطنة مكفولة بواسطة حكومات سُكان إقليم مُحدد، بينما حُقوق الإنسان يُعتقد أنها تكون مكفولة جُغرافيا وسياسيا وعالميا. وحذرت «حنا أرندت» «Hannah Arendt» (عام 1973) من أن حُقوق الإنسان تُعد هى أقل الحُقوق المرغوب فيها؛ لأنها تُوحى بغياب الحماية من جانب **الدولة-القومية**: فحُقوق المُواطنين هى الأسمى على حُقوق الإنسان، لأن الاثنين قابلان للاستعمال وقابلان للتنفيذ. ومع ذلك، فالأمور ليست بهذه البساطة، لأن الحُقوق قد، وفى الواقع غالبًا ما تكون، مُعطلة قانونيا أثناء «حالة الطوارئ» (انظر: **مكان الاستثناء**).

وقد تم اشتقاق الفكر التحررى للحقوق من الفكر السياسى للقرن السابع عشر الذى يُركز على الحقوق الممنوحة للأفراد والالتزامات التى يكون الأفراد مدينين بها للمُجتمع والدولة أيضًا (Kofman,

(2003. ويتساءل نُقاد التحررية «الليبرالية» عن النطاق الذى تغيب به الجقوق – بالنسبة للفرد – ويُسلطون الضوء على حقوق الجماعة أو الطائفة (Isin and Wood, 1999)، أو يُفككون للجماعة البشرية السياسية باعتبارها معطاة بشكل مسبق (Mouffe, 1992). وعلى الرغم من حدود التحررية والحقوق القائمة على التغير السياسى، يُجادل «بلوملى» (1994, p. 410) «Blomley» بأن الحقوق لم تختف. وبقدر نبذ الحقوق القائمة على النضالات غير المُتماسكة، أو المكافحة التدريجية، فإنها تبدو مُتعالية. ويُؤكد «بلوملى» و«برات» «Pratt» أن الحقوق مفتوحة لقراءات مُتنوعة، ومعانيها غير مُحددة. وقد يتم حشد الحقوق بشكلٍ فعالٍ على مقاييس مكانية مُتباينة لأهدافٍ استدلالية.

ويستكشف «برات» (2004, p. 85) حُدود وإمكانيات خطاب حقوق الإنسان، مُشيرًا إلى أن أى شكل من العالم ما هو إلا «استبعاد ضرورى، ولكن يحمل بداخله بشكلٍ مُتناقض وسائل للطعن عن طريق أولئك الذين تم إقصاؤهم بواسطته». ويُعد التناقض واضحًا فى كفاحات مُقدمى الرعاية من الفلبينيين الذين يعيشون فى منازل أصحاب العمل ويُسوقون حرياتهم وتنقلاتهم للعمل بأجر. ويُخطط «برات» للوسائل التى يتم بها حشد الحقوق فى فضاءات مكانية مُختلفة: على مُستوى الجسد، وبين الموطن (الخاص) والمُجتمع الكندى (العام)، وفى سياق الدولة الكندية وموارد الملكية المشتركة.

وبالمثل، يُرتب «باسكو» (Basco) «2006 و2007» السُبل التى حاربت حقوق الإنسان فيها بواسطة «مادرس دى بلاذا دى مايو» «Madres de Plaza de Mayo» فى الأرجنتين من خلال حشد سلسلة من الشبكات الاجتماعية المُنتشرة إقليميا.

ومن الناحية العملية، تم ترميز حقوق الإنسان فى وثائق الأُمم المُتحدة ومُؤسساتها، وفى القانون الدولى، منذ الحرب العالمية الثانية. ففى عام 1948، تم اعتماد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، لذلك لم يكن مُلزمًا قانونيا (كان إعلانًا فقط، وليس ميثاقًا). وفى عام 1966، تم إنتاج وثيقتين مُلزمتين قانونيا لحقوق الإنسان بغرض حماية الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أُخرى. وقد اعتمدت هذه المواثيق على إقرار عدد كاف من الدول التى تلقتها عام 1976.

وقد تميزت بنود الميثاق الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عن بنود ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فيكفل الميثاق الأول احترام المواطنين بصرف النظر عن اللغة والدين والجنس والرأى السياسى وغيرها، بالإضافة إلى حق الحرية الفردية فى التنقل والاستقلال. ويتضمن الميثاق الثانى بنودًا أكثر قابلية للتطبيق فى الدول النامية عنها فى الدول الصناعية، مثل حق الغذاء والمسكن والعمل والخدمات الطبية والتعليمية الأساسية. وفى حين يُطبق الميثاق الأول للأفراد، فإن الثانى يُطبق على مجموعات مُعينة من الشعب.

وتوجد توترات بين سيادة الدول لكى تحكم، وحقوق الإنسان لمواطنيها. ويُمكن إرجاع الانزلاق فى النطاق المحصور بين الدولة وحقها فى الحُكم، والأفراد وحقوقهم الإنسانية، إلى شروطٍ قد تكون غامضة تكرست فى ميثاق الأُمم المُتحدة عام 1945، وإعلان الأُمم المُتحدة لحقوق الإنسان عام 1948. وفى حين ينبغى على «الجمعية العامة أن... (تُساعد) فى إدراك حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز حسب العرق والجنس واللغة أو الديانة» (Article 13، [(1b)]، فإن أعضاءها التأسيسيين هم عبارة عن الدول التى تمتلك سيادة وغلبة. ويمتلك ميثاق الأُمم المُتحدة آليات لكى يكفل حماية وتطبيق السلام والأمن الدولى، ولكنه استعرض التزامات قليلة لحماية حقوق الإنسان.

ومُنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، عزز مجلس الأمن بالأمم المُتحدة المضمون الذى شَكَّل تهديدًا للسلام والأمن الدولى فى الميثاق، وزاد من مشروطية السيادة. وقد أعربت الدول النامية عن قلقها تجاه ذلك التفسير لأنه عبارة عن تدخل مُحتمل فى الشئون الداخلية. ويُنظر للسيادة بأنها الخط الأخير للدفاع ضد «إرادة المُجتمع» (الغربى إلى حدٍ كبيرٍ). وفى حين تَبقى الأُمم المُتحدة مُنظمة تتكون من عددٍ من الدول داخل إطار من الحقوق والمبادئ التحررية، فإنها تحدت مفاسد السيادة فى أماكن مُعينة مثل شمال العراق والبوسنة والهرسك والصومال وتيمور الشرقية. وتكون السيادة قديرة، ولم

يزل إبطال حقوق الإنسان للشعب داخل دولة مُعينة أمرًا محليا، على الأقل فى سياق الأُمم المُتحدة.

وهناك الكثير من آليات حُقوق الإنسان التى أُبرمت، مثل اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية حُقوق الطفل. ولم تُوقع الولايات المُتحدة الأمريكية هذه ولا تلك من البنود القانونية، مُشيرة بذلك إلى أن انفرادية القوى العُظمى بالعالم، يُمكن أن تُقوض تطبيق ومُراقبة الحُقوق الإنسانية.

قراءات مُقترحة

Boscò (2006); Kobayashi and Proctor (2003); Koffman (2003).

humanism **إنسانية (مذهب فلسفى)**

هى تقليد فلسفى يضع قُدرات الإنسان (العقل، والوعى وغيرهما) فى صميم مركز السلوك البشرى لكى يُفسر هذا السلوك بل ويحدده. وتمتلك الإنسانية تاريخًا طويلًا فى الفلسفة الأوروبية، حيث ترجع عادة إلى عصر النهضة، ولكنها لعبت دورًا حيويا بعد ذلك فى صياغات الجُغرافيا البشرية الحديثة. وقد استخدم مخططو الجُغرافيا الإنسانية الصريحة قاعدة إنسانية عريضة كأساس حاسمٍ لنقد العلم المكانى. وبالنسبة لـ «توان» (Tuan) «1976B،

P. 266» فقد أمدنا «برؤية واسعة بما يكون عليه الشخص البشرى ويستطيع أن يفعله». وواصل - برؤية أكثر شمولية عن العلوم - أن الإنسانية توافق المكان المركزى للقدرات البشرية الفريدة التى تكمن فى جوهر العلوم الإنسانية: الوعى والإبداع والتأمل الانعكاسى النقدى التى تغرس بدورها الوعى بمركزية الإنسان فى التاريخ. وفى حين لم ينظر إلى الإنسانية كبديل «للجُغرافيا العلمية»، فإن «إنتريكين» «Entrikin» (1976 , PP. 616, 632) يُجادل بأن مثل هذا المدخل «يُساعد فى مُقاومة النزعات الموضوعية والتجريدية لبعض الجُغرافيين العلميين» وقد استعرض توأمة الفلسفات الوجودية والظاهريات (الفينومينولوجيا) للتأكيد من جديد على «أهمية دراسة المعنى والقيمة فى الجغرافيا البشرية» وأصر آخرون على الأهمية السياسية والأخلاقية للإنسانية. وتحدى تيار بحثى فى العامل البشرى والجُغرافيا البشرية، افتراضات التصور الضيق والحتمى غالبًا للفعل البشرى الذى تم دمجه فى كل من العلوم المكانية والجُغرافيا السُلوكية (Ley, 1981)، وأعاد صياغة العبارات التهكمية لـ «ماركس» «Marx»: «الناس تصنع الجُغرافيا، ولكن ليس كما يرضون فقط، وليس تحت ظروف من اختياراتهم الخاصة» (Gregory, 1981). وتعامل الآخرون مع الإنسانية على أنها مورد لا ينضب من الفكر الأخلاقى: لخصتها «بوتيمر» «Buttimer» (1990, P. 28) «بأنها انتعاش لذات الإنسان»، وسمحت لما يُطلق عليه الآن الكوزموبوليتانية وزادت من الحساسية تجاه ما عَرَّفته بأنه «(البربرية) فى عصرنا» (انظر أيضًا: الأخلاق).

ومع ذلك، وحتى كما تم تسجيل هذه الادعاءات، فقد أمدنا «كوزجروف» «Cosgrove» بسلاسل عن إعادة تشكيل قهرى للمسار التاريخى للإنسانية التى أشارت إلى تفسير أقل ذيوعًا. وأوضح «كوزجروف» (عام 1984) مُركزًا على مُصطلح اللاندسكيب، أن إنسانية عصر النهضة كانت عن اليقين بدلًا من الذاتية الفردية، وأنها تورطت بشكل عميق ليس فقط فى الهواجس الهندسية التى سعى نُقاد العلوم المكانية جاهدين لرفضها، ولكن أيضًا فى الإيديولوجيا المرئية التى وافقت على مجموعة من السُلطة والحصانة البرجوازية المُتميزة. وأخذ آخرون مسارات مُختلفة للوصول إلى استنتاجات مُتوازية. وكشفت المناهج من خلال الجُغرافية النسوية وما بعد الاستعمارية أن «ذات الإنسان» العالمية المُفترضة فى جوهر الإنسانية التقليدية، لم تكن فقط هى الذات، التى كانت مكانتها الطبقية لا تحمل علامات دهاء، كما أوضح «كوزجروف»، ولكنها أيضًا ذات، تمتلك مُغايرة جنسية وذكورية والتحيز للون الأبيض تم كتمانها أيضًا. وهكذا يُنظر للإنسانية أنها كُشفت كمشروع إيديولوجي-سياسى قياسى. وتم الإعلام عن العديد من هذه الانتقادات اللاحقة من خلال ما بعد البنيوية، التى أجازت ما تم تصنيفه بأنه **(مناهضة الإنسانية)**: المنهج الذى يُعد بعيدًا عن كونه غير مُهتم أو رافضًا للذات الإنسانية والأفعال الإنسانية، ويسعى إلى تحليل السُبل المُختلفة التى تشكلت فيها الذوات الإنسانية المُختلفة. وقد تم تأصيل هذا المُخطط عن طريق ما بعد الإنسانية التى هى مركزية أنثروبولوجية

نقدية تتقاسمها الإنسانية ومُكافحة الإنسانية، وتعترف بالعوامل غير الإنسانية لإنتاج «الإنسانية» اسميا، ولكنها فى الواقع هى جُغرافيات «هجينة» تأسيسية.

وقد تم حشد انتقادات مُماثلة لتُناقش وتُنافس صُعود ما يُطلق عليه «دوزيناس» «Douzinas» (عام 2003) «الإنسانية العسكرية» التى تُعزز التدخل العسكرى والحرب تحت مُسمى حقوق الإنسان العالمية المُفترضة، أو «الإنسانية» بصورة أعم. وتُعزز هذه المشروعات فى أغلب الأحيان - فى جوانبها المُظلمة - إنتاج أماكن الاستثناء (انظر: **مجال الاستثناء**)، التى تم تصنيف المُقيمين بها بأنهم دون البشر ولا يستحقون الحماية. وهنا تأتى وظائف الإنسانية كنوع من الآلة الأنثروبولوجية، مانحة وساحبة حالة «الإنسان» من ذواتها (راجع: **الحياة المُجردة**).

قراءات مُقترحة

Cloke, Philo and Sadler (1991, ch. 3); Douzinas (2003).

جُغرافيا إنسانية **humanistic geography**

نهج يجعل من البشر قلب **الجُغرافيا** وصميمها. وقد أدت اعتبارات تاريخ تخصص الجُغرافيا الإنسانية إلى شعورٍ بتفردية الرؤية التى تغفل المناهج المُتعددة والمُتناقضة أحيانًا التى تبناها

الجُغرافيون الإنسانيون. فقد اعتمدوا على مجموعة كبيرة من الفلسفات الإنسانية، التى أفرزت جُغرافيا إنسانية شاملة، بالإضافة إلى نصوص قامت حول الفلسفة الماهوية والمثالية وعلم الظاهريات والبرجماتية (انظر أيضًا: الإنسانية). وعلى الرغم من هذا، فهناك تشابهات أساسية فى الأشكال المنطقية من وراء صعود الجُغرافيا الإنسانية فى سبعينيات القرن العشرين، حيث كانت استجابة لما تم النظر إليه على أنه تأثيرات إذلال لكلٍ من الفلسفة الوضعية والماركسية البنيوية، بالإضافة إلى تعزيز النموذج الإيجابى للجُغرافيا الإنسانية. فقد جادل «بوتيمِر» «Buttimer» أن:

من أى موقف إيديولوجى قد نشأ، تنتج حالة الإنسانية عادة بالاقتناع بأنه يجب أن يكون هناك المزيد من الجهود للجُغرافيا البشرية عن رقصة موت danse macabre الروبوتات المدفوعة ماديا، التى فى رأى الكثيرين، تم ترتيبها عن طريق الإصلاح العلمى فيما بعد الحرب العالمية الثانية (Buttimer, 1993, p. 47).

وبالنسبة للكثير من الجُغرافيين الإنسانيين، يُعد العالم فى المقام الأول مجموعة من التجارب البشرية من خلال مُواجهات مع «الواقع الخارجى»، الذى لا يُمكن الوصول إليه إلا بالعقل البشرى (Cloke, Philo and Sadler, 1991). ومع ذلك، فقد كان آخرون أقل اختزالًا، واعترفوا بأن العالم «الخارجى» توسط من خلال طبقات ذاتية للمغزى بطُرقٍ مُعقدةٍ. وسعى «سيماون» «Seamon» (عام 1979) –

فى إطار نقاش «الجسم والذات» لتجاوز فصل الحياة المادية من الفكر - إلى أن يستولى على معنى المكان الذى تم تدبيره من خلال «التعمد السابق للتفكير مليا» «لباليه الجسم» - حيث الحركة، فى أغلب الأحيان تكون بدون تفكير وغير روتينية من الناس من خلال بيئاتهم، ومن خلال رسم البنية الغنية للمكان (وجهة نظر رُددت بواسطة الارتدادات الحديثة إلى تقنيات المنهجية العرقية والتنظير النسوى للجسد).

ولم يكن ذلك بمثابة نقلة أنطولوجية (وجودية) فى صورة تركيزٍ على الأفراد ونشاطاتهم المُختلفة، ولكنها أيضًا صورة فلسفية تضع التجربة البشرية، وفهم العالم فى صميم الجُغرافيا. وأصرت هذه الصورة، علاوة على ذلك، على أن التجربة البشرية قد تبدت من خلال المفاهيم الجُغرافية مثل المكان والزمان، واللاندسكيب. وتحدث «بوتيمر» «Buttimer» (عامِ 1976) - استنادًا على الظاهريات لـ «هوسرل» «Husserl»» - عن مفهوم العالم الحياتى لكى يُدعم الشعور بهذه الأُلفة بين المكان والناس (انظر أيضًا: Seamon, 1979). وهكذا، فالأساليب النوعية مطلوبة، فإذا «لم يكن هناك تدوين عشرى للزمن، فلا تعليم هندسى، ولا كاميرا أو جهاز تسجيل يستطيع بسهولة توضيح تجربة عالم المعرفة الحياتية» (Mels, 2004, p. 3). وقد اهتمت الجوانب الظاهراتية للجُغرافيا الإنسانية بجوهر مكان أو تجربة، على سبيل المثال (Tuan, 1976b)، أو بطبيعة

الكون، مُفسرة الاتجاهات التى اعتبرت فى وقتٍ سابقٍ أمرًا مفروغًا منه فى العالم.

وتحول بعض الجُغرافيين الإنسانيين - فى مُحاولاتهم لتوضيح التجربة البشرية للمكان واللاندسكيب - إلى العلوم الإنسانية، خاصة الفن والأدب كأشكالٍ للتعبير كانت غير مُتاحة لنظرة الجُغرافى الأكثر علمية (Meinig, 1983). ومع ذلك، فحماسة البعض (على سبيل المثال: Pocock, 1981) بسبب القدرة الفائقة للفنان أو للمُؤلف على الاستيلاء على جوهر التجربة البشرية، قد انتقدت لتجاهلها الجذور المُشتركة للتصور الفنى لعصر النهضة الأُوروبى مع المعارف الهندسية للامتلاك والتحكم (Cosgrove, 1984)، وطبيعة الأساليب فى الأدب (Sharp, 2000b).

وبالإضافة إلى صياغة البشر كموضوع للجُغرافيا، فقد تحول الإنسانيون أيضًا لفحص إنسانية الجُغرافى. وقُصد بالتركيز على التفسير والذاتية البينية التى عُرضت بها الجُغرافيا الإنسانية، أن الباحث لا يُمكن النظر إليه «كفردٍ تقع إنسانيته خارج العملية البحثية: كفردٍ لا يُمثل شيئًا، ولكن يُمثل وعاء لاستيعاب المعلومات وتجهيزها، ثم الوصول إلى استنتاجات» (Cloke, Philo and Sadler, 1991, p. 71). وبدلًا من أن تُقر الباحثة بدورها أو يُقر الباحث بدوره فى عملية التفسير وإنتاج المعرفة، فقد شدد «بوتيمر» «Buttimer» (عام 1974) هكذا على أهمية القيم فى الجُغرافيا. واستلزم ذلك

تبنى الإثنوجرافية ومناهج بحثية تشاركية (على سبيل المثال: Ley، 1993; Western, 1992) وتجارب عن أنماط كتابة تبتعد عن اللغة العلمية العقيمة (على سبيل المثال: Olsson, 1991).

وقد مالت الجُغرافيا الإنسانية نحو المذهب المثالى والمذهب الاختيارى، لأنها أكدت على التجرية والذاتية البشرية، ونتيجة لذلك فقد انتقدت خاصة عن طريق واضعى نظريات الماركسية، والواقعية، والبنيوية، للمُبالغة فى حرية ما يجب أن يقوم به الأفراد، وللميل نحو التركيز على المقياس الصغير فى تكلفة الروابط البنيوية المُهمة (على الرغم من ملاحظة «ثومبسون» «E.P. Thompson» الاجتماعى الإنسانى، فى الحالتين). وعلى الرغم من التشابهات السطحية، فقد قدم التحول الثقافى فى الجُغرافيا البشرية تحديا للإنسانية، وتميز مُعظم «الجُغرافيا الثقافية الجديدة» بما بعد الإنسانية لمُختلف الأنواع. ويقترح واضعو نظرية ما بعد البنيوية أن فهم العامل البشرى الرائج جدا فى الجُغرافيا الإنسانية، هو نتاج الخطاب السائد. وأوضح المُتخصصون فى الجُغرافيا النسوية كيف أن هذه الخطابات السائدة أوجدت صورة لحالة ذاتية عادية قد تكون الأبيض، والذكر، والبرجوازية، والمُغايرة الجنسية، والقَوِى البِنائية، وأوجدت صورة أُخرى يُمكن أن تظل مُتماسكة منطقيا فقط من خلال إقصاء الجميع الذين يُطلق عليهم (الآخر) (انظر: الجُغرافيات النسوية. وهكذا، فقد أنكرت مجموعة الآخرين كُلها الذاتية الكاملة والقُدرة

(Alcoff, 1988). وأدى عرض تماسك الذاتية نوعًا ما إلى التحول نحو نظرية التحليل النفسى بغرض البحث عن فهم دوافع اللاوعى للأفعال، والتغاضى عن بعض الأشياء بواسطة الكثير من الجُغرافيين الإنسانيين، الذين اعتبروا القُدرة البشرية نتيجة للقرارات الواعية (ولكن مرة ثانية هناك استثناءات، مثل «باليه الجسم» لـ «سامون» «Seamon»). وسعت التطورات الأخيرة لما بعد الإنسانية، وما أطلق عليه «واتمور» «Whatmore» (عام 2004) الجُغرافيات «الأكثر من إنسانية»، إلى تزويد العالم بالفاعلين، بدلًا من البشر عامة (انظر: **نظرية الفاعل - الشبكة**).

وعلى الرغم من أن هذه الانتقادات قصدت أن تأثير الجُغرافيا الإنسانية فى حد ذاتها قد تضاءل منذ ثمانينيات القرن العشرين، فإن الكثير من البراهين ما زالت أساسية فى المُناقشات الحالية فى الجُغرافيا البشرية. وأصر النقد الحديث للتحول الثقافى على أن حماسة الجُغرافيين للخطاب والتمثيل قد جذبت انتباههم بعيدًا عن أكثر «الأشياء دقة»، وبعيدًا عن الاصطدام بالأشياء البارعة، وبعيدًا عن العناد بأن هناك داخل العالم أنواعا من هذه «المسألة» (لوازم) (Philo, 2000a, p. 33). وقد أدت تقديمات اللاندسكيبات الجديدة من قِبَل الجُغرافيين الثقافيين كما نُظمت بالخطاب، إلى جذب الانتباه من تنوع الممارسات المادية كنماذج لكيفية أن «الإدراك باللاندسكيب والذات عبارة عن تكوين مُتبادل» (Wylie, 2005, p. 239). ويتحدث

«ويلي» «Wylie» (عام 2005) من وجهة نظر «ما بعد الظاهريات» الذى تم فيه إعادة ارتباط القُدرة البشرية بشبكاتٍ من الفاعلين غير البشريين، والذى من خلالها تم بروز المكان والتجربة.

قراءات مُقترحة

Adams, Hoelscher and Till (2001); Buttimer (1993); Cloke, Philo and Sadler (1991); Mels (2004); Seamon (1979).

إنسانيات **humanities**

ظهرت فى أوروبا أثناء عصر النهضة من خلال دراسة الفنون الليبرالية السبعة للعصور الوسطى (أي: الكوادريفيوم «quadrivium» «التقسيم الرُباعي» ويضم الحساب والهندسة والموسيقى وعلم الفلك، والتريفيوم «trivium» «التقسيم الثُلاثي» ويضم الخطابة والمنطق والقواعد النحوية)، وتُشير العِلوم الإنسانية اليوم إلى شيئين هما: مدخل للمعرفة، ومجموعة مُحددة من التخصصات (انظر أيضًا: **الإنسانية**).

فكمنهج للمعرفة، مازالت تتميز العلوم الإنسانية بالتأويلية أو مناهج التأويل بشكلٍ كبيرٍ والعمل من خلال دوائر، من الانتقاد بدلًا من تأسيس نظريةٍ وقانونٍ علمى (انظر: **القانون العلمي**)، على الرغم من أن المفاهيم وسيادة الأدلة والبرهان المنطقى عبارة عن

أمورٍ حيوية بالنسبة لمُمارستهم. وتشمل التعبيرات من هذا القبيل الرسالة العلمية عن موضوع واحدٍ أو مقال، بدلا من الورقة البحثية كنمطٍ مُفضلٍ لتبادل معلوماتٍ العُلماء والتأليف الفردى، واستعمال الهامش أو التعليق الختامى بدلًا من نظام «هارفارد» التوثيقى، واقتراح «المُحادثة» بدلًا من التحسن التدريجى والتراكمى للمعرفة (Smith, J., 1992a). وتُرسخ العلوم الإنسانية الدور الفعال للمُؤلف فى تأسيس المعرفة والفهم (Cosgrove and Domosh, 1993).

وتهتم فروع العلوم الإنسانية بدراسة الأنشطة والأعمال البشرية المُتميزة، على سبيل المثال، التاريخ والفيلولوجيا «علم فقه اللغة» (اللغة والأدب وعلم اللغة)، والفلسفة، وعلم اللاهوت، ودراسات العصور القديمة. وتُعد الأهداف الأساسية للإنسانيات فعالة وتأملية على حدٍ سواء: فقد اعتبرت أساسية للإعداد التعليمى للرؤساء، ولكن تم قياس مدى نجاحها فى أحد الجوانب من خلال درجة معرفة الذات، وإصلاح الذات، التى حققتها فى الدارس (Grafton and Jardine, 1986). وتُوصف أحيانًا **الجُغرفيا** بأنها «عين» التاريخ، كما تم إعلان أن التاريخ بدوره «ملكة» العلوم الإنسانية، ولديه سجل طويل لتخصص العلوم الإنسانية، لأنه اعتمد-بداية فى معرفته للعالم على قوة النصوص القديمة والتالية، كما يحدث فى **الاستكشاف** والتشريح **والتجريبية** التى فصلت مثل هذه القوة، لأنها استلزمت دراسة مُقارنة للأماكن والشُعوب.

وقد تأثر تطور الجُغرافيا الحديثة كتخصصٍ جامعيٍ تأثرًا واضحًا بكلٍ من أساليب ونظرية معرفة العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، على الرغم من أن الولاء الطبيعى للجُغرافيا التاريخية مع التاريخ مُستمر إذا ظل ارتباط الجُغرافيا مُستمرًا مع تخصص العلوم الإنسانية الأساسية. ومالت بلاغة «العلم» داخل الجُغرافيا لإخضاع التقليد الأوسع للإنسانيات لفترة طويلة، على الرغم من أن الدراسات الحديثة للعلم كمُمارسة إنسانية اجتماعية، لم تعتمد على بعض النصيب من العلوم الإنسانية فقط، ولكن أيضًا على توقف قوة فهم العلم كموضوعانية نظرية. وهُمشت قيم وأهمية العلوم الإنسانية أيضًا بواسطة جُغرافيا ما بعد الحرب التى تُركز على البحث والسياسات ذات الصلة والنقد كمُقابل للبيداغوجيا «علم التربية». ويدين ما يُسمى بالجُغرافيا «الإنسانية» بالقليل لدراسة العلوم الإنسانية التقليدية فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين (Ley and Samuels, 1978) وللنظريات النفسية المعروفة باسم علم الظاهريات التى ظهرت فى القرن العشرين، ولكنها أطلقت الجُغرافيا البشرية نحو قضايا الفهم والتفسير التى ارتبطت لفترة زمنية طويلة بالعلوم الإنسانية (انظر: الجُغرافيا الإنسانية). ومن المُرجح أن تكون أكثر جُغرافية مُثمرة ومُمارسة مُعاصرة ومقروءة بشكلٍ واضحٍ مثل الإنسانية، هى جُغرافية «يي-فو توان» «Yi-Fu Tuan»، الذى يمتلك سيرة ذاتية واضحة عن مُمارسته للجُغرافيا كمركبة نقل لفهم الذات

عن طريق التفكير فى الحقيقى والصالح والجميل فى عالمٍ من الأماكن واللاندسكيبات (Tuan, 1999).

ويتشكك الكثير من الجُغرافيين البشريين بدرجة كبيرة فى المطالب العالمية «بالإنسانية والعلوم الإنسانية» التى تُركز على القُدرة الفردية (فى شأن الموضوع والتأليف على حدٍ سواء)، وفى الحقيقة فإن الكثير من العُلماء المُعاصرين قد شككوا بدرجة كبيرة فى مثل هذه المُعتقدات التقليدية (انظر: **ما بعد البنيوية**). ولكن تُشير الدراسات الحديثة النقدية والثقافية فى الجُغرافيا البشرية إلى ارتباط التخصص بنقطة التقاء العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، وبرزت تلك النقطة مع رفض الفلسفة **الوضعية** وتبنى أساليب التفسير فى الجزء الأول، وقُبول أهمية النظرية الاجتماعية فى الجزء الأخير (انظر أيضًا: Gregory, 1994). وقد تصور «**التحول الثقافي**» هكذا أن الجُغرافيين البشريين يعملون مع كلٍ من مواد وأساليب مُرتبطة تقليديًا بالْعلوم الإنسانية، كتفسير النصوص والصور على سبيل المثال، على الرغم من أن الجُغرافيا الثقافية «الجديدة» تُمثل تحالف غير مُستقر بين أولئك المُزاولين لبرامج العلوم الاجتماعية التقليدية وأولئك الذين تعلقوا باهتمامات الفردية التقليدية والتأملية والتربوية للإنسانيات. ومع ذلك، استطاعت رابطة الجُغرافيين الأمريكيين أن تعقد مُؤتمرًا كبيرًا للعلوم البينية حول «الجُغرافيا والعلوم الإنسانية» فى يونيو عام 2007 يعترف بالكثير عن بروز المُحادثات بين الاثنين بما

يكفى تمامًا، ومن ثم عن الأهمية الدائمة للإنسانيات فى الجُغرافيا والجُغرافيا للإنسانيات.

قراءات مُقترحة

Tuan (1996).

جوع hunger

يُمثل الحق فى الغذاء – وما يتعلق به من الحق فى عدم التجويع – واحدًا من قوائم الحقوق الإنسانية الدولية والقومية والسياسية. ويُشير كل من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام 1948 وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1964 وإعلان الألفية للأمم المُتحدة عام 2000 إلى التحرر من الجوع كحق إنسانى أساسى غير قابل للمُصادرة. وبالطبع، فإن الواقع مُختلف تمامًا. فطبقًا لبيانات مُنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، يُوجد 854 مليون شخص يُعانون من سُوء التغذية فى جميع أنحاء العالم (FAO, 2006): يُوجد منهم 820 مليونا فى دول العالم النامى، و25 مليونا فى الدول الانتقالية (الاشتراكية سابقًا) و9 ملايين فى الدول الصناعية. وفعليًا، لم يحدث أى تقدم ملموس تجاه هدف قمة روما للغذاء العالمى (عام 1996) بتخفيض أعداد من يُعانون من سوء التغذية بحلول عام 2015. وهناك تغير قليل فى الجوع بالعالم النامى منذ 1990–2002.

فصحيح أن نسبة السُكان الذين يُعانون من سوء التغذية انخفضت بنسبة ثلاث نقاط، ولكن توقعت (الفاو) أنه من غير المُرجح أن يتحقق هدف الأُمم المُتحدة فيما يتعلق بالجوع. فقد شهد الشرق الأقصى وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء بصفةٍ خاصةٍ زيادات حادة فى أعداد الأشخاص الجوعى، ويُعانى حاليًا 33 % من سُكان أفريقيا جنوب الصحراء من سُوء التغذية.

ويُمثل كل من الفقر والجوع جزءًا كبيرًا من لاندسكيب القرن الحادى والعشرين. فقد أدى النمو الاقتصادى فى 15 دولة إلى ارتفاع الدخل بدرجة كبيرة ليصل إلى 1.5 مليار نسمة فى الفترة منذ عام 1980، فما زال يُعانى شخص من كل ثلاثة أشخاص من الفقر، ومازالت الخدمات الاجتماعية الأساسية غير مُتوفرة لأكثر من مليار نسمة. ويتجلى هذا الفقر بدرجة أكثر فاعلية ووضوحًا حسب النوع. فيُوجد 1.3 مليار نسمة يُعانون الفقر، 70 % منهم من النساء. وزاد عدد الإناث الريفيات اللاتى تحت خط الفقر بنسبة 47 % ما بين عامى 1965 و1988، فى حين كان أقل من 30 % لدى الذكور (UNDP, 1996). ويتمثل المقياس الأساسى للفقر فى مدى ما يستطيع الأفراد أن يضمنوه من الغذاء الكافى، لكى يصلوا إلى حياة صحية ونشيطة. وبالقياس التقليدى للجوع، أى تعريف الفاو للأمن الغذائى للأسرة المعيشية [«المداخل الفيزيائية والاقتصادية للغذاء الكافى لكل أعضاء الأُسرة المعيشية، بدون مُخاطرة غير ضرورية

لفقدان هذه المداخل» [(FAO، 1996، p. 50)]، فإن ملايين الناس لا يُصنفون ضمن الأسر المعيشية الآمنة غذائيًا. وقد أمدتنا الفاو بعددٍ من المقاييس المُتعلقة بالغذاء والجوع وسُوء التغذية. إذ يستهلك أكثر من 800 مليون نسمة حاليًا القليل جدا من الغذاء بالنسبة لمُتطلباتهم الغذائية، حيث يُعانون من سوء تغذية ونقص فى السعرات الحرارية الضرورية (التى تُؤدى غالبًا إلى نقصٍ أنثروبومترى «مُتعلق بالقياسات البشرية» ومُخاطر التنمية البشرية الفاسدة). ويرجع سُوء التغذية (أو نقص التغذية) إلى الظروف الفيزيائية التى تنتج من تفاعل النظام الغذائى، وضعف الاستهلاك الغذائى، وخلل المُغذيات والمرض والاعتلال. وقد تكون كل هذه الظروف – التى قيست تمامًا عن طريق مُؤشرات أساسية مثل نمو الرضع، والوزن بالنسبة للطول، وكُتلة الجسم، وأوزان المواليد، وإمدادات الطاقة الغذائية وغيرها – نتيجة للأنواع المُختلفة من الأمن الغذائى. وقد يكون فقراء الريف جوعى لفترات زمنية قصيرة أو طويلة، لكنهم آمنون نسبيًا، حيث إن الأمور لن تتدهور إلى حد (التجويع)، وقد يكون لدى الآخرين تغذية كافية أو تناول للطعام لكنهم يُعانون من انعدام الأمن الغذائى – ومع ذلك، فقد تتغير ظروفهم بسرعة جدًا، وينحدرون إلى جوع مُدقع. وترتبط هذه الأشكال المُختلفة من الأمن والضعف ارتباطًا وثيقًا مع أنواع من الاستحقاقات والحمايات الممنوحة لمُختلف الطبقات، والأنواع، والأعمار والفئات الاجتماعية.

ويمد استهلاك الغذاء العالمى الشخص حاليًا بـ 2720 من السعرات الحرارية، التى قد تكون كافية إذا ما وزعت على قدر المُتطلبات. وعلى الصعيد العالمى، فإن استهلاك الغذاء غير مُتكافئ تمامًا، حيث ما يُعد نقص التغذية من السعرات الحرارية خطيرا. وإنه حقيقى أن نسبة الأشخاص الذين يُعانون من سوء التغذية قد انخفضت بشكلٍ كبيرٍ (أكثر فى السنوات الـ 50 الماضية مما كانت عليه فى 3000 سابقة)، ولكن يظل الجوع وسُوء التغذية مُتوطنين فى بعض الأقاليم (لاسيما فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا). وبصورة مُتناقضة، فإن هناك الكثير من الدلائل التى تُشير بتزايد الجوع فى بعض اقتصاديات شمال الأطلنطى، وفى داخل عدد من مُجتمعات ما بعد الاشتراكية. فطبقًا لبيانات المعهد الدولى لأبحاث السياسات الغذائية (انظر: Von Braun, Serova, the Seeth and Mely 1996)، فإن إنتاج الغذاء قد انخفض بنسبة 30 % فى روسيا بين عامى 1989 و1994، وكان الجوع واسع الانتشار خلال تسعينيات القرن العشرين. وفى كاليفورنيا (وهو مكان يستحوذ على أكثر الأثرياء من لديهم على ما يبدو. هاجس الأكل بكميات قليلة وإنقاص الوزن)، أنتج إصلاح «الرفاهية كما نَعرفها نحن»، 8.4 ملايين نسمة ويعيشون حالة «انعدام أمن غذائى» مُنذ عام 2000.

ويكون الطريق التقليدى للتفكير فى الجوع من حيث إنتاج أو توافر الغذاء الإجمالى. ووفقًا لذلك، يتناقص الأمن الغذائى بانخفاض توافر

الغذاء. وتُعد المجاعة – الحالة القصوى لانعدام الأمن الغذائى – حالة للانهيار الهائل فى توافر الغذاء، وشكلًا من الأشكال التى تَخوف منها مالتس. وعلى النقيض من المدخل المالتوسى والديموغرافى، الذى يرتفع فيه انعدام الأمن الغذائى كلما كان إنتاج الغذاء غير قادر على مُواكبة نمو السُكان (انظر: **نموذج مالثوس**)، فإن مداخل «أمارتيا سن» «Amartya Sen» (عام 1981) عن الجوع، وبالأخص كيف أن الجوع وانعدام الأمن الغذائى قد يتحولان إلى مجاعة، من أفضلية الاقتصاد الكلى والمستحقات. ويُعد «سن» «Sen» قادرًا على أن يُظهر كيف أن انعدام الأمن الغذائى الإجمالى قد يحدث بدون التناقص فى توافر الغذاء، وكيف أن المستحقات المُرتبطة بالأفراد عن طريق تعميم الاقتصاد التبادلى – من خلال **الأسواق** – قد تتحول من خلال طُرق مُعقدة بين الطبقات المُتباينة والمجموعات المهنية وشرائح السُكان.

ويبدأ «سن» «Sen» بالمُمتلكات الفردية، التى تم تخطيطها فى حزمة من المستحقات، وتُفهم الأخيرة بأنها «مجموعة من حزم السلع البديلة التى يُمكن للشخص أن يحوذها» (1981, p. 46) عن طريق استعمال القنوات القانونية المُتنوعة لحصول شخص ما لمكانه أو مكانها. وتمنح مثل هذه الحزم من المُستحقات قُدرات خاصة تؤكد فى النهاية على الرفاهية.

وتُعد النقطة المركزية لتقرير سن» «Sen» هى لماذا يكون الجوع عملية لتحول المُمتلكات إلى مُستحقات، وهو ما يُسمى بتخطيط-المُستحقات. وتتمثل أنواع المُستحقات التى هى من اختيارات «سن»

فى مُكافآت العمالة والإنتاج والميراث أو نقل الأُصول، واحتياطى الدولة (التحويلات)، وتتم عادة عن طريق الأمن الاجتماعى وسياسات المُساعدة الغذائية (أى سياسات مُكافحة المجاعة، ومنها أكواد المجاعة الهندية التى تُعد كنموذج: (Dreze and Sen , 1989). وبقدر ما تكون مجموعة المُستحقات الفردية نتيجة لتخطيط-المُستحقات على مجموعة المُمتلكات، بقدر ما يُمكن للمُستحقات فقط أن تتغير عن طريق التحولات.فى المُمتلكات أو تخطيط المُستحقات. ويحدث الجوع وعدم الكفاية من خلال انهيار أو تغير عكسى فى المُمتلكات أو تخطيط المُستحقات، أو فى الاثنين معًا (Sen, 1981). ويلفت المُستحق – على النقيض من النظريات الأُخرى – «انتباهنا لمثل هذه المُتغيرات مثل أنماط الملكية، والبطالة، والأسعار، وحصص الأجر، والسعر، وهكذا» (1993, p. 30).

ويضع «سن» «Sen» الجوع، بعد ذلك، فى شكل لاندسكيب وفى شكل اجتماعى غير قابل للنقص، مُكون من القدرات التى قد يحشدها الأفراد والطبقات المُحتملة. وبفحص التخطيط كعملية فعالة وتحويلية، كيف يُمكن للقدرة على العمل، أو الوصول إلى الأرض، أن تُنتج مُستحقًا من المُستحقات – لوحظ أنه يُبعد الاهتمام بالناتج فى حد ذاته، ويُركز على الوصول إلى والسيطرة على المواد الغذائية. فهو يُقدم نوعًا قريبًا من التحليل السببى يقوم على ما هو قائم، أو على القوى الظرفية التى قد تتحول لمثل هذه الأشكال من

الوصول والسيطرة، وتسمح بتخطيطٍ اجتماعيى لمثل هذه التحولات لفهم من يموت أو يجوع ولماذا. وقد حُددت المُستحقات – الآلية المركزية فى بنائها الفكرى – فرديا فى قوة المُمتلكات غير المفحوصة إلى حدٍ كبيرٍ. واُستمدت قانونيا من قانون الدولة (الحيازة وحُقوق الملكية والتعاقد). وتستلزم المُستحقات عمل مطالب قانونية، وهذا يعنى، أن الحُقوق تستند على تأسيسات السُلطة (الفرصة أو الأمر الفعلى) وتستند على القانون (الشرعية والحماية). ويقود الاهتمام بفشل المُستحق فى ظل ظروف السوق «سن» إلى أن يُؤكد على العمل العام من خلال حماية المُستحق (الوقاية من المجاعة المُمول من الدولة عن طريق الغذاء للعمل، أو توزيع الغذاء العام) والتقوية (شبكة الأمن الاجتماعى العام).

ويُمكن أن يمتد اهتمام «سن» بالمُستحقات وما يتصل بها من قدرات الأفراد إلى فهم أفضل للظروف التى يصبح الناس فى ظلها آمنين غذائيا. ولكى نبدأ بالمُستحقات نفسها، فقد لاحظ الجُغرافى «شارلز جور» «Charles Gore» أن «السيطرة على الغذاء تعتمد على شىء أكثر من الحُقوق القانونية» (1993, p. 433). فقد تضم المُستحقات المُنتشرة، على سبيل المثال، مُستحقات مُحددة اجتماعيا (الاقتصاد الأخلاقى، والمُؤسسات الآمنة الأصلية)، وقد يضم مُستحقات غير قانونية (الإضرابات عن الطعام، والمُظاهرات، والسرقة) وتحويلات غير مُستحقة (الصدقة). ويلقى هذا الضوء إلى حدٍ ما على طريقةٍ

مُختلفة للتفكير حول تخطيط-المُستحقات. أولًا، تُنظم المُستحقات اجتماعيًا (ليست فقط إرثًا فرديا): فهى عبارة عن أشكالٍ من العملية الاجتماعية، ونوع من التمثيل. وثانيًا، أنه مثل جميع أشكال التصور، تكون المُستحقات عبارة عن أشياء غير مُتماثلة مُعقدة من المُمارسة الثقافية والمُؤسسية والسياسية التى تكون غير مُستقرة، وهذا يعنى أن المستحقات شُكلت وأُنتجت عن طريق الصراع والتفاوض والنضال. وبعد ذلك، فالمُستحقات عبارة عن إنجازات سياسية واجتماعية تمت فى سياق الحداثة (وفى هذا المعنى، يستطيع الفرد أن يُفكر فى الوسائل التى تدخل بها المُستحقات الميدان السياسى فى سياقٍ من المسارات المُختلفة للحداثة). وثالثًا، تُؤكد المُستحقات الاجتماعية مُلاحظة «سن» غير المُفصلة، حيث إن العلاقات بين الناس والغذاء يجب أن تُغتنم «كشبكة من العلاقات المُستحقة» (1981, p. 159، تأكيد مُضاف). ويُعد الجوع والتعرض للمجاعة نتاجًا لشبكات من المُستحقات الاجتماعية المُحددة تاريخيا.

وهناك واحد من أعظم مواطن القوة فى مدخل «سن» للغذاء والجوع، وهو أن المُستحقات عبارة عن جزء من أسلوب بناء أكبر من التفكير فى التنمية كحالة من الرفاهية والاختيار أو الحرية. وتعكس قُدرة الشخص، فى لُغته، «تركيبات بديلة لتحقيق آلية عمل الشخص التى يستطيع منها هو أو هى أن يختار واحدًا من طُرق جمع المال للأعمال الخيرية» (1993, p. 3). وتُمثل آليات العمل أجزاء

من حالة الشخص، خاصة تلك الأشياء التى يستطيع أن يفعلها أو تكون رائدة فى حياته. ويُوضح «سن» فى رؤيته للفقر أو الجوع كفشلٍ للقُدرات ـ بدلاً من عدم كفاية الدخل، أو عدم كفاية السلع الأولية كما فى معنى العدالة لـ «راولسيان» «Rawlsian» – كيف تُؤدى الحرية إلى أنواع مُختلفة من الحياة تتجلى فى قُدرات الشخص (انظر: Sen, 1999).

قراءات مُقترحة

Bread for the World على الرابط التالى: (http://www.bread.org/learn/hunger-basic/hunger-facts-international.html و Hunger Notes على الرابط التالى: (http://www.worldhunger.org/).

تهجين **hybridity**

هى حالة تصف الأشياء والعمليات التى تتجاوز أو تُربك المُصطلحات المُزدوجة التى تستنتج الفروق بين المجموعات المُتماثلة وغير المُتماثلة للموضوع – مثل النفس/الآخر، والثقافة/الطبيعة، والحيوان/الآلة أو العقل/الجسم. وقد دخلت الهُجنة إلى لُغة التعبير الشعبى من خلال التعبئة التجارية لابتكارات التقنية العلمية (على سبيل المثال: زراعة البذور والنباتات المُهجنة، وانتشار السيارات

الهجينة)، أو من خلال الابتكارات الثقافية مثل الثقافة الإلكترونية، أو الاندماج الموسيقى (انظر: الكائن الإلكترونى). وكما تُشير هذه الأمثلة، فإن خلط الخصائص المنسوبة إلى المجموعات الوجودية المُتعارضة التى تأسست عن طريق الاستخدام الأكاديمى واليومى، يُسبب القلق والاضطراب الاجتماعى.

وقد حان الوقت لاستعمال الهُجنة بصورة فضفاضة إلى حدٍ ما فى الجُغرافيا وعلى نطاقٍ أوسع فى العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، لكى تعنى أى عددٍ من الأنواع المُختلفة من التهجين، مثل فكرة «الأساليب الهجينة» - التى تعنى أكثر قليلا من دمج الأساليب غير الكمية والأساليب الكمية عند إجراء البحث، أو ما يُستخدم لكى يُطلق عليه مناهج مُتعددة الأسلوب. وتميل هذه الاستعمالات إلى أن تتعامل مع الهجنة كخاصية أو إستراتيجية مرغوب فيها بدرجة أساسية. وقد ارتبطت أكثر الاستكشافات التنظيرية أو الفلسفية صرامة للهجنة بمجموعتين من البحث: (أ) الدراسات الثقافية (انظر: التحول الثقافى) وسياسة الهوية، خاصة فى مجال دراسات ما بعد الكولونيالية (على سبيل المثال: Bhabha, 1994، انظر: ما بعد الاستعمارية) و(ب) دراسات العلم والتقنية وسياسات ما بعد الإنسانية (على سبيل المثال: Latour, 1993).

وارتبطت الهجنة فى حالة دراسات ما بعد الكولونيالية باستنطاق الأماكن المُتصلة التى تم فيها مُناقشة الاختلافات الثقافية بطريقة طارئة ومُتنازعة (انظر: Pratt, 1992، راجع: التقارب الثقافى). أما

فى حالة دراسات العلم والتقنية، فقد قُيدت الهُجنة كوسيلة لكى تُناقش إغراءات منطق «واحد زائد واحد» أو «خليط من شكلين خالصين» التى تتخلل الصيغ الثنائية والجدلية لتحليل علاقات الطبيعة والثقافة (انظر: Whatmore ,2002a). وتكمن المُشكلة هنا، كما يُشير «برونو لاتور» «Bruno Latour» فى أن:

التفسير النقدى دائمًا ما يبدأ من الأقطاب ويتجه نحو المركز، الذى كان يمثل النُقطة الفاصلة، ثم أصبح بعد ذلك النُقطة الدامجة للموارد المُتعارضة... وبهذه الطريقة يكون المركز قد أبقى وأبطل، وأدرك وأنكر، وحدد وأسكت فى الوقت نفسه... فكيف؟ بواسطة التصور بأن كُل التهجين عبارة عن خليطٍ من شكلين خالصين (1993, pp. 77-8).

ويُوضح العُلماء المُهتمون بدراسات الفلسفة والعلم والتقنية كغيرهم من العُلماء خاصة علماء النسوية، مدى أهمية الهُجنة فى هذه المُصطلحات، حيث إنها تُلح على أن قضايا **العدالة الاجتماعية** لا يُمكن أن تُفهم من خلال العلاقات الإنسانية أو المنطق وحده، وأنها تُشجع الدراسات الأخلاقية والسياسية التى تُعيد إطار هذه القضايا، من خلال مجموعة أكثر من إنسانية للهيئات والتقنيات والقوى المُتضمنة فى، والناتجة عن، إنتاج الحياة الاجتماعية.

قراءات مُقترحة

Bhabha (1994); Castree and Nash (2004); Haraway (1991); Latour (1993); Pratt (1992); Whatmore (2002a).

فضاء فائق **hyperspace**

يملك الفضاء الفائق أربعة أبعاد أو أكثر. ويُميز التراث الجُغرافى الموقع وثلاثة أبعاد (إقليديسية): (z، y، x) أو (الاتجاه شرقًا، والاتجاه شمالًا، والارتفاع) (انظر: المسافة الإقليدية). ومع ذلك، فإنه نادرًا ما يُعد السؤال عن أين يحدث شىء ما مُهمًا فقط، ولكن أيضًا متى يحدث هذا الشىء، وذلك بمعلومية البُعد الرابع أى الزمن. وبناء على ذلك، يُعد الفضاء-والزمن فضاءً فائقًا ويُصبح أكثر تعقيدًا (لكى يُتصور مثلًا) إذا تم التعامل مع تسجيل مُتغيرات ما حدث أو (ما هو موجود) كأبعادٍ أخرى للفضاء. ووصف الناقد الأدبى «فريدريك جامسون» «Frederic Jameson» (1991, pp. 38 -44) «الفضاء الفائق» مُتعدد الأبعاد، بأنه سِمة مكانية لما بعد الحداثة التى تُعطل وتتجاوز الطُرق التقليدية للتمثيل.

قراءات مُقترحة

Mlodinow (2001).

هى عبارة عن فكرة مؤقتة تتطلب مزيدًا من الاختبار للتحقق من ثرائها. ويرجع الأصل الاشتقاقى لهذا المُصطلح إلى المعنى الإغريقى وهو «لكى تُوضع تحت، الافتراض». وارتبطت صياغة الفرضيات فى الجُغرافيا ارتباطًا وثيقًا بالثورة الكمية، التى كان «الافتراض» فيها عبارة عن تعبيرٍ علمى قابل للاختبار التجريبى عن طريق استخدام التقنيات الإحصائية الأساسية (انظر: **الاستنباط**).

ومع ذلك، فقد قُصد بالفرضية فى استعمالها المُبكر، أنها عبارة عن فكرة مُتصورة تتصل اتصالاً غامضًا بالحقيقة. وفى عام 1616، نَبَّهَ «كاردينال بلارمين» (Cardinal Bellarmine) «1542 -1621» و«جاليليو جاليلى» (Galileo Galilei) «1564–1642» إلى أنه ليس أن «تتمسك أو تدافع عن» فكرة مركزية النظام الشمسى، ولكن لكى تتعامل معها «كفرضية» وليس كحقيقة. وتم إعطاء المُصطلح معنى مُماثلًا عندما قال السير «إسحاق نيوتن» «Sir Issac Newton) 1643 -1727) عن نظريته للجاذبية: «أنا لا أدعى فرضيات» – وهذا هو، بحثه الذى استند على المُلاحظة والتجربة، وليس على التخمين. وبحلول القرن التاسع عشر، وعلى النقيض من ذلك، فقد كان يُنظر بشكلٍ مُتزايدٍ لاستعمال الفرضيات على أنه جزء مُتمم لمُمارسة العلم، وليست على خلاف معه، كما قصد «نيوتن». وظهرت الفرضيات حيث بدأ العلم، وكانت ذات أفكار مُثيرة للاهتمام ولكن لم تثبت صحتها

حتى الآن، وتخرج تلك الأفكار من النظرية العلمية أو النماذج. وقد تم قُبول الفرضيات المُعتمدة على المعايير المُطبقة. وتضم المعايير: البساطة (القدرة على تقليل الكيانات المُفسرة الجديدة)، والمدى (القُدرة على تحقيق أكبر قدر من مجال التطبيق)، والإثمار (القدرة على إنتاج فرضيات للمُستقبل)، والتناسب (التوافق مع فرضيات أُخرى)، وربما يكون الصدق التجريبى أكثر أهمية (القُدرة على المُواءمة بين الحقائق).

وقد تم تناول المعيار الأخير فى تخصص الإحصاء، وتم إضفاء الطابع الرسمى عليه منذ أواخر القرن التاسع عشر. وعرض كل من الإحصائيين «جرزى نيمان» «Jerzy Neyman» (1894 - 1981) و«إيجون بيرسون» «Egon Pearson» (1895 - 1980) فى أواخر عشرينيات القرن العشرين ما كان يأتى فى الإطار النموذجى لاختبار الفرضية الإحصائية التى ثبت أنها مُؤثرة جدا فى الجُغرافيا. فقد أمدانا بالإجراءات خطوة بخطوة، ووضعا شروطًا خاصة بكيفية صياغة إطار الفرضيات، وكيفية افتراض واقعيته التجريبية بصرامة ودقة. وكانت صياغة الفرضية الصفرية هى الخطوة الأولى. ويكون قبول الفرضية المُعتدلة أفضل عندما نفترض أن الافتراض «واحد» خطأ وليس صحيحًا، وتقرر الفرضية الصفرية عكس ما يكون صحيحًا فى الفرضية «واحد». وتُحدد الخطوات المُتبقية بعد ذلك ما هو ضرورى إما لرفض أو قبول الفرضية عند مُستوى مُحدد من الدلالة الإحصائية.

وقد حدث الانتشار الأول لاستخدام إجراءات اختبار الفرضية الإحصائية فى الجُغرافيا لـ «نيمان وبيرسون» فى مُنتصف خمسينيات القرن العشرين، عند بداية الثورة الكمية. وارتبط أيضًا هذا التحول الذى حدث للأجندة الجُغرافية داخل العلم المكانى بمقدمة النظرية الرسمية، التى أنتجت زيادة فى الفرضيات لاختبارها. ويُعلن «نيومان» «Newman» (1973, p. 22) عام 1971، فى قمة الثورة الكمية، أن 26 % من الأبحاث المنشورة فى أكبر ثلاث مجلات جُغرافية أمريكية اهتمت باختبار الفرضية. ويبدو هذا الأمر مُثيرًا للإعجاب، لكن يشك «نيومان» فيما إذا كان الكثير من المُؤلفين قد أدركوا ما يفعلون، وما إذا كان ما يفعلونه صحيحًا. ومع ذلك، أصبحت النقطة خلافية، بما أن الجُغرافيين البشريين قد تخلوا بشكلٍ مُتزايدٍ عن اختبار الفرضية الرسمية، وعن مُفردات الفرضية. ولكنهم لم يفقدوا رؤيتهم لأهمية «الأفكار المُتخيلة».

قراءات مُقترحة

Harvey (1969, 1006-).

أيقونية (تمثيل بالرموز) iconography

هى عبارة عن وصف الصور البصرية وتأويلها للكشف عن معانيها المُحكمة أو الرمزية وتفسيرها. وتتشابه المُمارسة التأويلية

(الهيرمينوطيقية) بشكلٍ كبيرٍ مع السيميائية فى الدراسات اللغوية. وقد طُبقت فى البداية على الرموز الدينية والصُور المرسومة، ووضعت كنظرية ذات منهجية فى تاريخ الفن فى عصر النهضة عن طريق المُؤرخ الثقافى «إروين بانوفسكى» «Erwin Panofsky»، وقُدمت الأيقونية للجُغرافيا البشرية فى البداية عن طريق «جان جوتمان» «Jean Gottman» (عام 1952) جنبًا إلى جنب مع «حركة» واحدة من اثنين من القوى الأساسية للجُغرافيا السياسية للأمم: تتصرف القوى الأخيرة لكى تتكامل الأقاليم، والأولى لكى تفصلها من خلال ولاءاتها المحلية. وفى حين أقرت هذه الصياغة بالفاعلية السياسية لجزء الرموز الثقافية، فإن تأثيرها كان محدودًا على الدراسة الجُغرافية، وبعد عُقود تعرضت الأهمية الرمزية للأيقونات الوطنية مثل اللاندسكيبات والرسومات والمبانى والآثار، لتحليلٍ أيقونى أكثر منهجية بواسطة جُغرافيين وآخرين (Daniels, 1993; Schama, 1995).

وقد استخدمت الأيقونية فى الجُغرافيا البشرية المُعاصرة بصفة أساسية كأسلوبٍ لتفسير اللاندسكيب والخريطة (Daniels and cosgrove, 1988; Harley, 2001b). ويُمكن أن تُعتبر اللاندسكيبات التى تُوجد على الأرض وتمثيلاتها عن طريق الوسائط المُتنوعة مثل الخرائط والرسم والتصوير، تراكمات طبيعية مرئية للمعانى الثقافية (انظر أيضًا: الكارتوجرافيا). ويسعى الأسلوب الأيقونى إلى مُعالجة

تلك المعانى من خلال الكشف عن التقاليد الرمزية واللغة، ومن خلال تفسير أهمية وآثار رمزيتها عن طريق إعادة وضع اللاندسكيبات فى سياقتها الاجتماعية والتاريخية. ويتطلب التفسير الأيقونى الناجح قراءة منهجية قريبة، ومعرفة سياقية واسعة، وحساسية تفسيرية ومهارات كتابية مُقنعة: فهو يكشف اللاندسكيبات البشرية بأنها تشكلت بواسطة العمليات الثقافية والاجتماعية الواسعة، وبأنها نفسها كانت فعالة فى تشكيل تلك العمليات، وفى امتلاك أهمية بشرية قوية على حدٍ سواء. وتُقر الأيقونية الجُغرافية اليوم بأن معانى اللاندسكيب غيرُ ثابتة بمرور الوقت وبين المجموعات المُختلفة، ودائمًا ما تكون قابلة للتداول والتنازع، وبالتالى تكون سياسية فى المعنى الأوسع. ويُمكن صنع ارتباط من حيث السياسة بين الاستعمالات الجُغرافية الحالية للأيقونية والصياغة الأصلية لـ «جوتمان». ويتجلى هذا من خلال الهيكل المُهم للبحث فى اللاندسكيبات، والآثار، والصور المكانية، والتعبير، والأداء، والهوية الذى أُنتج بواسطة الجُغرافيين منذ بدايات القرن العشرين (انظر: على سبيل المثال Whelan, 2003).

قراءات مُقترحة

Atkinson and Cosgrove (1998).

نمط مثالى **ideal type**

هو بناء ذو علاقة بالعمليات اقترح أصلا بواسطة عالم الاجتماع «ماكس فيبر» «Max Weber» (1864 - 1920) كوسيلةٍ لكشف

ضروريات وضع ما لكى يُحلَل لأغراض خاصة: « تَشَكَلَ النمط المثالى بواسطة توكيد جانب واحد من نقطة أو أكثر من نقطة لوجهة النظر، وبواسطة تركيب ظاهرات فردية كثيرة مُنتشرة ومُنفصلة وأكثر أو أقل حضورًا وغيابًا مُؤقتًا، تلك الظاهرات التى نُظمت حسب وجهات نظر مُؤكدة فى بناء تحليلى مُوحد». ويكون النمط المثالى «مثاليًا» فى إدراك «المثالية»: فهو يُعد دائمًا وصفًا جزئيا للظاهرة التى - عن طريق تأكيد الملامح الخاصة وإهمال الأُخرى (تهميشها، والاحتفاظ بها ثابتة) - تستخلص ما يعتبره التحليل مُهمًا بصفة خاصة. ويُعد بهذه الصورة هادفًا وتجْريديا ومثاليا، بمعنى أنه «نقى» أو «تجريدى»، مع وجود عناصر أُخرى تم تجريدها بعيدًا (راجع: النموذج).

مثالية idealism

هى فلسفة إنسانية قامت حول الاعتقاد بأن العالم قد تشكَّل خلال العقل البشرى (انظر: الإنسانية). ويتمثل توكيد المثالية فى أن «كل حقيقة تكون فى بعض الاتجاهات عبارة عن تكوين عقلى، لذلك فالعالم ليس موجودًا خارج مُلاحظته وتمثله بواسطة الفردية التى خلقت مشاكل لفترة طويلة ضد وضعية نظرية المعرفة، وخارج تأكيدها على الدليل الموضوعى (Johnston, 1986, p. 55). ووُضعت المثالية فى مُقابل المادية، التى أعطت الأولوية للمادة، فى مقابل تهميش دور العقل أو الروح أو أيًا من الكيانات غير المرئية. ويرتبط

ذلك فى الجُغرافيا ارتباطًا وثيقًا بعمل «لونارد جولك» «Leonard Guelke»، الذى اعتمد على مؤرخ المثالية التاريخية «كولينجوود» «R.G. Collingwood»، الذى أصر على أن «كُل التاريخ هو عبارة عن تاريخ الفكر البشرى». واعتبر المثالية فى الجُغرافيا هدفها أن تكون إحدى السُبل «لإعادة النظر فى الأفكار التى وراء الأفعال» («الباطن» الذى تحت «السطح الخارجى») للأحداث البشرية بتأثيرات اللاندسكيب البيئى الملموس» [Cloke, Philo and Sadler, 1991, p. 70]، والتركيز يُوجد فى النص الأصلى). وتطلبت مثالية «جولك» «Guelke» - فى تحدٍ لما اعتبر أنه فوق وضع نظرية للجُغرافيا البشرية المُعاصرة - الانتقال من الاهتمام بالنظريات التى وضعها الجُغرافيون عن العالم وأعمالها إلى تركيزٍ أولى على النظريات المُستخدمة من قِبَل البشر المؤثرين فى العالم. ويتمثل دور الجُغرافى بالنسبة لـ «جولك» فى فهم النظريات الكامنة وراء الفعل الذى يصنع **العامل البشرى** أساسًا. وكما وَضع «جولك»، فإن «النية التى وراء الفعل، يُمكن أن تُعتبر كمصدرٍ لقوته، ويُمكن أن تُعتبر النظرية فيه نظامًا توجيهيا» (Guelke, 1974, p. 197).

ويُعد أى إصرار من حيادية النظرية فى البحث الأكاديمى إشكالية. وبالإضافة لذلك، فإن رؤية «جولك» للجُغرافيا تُشير إلى عالم ما، يتفاعل فيه البشر «بعقلانية» على أساس تصورهم للعالم الذى يعيشون فيه. وبالتالى، تُعد مثالية «جولك» فى كثيرٍ من

النواحى امتدادًا للجُغرافيا السُلوكية، بدلا من الاعتقاد بأنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالفلسفة المُتهمة بإنعاش القدرة فى (مُعظم) الجُغرافيا الإنسانية (التى تُركز على مفاهيم الشُعور والعاطفة والمعنى). ونظر «جولك» للقدرة البشرية باعتبارها مُستندة على قرارات مُتعمدة، ومُتجاهلة للتأثيرات المُقيدة والتمكينية للهياكل الاقتصادية والخطاب الثقافى. وقد تحدت الجُغرافيات المُتأثرة بنظرية التحليل النفسى إمكانية معرفة المُمثلين الفرديين لدوافعهم، ولجأت تلك الجُغرافيات إلى تأثيرات اللاوعى.

وقد وَلَّدَ الاهتمام بالجُغرافيات الثقافية الجديدة مع الخطاب والتصور- على الرغم من أنها مُختلفة جدا من الناحية المفاهيمية عن مثالية «جولك» - رغم ذلك، جدالاً جديدًا حول المثالية مع الماركسية والجُغرافيا الاجتماعية مُعربًا عن قلقه حول نقص الاهتمام الممنوح لقضايا المادة انظر (Mitchell, 1995; Duncan and Duncan, 1996; Philo, 2000a). وسعت تنظيرات الجسد كتسجيلٍ سطحى حيث المادة والتوضيح المنطقى إلى تجاوز جدال المثالية المادية (Nast and Pile، 1998).

قراءات مُقترحة

Cloke, Philo and Sadler (1991); Guelke (1974).

مُصطلح غامض النشأة إلى حدٍ ما، يتم استخدامه بشكلٍ مُتزايدٍ فى جميع العلوم الاجتماعية، ولكن تعكس تحولاته تغيير مفهوم الذات الإنسانية فى خطابات الفكر الحديث والحديث المتأخر. وعادة ما يتم تحديد التنوير كسياقٍ برزت فيه هوية الذات بشكلها الحديث، من خلال إرث الهوية من الإنسانية فى عصر النهضة التى افترضت أن الإنسان «مقياس لجميع الأشياء» وأن التغيرات مقياس الدراماتيكية دُشنت بواسطة الإصلاح البروتستانتى. ويُعدل التنوير الهوية إلى شيكلٍ حاسم من الفردية، اعتمادًا على مفهوم الاكتفاء الذاتى، وامتلاكِ المنطقِ الواعى و«المركز» الداخلى الذى يُنظر إليه بأنه ثابت فى الأساس (مُتواصل أو «مُتجانس» مع نفسه عبر الزمن). ويتم وضع الفرد، كمُؤلفٍ للتطور التاريخى، ويُنظر إلى هويته كمصدر رئيس يتم اشتقاق جميع القوانين الاجتماعية وفئات المعرفة منها، وذلك من خلال أولوية القرن السابع عشر عن طريق «رينيه ديكارت» «Rene Descartes» («أنا أفكر، إذن أنا موجود») و«جون لوك» «John Locke» (الذى وازن الهوية الفردية مع «رتابة الكائن العقلانى»: انظر Locke، 1967[1690]) والتلطيف خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

وقد أمدنا تغير بنيات المُجتمع الحديث وتطور علم الاجتماع، الذى سعى إلى فهم هذه البنيات، بالنقد الأول للنموذج. وجادل

عُلماء الاجتماع مثل «جورج هربرت ميد» «G.H. Mead» (انظر: **نظرية التفاعلية الرمزية**) - من خلال تحديد الهوية الفردية فى مجموعة من العمليات وتقديمها إلى ديناميكيات القواعد المُشتركة والتعاقدية - حول الطُرق التى يتم بها وضع الهويات داخل العلاقات الاجتماعية الواسعة، والعكس بالعكس، والدور اللازم للحفاظ على هياكل اجتماعية أوسع. وفى حين تنفصل مثل هذه النظريات حول التنشئة الاجتماعية بشكلٍ واضح عن الحُكم الذاتى للذات الإنسانية، فإنها مع ذلك تتمسك بأساس الهوية الثابتة، وتتمسك بأن العلاقة بين الفرد والمُجتمع عبارة عن تفاعل مُتبادل بين كيانين، ولكنه تفاعل مُتميز مع ذلك.

وكان التهذيب الأساسى الذى أزاح بحزم الموضوع الديكارتى والاجتماعى، هو إعادة تشكيل النظرية الاجتماعية الماركسية فى أواخر ستينيات القرن العشرين. فلم يكن تفضيل البنيات الاجتماعية بالنسبة للبنيوى الماركسى «لويس ألتوسير» «Louis Althusser» (عام 1970) مجرد قلب للعلاقات بين الفرد والمُجتمع، ولكنه عبارة عن تخلص من القدرة الذاتية لعمليات التاريخ، والاهتمامات بالأخلاقيات ومُصطلحات الفلسفة نفسها (انظر: **الماركسية، والبنيوية**). وليست الهوية حسب وجهة النظر هذه مشروطة ومُودعة فى حالة الطوارئ فقط، ولكنها مُحرومة من أى سُلطة فائقة، تُصبح أكثر قليلًا من التأثير فى البنية الاجتماعية أو «حملها». وبالتالى لا

تُستمد «الفردية» من أى قوة موجودة بالعقل، ولكن عن طريق آلية «الاستجواب»، وهذا يكون بواسطة العمليات الإيديولوجية التى فى أحد جوانبها «تُحدثنا»، أو بواسطة «الترحيب بنا فى داخل المكان» كموضوعات اجتماعية لخطابات خاصة، وفى الجانب الآخر، تُظهرنا تلك العمليات كموضوعات تستطيع أن «تتحدث»، ويُمكن أن تكون «منطوقة». ويجب إضافة تأثير فكر «فرويد» «Freud» الغربى فى القرن العشرين إلى ذلك الفهم الروائى للهوية. وفى الواقع، إذا كان «اكتشاف» «فرويد» الأصلى بأن العقل الباطن قد أنهى الدراسة الإنسانية لفردية معرفة الذات، فإن واضعى نظريات التحليل النفسى فيما بعد مثل «جاك لاكان» «Jacques Lacan» يُصرون على أن الهوية لم تُحل بعد ومُتعذر حلها: فلا يتطور شىء عضويًا أو عمدًا من داخل مركز العقل المعرفى للكائن، ولكن عن طريق النضال الذى يرسم الدخول الصعب للرضيع إلى النُظم المُتنوعة من الأوامر الرمزية بما فى ذلك اللغة والثقافة والاختلاف الجنسى. وبالنسبة لـ «لاكان»، فإن مشقة هذا «الدخول» ليس فقط بترك الموضوع ينقسم من تلقاء نفسه دائمًا (الإدراك الكامل للكائن، بالنسبة لـ «لاكان»، كما بالنسبة لـ « ألتوسير»، مُتعة «خيالية» أو تضورية)، ولكن بأن يحافظ على ذلك التوافق غير الصحيح كتجربة أولية ومُستمرة. إذن فالبنسبة للتحليل النفسى، فلا ينبغى أن نتحدث فقط عن الهوية كشىء تحقق أو يُمكن تحقيقه، ولكن تحديد الهوية بأنه بحث تخيلى دائمًا لصورة قرار النفس (انظر: **نظرية التحليل النفسى**).

ولا يتم عرض الهوية - فى ضوء تمحور الذات كنواة غير ثابتة للفكر الحديث والمُعاصر - كعملية اجتماعية ونفسية فقط، وإنما كمُشكلة سياسية (Pile and Thrift, 1995). كما تم نشر الهوية ـ مع نمو الدراسات الثقافية فى سبعينيات القرن العشرين ـ ليس فقط كأداة نقدية مُفيدة فى صور التحليل الثقافى، ولكن كمكانٍ فعَّالٍ للصراع والمُقاومة داخل العلاقات الاجتماعية التى تفتتت عن طريق تقسيمات **النوع والطبقة والسلالة**. وبرزت «سياسة الهوية» - من خلال التنشيط الذى حدث بواسطة ترسيخ الأفكار المُنتَجة أواخر ستينيات القرن العشرين، مثل الثقافة المُضادة، والحقوق المدنية، ومُقاومة الكولونيالية وحركات مُقاومة الحرب (انظر: **النسوية** - لكى تحشد إمكانيات جديدة وغير نظرية وفردية ومُشتركة حتى اليوم. وفى حين تم فحص الأنواع المتباينة جدا من الهوية (من الطبقة العاملة إلى الهويات الجنسية والنوعية، ومن العرقية إلى هويات الأجيال)، فإن هذه التحليلات قد نفذت بحزم، ومع سيرة ذاتية مُتميزة وانعكاسية ومسئولية إستراتيجية. وقد كانَ الحوار بين الهوية و«سياسة الموقع» لكى يُصبح أساسًا، خاصة فى المناقشات المُتعلقة بكيفية أن الاستثمارات المُؤثرة فى فكرة الموطن و(الوطن)، ترتبط بموارد التاريخ واللغة والثقافة فى إنتاج الذاتية المُشتركة. وهكذا، فقد بحث مُختلف واضعى النظريات (Gellner, 1993; Renan, 1990 [1882]; Balibar, 1991b; Hall, 1992a) فى الطُرق التى ترتبط بها الهويات بالاكتشاف (الحديث نسبيا) **للأمة**،

التى جعلتنا نراها أقل كموقعٍ سياسى أو إقليمى عن رؤيتها كتعبيرٍ خاصٍ بالتقليد الثقافى، وكتعبيرٍ عن الانتماء الشعبى يُحافظ على قدرٍ ما من أساطير النشأة والتجانس كما هى بواسطة الاستمرارية المُقترحة للشخصية والقيمة والعُرف. ولا تُعد الهوية الوطنية بشكلٍ حاسم طبقًا لوجهة النظر هذه عبارة عن هدية ميلاد أصلية. ولا حتى مُصادفة للموقع الجُغرافى، ولكنها الإرادة التأسيسية داخل «المُجتمع المُتخيل» ([Anderson, 1991] 1983)، والخيال الذى شُكل باستمرار وتحول عن طريق السرد ومُقاومة السرد لأخبارها.

وقد نال هذا الفكر بحلول أواخر ثمنينيات القرن العشرين أهمية جديدة مع انطلاق نظرية ما بعد الكولونيالية (انظر: **ما بعد الاستعمارية**)، التى سعت - من بين أُمور أُخرى - إلى تفكيك وحدة السيادة الذاتية المكتوبة فى المعرفة الأوروبية والنظرية والتاريخ. وإذا كان أحد طرفى خيال الأُمم الغربية الحديثة قد أنتج قصصًا عن العضوية العائلية لكى تتغلب على المُتناقضات الداخلية (Matless, 1988; Cresswell, 1996)، أو تُمارس صور التوسع الإقليمى (Daniels, 1993; Driver, 2001a)، ففى الطرف الآخر تم حشد التأكيدات الواعية على الهوية كإستراتيجية لمُقاومة هؤلاء الذين جُردوا بواسطة ميراث **الإمبراطورية** (Blunt and McEwan, 2002). ومع ذلك - كما فى تخيلات النفس «الكاملة» التى يتحدث عنها المُحلل النفسى «التابع لمدرسة

جاك لاكان» «Lacanian» – فإن هذا أطلق فى الغالب رغبة تنازلية لاستعادة الاستقامة (المفقودة) للخصوصية «المحلية»، أو القومية، كطريقة لتفاوض الضغوط المُتنافسة للتعدديات القائمة والبارزة. وفى هذا السياق، لا تعنى الهوية الطموح إلى الفردية فقط، ولكن افتراض الآخرية الوهمية. وفى حالة عدم وجود معنى إيجابى ولكن مُتمركز داخل مجال الاختلافات، فإن الهوية بالتالى تستتبع أبحاثًا منطقية: الالتزام، والتصحيح للحدود الرمزية، وتعريف الهوية عن طريق ما تُنجزه برغم إفراطها أو «تأسيسها الخارجى» السلبى. ومع ذلك، فالنقطة الحاسمة، ليست ببساطة أن الهوية تستمد تميزها مما هو ليس كذلك. وفى ظل المزيد من الظروف الصعبة، فيرجع «الآخر» إلى مُخالفة إغلاق الرهن، الذى نسأل فيه مُسبقًا، عن «الهوية» (Butler, 1990).

وفى الوقت الراهن، تضع بحزمٍ عمليات الهجرة متعدية القوميات والشتات، الهوية (أو دراسة تحديد الهوية) على جدول أعمال النظرية. وفى خِضَم مثل هذه التنقلات – بقدر الواقع الجُغرافى والتاريخى كفائدة للنظرية – تُقدم مجازات مكانية جديدة لما «فى غير محله» و«فيما بين»، الهوية كأداء من التناقضات والمُضاعفات والإخفاءات. وسعت كل نظريات ما بعد الكولونيالية المُتنوعة (Said, 2003 [1978]; Spivak, 1988; Bhabha, 1990a) إلى تعقيدٍ أكبر، وإلى صيغةٍ غير ثنائية للهوية، وإلى استبدال التقسيمات القومية المُنظمة والعرقية مع اعتبارات أكثر مرونة من، واستخدام هؤلاء

كإستراتيجية نقدية لزعزعة استقرار السُلطة وتناقضات الفكر الغربى. ومع ذلك، وكتيارٍ مُضادٍ، فإن الظهور من جديد للقوميات الجديدة (آخر أوربا الشرقية 1989)، وصُعود الاستبدادات الدينية (من الهند، إلى الشرق الأوسط إلى الولايات المُتحدة الأمريكية) وتجديد خطاب الاختلافات الحضارية (مثال «صراع الحضارات»)، يتحدث مُباشرة عن قلقٍ فى أساس أنفسنا المُعاصرة. وفى الواقع، إذا ما كان تصلب الهوياتٍ أحد عروض مُتناقضات ما بعد الحداثة المحلية والعالمية، فمن وجهة نظر أُخرى، فقد تآكل الإطار القومى الذى وضع الناس أنفسهم فيه تقليديًا بواسطة النظام الاجتماعى الجديد الذى قامت فيه التأثيرات المُتجانسة للأسواق العالمية بتكوين الهوية وكأنها جاهزة للشراء ولاختيار المُستهلك.

ويُشبع ذلك كُله الهوية بمسائل حاضر ومُستقبل مُمارستنا السياسية والأخلاقية. وفى حين يُوجد هناك اعتراف بطبيعتها الخيالية، فإن تعطيل الأمثلة التقليدية للتجربة والتحليل الاجتماعى (الأمة، والإيديولوجية، والنوع، والعرق، والطبقة) يُنذر بإمكانيات مُختلفة لتحديد الهوية، ووضع تأكيد جديد على القدرة الذاتية فى بديهياتها وتفاوضها عن العلاقات. وعند هذه النقطة، وكما وضعها «ستيوارت هال» «Stuart Hall»، فإن السؤال لا يكون عن «من نحن» أو «من أين أتينا» بقدر ما يكون عن «ماذا يُمكن أن نأتى، وكيف نحن نمثل، وكيف يُمكن أن نُؤثر على الطريقة التى يُمكن أن تُمثل أنفسنا» (Hall and du Gay, 1996).

Duncan and Rattansi (1992).

إيديولوجيا ideology

تُشير الإيديولوجية أصلا إلى «علم الأفكار»، وقد اقترح بواسطة الفلاسفة الفرنسيين العقلانيين فى نهاية القرن الثامن عشر. وهى تُستخدم على نطاقٍ واسع حاليًا لكى تُشير إلى أى نظام من المُعتقدات برصد لأكثر من أسباب معرفية بحتة. وتكون بعض نظريات الإيديولوجية مُحايدة عندما يتعلق الأمر بتفسير دور الأفكار والمُعتقدات فى الحياة الاجتماعية. وتضم نظريات أُخرى ادعاءات قياسية عن كيف أن المعرفة والمُعتقد يلعبان دورًا معرفيا فى إنتاج علاقات السُلطة. وتم فهم الإيديولوجية فى هذه المجموعة الثانية من النظريات كرؤية مُشوهة ومقلوبة رأسًا على عقبٍ، أو كرؤية زائفة للواقع. وتكون الإيديولوجية إذن فى إطار هذا الاستخدام، عبارة عن طاعةٍ عمياء، وصراحة يعارضها بعض أنماط المعرفة يرى الواقع أنه فى طريقٍ صحيح ودقيقٍ. ويُعد المصدر الأكثر تأثيرًا للنمط الثانى من الفهم، عبارة ماركسية.

وعلى الرغم من عدم وجود أعمال تمت بوضوح فى هذا الصدد، فيُمكن القول من خلال عمل ماركس إن الإيديولوجية هى الوصية

الأقوى له إلى النظرية الاجتماعية الحديثة. فقد جادل «ماركس» و«إنجلز» «Engels» - فى الإيديولوجية الألمانية عام 1845 - ضد الفلسفات المثالية التى نظرت للأفكار على أنها المُحركات الرئيسة للتغير الاجتماعى (انظر: المثالية)، ومُؤكدين بدلًا من ذلك أن «الوجود الاجتماعى» هو الذى يحدد «وعى» الناس. ويُعد ذلك أساسًا بديهيًا للتحليل المادى (انظر: المادية التاريخية). وقد ناقشا أيضًا كيف أن فى التقسيم الطبقى للمُجتمعات مثل المُجتمعات الرأسمالية، يُمكن أن تكون الأفكار السائدة هى أفكار الطبقة المُسيطرة؛ لأنها أفكار امتلكت وتحكمت فى وسائل إنتاج ونشر المعرفة والمُعتقدات والقيم التى وضع الناس عن طريقها معنى لتجاربهم الخاصة. وقد تم وضع نظرية لهذا التحديد الإيديولوجى لوعى الناس - فى الأعمال المُبكرة لـ «ماركس» - من حيث إبعاد الطبقة العاملة، التى جاءت لتجد العلاقات الاجتماعية فى صورة مقلوبة. وقد تم صياغة هذا الجدال فى وقت لاحق كتقديس أعمى للسلع. كما ناقش «ماركس» عام 1867 فى رأس المال، أنه فى ظل تعميم إنتاج السلع الرأسمالية، تتخذ الأبعاد الاجتماعية للعمالة البشرية والتفاعل، مظهر الأشياء القائمة بذاتها، وتأخذ السلع صفات سحرية على ما يبدو ومُستقلة عن العمليات التى تُنتجها. ويُعد التقديس الأعمى للسلع عبارة حول نظرية عن كيفية وصول الناس لعدم إدراك الواقع من خلال المظاهر المُشوهة. ويُعد هذا نواة نظرية ناضجة للإيديولوجية، تم صقلها بالمزيد عام 1923 بواسطة «جورجى لوكاكس» «Gyorgy Lukacs»،

عن التاريخ والوعى الطبقى مع مفهوم التجريد، حيث يبدو الناس بعضهم لبعض كالأشياء، بدلًا من كونهم مُحفزين للعمليات التاريخية التى دعمها لتكون شكلًا من أشكال الوعى الزائف.

وقد تم تنظيم الفهم المعرفى للإيدولوجية كنظام مُعمم لعدم إدراك اهتمامات الإنتاج الرأسمالى، فى نماذج للأساسٍ والهيكل الأعظم، الذى ينظر فيه للعمليات الاقتصادية على أنها المُحركات الرئيسة المُشَّكِلَة للجوانب الأُخرى من التكوينات الاجتماعية مثل القانون، والديانة، أو الأنماط العامة للوعى. ويُعانى الأدب الماركسى الواسع فى الإيديولوجية من اللجوء إلى التفسير الوظيفى (انظر: **الوظيفية**)، مُعتمدًا على التشبيهات الفضفاضة، ومُستندا التماثل الهيكلى بين الأنماط الاقتصادية والسُلوك والمُعتقد. وليس من القوة بمكانٍ أن تقترح أن النظرية الماركسية للإيديولوجية عبارة عن «قصصية جزئية» و«تآمرية جزئية» و«سحرية جزئية» (Elster, 1982a, p. 199).

وتشترك النظريات الماركسية للإيديولوجية فى ملمحين هما: الجانب الرسْمى الذى تم فهم الإيديولوجية فيه على أنها وسط لقلب أو لتعتيم الواقع، وأنها مُحتوى استمر يلعب دورًا فى مصالح الطبقات الخاصة، عن طريق تقديم مصالحهم الخاصة كما لو كانت مصالح كُل الطبقات. وفى الجانبين، هناك افتراض أن الإيديولوجية تُعد مُؤثرة سياسيًا عن طريق جعل العلاقات الاجتماعية والعمليات

التاريخية، تظهر طبيعية وحتمية وذاتية أو تاريخية. هذه هى الوضية القوية لتُراث الماركسية من نظريات الإيديولوجية، التى تنشط على افتراضٍ سائدٍ، بأن هدف العلم الاجتماعى النقدى هو كشف المظاهر الطبيعية والقصور التاريخى والموضوعية كأنها مُنتجات تاريخية وتكوينات اجتماعية (انظر: النظرية النقدية).

وكان الموضوع المُتكرر فى الماركسية الغربية من عشرينيات القرن العشرين فصاعدًا، كيفية فهم الوسائل التى أُجيز بها الاستثمار الرأسمالى من خلال القُبول الفعال لأولئك الذين كانوا هم المصادر الرئيسة للقيمة الاقتصادية والضحايا الأوائل للظُلم. ويُساعد انتشار هذه المُشكلة المُتعلقة بإعادة الإنتاج فى ازدهار النظرية الثقافية الماركسية (Anderson, 1976). وتم تحديد غياب الانقلاب السياسى واسع الانتشار تجاه الرأسمالية، بأنه فشل فى مُستوى الثقافة، يرجع إلى العمليات الإيديولوجية. وباختصار، فقد تم تطوير النظريات المُعقدة لتفسر الإنتاج الرأسمالى على فرضية أن «الناس يجب أن يكونوا قد توصلوا إليه» (Sinfield, 1994, p. 22). وتبرز بعض الإسهامات الأكثر أهمية للماركسية من هذا التفسير للإنتاج الرأسمالى، مثل مُشكلة الثقافة والإيديولوجية. ويتضمن ذلك تحولًا بعيدًا عن التركيز على الوعى الزائف نحو مُراعاة آليات اللاوعى للتكوين الشخصى فى أعمال « هربرت ماركوزه Herbert Marcuse» على سبيل المثال، وتقرير الصناعات الثقافية البسيط لـ «ماكس هوركهايمر «Max

Horkheimer»، وتقرير السيطرة الثقافية لـ «أنطونيو جرامشى» «Antonio Gramsci»، وتقرير الصفات الاجتماعية الفطرية للدلالة اللغوية لـ «فولوسنوف» «V.N. Volosinov». وقد اعتمد تطور النظريات الماركسية للإيديولوجية اعتمادًا كبيرًا على التقليديات غير الماركسية، مثل التحليل النفسى، وعلم الاجتماع لـ «فيبر» «Weber» والسيميائيات «علم الدلالات». وبالنسبة لكل التطور الذى حدث لهذا التقليد، فإنه قد أدى إلى «نقطة عمياء» غريبة فى الماركسية الغربية، التى اعتقدت أن وسائل الإعلام الثقافية مثل الراديو والتليفزيون أو السينما عبارة عن أجهزة إيديولوجية فى المقام الأول، وتُهمل أن تُحلل هذه المُمارسات كمصادر لإنتاج وتوزيع فائض القيمة (Smythe, 1978).

وتمثلت نظريات الماركسية الأبرز للإيديولوجية فى شخصية الفيلسوف الماركسى الشهير «لويس ألتوسير» «Louis Althusser». وبالجمع بين نظرية التحليل النفسى اللاكانية (نسبة إلى جاك لاكان) وتقرير السيطرة لـ «جرامشى» «Gramsci»، أعاد «ألتوسير» (عام 1971) صياغة مفهوم الإيديولوجية بالسُبل التى مازالت صدى فى النظرية الثقافية. وقد جادل أن الإيديولوجية لم تكن هى الشىء الذى يُمكن للناس التحرر منه، ولكنه عبارة عن - بدلًا من ذلك - بُعد تأسيسى لكل التكوينات الاجتماعية: فكانت الإيديولوجية هى الآلية التى يُدلى الأفراد بها داخل الذات. وحدثت صياغة الذاتية من خلال

مُمارسات ضمنية فى مُؤسسات مثل الكنائس والمدارس والجامعات. وقد أُطلق على ذلك أجهزة الدولة الإيديولوجية. وبالنسبة لـ «ألتوسير»، أشارت الإيديولوجية إلى «تمثيل العلاقات الخيالية بالنسبة لظروفها الحقيقية القائمة». ولا يعنى الخيال فى هذه الصياغة الزيف أو غير الحقيقى. ويُشير إلى الفكرة التى تتوسط فيها تلك العلاقة دائمًا، بالضرورة، عن طريق الصور. وباختصار، ادعى «ألتوسير» أن عدم الوعى كان هو الآلية التأسيسية للذاتية فى كل المُجتمعات، وليس فقط فى ظل الرأسمالية، ومن ثم فهو ليس بالشىء الذى يُمكن للناس أن يتحرروا منه.

وقد أرسى تقرير ألتوسير عن أجهزة الدولة الإيديولوجية أساس التحليل العام للمُمارسات الثقافية من حيث مُمارسات تكوين الذات بدلاً من الوعى. وقدمت فكرة تحديد الذاتية الإيديولوجية فى أجهزة الدولة الإيديولوجية محطة حاسمة لتطوير نظريات النسوية الخاصة بالذاتية، وبنظريات التحليل النفسى للجنسانية، وبالمُضاعفات النهائية «للإيديولوجية» عن طريق مُصطلحات الخطاب السلطة النظامية ومُمارسة الحكامة، وقامت الأفكار الأُخرى على أعمال «ميشيل فوكو» (Michel Foucault Barrett, 1991»). وامتلأ المُحتوى الطبقى للإيديولوجية – الذى اعتبره «ألتوسير» أمرًا مفروغًا منه – بهويات أُخرى: العرقية، والنوع، والعرق، والجنسانية. وقد كان الدافع بأن الذاتية قد تشكلت فى أجهزة الدولة الإيديولوجية فعالاً فى إدراك

أن الصراعات داخل المُجتمع المدنى كانت بُعدًا حاسمًا للصراعات السياسية المُكافحة للهيمنة (وقد مالت كذلك إلى أن تُجامل شُعور الأكاديميين بمُشاركاتهم فى هذه الصراعات).

وما زالت آثار تقرير «ألتوسير» للإيديولوجية واضحة فى نظريات الثقافة، والخطاب، ومُمارسة السُلطة، والهيمنة، على الرغم من أن مفهوم الإيديولوجية نادرًا ما تم استعماله أكثر من ذلك فى المعنى التحليلى القوى. فهناك ثلاثة آثار للإيديولوجية فى النظرية الثقافية، وما بعد الماركسية، وما بعد البنيوية: فهناك تركيز على مُمارسات تكوين الذات، وهناك تركيز على الأبعاد المعرفية لهذه العملية، والفهم من حيث التأقلم أو القصور التاريخى للعلاقات المُمكنة من خلال التصورات، وهناك تركيز على كيفية إنتاج عمليات المُستوى الكُلى للتبعية والاستغلال والاضطهاد من خلال عملية المُستوى الكُلى لتكوين الذات. وأُعطيت تلك التصورات المُترابطة تصريفًا جُغرافيا عن طريق تحليل الطُرق التى تم بها تسجيل الأشكال المكانية (مثل الحدود، وعلاقات النطاق، أو هويات المكان) فى التصورات التى افترض أن تلعب دورًا كوسائط لتكوين الذات. وقد ظل التركيز الأساسى للخطاب والهيمنة فى نظريات ما بعد الماركسية وما بعد البنيوية من الطُرق التى تم فيها بناء ذاتيات الناس اجتماعيا (انظر: **البناء الاجتماعى**). وتجاهل الجُغرافيون البشريون بشكلٍ كبيرٍ التحول الأكثر إنتاجًا نحو تحليل «الإيديولوجية» من حيث البلاغة والتركيز على العلاقات

بين الذاتيات الإنسانية الفعالة المبنية اجتماعيًا، والمُفاوضة للمآزق الجدلية المُتنوعة فى الظُروف اليومية (Billig, 1996).

ولم تُحقق النظريات الماركسية للإيديولوجية نجاحًا فى النظرية الاجتماعية الحديثة. وقد تحدى كل من «أبيركرومبى» «Abercrombie» و«هيل» «Hill» و«تونير» «Tuner» (عام 1980) فكرة أن الإيديولوجية كانت عاملًا حاسمًا فى إنتاج الرأسمالية، ولفتوا الانتباه فى ذلك إلى الدرجة التى اعتمد عندها هذا الافتراض على الرؤية الوظيفية للمُجتمع بوصفها كُلًا مُتكاملًا بإحكام، والذى تُساهم الأجزاء فيه فى عملية أفضل للجميع. وأدت انتقادات هذا النوع إلى إحياء الاعتبارات الأكثر حيادية للإيديولوجية. ويُعرِّف «ثومبسون» «Thompson» (عام 1990) الإيديولوجية بأنها أى نظام للمضمون يُسهل مُتابعة الاهتمامات الخاصة بواسطة فئة اجتماعية. ويُعرِّف «مان» «Mann» (عام 1986) الإيديولوجية بأنها واحدة من أربعة مصادر للسُلطة الاجتماعية (جنبًا إلى جنب مع المصادر الاقتصادية والسياسية والعسكرية) تتضمن حشدًا للقيم والمبادئ والطُقوس. وبهذا المعنى، لا تُعد الإيديولوجية زيفًا، على الرغم من أنها تنطوى على الاحتفاظ بالمُعتقدات التى تتخطى الخبرة. وتنظر هذه الأنواع من التعريفات للإيديولوجية بصفة عامة بأنها ملمح موجود فى كل مكان خاص بالشئون الإنسانية، فى حين قد تُحلل أيديولوجيات خاصة تبعًا لتأثيراتها العملية وآثارها المعيارية. ومع ذلك، تظل كُل المفاهيم

الإيديولوجية مُطاردة بالمُشكلة، أنه بينما يكون من المعقول أن تفترض أن الأفكار قد تم إنتاجها بأغراض مُعينة لكى تُؤثر على الناس وفيهم، فإنه من الصعب للغاية مفاهيميا وتجريبيا أن تحسب كيف أن هذه الأغراض المقصودة فعليًا تؤتى ثمارها بنجاحٍ على الإطلاق.

وواجهت نظريات الإيديولوجية وما تبعها، اثنان من القيود الأساسية. الأول، أنها ركزت على الأبعاد الإدراكية والمعرفية للمعرفة والمُعتقد، وتفترض أن الأساسات غير الإدراكية للمُعتقد يكون مُشتبه فيها على الأقل، إن لم تكن كاذبة. وتُعد هذه رؤية فقيرة لما يُمكن أن يكون كائنًا بشريّا وظيفيا، وتقود إلى فهمٍ ذى إشكالية عميقة للنقد السياسى (Hanssen, 2000). والثانى، أن نظريات الإيديولوجية ونظائرها تُواجه مُشكلة مُتكررة فى تبرير وتعليل مطالبها المعرفية الخاصة (انظر: نظرية المعرفة). ويُمكن تفسير استمرار الصيغ الإشكالية «للإيديولوجية» فى التحليل الأكاديمى بأنه علامة للتمسك الشديد بالتعاليم التقليدية – العملية التى تُمكن الحالات التى لا تتبع نظرية من الإقصاء والاغتراب والانفصال من التفكير الأكاديمى المُتوقع لأهداف التحليل النقدى (Bourdieu, 2000).

قراءات مُقترحة

Barrett (1991); Billig (1996); Eaglecton (1991); Thompson (1990).

تهتم بالفريد من نُوعه. وقد نشأ هذا المُصطلح فى نهاية القرن التاسع عشر عندما قدم اثنان من الفلاسفة الألمان، وهما: «فيلهلم فيندلباند Wilhelm Windelband» و«هنريك ريكيرت» «Heinrich Rickert» فصلًا مشهورًا بين العلوم الأديوجرافية والنوموتاوية، وادعى الفيلسوفان تحت عنوان التاريخ (بحكم اهتمامه المركزى بالفريد) إلى اعتبار الاختلاف الراديكالى من الأشكال الأخرى للبحث الفكرى (انظر: الكانطية). وقد تم تحدى حججهم بواسطة فلاسفة آخرين، ولكنهم قدموا مُساهمة قوية إلى الجُغرافيا فى مُنتصف القرن العشرين عن طريق مُناقشة «هارتسهورن-شيفر» «Hartshorne–Schaefer» للاستثنائية، عندما تم النظر **للجُغرافيا الإقليمية التقليدية** - فى تشابه مع التاريخ - كأنها أديوجرافية ضرورية وليست مُوجهة نحو التعميم. وكانت هذه الادعاءات مُكثفة خلال الثورة الكمية، التى تم الإعلان عنها بشكلٍ مُوسع بأنها إعادة تأسيس الجُغرافيا فى التيار الرئيس للعلوم كنظامٍ نوموتاوى للمعرفة «بعد زوال المفعول داخل الأيديوجرافيا» (Burton, 1963). ونادرًا ما يُستعمل المُصطلح اليوم، وقد انتشرت الثُنائية الأيديوجرافيا/النوموتاويا بشكلٍ كبيرٍ من مُعظم صياغات البحث الجُغرافى، ولكن تستمر القضايا التى أشارت إليها الأيديوجرافيا فى تنشيط الجُغرافيين المعنيين بالادعاءات التوضيحية النظرية مع التفاصيل التجريبية (انظر: Burt, 2006).

«ينبغى أن تكون كلمة الصورة مُرتبطة بالأصل وهو التقليد imitari، وذلك وفقًا لعلم الاشتقاق القديم» (Barthes, 1977). وبالتالى نحن ننتقل إلى قلب المُشكلة التى طُرحت فى التاريخ الطبيعى Naturalis Historia لـ «بلينى» «Pliny»، ونُقحت مُؤخرًا من خلال جماليات عصر النهضة وانتهت بعد ذلك بواسطة أصحاب الحداثة وما بعد الحداثة على حدٍ سواء. فهل تُعد الصورة (أيقون eikon) نوعًا خاصًا يكون العالم من خلاله عبارة عن تتابع أكثر إقناعًا لفهمنا؟ أو هل تكون الصورة عبارة عن لُغة تصويرية تقوم بترميز «الصورة غير المرئية» لكل النظم ذات الأهمية - التاريخ والجُغرافيا والأخلاقية ونظرية المعرفة؟ أيا كان الوضع، لكى تُعتبر الصورة على وعى من خدعة الإدراك: القُدرة على رؤية شىء ما كأنه «هناك» وكأنه «ليس هناك» فى الوقت نفسه، وأن تُدرك إدراكًا كاملًا أنه فى حين قد تنسخ الصورة لحقيقة، فإنها فى حد ذاتها لا تكون «حقيقة». ومع حالة تحدى المُحاكاة عن طريق تصويرية الفن الغربى فى القرن العشرين، وإطلاق المُهمة النقدية عن طريق التحول النصى أو الثقافى من مُنتصف سبعينيات القرن العشرين فصاعدًا، فإن الصورة عُمومًا تُعد حاليًا كأنها ترميزًا ثقافيا لنوع خاص: كنمطٍ مرئى ينطوى على تدخل اللغة، وبالتالى فهو يعتمدً على التعسف، على الرغم من كونه تقليديا، وتُشير إلى أنه يُمكن الوصول إليها وأن

تُقرأ بشكلٍ صحيح. وتُبرز الصورة، بهذا المعنى، نفسها أكثر وتُخفى نفسها أفضل. ووفقًا لذلك، ركز الكثير من الجُغرافيا المُعاصرة (Daniels, 1993; Duncan and Duncan, 1992; Cosgrove, 1998 [1984]) على القوة الإيديولوجية ووظيفة الصورة، والطرق التى تقوم فيها بتأصيل نفسها فى الوضوح الظاهر للمرئى، وتُخفى الصورة بشكلٍ فعالٍ مُمارسات صنعها.

ولا تتكون قوة الصورة فقط من كونها وسيلة لاستجواب ما أُخفى، أو تفسير العلاقة بين المُحتوى المرئى المُحدد والسياق الخارجى أو المرجعى. وتقوم الصورة أيضًا بتفسيرنا. وتقوم الصورة بذلك بمعنى أن مُحاولاتنا لفهم المبادئ والمُمارسات داخلها تجعل اختياراتنا النقدية والسياسية والمعرفية قد رُتبت بالصور الضمنية عن طريق كسوة التركيبات المرئية (على سبيل المثال: «التجميد» الفوتوغرافى، والحركة السينمائية، وقابلية التطريق الرقمى ومراحله العالمية) التى تنشأ من خلالها مطالبنا للزمن والمكان والشخصية (انظر: **الفيلم، الرؤية والترائى**).

وما يبرز هو تجميع ضخم للأشياء التى تُعرف باسم الصورة، تنوب عن منهجيات ومُؤسسات وأنظمة مُتنوعة. وهكذا، فبينما اهتم بعض الجُغرافيين المُعاصرين بتشفير وفك شفرة الصور المُصورة أو التكنولوجية (على سبيل المثال: تصوير أو فوتوغرافيا اللاندسكيب)، فإن البعض الآخر قد فحص الصور بمعناها المُناسب أو الواقعى (المصنوعات التصويرية أو البلاستيكية مثل الخرائط، والأشكال

البيانية، والآثار، والمبانى). وبصورة أكثر تجريدًا من ذلك، فقد تدارست الجُغرافيا الامتدادات المجازية المُتنوعة للمفهوم فى أعمال الأدب (الصورة كلُغة مُنمقة فى كتابة الرحلات، على سبيل المثال)، وفى نظرية المعرفة (الصورة كفكرة فى «عين العقل»)، وفى علم الطبيعة (الصورة فى النظرية البصرية)، وفى التحليل النفسى (الصورة كحلمٍ وكذاكرةٍ وكخيالٍ «فانتازيا»)، وحتى فى إمكانيات البايوتكنولوجى (الرمز الوراثى كصورة).

وبينما يُعد من المُستحيل بالنسبة للعديد من سلسلة التعريفات أن تستقر فى إجماع مُريح، فإن المُناقشات المُعاصرة عن الصورة تشترك فى درجة من الإجماع النقدى: رفض الحقيقة كأمرٍ من التصوير الدقيق والفهم، بدلًا من دلالتها الثقافية، والظرف التاريخى وقوته كمُقوم معرفى. ويُنظر بالتالى لجميع الصور سواء مرئية أو بيانية أو نصية أو إدراكية أو نفسية كوسائط انعكاسية للكائنات والمفاهيم والمشاعر. ووفقًا لذلك، فكلها مُضطرب وملىء بالخطأ. وبالتالى، فسوء الفهم يعنى أن نعتقد أننا نستطيع أن نعرف الحقيقة عن العالم بمعرفة الصور الصحيحة له. ولكن سوء الفهم الآخر هو أن نعتقد أننا نستطيع أن نعرف أى شىء عن العالم بدون الصور. ولا يلزم على الواحد منا أن يُفضل إدانة ما بعد الحداثة للحقيقة بأنها صورة زائفة ضحلة (Baudrillard, 1983)، ولا يُريد أحدنا أن يعترض على مثل هذه السُخرية مع أكثر المناهج مادية وأدائية (انظر: الأداء)، وذلك

لكى يعترف بأنه لأن الصورة هى كُل ما يجب أن نعمل معه، فإننا نحتاج أن نعتبرها ليس فقط كمكان لميثاق سيميائى أو إدراكى، لكن أيضًا كنقطة بداية للحديث مع ميثاق يقودنا إلى حدودها. ويتضمن ذلك فحص ما قد يكمن خارج أو وراء الصورة، وأيضًا علاقة الصورة بغير الصورة، وعلاقة الرؤية بغير المرئى، ثم إلى الخفى وحتى إلى العمى.

قراءات مُقترحة

Crary (1990b); Melville and Readings (1995); Rose (2001).

جغرافيات تخيلية **imaginative geographies**

هى عبارة عن تصويرات لأماكن أخرى – من الشعوب واللاندسكيبات والثقافات و«الطبيعة» – تُبين رغبات وتخيلات ومخاوف مُبدعيها، وتُبين شبكات القوة بينها وبين «غيرها» من الأماكن. ولا يقتصر هذا المُصطلح على الأعمال الخيالية ظاهريا. بل على العكس من ذلك، فهناك معنى مهم تكون كُل الجُغرافيات فيه خيالية: حتى إن أكثر الشبكات الرسمية والهندسية للعلوم المكانية أو أكثر الخرائط حداثة ودقة فى آن واحدٍ، ما هى إلا تجريديات وتكوينات ثقافية، وتنفتح على هذا النحو إلى القراءات النقدية.

وقد اقترح المُصطلح أصلا بواسطة الناقد الأدبى الفلسطينى/ الأمريكى «إدوارد سعيد» (1935 –2003) «Edward Said» فى نقده المُؤثر للاستشراق ([1978] Said, 2003؛ وانظر Gregory, 1995a). وكان تركيزه على السُلطة (وبصفة خاصة السُلطة الكولونيالية) غريبًا على مفهوم الإدراك البيئى والخرائط الذهنية ثم حاليًا فى الجُغرافيا السُلوكية، وأكد على «عدم السذاجة» الراديكالية للتمثيل. واستَبقَت صياغة «سعيد» إلى حدٍ ما أفكار المعرفة الموقفية: فقد عُنى بكشف الامتيازات التى عادة ماً طالب بها المُؤلفون الأوروبيون والأمريكيون عندما كانوا يُمثلون الثقافات الأُخرى، وعُنى بتخطيط الشبكة غير المُتماثلة للسُلطة التى (كما وضعها هو) تقول بأن «الغرب» يُراقِب، و«الشرق» يتم مُراقبته، وهكذا لكى ينتقد تحيز تكويناتها.

ويُركز «سعيد» على العرض، والمُشاهدة، والبحث، والمُلاحظة فى الرؤية والترائى – لافتًا الانتباه إلى البناء الثقافى لتدقيق البصر. وفى حين كان نقد «سعيد» للاستشراق عبارة عن محاولة من خلال المجازات البصرية، فإن الجُغرافيات التخيلية التى عُنى هو بها كانت نصية. واستنتج الجُغرافيون البشريون الصورة النصية والمرئية على حدٍ سواء، بما فى ذلك الأشكال الفنية مثل الفيلم والفوتوغرافيا (Schwartz and Ryan, 2003)، وقد لفتوا الانتباه إلى العرض المُجسم كمُمارسة حسية حيوية (Martins, 2000). وبخلاف البنيات الأُخرى للجُغرافيا السُلوكية، فلا شىء من هذه الجُغرافيات التخيلية

يتم النظر إليه كمُنتج للعمليات المعرفية على نحو مُجرد. وكما تم تنشيط صور البنيات الثقافية عن طريق الخيال والرغبة والوعى، ففى الواقع قد انتشرت الفكرة الحقيقية «للتخيل» عن طريق الجُغرافيات المَدينة للأشكال المُتنوعة من نظرية التحليل النفسى (Pile, 1998). وتحمل هذه الصور بداخلها تقييمات مُقارنة - ما أطلق «سعيد» عليه «شاعرية المكان» - بالطُرق التى تم بها منح الأماكن «قيمة مجازية». وتتضمن مثل هذه البنيات أيضًا شاعرية «وسياسة» الطبيعة، كما أن هناك اهتمامًا ملحوظًا بتعافى الجُغرافيات التخيلية «للطبيعات» الأُخرى والثقافات الأخرى أيضًا. وذلك عند الحد الذى تُميز فيه تلك الجُغرافيات، الطبيعة «العادية» والطبيعة المُعتدلة من الأُخرى، وتُميز الطبيعيات المُفرطة وتُثبت نصها الثانوى الخاص بأولئك الذين يسكنون مثل هذه «الطبيعات غير الطبيعية» (Gregory, 1995b; Sioh, 1998)، وانظر أيضًا: المدارية.

وادعى «سعيد» أن هذه القيم المجازية لا تدخل فقط فى إنتاج «الآخرية»، ولكن أيضًا فى صياغة-الهوية لعرض الموضوع فى جدلية مُعقدة. وبالتالى تُحافظ الجُغرافيا التخيلية على صور «الموطن» و«صوره فى الخارج» أيضًا، وتُحافظ على «مكاننا» و«مكانهم» أيضًا: «فيساعد كل من الجُغرافيا التخيلية والتاريخ، العقل على تقوية إحساسه الخاص بذاته عن طريق تضخيم التباعد والاختلاف بين ما هو قريب منه وما هو بعيد عنه» (Said, 1978, p. 55). وأوضحت

من هنا «أورفورد» «Orfoed» (عام 2003) أن الجُغرافيات التخيلية قد حُشدت بانتظام لكى تَفصل مكان «المُجتمع الدولى» عن مكان أولئك الذين يُواجهون أزمات أمنية، ولذلك دائمًا ما يكون التدخل بعد الحدث، ويتم تركيبه على أنه إنسان ناكر للذات، وهى تجادل أن هذا الفصل قد تم تنفيذه عن طريق خطط للتوطين والإبعاد عن «أماكنهم» التى تعمل ليس فقط لإضفاء الشرعية على تصرفات نصف الكرة الشمالى مثل الجهود الحميدة والكثيرة لإيجاد الحل، ولكن أيضًا للتعتيم فى حالات كثيرة على المُشاركة الفعالة للفاعلين الدوليين فى توليد الأزمة. وبالمثل، كَوَّنَ «جراهام» «Graham» (عام 2006) الجُغرافيات التخيلية التى استخدمت لفصل مُدن الموطن الأصلى من مُدن «الإرهاب» ومُدن «الهدف» أو مُدن العرب أثناء «الحرب على الإرهاب»، حتى إن هذه المُدن أيضًا مُتكاملة من خلال علوم التقنية التى توجد «داخل ساحة معركة وحيدة وعبر وطنية». وتُوضح دراسات مثل هذه الدراسات لماذا «جريجوري» «Gregory» (2004b, p. 256) يختم بأن الجُغرافيات التخيلية تُضاعف أماكن التعبير التى «تكون فيها الطُبولوجيات غير الثابتة عبارة عن رسم تفصيلى لتنافر الاتصال الذى تم فيه تحضير الاتصالات فى بعض التسجيلات حتى إنها أُنكرت بالاتصالات الأُخرى».

ومع ذلك، «فالتضخيم» ليس هو نفسه «التزييف»، وتُضعف مُناقشة «سعيد» التباعد بين العوالم «الحقيقية» و«المُتخيلة» التى اعتمدت

عليها الجُغرافيا السُلوكية. ويُعد ذلك هو أكثر جُزء تعقيدًا وجدلية فى نقاش «سعيد». وهناك مقاطع من نقاشه تُناقض بالتأكيد ما أَطلق عليه «الجُغرافيات الإيجابية» مع الجُغرافيات التخيلية المُنتجة تحت شعار الاستشراق. وحتى الآن، إذا كانت الجُغرافيات التخيلية عبارة عن «تخيلات» فى معناها اللاتينى الأصلى «الخيال fictio» - أي: شىء ما تم خلقه، وشىء ما تم ابتداعه - فإن ذلك لم يدل على أنها ضرورية بدون الصلابة والخلاصة وفى الواقع «الحقيقة». وعلى العكس من ذلك، فقد انتشرت الجُغرافيات التخيلية فى أشكالٍ مادية (مثل الروايات، والرسم، والتصوير الفوتوغرافى، والتقارير الاستخبارية، والجُغرافيات الأكاديمية، وأدب الرحلات المعروفة، والمجموعات والمعارض) التى تُصبح مُترسبة عبر الزمن لتُشكل أرشيفًا مُنظمًا داخليا وذاتى التسليح بصورة حاسمة. ويُزودنا ذلك «بتركيبٍ استشهادى» للاعتبارات اللاحقة يُشير فى بعض معانيه الكبيرة أيضًا إلى الأداء: فهو يُشكل ويُضفى الشرعية على المواقف والتنظيمات والسياسات والمُمارسات لجمهوره الجماعى، ولذلك تكون الجُغرافيات التخيلية فى هذا الطريق فى دوامة داخل وخارج نوع من المثال الثقافى «للآخرية» يملك فعلًا أعظم النتائج المادية.

وتعمل الجُغرافيات التخيلية بالتالى على إضفاء الشرعية على «العوالم» وإنتاجها. ويُنتج تداول الجُغرافيات التخيلية وترسيخها الشعور «بالصدق»، وبالتالى الشعور بالسُلطة: فتكرار العناصر

نفسها يُصبح استشهادًا مضمونًا للحقيقة (Vanderbeck, 2006).
وفى بعض الحالات، تقوم الجُغرافيا التخيلية بتأهيل الأماكن الأُخرى، وبالتالى تؤيد (على سبيل المثال) انتزاع الملكية الكولونيالية: وبالتالى فقد أوضح مشروع «كارتر» «Carter» (عام 1987) عن التاريخ المكانى المُعلن، كيف أن **لاندسكيب أستراليا** تم جلبه داخل أفق الفهم الأُوربى من خلال سلسلة من المُمارسات النصية الصريحة والمُمارسات الكارتوجرافية. وتُوضح الجُغرافيات التخيلية فى حالات أُخرى أماكن التباين (الراديكالى)، ولكن يكون هنا أيضًا، من خلال تضمينها فى نُظم السُلطة والمُمارسة، ويُمكن قراءتها على أنها أدآت كثيرة للمكان. وهكذا فقد مَيّز «جريجوري» «Gregory» (2004b)بين ثلاث إستراتيجيات وُضعت للعمل أثناء «الحرب على الإرهاب» لجلب «الخصم» فى مشهد داخل ثلاثة أماكن مُختلفة: اُختزلت إلى أهداف فى إحداثيات ونُقط فى مكانٍ تجريدى وهندسى، واختزلت إلى مُهاجمة البرابرة لمداخل الحضارة من مكانٍ برى وغير مُتمدن، واختزلت إلى كوخ لا إنسانى فى مكان الاستثناء المُتناقض (انظر: **مجال الاستثناء**) حيثً كانت الوفيات بدون أهمية (انظر أيضًا: **الإرهاب**).

الإستراتيجية	التسجيل	المكان
التحديد المكانى	تقنية-ثقافية	تجريدى، هندسى
العكسية	ثقافية-سياسية	برى، غير مُتمدن
الاستثنائية	سياسية-قانونية	مُتناقض، طوبولوجى

وهكذا تم النظر للجُغرافيات التخيلية على أنها عبارة عن أماكن أُنشئت خِفية، ويُعد ذلك تحيزًا يورطها فى ملعب السُلطة.

واستجابة لذلك، فمكافحة-الجُغرافيات التخيلية عبارة عن مُحاولات مُتعمدة لاقتلاع وتخريب ونزاع الجُغرافيات التخيلية المُثبتة عن طريق أنظمة مُهيمنة على السُلطة والمُمارسة والتصور. وعادة ما تُنتج من داخل أهداف التصور، وتسعى إلى إعطاء صوت ورؤية لموضوعاتها، وتتراجع عن الفصل بين «مكاننا» و«مكانهم»: «فتكتب الإمبراطورية العودة» و«تتحدث السابلترينية» لكى تُضعف إملاءات الإمبريالية والسابلترينية (Slater, 1999: وانظر: دراسات المهمشين). ولدى شهادات شهود هذا الشكل تاريخ طويل، ولكنهم يستخدمون اليوم فى أغلب الأحيان ما يُسمى بـ «وسائل الإعلام الحديثة» لإنتاج رأى عام جديد، وبالتالى يفحَص «جريجوري» «yrogerG» (2009c) المدونات من بغداد التى تُبارى مُكافحة-جُغرافيات الحياة اليومية بها التخيلات السياسية والعسكرية الأمريكية للمُدن العربية.

قراءات مُقترحة

Driver (2005); Gregory (1995a); Said (2003[1978, pp. 49- 73]).

هى شكل من أشكال الهجرة يحدث عندما ينتقل الناس من دولة إلى أُخرى. ويقوم الوافدون بتغيير مكان إقامتهم الدائم، وبالتالى فهم يتميزون عن الزوار المُؤقتين، الذين ينتقلون بصفة مُؤقتة عادة لأسباب مُتعلقة بالعمل، وينتقل الوافدون أيضًا اختياريا، وبالتالى فهم يتميزون عن اللاجئين، الذين يتم إجبارهم على ترك أوطانهم بسبب الاضطهاد. وعندما يستقر الوافدون فى دولة جديدة بدون علم وموافقة الحكومة فى السُلطة، فإنه يُطلق عليهم مُهاجرون وافدون «غير مُوثقين، و«غير شرعيين»، أو «غير مُصرح لهم». ويُهاجر الملايين من الناس كل عام، ويُعد ذلك الشكل من أشكال الهجرة أحد أهم أسباب التغير الاجتماعى فى العالم اليوم (Clark, 1986; Sassen, 1996).

وهناك العديد من القصص الاستطرادية عن الهجرة الجماعية فى التاريخ، ولكن شهدت العقود التالية للحرب العالمية الثانية أعظم التحركات السُكانية من أى وقت آخر. وقد بدأت الهجرة الوافدة على النحو الذى تم فيه استعمال معنى المُصطلح اليوم بعد تكوين الدول القومية، وارتبطت الهجرة الوافدة حتى وقت قريب ارتباطًا وثيقًا بالكولونيالية (راجع: **الاستعمارية**). فعلى سبيل المثال، هاجر البريطانيون إلى المُستعمرات وأقاموا مُجتمعات استيطانية، وبعدما نالت هذه المُستعمرات استقلالها، فإن هذه التحركات قد استمرت فى

شكل هجرة وافدة. وقد لحق بالبريطانيين آخرون من الدول الأوربية فى المقام الأول والكثير من المُستعمرات السابقة، مثل أستراليا وكندا والولايات المُتحدة الأمريكية، التى تعتبر نفسها «مُجتمعات مُهاجرين وافدين» بمعنى أن الغالبية الساحقة من مُواطنى تلك الدول، إما أن يكونوا هم المهاجرين الوافدين أنفسهم، أو هم نسل المُهاجرين الوافدين. وحتى وقت قريب، فإن كل الوافدون تقريبًا قد هاجروا نحو ما يعتقدون أنه أعظم الفرص الاقتصادية للعمل. وتغيرت هذه الأنماط التاريخية فى الخمس والعشرين سنة الماضية، وذلك بطريقتين أساسيتين. الأولى، هى أن أقاليم المصدر والمصب على حدٍ سواء قد تعددت، وأن الهجرة الوافدة أصبحت أكثر عالمية فى المجال من أى وقت مضى (Castles and Miller, 2003). والثانية، أنه على النقيض من الفترات السابقة، فإن عددًا قليلًا ولكنه ذو أهمية كبيرة من الوافدين اليوم أصبحوا أثرياء. واهتم هؤلاء «الوافدون المُهيئون» أساسًا بالقضايا السياسية (على سبيل المثال: الاستقرار) ونمط الحياة. وقد سعى الوافدون من خلال الكثير من الدول بسبب مهاراتهم الريادية ورأس المال، وغيروا بشكلٍ كبيرٍ الطريقة التى يُنظر بها للوافدين فى الأماكن التى يستوطنون فيها (Skeldon, 1994; Mitchell, 2004a).

وطبقًا للتقرير المُهم الخاص باللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية التابعة للأُمم المُتحدة (GCIM, 2005)، فهناك 200 مليون نسمة

تقريبًا فى العالم كانوا يعيشون لمدة سنة على الأقل خارج الدول التى ولدوا فيها، ويصل هذا العدد إلى نحو 3 % من جُملة سُكان العالم. وطبقًا للجنة (p. 2)، فإنها «تستنتج أن المُجتمع الدولى فشل فى الاستفادة من الفُرص المُتاحة، وأن يُواجه التحديات المُرتبطة بالهجرة الدولية». وبصفة خاصة، استنتجت هذه أن سياسات الاستقبال لدى الدول المُستقبلة للمُهاجرين، لا تُمكن الوافدين من الاندماج فى المُجتمع بفاعلية.

وأينما يُقيم الوافدون، فهم فى العادة يختلفون ثقافيا عن مُجتمعات استقبالهم. وهم فى أغلب الأحيان عبارة عن «أقليات ظاهرة» (أى لون البشرة مُختلف عن السُكان السائدين). ويتباين استقبال الوافدين بشكلٍ كبيرٍ بين الدول، ولكن توجد ثلاثة أنواع للاستجابات النموذجية: هى العزل، والاستيعاب والتعددية. فتعتقد بعض المُجتمعات أنه من الضرورى أن يلتحق الوافدون بوظائف مُعينة ـ على سبيل المثال، الوظائف التى تُعانى من نقصٍ فى العمالة ـ ولكن يجب أن يكونوا مفصولين عن السُكان السائدين، ويُرَحَّلوا عندما لا تكون هناك حاجة لبقائهم بطريقة مثالية. وقد كان هذا هو الوضع، على سبيل المثال، فى كثيرٍ من الدول الغربية فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، وهو الواقع حاليا فى دول مثل اليابان وسنغافورة (Yeoh, 2006). وجعلت الدول التى تنتمى إلى هذه الرؤية، من الصعب على الوافدين أن يحصلوا على الحُقوق القانونية الكاملة، وبصفة خاصة المواطنة.

وتتوقع الدول الأُخرى مثل فرنسا وعلى نطاقٍ أكبر مثل الولايات المُتحدة الأمريكية، أن الوافدين يتفقون أو يتشابهون مع ثقافة وطنية سابقة. ويتم مَنح الحُقوق القانونية الكاملة والمواطنة غالبًا فى هذه الحالة على مراحل، فى خطوة مع عملية الاستيعاب. وأخيرًا، فقد سَنَّت دول قليلة، لاسيما أستراليا وكندا، تشريعًا يُكرس مفهوم التعددية الثقافية، وسياسة تُشجع على تعايش أشكال كثيرة من التعبير الثقافى. وتسمح هذه الدول للوافدين أن يُصبحوا مُواطنين سريعًا، والاعتراف بتعقيدات الهوية، وتسمح للأفراد أن يحتفظوا بالجنسية القانونية المُزدوجة أو المُتعددة. ويُلاحظ على الرغم من ذلك، أن الاختلافات بين هذه السياسات مُبالغ فيها بدون شك، ونادرًا ما تتبع تلك الدول سياسات هجرة وافدة واحدة يتم تطبيقها على كُل المجموعات بالتساوى. ونتذكر أيضًا أن اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، قد خلصت بصفة عامة إلى أن سياسات استقبال الوافدين غير كافية.

وتقليديا، تم تحليل الهجرة الوافدة بشكلٍ مُباشر كعملية للدفع-والجذب: فيترك الناس دولة ما هربًا من المشاكل مثل الفقر والصراع السياسى، ويتجهون إلى المناطق التى تُوفر لهم حياة أفضل. ويتم مُعاملة الناس طبقًا لهذا المفهوم كأفراد عاقلين على استعدادٍ للتخلى عن هوياتهم القديمة وولاءاتهم، وعلى استعداد لتبنى هويات جديدة وولاءات إذا اعتقدوا أن ذلك يصب فى مصلحتهم. ويُنظر إلى

الاستيطان كأنه عملية أُحادية الاتجاه وتدريجية، حيث يتعذر فى النهاية تمييز الوافدين من المُجتمع الذى استقبلهم - فهم يُصبحون مُندمجين. وقد ظهر هذا التفسير من أبحاث مدرسة شيكاغو فى بدايات القرن العشرين، واستمر يُؤثر فى البحث فى الهجرة الوافدة. ومع ذلك، فتعتمد الأبحاث الحديثة على فهم مُختلف للتاريخ والثقافة والهوية، وتُقدم هذه الأبحاث وجهة نظر بديلة. أولًا، يُنظر للهجرة الوافدة كأنها عملية تراكمية تحدث بالتسلسل وفى الاتجاهين. ونادرًا ما يقطع الوافدون الصلات بين المناطق السابقة والحالية، وكذلك نادرًا ما يقطعون الروابط الاجتماعية، ويتم ربط الحياة فى الدولة الجديدة بالحياة فى الدولة القديمة (راجع: **الهجرة المتسلسلة**). ونتيجة لذلك، تُصبح ثقافة الوافد مزيجًا من المُمارسات، وتكون الهويات فى حالة تغير مُستمر بدلًا من أن تكون ثابتة، أو فى تدرج مُتصلبٍ من القديم إلى الجديد. وأكثر وأكثر من ذلك، فإن دراسات الهجرة الوافدة تتبنى الرؤية بأن الثقافات كالشتات - وكالمُتناثرة، ولكنها مُتصلة عبر المسافات الشاسعة. وقد قاد هذا الفهم إلى مفهوم عبور القوميات، وهى الفكرة بأن الكثير من الناس يعيشون فى المُجتمعات التى تمتد عبر - بل ربما حتى تتجاوز - الحدود الوطنية (انظر: Appadurai, 1996; Van Hear, 1998).

وقد أعطى هذا الفهم الحديث لعملية الهجرة الوافدة بشكلٍ بارزٍ وبصفةٍ خاصةٍ أهمية للوافدين فى تحديد وإعادة تحديد النُظم

الاقتصادية والسياسية والثقافية المُعاصرة. فعلى سبيل المثال، أصبح السُكان غير البيض على وشك أن يُمثلوا الأغلبية بين السُكان فى ولاية كاليفورنيا، فقد أصبح البيض للمرة الأولى فى التاريخ يُمثلون الأقلية طواعية فى إقليم تحت سيطرتهم (Maharidge, 1996). وتحدث التحولات الثقافية المُشابهة فى المُدن الكُبرى بجميع أنحاء العالم الغربى، الذى يُصبح أكثر فى التعددية العرقية والتعددية اللغوية من أى وقت مضى (فعلى سبيل المثال، يتم التحدث بنحو 200 لُغة فى منطقة تُخدم بحكومة بلدية تورنتو). وهناك دراسات قليلة عن الديناميكيات الثقافية للمعيشة فى المُدن ذات التعددية العرقية (مع ذلك انظر: Jacobs, 1996; Germain, 1997)، ولكنه من الواضح أن هذه السياقات الجديدة قد أبرزت قضايا أساسية عن معنى المُشاركة العادلة والعامة، وحتى عن المواطنة ذاتها (Jacobson, 1996).

قراءات مُقترحة

Castles and Miller (2003); Global Commission on International Migration (GCIM) (2005); Richmond (1994); Segal (1993).

إمبريالية **imperialism**

هى علاقة بشرية وإقليمية غير مُتكافئة، عادة ما تكون فى شكل إمبراطورية، وتعتمد على أفكار السمو ومُمارسات الهيمنة، وتتضمن

توسيع النفوذ وتحكم دولة واحدة أو شعبًا فى الآخر. وقد اُشتقت من الكلمة اللاتينية «حكومة imperium» («سُلطة سيادية»)، وترتبط الإمبريالية ارتباطًا وثيقًا بالكولونيالية. ويُشير المُصطلحان إلى عمليات جُغرافية جوهرية - وصادمة - خاصة بمُصادرة الملكية، التى يتم فيها نقل الشعوب، والثروة، والموارد، وسُلطة صناعة القرار، من أراضٍ وشعوب بعيدة إلى مركز منطقة حضرية كبيرة ومُختارة (من خلال خلط الاستكشاف، والإخضاع، والتجارة، ونزع الموارد، والاستيطان، والحكم، والتصور)، على الرغم من أن المُصطلح الثانى يختلف عن الأول من حيث كثافة ومادية تركيزه على انتزاع الملكية. وتم استعمال «الإمبريالى» ليُشير إلى سُلوكيات ومُمارسات الهيمنة المُناسبة للإمبراطورية.

وقد تم استعمال المُصطلح أصًلا فى النصف الثانى من القرن العشرين لكى يصف الدولة التى تُركز على الانتشار الإقليمى - ويتجسد ذلك من خلال القسم الاستعمارى فى أفريقيا ما بين 1885و1914 الذى يتضمن المُنافسة الوطنية الهجومية من أجل الحصول على النفوذ، والتبرير العام للإمبريالية كـ «رسالة حضارية». ولفتت هذه الفترة «الإمبريالية الكلاسيكية» انتباه القوى القديمة والجديدة (بريطانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا واليابان والولايات المُتحدة الأمريكية) إلى وجود نظام عالمى توسعى مُتقلب الرأسمالية، وأن هناك حربين عالميتين قد سَرَّعَتا من التحلل

السريع للإمبراطوريات الكولونيالية المُترامية الأطراف التى تكونت على مدى القرون الأربعة السابقة (Baumgart, 1982، وراجع: تصفية الاستعمار). وصاغت الجُغرافيا - كتخصصٍ وكخطابٍ مُوسع على حدٍ سواء - علاقة وثيقة مع الإمبريالية أثناء تلك الفترة (راجع: تاريخ الجُغرافيا). ولعبت خطط الاستكشاف والتخطيط التفصيلى والنماذج الجيوبوليتيكية، والبراهين المناخية، عن السمو الأوروبى، والاختلاف العرقى، أدوارًا إمبريالية مُهمة بصفة خاصة (Bell, Butlin and Heffernan, 1995، وراجع: المناخ، والمنطقة قلب الأرض).

ومع ذلك ففكرة الإمبريالية ومُمارستها ذات تاريخ طويل، وقد تمت مُحاولات لتفسيرها بطرقٍ أكثر منهجية. وترجع الإمبريالية إلى العصور القديمة وإلى ما أطلق عليه «ديفيد هارفي» David «Harvey (2003b) «الإمبريالية الجديدة» التى يجرى حاليًا تسهيلها من خلال العسكرية الأمريكية والتفوق الاقتصادى (خاصة فى الشرق الأوسط)، ويجرى تبريرها بأنها «الحرب على الإرهاب». كما ترك الرومان بعض السوابق الإمبريالية المُهمة، مثل حتمية إضفاء الشرعية على الكولونيالية (الاستعمارية) عن طريق الاستعانة بالقانون الإلهى أو الوضعى. ومع ذلك، فهناك سلسلة من التقدمات - فى البداية كانت فى التقنية الملاحية والعسكرية، ثم بعد ذلك فى إنتاج المعرفة - ساعدت السُلطات الأُوروبية على تكوين إمبراطوريات

بالخارج على نطاق لم يكن مُتخيلًا أو يُعد مُمكنًا أبدا من قبل، كما أن الأعمال الحديثة فى الإمبريالية تؤكد أن التفوق المُميز لإمبريالية الغرب (خاصة الولايات المُتحدة الأمريكية، انظر: **الإمبراطورية الأمريكية**) يكمن فى القدرة على التحايل على المُؤسسات الدولية والقانون (انظر، على سبيل المثال: مجال الاستثناء) وبالتالى تبتعد عن التراث الأخلاقى والسياسى لروما.

وتُؤكد المداخل النقدية للإمبريالية على استغلالها الفطرى وطبيعتها غير الإنسانية (يُستدل على ذلك، عن طريق الرق، على سبيل المثال) و- فى ظل التبسيط - جاءت هذه المداخل على ثلاثة أشكال ومراحل رئيسة: المدخل الأول، ويبدأ بأعمال «هوبسون» «J. A. Hobson» و«لينين» «V.I. Lenin» و«جوزيف شومبيتر» «Joseph Schumpeter» فى أوائل القرن العشرين، حيث تم تحليل الإمبريالية على أُسس اقتصادية وسياسية - كمركزٍ لتطور **الرأسمالية والدولة القومية**. وتسعى أدبيات تاريخية وجُغرافية ضخمة لمُراعاة خُصوصية السُلطة الإمبريالية، وتفحص فى كيفية أن المراحل المُختلفة للتراكم الرأسمالى (التجارى، والصناعى، والاحتكارى) قد ارتبطت بالأشكال المُختلفة من الإمبريالية (البحرية والبرية، والرسمية وغير الرسمية) ودورات الهيمنة العالمية (Blaut, 1993; Taylor, 1996; Abernethy, 2000، وراجع: **نظرية النُظم العالمية**). وقد فقدت التفسيرات أُحادية السببية والتقنية والانتشارية (بما فى ذلك تفسيرات الماركسية)

الخاصة بصعود الغرب إلى الهيمنة العالمية – مُمثلًا 85 % من سطح الأرض فى ذُروته فى عشرينيات القرن العشرين – مصداقيتها من حيث الاعتبارات التاريخية، ولكن ظلت المرونة الثقافية والسياسية، وليس أقلها فى سيناريوهات «نهاية التاريخ» التى تنظر للمادية الإمبريالية كنقطة مُرتفعة، وحَدا للتقدمِ البشرى (راجع: التحررية «الليبرالية» الجديدة).

والمدخل الثانى، هو أن الإمبريالية منذ ثمانينيات القرن العشرين دُرست **كخطاب** – أو كقواعد نحوية – للهيمنة مُغذى بالصور والقصص والتصورات، وتشكلت عن طريق فئات **كالنوع**، **والجنوسة**، **والسلالة**، والأُمة، والديانة، بالإضافة إلى رأس المال **والطبقة**. وركزت الفاعلية النقدية على قدرة التفكير الثُنائى والجوهرى – قوالبنا النمطية/وقوالبهم، والقوالب النمطية للذات/وللآخر، مثل التعارض بين الحضارة والهمجية – وركزت كذلك على السُبل التى تُؤثر فى، وتُثبت، المعرفة الغربية بها، ونزع الملكية عن طريق تشويه سمعة معارف المُجتمع المحلى وتصوير الأرض بأنها إرث إمبريالى شرعى. وقد كانت أعمال «إدوارد سعيد» عن **الاستشراق** وعن كيفية أن الأعمال الإمبريالية المُتعددة الأوجه «تُصارع على الجُغرافيا»، مُؤثرة فى تحفيز اهتمام التخصصات البينية بالبناء الثقافى والمكانى لطبيعة المعرفة الغربية عن «الآخر» (Said, 1993, p. 7). وفى حين أولى الجُغرافيون اهتمامًا وثيقًا بكيفية أن مجموعة من

الأفكار والمُمارسات والنصوص الجُغرافية، يُمكن تصورها كخطابات إمبريالية، فإنهم قد حذروا من تقليص الإمبريالية للخطاب، وأصروا على الحاجة إلى فهم الأساس المادى للعمليات الإمبريالية (Lester, 2000، وراجع: **ما بعد الاستعمارية**).

أما المدخل الثالث - الذى يُحدث تقدمًا كبيرًا فى التاريخ والجُغرافيا حاليًا - فقد عُنى بالأساس الموقعى للإمبريالية. فيحشد هذا المدخل مفاهيم الشبكة العنكبوتية والإنترنت لإصلاح ما تبقى من المركزية الأوروبية والمركزية الحضرية (التمسك بالنص والتجريد) فى كثيرٍ من الكتابة فى الخطابات الإمبريالية/الكولونيالية، ويُدافع ضد تصوير الإمبريالية بأنها إما تكون هيراركية جامدة، أو هى كُل الفهم والمعرفة. وقد تشكل ما ينشأ عن المُناقشات التاريخية القديمة حول السُبل، وإلى أى مدى تنشأ الأفعال والمُمارسات من الجوهر الإمبريالى عن طريق الأحداث والضُغوط الخارجية/الكولونيالية، ويُعامل مدخل شبكات الإمبريالية المتروبول «الدولة الاستعمارية» والمُستعمرة ككيانات تأسيسية تبادلية (بدلًا من مُعاملتها ككيانات مُنفصلة ومعزولة)، ويتحلل التوازن الدقيق للإمبريالية مع المركز/الجوهر وللكولونيالية مع الحد الخارجى/الهامش. وتفحص هذه الأدبيات الخطط الإمبريالية والكولونيالية التركيبية والمُنوعة والمُتغيرة وغير الثابتة، وتفحص كيف أن الأشكال المُتعددة للتماثل والاختلاف والتباين والتفاوت، قد أصبحت مُخططة عبر الأُمة والإمبراطورية.

وبالتالى فيُمكن رؤية الإمبريالية كوحدوية ومُتمايزة جدا (Laster, 2001). ومع ذلك، فهناك أسئلة يُمكن أن تُثار حول كيفية أن كفاية هذه الأدبيات يُمكن أن تُعالج مسائل السُلطة.

قراءات مُقترحة

Lambert and Laster (2006); Said (1993); Taylor and Flint (2000); Wolfe (2004).

معرفة محلية **indigenous knowledge**

يُمثل هذا المُصطلح المعرفة التى يُعتقد أن تكون مُترسخة داخل مُجتمعات السُكان المحليين (انظر أيضًا: **أصالة السكان**)، وعادة ما يتم طرح هذا المُصطلح فى مُقابل معارف التعميم والمعارف الغربية والعلمية. وفى حين اعتبرت معارف السُكان المحليين عبارة عن تمسك تقليدى أو عائق تخلفى للتنمية الفعالة فى الفترة التالية مُباشرة لـ «عقد التنمية»، فإن فكرة معارف السُكان المحليين فى الآونة الأخيرة كبديلٍ للإدارة الاجتماعية العلمية الفاقدة للمصداقية بشكلٍ مُتزايد، وكبديلٍ لتنمية العالم الثالث، قد اكتسبت مصداقية مُهمة كوسيلة للخروج من طريق «التنمية المسدود». ويُمثل تثمين معارف السُكان المحليين تحولًا بعيدًا عن تفضيل معرفة «صادرات التنمية» تجاه أصوات وتجارب مواطنى الجنوب، والذين تكون لديهم عادة التنمية

مُتوقعة، ويكون «الاستماع بجدية لما يجب أن يقوله الفقير الريفى، ويكون التعلم من تجاربهم وتمثيل حقائقها وأولوياتها» (Briggs, 2005, p. 100). وغالبًا يرجع الاهتمام بمعارف السُكان المحليين إلى تحدى «شامبرز» «Chambers» (عام 1983) لوضع أولى المشاركات، ولكن هناك انتماءات واضحة مع تركيز ما بعد الاستعمارية على السُلطة/ والمعرفة. وينظر كُتاب ما بعد التنمية إلى بدائل السُكان المحليين كعرضٍ للإمكانيات الحقيقية الوحيدة للتغير التقدمى للأغلبية فى العالم. فيقترح «إسكوبار» «Escobar» (1995، p. 98) – على سبيل المثال – أن «إعادة صناعة التنمية يجب أن يبدأ بفحص المُؤسسات المحلية، وإلى أى مدى تُمثل هذه المُؤسسات الحياة والتاريخ بالنسبة للشعب، وهذه هى شُروط التغيير».

وحتى وقت قريب، كانت أدبيات معارف السُكان المحليين تميل إلى اقتراح الثُنائية بين المعارف العلمية ومعارف السُكان المحليين، مُعتبرة العلم بمثابة مجموعة من الأفكار التى لا أساس لها، ومُتجاهلة الأشكال الهجينة التى تجمع المعارف العلمية المُتنوعة بالمعارف المحلية التى تبرز من المُمارسة الحقيقية للحياة اليومية (Agrawal, 1995). أما بالنسبة للآخرين، فإن فكرة معارف السُكان المحليين كمفهوم مُفرد تتجاهل علاقات التعددية والسُلطة الكامنة فى أى مُجتمع، وتُعد بصفة خاصة إشكالية من حيث علاقات النوع. وقد قاد ذلك البعض للحديث عن المعارف المحلية (Briggs, 2005). أضف إلى

ذلك، أن التركيز على المعرفة يُمكن أن يُحول الأنظار بعيدًا عن الأُمور المادية للتنمية والاستثمار، وبينما قد يملك البعض المعرفة، فإنه ليس من المُمكن دائمًا لهم أن يتفاعلوا معها (Jewitt, 2002). وأخيرًا، فقد اقترح بعض المُعلقين الجذر، لأن تبنى الحديث عن معارف السُكان المحليين بواسطة مُنظمات التنمية مثل البنك الدولى - بينما يُعد على السطح خطوة إيجابية - يكون فى مُعظم الأحوال غير نقدى ورمـزى. ومن المُتوقع، فى مثل هـذه الحـالات، أن تُضاف معارف السُكان المحليين (غالبًا ما يتم اختصارها إلى التسمية المُفردة «IK») إلى المعارف والمُمارسات الموجودة بالفعل، بدلًا من السماح لها بأن تُقدم تحديًا أساسيا أعظم لنظرية معرفة مداخل التنمية التقليدية (انظر: Briggs and Sharp, 2004).

قراءات مُقترحة

Agrawal (1995); Briggs (2005).

indistinction، zone of **نطاق إبهام**

هى حيز مكانى يوجد به فئات مُتعارضة اسميا ولا تكون مُشوشة («مُبهمة») فقط ولكن أيضًا تندفع إحداها داخل الأخرى بشكل فعال. ويُنشط هذا المظهر الطوبولوجى الادعاءات الأساسية للفلسفة السياسية لـ «جيورجيو أجامبن» «Giorgio Agamben»، التى اهتمت

كثيرًا بالجُغرافيا الثقافية والاجتماعية والسياسية. وتُحدد صياغة «أجامبن» لمكان الاستثناء (انظر: **مجال الاستثناء**)، المكان الذى يجمع بين الإقصاء والتضمين، والخارج والداخل، والعنف والقانون «الذين يدخلون إلى منطقة مُبهمة مُتعذر اختزالها» حيث يمر كل واحد منها إلى الآخر (1998, pp. 9, 32). ويُجادل «أجامبن» بأن الأساس فى ذلك يتمثل فى العملية التى تكون **الحياة المُجردة** خلالها مُستثناة من، ومُستولى عليها، داخل النظام السياسى فى أعظم أشكاله الراديكالية، ويتمثل كذلك فى العملية التى تستعمل **السُلطة النظامية** خلالها القانون لكى تُعطل النظام الشرعى (أو الاعتباري) (1998, pp. 18-19). ويُجادل «أجامبن» بأن الاستثناء أصبح حاليًا مُعممًا إلى النقطة التى يُنذر عندها بأن يُصبح مبدأ: (المكان «الخالى من الناحية القانونية» لحالة الاستثناء... [يتجاوز] حُدوده المكانية والزمنية، وينتشر حاليًا خارجها، ويبدأ فى التوافق مع النظام الطبيعى الذى يُصبح كُل شىء فيه مُمكنًا مرة أُخري) (p. 38). ومهما يُنتج الفرد مثل هذا الادعاء العام، فإن هناك دليلًا قويا بالنسبة لتضاعف المناطق المُبهمة بشكلٍ خاصٍ: وبالتالى، وعلى سبيل المثال، يقتفى «جريجوري» «Gregory» (2004b, pp. 122 –36) أثر الطُرق التى عمل الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين فيها على انتشار المناطق المُبهمة المحسوبة، فى حين يقترح «جاندى» «Gandy» (2006b) أن المناطق المُبهمة أصبحت ميزة «للمكافحة الحيوية للتحضر» المُعاصر الذى يُنتج أشكالًا جديدة للاستثناء.

induction **استقراء**

- هو شكل من أشكال الاستدلال الذى ينتقل من الخاص إلى العام، وينشر عادة المعلومات والمعرفة من عددٍ قليلٍ من الحالات (المُمكنة غير المُمثلة: راجع، اختيار العينات) إلى تطويرٍ للقوانين العامة. ويتم فى العادة ربط التفكير الاستقرائى مع المنطق الاستقرائى (انظر أيضًا: **الاستدلال، والاستنباط**).

قراءات مُقترحة

Harvey (1969).

industrial district **منطقة صناعية**

هى مُصطلح مُطور ليستحوذ على الجُغرافيا المحلية، والكثافة المُؤسساتية، والاتصال المُترابط للأنشطة الإنتاجية (الزراعية-الصناعية، الصناعات التحويلية والمالية والخدمات). وتتمثل النُقطة المرجعية المُشتركة لهذا المُصطلح فى الدراسة الأساسية لـ «ألفرد مارشال» «Alfred Marshal» عن «مبادئ الاقتصاد Principles of economics» (عام 1919)، التى أشار فيها إلى أن المناطق الصناعية عبارة عن «تركز للصناعات التخصصية فى مواقع مُحددة» (انظر: المحلية). أما عن الاستخدام المُعاصر للمُصطلح، فإن أكثر ميزة تُعبر عنها المناطق الصناعية، هى أن آليات الصلات الوثيقة لهذه المنطقة

الداخلية (المنطقة البينية)، قد قامت على عدم التكامل الأفقى والرأسى وقامت على العمليات الخاصة بالنماذج المألوفة المُحددة، والقواعد المعروفة والمضمونة، والروتينيات التى تعمل جميعًا مع الشركات وتُزود المنطقة بالبنية الأساسية.

وقد صاغ «مارشال» المُصطلح لبيان أهمية صناعة أدوات المائدة فى شيفيلد، وصناعة الصُلب المُتخصصة، وقطاع المنسوجات القطنية بجنوب شرق لانكشاير. فقد لاحظ الخصائص المُميزة للمواقع، التى أطلق عليها اسم «الجو الصناعى»، الذى يُمد كلية بنوعٍ من الدفء الصناعى مع نشاط اقتصادى مُنافس بدرجة كبيرة. ولوحظت بعض الخصائص الأساسية بواسطة «مارشال»، ووضعت باقى الخصائص بواسطة الآخرين (Scott, 1998c; Amin and Thrift, 1992) حيث ضمت: الهيكل التُجارى المُسيطر عن طريق الشركات الصغيرة والشركات المملوكة محليا، والاقتصاديات محدودة النطاق، مثل تجارة المنطقة الداخلية بين المُشترين والموردين، والعُقود طويلة الأجل، والالتزامات بين المُشترين والمُوردين، وسُوق العمالة عالى المرونة والداخلى للمنطقة، والهوية الثقافية المحلية الفريدة، والمصادر المالية المُتخصصة، مثل الخبرة التقنية والخدمات التُجارية المُتاحة داخل المنطقة خارج الشركات، والتعاون أو الاتصال المحدود مع الشركات خارج المنطقة، وقرارات الاستثمار المأخوذة محليا، والهجرة الوافدة للعمالة، مع مُستويات مُنخفضة من الهجرة المُغادرة، والتزام العُمال للمناطق بدلًا من الشركات.

ويُعد «وادى رياضة سباق السيارات» فى المملكة المُتحدة، المثال المُعاصر للمنطقة الصناعية، حيث إنه عبارة عن تجمع لشركات فى وسط أوكسفوردشاير تم من خلاله وفيه تطوير التكتل الهائل لسيارات «الفورمولا 1» وهندسة «السيارة إيندي» انظر: Henry and Pinch, 1997). وهذا الإقليم عبارة عن مُجتمع من المعرفة المُستمرة عن طريق التوسع من خلال الإنتاج السريع، وتطبيق المعرفة ونشرها (من خلال المُراقبة، والإشاعات، وترويج الإشاعة، والتعاقد المُباشر وغير المُباشر) بين شبكة سرية للغاية من المُؤسسات الصغيرة والمُتوسطة الحجم. وتستند المُعدلات المُرتفعة لتكوين الشركات الجديدة ونقل المعرفة من خلال القوى العاملة المُتنقلة مع منطقة صغيرة (عبارة عن هلال ضيق بطول 160 كم، على بُعد 60 كم شمال وغرب لندن)، على تجمع المعرفة، وكونت «مسارًا تعليميا ثابتًا» (Henry and Pinch, 1997, p. 7). ويُعد الجزء الذى لا يتجزأ من المنطقة، هو مصفوفة من الشركات تم تكوينها اجتماعيا وصناعيا.

ويُعد وادى رياضة سباق السيارات مثالاً للمناطق الصناعية الجديدة (Scott, 1989)، مثل إيطاليا الثالثة والقطر البرتقالى وكاليفورنيا، التى يكون من خلالها انتقال الحوافز حول الشركات المُتكاملة والمُترابطة فعالاً ومرنًا (وبالتالى الجدال «المارشالD» بأن الموقع يُمارس تأثيرًا قويا على الديناميكية الإنتاجية: انظر Storper and Scott, 1989). وفى مثل هذه الأنواع من المناطق الصناعية، هناك

خصائص أُخرى مُهمة بشكلٍ خاصٍ لم يتم توقعها من قِبَل «مارشال»، حيث تضم هذه الخصائص مدى التأثير الكبير لتبادل الأفراد بين العُملاء والموردين، والتعاون المُكثف بين الشركات المُتنافسة لتقاسم المخاطر، ولكى تُرسخ مُشاركة السُوق وعدم استقرار السُوق، والنظام التعاونى للابتكار المحلى، والحصة غير المُتكافئة للعُمال المُلتحقين بمجال التصميم والابتكار، والاتحادات التُجارية القوية التى تُوفر إدارة تدريبية وتسويقية وتقنية أو مُساعدة مالية، وأخيرًا وليس آخرًا، دورًا حُكوميا محلى قويا فى تنظيم الصناعات الأساسية وتشجيعها. ويخضع هذا النقاش للمكانية. وبعبارة أُخرى، فالجُغرافيا تُعد مركزية «للترابطات والاتفاقيات غير التُجارية» التى تمنحنا الأثير الذى تزدهر فيه المناطق الصناعية (Storper and Salais, 1997).

ويُجادل «أمين» «Amin» و«ثريفت» «Thrift» (عام 1992) بصورةٍ مُتشابهة، أنه بينما يُشكل المكان مُمارسة اجتماعية واقتصادية فى مدينة لندن وسانتا كروسى فى توسكانا، فإن السبيل الذى يأخذ فيه هذا التشكيل مكانًا، هو نفسه قد تشكل بواسطة المُتطلبات الجُغرافية للمُمارسة الاجتماعية. ولا يُمثل تركيز الجُغرافيات الاقتصادية تأثيرًا مُستقلًا أو حُرًا على الأماكن الإنتاجية، ولكن تم تشكيلة أيضًا عن طريق الطلب الجُغرافى على الجُغرافيات الاقتصادية العالمية المُتزايدة. ويتمثل أحد حالات وجود مثل هذه الجُغرافيات، فى وجود مكان أو مركز يعمل كموقع للتصور (مركز للسُلطة)، والتفاعل (مركز للاختلاط الاجتماعى)، وكوسائل لفهم البيانات والمعلومات (مركز

للخطاب). وباختصار، تُعد المناطق الصناعية جُغرافية بصورة مُضاعفة: فهى مطلوبة للمُمارسة الاجتماعية وتأسيسية لها على حدٍ سواء.

ولا تكون المنطقة الصناعية مقصورة فقط على الصناعات التحويلية والخدمات المالية، ولكنها ذات إنتاج غزير ومُنتشر، وذلك يُعد طريقة لتمثيل العولمة والتغير الجُغرافى الذى أُطلق عليه «الزراعة ذات القيمة العالية». وقد أمدنا تحليل **السلسلة السلعية** بالرؤية القوية التى يستطيع الواحد منا من خلالها أن يفحص نشأة العُقد الزراعية-الصناعية الأساسية، والتى يُمكن بها رؤية الكثير من خصائص وصف إيطاليا الثالثة، أو وادى السيلكون فى إقليم التصدير الزراعى بوادى ساو فرانسيسكو بالبرازيل، أو التُربة المُنتجة للنبيذ بفرنسا (انظر: Goodman and Watts, 1997). وهنا، وفى أغلب الأحيان يكون – تلاقى المعرفة المُتخصصة المحلية (مع التاريخ المُتعمق إذا كان مُحدثا)، والاتفاقيات التُجارية والمألوفة المُتعلقة بالترابط بين الشركات (بين المُزارعين، والمُشترين، والوسطاء)، والأشكال المُتنوعة للروابط المعرفية، والحالة المحلية التى تُزود بالأشكال المُشابهة للديناميكية الصناعية – مُغلفًا بالأسلوب الثقافى المُرتبط بالدولة. ويمدنا صعود الصناعة العُضوية ببساطة بطريقٍ واحدٍ، تكون فيه هذه المناطق الزراعية قد تم إعدادها وأُعيد إعدادهاً عن طريق التغيرات فى الزراعة الصناعية، وكاستجابات للزراعة الصناعية كذلك (Guthman، 2004) (انظر أيضًا: **الجُغرافيا الزراعية**).

industrial geography جُغرافية الصناعة

هى تخصص فرعى من الجُغرافيا الاقتصادية يهتم بوصف المناطق والأماكن والانتشار الجُغرافى للصناعة. وقد ظهر الاهتمام بهذا التخصص فى أوائل القرن العشرين، واُشتق جزئيا من المُناقشات المُطورة للنظريات فى علم الاقتصاد. وقد تخلل تاريخ الجُغرافيا الصناعية لحظات من النظرية المُضيئة والأساليب القصصية، ولكن مال النموذج الصارم لها إلى دراسات الحالة الدقيقة والوصفية التجريبية لشركة واحدة، ولصناعة أو لإقليم صناعى أو لآخر. وقد كانت الصناعات الأيقونية السائد فيها الذُّكور مثل نشر الخشب والحديد والصلب وتجميع السيارات هى الموضوع الأوَلى، وبالتالى كان المجال مُميزًا بالهيمنة الذكورية، ويعكس النوع بالنسبة للمُمارسين واهتماماتهم الحقيقية (نُسخة من «ألعاب الأولاد»)، ويعكس الأساليب غير النقدية بصفةٍ عامةٍ.

واعتمد الجُغرافى الاقتصادى «جورج شيشولم» «George Chisholm» فى عام 1910 على الألمانى «ألفرد ويبر» «Alfred Weber» واضع نظرية التوطن فى تفسير «مراكز الصناعة». وقد أعاد الجُغرافيون الصناعيون - فى أواخر خمسينيات القرن العشرين، وكثير من ستينيات القرن نفسه - اكتشاف «ويبر» وأعضاء آخرين من مدرسة التوطن الألمانية (انظر: **نظرية التوطن**)، وتحولوا إلى نظريات **الاقتصاد الكلاسيكى الجديد** الخاصة بالخيار

العقلانى وتعظيم السُلوك (Smith، 1981a]1971]) لتفسير التوطن الصناعى. وأدى دفع هذا التحرك الفكرى الصارم إلى دمج الثورة الكمية فى الجُغرافيا البشرية، التى أكدت أهمية الدقة والتجريد، وأكدت تأثير العلوم الإقليمية التى طبقت النظرية الكلاسيكية الجديدة للاقتصاد المكانى مُتضمنًا ذلك التوطن الأمثل للصناعة (Isard, 1956). ومع ذلك، وحتى فى ذلك الوقت، لم يكن واضحًا كم عدد الجُغرافيين الصناعيين الذين كانوا مُقتنعين بالحاجة لهذا التنظير الأكثر منهجية، ولم يكن واضحًا، أن كثيرًا من المُمارسين قد افتقروا لمجموعة المهارات اللازمة لأن تُطبق. وفى غُضون عقد، تم انتقاد التمسك بالشكليات الكلاسيكية الجديدة عن طريق: (1) المدخل السُلوكى (التابع للاقتصاديين مثل «هربرت سيمون» «Herbert Simon») الذى شدد على المُخرجات دون المُستوى الأمثل («الرضا») بدلًا من التعظيم (Pred, 1967, 1969: وانظر، اتخاذ القرار)، و(2) المدخل المُؤسسى - الذى عُرف فى البداية «بجُغرافية المُؤسسة» ومُؤخرًا «بجغرافية الشركات» - الذى تعامل مع الشركة ككيانٍ مُعقدٍ، مثلها مثل كائن حى تطور وتكيف وناضل فى موضع تنافسى بدرجة كبيرة، ولم يكن المدخل منطقيا فى أغلب الأحيان، كما تتحدى طُرق عمله الداخلية الشكليات (McNee, 1960).

ووصل هذا التخصص ذروته خلال الفترة المُمتدة من أواخر السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، عندما

طابقت الثورة الفكرية الصارمة نظيرتها على أرض الواقع. فلم تكن فقط تغييرًا بيئيا فكريا، بل كذلك كانت الموضوع الأساسى للبحث. وكانت بالتالى على ما يبدو عبارة عن أقاليم صناعية غربية مُحصنة تُهاجم بواسطة عواصف التفكيك الصناعى، وإعادة البناء الصناعى وتدهور الشركات، التى تدمرت وأُنشئت من جديدٍ على حدٍ سواء. وكانت صناعات الخبز والزبد الحالية بالاقتصاديات الغربية، مثلها مثل الحديد والصلب وبناء السُفن وصناعة المنسوجات، عُرضة لصدمة اقتصادية حادة مثل الشركات التى أفلست، وذهبت بعيدًا، أو أصبحت فقيرة وذليلة. وقد فُقدت الملايين من وظائف الصناعات التقليدية.

وأفرزت الأحداث التى على أرض الواقع نظرية جديدة وأساليب جديدة فى الجُغرافيا الصناعية، حتى إنها بدأت تتحدى ذُكورية التخصص. وبدأ العُلماء يتحولون إلى الجُغرافيا النقدية. ففى المملكة المُتحدة، أمدنا كل من كِتابى مساقط المياه لـ «دورين ماسى» «Doreen Massey» والتقسيمات المكانية للعمالة (عام 1984)، بالتفسير الأصلى المبنى على النظرية والتحليل التجريبى الواضح: وفى الولايات المُتحدة الأمريكية، كان مدخل تكاليف المشاركة فى السُوق لـ «آلان سكوت» (1988b) «Allen Scott» هو النموذج. وقد أنتج الاثنان أعمالًا تجريبية مُثيرة للإعجاب: فقد قاد «ماسى» إلى خطة المحلية البريطانية (Cooke, 1989)، وقاد «سكوت» إلى

دراسات حالة قائمة على كاليفورنيا، وبصفة خاصة على الصناعات عالية التقنية الفعالة وصناعة الأفلام. وتأثر كلا العملين بالاقتصاد السياسى والوعى المنهجى الجديد والواقعية النقدية (ينطبق ذلك بصفةٍ خاصةٍ على المملكة المُتحدة، حيث أصبحت الواقعية النقدية هى المنهجية غير الرسمية للتخصص). ويُوضح التنظيم والتوزيع الأولى بواسطة «أندرو ساير» (1984 ـ 1992) «Andrew Sayer»، أن الواقعية النقدية اقترحت أن الجُغرافيا الصناعية تصدر منهجيًا عن طريق دراسات حالة «قوية» على أرض الوَاقع لصناعات مُعينة ومواضعها الجُغرافية.

ومع ذلك، فلم تحظ الواقعية النقدية بقبول الجميع، فيشتكى النُقاد أن هناك إصدارًا آخر فقط من خطيئة التخصص القديمة عن التجريبية، وكانت تُنتج دراسات جُغرافية أبرشية «محدودة التفكير». وبالإضافة لذلك، فقد كان هناك اشتباك ضمنى بين إصدار المملكة المُتحدة للجُغرافيا الصناعية المُركزة على تراجع الرأسمالية وسُقوطها، وإصدار الولايات المُتحدة الأمريكية (كاليفورنيا) الذى يُسلط الضوء على حيوية الرأسمالية. ومع ذلك، فقد جاء إصدارا المملكة المُتحدة والولايات المتحدة الأمريكية معًا فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين عن طريق نظرية التنظيم، التى وضعت برنامج التخصصات الفكرية الفرعية للعقد التالى. وقد وُضعت لتفسير لماذا ظلت الرأسمالية باقية على الرغم من التوقع الماركسى الجيد لزوالها، وقدمت نظرية

التنظيم أفكارًا عن أساليب الإنتاج الفوردية وما بعد الفوردية (انظر أيضًا: التراكم المرن)، والتحول المشحون بينهما. ويتمثل الأمر الذى جعل التمييز بينهما واضحًا فى أنه بينما وَثَّقَ الجُغرافيون الصناعيون بالمملكة المُتحدة تحلل الصناعة الفوردية وما بعد الفوردية، فإن الجُغرافيين الصناعيين بالولايات المُتحدة الأمريكية قد بحثوا عن شعارٍ واحدٍ جديدٍ، هو ما بعد الفوردية. وقد كانا عبارة عن جوانب مُختلفة من وجه «يانوس»(*) "Janus" نفسه للرأسمالية الصناعية (Tickell and Peck, 1992).

وقد أعاد الجُغرافيون الصناعيون - عند تفريغ الشخصية الجُغرافية لما بعد الفوردية خلال تسعينيات القرن العشرين - اكتشاف فكرة المنطقة الصناعية، ونزعة الشركات فى القطاع نفسه للتجمع مكانيا وللترابط القوى (وأُقر ذلك لأول مرة عن طريق الاقتصادى الإنجليزى «ألفريد مارشال» «Alfred Marshall» فى أوائل القرن العشرين). وتباعًا، انضمت تلك الفكرة إلى «الاندماجية»، وهى مفهوم مُرتبط بالأنثروبولوجى الاقتصادى «كارل بولانى» «Karl Polanyi»، ويعنى ضمنًا علاقة مُتلازمة بين الاقتصادية والثقافية-الاجتماعية. وقد كانت تلك العلاقة تُعبر تحديدًا عن ذلك التلازم المُستمر، وجادل

(*) «يانوس» «Janus» هو إله رومانى غالبًا ما كان يصور على أن برأسه وجهين متقابلين، وجه ينظر به الماضى والثانى يتطلع به للمستقبل. وقد كان إله البدايات والتحولات والأبواب والمداخل والنهايات والزمن فى الدين والأساطير الرومانية القديمة. (المترجم).

الجُغرافيون الصناعيون بأنها مَيزت وعللت نجاح المناطق الصناعية ما بعد الفوردية مثل وادى السيلكون وهوليود وإيطاليا الثالثة وبادن ويرتمبرغ. وقد ازدهرت هذه المناطق لأن شركاتها كانت مُدرجة بشكل كبير داخل المؤسسات الثقافية وعلاقات الحياة القائمة فى هذه المناطق وأشكالها (Amin, 2000: وانظر أيضًا، **الاقتصاد الثقافى**).

وقد جاءت **العولمة** أخيرًا لتُضفى مزيدًا من الاهتمام على هذا التخصص، كبحث الجُغرافية الجديدة للإنتاج، والبحث فى الأشكال الجديدة للتنظيم الصناعى على حدٍ سواء، الذى يجعل منهما أمرًا مُمكنًا. ويُعد كتاب التحول العالمى لـ «بيتر ديكن» «Peter Dicken» (عام 2007) هو الكتاب النموذجى لذلك (فقد نُشر للمرة الأولى فى عام 1988، وطُبع خمس طبعات حتى الآن). وقد تم واستمر الوجه الآخر من تخفيض التصنيع أكثر من أى وقت، وتفشى تخفيض التصنيع فى دول الجنوب: بتأثير إصلاحات السُوق فى مرحلة ما بعد عام 1979 فى الصين، وأيضًا فى الهند، وجنوب شرق آسيا، ووسط وجنوب أمريكا، والمكسيك (Dicken, 2007). ومازالت الجُغرافيا الصناعية من الناحية المفاهيمية تعمل على السيطرة على المُهمة الضخمة لتمثيل وتحليل وتفسير التحول الصناعى المكانى الأساسى الذى يحدث. وتُعد المُفردات المفاهيمية للقصة، وإطار النظرية مُزيفًا، وكذلك الأساليب الجديدة التى ضمت تحليل **السلسلة السلعية**، والشبكات العالمية، **نظرية الفاعل - الشبكة**، وتحليلات **الشركات عابرة القوميات**، **والإثنوجرافيا** العالمية. فقد ساهمت كُلها، ولكن تظل الجُغرافيا الصناعية عملا فى المُقدمة، كما هو هدفها من البحث.

Dicken (2007).

تنظيم صناعى industrial organization

هل هناك عدد قليل من الشركات الكبيرة (احتكار القلة «oligopoly»، أو عدد كبير من الشركات الصغيرة، يُهيمن على صناعة ما؟ ولماذا يحدث ذلك؟ وما الاختلاف الذى يفعله للجُغرافيا الصناعية وسُلوك الشركات والمُخرجات الاقتصادية والاجتماعية؟ كل هذه الأسئلة هى عبارة عن أسئلة حول التنظيم الصناعى. وقد ينشأ احتكار القلة من عوامل مثل وفورات النطاق أو التآمر. وقد تكون نتيجة ذلك التركيز المكانى والأرباح المُرتفعة والأُجور العالية. وقد تكون الصناعات التنافسية مُنتشرة جُغرافيا، وكثيفة العمالة، ومُنخفضة الهامش ومُنخفضة الأجور. وقد يتغير التنظيم الصناعى نتيجة للتحولات التقنية، أو تدويل الأسواق على سبيل المثال. ويُوضح فهم أسباب التنظيم الصناعى وآثاره اللاندسكيب الاقتصادى.

ثورة صناعية industrial revolution

هى تحول فى قُوى الإنتاج، يتمحور حول ـ ولكن لا يقتصر على ـ دوائر رأس المال الصناعى (انظر: الرأسمالية). ويُنسب

المُصطلح بصفةٍ عامةٍ إلى «بلانكى» «Blanqui» (عام 1837)، ولكنه ذاع فى بريطانيا بواسطة «أرنولد توينبى» «Arnold Toynbee»، وقد تم تطبيق المُصطلح فى الأصل على مجموعة التغيرات الدراماتيكية التى حدثت فى الاقتصاد البريطانى خلال الفترة (1760-1840)، عندما «تُمزق الاقتصاد البريطانى القديم فجأة إلى أشلاء عن طريق الضربات القوية للآلة البُخارية والنسج بالطاقة» (Toynbee, 1884). وقد حددت التحليلات اللاحقة «الثورة الصناعية» البريطانية المُبكرة (فى القرنين السادس عشر والسابع عشر) والأخيرة (فى نهاية القرن التاسع عشر)، فى حين وصف المُصطلح التغيرات التى احتلت مكانًا عبر أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فى القرن التاسع عشر. ويُشكك ذلك الأمر فى الطبيعة الفريدة للثورة الصناعية الكلاسيكية، بتصويرها أنها مُجرد قمة أُخرى فى موجات طويلة الأمد من الإبداع والتنمية (انظر: Hudson, 1992: وراجع: **دورات كوندراتيف**). وقد تم تعزيز وجهة النظر التدريجية بواسطة **التصنيع الأوَّلى**، وبواسطة دراسات الاقتياس «الاقتصاد القياسى». ويُؤكد الأول على الاستمرارية بين الصناعات القائمة على المصنع والنُظم المُبكرة للإنتاج المحلى، فى حين يُسلط الأخير الضوء على نمو الصناعة المُبكر فى القرن الثامن عشر، ويناقش مدى وسُرعة التغير الهيكلى فى الاقتصاد البريطانى قبل عام 1840. ويأتى على رأس كُل هؤلاء، نماذج الاقتصاديات المزدوجة التى تُوازن القطاع الديناميكى التقنى الصغير بالقطاع التقليدى، كما تُحدد أيضًا الطبيعة الثورية للتغيير.

وكما يحدث مع الجوانب الأُخرى للحداثة، فقد تفاوتت عملية التصنيع زمنيا ومكانيا، فقد حلت أزمات دورية لتراكم رأس المال وتداوله، واقتصاد مكانى غير مُتجانس بشكلٍ مُتزايدٍ. وكانت المُنتجات المُختلفة والنُظم الإنتاجية مُرتبطة بشكلٍ كبيرٍ بأجزاء مُحددة من الدولة، مُكونة بذلك جُغرافية إقليمية جديدة اعتمدت على التخصص الصناعى (انظر: Langton, 1984; Langton and Morris, 1987; Hudson, 1989). وقد كانت هناك طرق مُختلفة للتصنيع: فى توقيته، وأسبابه، ومظهره، وتتباين الثورة الصناعية من مكانٍ لآخرٍ. ووُضع الكثير من التركيز على توافر المواد الخام (خاصة الفحم) عن طريق تحديد مسار التصنيع وجُغرافية التصنيع (Langton, 1979; Wrigley, 1988). وارتبط بذلك دور النقل فى تسهيل استغلال الموارد المعدنية، وتكامل الاقتصاديات الإقليمية، وبالتالى تعزيز النمو الصناعى. وسلطت تحليلات أكثر حداثة الضوء على أهمية مجموعة العوامل الاجتماعية الثقافية التى كانت العمليات الاقتصادية مُتضمنة فيها (انظر: **التحول الثقافى**). وقد أثر كُل ذلك فى الوصول إلى الائتمان ورأس المال، وحدد انتقال العمالة ونظامها، وشَكَّلَ سُلوكيات روح المُبادرة (Gregory, 1990). وارتبط بذلك، تركيز المداخل المُؤسسية الجديدة على دور شبكات (الناس، والائتمان، والمعلومات، والمدن) فى التكامل الفعَّال للاقتصاديات الإقليمية، وفى تشكيل عملية التصنيع (Wilson and Popp, 2003; Stobart, 2004). وفى النهاية، كانت التنمية المُستدامة مرهونة بتأسيس الكُتلة الحرجة

للصناعات المُترابطة، والخدمات، والبنيات الأساسية، والاتصالات. وقد أدى التكوين المُتنوع لهذه التعقيدات الصناعية والنُظم الصناعية المُختلفة الذى يقومون عليه، إلى تباينات إقليمية فى تجربة التصنيع. وفى الواقع، يُجادل «لانجتون» «Langton» (عام 1984) بأنه كما أصبحت الاقتصاديات الصناعية «أكثر تخصصية، وأكثر تباينًا بينها، وأكثر توحدًا داخليا»، فإن هذه الاقتصاديات الصناعية قد وجدت المُصطلح فى الثقافات الإقليمية المُترابطة. ومع ذلك، سلَّط الآخرون الضوء على الطبيعة المُتنوعة لنُظم الإنتاج، ومُمارسات العمل، والهويات الاجتماعية والثقافية داخل الأقاليم، والتى تميز معظمها بعلاقة تكافلية بين المصنع والإنتاج المحلى، أو الإنتاج القائم على ورشة العمل (Berg, 1994). وتُجادل الانتقادات الحديثة بأن هذه المُناقشات تُعد هزيلة جدا فى تركيزها، ومُتجاهلة للأشكال غير الصناعية للرأسمالية، والسياق العالمى الإمبريالى الواسع للتصنيع. ويُعد الأكثر تأثيرًا هو فرضية «الرأسمالية النبيلة» التى تُجادل – فى توسيع الحدود الجُغرافية للتحليل – بأن الاقتصاد البريطانى والسياسة الخارجية قد دُفعت إلى ذلك عن طريق نمو واحتياجات الرأسمالية الصناعية والمصالح العقارية والتُجارية والمالية (Cain and Hopkins, 2001). ومع ذلك، يُشارك الجُغرافيون التاريخيون حتى الآن بشكلٍ كاملٍ فى مثل هذه المُناقشات، فقد أُلهموا بشكلٍ كبيرٍ عن طريقٍ **ما بعد الاستعمار**، وامتلك البحث فى الإمبراطورية القليل ليقوله عن العمليات الاقتصادية والجُغرافيات العالمية للتصنيع البريطانى فى القرن التاسع عشر.

وبالنسبة للأفراد والمُجتمعات، وأيضًا بالنسبة للأقاليم والأمم، كان للثورة الصناعية تداعيات اجتماعية وثقافية عميقة (Berg and Hudson, 1992). وتم تحويل تجارب العمل، كما تم تمركز الإنتاج ونزع تحكم الفرد. وكانت مُناهضة هذا التغير مُثيرة أحيانًا، وتطفو على السطح فى احتجاجات مُتنوعة عبر المناطق الصناعية التى استهدفت فى أغلب الأحيان الآلات الموفرة للعمالة (Gregory, 1982, 1990; Hudson, 1989). وبصورة أعم، فقد كانت ملامح الاقتصاد السياسى الجديد مُختلفا عليها بحدة، مثلما حلت العلاقات القائمة على السُوق محل العلاقات الناشئة فيما يُسمى بالاقتصاد الأخلاقى. وكانت هناك أهمية خاصة للطريقة التى كان فيها تحول عملية العمل مركزًا لبروز الإدراك الطبقى. وفى النهاية إلى أى مدى تظل مثل هذه الهويات الاجتماعية المُتجاوزة للولاءات المحلية والإقليمية ساحة للنقاش المُهم. وبالإضافة لذلك، فقد تم تكوين العلاقات الاجتماعية الجديدة للإنتاج بواسطة النوع والطبقة. وتم تشغيل العديد من الآلات الجديدة بواسطة النساء والأطفال، مُكونة بذلك تقسيمًا جنسيا جديدًا للعمالة، يتسم فيه عمل الرجال بأنه أكثر مهارة (وبالتالى) أفضل أجرًا (Hudson, 1992; Berg, 1994). ومع ذلك، فقد كانت المكاسب التى يحصل عليها كُل أعضاء الأسرة المعيشية فعَّالة فى تحديد مُستويات المعيشة، وتقليديا تُحقق هبوطًا ثم صُعودًا، مثل الدخول الحقيقية التى تم خفضها فى البداية ثم تمت زيادتها عن طريق التصنيع. وتشكلت الأحوال المعيشية

والعلاقات الاجتماعية بواسطة تحول البيئة الحضرية، التى كانت سببًا ونتيجة للتنمية الصناعية على حدٍ سواء (انظر: Stobart، 2004). ويشهد نمو المُدن فى العدد والحجم على حدٍ سواء، مع تلك المُدن التى تُوجد فى مناطق التصنيع، أكثر الامتدادات سُرعة. وقد سبب ذلك تدهورًا سريعًا فى الأحوال المعيشية للعديد من المُدن مثل تشييد المنازل، وفشلت البنية الفيزيائية والاجتماعية فى مُواكبة النمو الديموغرافى، مما أدى إلى إعادة تأسيس الجُغرافيا الحضرية البريطانية والهيراركية، ومعها العلاقة الجيوبوليتيكية بين المركز والهامش. وظلت لندن مُهيمنة كبؤرة للنشاط التُجارى والمالى والسياسى، ولكن تم تشكيل المُناقشات والسياسات – لفترة وجيزة فى مُنتصف القرن التاسع عشر – عن طريق التجارب والاهتمامات فى المُدن الصناعية البريطانية، وأبرزها مانشستير.

قراءات مُقترحة

Berg (1994); Gregory (1990); Langton (1984).

تصنيع Industrialization

هو تلك العملية التى يلعب فيها النشاط الصناعى دورًا رئيسًا فى اقتصاد الإقليم أو الدولة. وتاريخيا، كان يضم التصنيع **تقسيم العمل** الأكثر تعقيدًا، ويضم انتشار الإنتاج الآلى (التصنيع الآلى) وإحلاله محل

الإنتاج اليدوى (الصناعات التحويلية). وقد أنتجت هذه التغيرات تحولاً، أطلق عليه «كارل بولانى» «Karl Polany» شكل التكامل الاقتصادى، بداية من تبادل الاقتصاد المُحتمل إلى سُوق تبادل الرأسمالية. فقد احتل التصنيع - فى مُجتمعات غربية مُعينة - مكانًا تلقائيا، حيث حل الإنتاج المحلى القليل الذى يهدف إلى الاستهلاك المحلى محل الإنتاج الأكبر (إنتاج المصنع) الذى يهدف إلى استهلاك الأسواق الأكثر بُعدًا. وبالنسبة لـ «آدم سميث» «Adam Smith» فإن التصنيع قد شَكَّلَ جزءًا من «التقدم الطبيعى» للتنمية الاقتصادية، وقام على مُنتجات الفائض الزراعى، وقاد نهائيًا إلى الأقاليم الصناعية المُتخصصة وإلى التجارة الدولية. وقد كان النمو أساسيا، واعتمد التحول نحو الإنتاج الآلى المدفوع بالعرض الذى يفوق الطلب المُتزايد، على تنمية التقنية المناسبة وتراكم رأس المال بغرض الاستثمار (Berg, 1994).

- وكجزء من نظرية الحداثة، فقد كانت مثل هذه القراءات للماضى فَعَّالة فى ربط التصنيع بالتنمية، وفى تصويره بأنه حل للفقر فى العالم النامى (Power, 2003). ونتيجة لذلك، جعلت الكثير من الدول الأقل نموًا من الصناعة مركزًا لإستراتيجياتها التنموية. وقد أخذ ذلك التصنيع المُخطط (بدلاً من التصنيع التلقائى أو الطبيعى) بصفة عامة صورتين: (أ) إبدال الواردات، بحيث تُشجع الحكومات تنمية التصنيع الداخلى لكى تُنتج السلع الاستهلاكية للسُوق المحلى، أو (ب) التصنيع المُوجه للتصدير، الذى يهدف إلى تحسين الإنتاج للأسواق الخارجية.

وقد فضلت الحكومات الغربية – فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين – إبدال الواردات كإستراتيجية تنموية **للعالم الثالث**. وقد منحت تلك الحكومات التى تأثرت بنظريات «روستو» «Rostow» وآخرين (انظر: **مراحل النمو**) – التى أعطت دورًا محوريا لإمكانية استثمار رأس المال – أقطار العالم الثالث القروض لكى تُسهل التنمية الصناعية. وقد برزت بقوة مشاكل هذه الإستراتيجيات فى الأزمات الاقتصادية فى سبعينيات القرن العشرين. فقد جلب ضخ رأس المال، والتقنية، والأعمال التُجارية الأجنبية مشاكل التبعية، ومُعظم القائمة الواضحة للديون المُتزايدة فى العديد من الأقطار النامية (Schurmann, 2001). وتحدى عُلماء الماركسية «خرافة التنمية» بالتأكيد على حتمية **التنمية غير المُتساوية** فى ظل الرأسمالية.

وقد تم إعادة صياغة نظرية الحداثة جُزئيا فى السنوات الأخيرة من خلال بيان العولمة، الذى يُوَجَه حاليًا إلى الأقطار النامية ذات التصنيع المُتزايد. ومن أكثر ما يلفت النظر ما يُسمى باقتصاديات **معجزة النمور الآسيوية** بجنوب شرق آسيا، حيث كان مُعدل النمو الصناعى – مُعظمه كان مُدعمًا بالصناعات المُوجهة للتصدير المُعتمدة على فائض العمالة الرخيصة – قد تعدى بكثيرٍ نظيره فى أوروبا أثناء **الثورة الصناعية**، أصبحت الصين صناعية بصورةٍ سريعة، وقد سلطت الضوء فى طريقها لذلك على العديد من المشاكل البيئيةً المُتزايدة المُصاحبة للنمو الصناعى. وبالإضافة إلى **تلوث**

الأرض والبحر والهواء، لقد أصبح السؤال الأساسى يدور حول مدى استدامة التصنيع القائم على الموارد المعدنية المحدودة (Phillips and Mighall, 2000). كما يُوضح مثال جنوب شرق آسيا أيضًا ظهور الأنشطة الخدمية كمصدر بديل للتوظيف، والسبيل للتنمية الاقتصادية (راجع: الخدمات).

تباين مكانى — Inequality، Spatial

هو التوزيع غير المُتساوى عبر المكان لمجموعة مُعينة من الخصائص، مع هامش افتراضى للصواب أو الخطأ. لذلك، فبينما يُشير الاختلاف المكانى إلى الحالات التى لا تظهر خلالها مسائل افتراضية، فإن التباين المكانى يُشير بدلًا من ذلك إلى تلك الخصائص التى يسودها شُعور بأن الإنتاج يأتى نتيجة للقوة البشرية. ويُعد التوزيع غير المُتساوى للموارد الطبيعية مثالًا للاختلاف المكانى. وعلى الجانب الآخر، يُمكن اعتبار التباينات بين الأقاليم من حيث مُستويات الدخل أو المُعدلات الصحية أمثلة للتباين. ويُمكن التفكير فى الصراعات التى احتدمت - بصفة خاصة - بين الدول الغنية ودول العالم الثالث، حول التوزيع غير المُتساوى للوصول إلى بعض أشكال الأدوية. وقد ضغطت الحركات الاجتماعية ذات الطبيعة الواحدة أو الأخرى على شركات الأدوية مُتعددة الجنسيات، فى مُحاولة منها لحثها لكى تقوم بواجبها فى دراسة التباينات المكانية فى علاج فيروس نقص المناعة/ الإيدز (HIV/AIDS).

وقد اهتمت جغرافية الرفاه منذ سبعينيات القرن العشرين بالتباين فى مُستويات المعيشة بفهم عميق. واستمر الانتباه مُوجهًا نحو الاهتمامات التقليدية، مثل الاختلافات فى مُستويات المعيشة، التى ظلت ذات أهمية جوهرية (Smith, D.M., 1994a). وبالإضافة لذلك، ركزت الأبحاث على التوزيع المكانى غير المُتساوى لمصادر الحاجة إلى الرضا، مُشيرة إلى انحراف جُغرافية الرفاهة، بعيدًا عن التعريفات الضيقة لمُستويات المعيشة. وبينما يُمكن أن يكشف التأكيد على التباينات المكانية - بصفة خاصة - المسارات الاجتماعية-الاقتصادية للوحدات المكانية، فإنه يُمكن أن يُغفل مخاطر العوامل الأخرى. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن نُفكر فى التباين من خلال فئات الطبقة والنوع والسلالة (Perrsons, 2004). وتتداخل تلك الفئات مع بعضها البعض، لذلك يُمكن الآن أن نفهم كيف أن جميع أشكال التماثل والاختلاف - شاملة تلك الأشكال المُرتبطة بالفضاء المكانى - فى مُختلف السياقات، تُنتج الحالات التى يُعانى فيها الأفراد من آثار التباين. أضف لذلك، أن التأكيد على أخطار الأنماط المكانية يغفل القاعدة الهيكلية للتباينات (Smith، 2008] 1984]).

وبينما يُمكن أن نعتقد جميعًا أن التباين المكانى - من خلال تعريفه - شىء سيئ، فلا يُوصف مُباشرة بأنه خطأ. وتتضمن العدالة الاجتماعية الحالات التى من المُمكن أن نُثبت أخلاقيا وأدبيا أن

التباين المكانى يكون مُبررًا. وربما قد أضرت بعض المجموعات أو بعض الوحدات المكانية بجزءٍ كبيرٍ من المُجتمع الجيد. ونظرًا لوجود التباينات سواء داخل الدول أو بينها، فإن الذى نستطيع أن نقوله إن المسئولية تقع على عاتق الدعوة للتباين لتبرير أماكنها بالسُبل التى لا تُؤدى إلى تقهقر الاقتصاديات المتراجعة أو التحررية «الليبرالية الجديدة» (Smith and Lee, 2004).

قراءات مُقترحة

Perrons (2004), Smith and Lee (2004).

قطاع غير رسمى **informal sector**

مُصطلح جدلى، يُشير إلى أشكال التشغيل والعلاقات التبادلية التى قد تنتج من اتحاد بعض مما يلى: الأنشطة الصغيرة، وغير المُنظمة، والفقيرة التنظيم، أو الأكثر تنظيمًا (De Soto, 1989)، وأحيانًا غير الشرعية، والمُعفاة من الضرائب (الاقتصاد الأسود)، وغير المُستقرة، والمُوجهة للأسرة، والتُجارية تمامًا، والمُنخفضة الأجر، و/أو القائمة على تقنيات مُنخفضة المُستوى. وتُعد مُحاولة تعريف القطاع غير الرسمى بدقة كبيرة غير مُجدية، وذلك على الرغم من أن المرء يُمكن اعتباره نقيضًا للقطاع الرسمى.

وقد كان مُفترضًا بشكلٍ كبيرٍ فى حالة الأقطار النامية فى خمسينيات القرن العشرين، أن يتمكن القطاع الحديث لاقتصادٍ ما فى الوقت المُحدد أن يحل محل كُل أو مُعظم الاقتصاد قبل الحديث (انظر: الحداثة). وقد افترض أن القطاع الرسمى «الغربى» للاقتصاد المُزدوج كان مُزدحمًا بالنقابيين، خاصة بالعمالة من الذكور، الذين تمتعوا بالأُجور الحقيقية المُرتفعة من الصناعات التحويلية وعدد كبير من الفوائد: مثل علاوات الغلاء، والإجازة المدفوعة الأجر. وكانت هذه هى طبقة الأرستقراطيين من العمالة شبه الماهرة التى كتب عنها «لينين» «Lenin». وعلى النقيض من ذلك، فقد وُصف القطاع غير الرسمى بأنه الاقتصاد المُكون من ماسحى الأحذية، وخدم المنازل، والعمالة غير المُتفرغة من: النساء والرجال والأطفال الذين يُسهمون قليلًا فى الاقتصاد ككل، والذين كان لابد من تشجيعهم للانضمام للاقتصاد الحديث (الصناعات التحويلية) من الأنشطة التجارية أو الخدمية الصغيرة.

وتُفسح هذه الرؤية التكنولوجية للقطاع غير الرسمى المجال للقطاع الرسمى الذى واجه تحديات شديدة فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وقد وضعت مُنظمة العمل الدولية (ILO) مُصطلح القطاع الحضرى غير الرسمى فى عام 1969م، وذلك عندما أطلقت برنامج التشغيل العالمى. وقد كانت مُنظمة العمل الدولية تهدف إلى تجاوز مقاييس القوى العاملة بالأقطار النامية التى كانت محصورة

بين العاملين وغير العاملين. وقد ظهر الآن جيل جديد من نماذج الهجرة الحضرية- الريفية، التي افترضت أن المُهاجرين إلى المدينة قد واجهوا الاختيار بين أن يبقوا بين العاطلين بالحضر حيث البحث عن العمل فى القطاع الرسمى، أو قُبول العمل بأجور مُنخفضة فى الاقتصاد غير الرسمى. وقد بدأ غير الاقتصاديين - فى الوقت نفسه - بقيادة الأنثربولوجى «كيث هارت» «Keith Hart» تحدى المُصطلحات فى مُناقشات. فبدلا من التأكيد على الفصل بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى، بدأ واضعو النظريات التركيز على الطُرق التى ساعدت «العمل الحر الشعبى» (Hart, 1973) فى إنتاج علاقات رأس مال العمالة فى القطاع الرسمى. وعلى سبيل المثال، ساعدت خدمات التاكسى ذى الثلاث عجلات، فى سُرعة دوران أنظمة المدينة التى لم تُخدم بالطرق السريعة أو بأنظمة النقل الجماعى. وقامت المشاريع الصغيرة بمُقاولة فرعية على السلع المُتوسطة من شركات القطاع الرسمى. وكان الأمر المُميز للقطاع غير الرسمى هو سُهولة التحاق الأفراد الجُدد به، مثل المُهاجرين، سواء المحليين أو الدوليين.

وقد أشارت «باربارا هاريس- وايت» «Barbara Harriss-White» (عام 2003م) إلى «أن الصخب المُحيط بـ «التكنولوجيا المُتقدمة»، جعل الهند محجوبة عما تُطلق عليه هى «الهند ذات الـ 88 %»، أو أولئك الرجال والنساء والأطفال الذين يعملون فى أعمال غير محمية بشكلٍ كبيرٍ فى اقتصاديات الهند الزراعية والصناعية والخدمية.

وقد قدرت دراسات أخرى نسبة القطاع غير الرسمى فى أجزاء من أفريقيا بـ 50 %، وأكثر من 40 % فى أمريكا اللاتينية والكاريبى. ويُعد القطاع غير الرسمى راسخًا فى الدول الغنية. ويُعد نمو النُظم التجارية الاقتصادية المحلية دليلًا على ذلك (انظر: الاقتصادات البديلة). وكذلك يُعد نمو الحدائق والخدمات بمُدن مثل ميامى ولوس أنجلوس بالولايات المُتحدة الأمريكية أكثر احتشادًا بالعُمال من أمريكا اللاتينية.

قراءات مُقترحة

Roberts (1994)، Tripp (1997).

information economy **اقتصاد معلومات**

هو مُصطلح يرجع تاريخه إلى فترة أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، ويُعبر عن النمو المركزى لمعلومات التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاديات الصناعية المُتقدمة. وقد أوجز العمل الرائد لعالم الاجتماع «دانيال بيل» «Daniel Bell» (عام 1973) تزايد أهمية توزيع وإنتاج واستهلاك المعلومات فى داخل ما أطلق عليه مُجتمع **ما بعد الصناعة**. ومنذ ذلك الحين، قدم الجُغرافيون البشريون – وغيرهم كثير – مُساهمات رئيسة فى فهم التحركات المكانية للصناعات الكثيفة المعلومات (Hopworth, 1989) والتباين

الجُغرافى الكبير فى شبكات الحاسب الآلى مثل شبكة الإنترنت التى تدمج اقتصاديات المعلومات (انظر أيضًا : الاقتصادِ المعرفى، الإقليم التعليمى: Zook, 2005).

قراءات مُقترحة

Hopworth (1989).

نظرية معلومات **information theory**

هى منهج رياضى وُضع أصلًا فى علم الاتصالات لقياس كمية المعلومات، ودرجة التنظيم، أو عدم التأكد فى نظام ما. ويرتبط هذا المقياس ارتباطًا وثيقًا بالأنتروبيا. وقد وُضعت مُعادلته الأساسية بواسطة «شانون» «Shannon» [Shannon and Weaver، 1949]، وهى كما يلي:

$$H = -\Sigma_i\ p_i \log\left(\frac{1}{p_i}\right)$$

حيث إن H هى كمية المعلومات و p_i هى احتمالية (أو نسبة) مُتغير ما فى إقليم مُعين. وقد تُمثل الواحدة من الـ p_i مُتغير التشغيل فى أقاليم مُختلفةٍ، ونسبة الأرض الزراعية فى عدد من الأقطار،

أو احتمالات الحصول على عدد من المُخرجات المُمكنة فى تجربةٍ عشوائية. وتُساوى H صفرًا عندما تكون الواحدة من الـ p_i مُتوافقةً – كُل العُمال يتركزون فى إقليم واحدٍ – بينما تقترب الـ H من أقصى قيمة (ناتجة من لوغاريتم العددِ) عندما يكون كل p_i متساوية. والـ H مُرتبطة تمامًا باللوغاريتم (W)، وهو مقياس الأنتروبيا. وقد طُبقت نظرية المعلومات على نطاقٍ واسع لقياس **التباين الاجتماعى** والاقتصادى بواسطة «هنرى تاهيلٍ» «Henri Theil» (Theil, 1967). واُستخدمت فى الجُغرافيا لقياس التنظيم فى الأنماط العُمرانية، ومعلومات تقنيات رسم خرائط «التوزيع المساحى النسبى» (الكوروبلث) والتصنيف الإقليمى، وأيضًا فى التطبيقات التى هى **نماذج القدرة الأنتروبية** (الاحتمالية).

مدينة معلومات **informational city**

مُصطلح تمت صياغته بواسطة «مانويل كاستيل» «Manuel Castells» فى عام 1989م ليصف المدينة التى تكون التنمية بها مُهيمنة عن طريق إعادة هيكلة ديناميات التصنيع والبحث والتنمية فى الصناعات ذات التقنية المُتقدمة (التقنية المعلوماتية الأولية، والدفاع، والتقنية الحيوية، وتقنية الصغائر «نانو تكنولوجى»). وقد اقترح «كاستيل» «Castells» – بالاعتماد على التحليل التفصيلى للتغير الحضرى فى الولايات المُتحدة الأمريكية فى أواخر القرن

العشرين - أن مثل هذه التنمية تُعد دُعامة ظُهور النظام الحضرى العالمى المُكون من مُدن العالم التى هيمنت بواسطة تجمعات مركزية للابتكار فى هذه القطاعات ذات التقنية المُتقدمة. وقد ذكر أن هذه التجمعات كانت تقع فى مُجمعاتٍ من الضواحى يُطلق عليها (تكنوبولس technopoles «مركز للصناعات المُتقدمة تقنيا») التى تميل إلى الارتباط بالتراكيب الاجتماعية المُزدوجة المُتزايدة، وتفكيك نُظم رفاهة الدولة (Castells and Hall, 1994).

قراءات مُقترحة

Castells (1989).

بنية تحتية **infrastructure**

تُشير البنية التحتية - فى النظرية الاقتصادية التقليدية والتخطيط- إلى خدمات البنية الأساسية، ووسائل الراحة (رأس المال الفوق اجتماعى أو SOC) المطلوبة لتسهيل النشاط الإنتاجى المُباشر (أو DPA). وتتضمن أمثلة البنية التحتية: الخدمات العامة، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمرافق العامة، والتسهيلات الاجتماعية والمُجتمعية. وتميل البنية التحتية، أن تكون ثابتة، وكثيفة العمالة، وغير قابلة للتجزئة، وعامة لسهولة الوصول، ولها تأثيرات اقتصادية واسعة. وهناك جدل قوى حول مدى كفاية استثمار البنية

التحتية، أو حتى بوصفها شرطًا أوليا وضروريا للتنمية الاقتصادية، سواء أكانت موجودة قبل التنمية فى شكل كفاءة زائدة، أم كانت موارد نادرة مُكرسة للنشاط الإنتاجى المُباشر(DPA)، أم كانت مملوكة ملكية عامة أو خاصة. وفى الحقيقة، إن النمو واسع النطاق للبنية التحتية ذات الملكية الخاصة وقدرتها على إنتاج عائدات ثابتة لفترات زمنية طويلة، قد أدى إلى فوائد مالية كبيرة فى تنمية البنية التحتية، ليس فقط فى شكل ملكيات وأموال، ولكن أيضًا كأصول مالية بدون وسطاء.

وتمتلك «البنية التحتية» - داخل الماركسية - معنى أكثر دقة وأهمية من الناحية النظرية. فهى تُشير إلى القوى والعلاقات الإنتاجية المادية، حيث تمدنا كتابات «ماركس» الكلاسيكية بالأساس (أو «القاعدة») «للبنية الفوقية» القانونية والسياسية والثقافية (انظر: البنية التحتية والفوقية). وقد كانت هذه الصياغة موضع نقاش كبير داخل المادية التاريخية على مدى العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية: فبعض النُقاد ادعوا أن «ماركس» ذكر ذلك فى مُصطلحات مُختزلة («الحتمية الاقتصادية»)، لكن مُعظم العُلماء المُميزين أمدونا بقراءات أكثر دقة عن السُبل التى تكون بها التراكيب والمُمارسات الاقتصادية مُشاركة فى إنتاج الحياة الاجتماعية والسياسية.

هى من الناحية النظرية، نقل الحقوق الكُلية فى الملكية عند الوفاة. وهذا النقل يُعد جزءًا من انتقال ملكية الحقوق بين المالكين والورثة، وعادة ما يكون بين الأجيال. ويُمكن أن تتضمن أيضًا عملية انتقال الملكية، نقل الملكية بين الأحياء من أجل التعليم، والزواج، وشراء المُمتلكات، هذا بالإضافة إلى نقل ملكية ما يتبقى عند وفاة المالك. ففى المُجتمعات التى يعتمد الإنتاج بها على **الأسرة المعيشية**، وحيثما تكون حقوق الملكية راسخة فى المجموعة المحلية، فإن تطور مثل هذه الحقوق يكون ذا أهمية حيوية. ففى المُجتمعات الزراعية البسيطة التى تستعمل الفأس، كما وجد فى مُعظم أفريقيا جنوب الصحراء، فإن الميراث بين الأزواج يكون نادرًا، ويميل نقل الملكية إلى أن يكون من الذكور إلى الذكور أو من الإناث إلى الإناث. ويكون الاختلاف الاقتصادى – فى مثل هذه الأوضاع – والحصول على الأرض سهلًا نسبيا، ويكون الميراث داخل المجموعات الأصولية مثل العشائر أو الذُريات. وفى الأنظمة الزراعية التى تعتمد على المحراث، يكون استبعاد المُخنثين أو ثُنائى الجنس من حُقوق الملكية شائعًا بدرجة كبيرة، وغالبًا ما يتضمن ميراث الأطفال من الآباء، ونقل ملكية الآباء لكلٍ من البنات والأولاد – وليس بالضرورة عند الوفاة. وهناك نموذج واحد من هذا الميراث السابق للوفاة، وهو المهر الذى يُعطى للبنات عند زواجهن، والمُنتشر فى أوراسيا. ويتم إنشاء بعض أنوع صناديق الزواج

ونقل الملكية عند الزواج، على الرغم من أنها غير مُتساوية النسب بين الأبناء. وتعتمد المُعاملة المُختلفة بين الأشقاء على ترتيب الميلاد، فتأخذ عُرف وراثة الابن الأكبر (عدم قابلية تقسيم الميراث)، وتأخذ عُرف تعدد الورثة (قابلية تقسيم الميراث)، أو تأخذ عُرف وراثة الابن الأصغر. وقد كانت نُظم الميراث عديمة القابلية للتقسيم التى يكون الابن البكر فيها هو الوريث الوحيد، شائعة فى مجموعات النُخبة من أوزويا، حيث كان اللقب والمكانة يرتبطان بالمُمتلكات والدخل. أما الأبناء الصغار، فقد يبحثون عن ثرواتهم فى مهن بالكنيسة أو بالجيش، ليتمكنوا من خلالها من الوصول لمُمتلكات الآباء نتيجة لسُلطتهم السياسية. أما عند الفلاحين الأُوروبيين، قد يُسلم الآباء المزرعة لأحد الأبناء أو البنات فى مُناسبة زواجه أو زواجها، ويحتفظون لأنفسهم بحق المبيت والطعام، وذلك على الرغم من أن ذلك الأمر قد يُزيد من تكوين الأسرة المُمتدة. وقد تخلق مثل هذه الترتيبات توترات عائلية، لأن نقل الملكية المُبكر قد يُضعف من سُلطة الكبار، ونقل الملكية المُتأخر قد يخلق عداوة بين الصغار تجاه الكبار. أما فى المُجتمعات الرأسمالية، حيث لا تملك أغلبية السُكان وسائل الإنتاج، فإن الميراث يكون أقل أهمية بكثير. ومع ذلك، فإن نقل الهبات ونقل ملكية السكن أيضًا يكون جوهريا للحياة الأُسرية فى كل النُظم الاقتصادية. وقد وضعت مُعظم المُجتمعات الحديثة ضريبة تصاعدية على الأملاك الموروثة، التى يُمكن النظر إليها كوسائل لتساوى الفوائد. وقد وُجدت سُبل لتجنب الضريبة على المُمتلكات الشخصية

عند الوفاة، منها استخدام الشركات الاحتكارية، ومُمتلكات الحياة، والصدقة. وفى الولايات المُتحدة الأمريكية، حيث إن الهدايا الخيرية مُعفاة من الضرائب، فإن المُؤسسات الخاصة تجنى فوائد عديدة، أما فى المملكة المُتحدة، فقد نتجت إسهامات رئيسة لمجموعات الفن الوطنية، والمبانى، أو الأراضى، من مُحاولات تجنب التزامات الوفاة (Shoup, 1996).

قراءات مُقترحة

Goody (1962, 1978), Goody, Thirsk and Thompson, (1976), Shoup (1966), Smith (1984).

قلب المدينة **inner city**

هو إقليم المنطقة الحضرية (المتروبوليتانية) المُكونة أساسًا من أقدم المناطق السكنية والقريبة من نواة المدينة. وقد كانت أحياء وسط المدينة - بحلول أواخر القرن التاسع عشر - عبارة عن أحياءٍ لأصحاب الياقات الزرقاء، وتُوفر تلك الأحياء مآوى لأُسر العُمال الذكور الذين يعملون بتجارة الجُملة والتصنيع والنقل، وكانت تلك الأنشطة تقع فى حلقة الاستخدامات الصناعية المُجاورة للميناء ومحطات السكك الحديدية خارج منطقة الأعمال المركزية. وكان وسط المدينة - فى المدينة الصناعية - عبارة عن موطنٍ للعمالة

الفقيرة بما فيهم المُهاجرون، كما تم وصفه بواسطة مدرسة شيكاغو ما بين عامى 1910م إلى 1970م (Wirth, 1928, Sutteles, 1968). وفى مثل هذه المُدن، يُؤدى الحد الأدنى لنُظم استخدام الأرض إلى اختناقات خطيرة فى المرور، ويؤدى إلى التلوث الحاد للهواء والماء والأرض، ويكون ذلك مُشجعًا على تراجع الطبقة المُتوسطة إلى مُؤخرة الترام ورحلات العمل اليومية بالضواحى. وقد وَلَّدَ هذا العزل شُكوكًا بل حتى مخاوف بوسط المدينة من جانب الطبقة المُتوسطة، وما زال هذا الوضع موجودًا حتى الآن لدى بعض الدول.

وبناء على ذلك، لا يُمكن حصر تعريف وسط المدينة عند موقع وعُمر الإسكان (انظر: دراسات الإسكان). فقد شهد وسط المدينة - فى الـ 150 سنة الماضية أو ما يزيد على ذلك - ما أفسد هويته. فقد أكد الجميع، أن تصوير القرن التاسع عشر الغريب لـ لندن الديكنزية «Dickensian»، وتصوير «إنجليز» «Engels» المُؤثر للحياة فى مانشستر الصناعية، والتصوير اللاحق لوسط لندن بواسطة «بووثز» «Booths» (Charles and William) ووسط مونتريال بواسطة «هيربيرت أميز» «Herbert Ames»، والمقالات ذات الصور الوثائقية لـ «جاكوب رييس» «Jacob Riis» فى نيويورك، عبارة عن صورٍ عالية التشويه لكل من الحاجة والتهديد. وقد نشأت العلوم الاجتماعية - فى نواحٍ كثيرةٍ - على مُشكلة وسط المدينة، فقد ركز كل من «ويليام بووث» «William Booth»، ومسح بيتسبرج، ومدرسة شيكاغو، على

رسم خرائط لمُختلف الأمراض الشخصية والاجتماعية فى أحياء وسط المدينة. وليس من المُستغرب، أن كان رأى مدرسة شيكاغو المُؤثر هو أن وسط المدينة يُمثل المكان الطبيعى للتفكك الاجتماعى والشخصى. ويقودنا مثل هذا الحُكم بسهولة إلى الاعتقاد بأن تهديم وإعادة بناء وسط المدينة سيُؤثر على التجديد الاجتماعى والحضرى أيضًا، وأن دولة الرفاهة حديثة النشأة، قد انهمكت فى تصفيةٍ كبيرةٍ لأقدم الأحياء الوسطى، وذلك بداية من ثلاثينيات القرن العشرين.

ويظل وسط المدينة مكانًا للمشاكل الاجتماعية - فى أعقاب التفكيك الصناعى: فتُلمح «مارجريت تاتشر» «Margaret Thatcher» سيئة السُمعة بأسلوبٍ استنكارى إلى «أواسط المُدن» فى عام 1987م (Robson, 1988) كاشفة ليس لتركيبٍ اجتماعى دائم فقط، ولكن أيضًا لحقيقةٍ اجتماعيةٍ فى كثيرٍ من المراكز الصناعية المُتراجعة. وفى الحقيقة، فقد نشر «ويليام جيوليوس ويلسون» «William Julius Wilson» - فى العام نفسه لتصريح السيدة «مارجريت تاتشر» - نصه المشهور عن تركز وعرقية الفقر الحضرى فى أواسط المُدن الأمريكية. وقد لفتت أُطروحته عن الطبقة الدُنيا الانتباه إلى كل من اتجاهات توظيف الاقتصاد الكُلى (الماكرو) وثقافة الفقر فى وسط المدينة أيضًا، مُكونًا بذلك أجندة بحثية حضرية. وظهرت فى غرب أوروبا أدبيات كثيرة فى تسعينيات القرن العشرين عن الاستبعاد الاجتماعى مُتعدد الأبعاد، وركزت (على سبيل المثال لا الحصر)

على أحياء وسط المدينة، وقد استعار بعضها لُغة الطبقة الفقيرة الأمريكية (Mingione, 1996, Madanipour, Cars and Allen, 1998). وقد أصبحت دراسة الاستبعاد والحرمان الاجتماعى فى وسط المدينة، والتجديدات الحضرية الأولية، تُمثل اتجاهات سياسية مُهمة فى كثيرٍ من الدول الأوروبية.

ومع ذلك، فإن انصهار المكان والهوية - التى ترى المشاكل الاجتماعية فى وسط المدينة فقط - يكون صلبًا جدا. أولاً، كشفت بوضوح أعمال الشغب بالضواحى «banlieu» الفرنسية عام 2005 مدى الحرمان والاستبعاد اللذين يُمكن أن يكونا حادين فى مواضع الضواحى. وثانيًا، أن النظر لوسط المدينة كمُشكلة، يُعد تسطيحًا ساذجًا للأُمور (Ley, 2000). وعرضت مدرسة شيكاغو لرعايتها لمنظور الضاحية فى وسط المدينة، ولذلك أبقى صانعو القرار من الطبقة المُتوسطة والسياسيين خلال فترة التجديد الحضرى وفى مرحلة لاحقة على الصورة النمطية نفسها. وتتناقض وجهة نظر «جان جاكوب» «Jane Jacobs» غير المُتحيزة فى عام 1992م عن البيروقراطية الحضرية - فى جدالها الحاد الشهير ضد تجديد الحضر - مع وجهة نظر مُستوى القاع للمُقيمين بالحضر فى أقدم الأحياء ذات الكثافة المُتوسطة، مُمجدة وجهة النظر الداخلية للنشاط المحلى، والتنويع والمُساعدة الذاتية. وقد كانت رسالتها فى عام 1961م نبوءة، وفى العقد التالى كانت بدايات التحسين، فقد أشارت بنظرة

تعاطف مُتساوية لوسط المدينة من خلال صغار المهنيين بالحضر. وقاد الترميم فى مُدن ما بعد الصناعة مثل لندن ونيويورك وتورونتو وسيدنى، إلى طبقة مُتوسطة ضخمة فى العديد من أحياء وسط المدينة (Hamnett, 2003)، وأحيانًا يكون كهدفٍ لتجديد السياسات (Cameron, 2003). وانتشر الترميم كثيرًا إلى الخارج من العقارات الثابتة بأحياء الطبقة المُتوسطة العليا، التى تمتلك عُمرًا طويلًا على مدى أجيال عديدة وتُعطى أيضًا صورة أكثر دقة عن تنوع وسط المدينة بدلًا من تجانسه.

قراءات مُقترحة

Ley (2000), Wilson (1987).

مدخلات ومخرجات **input-output**

إطار تحليلى وضعه الاقتصادى واسيلى ليونتييف Wassily Leontieff لوصف ونمذجة الروابط الصناعية الداخلية التى يشهدها الاقتصاد، واستخدام هذه المعلومات فى دراسة التأثيرات السياسية والاقتصادية. ويتتبع هذا الإطار التحليلى كيف تصبح مخرجات أحد القطاعات بمثابة مدخلات للقطاعات الأخرى: وهكذا فإن صناعة الآلات والمعدات تستخدم الطاقة والصلب والمدخلات الأخرى، ثم تصبح مخرجاتها بمثابة مدخلات فى صناعات السيارات

والطائرات. ويتطلب هذا النموذج الكثير من البيانات والتقديرات من المسوح المختلفة، وبعد ذلك يمكن معالجة جدول المدخلات والمخرجات لحساب المضاعفات، وبالتالى نمذجة أثر تغير السياسات. وكانت هذه النماذج تحسب أساسًا على المستوى القومى، ولكنها توسعت لتشمل النماذج الإقليمية والمتعددة الأقاليم.

قراءات مقترحة:

Miller and Blair (1985).

institutional economics **اقتصاد مؤسسى**

وصل الفكر المؤسسى إلى واجهة **الجغرافيا الاقتصادية** منذ التسعينيات من القرن الماضى، وذلك عقب انتعاشه فى النظرية الاقتصادية خلال أواخر الثمانينيات حول مسارين مختلفين تماما. حيث يتمثل الأول فى «الاقتصاد المؤسسى الجديد» الذى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأعمال أوليفر ويليامسون Oliver Williamson فى نظرية المشروع، وأعمال آخرين مثل مانكور أولسون Mancur Olson ودوجلاس نورث Douglass North عن دور المؤسسات (العامة) فى التنظيم والتطور الاقتصادى. وينصب الاهتمام فى هذا العمل، على كيف تظهر المشروعات والشبكات والمؤسسات كآليات منظمة فى اقتصاد السوق، وتكمل معاملات السوق، وتحقق الاستقرار بصفة

عامة، وتحكم وتوجه المجال الاقتصادى متعدد المصالح والاتجاهات، والذى يتكون عادة من أطراف متنافسين. وعادة ما يصاغ مفهوم الاقتصاد على أنه تجمع من المشروعات والأسواق والمؤسسات التى يعمل كل منها بمنطق مختلف وبخصائص معينة. ولا ينفصل الاقتصاد المؤسسى الجديد عن مسار الاقتصاد العام، لأنه يشترك معه فى فروضه الأساسية المتعلقة بالدافع الفردى (أى تعظيم المنفعة والخيار العقلانى) وسلوك السوق (أى السعر كآلية تخصيص أساسية وشفافية المعلومات).

ولكن تأثير الاقتصاد المؤسسى الجديد على الجغرافيا الاقتصادية كان محدودًا، حيث فقد زخمه بعد دفعة مبدئية من الاهتمام أثارتها توسعات نموذج تكلفة الصفقة الذى قدمها ويليامسون لتفسير التجمع. وعلى سبيل المثال، فإن عمل سكوت (Scott 1988c) عن التقنية العالية والأنماط الأخرى من التجمع الصناعى، أضاف بعدًا مكانيا مهمًا إلى نموذج ويليامسون بإظهار كيف أن التقارب فى أوضاع التخصص، والارتباط بين المشروعات، يساعد على تقليل تكاليف المعاملات، وعدم اليقين المرتبط بها. وحدث مؤخرًا انتعاش طفيف من خلال أعمال بعض الجغرافيين الاقتصاديين المرتبطة بعمل بول كروجمان Paul Krugman لتفسير التباين بين الأقاليم على أساس تباينات التجارة والظروف المؤسسية الوطنية والإقليمية.

ويرجع أحد أسباب تعثر الاقتصاد المؤسسى الجديد فى الجغرافيا الاقتصادية إلى السيطرة التاريخية داخل التخصص الفرعى

للتقاليد الاقتصادية المبتكرة التى تنتقد الفردية المنهجية، والعقلانية، والشكلية، وتاريخية الاقتصاد العام. ويتناسب المسار الثانى للاقتصاد المؤسسى - المؤسسية القديمة - بسهولة مع التراث المؤثر الذى يشمل تفسيرات الاقتصاد السياسى الكلاسيكى فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين للنمو والتباين الحضرى والإقليمى (مثل أعمال نيكولاس كالدور، ألبرت هيرشمان، وفرانسوا بيرو عن التفسير التراكمى)، وقد بنيت ضرورات التفسيرات الماركسية خلال سبعينيات القرن العشرين للتنمية غير المتساوية والتبادل اللامتكافئ على التراكم الرأسمالى والتداعيات المترتبة على الاستغلال والصراع الطبقى/النوعى/ العرقى، وتفسيرات نظرية التنظيم فى ثمانينيات القرن العشرين للاستقرار الاقتصادى طويل الأجل، والأزمة، والتجديد البنيوى، والتنوع الرأسمالى من حيث التوافق أو عدم التوافق بين النظم التاريخية للتراكم والتنظيم.

أما «الاقتصاد المؤسسى القديم» فاسم أُطلق اعترافا بتأثير الرواد الأمريكيين أمثال تورشتاين فبلن، ويسلى ميتشل، جنون كومونز، كليرنس أيريس، ثم بعد ذلك كارل بولانى، وجون جالبريث . وينظر إلى «الاقتصاد المؤسسى القديم» على أنه عملية مؤسسية بجميع مظاهرها. وهكذا فإن القواعد والمؤسسات الاقتصادية الكلية، والأسواق وممارساتها، والأسعار والقيم، وتقاليد الإنتاج وقواعد التبادل، والقواعد التمويلية والرشادة الاقتصادية، والمعايير المؤسسية

أو الإقليمية أو الوطنية، تتحدد مفاهيمها كلها على أنها ترتيبات مؤسسة اجتماعية توجه نشاط الأفراد. ومهما كان تعريف المؤسسات، فإنها لا تعتبر شكلًا معينًا من التنظيم، ولا تعتبر بعيدة عن الأسواق، وذلك مثل الطريقة التى يراها بها الاقتصاد المؤسسى الجديد، ولكنها تمثل الحياة الحقيقة وجوهر الاقتصاد. وكما يقول هودجسون (Hodgson 1988) فى كتابه الشهير، فإن المتغيرات المؤسسية تفسر التنوع الاقتصادى، والتنظيم الاقتصادى، والتغير التطورى، والخصوصية التاريخية، وقواعد المعنى، والتفسير والنشاط.

ويغطى مصطلح «مؤسسة» عددًا كبيرًا من المعانى، مما يضخم فكرة أن الاقتصاد مؤسسة بصورة متزايدة. ومن الواضح تمامًا أن هذا يشمل المؤسسات الرسمية للاقتصاد والتنظيم مثل القواعد الحاكمة لقيام المشروعات والبنوك، والمؤسسات التجارية الكبرى، والمعايير التجارية والمتنظيمات الحكومية التى تكون محددة اجتماعيا، والوسائل بطيئة التغيير التى تفرض تحديات كبيرة. ويشمل مصطلح المؤسسات أيضا المؤسسات غير الرسمية مثل التقاليد الاجتماعية للسلطة، والاختلاف، والاحترام، والثقة والشرعية التى تكون شديدة المحلية أيضًا، والتى توجه السلوك فى مختلف الأسواق والمنظمات والمناطق. وبالتالى، فإن القوانين الاقتصادية المسلم بها، مثل تعظيم الربح، وفردية السوق، والإشارات السعرية، ورشادة النشطاء التجاريين، تعتبر محملة بالقيم مزدوجة المعنى: فهى من ناحية،

تعد تصورات متجسدة يجب العمل بناء عليها، ومن ناحية أخرى، باعتبارها أعرافًا ذات أصل اجتماعى، ولكنها ليست مطلقة ولا عامة. وهكذا يمكن تفسير الاستمرار والتغير الاقتصادى فى ضوء العادات والتقاليد المتكررة - سواء كانت شخصية، أو بين الأشخاص، أو تنظيمية، أو اجتماعية - التى تعامل على أنها يد خفية للممارسة والتوافق الاقتصادى اليومى، وأنها الأصول الاجتماعية للتطور الاقتصادى، وأنها مُحدِّد جوهرى للتعلم والقدرة على الابتكار. وهكذا فإن الاقتصاد المؤسسى القديم، يرفض مقدمات الاقتصاد العام، ولكنه يقبل أيضًا قدرًا كبيرًا من التركيب والاحتمالات والخصوصية المؤسسية الاجتماعية فى النظرية الاقتصادية المبتكرة التى عادة ما تسيطر عليها تعميمات الصورة العامة.

أما فى الجغرافيا الاقتصادية، فقد كان لهذا الشكل من الاقتصاد المؤسسى بعض التأثير على جغرافية التنمية من خلال القيام بأعمال نقدية عن دور المنظمات الدولية مثل البنك الدولى أو المنظمات غير الحكومية الكبرى، وقد بُنى البحث فى المتغيرات الاجتماعية والمؤسسية لأسواق معينة (مثل القروض الصغيرة أو التجارة البسيطة، ودراسات الإمكانات الاقتصادية المحلية) على تحليل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والتقاليد الاجتماعية، وعمليات التعلم. ومع ذلك، جاءت دفعة قوية للمفهوم من دراسات الديناميكية والإبداع الاقتصادى الحضرى والإقليمى فى دول الشمال.

وظهرت مفاهيم جديدة عديدة . مثل ديناميكيات التجمع العنقودى، والأجواء الصناعية، والتماسك المؤسسى، وعلاقات الاعتماد المتبادل غير الداخلة فى التجارة، والعلاقات الارتباطية، والركود والوفرة الصناعية، والإبداع الحضرى، والثقة والتبادل، والتقسيم الإقليمى الذكى وقد استوحت هذه المفاهيم روحها بفضل الاقتصاد المؤسسى المسئول عن النجاح الاقتصادى المحلى. ومن أشهر الباحثين فى مجال المؤسسية كل من: أنيلى ساكسنيان، آمى جلاسماير، ميشيل ستوربر، ألين اسكوت، ميريك جيرتلر، تريفور بارنس، كرس أولدس، فيل كوك، كيفين مورجان، رون مارتن، آش أمين، نيجل ترفت، جيمى بيك، راى هدسون، بيتر ماسكل، آندرز مالبرج، بجورن أشايم، جيرنوت جرابهار، بيتر سنلى، وهارالد بارتهيلد.

وقد أضفت أعمال هؤلاء الباحثين رؤى جديدة على الديناميكية المكانية للاقتصاد فى ثلاثة مجالات عامة. حيث يتعلق المجال الأول بدور القرب المكانى بين المشروعات، بحيث يمكن استغلال المنافع الكاملة للتخصص والتجمع والثقة والتبادل. وفى المجال الثانى قد ينتعش الاقتصاد المحلى عبر الطرق المختلفة التى يتطور من خلالها رأس المال الاجتماعى فى المؤسسات المدنية والاستجابة المؤسسية وقيادة القطاع العام. المساهمة فى حيوية الاقتصاد المحلى. ويرتبط المجال الثالث بالأسس المكانية لاقتصاد المعرفة والتعلم الاقتصادى بصفة عامة، حيث أظهرت البحوث أهمية البحث والتطوير المحلى،

ونقل التقنية والتعلم فى الشبكات الرابطة بين المشروعات، والمعرفة الضمنية التى تتشكل فى الشبكات التى بين الأفراد، ذات الغرض المشترك والالتزام المتبادل. وقد أدت كل هذه الأعمال إلى توسيع فهمنا كثيرا لكيفية تأثير المكان على مؤسسات التنمية والتغيير الاقتصادى.

قراءات مقترحة:

Amin and Thrift (1994a); Hudson (2005); Martin and Sunley (2006).

مؤسسية **institutionalism**

لهذا المصطلح عدة معانٍ في العلوم الاجتماعية، تهدف كلها إلى الإشارة إلى الطرق المختلفة التى تقوم المؤسسات من خلالها بتشكيل الحياة الاجتماعية فى الزمان والمكان. والمؤسسية منهج يرفض المناهج المتمركزة حول الطرف الفاعل باهتمامها الكبير الذى توليه لنية وإرادة الإنسان الفرد. ويحاول هذا المصطلح تفسير البنى الاجتماعية من خلال المؤسسات المستقرة تاريخيا واجتماعيا، والتى تتطور ببطء، وبصورة لا يمكن غالبا التنبؤ بها، والتى تكون غير كفؤة أحيانا. وليست هذه البنى الاجتماعية خرساء ولا كلية ولا تشبه الآلات. وفى الجغرافيا السياسية أثرت المؤسسية على دراسة المؤسسات

السياسية ومدى تأثيرها على جغرافية الانتخابات وجغرافيات الانتماء والمواطنة والصراع. أما فى الجغرافيا الاجتماعية، فقد كان لها بعض الأثر على دراسات المؤسسات الاجتماعية والثقافية ودورها فى صناعة الفضاء المكانى والمكان. ولكن أهم آثارها كان بلا شك فى مجال الجغرافيا الاقتصادية، حيث شقت طريقا بين المناهج الأساسية والاقتصاد السياسى الراديكالى (انظر الاقتصاد المؤسسى).

متغيرات مساعدة **instrumental variables**

عبارة عن أسلوب فى الإحصاء والاقتصاد القياسى يستخدم لتقدير نماذج الانحدار التى تعانى مشاكل التفاعل الداخلى بين متغيرات داخلية. وفى نموذج الانحدار المتعدد المعيارى الذى يأخذ الشكل:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + e،$$

فإن Y تشير إلى المتغير التابع، بينما تشير كل من X_1 و X_2 إلى المتغيرين المستقلين، وتشير e إلى مقدار الخطأ العشوائى، مع افتراض أن المتغيرين المستقلين يتحددان خارجيا فعلًا. ومع ذلك، يمكن أن نفترض أن X_1 متغير داخلى، أى إنه يتحدد بكل من Y ومتغيرات خارجية أخرى مثل X_3 و X_4. ومثال ذلك عندما تمثل Y نمو التشغيل الإقليمى فى الخدمات عالية التقنية، بينما تمثل X_1

الدخل الإقليمى: فهنا تتأثر Y بالمتغير X_1، ولكن X_1 ذاتها تتأثر بالمتغير Y أيضا، مما يعنى أن X1 ترتبط بالمقدار e، مما يمثل انتهاكا لفروض الانحدارات.

ويعمل أسلوب المتغيرات المساعدة بالتوصل إلى مجموعة من «الأدوات المساعدة»، أى المتغيرات التى تكون خارجية وجيدة فى التنبؤ بالمتغير X_1. حيث تشمل هذه المجموعة كلا من X_3 و X_4 (وعلى X_2 بالنسبة لصيغة المتغيرات المساعدة التى تسمى المربعات الصغرى ذات المرحلتين)، ومتغيرات X أخرى، وربما توجد قيم متأخرة زمنيا أو مكانيا لكل من X_3 و X_4. وعندما نرمز لهذه المجموعة من المساعدات بالرمز Z، يمكن إجراء انحدار X_1 مقابل Z، لنحصل على التقديرات المتوقعة أو الموفقة للمتغير X_1، والذى يرمز له بالرمز؟؟؟. حيث يعتمد هذا التقدير على Z فقط، وبالتالى فإنه لا يرتبط بالمقدار e، ويمكن الآن تقدير الانحدار الأصلى للمتغير Y، بإحلاله محل X_1. وهكذا فإن هذا الإجراء الذى يحتاج إلى انحدارين يتخلص من التحيز الداخلى. وتتمثل حدود المتغيرات المساعدة فى القدرة على العثور على مجموعة مناسبة من المساعدات التى تكون خارجية وجيدة فى التنبؤ بالمتغير X_1 فى الوقت نفسه فالمساعدات الضعيفة ستتغلب على داخلية المتغيرات، ولكنها ستعطى تقديرات ضعيفة للمعاملات β (وللمزيد من التفاصيل، انظر Bowden and Turkington, 1990).

وهناك مثال جغرافى حديث وطريف، انتشر على نطاق واسع من خلال مجلة الإيكونومست، وهو عبارة عن دراسة قام بها جيمس

فيرر James Feyrer وبروس سكردوت Bruce Sacerdote، عن الرخاء الاقتصادى فى 80 جزيرة كانت مستعمرة من قبل. حيث قالا إن الرخاء الحالى فيها، يرتبط ارتباطا مباشرًا بطول الفترة الاستعمارية، ولكنهما يعترفان بأن الجزر الخصبة الواعدة يمكن أن تكون قد جذبت المستعمرين، وهذا يمثل مشكلة داخلية المتغيرات. ولذلك استخدما المتغيرات المساعدة بمقاييس لسرعة واتجاه الرياح: فقبل السفن البخارية يمكن أن تكون هذه المتغيرات قد أثرت على تاريخ الاستعمار. ولكنها متغيرات خارجية تماما.

قراءات مقترحة:

Kennedy (2003); The Economist, 2 November 2006.

ذرائعية (أداتية) **instrumentalism**

عبارة عن فلسفة للعلوم تركز على النتائج النهائية، بحيث يصبح العلم أداة يمكن الحكم عليها من خلال المنفعة العملية، وليس من خلال حقيقة أو خطأ النظرية. وقد عرف جريجورى (Gregory 1978a) الذرائعية بأنها صفة للثورة الكمية فى الجغرافيا، وتساندها قراءة خاصة للوضعية، وتكوين النماذج التى تحظى بالترحيب بسبب قدرتها على تشكيل السياسات. ويتطلب مثل هذا العمل مفهوما ضيقا للارتباط، مما يعرضه للنقد. وقد أثرى الاهتمام بالذرائعية

الحوارات الدائرة حول نظم المعلومات الجغرافية، وذلك مع مطالبة هذه النظم بتبنى منظور أكثر نقدا وانعكاسا لأوضاع إنتاجها واستخدامها (Pickles, 1995a).

قراءات مقترحة:

Gregory (1995a).

تكامل **integration**

عبارة عن تكوين واستمرار أنماط كثيفة ومتنوعة من التفاعل والسيطرة بين فضاءات مكانية اجتماعية كانت سابقا منفصلة بصورة أو بأخرى. ويتضمن الاندماج تجميع النظم المختلفة للمعانى والأعمال المتأصلة فى مختلف مجموعات العلاقات الاجتماعية. ويحدث هذا فى مختلف المجالات - الاقتصادية والسياسية والثقافية. وذلك فى صورة عملية غير متساوية بطبيعتها. ويتزايد تعقيد ذلك لأن الاندماج يحدث من خلال الزمان والمكان، وليس عبرهما فقط: فبدون تكوين أزمنة وأمكنة جديدة، فإن العلاقات الاجتماعية المجسدة فى الاندماج لا يمكن أن تتحقق. وكذلك فإنه يتأثر كثيرا بالتغير التقنى، إذ إن الابتكارات فى حركة الناس والسلع، ثم فى الانتقال الإلكترونى للأفكار والصور والمعلومات والأشكال الثقافية، قد ساعد

على «حضور» أنماط التفاعل الجديدة وطرق الوجود الجديدة، فى أماكن أخرى (انظر **تضاغط الزمكان**، **والتباعد الزمكانى**).

ولم تكن الأماكن فى يوم من الأيام نظمًا خلوية مغلقة، وكان الناس يتدخلون دائما فى حياة الآخرين. ولكن مسامية المكان اختلفت، ويمكن أن تكون قد تحولت إما بالقوة (بالحرب) أو بالسلم (من خلال الاتفاق أو التفاوض)، أو من خلال توليفة من الاثنين معا. ومن الناحية التاريخية، كانت كل من **الاستعمارية والإمبريالية** بمثابة أداتين قويتين للاندماج، وذلك على الرغم من أن العمليات كانت غير متناسقة بالمرة وتعرضت للكثير من تباينات السلطة والمنفعة. أما اليوم، فإن الاندماج الاقتصادى يعتمد عادة على آليات السوق، وذلك من خلال تداول رأس المال، والعمل، والمعرفة، ومن خلال الاندماج العالمى لممارسات وثقافات المستهلكين، ومن خلال التدخلات السياسية فى الاقتصاد السياسى العالمى (سياسات التجارة والاستثمار والهجرة، إلخ)، ولكن هذه العمليات يمكن أن يكون لها أيضا آثار عنيفة، كتلك التى يربطها هارفى (Harvey (2003b بالنظام العالمى المستمر للتراكم من خلال تجريد الآخرين من الموارد.

و لا يعنى الاندماج القضاء على الاختلافات تلقائيا. فمن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يفرض أو يسمح بدرجة أكبر من التخصص وتدعيم التباين المكانى (انظر **العولمة**)، ومن الناحية السياسية، يمكن أن يثير تساؤلات حول الحكم الذاتى، **والهوية**، والاستقلال، داخل

تكوينات قومية أو عابرة للقومية، ومن الناحية الثقافية، فإنه يمكن أن يسمح بانتشار الأشكال الثقافية الهجينة الجديدة (انظر التهجين، والتقارب الثقافى). وقد ظهرت كل هذه القضايا فى التوسعات المتتابعة للاتحاد الأوروبى ومشروع أوروبا الموحدة (Bialasiewicz, Elden and Painter, 2005). أما بالنسبة للأجل الطويل، وبصفة عامة، فيؤكد برودل Braudel (1985, p. 45) على أن الاقتصاد العالمى المندمج، هو ببساطة عبارة عن «نظام بين نظم أخرى»، وأن الصراع بين الاندماج والتباين أو التميز كان ولا يزال محددًا قويًا للعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

قراءات مقترحة:

Bialasiewicz, Elden and Painter (2005); Lee (1990).

حقوق ملكية فكرية Intellectual Property Rights (IPR)

مصطلح تجميعى يستخدم للإشارة إلى الحماية التى توفرها مجموعة من الأدوات القانونية. خاصة حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وذلك فيما يتعلق باستخدام سلع غير منظورة محددة تشمل الأفكار والمعلومات. وعادة ما يكون لصاحب مثل هذه الحقوق قدر محدد زمانيا أو مكانيا من الحق الحصرى فى الاستخدام، وهذا الحق الحصرى مصمم لتحفيز ومكافأة الابتكار

المتضمن فى جعل هذا الشىء مفيدًا. ومثل كل حقوق الملكية، تعتبر حقوق الملكية الفكرية حقوقًا اجتماعية بالمعنى الكامل، وذلك لأنها تجسد كيف تختار المجتمعات الاعتراف بمطالب أفراد ومجموعات معينة، دون غيرهم، بأشياء محددة لها أهمية خاصة أو محدودة، وهكذا فإنها تختلف عبر الزمان وبين الأماكن من ناحية، وكانت موضوع جدل كبير من ناحية أخرى. وطوال نصف القرن الماضى، شهدت سلسلة من التطورات المتعلقة بذلك تكثيف مضامين هذه الاختلافات والنزاعات، مما دفع بحقوق الملكية الفكرية إلى مقدمة الحوار الفكرى والسياسى المعاصر.

فأولا، أدت القدرة المدعمة تقنيا، لدى العلماء وغيرهم، على تحويل وتغيير وتداول المواد البيولوجية إلى تضاعف أنواع الأشياء التى يمكن أن تخضع لحقوق الملكية الفكرية. وثانيًا، شهد ظهور ما أصبح يسمى «اقتصاد المعرفة» تدافعًا من الأطراف المعنية من جميع الأنواع لحماية أكبر قدر ممكن من الجوانب غير الملموسة من منتجاتهم وخدماتهم (وبالتالى أرباحهم ومكانتهم). وأخيرًا، فإن التحركات التى تقوم بها جهات عالمية، تتراوح من الأمم المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية، لتنسيق وتنظيم كيفية تعريف وممارسة حقوق الملكية الفكرية عالميا، طرحت علانية مدى وحجم القضايا المتداولة، بالإضافة إلى الخلافات القوية التى تحتاج إلى حل.

وعند هذه النقطة، ربما يكون من المنصف القول، إن جانب حقوق الملكية الفكرية الذى حظى باهتمام معظم الجغرافيين المتمرسين،

كان يتمثل فى الأسئلة التى أثاروها حول ملكية المواد البيولوجية. ففى اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS) لسنة 1994، (التى تديرها منظمة التجارة العالمية وتمر بعمليات إعادة تفاوض مستمرة) هناك نص على أن أنواعًا معينة من المواد يجب أن تكون خاضعة لبراءات الاختراع. وهذا يعكس اتجاهًا منذ السبعينيات لدى المصالح التجارية (وخاصة مشروعات علوم الحياة المشاركة فى إنتاج الأدوية) للقول بأن براءات الاختراع ضرورية من أجل قدرتها على تحقيق عائد على استثماراتها فى البحث والتطوير المطلوب للاستكشاف، والإنتاج، والحصول على الموافقات التنظيمية للمنتجات الجديدة. وثار جدل كبير حول فكرة أن المواد البيولوجية (إذا لم تكن حيوانًا أو نباتًا أو العمليات ذاتها)، يجب أن تكون خاضعة للملكية الشخصية، حتى فى الشكل المؤقت الذى تقدمه براءات الاختراع. حيث يعترض البعض على أساس أنه من غير المناسب أخلاقيا أن يمتد منطق الملكية التجارى القانونى، إلى الأشياء الحية بأى شكل من الأشكال. أما بالنسبة للآخرين، فإن الشىء غير المناسب يتمثل فى فرض النموذج الغربى للملكية على الحالات التى تتضمن البشر الذين يمكن أن يكون لهم نظرة جماعية للعالم بطرق مختلفة. إذ إنهم يظهرون مدى أهمية فهم الجغرافيات القانونية لحقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المستقبل المنظور (انظر القانون).

قراءات مقترحة:

Brown (2003); Coombe (1998); Dutfield (2004); Parry (2004); Whatmore (2002).

intensive agriculture زراعة كثيفة

يمكن توصيف الزراعة الكثيفة -على وجه العموم- بأنها عملية تكرار للاستخدام الزراعى أو الرعوى للمساحة نفسها من الأرض، باستخدام مدخلات طاقة تكميلية، بهدف تحسين خصوبة الأرض: ويأتى هذا النمط من النشاط الزراعى على طرف النقيض من نمط آخر هو الزراعة الواسعة، وهو النوع الذى يتضمن أنماطًا موسمية من الاستخدام المتنقل للأرض عبر مساحات كبيرة (Simmons, 1996). هذا ويؤدى «التكثيف» كعملية، إلى تحسين فى إنتاجية (غلة) الأرض المنتجة بالفعل، ويتحقق هذا عادة من خلال الجهود التى من شأنها أن تسِّرع من عمليات الإنتاج، وكذلك تقليل المخاطر المرتبطة بالعمليات البيولوجية فى الإنتاج الزراعى أو تحسين تلك الظروف، فى حين أن «التوسع» يترتب عليه إضافة مزيد من الأراضى إلى زمام الأراضى المنتجة. هذا وقد أشار كل من بويد وبردام وشرمان (Boyd, Prudham and Schrman (2001 إلى التشابه بين هاتين الفكرتين وبين المفاهيم الاقتصادية الماركسية فيما يتعلق باستيعاب

العمالة. وهناك من مُنظّرى النظام الغذائى مثل Freidman and McMichael (1989) اللذين استخدما «نظرية التنظيم» لطرح فكرة تحول واسع النطاق من نمط الزراعة الواسعة إلى نمط الزراعة الكثيفة فى فترة ما بعد الحرب، على الرغم من أن هذه الفرضيات كانت محل نزاع بين الكثيرين، كما سجلت ملاحظات كثيرة على التنوع فى هيئة الأرض فيما يخص نوعى الإنتاج الواسع والكثيف على السواء.

وقد ارتبط نشاط «التكثيف» كعملية تاريخية، بالتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية (انظر التسييج) إضافة إلى التطورات التى لحقت بالأسواق فى عناصر الأرض والعمالة والائتمان الزراعى والمدخلات الزراعية. وتقوم إحدى نظريات التكثيف الزراعى على تغلغل علاقات السلع بنمط الأسر الريفية. إن ما أسماه برنشتاين Bernstein (1995a) «انضغاط التوالد البسيط» إنما يحدث عندما تكون المدخلات ومتطلبات التوالد فى الإنتاج . التى أنتجتها سلفًا الأسر الريفية . فى حاجة لأن يتم شراؤها فى الوقت نفسه الذى يجد فيه أعضاء الأسر الريفية أنفسهم منجذبين لوظائف غير زراعية، وهو الأمر الذى يقلل من تطبيق العمالة المنخرطة فى العمل الزراعى والتوالد الاجتماعى. وبناء على ذلك، فإن احتمال تدهور الإنتاجية والدخل، قد يدفعان المنتجين الزراعيين إلى تبنى أشكال عالية الإنتاجية فى رأس المال والعمالة والتقنية المستخدمة.

ولعل ما عرضه بليكى (1995) Blaikie لتأثير ذلك الانضغاط على تجريف التربة فى البلدان النامية، إنما هو بمثابة النقطة المحورية فى علم الأيكولوجيا السياسية. ومع إمكانية زيادة الإنتاجية عبر مزيد من الدورات الزراعية (أى فترات إراحة أقل) وتقليل الفاقد من المحاصيل، أو إنتاج أصناف (أو تربية حيوانات) أسرع نموًا، فإن الزراعة الكثيفة ترتبط اليوم باستخدام مكثف للمدخلات، خاصة المخصبات الكيميائية، والمبيدات الحشرية، وأدوية الحيوانات، وهرمونات النمو، والميكنة الزراعية، والهندسة الوراثية.

ويمكن اعتبار الابتكارات غير التقنية فى تنظيم العمالة، بمثابة أحد أشكال التكثيف الزراعى، كما هو الحال فى الحد من تذبذب العمالة لضمان توفير عمالة ملتزمة وجاهزة فى الوقت المناسب. ونظرًا لأن المزارعين يضاربون فى الأسعار، أصبحت الزراعة تعانى من إفراط إنتاجى مستمر، وهى المشكلة التى يفاقم التكثيف من حدتها. ومع تبنى تقنيات جديدة، يتمتع الرواد من المبتكرين بفائض فى الأرباح نتيجة تحسين الإنتاجية. ومع التحاق آخرين بركب التقنيات الجديدة، تزداد المنافسة السعرية، مما يؤدى إلى انخفاض العائد، حتى يصل هامش الربح لمستوى متدنٍ للغاية. وقد أصبح التكثيف مرتبطا بالقيم العالية للأراضى منذ أن صارت الأرض سلعة رأسمالية تحقق «أعلى وأفضل استخدام» (انظر Guthman, 2004)

لقد أصبحت ممارسات الزراعة الكثيفة وثيقة الصلة بتنامى الوعى الشعبى بمشكلات الأمن البيئى والغذائى وارتباطهما بالنظم الصناعية المنتجة للغذاء، وتتفاوت هذه المشكلات من تلوث المياه الناتج عن تصريف المياه الملوثة بالمخلفات الكيميائية، أو فقدان عناصر التنوع الحيوى التى ترتبط بالزراعة الأحادية، إلى تفشى أمراض حيوانية مثل مرض جنون البقر (Bovine Spongiform Encephalopathy BSE). فى بعض الأحيان يمكن اعتبار «تصنيع الزراعة» مرتبطًا ضمنيا بسيطرة الشركات، كما أن سيادة ظروف زراعة الحجم الكبير، والزراعة الموجهة للتصنيع، توصف بدقة كأحد أشكال التكثيف الزراعى.

قراءات مقترحة:

Kimbrell (2002)

بحث مكثف **intensive research**

إستراتيجيات بحثية موجهة إلى اكتشاف السلاسل السببية التى تربط البنى الاجتماعية، والممارسات الاجتماعية، والعوامل الفردية، فى سياقات زمانية ومكانية معينة. ويقول ساير (Sayer [1992] 1984) إن البحث المكثف عادة ما يجرى تحت شعار الواقعية ويعتمد على الأساليب النوعية، بما فى ذلك الإثنوجرافيا.

وهكذا، فإنه يهتم بالعلاقات الأساسية للارتباط، ويفضل منطق التأييد. ويصر ساير على أن هذه الدراسات «موضوعية» جدا مثل البحث الموسع، ولكنها أكثر قوة في الواقع، لأن تركيزها على الآليات السببية، يعنى أنها تستطيع أن تنتج «معرفة مجردة [بطبيعتها] قابلة للتطبيق بصفة عامة».

علاقات داخلية internal relations

نوع من العلاقات الضررية بين الأشياء أو الممارسات التى تُكسبها هويتها، وبلغة رسمية، فإن العلاقة «أ ب» يمكن تعريفها بأنها علاقة داخلية، لو - ولو فقط - أن (أ) لن تكون على ما هى عليه جوهريا إذا لم تكن (ب) مرتبطة بها بالطريقة التى تجمعهما معا (Bhaskar, 1998 [1979]).

ويمكن التمييز بين نمطين من أنماط العلاقات الداخلية هما:

(1) العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر هى فى حقيقتها علاقة داخلية، ففى هذه الحالة يفترض كل طرف مقدمًا وجود الآخر، ومن ثم تصبح العلاقة متماثلة.

(2) العلاقة بين الدولة وسلطة الإسكان المحلية (أو الاجتماعية) هى أيضًا علاقة داخلية: حيث الطرف الأخير يفترض مقدمًا وجود الطرف الأول، بينما العكس ليس صحيحًا، ذلك لأنه من الممكن تصور

أن الدولة لا تضع شروطا على الإسكان الاجتماعى، ومن ثم فإن العلاقة فى هذه الحالة غير متماثلة.

وهذه الفروق لها أهميتها بالنسبة لعملية التجريد والتى تمثل حجر الأساس للفلسفة الواقعية، نظرًا لأنها تقف مانعًا أمام ما يسمى «مفاهيم الفوضى»، التى تجمع «غير المترابط وتقسِّم غير القابل للقسمة» (Sayer, 1982). ويمكن تسمية مجموعة العلاقات الداخلية بأنها عبارة عن «هياكل بنيوية»، وعلى هذا عرّف هارفى (1973) Harvey الهيكل البنيوى بأنه «نظام من العلاقات الداخلية، الواقعة ضمن عملية تكوين بنيته من خلال سريان عمل قوانين التحول التى تشهدها تلك العلاقات».

وفى كتاباته اللاحقة قدم هارفى تعريفات أكثر نضجًا عن البنى الرأسمالية **كنمط الإنتاج**، وبصفة خاصة فى الجدال الذى تعد داخله «كل لحظة بمثابة علاقة داخلية بالآخرين تتدفق من خلالها الحياة الاجتماعية والمادية». (Harvey, 1997, Jessop, 2006). ولقد سار هارفى على هدى ماركس، وكان مشروعه موجهًا نحو ما أسماه المادية الجغرافية التاريخية (انظر الماركسية والمادية). وفى استكشافه لفلسفة العلاقات الداخلية اختار أولسون (1980) Olsson أن يتبع اتجاهًا مختلفا بشكل جذرى. فلدى أولسون - الذى ردد ما قاله هيجل - فإن الفكر واللغة والفعل يجمعهم ارتباط داخلى بدرجة « تربط بين العالم وأفكارنا بما لا يمكن الفصل بينهما». ومن هنا فإن أولسون يذهب

إلى أن «العلاقات الاجتماعية بين الناس، تشبه العلاقات المنطقية بين الافتراضات» والعكس صحيح : فجميعها تمثل علاقات داخلية. وقد دفع هذا ألسون لصياغة تحول لغوى، والشروع فى سلسلة من التجارب اللغوية أخذته الى عوالم السريالية وما وراءها، ولكنها غالبا ما كانت تحوم حول العلاقات الداخلية التى تنحرف بالفكر والعمل عبر «المنطق الكارتوجرافى».

قراءات مقترحة:

Olsson (2007)

صندوق النقد الدولى International Monetary Fund (IMF)

أحد مؤسستين ماليتين دوليتين تشكلتا فى اجتماع زعماء الدول التى اجتمعت فى حى بريتون وودز Bretton Woods (فى بلدة كارول Carroll) بولاية نيوهامشير الأمريكية، وذلك قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الكيان الآخر الذى دشن فى اللقاء نفسه، هو البنك الدولى للإعمار والتنمية، والمشهور باسم «البنك الدولى». وقد كان المقترح الثالث فى هذا الاجتماع هو إنشاء منظمة التجارة الدولية والتى لم يقّدر لها الخروج إلى النور بسبب معارضة الكونجرس الأمريكى، ولم تظهر إلى حيز الوجود حتى تأسست منظمة التجارة العالمية فى عام 1996.

وقد أُسس صندوق النقد الدولى لتحقيق مهمة تعزيز التجارة الدولية من خلال تسهيلات التعاونات النقدية، كما أنه كان منوطًا به تخصيص الأموال لتحقيق غرض بعينه وهو مساعدة الدول التى تسعى لتجاوز أزمتها المالية فى فترات قصيرة، وقد تسبب كل هذا فى أن أصبحت مهام هذا الصندوق مكملة لدور المساعدات المالية التنموية طويلة الأمد التى يضطلع بتنفيذها البنك الدولى. وتخضع كلا المؤسستين إلى حد ما للوصاية الكينزية. وقد نصت بنود اتفاقية صندوق النقد الدولى إلى جانب هدفها التنظيمى إلى « تسهيل التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية، وتعزيز، ودعم مستويات عالية من التوظيف والدخل الفعلى». ولإنجاز ذلك، كان لابد من تعزيز ثبات سعر الصرف بين العملات النقدية القومية، وتجنب استهلاك الصرف التنافسى (Holborn, 1984).

ومع انهيار نظام ثبات أسعار الصرف فى بداية السبعينيات من القرن الماضى، بدأ صندوق النقد الدولى يتبنى أدوارًا جديدة تتميز بمناهضتها للمبادئ الكينزية التى ميزت بدايات الليبرالية الجديدة. ويميل صندوق النقد الدولى فى الوقت الراهن بصورة أكثر إيجابية نحو نظم تعويم أسعار الصرف، حتى إذا ترتب على ذلك حدوث تخفيضات تنافسية فى قيمة العملة، كما أنه يحفِّز سياسات التكيف الهيكلى فى كثير من الأحيان، مع التضحية بأهداف ارتفاع معدلات الأجور، وتشغيل العمالة لمصلحة المستثمرين الدوليين فى مواجهة

عواقب السياسات الحكومية التضخيمية مثل دعم الأسعار المحلية. (Payer 1974, Kolko 1988). ومن خلال دوره كموزع للقروض على الدول التى تعانى من أزمات فى ميزان المدفوعات، زادت مطالبة صندوق النقد الدولى للحكومات المتلقية للقروض بأن تنتهج سياسات ليبرالية جديدة. (انظر المساعدات). ولقد ولّد هذا انتقادات من طيف كبير من المنظمات الشعبية والحكومات ورجال الاقتصاد، مما جعلها بمثابة إشارة البدء لشن هجوم على سياسات الليبرالية الجديدة، ولاسيما فى أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997، عندما انتقد الكثيرون المعالجة غير المناسبة من قبل الصندوق، والتى نجم عنها تفاقم تلك الأزمات. (انظر مناهضة العولمة).

وإضافة إلى هذا، فنظرًا لأن حق التصويت بهذه المؤسسة يخضع لحجم إسهامات الدول بالصندوق، ونظرًا لأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هى المساهم الأكبر فى هذه المؤسسة، فقد أصبح يُنظر إلى صندوق النقد الدولى من قبل الكثير من المنتقدين، على أنه مؤسسة خاضعة للهيمنة الأمريكية، بحيث يوضع جدول الأعمال بمعرفة وزارة الخزانة الأمريكية.

قراءات مقترحة:

Holborn (1948); Kolko (1988); Payer (1974); (Stilgitz 2002)

يحمل هذا المصطلح معنيين هما : 1- العلاقات بين الدول، 2- دراسة السياسات الدولية (وهذه غالبا ما تختصر بالحرفين الكبيرين IR).

1 ـ يمكن فهم العلاقات الدولية بوصفها المسائل السياسية (ولاسيما قضايا مثل العلاقات الخارجية، وسياسات الدفاع والأمن) وهى الأمور التى تتم بين الدول وفيما وراء الحدود الفاصلة بينها. وتبدو هذه السياسات «العليا» فى بعض الأحيان، على النقيض من «السياسات الدنيا» ضمن القضايا المحلية، ومن خلال هذا المفهوم، أصبح واضحًا أن الدول تكون لها حدود واضحة، وذات سيادة وإدارة رشيدة، وأنها بمثابة اللاعبين الأساسيين على المسرح الدولى. وبناء على ذلك يمكن فهم السياسات الدولية على أنها نتاج مجموع كل من التفاعلات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية بين جميع الدول وبعضها البعض، ثم بعد ذلك، فإن الدول تحدد أولويات اهتماماتها القومية، ثم تلتمس الأمن من خلال بلوغ حدود قصوى من القوة. ويمكن اعتبار وجهة النظر هذه صالحة من الناحية التاريخية، ويمكن اقتفاء آثار مثل هذه الرؤية فى آراء مفكرين مثل ثوكيديدس Thuycydides وميكافيلى، وأُصبغت عليها صفة رسمية فى معاهدات كتلك التى وقعت فى عام 1648 والمعروفة باسم معاهدة وستفاليا.

ومن الناحية التجريبية، يمكن اختبار السياسات الدولية بوصفها علاقات بين الدول، تشترك فى كثير من المداخل التقليدية مع

الجغرافيا السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن كل من التجارة الدولية والدورة العالمية لرأس المال، وحركة العمالة، تتضمن جميعها أطرافا فاعلة غير حكومية (كما فى المؤسسات التجارية العظمى والأسواق والمهاجرين) وهذه الأطراف قادرة على عبور كل من الفضاءين «الداخلي» و«الخارجي»، مما يقيم الدليل على وجود تنوع وتداخل كبيرين بين ما هو محلى أو قومى أو عالمى. كما أن أمورًا مثل القضايا البيئية، وانتقال الأمراض، وأشكال الثقافة المتنقلة، والتعصب الدينى، كلها قوى اجتماعية تضع نطاق سيادة الدولة على المحك. فمثل هذه النوعية الأخيرة من القضايا، جعلت الحاجة ملحة لحوكمة رشيدة، متخطية الحاجز الوطنى، وقادرة على التعاون وليس الصدام، وتنتهج مبدأ المصالح الجمعية قبل الأولويات المحلية، وتلجأ إلى المنظمات الدولية وليس إلى الأحلاف العسكرية.

2 ـ تعبر العلاقات الدولية (خاصة حين يشار إليها اختصارا بالحرفين IR) عن الدراسة الأكاديمية للعلاقات بين الدول والسياسات الدولية. وعلى الرغم من أنها قد لجأت سابقا إلى دراسة القانون والتاريخ والسياسة، فإن العلاقات الدولية كفرع علمى رسمى، قد تأسس فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ووجدت لها حضورًا فى جامعة ويلز ومدرسة لندن للاقتصاد. وكما حدث مع أى مشروع أنجلو. أمريكى منذ ذلك الحين، فإن العلاقات الدولية قد تعرضت لسلسة من المناقشات النموذجية تناظر فيها الواقعيون أمام المثاليين،

والعلماء فى مواجهة المؤرخين، ودعاة العولمة فى مجابهة من ينادون بدور الدولة.

وخلال العقدين الأخيرين فقط، وأخذًا فى الاعتبار افتراضات ما وراء النظرية metatheoritical - والمتعلقة بالسؤال عن الإبستمولوجيا والوجودية - تعرضت كل هذه المواقف لنقاش جدلى. واستنادًا إلى التطورات التى شهدتها النظرية الاجتماعية المرتبطة بنظريات الخطاب - والتى كانت هى أيضا بدورها خلف تطورات الجيوبوليتكيا النقدية - شهد هذا الزخم الفكرى اهتماما أكبر بقضايا الحدود، والهويات، وبناء نظام عالمى. ولقد لاقت المناهج المشتقة من البنيوية، والنسوية، والماركسية، والإيكولوجية السياسية، وما بعد البنيوية جميعها؛ نجاحًا، إلا أنها لم تستطع أن تحل محل منهجى الواقعية والواقعية الجديدة المتمتعين بالصدارة فى دراسات السياسات الدولية.

قراءات مقترحة:

Baylis and Smith (2004); Burchill, Devetak, Linklater, Paterson, Reus-Smit and True (2001); Dalby and O'Tuatail.

إنترنت Internet

شبكة ضخمة من أجهزة الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض، والتى تستخدم لتجعل المعلومات والخدمات والبيانات والبرامج المخزنة،

كلها متاحة على جهاز واحد يمكن للمستخدمين أن يصلوا إليه عن بعد، وهو ما يسمح لمستخدمى هذه الشبكة بشراء السلع، وتحميل الموسيقى، والتنقيب عن قواعد البيانات، وإرسال رسائل اتصال،... وما شابه ذلك.

وإذا كان جزء من الفضل فى تطوير هذه الشبكة يعود إلى البحوث التى قامت بها وزارة الدفاع الأمريكية إبان حقبة الحرب الباردة، فإن عام 1985 يُتخذ كتاريخ ميلاد خدمات الإنترنت، وذلك عندما أسست المؤسسة الوطنية للعلوم الشبكة الخاصة بها (NSFNET) فقد سمحت للجامعات بالوصول إلى خمسة من مراكز الكمبيوتر فائقة القدرة، وهناك شبكات أخرى ظهرت فى ذلك الوقت (على سبيل المثال ما قدمته المملكة المتحدة تحت اسم «الشبكة الأكاديمية وخدمات الحاسوب» لخدمة عملاء الشركات) ولكن شبكة الهيئة الوطنية للعلوم، كانت تتسم بتمكين حزمة بروتوكلات الإنترنت /TCP IP من استخدام البروتوكلات الداعمة لهذه الشبكة بحيث يتم توجيه حزم البيانات للكمبيوتر من خلال تحديد عناوين مميزة لاستضافة الشبكات والأجهزة (على سبيل المثال فإن العنوان البروتوكولى 68.142.226.55 يخص موقع ياهو. كوم). وتتمتع شبكة الإنترنت بشيوع الاستعمال نظرًا للانتشار الذى حققته الشبكة العنكبوتية العالمية (www)، وهى سلسلة من الوثائق المترابطة، (صفحات ويب). ويعود الفضل فى هذا التطوير الذى لحق بالإنترنت، إلى Tim Berners

Lee، الذى كان له دور كبير فى صياغة مفهوم النص التشعيبى (hypertext) (أى إمكانية وجود صفحات مرتبطة تشعيبيا) من خلال التصميم الفنى للشبكة، وكذلك تطوير أول برنامج تصفح للشبكة فى عام 1991. وفى عام 1995 بدأت خدمات موقع Amazon.com، وهو العام نفسه الذى استكمل فيه مبرمجو لغة جافا Java عملهم مع توفير متصفح عبر الشبكة. بينما بدأت جوجل حياتها كمشروع بحثى عام 1996، وهو العام نفسه الذى أُدمج فيه ميكروسوفت إنترنت إكسبلورر مع وندوز، أما موسوعة ويكيبيديا الحرة (وما يرتبط بها من مصدر لا يقدر بثمن من بيانات هذا القاموس) فقد دخلت حيز الخدمة عام 2001.

وبشكل واضح، حققت شبكة الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية (www) نموًا سريعًا على مستوى الاستخدام والنطاق فى ذات الوقت. وبينما يصعب الحكم على كل من مساراتها المستقبلية وآثارها الاجتماعية - الاقتصادية على المدى الزمنى الطويل، فإن التاريخ الحديث يوحى بتوقعات كبيرة للمستقبل. وبينما اجتاحت العالم حمى الامتداد dot.com فى عام 2000 فى الوقت الذى تنمو فيه التجارة الإلكترونية (التى تشمل الأعمال المصرفية على الشبكة وتحميل المواد الموسيقية). فعلى سبيل المثال أسهمت عمليات التحميل بنحو 6 % من إجمالى المبيعات المسجلة على مستوى العالم فى النصف الأول من عام 2005، بزيادة مقدارها نحو 350 % فى قيمة ما سجل عام 2004 (www.ifpi.org).

وإذا كان الإنترنت قد تطورت بوصفها فضاءً شبكيا للمعاملات السائدة، فستؤثر بغير شك على فرص العمل فى قطاع الخدمات، وربما امتد التأثير كذلك إلى الأشكال التى يتخذها النشاط التجارى. (هل ستصبح المتاجر والخدمات التقليدية فى شارع «هاى ستريت» بلندن مهددة من جانب التجارة الإلكترونية، أو لمصلحة محلات متخصصة لديها القدرة على مد خدماتها على مستوى العالم).

وتسهم شبكة الإنترنت فى إيجاد فضاءات عمل وتدريبات بديلة تشمل أعمالاً منزلية وأخرى مكتبية، وكذلك التعاون بين أشخاص على مسافات جغرافية منفصلة فى صورة لقاءات فى قاعات اجتماعات، وعقد حلقات نقاش إلكترونية (وهى التقنية التى تستخدم لتسهيل التعلم الإلكترونى، آخذة الجامعات إلى أسواق التعليم العالمية و«اقتصاديات المعرفة»). ومن المرجح أن يبقى المدخل WWW بمثابة نقطة الدخول الأساسية للمزيد والمزيد من مخازن المعلومات، والمحفوظات ومخازن البيانات على شبكة الإنترنت. والسؤال الآن من سيصبح بمقدوره التحكم فى هذه البيانات أو امتلاكها؟ لقد سمح برنامج البحث عن الكتب عبر جوجل، بالبحث عن النصوص الكاملة للكتب، ولكنه ضمن مع ذلك رقمنة مجموعات من الكتب وحقوق الطبع والنشر ببعض المكتبات، مما أثار المخاوف بين بعض الناشرين والمؤلفين. وهناك أطراف أخرى ترغب فى تقييد الوصول إلى معلومات بعينها لأسباب مختلفة، من بينها الحماية

ضد الإرهاب، أو إغلاق المواقع غير المرغوبة، فعندما أطلقت جوجل نسختها الصينية من محرك البحث google.cn فى عام 2006 طالب المنظمون الصينيون بحذف معلومات حساسة من نتائج البحث، وإن كانت مثل هذه الأمور تحدث أحيانا فى فرنسا وألمانيا وفى الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا .(المصدر: المدونة الرسمية لجوجل)

وختامًا، ففى حين يتوقع للإنترنت والشبكة العالمية للمعلومات المزيد من التوسع، فإنه من غير المرجح أن تحقق وجودًا فى كل مكان، فهناك فجوات رقمية على مستوى العالم فيما يخص البنى الأساسية للاتصال، كما هو الحال أيضًا على المستوى الوطنى. (فعلى سبيل المثال لا تصل خدمة السرعات الفائقة (الحزم الترددية الواسعة Broadband) بالكفاءة نفسها فى جميع أنحاء المملكة المتحدة، وبصفة عامة يحدث ذلك فى المناطق الريفية.

وتنعكس جغرافيات أخرى من الفضاء الإلكترونى على التفكير فيمن يمتلك المكونات المختلفة للإنترنت (حيث تتضمن: عناوين الملكية الفكرية، والمحتوى، وتوفير الخدمات) وهو ما يثير قضايا اجتماعية وجيوبوليتيكية.

قراءات مقترحة:

Dodge and Kitchin (2002); Gillies and Gailliau (2002).

interoperability **قدرة تشغيل بينى**

عبارة عن قدرة شىء ما على العمل أو الدخول بين عمليات أو نظم مختلفة بدون خطأ أو تغيير المعنى. وعلى سبيل المثال، فإن التنزيلات الرقمية من مواقع موسيقى الإنترنت إلى أدوات التخزين المحمولة، أصبحت سهلة بسبب معايير التوافقية مثل ضغط صوتيات. ويتمثل عكس التوافقية فى أشكال البيانات المملوكة التى تقصر المستخدم على برنامج معين. وقد كان هذا يمثل مشكلة فى نظم المعلومات الجغرافية، والتى واجهها اتحاد الأماكن الجغرافية المفتوحة (نظم المعلومات الجغرافية المفتوحة سابقا)، والذى يقود تطوير معايير الخدمات المكانية الجغرافية المعتمدة على المواقع (www.opengeospatial.org) . بما فى ذلك لغة علامات الجغرافيا (GML)، وهو مشروع لنمذجة ونقل وتخزين المعلومات الجغرافية.

قراءات مقترحة:

Lake (2004).

intervening opportunities **فرص وسيطة**

مفهوم طوره عالم الاجتماع الأمريكى ستوفر (S.A. Stouffer 1940) لتفسير أنماط الهجرة، ثم طبق بعد ذلك فى دراسات تدفق السلع ورحلات المسافرين والحركات المرورية، إلخ. حيث يتناسب

حجم الحركة بين نقطة الأصل ونقطة الوصول، مع عدد الفرص المتاحة عند نقطة الوصول، وذات تناسب عكسى مع عدد الفرص بين نقطتى الأصل والوصول. ويقول ستوفر إن المسافة فى حد ذاتها ليس لها تأثير على أنماط التفاعل، وإن أى انخفاض ملحوظ فى عدد التحركات مع المسافة (انظر **تلاشى المسافة**) يرجع إلى الزيادة فى عدد الفرص الوسيطة مع المسافة. وقد تطور أحد أشكال هذا المنهج فى «نظرية نقاط الوصول المتنافسة» التى قدمها فوزرنجهام Fotheringham (1983).

مقابلات شخصية — interviews and interviewing

أساليب تستخدم على نطاق واسع لمعرفة التجارب والاتجاهات والخصائص الديموجرافية للأفراد أو الأسر أو الجماعات. ويمكن أن تكون المقابلات الشخصية موجهة أو غير موجهة، ويمكن أن تتم وجها لوجه، أو عبر الهاتف أو من خلال البريد الإليكترونى. وتتبع المقابلة التى تستخدم استبيان المسح مجموعة منظمة من الأسئلة المحددة سلفًا. وتدعم بيانات المسوح علومًا اجتماعية كمية واسعة النطاق، ويمكن أن تكون فعالة فى تحديد الأنماط الاتجاهية والديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية عبر عينات كبيرة ممثلة لمجتمعات واسعة (انظر **الأساليب الكمية، اختيار العينات، تحليل المسوح**). ويمثل التعداد مسحًا شاملا لكل المجتمع. وتعتبر المقابلات غير الموجهة أكثر

اعتمادًا على الحوار مقارنة بالاستبيان، وتسمح للمبحوثين بالتعبير عن تفاصيل ومعانى تجاربهم بأساليبهم الخاصة، وبإيقاعهم الخاص بهم. ويمكن أن تجرى هذه المقابلات غير الموجهة مع الأفراد أو الأسر أو كمجموعات تركيز، وتعتبر أسلوبًا نوعيا مناسبًا لفهم العمليات والتجارب الاجتماعية المعقدة والمتناقضة، وعندما يحتاج المستجيبون إلى فرصة للتفسير وتبرير تفسيراتهم، ولكن حتى أقل المقابلات الإثنوجرافية توجيها، تعتبر مختلفة جدا عن المحادثة العادية. ومن المهم لمن يجرِى المقابلة أن يعرف هذا، حتى لا يقع ضحية القواعد الضمنية للمحادثة الاجتماعية (Anderson and Jack, 1991). فعلى عكس المحادثة العادية، تتمثل العادة فى المقابلات الإثنوجرافية فى تكرار الأسئلة، وطلب توضيح المصطلحات، وتقديم سلسلة من التفسيرات الإثنوجرافية وأنماط الأسئلة (Spradley, 1979)، (انظر الإثنوجرافيا). ونظرًا لأن المقابلات المعمقة تكون غير موجهة، فإنها تعتبر مستهلكة للوقت (عادة ما تستمر ما بين ساعة وساعتين)، وعادة ما تكون العينة أصغر كثيرًا (وربما أقل تمثيلا للمجتمع) مقارنة بحالة مسوح الاستبيانات.

وقد كانت هناك مناقشة مستفيضة لتأثير من يُجرى المقابلة على ما يقال وما يسمع، ولآليات السلطة بين الباحثين والمبحوثين. وعلى الرغم من أن الباحثين ينصحون بارتداء ملابس مناسبة وأن ينسجموا مع أنفسهم حتى يصبحوا «ملائمين»، فإنه يُفترض على نطاق واسع

أنه من المستحيل ومن غير المطلوب أن يحيد الباحثون وجودهم. فالباحث مكمل لعملية المقابلة، بل إن نوعه، وعمره، والجنوسة، وطبقته، والسلالة (وغير ذلك من الخصائص) سيؤثر على الوصول للمبحوثين وعلى ما يقولونه. ويعرف هذا فى البحوث المسحية «بأثر الباحث». وهناك موضوعان مهمان هنا. أولهما، أن ما يقال لنا يتأثر بالموقف السائد، اعتمادا على الخصائص الاجتماعية المدركة للباحث، وموقع المقابلة، والعديد من العوامل السياقية الأخرى. وثانيًا، فإنه نظرًا لأن معظم المقابلات تكون موجهة من خلال «تقسيم عمل يتحدث فيه واحد ويستمع فيه الآخر»، فإنه قد تظهر علاقات الكبت والسيطرة بدون قصد فى هذه المقابلات (Bondi, 2003, p. 70) (ولكن انظر أيضا [England 2002) و[McDowell 1998) للاطلاع على مجموعة مختلفة من الآليات عند مقابلة النُخب). وقد أدى الاهتمام بهذين الموضوعين، إلى التوصية بأن ينعكس الباحثون على الموقفية من أجل تقييم كيف يؤثرون (ويتأثرون) على موقف المقابلة. ومع ذلك، تحذر روز Rose (1997b) من وجود قيود على مثل هذا الانعكاسية؛ لأننا لسنا، ولا يمكن أن نكون، واعين أو شفافين مع أنفسنا تماما، ويلاحظ بوندى Bondi (2003) أن الكثير من الاتصال فى المقابلة يكون غير شفهى وغير إدراكى (انظر أيضا النظرية اللاتمثيلية). وكذلك تعتبر علاقات السلطة ونقاط الاتفاق والاختلاف بين الباحثين والمبحوثين متغيرة ومعقدة (McDowell, 1998; Kobayashi, 2001; Crang, 2002; England, 2002). وقد

أدى الاهتمام بعلاقات السلطة إلى تجربة التدريب والعمل مع باحثين من المجتمع المحلى (Gibson-Graham, 1994; Pratt, 2004)، وإلى المطالبة بالمزيد من البحوث الأكثر فعالية (Kobayashi, 2001)، وانظر أيضا مذهب الفعالية، وبحوث الفعل والمشاركة.

وتتمثل الأهداف الأساسية لأى مقابلة غير موجهة، فى تكوين حيز بين الأشخاص، يستطيع المبحوثون التعبير عن أنفسهم فيه بصورة كاملة، ومحاولة فهم ما يتم توصيله بأقصى قدر ممكن، وذلك مع عدم التسبب فى إلحاق الضرر بالمبحوثين. حيث يميز بوندى Bondi) (2003 بين التعاطف والتمييز: إذ يتضمن التعاطف (الموقف الموصى به) القدرة على فهم مشاعر المبحوثين بدون أن يصبح الباحث مُستوعبًا داخلهم وخاضعًا لهم. فإذا أصبح الباحث خاضعًا لهم، فإنه استطاع الانتقال بسرعة كبيرة خلال الموضوعات الصعبة، أو تحول إلى مساندة المبحوثين بدون السماح لهم بفرصة التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بصورة كاملة. وتتضمن المقابلات غير الموجهة، عملية «تعلم الإنصات» بدلا من محاولة تأكيد أفكار أو نظريات موجودة سلفا. وقد كتبت آندرسون عن استيائها من النصوص من مقابلات تاريخ الحياة مع القرويات؛ لأن هذه النصوص كانت تفتقر إلى التفاصيل، وتقدم القليل من الرؤى عن الحياة العاطفية لهؤلاء القرويات. وقد حللت آندرسون بصورة دقيقة ومفيدة اللحظات العديدة فى مقابلاتها التى حرمت خلالها أولئك القرويات من فرصة وصف حياتهن، وهكذا نقلت بدقة

رسالة مزدوجة: «أخبرينى عن تجريتك، ولكن لا تخبرينى بأشياء كثيرة» (Jack and Anderson, 1991, p. 15). ولذلك أوصت كل الباحثين بمراجعة مقابلاتهم المكتوبة «للإنصات بجدية إلى مقابلاتهم (الخاصة)، ولاستجاباتهم (الخاصة)، ولإجاباتهم (الخاصة). فنحن نحتاج إلى سماع ما يعنيه [المبحوثون]، وما يقترحونه، وما يودون قوله ولكنهم لا يقولونه. ونحتاج أيضا إلى تفسير وقفاتهم، وتفسير عدم رغبتهم أو عدم قدرتهم على الاستجابة عندما يتوقفون» (Jack and Anderson, 1991, p. 17). وكما يشير هذا الاقتباس، فإن المقابلات النوعية عادة ما تتطلب التحليلات النصية وليس الإحصائية المرتبطة عادة بمسوح الاستبيان. وقد دفعت الرغبة فى استخراج أكبر قدر ممكن من المعانى من النصوص بعض الباحثين إلى استخدام نظم النصوص المطورة للتحليلات الحوارية، والتى تظهر فيها محاولات إظهار الوقفات، وإبراز بعض المحتوى العاطفى للمقابلة داخل النص (England, 2002).

وانتقد دوموش (2003) Domosh الجغرافيين لميلهم إلى تحليل نصوص المقابلات كما لو كانت تعبيرات أصيلة عن التجربة. إذ إن الحاجة إلى دراسة بيانات المقابلات كخطاب وأداء، وليس كتجربة أصيلة، تتضح بجلاء فى وصف فيسويسواران (Visweswaran 1994) لاكتشافها أن العديد من مبحوثيها قد خدعنها. ويوضح تحليلها أن المقابلات يجب أن تكون بمثابة أشكال من الأداء يستعرض

فيها المبحوثون جوانب محدودة، وربما زائفة، من ذواتهم وتجاربهم. وبدلا من القلق بشأن حقيقة الخداع، حاولت الكاتبة فهم لماذا قيلت لها أشياء معينة لأسباب معينة. حيث تشمل هذه الأسباب حقيقة أن المبحوثين كانوا غير قادرين على التعبير عن بعض الأفكار أو الانتقادات داخل الخطاب السائد. ولكنها استطاعت أن تكتشف ذلك من خلال المقابلات المتكررة، التى تدعمها البحوث الإثنوجرافية والأرشيفية. وتناولت نايتنجيل Nightingale (2003) قصور المقابلات المعمقة من زاوية أخرى، حيث ركزت على ميزة الأساليب المختلطة. وفى ضوء الطبيعة الجزئية لكل المعرفة، فإنها أوصت باستكمال مادة المقابلة بأنواع أخرى من البيانات، وأن تعامل على أنها ليست أكثر مصداقية أو أقل تأثيرًا من الأشكال الكمية من البيانات، وهى خرائط الاستشعار عن بعد فى حالة دراستها. ونظرًا لأن أساليب المسوح أكثر ملاءمة لتحديد الأنماط بالنسبة لمجتمع كبير، فإنه يمكن استخدامها بفعالية جنبًا إلى جنب مع المقابلات النوعية.

وهناك العديد من الكتب الدراسية المنهجية المتميزة التى تعرض الأسس المنهجية لإجراء المقابلات، ومنها Limb and Dwyer (2001); Valentine (2005).

قراءات مقترحة:

Crang (2002); Limb and Dwyer (2001); Valentine (2005).

ثورة شعبية ضد الاحتلال العسكرى، مشتقة من اللفظة العربية «ينتفض». وقد نشأ هذا المصطلح خلال مرحلتين من مراحل المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى، فقد احتلت إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية فى عام 1967، وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والقوانين الدولية، فإن إسرائيل شجعت مواطنيها المدنيين على تأسيس مستعمرات (مستوطنات) هناك. وكانت الانتفاضة الأولى بمثابة «الانتفاضة التلقائية» وهى التى بدأت فى ديسمبر 1987. وتضمنت فك الارتباط من نظم الإدارة الإسرائيلية، وتطورت إلى تنشيط المطالبة بالحق الفلسطينى فى تقرير المصير. وبعد كفاح طويل، وصلت الثورة إلى نهايتها فى عام 1993 مع توقيع اتفاقية أوسلو، مع وعد بانسحاب إسرائيلى مرحلى وتأسيس السلطة الفلسطينية. ومع استمرار إسرائيل فى بناء المستعمرات دون رقابة، اندلعت الانتفاضة الثانية فى سبتمبر عام 2000 وعرفت بانتفاضة الأقصى (Careyl, 2001). وقد تسبب الأمر فى فشل عملية السلام، وزيادة تهجير الفلسطينيين، قبل أن تخمد هذا الانتفاضة فى عام 2005.

ولقد تميزت الانتفاضة الثانية بأنها كانت أكثر استماتة وعنفًا مما كانت عليه نظيرتها الأولى، فوفقًا لتقديرات منظمة «بيت سليم B'Tselem (المركز الإسرائيلى لحقوق الإنسان)» فإن نحو 422

إسرائيليا، و1.551 فلسطينيا، لقوا حتفهم بين عامى 1987 و2000، بينما قتل نحو 468 إسرائيليا ونحو 3418 فلسطينيا منذ عام 2000 حتى أبريل من عام 2006.

وقامت بعض الحركات السياسية غير الفلسطينية باستخدام هذا المصطلح، على نحو ما ذهبت المقاومة العراقية التى تصدت لمقاومة الاحتلال الأمريكى للعراق منذ عام 2003، ورفعه بعض النشطاء اللبنانيين فى مناهضتهم للهيمنة السورية منذ عام 2005.

غزو وتتابع (سكنى) invasion and succession

تبنى علماء اجتماع فى مدرسة شيكاغو هذا المفهوم من الإيكولوجيا لوصف عمليات تغير المجاورات داخل المدن. أما فى الإسيكولوجيا ذاتها، فإن المفهوم مشتق من أفكار تتعلق «بالحياة للأصلح» فى المنافسة على المجال الحيوى (قارن الداروينية).

وطبقا لنموذج مدرسة شيكاغو فى الأنماط السكنية الحضرية (قارن النموذج النطاقى)، فإن الحافز الأساسى للتوسع الحضرى يتمثل فى الهجرة الداخلة للمجموعات منخفضة الدخل نسبيا. وعادة ما يقتصر هؤلاء أساسا على الإسكان منخفض التكاليف، مرتفع الكثافة، منخفض الجودة، والذى يتركز معظمه فى قلب المدينة، وبالإضافة إلى ذلك، ينتقل كثيرون إلى تلك المنطقة بسبب

وجود الأسرة والأصدقاء الذين يساعدون على استيعابهم المبدئى فى البيئة الجديدة (قارن الهجرة المتسلسلة). والضغط الذى يفرضه هذا الأمر على رصيد إسكان قلب المدينة، يحفز المقيمين الأصليين على البحث عن مناطق سكنية أبعد عن منطقة القلب، مما يتسبب فى أثر وصدى ينتشر فى كل نطاقات المدينة، مع استجابة المقيمين فى الحافة الحضرية بالانتقال إلى مناطق إسكان جديدة. وهكذا يؤدى النمو فى المركز إلى توسع فى الهامش الحضرى من خلال عملية الترشيح، حيث يتحرك الإسكان لأسفل على المقياس الاجتماعى الاقتصادى عندما تحل مجموعة مكان الأخرى فى المجاورة، بينما تتحرك الأسر لأعلى على مقياس الإسكان من حيث عمره وجودته.

وفى السياق الذى تطور فيه هذا النموذج. شيكاغو فى عشرينيات القرن العشرين. كان العديد من المهاجرين الذين بدءوا سلسلة الغزو والتتابع أعضاء أقليات عرقية (انظر العرقية). وكان تحركهم إلى هذه المناطق يواجه تحديات، مما يسبب ضغوطًا على الإسكان (مع تزايد الكثافات فى المناطق التى يسكنونها بالفعل)، حتى أدى الضغط على منطقة مجاورة إلى رحيل سكانها (قارن التغرير العقارى).

قراءات مقترحة:

Bulmer (1986).

مصطلح كثيرا ما يناقشه الجغرافيون فى سياق الاستثمار الأجنبى المباشر (Foreign Direct Investment (FDI، والذى يعرفه ديكن Dicken بأنه «الاستثمار المباشر الذى يتحقق عبر الحدود الوطنية، أى إنه يتحقق عندما يشترى مشروع من دولة استثمارًا مسيطرًا، فى مشروع فى دولة أخرى، أو عندما ينشئ مشروع فرعًا له فى دولة أخرى» (2003، ص 15). ويتضمن الاستثمار الأجنبى المباشر إما إستراتيجية «الحقل الأخضر/العضوى organic/Greenfield» والتى يستخدم الاستثمار فيها لتأسيس عمليات فى دولة ما فيما وراء البحار، أو إستراتيجية «الاندماج merger»، حيث يستخدم الاستثمار لشراء مشروع قائم.

وعندما يقوم مشروع أو فرد بالاستثمار، فعادة ما يتمثل الهدف فى الحصول على فوائد مالية، إما ببيع السلعة أو المورد الذى تم شراؤه فى تاريخ لاحق مع الربح (كما تفعل بنوك الاستثمار من خلال أسواق السلع والأسهم)، أو باستخراج القيمة المضافة بأية طريقة أخرى. وعادة ما يتبع الاستثمار الأجنبى المباشر الإستراتيجية الثانية، وذلك بهدف استخدام الاستثمار الخارجى لدعم الربحية طويلة الأجل باستخراج القيمة من الوجود فى دولة أخرى. وكما تشير «نظرية المشروع الدولى» عند دوننج ونورمان (Dunning and Norman (1987، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر يمكن أن يسمح بما يلى: (1) دعم الأصول

الموجودة بالخارج، مما يؤدى عادة إلى زيادة المبيعات والأرباح، و/أو (2) الوصول إلى أصول جديدة، مما يؤدى مرة أخرى إما إلى زيادة المبيعات (من خلال الابتكار مثلا عندما تكون الأصول المملوكة ممثلة فى العمالة الماهرة)، أو إلى زيادة الربحية (عندما تنخفض التكاليف بسبب تحقيق الوصول إلى عمالة رخيصة).

ويمكن دراسة جغرافية الاستثمار على مقاييس مكانية. فعلى المستوى الكلى، يمكن دراسة الاتجاهات الكلية العالمية فى الاستثمار الأجنبى المباشر. حيث أظهر شاتس وفينابلز (Shatz and Veneables 2000) أن: (1) توفر الدول المتقدمة أصل الاستثمار الأجنبى المباشر المسيطر (حوالى 90 %)، على الرغم من أن المصادر التقليدية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تعانى من انخفاض نصيبها النسبى بسبب الأهمية المتزايدة لدول شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا، (2) الدول المتقدمة هى أيضا المستقبل المسيطر على الاستثمار الأجنبى المباشر (حوالى 70 %). غير أن ذلك لا يعنى أن الدول النامية لا تمثل مصادر مهمة وتفتقر إلى الاستثمار الأجنبى المباشر. ففى الواقع هناك عدد قليل من الدول التى تمثل مقاصد مهمة لهذا الاستثمار، وذلك بسبب محاولة المشروعات استغلال التقسيم الدولى الجديد للعمل. ومع ذلك، يستخدم رأس المال غالبا للوصول إلى الأسواق المتطورة كإستراتيجية للتغلب على القيود التجارية، والوصول إلى أسواق المستهلكين.

أما على المستوى الجزئى، فيمكن استكشاف وتنظير انتشار جغرافية الاستثمار. فعادة ما تختار المشروعات مكانًا للاستثمار يستطيع تحقيق منافع سوقية أو أصولية معينة. وعلى سبيل المثال، فإن الذين يحاولون الوصول إلى العمال الذين يتمتعون بالمعرفة، سيحاولون الاستثمار فى التجمعات العنقودية، مثل وادى السيليكون (Saxenian, 1994)، بدلا من المناطق الصناعية المتدهورة فى الدولة. أما الذين يريدون الوصول إلى الأسواق، فسيبحثون عن **التجميعات الاقتصادية** حيث يكون الطلب مرتفعًا، مثل المشروعات التى تقدم الخدمات الإعلانية والقانونية التى تتجمع فى **المدن العالمية** مثل لندن ونيويورك (Sassen, 2006). ومع ذلك، فإن هذا يعنى أن الأقاليم التى تفشل فى جذب الاستثمار، يمكن أن تصبح بمثابة مناطق راكدة فى الاقتصاد العالمى. كما حدث إلى حد ما فى شمال شرق إنجلترا منذ إغلاق مناجم الفحم فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين (Hudson, 2005) و«المناطق الصناعية المتدهورة» فى الولايات المتحدة، وبصفة خاصة حول مدينة ديترويت (Glasmeier, 2005).

قراءات مقترحة:

Shatz and Venables (2000).

استردادية — irredentism

زَعْم تعلنه حكومة أو مجموعات سياسية فى دولة من الدول، بأن أقلية تعيش فى دولة مجاورة تنتمى إليها بسبب روابط تاريخية

وثقافية. وعلى الرغم من أنه فى بعض الأحيان قد تعيش هذه الأقلية فى سلام فى الدولة المجاورة، فإنه فى سياقات أخرى، قد تصعّد الحركات الطامعة حملتها «لتوحيد» الأقلية، مما يؤدى إلى نزاعات حدودية، وصراعات تشنها ميليشيات مسلحة (كما فى أيرلندا الشمالية) بل وقد تؤدى إلى اشتعال حروب. وقد نشأ هذا المصطلح من منطقة متنازع عليها فى النمسا فى عام 1871، حيث أطلق عليه القوميون الإيطاليون اسم إيطاليا غير المستردة Italia irredenta. وكانت حرب تسعينيات القرن العشرين فى يوغسلافيا السابقة، مدفوعة بتوليفة من دعاوى الاسترداد.

قراءات مقترحة:

Ambrosio (2001).

خطوط تساوٍ **isolines**

عبارة عن خطوط على خريطة تصف تقاطع سطح حقيقى أو افتراضى مع سطح أفقى أو أكثر. وعلى الخرائط الطبوغرافية، التى تُجمع عادةً من الصور الجوية من خلال التجميع المجسم (Lyon, Falkner and Bergen, 1995)، يمثل كل خط تساوى، أو كنتور، ارتفاعًا ثابتًا، ونظرًا لثبات الفاصل الرأسى، فإن تباعدها النسبى يمثل مؤشرا للانحدار يمكن تتبعه بسهولة. أما على الخرائط الإحصائية،

فإن خطوط التساوى يمكن إعدادها يدويا من خلال شبكة من نقاط البيانات، أو رسمها آليا بأسلوب التقدير الحسابى لإسقاط البيانات البينية، مما يحقق اتساقا مقارنا، ويعطى مصمم الخريطة قدرًا من التحكم على مظهر ومصداقية الخريطة (Schneider, 2001). وتضاف القيم القصوى للتأكيد على أدنى وأعلى المواقع المحلية.

قراءات مقترحة:

- Yang and Holder (2000).

حرب عادلة **just war**

هى الحرب التى يمكن تقديم المبرر الأخلاقى لأسباب شنّها. وهناك تاريخ طويل ومعقد للرغبة فى تحديد الظروف التى فى ظلها يمكن أن يكون اللجوء إلى **العنف** المسلح مبررًا أخلاقيا، حيث يلعب **الدين** و**الجيوبوليتيكيات** و**القانون** أدوارا محورية.

وتعتنق المسيحية كلا من الموقفين: المبدئى المناهض للحرب، والإيمان بأن الحرب يمكن تبريرها لنشر العقيدة أو الدفاع عنها (الحروب الصليبية) أو لمواجهة الشر. أما فى الإسلام، فإن مفهوم «الجهاد» يتضمن الكفاح ضد الشر، ولكن «الجهاد الأكبر» عبارة عن كفاح شخصى روحى، بينما «الجهاد الأصغر» يقتصر على الكفاح المسلح لنشر العقيدة أو الدفاع عنها (Devji, 2005). وقد أثير لغط

كبير حول «الحرب على الإرهاب» واعتمدت عليه صيغتان متقابلتان عن «الحرب المقدسة» الواجبة فى كل من المسيحية والإسلام، كما ترددت كثير من القضايا الجيوبوليتيكية والقضائية داخل هذين التقليدين الدينيين.

وقد كون كل من هذين التقليدين الدينيين تصورًا جغرافيا تم فيه تحديد مواقع «قلب الأرض» الموطن الأصلى المقدس، ومواقع «الآخر» العدو. وغالبًا ما استخدمت الجيوبوليتيكا الحديثة أيضا لغة تقاليد «الحرب العادلة»، ولكن ذلك كان فى شكل علمانى من أجل إضفاء الشرعية على الحروب التقليدية، ثم التدخلات العسكرية باسم ما يسميه تشومسكى Chomsky (1999) «الإنسانية العسكرية الجديدة» (قارن Douzinas، 2003، وانظر أيضا الإنسانية). ولكن ميجوران Megoran (2008) يعترض على أنه بينما لا تتردد **الجيوبوليتيكيات النقدية** فى تقديم كل أنواع الدعاوى المعيارية والأحكام الأخلاقية، فإنها فشلت بصورة واضحة فى تمحيص افتراضاتها الأخلاقية الخاصة على أى أساس منهجى وتفصيلى. ويقول: إنه عند معارضة بعض الحروب وتأييد الأخرى، يتبنى ممارسو الجيوبوليتيكا النقدية ضمنًا فئات تبرير الحرب العادلة، ولكن المثير للسخرية، أنهم فشلوا فى إخضاعها للتحقيق النقدى. ويستنتج ميجوران أن هذا له عدد من التداعيات، من أهمها الصمت على إنتاج أماكن عدم العنف و«تصور السلام والعدل الذى يتجنب صراحة اللجوء إلى القوة» (ص 494).

ومع ذلك، يعتبر هذا صحيحًا بالنسبة للجغرافيا البشرية بصفة عامة، لأنها كانت أكثر اهتماما بالحرب من السلام لفترة طويلة.

وتميز الاتجاهات القانونية الحديثة فى الحرب العادلة بين (1) القانون الذى يحكم متى تُشن الحرب، و(2) القانون الذى يحكم كيف تُشن الحرب. وبصفة عامة، يحتاج القانون الأول إلى سبب عادل (مثل الدفاع عن النفس، وليس العدوان)، وإعلان سلطة شرعية، ونية سليمة (بحيث يكون الدافع أخلاقيا، وليس اقتصاديا مثلا: قارن **حروب الموارد**) وتوقعات معقولة للنجاح. بينما يتطلب الثانى، من بين أشياء أخرى، التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، والاستخدام المتناسب للقوة، والمعاملة الإنسانية لسجناء الحرب والمدنيين (Gregory, 2006). وتثير هاتان المجموعتان من المتطلبات قضايا فلسفية وقانونية كثيرة، ويصر معلقون كثيرون على أنه يجب تعليقهما فى حالات «الطوارئ العظمى» (Walzer, 2000) (قارن **مجال الاستثناء**). ولكنهم وقعوا تحت مزيد من الضغوط بسبب أشكال الحرب الجديدة وجغرافياتها، بما فى ذلك «الحرب على الإرهاب»، التى تثير تساؤلات معقدة عن **السُلطة النظامية والإقليم**، والتى غالبا ما ترفض أى تمييز واضح بين الأماكن العسكرية وغير العسكرية. ومع ذلك، تعتمد القوة البلاغية «للحرب العادلة» على أكثر من مجرد الحجج القانونية: فهى تعتمد أيضا على حشد **الجغرافيات التخيلية** لإضفاء الشرعية على تحديد وتوصيف

العدو - الذى يظهر الدعاوى الدينية والجيوبوليتيكية بمنتهى القوة (Falah, Flint and Mamadouh, 2006).

قراءات مقترحة:

Megoran (2008).

إنتاج فى الوقت المناسب **just-in-time production**

نظام تصنيعى يتم فيه تقديم المدخلات وتسليم المخرجات بسرعة كبيرة بمجرد تسجيل الطلب على سلعة نهائية. وقد انتشرت هذه الممارسات التى أتقنها صناع السيارات اليابانيون، واحتذت بها المجمعات الصناعية فى أمريكا الشمالية وأوروبا، فى قطاعات صناعية أخرى مثل صناعة الحاسبات. ونظرًا لأن أحد الأهداف يتمثل فى تخفيض كمية رأسمال المنتجين المقيد بمخزون المنتجات النهائية والجزئية، فلم يعد المنتجون يحتفظون بكميات كبيرة من المخزون الاحتياطى. وقد ترتب على ذلك فرض معدلات قصور أقل فى الأجزاء الموردة، وبالتالى تحسين الجودة الكلية. ونظرًا لأن الموردين يستطيعون تلبية المتطلبات المختلفة للمشترين (كمًا ونوعًا) فى فترة قصيرة، فإن النظام يسمح للمصنّعين بالاستجابة بصورة أكثر مرونة لمطالب السوق المتغيرة (انظر بصفة عامة، التراكم المرن وما بعد الفوردية). وقد يحقق تبنى مثل هذه الممارسات أثر التجميع

الاقتصادى، مما يقرِّب بين المشترين والموردين لتسهيل سرعة التسليم بعد الإخطار بوقت قصير، ولكن ذلك سيغير آليات السلسلة السلعية.

كانطية Kantianism

فلسفة قدمها إيمانويل كانط Immanuel Kant (1724 - 1804) (انظر Kuehn, 2001). حيث كان مفهوم كانط لطبيعة الجغرافيا وموقعها داخل النظام المعرفى ككل، يمثل أساسًا لسلسلة من الخلافات الكبرى فى هذا العلم فى القرن العشرين (May, 1970). إذ كان كانط يرى أنه يمكن تقسيم المعرفة بطريقتين: إما منطقيا أو طبيعيا (قارن التصنيف): حيث يجمع التصنيف المنطقى كل الحالات الفردية فى فئات منفصلة حسب تشابه الملامح الشكلية، ويمكن تسميته بشىء مثل «الأرشيف»، مما يؤدى إلى «نظام طبيعى» إذا استمرت متابعته (Büttner and Hoheisel, 1980). ويقول كانط إنه «يضع فى النظام الطبيعى كل شىء فى فئته، حتى إذا كان ينبغى أن نجده فى أماكن مختلفة متباعدة عن بعضها كثيرا» (مقتبس فى Hartshorne, 1939). وافترض أن هذا هو الأسلوب الذى يجب إتباعه فى كل العلوم، ما عدا التاريخ والجغرافيا، لأنهما يعتمدان على التصنيف الطبيعى (وليس التصنيف المنطقى). حيث يجمع التصنيف

الطبيعى الحالات الفردية التى «تنتمى إلى الزمان نفسه أو المكان نفسه». ويؤكد كانط فى هذا الصدد على أنه:

«لا يختلف التاريخ عن الجغرافيا إلا من حيث مراعاة الزمان والمكان. إذ إن التاريخ عبارة عن تقرير عن الظواهر التى يتبع بعضها بعضًا (Nacheinander) ولها مرجعية زمانية. فى حين أن الجغرافيا عبارة عن تقرير عن الظواهر التى يجاور بعضها بعضا فى المكان (Nebeneinander). وإذا كان التاريخ سرديًا، فالجغرافيا وصفية. والتاريخ والجغرافيا يغطيان كل محيط إدراكنا: فالجغرافيا تغطى إدراكنا للمكان، والتاريخ يغطى إدراكنا للزمان» (كانط، مقتبس من Hartshorne, 1939).

وعلى الرغم من أن آراء كانط فى الجغرافيا كانت مشابهة بصفة عامة لآراء مهندسى العلم الحديث مثل فون همبولدت von Humboldt وهتنر Hettner، فإنه يبدو أنها «لم يكن لها تأثير مباشر» سوى أنها كانت «أحد أشكال التأكيد» (Hartshorne, 1958) (راجع Büttner and Hoheisel, 1980). ففى الواقع، لم يتم اعتناق هذه الأفكار بشكل صريح فى أى بيان منهجى للمجال الجغرافى الناطق بالإنجليزية حتى ظهر تفسير هارتسهورن «طبيعة الجغرافيا The nature of geography 1939)، والذى أقر فيه بأن المهمة الأساسية للجغرافيا كانطية فى جوهرها، حيث يقول:

«الجغرافيا والتاريخ متشابهان من حيث إنهما علمان متكاملان يهتمان بدراسة العالم. ولذلك توجد علاقة كلية ومتبادلة بينهما، حتى

إذا كانت أسس تكاملهما متعارضة بصورة ما - فأساس الجغرافيا هو أماكن الأرض، وأساس التاريخ هو فترات الزمان».

وكان الآخرون أكثر تشككا. حيث يقول بلاوت (1961) Blaut إنه بالنسبة إلى كانط:

«تختلف المعرفة المتعلقة بالموقع المكانى للأشياء عن المعرفة المتعلقة بطبيعتها الحقيقية والقوانين الطبيعية التى تحكمها. فالأنواع الأخيرة من المعرفة أزلية وكلية وهى علمية حقا، [بينما] المعالم المكانية والزمنية عبارة عن خصائص منفصلة وثانوية للأشياء، كما أن الترتيب الزمنى والمكانى للأشياء ليس موضوعا للعلم».

وهكذا فإن بلاوت - مثله مثل شيفر Schaefer (1953) - يعتبر كانط مؤسس ذلك النوع من الاستثنائية المعادى للتفسيرات والتعميمات (بدلا من مجرد «الوصف») المطلوبة للجغرافيا كى يعاد تركيبها لتصبح العلم المكانى. ولم تكن هذه نتيجة ضرورية على نحو ما يذهب تورستن هيجرستراند Torsten Hägerstrand الذى أحيا تمييز كانط لكى يوضح إمكانية صياغة منهج علمى معترف به للترتيبات الطبيعية. وعلى الرغم من أن مفهوم الجغرافيا - الزمن كان يستند على رفض التقسيمات بين «التاريخ» و«الجغرافيا»، وبين «الزمان» و«المكان»، فإن التعارض الذى أقامه هيجرستراند بين المقاربة «التركيبية» التقليدية، وبين مقاربته «السياقية»، كانت تسير بشكل متوازٍ مع التعارض بين التصنيفات «المنطقية» و«الطبيعية» (انظر السياقية).

وقد اعتمدت معظم الصياغات السابقة على محاضرات كانط فى **الجغرافيا الطبيعية** من 1755م إلى 1796م، والتى جمعت من مذكرات مختلفة، ولكن كتابا آخرين لفتوا الانتباه إلى عمل كانط «نقد العقل المحض (1781) Critique of pure reason» وتركيزه على «النشاط البنائى للذات المفكرة» لتطوير بديل للعلم المكانى، وفى ذلك يقول ريتشارد:

«ليس المكان شيئا موضوعيا وحقيقيا، وليس مادة ولا حدثًا عارضًا، وليس علاقة، ولكنه شىء «ذاتى» و«مثالى» وينطلق من طبيعة العقل عبر «قانون لا يتغير»، كمخطط لتنسيق كل الأشياء المحسوسة خارجيا مع بعضها». (كانط، مقتبس من (Richards ,1974).

ويذهب البعض إلى أن هذا التأكيد على «البناء المعرفى للعالم من جانب العامل الإنسانى، يمثل جوهر التراث الكانطى»، كما يمثل «الفكرة العامة التى نتجت فى الواقع من توليفة الفلسفات الإنسانية التى لجأ إليها الجغرافيون أصحاب التوجه الذاتى فى سعيهم لتجاوز الثنائية الكامنة فى العلاقات الذاتية ـ الموضوعية» (Livingstone and Harrison, 1981a) (انظر **الجغرافيا السلوكية والجغرافيا الإنسانية**).

ويمكن أن نصف العديد من هذه المساعى بصورة أكثر دقة بأنها كانطية جديدة. حيث ظهرت الكانطية الجديدة فى ألمانيا فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وبينما قال كانط إن «المعرفة القبلية

Priori» تعتبر «ثابتة خارجيا ولا تتغير أبدا» «القانون الذى لا يتغير» فى اقتباس ريتشارد السابق. رفض الكانطيون الجدد تصور منهج الأسلوب العلمى الموحد الذى يسمح به ذلك، وفى المقابل يميز الكانطيون الجدد بين:

- «العلوم الثقافية والتاريخية «Geistaeswissenschaften»»، التى تتعامل مع عالم «موضوعات التجربة غير الملموسة» المدرك بالعقل، والتى تتطلب التفسير والفهم (Verstern)، وتهتم بالتالى باستخدام الأيديوجرافية - وكان هذا محور اهتمام «مدرسة بادن Baden School»، ومن روادها وندلباند Windelband وريكرت Rickert.

- «العلوم الطبيعية «Nataurwissenschaften» التى تتعامل مع «العالم المحسوس للعلوم»، والتى تتطلب التفسير، وتهتم بالتالى بالقوانين العامة - وكان هذا محور اهتمام «مدرسة ماربورج Marburg ومن روادها كاسيرر Cassirer.

وفى داخل الجغرافيا البشرية، كانت الكانطية الجديدة واضحة فى إمكانية المدرسة الفرنسية فى الجغرافيا فى أوائل القرن العشرين (Berdoulay, 1976)، وفى برنامج مدرسة شيكاغو فى الاجتماع الحضرى أعد بارك Park أطروحة دكتوراه تحت إشراف وندلباند Windelband (انظر Entrikin, 1980، وفى الجغرافيا الإنسانية بصفة عامة Jackson and Smith ,1984). حيث رأى إنتركن (1984) Entrikin بصورة واضحة أن رؤية هارتسهورن لطبيعة

الجغرافيا (أعلاه) كانت تتضمن عددا من الحجج الكانطية الجديدة الأصيلة، وأن كتابات كاسيرر يمكن أن تقدم وسيلة لإعادة تنشيط المنظورات المختلفة للجغرافيا المتعلقة بالمكان (انظر أيضا 1977).

وحتى وقت قريب، كان معظم الجغرافيين يقصرون اهتمامهم بكانط على محاضراته فى الجغرافيا الطبيعية وأفكاره النقدية الأولى، ويشك المرء فى أن ذلك يرجع إلى اهتمامهم (أو اعتراضهم) المتعلق بعلمية الجغرافيات المدعومة **بالوضعية**. ولكن عددًا من الكُتاب فكر منذ ذلك الوقت فى نقدى كانط الثانى والثالث «نقد الفكر العملى» Critique of Practical Reason (1788)، و«نقد الحكم العقلى» Critique of judgement (1790 - 1799م) وفى العقود الأخيرة من القرن العشرين، كان هناك قبول على نطاق واسع للتمييز الكانطى أساسا بين ثلاثة أنواع من المعرفة أو «الفكر». وقد سار عدد من الكتاب على نهج هابيرماس Habermas فى الربط بين مشروع التنوير بصفة خاصة والحداثية بصفة عامة بتكوين ثلاثة مجالات مستقلة عن بعضها:

- العلم: الحقيقة والمعرفة،

العقلانية الإدراكية - الذرائعية،

- الأخلاق: التقاليد والعدالة،

العقلانية الأخلاقية - العملية،

ـ الفن: الأصالة والجمال،

العقلانية الجمالية ـ التعبيرية.

وكانت مهمة صياغة هابرماس للنظرية النقدية تتمثل جزئيا فى إعادة التوازن بين هذه المجالات الثلاثة: أى الوقوف ضد تضخم «العلم» (وفصل ثقافة خبرائها عن البحث العام) الذى يعتقد أنه كان مميزًا للرأسمالية فى أوائل ومنتصف القرن العشرين، وفى مواجهة تضخم الجماليات التى يراها فيما بعد الحداثة فى أواخر القرن العشرين (Ingram, 1987). ومن المؤكد أن الجماليات الكانطية لعبت دورًا مهما فى مناقشات حساسيات ما بعد الحداثة فى الجغرافيا البشرية، وكان هناك اهتمام خاص بإضفاء صفات جمالية على السياسات المفترض وجودها فى صيغ كل من الحداثة وما بعد الحداثة (Harvey, 1989b).

وظهر مؤخرًا اهتمام متجدد برؤية كانط فى الكوزموبوليتانية المطروحة فى «السلام الدائم: صورة فلسفية Perpetual Peace: a philosophical sketch (1795)». ويرى بعض النقاد، أنه من الغريب جدًا أن نضع مقالة كانط ذات مركزية عرقية (فى أفضل الأحوال) بجانب «العنصريات والتحيزات العرقية» فى أسوأها لمحاضراته فى الجغرافيا الطبيعية (Harvey, 2000a, p. 544). ولكن هارفى يعترف أيضا بأنه من المهم «ملاحظة التناقض لصفة كلية الطبيعة الكونية (الكوزمبوليتانية) والأخلاق من جانب، والطبيعة القادرة على الفعل

الداخلى لجغرافية كانط من جانب آخر». وتنبع أهمية هذه الملاحظة فى أنها تفتح مجالا «لجدلية محورية بين الكونية والجغرافيا» (Harvey, 2000A, PP. 535, 559). وهناك نقاد آخرون صوروا هذا المجال بأساليب مختلفة جذريا. فمنذ نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد الحادى عشر من سبتمبر، وصف معلقون أمريكيون عدوانيون عديدون أوروبا المعاصرة، بأنها أسيرة لكانط ورؤيته عن «السلام الدائم»، بينما تترك للولايات المتحدة المهمة العظمى لفرض النظام فى ذلك العالم الملىء بالدول الفاشلة والدول المنهارة وأمراء الحروب والإرهاب الدولى خارج حدودها. وبناء على ذلك، يقول إيلدن وبيالازيفيتش Elden and Bialasiewicz (2006, p. 644) إن توصيف أوروبا «الكانطية» بالضعيفة والمتواكلة و«المعزولة» عن الواقع العالمى المعاصر، يخبرنا الكثير عن الولايات المتحدة ودورها المتصور، أكثر مما يخبرنا به عن أوروبا».

قراءات مقترحة:

Büttner and Hoheisel (1980); May (1970); Elden and Bialasiewicz (2006).

كيبوتز (قرية صهيونية جماعية) kibbutz

قرية صهيونية جماعية. حيث تم إنشاء أكثر من 250 مستوطنة كيبوتز ريفية فى إسرائيل/فلسطين منذ 1909م. وتجمع مجتمعات

الكيبوتز ما بين نموذجين ـ الاشتراكية والصهيونية. وحتى سبعينيات القرن العشرين، كانت هذه الكيبوتزات تمثل حملة المشاعل للمشروع الصهيونى من خلال تجسيد أهدافه الرئيسة: الاستعمار، والتهويد، وزراعة التخوم المتنازع عليها، وقيادة الجيش الإسرائيلى، وتجسيد الثقافة القومية الجديدة. وأصبح الكيبوتزى رمزًا للهوية الصهيونية ـ «اليهودى الجديد» الجندى المستوطن المستقل القوى. ومع ذلك، فإنه مع التراجع التدريجى لهيمنة اليهود الأشكيناز (الغربيين) وحركة العمل، تراجعت المكانة الخاصة للكيبوتز. أما اليوم، فقد أصبحت معظم الكيبوتزات قرى حضرية، وتخلت عن معظم ملامحها الاشتراكية.

قراءات مقترحة:

Cavron (2000); Rosner (2000).

اقتصاد المعرفة **knowledge economy**

عبارة عن نظام اقتصادى تسيطر عليه أنشطة الخدمات والتصنيع كثيفة المعرفة، وتلعب فيه مهارة وخبرة العمال والابتكار الناتج عنهما دورًا كبيرا فى نجاح المشروعات، وترجع فكرة اقتصاد المعرفة إلى دراسة دروكر (1969) Drucker عن دور «العامل العارف»

فى الصناعات التحويلية، ثم تطور من خلال النظرة القائمة على المعرفة إلى المشروعات، والحجج المتعلقة بأهمية المعرفة لتنافسية الاقتصادات الوطنية. وكذلك كان مفهوم المجتمع بعد الصناعى، المبنى على الخدمات المتقدمة الغنية بالمعرفة، مهما جدا فى لفت انتباه الأكاديميين وصناع السياسات.

أما من منظور السياسات، فإن فكرة اقتصاد المعرفة، كانت تستخدم كمقدمة للمناقشات، خاصة فى العالم الأنجلوأمريكى، المتعلقة بالحاجة إلى الاستثمار فى تنمية المهارات وتدريب العمال، وتشجيع الانتقال إلى الصناعات المتقدمة كثيفة المعرفة (OECD, 2000). وغالبا ما كانت هذه الحوارات ترتبط بمناقشات التنافسية الوطنية (Dunning, 2000)، التى تفترض ضمنا وجود تقسيم مكانى للعمل تقوم فيه اقتصادات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا بدور «رواد» اقتصاد المعرفة، بينما تقوم الدول الأقل نموا بأدوار أقل كثافة معرفية، خاصة فى عمليات التجميع الصناعى.

وقد تناولت الحوارات الأكاديمية ثلاثة موضوعات أساسية. أولا، لاحظ Gregerson and Johnson أن «كل الاقتصادات تعتمد على المعرفة. حتى الاقتصادات التى تسمى بالبدائية، تعتمد على بنى معرفية معقدة» (1997، ص 481). وبالتالى تعترف المناقشات «بدرجات» من الكثافة المعرفية. وثانيا، استقرت الجغرافيا الإقليمية لاقتصاد المعرفة فى تحليلات التجمعات العنقودية، وأقاليم التعلم،

والمناطق الصناعية، والبيئة الابتكارية. ولكن Sunley و Martin (2003) ظلا غير مقتنعين بأن الإقليم هو المقياس المكانى المناسب للتحليل، بينما وضع الآخرون الأقاليم داخل الشبكات العالمية للمعرفة التى تشمل كلا من الحركة المجسمة للأفراد، والتداول الفعلى للمعرفة، من خلال نظم الاتصالات العالمية (Amin and Cohendet, 2004). وثالثا، كان هناك اهتمام كبير بالأثر الاستطرادى للمفهوم ذاته (انظر الخطاب). ويفترض ترفت Thrift (1997b) الظهور المعاصر «للرأسمالية الناعمة»، التى تشكل أيديولوجياتها وممارساتها طرق استخدام صناع السياسات لأفكار التنافسية والابتكار المرتبطة باقتصاد المعرفة. وهكذا يوضح لارنر Larner (2007) كيف أن حكومة نيوزيلندا، طورت سياسات تقوم على منطق اقتصاد المعرفة لتسخير خبرة المسافرين والمهاجرين من أجل تحسين التنافسية. ومع ذلك، يطلق بك Peck (2005) صيحة تحذيرية قائلا: إن الخطابات المحيطة باقتصاد المعرفة و«الطبقة المبدعة» المفترضة، أدت إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات العمال أصحاب المهارات المحددة، وتهميش العمال «غير المبدعين» و«غير المبتكرين» فى الوظائف غير كثيفة المعرفة (من عمال النظافة وسائقى عربات النقل إلى مشغلى وسائل النقل العام)، والذين لا يستطيع اقتصاد المعرفة العمل بدونهم.

قراءات مقترحة:

Dunning (2000); Gregeron and Johnson (1997).

دورات للنشاط الاقتصادى فى الاقتصاد العالمى، وهى ذات موجات يتراوح طولها من 40 ـ 60 سنة. وقد توجد تذبذبات أقصر على هذه الأمواج الطويلة، ولكن أمواج كوندراتيف تتضمن تحولات نوعية أساسا من خلال التتابع التبادلى للنمو والركود، وليس مجرد التقلبات الكمية فى النشاط الاقتصادى (انظر الشكل المرفق) ويدعى الاقتصادى السوفيتى نيكولاى كوندراتيف Nikolai Kondratieff (1892 -1938) أنه تعرف على موجات طويلة فى عشرينيات القرن العشرين، وأنه منذ ذلك الوقت، كان هناك اهتمام وجدل كبير حول العلاقات بينها وبين آليات التنمية غير المتساوية فى ظل الرأسمالية.

ويقول ماندل (1980) Mandel إن هناك علاقة منتظمة بين الموجات طويلة الأمد وإعادة الهيكلة الرأسمالية، بينما تقبل ماديسون (1982) Maddison وجود مراحل كبرى للنمو الرأسمالى، ولكنه يصر على أن هذه المراحل كانت نتيجة «اضطرابات معينة ذات طبيعة خاصة». وعادة ما يركز الدارسون الذين يقبلون العلاقة المنتظمة على التغير التقنى: فغالبا ما تتجمع الابتكارات التقنية خلال فترات الركود، عندما تفتح الباب لإنعاش الأرباح والتحولات الأوسع فى عملية العمل، ونظم التراكم وما إلى ذلك. وعلى هذا الأساس، كانت

أمواج كوندراتيف ترتبط بالثورات التقنية (قارن الثورة الصناعية) والنمو القطاعى، ومنها على سبيل المثال:

(1) طاقة البخار والصناعة الآلية فى صناعات النسيج،

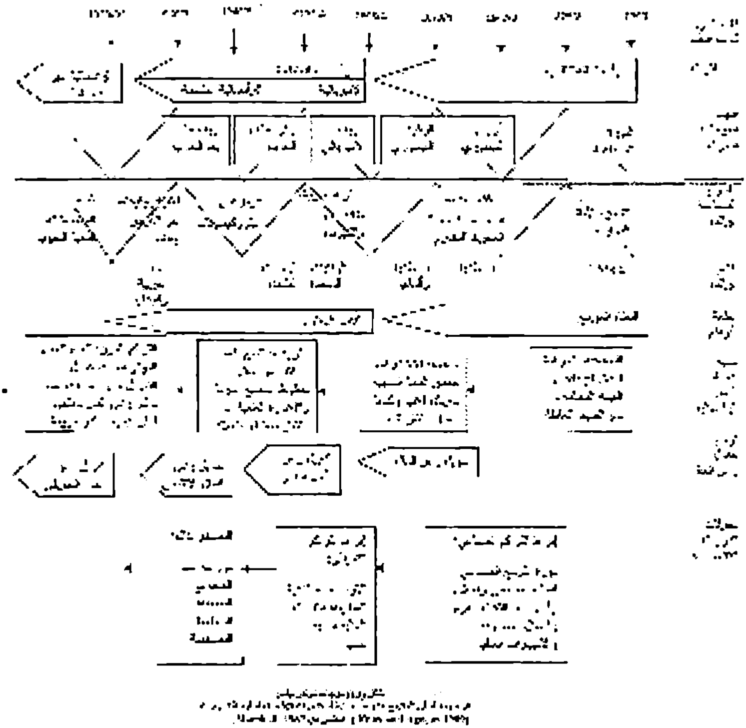
(2) انتشار السكك الحديدية ونمو صناعات الحديد والصلب،

(3) صناعات الكهرباء والنفط والكيماويات والسيارات،

(4) الإلكترونيات والصناعات التركيبية والبتروكيماويات،

(5) تقنية المعلومات والاتصالات والتقنية البيولوجية (البيوتكنولوجى).

وهذا مجرد مثال واحد فقط، فهناك عدة مشروعات مختلفة مقترحة. ومع ذلك، لا يقتصر تميز الابتكارات التقنية على دوريتها، ولكنه يشمل أيضا جغرافيات متميزة: الموضع المكانى للتجريب والابتكار، وشبكات الانتشار. وهكذا فإن تعقيد هذه التغيرات التى تمثلها هذه الدورات والمراحل يؤثر كثيرا على جغرافيات الإنتاج، وتعظيم حجمه، كما يتأثر بها أيضا (Marshall, 1987; Hall and Preston, 1988; Dicken, 2007). ويفترض بعض الدارسين أيضا وجود علاقة وثيقة بين موجات كوندراتيف والجغرافيا العالمية للحرب (Goldstein, 1988; Devezas, 2006).



laboratory معمل

مكان لإجراء التجارب. وهو ليس مجرد مكان مادى يحدث فيه نوع معين من البحث العلمى، فلا يمكن إدراك الأهمية الكاملة للمعامل، إلا إذا اعتبرناها بمثابة إنجاز خاص جدا. وباعتبار المعمل بمثابة تكوين خاص تاريخيا من الناس والممارسات والآلات والقياسات، فإنه

يتم تنظيمه كمكان. بعيدًا عن الظروف المؤثرة فى الميدان. يفترض أن تكشف الظاهرة المادية الخاضعة للبحث فيه عن حقيقة نفسها. ونظرًا لأن المعامل تعتبر المكتشف المتميز لنوع معين من المعارف، وهو الحقائق العلمية، فإنها تعتبر هكذا مصدرًا لقوة كبيرة وسلطة محتملة، خاصة إذا كان من الممكن بناء شبكة تسمح بنشر نتائجها فى أماكن أخرى والحفاظ عليها (انظر أيضا العلم/ دراسات العلم).

قراءات مقترحة:

Knorr-Cetina (1999); Latour (1999b).

جغرافية العمل **labour geography**

يمتد هذا الاصطلاح ليشمل الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتمثل جغرافية العمل فى الوقت الراهن، جزءًا أصيلًا من تخصص علم الجغرافيا. وفى بداياته، كان هذا التخصص الفرعى قد ساند الجهود التى بذلت لإلقاء الضوء على دور العمل فى صناعة اللاندسكيب وبصفة خاصة من خلال المنظمات النقابية. وبدلا من النظر للعمل كمجرد عامل من عوامل الإنتاج أو حتى بوصفه عاملًا من عوامل النهضة الاجتماعية، فإن المشتغلين بجغرافية العمل قد ذهبوا إلى توثيق الطريقة التى تطورت بها المنظمات النقابية كجزء من الخبرات الحياتية الخاصة بالمكان. وعلى هذا النحو تُفهم المنظمات النقابية كتكوين مُتّفِق فى نشأته مع المكان.

وقد ذهب Herod, Peck, and Wills (2003, P. 167) فى مراجعتهم لجغرافية العمل وعلاقته بالارتباطات الصناعية، إلى أنه «من الأمور البديهية للجغرافى المشتغل فى مجال جغرافية العمل، الزعم بأن هناك موضوعات على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بممارسة العلاقات الصناعية، وفى مسارات سياسات العمل. وفى مقدمة هذه الموضوعات تأتى العوامل المكانية، مثل النمو غير المتوازن الذى لا غنى عنه لاقتصاديات رأس المال، والمقياس، والحجم الجغرافى للتشريع، ودور الثقافات الإقليمية المحددة لممارسات العلاقات الاقتصادية، وبنية وحركية أسواق العمل المحلية، والهيراريكية المكانية للنقابات العمالية، وكذلك التباينات المحلية التى تمارس تأثيرًا فى التوالد الاجتماعى وعلاقات النوع والسلالة، وفاعلية تحويل اللاندسكيب السياسى، وكذلك قدرات المنظمات النقابية. وبهذا يذهب الباحثون فى مجال جغرافية العمل، إلى أنه ليس بمقدورنا فهم قضايا العمل، وثقافات الإدارة، والمنظمات النقابية، والسياسات المحلية، أو الثقافات بدون الاهتمام بالجغرافيا. وعلاوة على ذلك، فإن البحوث الحديثة فى هذا المجال، قد ألقت الضوء على المدى الجغرافى الذى تمتلكه منظمات النقابات العمالية ذاتها، فالهيكلية التنظيمية والإستراتيجيات المتضمنة، تعكس سياسات المقياس المكانى، سواء فى الأمس أو اليوم. وردًا على التحديات التى طُرحت من خلال الليبرالية العالمية الجديدة، فعلى سبيل المثال، فإن المنظمات النقابية أو اتحاد النقابات العمالية، تجرب

طرقًا جديدة بحثًا عن «السلطة»، وتعيد تقييم منظماتها فيما وراء «مكان العمل» لتشمل للجماعة البشرية والأبعاد الإقليمية والعالمية. (Herod, 2002; Savage and Wills, 2004; Hale and Wills, 2005).

ولما بلغت جغرافية العمل مرحلة النضج، انتقلت من مرحلة الاهتمامات الأولى المنشغلة بالمنظمات النقابية، إلى مرحلة المشاركة فى الجدالات التى شهدتها الجغرافية البشرية ككل، فما بدأ كجهد جدلى لوضع العمل على خريطة الفرع العلمى، انتهى به الأمر ليصبح جزءًا من البناء المعرفى الأساسى. وقد استمرت جغرافية العمل فى التطور، فهى الآن تتضمن أبحاثًا فى مجالات وقضايا مثل: أسواق العمل، والسياسة العامة، والتوظيف، وسوق العمل، وكذلك قضايا تخص العمل والهوية (Castree, Coe, Ward, and Samers, 2005). وتولى الأبحاث المعاصرة عناية بدينامية هجرة العمل، ومدى قدرة العمل على تبوء مكانته فى المجتمع المدنى الضامن لبزوغ حركة عدالة عالمية، والطريقة التى تتغير بها الطبقة والهوية، إضافة إلى قضايا العولمة وما تتضمنه من آثار على علاقات العمل والثروة والسلطة.

سوق العمل **labour market**

هو المجال الجغرافى الذى تتم من خلاله عملية البيع والشراء، وفيه يجد الباحثون عن العمل وأرباب العمل حاجتهم. وتمثل أسواق

«ضـرورة» أو جغرافية (Martin, 2000b) وغالبا ما تكون أسواق العمل هذه محلية للغاية، فتضم أماكن مثل: أركان الشوارع، حيث يقف العمال اليوميون على أمل الحصول على فرصة عمل، أو أن يكون ذلك فى بلدة يقوم ناشرو الصحف المحلية بوضع إعلانات للباحثين عن العمل على صفحاتها.

وعلى أى حال، فإنه فى ظل ظروف العولمة الليبرالية الجديدة، فإن هذه المعاملات تمتد لتشمل المهاجرين الذين ربما يعبرون القارات بحثًا عن العمل، ومن ثم فإن أسواق العمل فى بعض المدن العالمية كما هو الحال فى لندن، هى بمثابة أماكن يتنافس فيها سكان لندن الأصليون مع العمال الوافدين من باقى دول العالم من أجل الحصول على فرصة عمل سواء فى قمة أو قاع السلم الوظيفى. وفى حقيقة الأمر، فإنه فى الوقت الحالى، هناك العديد من الأدبيات التى تستكشف تعقيدات أسواق العمل فى مثل تلك المدن والأقاليم (May, Wills, Datta, Evans, and Herbert, 2007). وقد ركز الفهم الجغرافى لسوق العمل بشكل تقليدى، على رسم خرائط للمنطقة الجغرافية التى يرتحل منها العمال بحثًا عن العمل. وغالبا ما تجذب المدن الكبرى العمال من المناطق البعيدة نسبيا، وذلك اعتمادًا على شبكة مواصلات رحلة العمل اليومية الموجودة فى كل المدن. وعلى أى حال، فإن هذا النهج فى إنتاج خرائط سوق العمل، لا يقدم لنا شيئا فيما يخص علاقات السلطة، أو عن دور

الجغرافيا فى معالجة أسواق العمل. والقوى العاملة شكل فريد من السلع، ولكى يتم شراء هذه السلع، فإن على أصحاب العمل التعامل مع أولئك الذين يمثلون تلك السلعة (Peek, 1996). وبالمثل يعتمد هذا السوق على إدارة أصحاب العمل لموظفيهم من خلال عملية العمل من أجل تحقيق السلعة (قوة العمل) التى اشتروها.

ويأتى الناس إلى العمل بخصائصهم الشخصية وتوقعاتهم عن العمل، وتقاليدهم السياسية، والصراعات الكامنة بين أرباب العمل والعمال، وهذا يمثل جذور نشأة الاتحادات النقابية. وتعكس مثل هذه العلاقات الاجتماعية المكان الذى يقوم عليه سوق العمل. ولعل عدم تكافؤ فرص تنمية مهارات وخبرات الحياة المختلفة تقدم للناس كضمانات متباينة لـ«بيع أنفسهم» فى سوق العمل بحثًا عن وظائف. وتعكس المهارات فرصًا سابقة للتعليم والعمل والتدريب، وكذلك التاريخ الوظيفى فى أى موقع. وكما هو موثق بشكل جيد، فإن العمال فى أحزمة التدهور الصناعى (فى شمال شرق الولايات المتحدة) التى اعتمدت لفترات طويلة على العمل اليدوى الذى يقوم به الذكور، قد كافحوا لإيجاد عمل بديل فى الاقتصاد الخدمى الجديد (انظر الخدمات). وتتطلب الطبيعة المتغيرة للاقتصاد نوعيات جديدة من العمال، يتسمون بسمات بنيوية ومؤهلات عقلية مختلفة (McDwell, 2003). وغالبا ما تكون هناك حالة من عدم التطابق المكانى بين كل من احتياجات أرباب العمل وأولئك الباحثين عنه، وهنا

يجد العمال أنفسهم كما لو أنهم قد أصبحوا فاقدى المهارات، أو أنهم مضطرون لإعادة التدريب حتى يؤمنوا لأنفسهم وظيفة.

وكذلك فإن لسوق العمل علاقة مباشرة وتأثيرًا واضحًا على التكوين النوعى والسلالى والعلاقات الطبقية فى المكان ومن خلاله. كما أن ممارسات التمييز بصورته المباشرة وغير المباشرة من الأمور التى تحتاج إلى المزيد من الإبراز والتوضيح للتصنيف الهيكلى فى مصادر العمل. وينظر أرباب العمل إلى العمال المحتملين من خلال خصائصهم الذاتية لما يعرف بـ «العامل الجيد» وهنا يجد الموظفون أنفسهم فى أماكن عمل ووظائف منعزلة نتيجة لذلك.

ومازالت الوظائف تخضع لقضايا النوع، ولا يزال عمل النساء مركزًا بشكل كبير على العمل بنصف الوقت، وفى رتب وظيفية متدنية وأجور منخفضة. (McDowell, 2001)، كما تخضع الوظائف بالمثل لمحددات سلالية ومبنية اجتماعيا بطريقة تناسب الرجال و/ أو النساء التى تنتمى لمجموعات عرقية بعينها. وفى المملكة المتحدة يجد الكثير من النساء اللواتى ينتمين لأقليات عرقية فرصًا للعمل كممرضات ويواجهن عمليات تمييز بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحول دون وصولهن للوظائف الإدارية.

ولقد وجهت الحكومات فى السنوات الأخيرة اهتمامها لسوق العمل بغرض الحد من إعانات البطالة من أجل أن يتكفل العمل بتغطية تلك النفقات فيما يعرف باسم «إعانات عمل workfare». وبهذه

السياسات قلصت حكومات العديد من اقتصاديات ما بعد الصناعة إعانات البطالة. وطورت من إستراتيجيات فاعلة فى سوق العمل، وقامت على البحث عن الوظائف والتدريب لقطاع من المتعطلين.

ولقد تطورت هذه السياسات بغض النظر عن جغرافية الحاجة إلى العمل أو تكلفة الذهاب إلى العمل. واهتمت الحكومات بتوفير مصادر العمل دون الاهتمام بجودة الوظائف القائمة، ورغم التفاوت فى المستوى القومى، وفى الحد الأدنى من الأجور، والحقوق القانونية للموظفين، فإنه قد بذلت جهود كبيرة لتحقيق مرونة فى سوق العمل. وذهب عدد من الباحثين إلى أن هذه الإستراتيجيات كانت مدفوعة بأغراض أيديولوجية لتوفير فرص جيدة لعمالة رخيصة للغاية. وفى ذلك يقول بيك: .

«ليس المقصود بإعانة العمل إيجاد فرص عمل لمن لا يجدونها، بل إيجاد عمال لتلك الوظائف التى لا يرغب فيها أحد».

وبمفهوم ميشيل فوكو، فإن إعانة العمل تسعى إلى تكوين «أجساد طيّعة» تتمتع بمرونة واعتماد على الذات، فضلا عن الالتزام الذاتى. وفى دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فإن سياسات سوق العمل هذه قد زادت من خلال جهود إدارة الهجرة، حيث يكون العمال مسجلين فى سوق العمل، وغالبًا ما يكون ذلك من خلال شغل الوظائف التى لا يرغب العمال من المواطنين الأصليين فى القيام بها.

وهذا الاتجاه نحو مرونة سوق العمل، قد دعم من تشغيل الفقراء فى العديد من المواقع، وأوجد أشكالا جديدة من المقاومة السياسية، مثل الحملات المطالبة بحد أدنى من الأجور.

قراءات مقترحة:

McDowell (2003); Peck (1996).

عملية العمل **labour process**

هى الوسائل التى من خلالها تستخرج طاقة العمل من العمال، وقد نشأت هذه العبارة فى ظل الماركسية، على الرغم من أنها تشير على نطاق أوسع إلى تنظيم العمل. وسواء كانوا فى الحقل أم فى المصنع أم فى مجال الإدارة، فإنه حين يتم توظيف العمال، فإنهم يدخلون بذلك فى عملية عمل يتم من خلالها تنظيم عملهم واستخراج فائض إنتاجهم.

ومن ثم فإن الكُتاب الذين يستخدمون هذه العبارة، يفعلون ذلك مع التركيز على علاقات السلطة فى بيئة العمل: بحيث يهتمون بالعلاقة بين المراقبة الإدارية، وتقنيات العمل، والأحوال الذاتية، والمقاومة العمالية.

ولقد تفجرت البحوث عن عملية العمل مع ظهور كتاب Bravermant عام (1974) المعنون «العمل والرأسمالية الاحتكارية» الذى يقترح فيه

أن تراجع مهارات العمل هو بمثابة الاتجاه السائد فى نمط الإنتاج الرأسمالى. ولم يلعب الجغرافيون دورًا بارزًا فى تتبع قضايا التجريد المهارى deskilling (تراجع المهارات اليدوية لصالح العمل الآلى). وعوضًا عن ذلك فإن هذه الأفكار الخاصة بعملية العمل، قد تجلت فى المناقشات التى تناولت تقسيم العمل على أسس مكانية.

وفى عملها الرائد «التصنيفات المكانية للعمل» فإن ماسى (Massy 1984) ألقت الضوء على الطرق التى من خلالها يؤدى الاندفاع نحو الربحية بالشركات الكبرى نحو إعادة تشكيل جغرافية عملياتها، مراعية حدود عملية العمل عبر المكان. وهكذا فإن الوظائف الإدارية تتجه لأن تنعزل عن تلك الأعمال اليدوية، وبصورة متزايدة، فإن الشركات قد طورت بنى معقدة من الإنتاج على مستويات عالمية. وفى ظل ما أصبح يعرف باسم «السلاسل السلعية العالمية» فإن العديد من الشركات الكبرى العابرة للقوميات، أصبحت الآن لديها ميزة تقسيم العمل بشكل مركب وسريع التغير على المستوى الدولى للعمل، مستخدمة فى ذلك الإنتاج من الباطن، وشركات توصيل الخدمات، وذلك لتقليل التكلفة، وتقليل مستوى المخاطرة وزيادة المرونة. على هذا النحو فإن عملية العمل ذات جغرافية واضحة للغاية، تبدو من خلالها خريطة التصنيع والصناعات الخدمية (مثل مراكز الاتصال) ذات تنظيم على المستوى العالمى. ويطرح فصل المراقبة عن الإنتاج عددًا من الأسئلة المهمة عن المسئولية والسلطة. فالعمال بصفة عامة

مجردون من السلطة من خلال ذلك الاتساع الذى تشهده جغرافية الشركات الكبرى وإعادة التنظيم المكانى لعملية العمل. وكنتيجة لذلك فإن الاتحادات النقابية تقوم بتجريب أشكال جديدة من «سياسة الانتشار الدولى» كما أنهم يحاولون تشكيل تحالفات مع المستهلكين لإيجاد مصادر جديدة للسلطة (راجع جغرافية العمل). وفى النهاية، يسعى الجغرافيون إلى فهم جذور عملية العمل فى المكان مسلطين الضوء على الطرق التى من خلالها تغير عملية العمل العلاقات الاجتماعية والإمكانات السياسية داخل المواقع المختلفة وفيما بينها.

نظرية العمل فى القيمة **labour theory of value**

واحدة من النظرات التى تمثل حجر الزاوية فى الاقتصاد الكلاسيكى، وتظهر فى كتابات آدم سميث وديفيد ريكاردو. وكانت أعمال الفيزيوقراط الفرنسيين (خاصة فرانسوا كيناى وميرابو الأكبر) ذات أثر مباشر على صياغة سميث لنظرية العمل، وكذلك فإن كتابات الفيلسوف الليبرالى جون لوك، خاصة رسالته الثانية عن الحكومة (1681) Second treatise on government، قد تركت قدرًا من التأثير. حيث دافع لوك فى نظريته السياسية الأخلاقية عن فضائل العمل الفردى، وقداسة الملكية المكتسبة بدمج العمل مع الأشياء والحقوق الطبيعية للأفراد. وأعطى الدولة دورًا محدودًا، ولكنه جوهرى، لتنظيم وتأمين الملكية الخاصة (انظر الليبرالية).

ولكن، لماذا توجد نظرية عمل فى القيمة من الأساس؟ يقول البعض إن صياغة لوك لنظرية العمل، لم تقدم توضيحًا لكيفية المقارنة بين الأشكال المختلفة للملكية الخاصة فى اقتصاد تبادلى مهم. وقد حاولت صياغة آدم سميث لنظرية العمل أن تحقق ذلك تماما: إذ كان هدفه يتمثل فى إظهار «السعر الطبيعى... [أو] السعر الأساسى، الذى تتجذب إليه أسعار كل السلع باستمرار (1991 [1776]، ص 61)، أو بعبارة أخرى، قيمتها الحقيقية التى تتحاشى التقلبات العارضة لسعر السوق. ولكن هذا بالطبع يثير التساؤل التالى: ما هى السلعة التى تعمل كأساس طبيعى لكل السلع الأخرى؟ فخلال الحقبة الصناعية المبكرة (**انظر الثورة الصناعية**) كان مغريا أن نستنتج أن «العمل» يمثل الأساس المشترك لكل السلع المتبادلة. ولكن لم يستطع أى من سميث أو ريكاردو (وقد تبنيا نظرية لوك عن العمل) حل التناقض الأساسى، وهو ما الذى يجب أن يكون عليه السعر الطبيعى للعمل.

وحقق كارل ماركس انفراجة فى هذه المسألة، حيث ميز بين «قيمة الاستعمال «use-value» وقيمة المبادلة «exchange-value» للسلعة، واعتبر «العمل» بمثابة «قيمة استعمال»، بينما اعتبر «قوة العمل» أى السلعة الحقيقية التى يتم تبادلها بين أصحاب الأعمال والعمال – بمثابة «قيمة مبادلة». وقد سمح له هذا، وبدون تناقض، أن يدّعى أنه فى نمط الإنتاج الرأسمالى (**انظر الرأسمالية**) يكون «لقوة العمل» سعر سوقى وقيمة ضمنية كسلعة، وهى عبارة عن «وقت العمل اللازم

اجتماعيا وهو ضرورى (لإعادة) إنتاجه». حيث يشترى الرأسماليون «قوة العمل» من أجل استهلاك قيمتها الاستعمالية، العمالة، التى تتمتع بالقدرة الفريدة على إنتاج قيمة أكبر من اللازم لإعادة إنتاجها، وتسمى اختصارًا «فائض القيمة». ومن ثم استطاع ماركس بضربة واحدة أن يحل التناقض الذى أربك سميث وريكاردو، وأن يحيى نظرية العمل فى القيمة، وأن يضع أساسًا للتراكم الرأسمالى باعتباره تراكمًا فائض القيمة. ونلاحظ أن ماركس لم يبحث عن تفسير «السعر الطبيعى»، ولكنه أدخل بوضوح صفة «اللازم اجتماعيا» لكى يوضح الأسس الجغرافية والتاريخية والارتباطية للقيمة. ولكن نظرية العمل فى القيمة عند ماركس، تعرضت للهجوم على عدة جبهات، وخاصة بسبب فشلها الواضح فى منهجة العلاقة بين القيمة وسعر السوق - أى ما يسمى «مشكلة التحويل».

ولكن قراءة دايان إيلسون (1979) Diane Elson المبتكرة لنظرية القيمة عند ماركس - والتى أيدها ديفيد هارفى فى «حدود رأس المال (1982 -1999) Limits to capital تخطت النقد القائل بأن صياغة ماركس تقوم - وتسقط - على أساس أن العمل يمثل الجوهر المادى للقيمة، بالإضافة إلى مشكلة التحويل، بالقول بأن ما كان ماركس يقصده فعلًا هو جذب الانتباه إلى «الممارسات الرشيدة التى تجعل العمل فى نمط الإنتاج الرأسمالى ينتظم باستمرار فى شكل تجريدى من خلال علاقة الأجور/النقود». ولا شك أن هذا يتضمن تنظيم

العمل من خلال الرصد والمراقبة ولوائح الثواب والعقاب، ولكن المهم هنا هو أن هذه الآليات يجب أن تعتبر فى حد ذاتها بمثابة مظاهر لنظام تبادل سلعى عام، أى نظام سوق مسيطر وتنافسى بصورة ما، حيث تقاس الثروة والقيمة بشكل نقدى مجرد وموضوعى. وهكذا، فإن «نظرية العمل فى القيمة» كما يعرضها إيلسون - تكون عبارة عن تعبير مختصر عن التزام الرأسماليين المستمر بتخفيض تكاليف العمل ورفع إنتاجية العمل من أجل الاستمرار، والتزام العمال بأن يصبحوا أكثر إنتاجية فى أداء مهامهم باستمرار حتى يصبحوا فى وضع من لا يمكن الاستغناء عنهم. وكما يقول إيلسون: «تتمثل حجتى فى أن «موضوع» نظرية القيمة عند ماركس يتمثل فى العمل. وأن الموضوع لا يتمثل فى البحث عن تفسير لماذا تكون الأسعار على ما هى عليه، واكتشاف أن العمل هو السبب [وهكذا تخطى إيلسون «مشكلة التحويل» العقيمة]. ولكنه يتمثل فى محاولة فهم لماذا يأخذ العمل هذا الشكل الذى يأخذه، وما هى النتائج السياسية المترتبة على ذلك» (1979، ص 123).

قراءات مقترحة:

Althusser (1997 [1970]; Cohen (1978); Elson (1979); Engles (1978 [1884]); Postone (1996); Read (2003).

عبارة عن نظرية للتغير التطورى ظهرت مع عالم الطبيعية الفرنسى جين بابتست دى لامارك Jean Baptiste de Lamarck (1744 - 1829)، وكانت اللاماركية المبكرة منهجًا غير داروينى فى التطور العضوى، ولذلك اختلفت كثيرا عن اللاماركية الجديدة لاحقا. وكانت الآلية التى اعتمد عليها مشروع لامارك فى التطور على أساس خطوط منفصلة للتطور، وليس على أساس الأصل المشترك، تتمثل فى القوة الفعالة للطبيعة (التى تجمع ما بين عمليات الحافز البيئى وعادات تكيف الكائنات مع الظروف المتغيرة، واستخدام وعدم استخدام الأعضاء) لفرص الحياة على أساس تتابع محدد سلفا (Burkhardt, 1977).

وفى العقود السابقة واللاحقة لسنة 1900م، عندما كانت الداروينية فى حالة ضعف نتيجة لسلسلة من الانتقادات داخل المجتمع العلمى، حظيت آلية اللاماركية فى وراثة الصفات المكتسبة بتأييد كبير على أساس أنها تقدم آلية بديلة للتحول التطورى (Bowler, 1983). وأصبح هذا المكون الهامشى فى المشروع الأصلى عند لامارك، بمثابة المحرك الأساسى فى التفسيرات اللاماركية الجديدة للتغير التطورى، الذى يعتبر دائما أن هذه التعديلات العضوية التى يعمل عليها الانتخاب الطبيعى كانت مدفوعة بيئيا. وقد حظيت هذه النظرية التطورية البديلة، خاصة فى الولايات المتحدة، وفى بريطانيا

أيضا، بتأييد واسع خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، على الرغم من غياب التأييد التجريبى المتفق عليه. وكان من بين البارزين عالما الحفريات إدوارد كوب والفيوس هيات، والجيولوجيان جوزيف لوكونت وكلارنس كنج، ودوق أرجيل Duke of Argyll وجورج رومانس فى الأنثروبولوجيا وعلم النفس. وفى فرنسا، قامت «جمعية علم الحيوان للتأقلم «Société Zoologique d'Acclimatation» برئاسة إيسيدور جيوفروى إستيلير Isidore Geoffroy St-Hilaire بنشر اللاماركية بقوة فى برامج عن التكيف البيئى كان لها مضامين للهجرة البشرية والاستعمار (Osborne, 1994). أما الأهم من ذلك كله، فكان تبنى النظرية رسميا فى الاتحاد السوفيتى خلال الثلاثينيات، حيث استخدم ليسينكو T.D. Lysenko اللاماركية لتبرير أفكاره عن تطوير الزراعة، وقرر أنها تتناسب بسهولة أكبر مع الإيديولوجية السياسية الماركسية، مقارنة بالداروينية الجديدة الكلاسيكية.

وكان لنظرية اللاماركية مضامين اجتماعية مثل الداروينية. ففى الواقع، استمد العديد من علماء التطور الاجتماعى إلهامهم من عقيدة اللاماركية الجديدة بدرجة أكبر من الداروينية المعيارية. فبالنسبة للبعض، كانت هذه النظرية تقدم الأسس لاعتبار البيئة بمثابة القوة الدافعة وراء العمليات الاجتماعية، وبالنسبة للآخرين، الذين كانوا متحمسين للدور الذى تمنحه النظرية للعقل والإرادة، فإنها قد وفرت مجالا للعناصر النفسية فى التطور، وبالتالى مكنتهم من التخلص

من التشاؤم الذى اجتاح العديد منهم عند بداية القرن العشرين. وعلى أى جال، فإنه يمكن حشد اللاماركية لتبرير سياسات التدخل الاجتماعية والسياسية.

ونظرًا لكثرة المتحمسين، فليس مدهشًا أن عددًا من الجغرافيين وجدوا اللاماركية الجديدة جذابة، وذلك لأن البيئة لعبت مثل هذا الدور التوجيهى الكبير فى هذا السيناريو (Livingstone, 1992). وفى الولايات المتحدة، خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، نجد أن العديد من أنصار الحتمية البيئية، مثل ناتانيل شالر Nathaniel Shaler، ديفز W.M. Davis، إيلين سمبل Ellen Semple، ألبرت برجهام Albert Brigham، وإيلسوورث هنتنجتون Ellsworth Huntington، قد أظهروا تعاطفا لاماركيا، واستخدموا النظرية لتقديم قراءات طبيعية للثقافة الإنسانية. وكذلك فإن نظرية التخوم عند تورنر Turner، والتى صورت المجتمع الأمريكى على أنه يلخص مراحل التطور الاجتماعى مع كل تقدم فى استيطان الحدود، استمدت الإلهام من البيئية اللاماركية (Coleman, 1966). ووجد جريفيث تيلور Griffith Taylor فى أستراليا أنها جذابة أيضا، على الرغم من أنه لم يقلل من أهمية علم وراثة مندل (Christie, 1994).

وفى أواخر بريطانيا الفيكتورية، ظهرت قناعات مماثلة بين أولئك المتعاطفين مع تركيز اللاماركية على أهمية الوعى. حيث استخدمها

باتريك جيديس Patrick Geddes لتأييد إصلاحات تعليمية وتخطيطية حضرية مختلفة، على أساس أن فوائدها سوف تتراكم من خلال التوارث الاجتماعى بين أجيال متعاقبة، وكذلك فإن بيتر كروبوتكين Peter Kropotkin، الذى انتقد «أخلاقيات قطع الرقبة Cut-throat ethics» فى الصراع التنافسى الرأسمالى، وجد فى اللاماركية أساسا لوضع اجتماعى أكثر لطفا - خليط من الفوضوية والإنسانية مبنى على المساعدات المتبادلة (Todes, 1989)، وكذلك قام آندرو هربرتسون Andrew Herbertson وفلير H. J. Fleure بإدخال الفكرة فى بحوث الجغرافيا الإقليمية. وكانت أفكار اللاماركية واضحة أيضا فى المدرسة الإمكانية لدى فيدال لا بلاش.

وبصفة عامة، فإن اللاماركية الجديدة سهلت انتقال الجغرافيا من إطار اللاهوت الطبيعى إلى إطار الطبيعية التطورية، وذلك بسبب سهولة قرءاتها قراءة غائية (Livingstone, 1984)، (وانظر **الغائية**). وهكذا نجد أن تأثيرها على تطور الجغرافيا فى وقت تحولها المهنى كان كبيرًا جدا (انظر **تاريخ الجغرافيا**).

قراءات مقترحة:

Bowler (1983); Campbell and Livingstone (1983); Stocking (1962).

هى تلك الممارسات التى يتم من خلالها تملك الأراضى. وتنطوى حيازة الأراضى على كل من حقوق وقواعد الملكية الرسمية، المحكومة ببعض الأشكال الجمعية والصور الرمزية وبشكل أكثر بدلالات ثقافية ورمزية للارتباط بالأرض. فالأرض تمثل فى حد ذاتها هدفًا من خلال قيمتها النفعية، كما أنها فى الوقت نفسه رمز للهبة والعطاء بالغ الدلالة. ويميل الباحثون فى مجال حيازة الأرض إلى تأكيد هذا المعنى، أو الدلالة الأخيرة للأراضى، بالإشارة إلى تلك العلاقة المعقدة والمتكررة من علاقات توالد ملكية الأراضى. وغالبا ما يتم التحدث عن الأرض بوصفها عاملاً نشطًا، وهذا بما تشمله من مصالح تخض ما يتعلق بأمور الحياة والموت. وتعد القواعد التى تحكم الوصول للأرض وحقوق استخدامها جزءًا لا يتجزأ من عوالم الأحياء المعقدة، والتى غالبا ما تغلب عليها الصفة المحلية.

هذا وينبغى الفصل بين كل من «حيازة الأرض» و«حيازة المنزل»، وهذه الأخيرة تشمل السبل المختلفة التى يتبعها الناس للحصول على حقوق الملكية العقارية، ومن ثم جاء التمييز بين كل من «المستأجرين» و«أصحاب الممتلكات الخاصة»، وبين ما هو مستأجر لمستأجرين، وما إلى ذلك. ويميل الدارسون إلى التأكيد على أن العلاقات الحيازية الناشئة بين المزارعين ومجتمعات الصيد والجمع التى ظهرت فيما قبل التاريخ الحديث للغرب، أو فى مجتمعات العالم النامى المعاصرة.

وإن كان ينبغى على أى حال ملاحظة أنه غالبا ما كان هناك توجه جماعى نحو تملك الأراضى أمكن رصده داخل المجتمعات الغربية الحديثة. ويمكن القول إن حيازة الأرض بمثابة وسيلة لتحديد المكان وتمثيله، وهى كذلك إحدى سنن النظام الاجتماعى التى تتواصل مستقبلًا، كما أنها واضحة من الوجهة الجغرافية. ولعل إحدى القضايا المهمة لدى الدارسين، الطريقة التى تربط بين كل من هيئة الأرض من ناحية وحيازتها من ناحية ثانية، بالنظر إلى كل منهما بوصفهما مادة خامًا وموردًا.

وهناك بُعد آخر بالغ الأهمية يتمثل فى المحاولات المنتظمة فى مجال إعادة صياغة حيازة الأراضى، منها ما قامت به قوى الاستعمار الغربية من تشريد للسكان الأصليين، سواء فى صور حالات جماعية أو فردية، لتفتيت ملكية الأراضى، ومن الأمثلة على ذلك الصراع على الأراضى المسيجة ذات السمة المشاعية للجميع، وكذلك الاحتكاكات بين مجتمعات المزارعين والصيادين وجامعى الثمار. فالجوانب الجغرافية فى هذه الأمور، غالبا ما تكون فى كثير من الأحيان إعادة صياغة عنيفة مصحوبة بأشكال من المقاومة التى تم توثيقها بطريقة مثيرة.

تغير فى استخدام الأرض وغطاء الأرض

land use and land-cover change (LULC)

أحد مكونات دراسات معاصرة لتغير البيئة العالمية يركز على كل

من غطاء الأرض (أى الخصائص الطبيعية للأرض، مثل الغابات والحشائش، إلخ) والأغراض التى تستخدم و/أو تتحول فيها هذه الخصائص بسبب الأنشطة البشرية. وقد أجريت برامج بحوث دولية واسعة النطاق على غطاء الأرض (من خلال الاستخدام المكثف للبيانات الناتجة عن الاستشعار عن بعد) مؤخرًا تحت رعاية «البرنامج الدولى للغلاف الجغرافى والغلاف الحيوى» المؤسسات ذات الصلة». حيث لا يقتصر الهدف على إدراك طبيعة وإيقاع تغير غطاء استخدام الأرض، على أساس توليفة من المقاييس المكانية، ولكنه يشمل أيضا فهم أسبابه، مما يساعد على نمذجة التغير المحتمل مستقبلا، وذلك فى سياق البحث عن التنمية المستدامة.

قراءات مقترحة:

Gutman, Janetos, Justice et al. (2005).

لاندسكيب **landscape**

أحد المصطلحات الرئيسة فى مجال الجغرافيا البشرية، ولقد كان هذا المصطلح بمثابة هدف أساسى لعمليات بحث وتحقيق، ومبدأ منظم، وعدسة تفسيرية لعديد من الأجيال المختلفة من الباحثين. وعبر دورات من البزوغ والكسوف، كان استقرار مصطلح اللاندسكيب كامنًا فى وظيفته كمكان للبحث الجغرافى فى العلاقات القائمة بين الثقافة والطبيعية، والذات والموضوع.

والأصل اللغوى لكلمة «لاندسكيب» الإنجليزية معقد، فالعديد من المصادر تشير إلى أن أصل الكلمة يرجع الى اللفظة الألمانية لاندشاب landschap التى هاجرت إلى الإنجليزية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وبالتدريج أصبحت لفظة لاندسكيب تعبر عن كل من المشهد البصرى للأرض، والذى غالبًا ما يكون ريفيا، وكذلك المظهر الأرضى التصويرى من خلال تقنيات منظورية لتمثيل كل من العمق والمساحة. وكان لارتباط اللاندسكيب بالفن البصرى، وكذلك بالمشهد الريفى أو الطبيعى، ملتحمًا بتعريفات العامية المعاصرة للمصطلح مما جعل منه مرادفا لـ : أ . جزء من الأرض أو المشهد الذى تقع عليه العين، ب. صورة هذه الأرض.

وفى تناقض جزئى، لاحظ أولويج (1996) أن الكلمة الهولندية القديمة «لاندسكاب landskab والكلمة الألمانية لاندشافت landschäft كلتاهما تتضمن مفاهيم قانونية وإدارية تخص كلا من المجتمع، والإقليم، والسلطة القضائية، خاصة عند اعتبار اللاندسكيب وحدة إدارية عرفية. وقد تبنى مصطلح اللاندشافت landschäft الجغرافى الأمريكى كارل زاور (ساور) ([1925] 1963b) فى دراسته الأصولية «مورفولوجية اللاندسكيب». وقد سعى هذا فى البداية إلى إرساء تعريف للجغرافيا بوصفها حقلًا علميا فى اللاندسكيب، ثم بعد ذلك كان يهدف إلى تعريف اللاندسكيب نفسه من حيث التفاعلات بين الحضارات البشرية والبيئات الطبيعية (انظر المورفولوجيا). وبهذه

الصورة تم إدراك اللاندسكيب كهوية ثقافية، وكمنتج مميز ناتج عن التفاعلات بين السكان والطبوغرافيا. ولقد ذهب زاور إلى أن الثقافة هى «عامل» والمساحة الطبيعية هى «الوسط» أو «البيئة»، وأن الناتج هو «اللاندسكيب الثقافى» (1963b [1925], p.343) وهو المذهب الذى ترك تأثيره على مدى عدة عقود على الجغرافية الثقافية الأمريكية ووجهها نحو إعادة البناء التاريخى لأشكال اللاندسكيب الثقافى عبر العمل الميدانى والدراسة الأرشيفية.

فى المقابل جاء ريتشارد هارتسهورن (1939) بكتابه واسع الصيت والتأثير «طبيعة الجغرافية» لينتقد بصف خاصة فكرة اندماج العناصر الذاتية والموضوعية فى إطار اللاندسكيب، وخلُص إلى أن المصطلح لا يمكن أن يمثل جغرافيا علمية مستقيمة. أما ما تلا ذلك من صعود للنماذج المعرفية الإقليمية ثم ظهور ما عرف آنذاك باسم **العلم المكانى** التى تلت الحرب العالمية الثانية، فقد شهد شيئا من التراجع أمام سطوة اللاندسكيب وظهوره كمصطلح منظم لدارسى الجغرافية البشرية. وخلال تلك الفترة أظهرت معظم الكتابات الجغرافية البارزة والمبتكرة التى اهتمت باللاندسكيب إلى حيز الوجود مجلة اللاندسكيب، والتى تأسست عام 1951 على يد جاكسون J.B Jackson، ومن خلال الكتابات الخاصة والمكثفة لجاكسون تم تمييز اللاندسكيب من خلال مفاهيم العالم المادى للحياة اليومية العادية فى الولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب،

من خلال تصوير العالم الذى يتم تجاوزه غالبا والمؤلف من جراجات السيارات، والفنادق الصغيرة، وشرائط أضواء النيون، والأفنية. كما امتدت كتابات جاكسون لتوسع من التأكيد التجريبى فى جغرافية كارل زاور الثقافية من خلال اهتمام جاد بالدلالات الرمزية والمعانى الأيقونية للاندسكيب. على هذا النحو أصبحت رؤية اللاندسكيب كعالم نحيا فيه يوميا، وكقيمة رمزية متوافقة مع جدول أعمال باحثى الجغرافية البشرية فى أمريكا الشمالية فى سبعينيات القرن العشرين، وهو ما عبر عن نفسه بوضوح فى مجلد من المقالات تحمل عنوان «تفسير اللاندسكيب الاعتيادى Interpretation of ordinary landscapes» قدمه مينيج (Meinig, 1979).

وقد ظهرت فى ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين، حزمة من الكتابات الرائعة عن اللاندسكيب، التى شكلت عنصرا مهما فى التحول الثقافى لدى أساتذة الجغرافية البشرية الأنجلو أمريكية ككل. فالأعمال التى قدمها دنيس كوسجروف ([1984] 1988) وستيفين دانيالز (Daniels and Cosgrove 1988)، ساهمت فى تقديم تعريف واسع الانتشار للاندسكيب بوصفه «طريقة لرؤية العالم وتمثيله A way of seeing and representing the world».

وعلى هذا أصبح اللاندسكيب يعادل بدرجة كبيرة التقليد البصرى الغربى لرسم اللوحات عن مشهد الأرض وتنسيق حدائقه. ومن خلال الاعتماد على الأعمال النقدية الماركسية الثقافية كتلك التى قدمها

جون برجر Berger 1972 وريموند ويليامز Williams 1973 فإن مثل هذه الجغرافيات الثقافية قد ركزت على الارتباط النقدى بين الوظيفة الإيديولوجية لصور (مرئيات) اللاندسكيب، حيث اعتبرت أن أشكال اللاندسكيب تعكس وتعيد فى الوقت ذاته إنتاج قيم وأعراف النخب الاجتماعية - الاقتصادية. وفى محاولة للتأكيد على أصول المصطلح التى تعود فى نظره إلى عصر النهضة الإيطالى، سعى كوسجروف cosgrove 1985 إلى تسليط الضوء على تعقيد اللاندسكيب كطريقة للرؤية مع مفاهيم المعرفة الموضوعية، والتحرر من السيطرة والسلطة البصرية. وفى حديثه عن «تكرار duplicity» اللاندسكيب لاحظ دانيالز (1989) أن الوظيفة الجمالية للجانب الفنى باللاندسكيب قد أخفت الدور الأيديولوجى له، وحصرته فى دور الترتيب الهرمى والنمطى الاجتماعى - الاقتصادى لملكية الأراضى (انظر الفن والأيقونية). وفيما يتعلق بتحديد اللاندسكيب كنص يمكن قراءته قراءة نقدية من خلال المبادئ السيميوطيقية (العلاقات الدلالية غير المرئية) البنيوية، ذهب (Duncan & Duncan1988) إلى أن اللاندسكيب يعمل كنظام معبر عن إنتاج وانتقال المعانى الثقافية.

وقد وسعت جيليان روز (1993) Gilian Rose من هذه الأعمال وأخضعتها للنقد من خلال تسليط الضوء على كيف أنه - بالنسبة للجغرافيين وغيرهم- كانت طريقة رؤية اللاندسكيب حملقة ذكورية، ومن ثم فإنه بالإضافة إلى نظم السلطة الثقافية والسياسية والأشكال

الرأسمالية للعلاقات الاجتماعية، فإن اللاندسكيب من الناحية البصرية، يعبر عن أشكال محددة من النظام الأبوى (البطريركى) المنفصل والمنعزل. ومن وجهة نظر روز، فإن الحملقة الأكاديمية فى اللاندسكيب تتضمن الجمع بين النظرة الذكورية النشطة والنسوية «البكر» الخاملة. وهذه النظرة،على أى حال، تتذبذب وبشكل متناقض بين المراقبة العقلانية الأكيدة، ومتعة عقلية مكبوتة، وذلك فى شكل من التلصص البصرى الجنسى Voyeurism والنرجسية. ومن ثم طَبق هذا النقد مبادئ التحليل النفسى، لتفسير اللاندسكيب، وقد مضى أبعد من هذا حين أدى إلى اصطفاف الجغرافيات الثقافية للاندسكيب مع العمل فى النظرية البصرية والثقافية (انظر **الرؤية والترائى**).

وخلال تسعينيات القرن العشرين، كان العمل فى مجال اللاندسكيب يسعى إلى تحويل وتوسعة مسار التحول الثقافى للتركيز على صور ونصوص اللاندسكيب من خلال مزيد من فهمه وإدراكه من حيث الفعل والعملية والحركة، سواء من الناحية الاستطرادية أو المادية. وقدم دون ميتشيل Don Mitchell (2003, 1996) تحليلًا ماديا فى سبيل إعادة تنشيط الفهم الماركسى للاندسكيب من خلال مفاهيم الإنتاج، والاستهلاك الثقافى، وتداول التصور اللاندسكيبى. ولدى ميتشل فإن الإنتاج الفعلى والمادى للاندسكيب الذى نجده فى بلدات التعدين أو النطاقات الزراعية، إنما هى أمور من الصراع الدائم

والنزاع المستمر بين مختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية داخل شبكات رأسمالية من العنف، وعدم المساواة، والسعى لجنى الأرباح. وبتركيز مشابه على قضايا السلطة، ولكن بمزيد من المسارات الاستطرادية والتفسيرية، جمع المنظر الثقافى دبليو ميتشيل W.J.T Mitchell 2002e [1994] عددًا من الأعمال البارعة وحررها بهدف السعى إلى تعريف اللاندسكيب بوصفه «فعلًا» وليس «اسمًا» ومن ثم بوصفه «عملية» وليس «شيئًا» أو «صورة». ومن هنا يفهم اللاندسكيب من حيث كونه نمطًا محددًا ثقافيا من الحركة والرؤية والتصوير، بحيث يتم تعريفه من الناحية التاريخية عبر الخطاب الاستعمارى الأوروبى، من خلال الطريقة الخاصة modus operandi التى اتبعها المستكشفون والفنانون والكارتوجرافيون الأوروبيون. ومن خلال توسعة رقعة الاهتمام بالأعمال المبكرة التى اعتنت باللاندسكيب فى السياقات الوطنية، فإن الروابط التى جمعت الحلقة فى اللاندسكيب، والعلم، والاستكشاف، والإمبريالية، قد حظيت بنقاش مكثف من قبل باحثى الجغرافيا الثقافية والمؤرخين (راجع Pratt, 1992; Ryan , 1996; Clayton, 2000).

وهناك المزيد من الجهود المميزة من الكتابات الجغرافية عن اللاندسكيب. والتى ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالعمل الذى قدمه ديفيد ماتلس David Matless (1992, 1998). تُولى اهتمامها بثقافات اللاندسكيب، خاصة فى السياق البريطانى. فاستنادًا إلى الأفكار

التى ذهب إليها ميشيل فوكو فيما يخص الخطاب والسلطة والذاتية، فإن الأنشطة المرتبطة باللاندسكيب مثل التجوال، والتريض بالزوارق المائية، وقيادة السيارات، يتم تحليلها هنا من حيث النظم الاستطرادية (مثل تلك الأمور التى تتعلق بالصحة، والمواطنة، وتخطيط الدولة، والفعالية البيئية) والتى من خلالها يتم توضيح وعرض رموز التواصل السليم لاستخدام وتقدير بل وخلق لاندسكيب جديد.

وعلى الرغم من مختلف المناهج الاستطرادية والأيقونجرافية والتفسيرية التى حددت الجغرافيات الثقافية للاندسكيب منذ ثمانينيات القرن العشرين، فإنها تعرضت لاحقًا للمبارزة والتعديل، بل وتجاوزتها فى بعض الأحيان الأعمال المناصرة لمنظورات علم الظاهريات والمادية والأدائية. وعلى نحو خاص ذهب عالم الأنثروبولوجيا الثقافية تيم إنجولد (Tim Ingold (1993, 2000 إلى أن اعتبار اللاندسكيب «طريقة للرؤية»، إنما يرسى بشكل دائم ازدواجية الثقافة والطبيعة، مع إزالة قضايا بالغة الأهمية، متعلقة بالمادية والعامل المؤثر فى التشكيل والأداء المتجسد، وذلك بحبس اللاندسكيب فى مجال منعزل من الخطاب الثقافى عديم الدلالة. وتفترض المعالجة التى قدمها إنجولد أن فينومينولوجيا اللاندسكيب، ملهمة بكتابات مارتن هيدجير وموريس ميرلو - بونتى، ومركزة بشكل جوهرى على ممارسات ذات صلة تتعلق بسكنى العالم والحياة فيه. فهنا يتم تعريف اللاندسكيب كارتباط عملياتى ومادى وإدراكى بين

الجسم والعالم، ويتم إقرار هذا الارتباط من خلال عامل مؤقت مميز يتمثل فى فترة ثرية بالاستيطان الحياتى. وهذا التركيز على الأداء والإدراك، قد تم تطويره أكثر فى الأعمال الحديثة التى تناولت اللاندسكيب، والتى اعتنت بالأركيولوجيا التفسيرية والدراسات الأدائية (Shanks and Pearson, 2000; Tilley, 2004).

ورغم وجود بعض التحفظات بخصوص النظر إلى كل من المبادئ الوجودية (الأنطولوجية) وتوجهات دراسة موضوعات بعينها والتى تضمنتها مفاهيم مثل «السكنى dwilling»، ظهرت كثير من الدراسات الفينومونولوجية والأدائية للاندسكيب من حيث التطبيق والإدراك فى الجغرافيا البشرية فى السنوات الأخيرة، على نحو ما نجده على سبيل المثال فى الكتابات التى ركزت على قضايا مثل السكن والاستيطان (Hinchcliffe, 2003) والحراك السكانى (Cresswell, 2003) والسيرة الذاتية والذاكرة (Lorimer, 2003) والإدراك المتجسد ذى الصلة (Wylie, 2002a). وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك رفض بالجملة للأجندات النقدية والأوضاع المرتبطة بدراسات اللاندسكيب كطريقة للرؤية، فإن ميتش روز Mitch Rose) (2002a عرّف بشكل إدراكى الصعوبة الإبستمولوجية (المعرفية) لتمثيل اللاندسكيب كبنية أيديولوجية قائمة بالفعل، من ناحية، بينما احتفظ، على الجانب الآخر، بشكل متناقض بموضوعات لها القدرة المرنة على أن تسكن وتفسر أشكال اللاندسكيب. وفى الوقت نفسه،

يبدو أن تطور نظرية العامل/الشبكة والجغرافيات الهجينة، تبدو خلقت ثغرة داخل دراسات اللاندسكيب، من خلال تقديم أرضية مفاهيمية بديلة يمكن من خلالها فهم قضايا الثقافة. البيئة. ومؤخرًا، وفى محاولة لتعيين تلك الثغرة، قامت دراسات لإنتاج وعى «ما بعد فينومونولوجى» للاندسكيب، مما عزز أعمال كُتاب مثل إنجولد ممن اعتنوا بالعلاقات القائمة بين الذات واللاندسكيب، وذلك عبر أفكار التأثير والسرد (wylie, 2005) فضلًا عن المفهوم الذى قدمه دريدا عن الوجود والتعهد (Rose, 2004b).

لاندشافت Landschaft

مشهد الأرض (هيئة الأرض) (لاندشافت)، مصطلح ألمانى يناظر تقريبًا المصطلح الإنجليزى «لاندسكيب»، فالمعانى الخاصة بالمناظر التصويرية والطبيعية الخلابة المرتبطة بالمصطلح الأخير أصبحت أقل دلالة، بينما المصطلح الألمانى -على خلاف ذلك- غالبا ما كان مرتبطًا من خلال محاولات الدارسين الألمان عبر القرنين التاسع عشر والعشرين، بإلباس الجغرافية ثوبًا يجعلها «علم هيئة الأرض» وكان ذلك مقترنا بمهمة تحديد وتصنيف الأقاليم الطبيعية والحضارية المميزة. وبالنسبة للجغرافية التى تعتمد اللغة الإنجليزية، فإن المصطلح «لاندشافت» وثيق الصلة بأعمال كارل زاور والمدرسة بركيلى. فعمل زاور (1925) جزئيًا على تبنى وتعديل مدخل «اللاندشافت» فى

تطوير مدخله المورفولوجى وصولا إلى اللاندسكيب، مع الاهتمام بشكل أكبر على دور العوامل البشرية والثقافية فى تشكيل هيئة الأرض، فضلا عن تأثر هذه العوامل ذاتها بهيئة الأرض.

مسح استخدام الأرض **land-use survey**

عبارة عن الاستكشاف والتمثيل الكارتوجرافى لاستخدام الأرض. وقد بدأت المسوح واسعة النطاق فى المملكة المتحدة فى الثلاثينيات على يد دادلى ستامب (1898 -1966) Dudley Stamp، بناء على العمل الميدانى الموسع، واستُخدم على نطاق واسع كأداة لتخطيط استخدام الأرض لعدة عقود. وتستخدم معظم المسوح الآن **الاستشعار عن بعد** و**نظم المعلومات الجغرافية** فى جمع وتنظيم وعرض وتحليل البيانات.

قراءات مقترحة:

Stamp (1946).

لغة **language**

تعتبر دراسة التوزيع المتغير والاستخدامات الاجتماعية للغة (بما فى ذلك اللهجات العامة والخاصة) بمثابة تقليد مستمر وإن كان متنوعا

فى الجغرافيا البشرية. وبصفة عامة، يمكن التمييز بين موضوعين أساسيين. ففى الموضوع الأول ـ جغرافية اللغة ـ ينصب الاهتمام فيها على دراسة توزيع اللغات، وعلى التباينات المكانية والاجتماعية فى الأشكال اللغوية، وفى أصول وتغيرات أسماء الأماكن. أما فى الموضوع الثانى، لغة الجغرافيا ـ فيتركز الاهتمام فيها على العلاقات بين اللغة والسلطة الاجتماعية، والهوية، وممارسة الجغرافيا. وعلى الرغم من أنه من غير المناسب أن نعتبر هذين الموضوعين مستقلين تماما عن بعضهما، ومتميزين تاريخيا أو منفصلين منهجيا، نجد أن الأول أكثر عمقا فى تقاليد معينة فى **الجغرافيا الثقافية**، فى حين أن الثانى يمثل أحد ملامح السياسة الثقافية وما بعد الاستعمارية والاهتمام المعاصر بعلاقات السلطة غير المتساوية وباللغة كوسيط سياسى (انظر أيضا **الخطاب والأساليب النوعية والبلاغة**).

وكان إعداد الخرائط للمناطق اللغوية، والذى كان يرتبط غالبا بالعرقية، سمة مميزة للأعمال الجغرافية الأنثروبولوجية منذ القرن التاسع عشر (انظر **الجغرافيا الأنثروبولوجية**). فهنا تعامل اللغة على أنها حقيقة ثقافية، وعلى أن توزيعها المتغير يعكس التركيبة اللغوية المتغيرة للعالم (والتحول إلى الإنجليزية، انظر Crystal، 2003)، وأن دراستها واضحة فيما أصبح يعرف بجغرافية اللغات أو خرائط اللغات. أما فى جغرافية اللغات (التى تعرف أحيانا بجغرافية اللهجات) فيكون التركيز على التباينات المحلية داخل

المنطقة اللغوية، والتوزيع المتغير لأشكال لغوية معينة، أو السلطة السياسية والهوية الثقافية الكامنة فى لغات معينة (الجغرافيا اللغوية). وفى العديد من هذه الدراسات (وليس كلها) نجد أن جغرافية اللغات بهذه المصطلحات تمثل أحد أشكال الجغرافيا التاريخية (Withers, 1984). وقد تتضمن محاولات مواجهة تدهور أو هجر اللغة تخطيطًا لغويا مباشرًا.

ويركز الاهتمام باللغة فى الجغرافيا على دراسة اللغة كوسيط يتم من خلاله نقل المعانى بين الأفراد، وعلى علاقات السلطة اللصيقة بهذه المعانى. وبناء على هذا، فإن الاهتمام بدور وطبيعة اللغة فى الجغرافيا قد مثّل جزءًا من «التحول اللغوى» فى الفلسفة والنظرية الاجتماعية فى القرن العشرين. وهذا واضح فى أعمال سياسة اللغة، وفى العلاقات بين اللغات المنطوقة والمكتوبة وقوة الإبداع، وفى محاولات «استعادة» أو تحقيق العدالة التفسيرية لعوالم وكلمات الآخرين فى المنهجيات الكمية (Crang, 1992)، وفى الاعتراف بأن حدود فهمنا للعالم يمكن أن تكون فعلا حدود لغتنا أيضا (Farinelli, Ollson and Reichart, 1996)، وفى ممارسات مقاومة الهيمنة الأنجلوأمريكية فى الجغرافيا والتى تتضح من سيطرة اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة السائدة فى العلم (Braun, 2003; Desbiens and Ruddick, 2006) وانظر أيضا **المركزية الإنجليزية**.

قراءات مقترحة:

Crang (1992).

يشير هذا المصلح فى استخدامه التقليدى إلى تلك المجموعة من دول القارة الأمريكية التى تشترك فى التاريخ الاستعمارى الإسبانى والبرتغالى والفرنسى. غير أن المصطلح يستخدم كذلك على نطاق واسع للدلالة على كل الدول الواقعة إلى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية. (Lewis and Igen, 1997, p 182). ولقد أدى هذا الغموض الذى يعترى المصطلح إلى وجود نزاعات أكاديمية عن كيفية تحديد تلك المجموعة من الدول، وعن أى الدول أحق بالانضواء تحت هذه التسمية. فعلى سبيل المثال فإن مقاطعة «كيبك» لا تعد ضمن تلك القارة، هذا على الرغم من تاريخها الاستعمارى الفرنسى، ولا هى ولا الولايات المكسيكية التى ضمتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1848. إن المشكلة التى تصادف بعض الجدل أو المناقشات، أنهم يفترضون أن هناك انسجامًا طبيعيا بين المجموعات الجغرافية والواقع الاجتماعى الكامن، والتى يمكن رسمها بصورة دقيقة على الخرائط. وكانت عملية الغموض بمثابة قضايا وجودية تتعلق بكيفية أن تكون هذه المجموعة من الدول قد تشكلت عبر خطابات متقاطعة وهندسة السلطة متشابكة. ومنذ البداية، أصبح مصطلح «أمريكا اللاتينية» مرتبطا بالتسابق فى فترات الاستعمار وما بعد الاستعمار حول الهوية والأرض (Mignolo, 2005). ويرى الفرنسى (1968) John Phelan أن المصطلح يعود إلى استخدام

الباحثين الفرنسيين فى القرن التاسع عشر، من أولئك الذين اعتبروا فرنسا زعيمة «للجنس» اللاتينى، وشريكا فى نضاله ضد الهيمنة الأنجلوساكسونية والكتل العرقية السلافية. فوفقًا لما ذكره (Phelan, 1968, p 296) فإن مصطلح «أمريكا اللاتينية» قد صُك فى عام 1861 فى «مجلة السلالات اللاتينية La revue des races Latines» وهى مجلة كُرّست لقضية وحدة العالم اللاتينى.

ولقد دعا نابليون الثالث إلى نظريات «الوحدة اللاتينية» كمحاولات لتسويغ سعيه لتوسعة إمبراطوريته فيما كان يعرف آنذاك بـ «أمريكا الإسبانية». وعلى أى حال، فإن فكرة «وحدة العالم اللاتينى» قد عممت فى إسبانيا وأمريكا الإسبانية خلال منتصف القرن التاسع عشر، كما أن المثقفين من نخبة الكريول، قد عبّروا عن قلقهم إزاء الطموحات الإمبريالية لأمريكا الأنجلوساكسونية (Ardao, 1992). أما الباحث التشيلى ميجويل روخس ميكس (1986) فيُرجع أصل المصطلح إلى الكاتب فرانشسكو بلباو (1823-1865)، وهو كاتب تشيلى كان منفيا فى باريس فى منتصف القرن التاسع عشر، ووفقًا لما أورده ميجويل ميكس، فإن بلباو قد استخدم مصطلح «أمريكا اللاتينية» فى عام 1856. أما Arturo Ardao (1992) فيرجع الاستخدام الأول للمصطلح للكاتب الكولومبى خوسيه ماريا توريز كاسييدو (1830 - 1889) والذى كان يعيش أيضًا فى باريس وذلك فى قصيدته المعنونة «الأمريكتين». وعلى أى حال فإن كلا الباحثين

قد استخدم المصطلح كى يحدد الثقافات الأساسية والتمايزات السياسية بين كل من أمريكا «اللاتينية» التى تتسم بروحانياتها وسعيها للاستقلال فى مواجهة المادية والفردية والتوسعية التى تميز أمريكا الأنجلوساكسونية.

وفى ظل غزو الولايات المتحدة الأمريكية للمكسيك ونيتها لتفكيكها، فإن كل من بلباو وتوريز كاسيدو، وغيرهما، قد رددوا صدى نداءات سيمون بوليفار من أجل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية لكبح جماح الرغبات الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية. وبناء على ما ورد فى معجم أكسفورد للغة الإنجليزية، فإن مصطلح «أمريكا اللاتينية» قد ظهر فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1890، وهو العام الذى شهد انعقاد المؤتمر الدولى الأول للدول الأمريكية، وكان مقر انعقاده واشنطون العاصمة، حيث كانت الإرهاصة الأولى للوحدة الأمريكية، ولقد ترتب على هذا المؤتمر، المزيد من الاهتمام الأكاديمى بالدول الواقعة إلى الجنوب من نهر ريوجراند. ويمثل عام 1895 بداية تدريس المقرر الأكاديمى المعنون «تاريخ أمريكا الإسبانية ومنظماتها» وكان ذلك المقرر الدراسى قد عُرض بجامعة كاليفورنيا (Hanke, 1964, p.10). ثم فى عام 1917 خرجت للنور «موسوعة أمريكا اللاتينية» مع كلمة تقديمية للمدير العام لاتحاد عموم أمريكا، الذى طرح فكرة أن انتشار المعلومات الدقيقة من شأنه أن يخدم تكاتف الوحدة الأمريكية، على المستويين التضامنى والمجتمعى، من

حيث الفعل والطموح (Wilcox and Rines, 1917, p.4)، فلقد كانت رسالته صريحة من حيث جعل «أمريكا اللاتينية» هدفًا جديرًا بالدراسة، فى الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية لجعل الإقليم متمشيًا مع سياستها، وحينها، فإن المعرفة كانت بمثابة حجر الزاوية فى القوة الجيوبوليتيكية.

ونقلًا عن فهم إداورد سعيد للاستشراق، ذهب مارك بيرجر Mark T. Berger (1995) إلى أن الأفكار المطروحة عن أمريكا اللاتينية فى الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن بمعزل عن التأثير الإمبريالى لواشنطن فى الإقليم. ولقد أوضح «برجر» هذه الجدلية عبر ثلاثة محاور: الأول أشار فيه إلى عدم وضوح الحدود فى الدراسات الخاصة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، ليس فقط فيما بين الأكاديميين، بل أيضًا ما بين الحقل الأكاديمى وغيره من مختلف الهيئات الحكومية، ولكن الدولة قد حاولت أن تشكل أنماطًا من الأبحاث التى أجريت، ومن ثم فإن الأفكار المتعلقة بأمريكا اللاتينية تميل إلى أن تعكس مصالح الدولة وتصيفها. فعلى سبيل المثال أوضح Santana (1996, p 459) كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أجرت أبحاثًا جغرافية عن بورتريكو طورت من خلالها نظرية «بلا جدوى»، واقترحت أن الجزيرة كانت «غير قابلة للبقاء كدولة مستقلة»، وهناك بعض الدراسات قد استخدمت لدعم الآراء المنادية باستمرار الاحتلال الأمريكى للجزيرة.

أما المحور الثانى: فهو أن دراسات الباحثين من أبناء أمريكا اللاتينية قد استخدموا مفاهيم تنظيمية من شأنها أن تسهل عملية الاختزال، وتسمح كذلك بأن يتم تحليل الإقليم كوحدة متماسكة، وقد كان ذلك صحيحًا بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت حكومة الولايات المتحدة تدعم دراسات المناطق. وفى التصور الجديد للعالم، حل تعبير «أمريكا اللاتينية» محل «أمريكا الجنوبية» (Marten and Wigen, 1997. p.162). ولقد افترضت دراسات المناطق وجود حالة التماسك والتحديد الطبيعى للأقاليم، حيث أثمرت علاقات الإنسان بالبيئة مجموعات ثقافية فريدة، ولقد استمرت مناطق الأقاليم الجغرافية المعاصرة لأمريكا اللاتينية فى ذلك التقليد من خلال السعى نحو تحديد السمات الثقافية الأصلية المنظمة للإقليم. وبناء على هذا، فقد عرف كلاوسن Clawson (1997 , p.7) فى كتابه التعليمى «أمريكا اللاتينية» ككيان حضارى محاط بتراث لاتينى أو رومانى مشترك. كما عرف كلاوسن النواة أو «اللب» بأنه المنطقة التى تسيطر فيها الثقافة ذات الأصول «الإسبانية»، أما فى المناطق الهامشية كما هو الحال بجنوب غرب الولايات المتحدة، ومنطقة الكاريبى، فإن القيم التقليدية للثقافة ذات الأصول الإسبانية تعرضت للتراجع على نطاق كبير. ومثل هذه الخطوط الفاصلة بين ما ينتمى فعلا إلى داخل الإقليم وما هو واقع خارجه، إنما تمثل إشكالية عميقة، نظرًا لأنها تحجب الاختلافات فيما بين الأمم، وتعيق تحقيق الترابط والتماسك والاعتماد المتبادل فيما بينها.

أما المحور الثالث: فإن الدراسات الأمريكية اللاتينية تميل إلى استخدام «الولايات المتحدة الأمريكية» كإطار مرجعى أو نقطة قياس لترميز التمثيلات عن أمريكا اللاتينية، وقياس التقدم المادى داخل هذه الأخيرة. (Berger, 1995, Schoultz,1998). وكنتيجة لما سبق، فإن المعرفة الأكاديمية تميل إلى استكتاب الأمريكيين (من أبناء الولايات المتحدة الأمريكية) والأمريكيين اللاتينيين، ومن كليهما معًا، وهى تلك المعرفة التى تشكل الفرق والمسافة داخل الإطار الهرمى. وبغض النظر عن المنهج النظرى الذى استخدم فى الولايات المتحدة الأمريكية بدءًا من الحتم البيئى فى الثلاثينيات حتى دراسات المنطقة، ومناطق الأقاليم الجغرافية، ثم دراسات التنمية فى الأربعينيات، كانت أمريكا اللاتينية تعد تجسيدًا لكل ما هو ليس من سمات الولايات المتحدة الأمريكية: حيث كان يعيقها كل من المناخ، والجغرافيا، والعزلة، والتخلف، والتقليدية، والعنف، والهامشية، والفقر. ومثل هذه الجغرافيات التخيلية تدعو إلى تخويل السلطة، أو شرعنة تدخل الولايات المتحدة فى الإقليم، سواء أكان ذلك لحماية المصالح الوطنية، أم لتدعيم التنمية (Santana, 1996). ولما بدأ مصطلح «أمريكا اللاتينية» يحقق انتشارًا واسعا فى اللغتين الإنجليزية والإسبانية خلال العقود الأولى من القرن العشرين، فإن بعض المثقفين الإسبان شجبوا استخدامه. وفى عام 1918 كتب Roman Pedal يشكو من أن المصطلح يحرم إسبانيا من حقوقها التاريخية والجغرافية فى العالم الجديد (Ardao,1992, p. 17).

وإلى الجنوب من نهر «ريو برافو» فإن فكرة أمريكا اللاتينية، كانت تستدعى التناقض وترتبط بالعاطفية، فبالنسبة لـ Daniel Mato (1998) فإن الصمت المستمر إزاء «اللاتينية الأمريكية » ينبع من ارتباطها بالقومية والنضال ضد الإمبريالية، وبهذا، وعلى سبيل المثال، فإن Alonso Aguilar (1968, p.30) قد ناقض رؤية الولايات المتحدة فيما يخص «الوحدة الأمريكية» من خلال فكرة «الأمريكية اللاتينية» التى دعا إليها كل من سيمون بوليفار وسان مارتن وموريليوس، الذين وقفوا للنضال مع شعوبهم من أجل الاستقلال الكامل.

ولقد ناقش Mato تلازم سيطرة الصفوة الحاكمة وبيروقراطية الدولة، ولذا اقترح أن ما أسماه عموم المجموعة العرقية، وهم من عُرفوا بـ «لاتين أمريكانز»، ويرى أن بإمكان هذه المجموعة تطوير مشروعات بناء الأمة التى تقوم على أسطورة «الخليط العرقى mestizaje». أما خارج أمريكا اللاتينية فإن لويس ألبرتو سانشيز (1945, p 239)، كان يرى أن مستقبل الإقليم إنما يعتمد على ذلك الهجين السلالى، كنظرة إحساس إيجابى للتوحد والإبداع.

ومن خلال رؤية «مانو» فإن الأمة الهجين هذه، تضم مجموعات عرقية تُعد تأييدًا وتخليدًا لفكرة الاستبعاد للسكان الأصليين أو ذوى الأصول الأفريقية. وقد تعرضت فكرة أمريكا اللاتينية لانتقادات شعبية منذ عام 1992، بينما حققت على مستوى التخطيط الرسمى

شهرة واسعة، وقد جاء الكثير من هذه الشهرة عبر الحكومة الإسبانية، حيث خرج السكان الأصليون وذوو الأصول الأفريقية فى الشوارع بكل الأقاليم، من خلال جهود منظمة لإيجاد منظور للاستعمار وتبعاته.

ونادت القوة السياسية المتزايدة بمثل هذه المجموعات، وتبعاته بمناقشة الرؤى المسيطرة على التراث اللاتينى، والتى عملت على طمس وإخفاء إسهامات السكان الأصليين وذوى الأصول الأفريقية، وأيضًا العديد من المجموعات العرقية المهاجرة الأخرى التى ساهمت فى تشكيل اللاندسكيب الثقافى لأمريكا اللاتينية.

ومنذ تسعينيات القرن العشرين؛ فإن عددًا من بلدان أمريكا اللاتينية سنّت دساتير جديدة تعترف بتعدد أصولها الثقافية، وفى هذا السياق، فإن عددًا من الحركات الاجتماعية للسكان الأصليين، كونت أحزابا سياسية لديها القدرة على البقاء. وفى الوقت الراهن، عززت الحركات الاجتماعية بأمريكا اللاتينية التصور الجغرافى الجديد للوقوف أمام محاولات الولايات المتحدة لإنشاء منطقة تجارة حرة للدول الأمريكية، توحد كل الدول الأمريكية تحت اتفاق التجارة الحرة بما يحقق مصالح الشركات العابرة للحدود. ويمثل هوجو شافيز البديل البوليفارى للأمريكيين ساعيًا إلى خلق تكتل تجارى له توجه اجتماعى قائم على آلية فاعلة للقضاء على الفوارق الاقتصادية التى توجد داخل الدول وفيما بينها.

مجموعة من القواعد التى يمكن فرضها، وما يتعلق بها من أعراف تحكم السلوك الاجتماعى. وكان الجغرافيون منذ زمن طويل يهتمون بالقانون بمعناه الواسع. ومن الناحية التاريخية، كانت التحليلات تنقسم إلى مجموعة تحاول تحديد علاقة القانون بالمكان، على نحو ما ذهبت إيلين سمبل، ومجموعة أخرى ركزت على ما يسمى «تأثير السلطة المركزية الفعالة على اللاندسكيب»، مثل ديرونت وتلسى. وسواء تم تفسير القانون بالرجوع إلى الفضاء المكانى، أم اعتبرنا ذلك الفضاء ناتجا عن القانون، كان الاتجاه يتمثل فى فرض الفصل بين القانون والمجتمع والمكان. ومنذ الثمانينيات فصاعدًا، عندما جعل «التحول المكانى» فى النظرية الاجتماعية هذا التقسيم لا يمكن الدفاع عنه، تعرضت هذه الثنائيات للهجوم. ونظرًا لتأثير الحوارات الدائرة داخل النظرية الاجتماعية والقانونية، طور علماء الجغرافيا القانونية النقدية قراءة مختلفة تماما للقانون والمكان وعلاقاتهما المتبادلة، مع التشكك فى البنى القانونية السائدة والعلاقات الاجتماعية التى تجسدها. وتمثلت السمة المميزة لهذا المنظور فى رفضه قبول إما القانون أو المكان على أنه الناتج السابق على السياسة أو النتاج الطبيعى لقوى خارجية. فكل منهما له جذور اجتماعية وسياسية عميقة. حيث يعتبر القانون بمثابة موقع تتصارع فيه القيم والممارسات والمعانى، ويعتبر أيضا بمثابة الوسيلة التى تصبح من خلالها معانى

وعلاقات اجتماعية معينة ثابتة وطبيعية، وذلك بطرق تتصف إما بالقمع أو باحتمالات التمكين. ولا يقتصر القانون على كونه مجموعة من الضوابط العملية، ولكنه يمثل أيضا مرجعًا قويا للمعانى الثقافية والسياسية. وبالمثل يعتبر المكان ناتجًا ومكونًا اجتماعيا، مع توجيه الاهتمام إلى «سياسات» المكان. ويمكن إعادة تعريف وتوسيع العلاقة بين القانون والمكان والمجتمع بطرق مهمة تفتح العديد من المجالات الجديدة أمام البحث الجغرافى النقدى. ويعتبر هذا المجال الدراسى متنوعًا وحيًا بصورة ملحوظة، حيث يرتبط بموضوعات مثل الطبيعة والمشهد وممارسة الدولة والقومية والحدود. ويعتمد الدارسون على مصادر نظرية كثيرة، تشمل نظرية الشذوذ الجنسى، والاقتصاد السياسى الحضرى، نظرية الفاعل – الشبكة، والدراسات الثقافية. ويعمل الباحثون أيضا عبر عدد من المقاييس المكانية، ولا يقتصرون على تناول القانون الوطنى (بالنسبة إلى الحقوق المدنية، والجريمة والعمل والإسكان مثلا)، ولكنهم يتناولون أيضا القانون الدولى (بالنسبة إلى الإبادة الجماعية وحقوق الإنسان وقوانين الحرب وأماكن الاستثناء). وعلى الرغم من الغموض وعدم المؤسسية، نجد أن بعض مجالات الاهتمام طوال العقد الماضى شملت ما يلى:

(1) تحليل الأسلوب الذى يؤدى العمل والتفسير القانونى من خلاله، إلى إنتاج أماكن معينة. حيث يحظى دور الأجهزة القانونية ـ خاصة الأجهزة التشريعية ـ بالأولوية غالبا، ويلاحظ أن

قرارات المحاكم لها آثار مهمة (ومثيرة للمشاكل غالبا) فى السياقات المحلية من حيث الجوانب المادية والمعنوية، وذلك فى ضوء الأسلوب الذى يمكن من خلاله أن يؤثر الخطاب والفئات القانونية على الحوارات المحلية (Forest, 2001).

(2) الدراسة المتعلقة بالطبيعة السياقية للتفسير القانونى، إذ يقال إن التفسير والممارسة القانونية، غالبا ما ترتبط بالمكان الذى تحدث فيه (Cooper, 1998)، وانظر أيضا **المعرفة الموقفية**.

(3) دراسة الادعاءات والتمثيلات الجغرافية الواردة فى الخطاب القانونى: وبالطريقة نفسها تماما يعتمد القانون على الادعاءات المتعلقة بالتاريخ والزمان، وبالتالى فإنه يحدد ويعتمد على مجموعة معقدة من الجغرافيات والتفاهمات المكانية. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن النظر إلى تكوين هذه الأماكن فى ضوء تعيين الحدود بين **المجالات الخاصة والعامة** (Pratt, 2004)، والصراع حول معانى الملكية **وحقوق الملكية** (Blomley, 2004a) أو مفاهيم التشريع (Ford, 1999).

وعلى الرغم من أن دراسة القانون والجغرافيا تتسم بالرؤية الثاقبة، فإنها لا تزال فى حاجة إلى تطوير. وبينما تعتبر الأعمال التجريبية وفيرة، نجد أن تنظير جغرافيات القانون والصراعات القانونية لا تزال غير متطورة وغامضة نوعًا ما. وتشمل الأسئلة الملحة ما يلى: ما هو الفرق التحليلى والأخلاقى الذى يحدثه المكان فى تحليل

القانون؟ ما نوع سلطة القانون؟ كيف يمكن الجمع بين المكان والقانون بدون الاستسلام لمنطق ثنائى؟ هل الجغرافيات القانونية استطرادية فقط؟ وأخيرًا، فإن الجوانب «النقدية» للبحث، تحتاج لمعالجتها بمزيد من الاهتمام. ومنذ بضع سنوات، نادى فيرا شوينارد (Vera Chouinard 1994a, p. 428) «بإجراء سياسى قوى داخل النظام القانونى وضده فى نفس الوقت». وبينما حظى هذا الأمر بالقبول فى بعض الأروقة (Razack, 2002; Mitchell, 2003a)، ظل الموقف السياسى من الجغرافيا القانونية النقدية غير متطور. وسواء فرض هذا تحديات فكرية أمام «نهاية» قانونية، أو مشروعات بحثية أصيلة وشاملة تتعلق بالقانون، فإنه يظل يمثل سؤالا مهمًا.

قراءات مقترحة:

Blomley (1994); Blomley, Delaney and Ford (2001); Clark (1989); Holder and Harrison (2003); Sarat and Kearns (2003).

law (scientific) — قانون (علمى)

عبارة عن بيان لعلاقة ثابتة تتحقق بين ظواهر مختلفة، أو بين حالات مختلفة للظواهر نفسها. وتوجد أفضل صياغة معروفة فى الفلسفة التقليدية للعلم، وتتمثل فى شكل رمزى مثل « بما أن (أ)،

إذن (ب)». وعلى سبيل المثال، فإن قانون بويل Boyle يقرر أنه (إذا) كان حجم الغاز عند درجة حرارة معينة يزيد، (فإن) الضغط يتناقص بصورة تناسبية. وشهدت الجغرافيا عبارات تشبه القانون، وربما يتمثل أشهرها فى عبارة توبلر Tobler (1970, p. 236) «القانون الأول فى الجغرافيا»: «كل شيء يرتبط بكل شيء آخر، ولكن الأشياء القريبة أكثر ارتباطا من الأشياء البعيدة». ويفترض فى التقديم التقليدى أن تكون القوانين العلمية أبدية، وعامة، ومطلقة، وحقيقية، ويمكن التعبير عنها بأشكال اصطلاحية. وهى تشكل أساس التفسير والتنبؤ العلمى الأساس الأول لفهم كيف يعمل العالم. ولكن هناك اعتراضين أساسيين أُثيرا ضد هذه النظريات التقليدية. فأولا، تقول **الواقعية** إن الشكل التقليدى «بما أن (أ)، إذن (ب)» للقانون، لا يقول شيئا عن السببية، حيث يؤكد فقط العلاقة (الضعيفة) للارتباط الاقترانى. وبالتالى هناك حاجة إلى عبارة أقوى تحدد السببية. وثانيا، يناقض العمل فى الدراسات العلمية العديد من الخصائص المنسوبة إلى القوانين العلمية بالقول بأنها تمثل **معرفة محلية**، وليس معرفة عامة، وتمثل تبريرًا لاحقًا وليس تفسيرًا أضيلًا. وبهذا المعنى، يعتمد بارنس Barnes (2004a) على الدراسات العلمية لمعارضة «القانون الأول فى الجغرافيا» عند توبلر.

قراءات مقترحة:

Barnes (2004a).

فى 10 ديسمبر عام 1982، عرضت «معاهدة الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار» (UNCLOS III) للتوقيع فى خليج مونتيجو فى جامايكا، مختتمة بذلك أكثر من 14 عاما من العمل. وشاركت أكثر من 150 دولة فى صياغة هذه المعاهدة (تمثل كل أقاليم العالم، وكل النظم القانونية والسياسية، وكل درجات التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وتشمل كل الدول الساحلية والأرخبيلية والجزرية والحبيسة، بالإضافة إلى دول «متضررة جغرافيا بالنسبة إلى مواقع المحيطات» (Friedheim, 1993). ودخل قانون البحار حيز التنفيذ فى 16 نوفمبر عام 1994. وفى 16 مارس عام 2005، وصل عدد الأطراف المشاركة فى المعاهدة بما فى ذلك «المجموعة الأوروبية» إلى 149، منها 130 دولة ساحلية و18 دولة حبيسة.

وتهدف المعاهدة إلى ضمان السلام والأمن فى محيطات العالم، وتشجع على الاستغلال العادل والفعال لمواردها، وتدعم حماية وصيانة الموارد والبيئة البحرية. ولها دور مهم أيضا فى توضيح وتوازن حقوق وواجبات الدول الساحلية فيما يتعلق بالمناطق البحرية المجاورة. وظهرت عدة «حزم صغيرة» من توافقات متوازنة بدقة نتيجة للمفاوضات المستفيضة. وعلى سبيل المثال، تسمح المعاهدة للدول الساحلية بحقوق معينة فى «المنطقة الاقتصادية الخالصة» (المواد 55-75) . حتى 200 ميل بحرى وذلك بغرض الانتفاع الاقتصادى،

خاصة حقوق الصيد واستغلال الموارد غير الحية، بالإضافة إلى التشريعات المحدودة المصاحبة من أجل تأكيد هذه الجقوق. ومع ذلك، وفى الوقت نفسه، نجد أن الدول المجاورة الحبيسة والمتضررة جغرافيا يجب أن يسمح لها بالوصول إلى هذه الموارد فى المناطق التى لا تستغلها الدول الساحلية.

وتحافظ المعاهدة على البحار والمحيطات للأغراض السلمية والتعاونية، ولكن الصراعات الإقليمية والأنشطة غير القانونية (القرصنة، والإرهاب البحرى، وتهريب المخدرات) والاستغلال التنافسى وغير المستدام للموارد البحرية، والتدهور البيئى، كل ذلك يقوض الأمن العالمى بمعدل مزعج. وعلى الرغم من الأهمية الواضحة للمناطق البحرية القطبية، هناك نقص فى قواعد القانون الدولى العام أو المعاهدات التى تتناول المشاكل القطبية فى قانون البحار (Chaturvedi, 2000). وتثير المعاهدة أسئلة صعبة فى المجالات التالية: المياه المغطاة بالجليد، وخط الأساس القطبى، والمناطق البحرية وقاع البحر العميق، والحريات والملاحة فى أعالى البحار، والتلوث البحرى والحماية البيئية.

ويواصل المجتمع الدولى جهوده لتقوية الإطار القانونى الدولى لمنع وقمع أعمال الإرهاب (بما فى ذلك تلك الأعمال فى البحار)، وسلامة الملاحة، والأمن البحرى، وحماية البيئة البحرية. أما «اتفاقية الأمم المتحدة لمصايد الأسماك لسنة 1995» التى تعتبر أهم أداة متعددة

الأطراف ملزمة قانونًا لصيانة وإدارة مصايد أعالى البحار منذ إبرام هذه المعاهدة. فتطالب الدول بإنشاء منظمات إقليمية جديدة لإدارة المصايد، فى حالة عدم وجودها فى أقاليم أو أقاليم فرعية معينة. وتتمثل أهدافها فى ضمان الصيانة طويلة الأجل والاستغلال المستدام لأنواع الأسماك كثيرة الهجرة، وحماية التنوع الحيوى البحرى.

قراءات مقترحة:

Rothwell (1996).

أقاليم تعلم **learning regions**

تجمعات مكانية للصناعات المترابطة التى يكون نموها المستمر وظيفة معبرة عن الابتكار المتواصل، من خلال التعاون والتنافس بين المشروعات. وقد كان الاقتصادى ألفريد مارشال Alfred Marshall (1890) أول من ربط **التجميعات الاقتصادية** بالمناطق الصناعية، أما دور الابتكار فى شبكات المشروعات المترابطة القريبة مكانيا، فيرتبط عادة بالعمل الذى قدمه كل من Piore و(1984) Sabel، وأكدا فيه أن أهمية كل من **الارتباطات** الرسمية وغير الرسمية داخل التجمع، تعنى أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، وذلك بسبب كل من «المناخ الصناعى» و«المعرفة والثقة المتبادلة» السائدة هناك. ويستخدم سكوت (2006) Scott المصطلح البديل «مجال الإبداع

«creative field» لوصف العلاقات الاجتماعية داخل هذه التجمعات ويعرفه بأنه «كل أمثلة الجهد والتنظيم البشرى التى تؤدي خصائصها المكانية والموضعية على أى نطاق يمكن أن تحدث فيه، إلى تشجيع التطور والتغير المحفز للنمو» (ص 54). وأدى الاعتراف بأهمية هذه الحقول فى تنمية تجمعات مثل وادى السيلكون فى.كاليفورنيا، إلى تحفيز العديد من مبادرات السياسات العامة التى تهدف إلى تكوين وتشجيع أقاليم التعلم كما فى حالة متنزهات العلوم.

قراءات مقترحة:

Longworth (2004).

مجال حيوى **Lebensraum**

يترجم هذا المصطلح حرفيا بأنه «المجال الحيوى»، حيث استخدم هذا المصطلح فريدريك راتزل Friedrich Ratzel فى تمثيله **للدولة،** بأنها كائن حى لتحديد «المنطقة الجغرافية التى تنمو فيها الكائنات الحية»، انظر **الجغرافيا الأنثروبولوجية**. وقامت مدرسة الجيوبوليتيك Geopolitik بتطوير المصطلح، وتبناه النازيون جزئيا لتبرير توسيع حدود الدولة الألمانية شرقا لمصلحة الألمان وعلى حساب السلاف الذين كانوا يعتبرون فى مرتبة أدنى و«لا يستحقون» هذا الإقليم (Smith, W.D. 1986; Clarke, Doel and McDonough, 1996).

وكان التوسع الإقليمى يعتبر نتيجة «طبيعية» لمفهوم البقاء للأصلح (الأقوى) (قارن الداروينية).

قراءات مقترحة:

Smith, W.D. (1986b).

أنشطة وقت الفراغ leisure

يشير المصطلح إما إلى التحرر من عمل بعض الأشياء، أو امتلاك حرية عمل أشياء أخرى. وينطوى التعريفان على حالة وجودية تتضمن البهجة والمتعة، بالإضافة إلى حرية الاختيار. وتعرف هذه الأنشطة فى العديد من المسوح والتعريفات، بأنها غير ضرورية بيولوجيا، وأنها غير مقيدة بمتطلبات العمل أو أى أطراف اجتماعية أخرى، ولكنها تُختار لأغراض شخصية. ويركز الكثير من التحليلات إما على الطرق المتغيرة التى تتقاطع بها «أنشطة وقت الفراغ» مع الأنشطة الأخرى، أو على الأشكال المتغيرة لهذه الأنشطة ذاتها.

وهكذا تنظر المقاربة الأولى إلى كيف تنسجم هذه الأنشطة مع توليفة الأنشطة التى تتكون منها الحياة. وتتمثل أكثر الأعمال المؤسِّسة تأثيرًا فى هذا المجال فى كتاب تورستن فبلن «نظرية فئة وقت الفراغ Thorsten Veblen «Theory of the leisure class، الذى نشر لأول مرة فى عام 1899. حيث يعتبر فبلن هذه الأنشطة،

بمثابة سلعة مكانية توضح السلطة والمكانة النسبية فى نظام استهلاك. ويرى أيضا أن القدرة على استهلاك هذه الأنشطة، كانت بمثابة دليل على امتلاك الثروة والمكانة. وقد صيغ هذا فى سياق الصراعات الطويلة فى أواخر القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين التى نشبت بين العمل ورأس المال من أجل تحقيق تخفيض فى أسبوع العمل ووقت العطلة مدفوعة الأجر. وظهر جدل كبير حول ما إذا كانت الاقتصادات غير المنظمة التى بدأت فى أواخر القرن العشرين، مع طلبات الخدمة طوال اليوم وطوال الأسبوع، قد أدت إلى انعكاس هذا الاتجاه (Schor, 1991) أم أن الناس شعروا بمزيد من الضغوط وأصبحت هذه الأنشطة أكثر تحديدا، ولكنها يمكن أن تكون قد تزايدت. وتركز كل هذه الدراسات على مقدار وقت هذه الأنشطة. ومع ذلك، ظهرت صعوبات حول التعريفات عند تناول بعض هذه الأنشطة التى تتضمن «أنشطة جادة»، مثل العمل التطوعى أو الهوايات التعليمية (Stebbins, 1992)، أو إعادة **التوالد الاجتماعى**، مثل إعداد الطعام أو الأكل، التى يمكن أن تكون للمتعة وللضرورة أيضا. وهذه الأنشطة الأخيرة تثير قضايا **النوع** فى التعريفات، وأن الرجال فى الدول المتقدمة يتمتعون باختيار أكبر من النساء بالنسبة لما يفعلنه بالوقت الخالى من العمل مدفوع الأجر.

وتركز المقاربة الثانية على طبيعة أنشطة وقت الفراغ. حيث تشير هذه المقاربة إلى أهمية هذه الأنشطة من الناحية الاقتصادية، وفى

تكوين الهويات الشخصية. وتقول النظرية النقدية التقليدية، إنه لم يكن هناك شيء بغيض لدى الرأسمالية مثل «الوقت الحر» وأن أنشطة وقت الفراغ حولته إلى منتج يباع ويشترى. وقد ركز النقد فى الأساس على نمط الإنتاج الفوردى الكبير لمنتجات وقت الفراغ المتجانسة. إذ يقول أدورنو وهوركهايمر Adorno and Horkheimer فى «جدلية التنوير Dialectic of Enlightenment» إن:

«التسلية فى ظل الرأسمالية المتأخرة تعنى إطالة العمل... وكان للميكنة سلطة قوية على أنشطة وقت الفراغ لدى الإنسان وسعادته، وتحدد بصورة واضحة إنتاج سلع التسلية، لدرجة أن تجاربه أصبحت بمثابة صور لاحقة لعملية العمل ذاتها».

وتقول أعمال متأخرة إن هذه الأنماط تفتتت وتغيرت معانيها فى عالم **ما بعد الفوردية** أو **ما بعد الحداثة**. حيث يشير محللون كثيرون إلى ظهور الجماعات الاجتماعية التى تعرف من خلال أنشطة وقت الفراغ المشتركة ـ وليس هويات العمل ـ مثل الأنواع المختلفة من الموسيقى أو التزلج، كثقافات فرعية (Maffesoli, 1995). ويشير آخرون إلى ظهور «اقتصاد خبرة» تقوده الخدمات، حيث ننتقل من بيع المنتجات الملموسة إلى استهلاك ذكريات ما عشناه خلال حدث أو تجربة حياتية (Pine and Gilmore, 1998).

قراءات مقترحة:

Gershuny (2000); Koshar (2002); Maffesoli (1996).

رؤية تقول إن الحرية الفردية هى عماد الحياة الإنسانية. ويعتقد الليبراليون أن الرفاهية الإنسانية تصل إلى أقصاها عندما يكون الأفراد أحرارًا فى تحقيق مصالحهم الخاصة، بشرط ألا يسبب ذلك ضررًا للآخرين. وطبقا لليبرالية التقليدية، يجب أن يكون دور الدولة صغيرًا بقدر الإمكان، ولكنه يجب أن يكون قويا حسب الضرورة للحفاظ على الأوضاع التى تحمى الحرية الفردية. وهكذا تؤكد النماذج الليبرالية فى المواطنة على المساواة الرسمية لكل المواطنين، وعلى الحقوق المدنية، وعلى دور القانون وحماية الأفراد من الممارسات التعسفية لسلطة الدولة. ودار جدل كبير داخل الليبرالية حول كيفية التعامل مع صراعات المصالح بين الأفراد. حيث تركز النماذج الليبرالية فى **الديمقراطية** على التعبير عن تفضيلات الأفراد من خلال التصويت. أما فى الاقتصاد، فتفضل الليبرالية الملكية الخاصة وآليات الإنتاج والسوق فى تخصيص الموارد، بناء على التفاعلات غير الإجبارية بين المنتجين والمستهلكين الأفراد.

وكانت الليبرالية ذات نفوذ بالغ التأثير. حيث تعتبر كل دول العالم الصناعية الكبرى، رسميا على الأقل، ديمقراطيات ليبرالية تتبنى اقتصاد السوق. ومع ذلك، نجد فى الواقع أن مؤسساتها السياسية ونظمها الاقتصادية، نادرًا ما تقترب حقيقة من النماذج الليبرالية، وفى أماكن عديدة نجد أنه حتى الحقوق المدنية الأساسية، تتعرض

للتهديد تحت ذريعة الحرب على الإرهاب. وقامت حكومات بعض الدول الأخرى، خاصة الصين، بتجنب الديمقراطية الليبرالية صراحة، على الرغم من تبنى آليات السوق على نطاق واسع فى المجال الاقتصادى.

وعلى الرغم من هيمنتها العالمية الواضحة، تعرضت الليبرالية للعديد من الانتقادات والتحديات (قارن **الفوضوية** (الأناركية)، و**البيئوية**، و**الفاشية**، و**النسوية**، و**الماركسية**، و**ما بعد الاستعمارية**، و**الاشتراكية**). وطبقا لبعض المدافعين المعاصرين عن الليبرالية، فإن الأصولية الدينية (انظر الديانة) فرضت التهديد السياسى الأكبر على الليبرالية فى أوائل القرن الحادى والعشرين. ويرى آخرون أن هناك حدودا كامنة فى الليبرالية، وأنه قد حان الوقت لرسم ملامح ما بعد الليبرالية (Gray, 1996)، أو توجيه محفز التحول الديمقراطى فى الليبرالية إلى اتجاهات أكثر راديكالية وشمولية.

وقد أسهم الجغرافيون فى حوارات الليبرالية فى مجالات عديدة. وركزت معظم البحوث على **الليبرالية الجديدة**: أى إحياء الاقتصاد الليبرالى على نطاق واسع منذ سبعينيات القرن العشرين، وتطبيقه على السياسات العامة عن طريق الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية (Harvey, 2005). وأثارت أعمال جغرافيات الجسد التساؤلات حول مفهوم سيادة واستقلال الفرد. وأسهم الجغرافيون أيضا بكثافة فى حوارات الحقوق والمواطنة، مع التركيز على التوزيع الاجتماعى المكانى

المتباين للحقوق والالتزامات. ولكن الفرق الليبرالى الأساسى بين **المجالات الخاصة والعامة**، تعرض للتلاشى بسبب البحث الجغرافى فى انسيابية ومسامية الحدود بين العام والخاص. ولكن ضرورات تعميم الليبرالية واجهت تحدى الجغرافيين الذين رسموا جيوبوليتيكا التدخل الإنسانى والعسكرى (Smith, 2006b). وكشفت دراسات جغرافيات الحكامة، كيف أن الحوكمة الليبرالية تتضمن ما يعرف لدى روز (Rose 1999c) باسم «سلطات الحرية». فمن هذا المنظور، تعتبر الحرية آلية للحكم، وليس العكس.

قراءات مقترحة:

Gray (1995); Kelly (2005).

أمد الحياة **life expectancy**

عبارة عن عدد سنوات الحياة الإضافية التى يتوقع أن يعيشها من وصلوا إلى عمر معين. وتحسب باستخدام البيانات الحالية عن **الوفيات** ووضع فروض تتعلق بالاتجاهات المستقبلية فى معدلات النمو فى إطار **جداول الحياة**. وغالبا ما يظهر توقع الحياة للأفراد عند عمر الصفر (أى الميلاد) ويبدى تباينا ملحوظا عبر المكان والزمان، وحسب النوع **والعرقية والسلالة** (Shaw, Davey and Dorling, 2005). وترتبط هذه التباينات بمدى قدرة الأفراد والجماعات على الوصول

إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يجعل توقع الحياة مقياسًا بديلا للعدالة الاجتماعية فى المجتمع (وعلى سبيل المثال، يقارن «مؤشر التنمية البشرية» مستويات الرفاهية العامة بين المجتمعات، ويحسب باستخدام توقع الحياة ومقاييس المعرفة ومستوى المعيشة).

قراءات مقترحة:

Weeks (1999, ch. 4).

جدول الحياة **life table**

إطار حسابى يوضح عدد الأشخاص الذين يموتون قبل، ويعيشون بعد، تواريخ ميلاد متتالية. وترجع هذه المنهجية إلى القرن السابع عشر، ويحسب **أمد الحياة**، ومقاييس أخرى، على أساس مدى إمكانية أن يصل عدد أعضاء جيل افتراضى مكون من مائة ألف مولود جديد إلى تاريخ ميلاد كل منهم فى الأعوام التالية، وذلك بتثبيت نمط معدلات الوفيات النوعية العمرية الذى شهدته لحظة ميلادهم. وبينما تستمر الأهمية المباشرة للمعلومات الوسيطة عن معدلات الحياة لدى أولئك الذين يحسبون أقساط التأمين والمعاشات، ظهر الأسلوب المتعلق بتحليل الحياة كأداة مهمة فى دراسات الإحصاءات الطولية للهجرة والزواج والفقر (Plane and Rogerson, 1994).

قراءات مقترحة:

Rowland (2003, ch. 8).

life course/life-cycle **مسار الحياة/دورة الحياة**

حلت فكرة مسار الحياة محل فكرة دورة الحياة فى بحوث العلوم الاجتماعية على نطاق واسع، وذلك لجذب الاهتمام إلى الطبيعة المتكونة على أساس اجتماعى للتحولات فى التجربة والخبرة المرتبطة بالتقدم فى العمر. حيث تدرس هذه البحوث الأنماط المعيارية للسلوك المرتبط بالمراحل العمرية المختلفة، والعلاقات بين الأطراف الاجتماعية المختلفة فى مختلف المراحل، وتدمج الإنتاج والتوالد الاجتماعى لمعالجة قضايا مثل رعاية الأطفال والمسنين، والمشاركة فى قوة العمل، والحراك السكانى، والهجرة (McDowell, 2003; Bailey, Blake and Cooke, 2004). وبينما ترتبط المراحل فى مسار الحياة بالعمر الحيوى، تختلف هذه الارتباطات عبر الزمان والمكان، وذلك فى ضوء الاختلافات الكبيرة فى فرص وتوقعات الحياة بناء على الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

قراءات مقترحة:

Cortes, Cristaldi and Fortuijn (2004); Katz and Monk (1993).

مصطلح مرادف للعالم المسلّم به، ويعتبر عالم الحياة اليومية الخاص بالاتجاهات والأعمال الاعتيادية بمثابة السياق الأساسى للظاهراتية عند شوتز Schutz، والتفاعلية الرمزية المرتبطة به عند ميد G.H. Mead. وعندما ظهر مصطلح عالم الحياة للجغرافيين فى الجغرافيا الإنسانية عند آن بوتيمر (1976) Anne Buttimer وغيرها، كان يشمل أماكن العلاقات والمعانى المتعلقة بالتجربة المباشرة، حيث ظهرت الأعمال المقصودة وتشكلت الهوية. ويعتبر مصطلح عالم الحياة اجتماعيا وماديا فى مداه ووضوحه. ومع ذلك، نجد أنه ليس ساكنًا، بل ديناميكيا يتعلق بالحركة والإيقاع الذى يدمج الأجزاء فى كل متكامل، وذلك بعادات ترسخ طريقة الحياة فى سياق جغرافى (Mels, 2004). ويعتبر هذا الاندماج بين المعنى الذاتى والواقع المادى، كامنا فى جغرافيات الموطن وللجماعة البشرية والأمة. ويعتبر مفهوم عالم الحياة مكونًا أساسيا فى محاولات تكوين نظرية ما وراء الاجتماعية لدى بيرجر ولوكمان وجيدنس وغيرهم. وواجه يورجن هابرماس Jürgen Habermas فى صياغته المؤثرة، الاهتمامات الشخصية العملية لعالم الحياة، والتى استمدها من الدراسة التأويلية (الهيرمينوطيقية)، مع غائية النظم السياسية والاقتصادية التى تُفسّر من خلال الأساليب الوضعية (انظر النظرية النقدية).

قراءات مقترحة:

Dyck (1995); Jackson and Smith (1984, ch. 2); Mels (2004).

حدود النمو limits to growth

عبارة عن افتراض جوهرى للبيئية الحديثة، يتمثل فى أن محدودية الموارد الطبيعية الحيوية، تفرض حدودًا مطلقة على النمو السكانى والاقتصادى. وعلى الرغم من أهمية الفكرة فى الاقتصاد السياسى التقليدى، فإن هذه العبارة دخلت التداول الحديث على نطاق واسع فى عام 1972 فقط، وذلك عندما ظهرت كعنوان لتقرير أعدته مجموعة تعرف باسم «نادى روما» (Meadows, Meadows, Randers and Brehens, 1972). فبناء على التجارب المبكرة فى النمذجة الحاسوبية، يقول التقرير، إن الإنسانية كانت على وشك تخطى **طاقة الحمل** الأرض، وإثارة أزمات اجتماعية وأيكولوجية واسعة النطاق. وعلى الرغم من أن التقرير نظر إلى الموارد خاصة تلك المتعلقة مباشرة بالإنتاج الزراعى، فإن حجته كانت مالتوسية أساسًا (انظر **نموذج مالتوس**). وكان علامة بارزة فى تطور الاتجاهات المالتوسية الجديدة فى البيئية المعاصرة، مثل الاهتمام «بالقنبلة السكانية»، والدافع نحو المطالبة «باقتصاد الحالة المستقرة»، وتطور مجال **اقتصاديات البيئة**.

ويمثل الإيمان بالحدود المطلقة للنمو الاقتصادى بناء على الندرة المادية، والسياسات التى تترتب على هذا الموقف، تحديا مباشرًا لوجهات النظر المتفائلة (البروميثية Promethean) فى النشاط الاقتصادى الذى يشترك فيه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد والماركسية التقليدية، وكلاهما ينكر ضرورة هذه الحدود المادية المطلقة للإنتاجية البشرية. وينتقد ديفيد هارفى David Harvey) (1974a وآخرون، النماذج المالتوسية الجديدة بسبب التغاضى عن قضايا التوزيع، والعدالة، والنطاق، وتغيرات التقنية، والإنتاجية، والعوامل الأخرى التى تعقد أو تقوّض تنبؤاتهم. وقام قدر كبير من العمل الجغرافى خلال العقود العديدة التالية بإعادة إنتاج وتوضيح هذا الحوار فى مجالات مختلفة. وقد يتمثل أبرز مثال على ذلك فى النمو السريع فى الدراسات التى تركز على مفهوم الأمن البيئى. حيث تتشكل هذه الأدبيات أساسا بالحوارات بين الآراء المالتوسية الجديدة السائدة، التى تواصل صياغة نظريات تعالج كيف أن الصراعات التى تشعلها الديموجرافيا على الموارد الطبيعية النادرة بصورة متزايدة، ستؤدى إلى تصاعد العنف والاضطراب الجغرافى (انظر حروب الموارد)، والمزيد من الأصوات الأكثر انتقادًا التى تواصل الإصرار على الاهتمام بالأسباب والسياقات والتعقيدات الاجتماعية لمثل هذه السيناريوهات (Dalby, 2004).

وهناك أعمال أخرى فى الجغرافيا أثارت مسألة الحدود الطبيعية باهتمام نظرى متزايد، وتجاوزت الرفض البسيط لها على

أسس ماركسية. ويبدأ منظرو صناعات الموارد الطبيعية تحديدًا بأخذ مادية الطبيعة بجدية من خلال محاولة فهم كل من القيود والمزايا والمفاجآت التى تقدمها النظم الطبيعية الحيوية للأنشطة البشرية فى ظروف معينة، وتطوير مفاهيم مثل الملاءمة والإحلال، والتنظيم الأيكولوجى، والتهجين، والتحويل الشكلى، مقابل التحويل الحقيقى للطبيعة، إلى رأسمال (Boyd, Prudham and Schurman, 2001). وهكذا أصبحت «الحدود» الطبيعية تُفهم وتُدرس بصورة متزايدة على أنها أوضاع مرنة بصورة متفاوتة لاحتمالات أشكال معينة من النشاط البشرى، وليست مجرد حواجز مطلقة وعامة. وقد أثبت هذا المنظور توافقه مع الاعتراف بالطبيعة السياسية والاجتماعية بالضرورة لأى ادعاءات حول الحدود الطبيعية، كما تأكد فى أدبيات البنيوية الاجتماعية.

قراءات مقترحة:

Benton (1989); Boyd, Prudham and Schurman (2001).

linear programming **برمجة خطية**

عبارة عن أحد أنماط نموذج التعظيم - التحسين الذى يستخدم فى الوصول إلى الحل الأمثل لعدد كبير من المشاكل الاقتصادية والتجارية والجغرافية، مثل الحد الأدنى لإجمالى تكلفة النقل لشحن

السلع عبر شبكة جغرافية. ويوجد فى نماذج التعظيم – التحسين دالة هدف (الكمية التى يجب تقليلها أو تعظيمها) ومجموعة من القيود التى تحدد الإمكانات والمتطلبات (القيود على العرض ومتطلبات الطلب وخصائص الطرق). وفى البرمجة الخطية، يكون كل من دالة الهدف والقيود بمثابة دوال خطية، مما يجعل الحل سريعا وسهلا، حتى بالنسبة للمشاكل الكبيرة جدا. وتعتبر مشكلة النقل حالة خاصة لها العديد من التطبيقات الجغرافية.

قراءات مقترحة:

Greenberg (1978); Killen (1979, 1983).

linkages **ارتباطات**

عبارة عن الاتصالات وتدفق المعلومات و/أو المواد بين فردين أو أكثر. ويستخدم المصطلح على نطاق واسع فى كل من **جغرافية الصناعة** وجغرافية الخدمات لتوضيح علاقات الاعتماد المتبادل بين المشروعات، وتأثيرها على اختيار الموقع (انظر **التجميع الاقتصادى**). ويمكن تقسيم ارتباطات المشروع إلى: (1) ارتباطات خلفية، تقدم السلع والخدمات لأنشطته الإنتاجية، (2) ارتباطات أمامية، مع العملاء الذين يشترون منتجاته، (3) ارتباطات جانبية، أى التفاعلات مع المشروعات الأخرى المشاركة فى العمليات نفسها.

وتعتبر عضوية هذه الشبكات جوهرية لنجاح المشروع واستمراره، خاصة المشروع الصغير (انظر أيضا التكامل).

أدب literature

على الرغم من اختلاف معانى هذا المصطلح كثيرًا، فإن هناك معنيين لهما أهمية خاصة لدى الجغرافيين: (أ) الكتابة التخيلية، خاصة تلك التى ترى مؤسسة نقدية أنها ذات مكانة أو نوعية مرتفعة بصفة خاصة، (ب) الأعمال الدراسية المنشورة فى موضوع محدد.

وقد جذب الأدب بمعنى الكتابة التخيلية الاهتمام التحليلى لعلماء الجغرافيا الثقافية طوال الثلاثين عاما الماضية بصفة خاصة. حيث درست الروايات والقصص والأشعار وكتابات الرحلات من حيث تمثيلها للأماكن والمشاهد والطبيعة، والأقاليم والأمم، والعمليات الجغرافية مثل التحضر والهجرة والاستعمار. وكان الاهتمام بالأدب واضحا فى بعض كتابات ألكسندر فون همبولت، وحظى بالاهتمام على فترات متفرقة طوال الفترة منذ أوائل وحتى منتصف القرن العشرين. وكانت مقالة داربى عن الجغرافيا الإقليمية عند هاردى ويسكس (Hardy Wessex 1948) بمثابة عمل بارز، ولكنها استخرجت وصف المشاهد من الروايات واستخدمتها فى إعادة تركيب الجغرافيات الإقليمية عند دورسيت Dorcet فى النصف الأول من القرن التاسع عشر: وكما

يقول داربى، فإنها وضعت «الصور التى رسمها هاردى» فى «السياق الذى يمتد من مسح جون كوكر John Coker فى القرن السابع عشر حتى التقارير الحديثة التى أعدها دورسيت عن استخدام الأرض». ولم يظهر داربى اهتماما باستكشاف أهمية هذه الأماكن بالنسبة للشخصيات والأحداث فى الروايات، وكان أقل اهتماما بتناول هذه «الجغرافيات» بإحساس الدارس الأدبى (Barrell, 1982). وكانت نصوص هاردى تُقرأ على أنها مصادر خاملة بصورة أو بأخرى، ولم يكن لدى داربى اهتمام (أو وعى) بكيف تتمتع الرواية «بطريقة خاصة لكتابة جغرافيتها الخاصة»، كما أشار بروسو Brosseau (1995, p. 89) لاحقا بصفة عامة.

وقد مر ثلاثون عاما تقريبا بعد مقالة داربى قبل أن يحظى الأدب بأى اهتمام منهجى متواصل فى **الجغرافيا البشرية**، وذلك كجزء من الاهتمام المتزايد بالمفهوم البيئى، والتصور، والاتجاهات، والقيم، وبالوعى كجزء من الثقافة. وكان هذا ناتجا عن انتقاد **العلم المكانى** وازدهار **الجغرافيا الإنسانية** التى جددت صلات العلم التقليدى بالعلوم الإنسانية فى مجالات مختلفة أكثر تحليلية، والتى كان لها أثر خاص على **الجغرافيا الثقافية** (Slater and Lloyed, 1977, Pocock, 1981). وزادت كثافة هذه الاستكشافات خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين والعقود الأولى من القرن الحادى والعشرين. حيث تحقق هذا جزئيا من خلال الارتباط النظرى الوثيق بأعمال دارسى الأدب ونقاد

الثقافة ـ من والتر بنيامين وميخائيل باكتين، مرورًا بإدوارد سعيد وريموند ويليامز، وحتى تيرى إيجلتون وفريدريك جيمسون . وكان للعديد منهم اهتمام بالمكانية وثقافات الاستعمارية، والرأسمالية، والحداثة، التى أصبحت قريبة من الجغرافيا البشرية وتابعة لها بصفة عامة. وكان لكتاباتهم النقدية تأثير كبير على استكشافات الحداثة وما بعد الحداثة فى مدن الشمال، والجغرافيات التخيلية المنتجة فى ظل ممارسات الاستشراق، والمدارية، والمشروعات المماثلة، وعلى تنظير السلطة والثقافة. وكانت هذه الجهود تتزايد من خلال مصدر اهتمام آخر بالشئون الأدبية: تناول الجغرافيا البشرية لأنماط الفلسفة المعاصرة التى وصفها رورتى Rorty بأنها من أشكال النقد الثقافي، والتى تشمل صياغته الخاصة للبراجماتية بالإضافة إلى ما بعد البنيوية (تعتبر الحساسيات الأدبية عند فوكو ودريدا بارزة، على الرغم من أن إيجلتون ثار ضد أسبيفاك).

وأدى التحول إلى الأدب، إلى إثارة سؤال مهم فى مجال تسيطر عليه خطابات العلوم الاجتماعية: ما هو نوع الأدلة التى يقدمها الأدب تحديدًا؟ حيث يرى بعض الجغرافيين البشريين، أنه يوضح قدرة البشر على صياغة المعانى، والتعبير عن ثقافة مليئة بمعانٍ محددة (Bunkse, 2004)، بينما يرى آخرون. وإن كان ذلك ليس مستقلًا تمامًا عن المعانى الأخرى. أنه يمثل انعكاسًا للحقائق السياسية الاقتصادية وطريقة التفكير فيها (Henderson, 1999). ويرى آخرون أنه جزء

لا يتجزأ من إنتاج الهوية والذاكرة الإقليمية (DeLyser, 2005). ففى الجغرافيا البشرية يتسع معنى «الكتابة التخيلية» إلى حد ما، ليشمل روايات السفر والاستكشاف (انظر أدب الرحلات). وعلى الرغم من أن هذه الكتابات ليست من نسج الخيال، فإنها غالبا ما تدور حول استعارات معينة وتقاليد روائية تعطى الأثر السياقى دورًا مؤثرا فى صناعتها: فروايات الرحلات لا تقتصر ببساطة على مجرد تصوير أو عرض العالم (Blunt, 1994). وربما يمكن القول إن معظم الدراسة الجغرافية المعاصرة للأدب، ليست مهتمة كثيرًا بالأدب فى حد ذاته، ولكنها تهتم به كنوع من التمثيل والخطاب والنص، الذى تزايد الاهتمام به مع التحول الثقافى فى العلوم الاجتماعية (Barnes and Duncan, 1991). ولكن الأمور لا تسير فى اتجاه واحد، إذ كان التحول ملحوظًا فى التغيرات الطريفة والصدامات العنيفة: فليس هناك صعوبة لدى دارسى الأدب فى التعرف على قوة وأصالة قراءة كيرنس (2006) Kearns للجدلية المكانية عند جيمس جويس James Joyce مثلا، والدوافع المكانية الثلاثة التى حددها: التدوير، والمتاهة، وإعادة الاستخدام palimpsest والتى تمتد لتشمل النطاق الأوسع للاستعمارية البريطانية والقومية الأيرلندية، ولكن معظم علماء الجغرافيا البشرية يشعرون بقدر من الارتباك من آثار العلم المكانى الملحوظة فى الفهم المكانى عند مورتتى (1998, 2005) Moretti لتاريخ الأدب والرواية الأوروبيين.

وقد جرت دراسة مستفيضة للأدب باعتباره ظاهرة اجتماعية وجغرافية تتضمن الانتشار الجغرافى للأشكال الأدبية الصريحة (مثل الرواية)، وظهور مراكز النشر والطباعة والشخصيات الأدبية وبعض الآثار الإيديولوجية. ولكن الدراسات التى أجراها الجغرافيون كانت قليلة، على الرغم من أن التقرير التقليدى «لظهور الكتاب» فى أوروبا، قد خصص لها فصلًا مهما «لجغرافية الكتاب» (Febvre and Martin, 1984 (1958), pp. 167 -215)، وقد تبع المؤرخون والجغرافيون التاريخيون المسار نفسه فى دراسة انتشار الطباعة، وانتشار الأدب والأثر المكانى للرقابة وغيرها من الموضوعات. وتُظهر هذه المعالجات التاريخية، أن أشكال ومعانى الأدب قد تغيرت كثيرًا. حيث تشكل معنى الأدب كشكل من الكتابة التخيلية الذى تبنته مؤسسة نقدية بمرور الوقت (William, 1977; Eagleton, 1983). إذ كان معناه المبكر (حتى القرن الثامن عشر) أقرب إلى فكرة التعلم، أى إنه كان يعنى امتلاك خصائص النخبة القارئة المتعلمة. ثم توسع معنى الأدب كعلامة على التميز المتعلق بما يستطيع أن يفعله الفرد (القراءة) بعد ذلك ليدل على ما يقرؤه الفرد (الكتب). وظهرت بعد ذلك مسألة تحديد أنواع الكتب التى تعتبر من الأدب (Williams, 1977). ولم يكن هناك (ولا يوجد الآن) تمييز سهل بين الخيال والحقيقة كطريقة لتمييز الأدب عن الأنواع الأخرى من الكتابة . راجع مثال كتابات الرحلات. ولكن الفرق بين أعمال الفلسفة والتاريخ والسياسة . فى مقابل كتابات الخيال . أظهر

استجابة للرأسمالية الصناعية التى كانت تعتبر كابحة للخيال. ولكن هذا لا يعنى القول إن الأدب، أو بالتحديد إعتبار ما تدعيه النخب الثقافية كأدب، قد تخلص من الدور الأيديولوجى داخل الرأسمالية الصناعية (Eagleton, 1983). وكذلك كان الأدب . كإنتاج إبداعى محصور فى فكرة الأدب «القومى»، ووضع قواعد أدب الدولة القومية (والخلاف حوله). وكان وضع قواعد الأدب يحمل معه معنى جديدًا: حيث جسد الأدب للمؤسسات النقدية القومية أفضل ما يمكن أن تحققه الدولة القومية، وحقق أهداف توحيد الهوية القومية (انظر أيضا الأمة، القومية). (كان منطق الأدب الإقليمى المحدد، وتكوين قواعد الأدب الإقليمى متسقين معًا. ولكن قارن هذه الدوافع تجاه الروايات القومية والإقليمية لتكوين الأدب بالاتجاه الحديث لـ «حيز الأدب العالمى» فى إطار نظرية النظم العالمية: انظر Casanova, 2005).

ومع ذلك، ظلت معانى الأدب متعددة فى الواقع، أو ربما أصبحت متعددة مرة أخرى، وإن كان ذلك بطرق مختلفة. حيث ركز معظم ما كان يجب أن يقوله علماء الجغرافيا البشرية عن «الأدب» على الكتاب، ومع ذلك كان لدى عدد من الدارسين الذين اعتمدوا على أعمالهم أشياء مهمة يمكنهم قولها عن وسائط ثقافية أخرى: الفن، والمسرح، والفيلم، والموسيقى، والتصوير، والفيديو. فقد استكشف علماء الجغرافيا البشرية هذه المجالات أيضا، ولكنهم أظهروا

اهتمامًا أقل بالأعمال الدرامية الأدبية (بخلاف ترتيبها، انظر (Chamberlain, 2001; Pratt and Johns, 2007) باستثناء أفكار الأداء. ويعتبر هذا مدهشا لأنه، كما تُذكِرنا صورة المسرح العالمى عند شكسبير، يوجد لدى الدراما أشياء مهمة يمكن أن تظهر لنا فى مجال إنتاج الجغرافيات البشرية (Gillies, 1994).

وتستمر الإشارة إلى الأعمال المطبوعة من مختلف الأنواع على أنها من الأدب، سواء كان هذا يمثل «الأدب» الناتج عن الحملات السياسية، أم أدب الإعلان، أم الروايات الأكثر مبيعًا، أم حتى رأس المال الأدبى. ففى المجال الأكاديمى يعنى الأدب أيضًا الأعمال الدراسية الجماعية المنشورة التى تتعلق بمجال ما (الأدب الجغرافى) التى عادة ما يكون لها قواعدها (الخلافية) ومؤسستها النقدية (المستمرة). ومن ثم فإن الأدب - كعمل دراسى مُحدد - ليس مجرد إنتاج معروض على رفوف الكتب، أو يمكن تحميله من شبكة المعلومات كنص ثابت. ولكنه عملية تتضمن الفطنة، والتدقيق، ومراجعة الأقران، ومفاوضات التحرير، وليس مجرد القليل من السياسة. وهكذا لا يمثل الأدب الدراسى مجرد شىء: ولكنه علاقة اجتماعية ينتج عنها الحوار أو الإجماع الدراسى، وقضايا الملكية، والمجلات الجديدة أو الاشتراكات المتأخرة، والتوقعات فيما بين الباحثين، وبين المعلمين والطلاب، والصراعات التى تكسب أو تخسر حول اللغة المشتركة للدراسة نتيجة لذلك.

وتمثل فكرة أن الجغرافيا الدراسية (يمكن أن تكون) أدبًا بالمعنى الإبداعى للكلمة مجالا لم يستكشف بصورة كافية بين الأدب والجغرافيا (Bunkse, 2004)، على الرغم من أن الجغرافيا البشرية اليوم، ليست بعيدة عن التجارب ذات الأشكال الأدبية، كمَا فى أعمال ماركوس دويل Marcus Duel، وجونار أولسون Gunnar Olsson، أو آلان بريد Alan Pred، وهناك علماء آخرون فى الجغرافيا البشرية يكتبون وآذانهم مع الإيقاع وعيونهم على الصور. ولكن حتى «الأدب الجغرافى» بمعناه التقنى الراديكالى غير التجريبى يمكن أن يخضع للعمليات المنظمة للقراءة النقدية نفسها التى يطبقها الدارسون على الشعر والرواية وبطرق كثيرة جدا. ولا تقتصر عملية النقد النظرى فى الجغرافيا البشرية على تعارض المفاهيم المتنافسة، ولكنها تتناول أيضا أنسجتها، وصميم لغات وقواعد البحث الجغرافى، ويمكن أن تشمل تحليل المجاز والبلاغة، والإفصاح عن الذكورية والتركيز على الذكورية فى البناء الشكلى للحُجج، أو تفكيك النصوص الجغرافية. ويجب ألا يكون ذلك باعثا على الدهشة؛ لأن المعنى الأساسى «للجغرافيا» فى النهاية هو «الكتابة عن الأرض».

قراءة مقترحة:

Bunkse (2004); Thacker (2005-6).

صاغ هذا المصطلح الفيلسوف الإنجليزى جلبرت رايلى Gilbert Ryle ونشره الأنثروبولوجى الأمريكى كليفورد جريتس (Clifford Greetz 1983). حيث تشير المعرفة المحلية إلى فكرة مزدوجة: (1) أن كل المعرفة تتحدد جغرافيا وتاريخيا، و(2) أن الأوضاع المحلية لصناعة المعرفة تؤثر على طبيعة المعرفة المنتجة. ويلاحظ أن المعرفة المحلية تشير إلى السياق الذى تنتج فيه المعرفة، وليس إلى المجال الجغرافى الذى تنطبق عليه المعرفة. وعلى سبيل المثال، فإن نظرية الأوتار string theory لدى الطبيعيين، تمثل قطعة من المعرفة المحلية، حتى إذا كان مجالها التفسيرى كبيرا جدا ويتخطى العالم المعروف. ولنأخذ من هذين الجزأين التعريف كما يلى:

(1) تتحدد المعرفة تاريخيا، وتنتج داخل سياقات مادية معينة تشمل الموقع الجغرافى، وأنواعًا معينة من الجماعات البشرية، والمبانى والمعدات والآلات. ويتمثل العنصر الأهم فى أنها «منتجة». حيث يتعارض «إنتاج» المعرفة مع القول التقليدى بأن المعرفة تكتسب من خلال الاكتشاف (أى نزع الغطاء بالمعنى الحرفى). ومن وجهة نظر الاكتشاف، فإن المعرفة تعتبر موجودة سلفًا وتطفو بحرية، وتحتاج فقط إلى الظروف المناسبة لكشفها. ومع ذلك، نجد أن إنتاج المعرفة يقترح شيئا مختلفا، أى إن هناك عملية نشطة للبناء المبدع «فى الموقع» طبقا للقواعد والظروف المحلية السائدة. ويوضح ذلك مثال قيام طلاب الدراسات العليا بالاستخدام الدقيق للحاسبات المكتبية

الكبيرة فى معمل الإحصاء فى جامعة أيوا فى أواخر الخمسينيات، وفى عملية «إنتاج» الثورة الكمية فى الجغرافيا.

(2) تدخل الأوضاع المادية والتاريخية والمصالح الاجتماعية المرتبطة بها فى التفاصيل الدقيقة للمعرفة. فالمعرفة لا تأتى من وحى سماوى، ولكنها تأتى من المشاركة فى أنواع معينة من الممارسات الاجتماعية المتأصلة تاريخيا وجغرافيا (انظر **المعرفة الموقفية**). والمعرفة شىء اجتماعى بشكل غير قابل للانتقاص، وليست محايدة أبدا، وتتلون دائما بالسياق الذى تنتج فيه. ولكن هذا لا يعنى أنها تتحدد بسياقها فقط. إذ إن الاستجابات المتعددة لأى موقف أمر ممكن، على الرغم من أن مداها سوف يتقيد بالأماكن والحالات التى تستدعيها وتشكِّلها، وذلك بطرق مختلفة قد تكون غير واعية وغير ملحوظة أحيانا. والأمثلة على ذلك كثيرة، حيث عبرت **الحتم البيئى** عن الدوافع العنصرية والإمبريالية لأوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر (وساعدت على شرعنتها)، وعرض **العلم الإقليمى** المشاعر الذرائعية والذكورية والاقتصادية لمعظم أمريكا فى منتصف القرن العشرين، وعكست **ما بعد الحداثة** رأسمالية المستهلك فى أواخر القرن العشرين، التى شكلتها الصور المتحركة والهويات المصطنعة. وفى كل من هذه الحالات، كانت المعرفة التى ظهرت معها تتشكل بمجموعة خاصة غير قابلة للتكرار من القوى والأسباب والمحددات التى ظهرت فى مكان وزمان محددين. ويمكن أن يبدأ المرء بتتبع

آثارها، ومن الواضح أنها تسافر وسوف توجد فى أمكنة وأزمنة أخرى أيضا، ولكن ليس بالتوليفة نفسها ولا بالآثار نفسها. فكل سياق محلى سيكون مختلفًا، وينتج معرفة مختلفة. وتتمثل النتيجة المهمة المترتبة على ذلك فى أن الادعاءات العامة بالحقيقة لا يمكن تأييدها. فالمعرفة تنتج دائما داخل إطار السياق المحلى، بدون أى وسيلة للتحرك خارجًا من أجل تحقيق النظرة الشاملة (رؤية بعين الرب.Hyawara weiv eye's dog 1991c, p .193

ومؤخرًا أصبحت قضية المعرفة المحلية مركزية فى تخصصين على الأقل. فأولا، نجد فى الأنثروبولوجيا أن كليفورد جيرتس Clifford Geertz (1988, p. 137) يقول باستحالة «نقل المعرفة كما هى»؛ لأن التقارير الأثنوجرافية كثيرًا ما تكون عن عالم الأثنوجرافى كما هى عن العالم الذى تمثله (وهذا واضح جدا فى الإثنوجرافيات المبكرة Geertz (1988): وانظر أيضا الإثنوجرافيا). وهناك مشكلة حديثة تتمثل فى تأثير العالم المتحرك المتدفق المفرط النشاط، الذى يبدو أنه يقوض فكرة المعرفة المحلية الثابتة. حيث تتمثل المشكلة فى أنه بينما تنتج المعرفة فى مواقع محلية، نجد أنها تسافر بعيدًا باستمرار. وكانت الاستجابة تتمثل فى دراسة شبكات المعرفة، التى تمثل تفاعلات بين المناطق المحلية، فالمعرفة المحلية تسافر فعلا، ولكنها لا تحقق العالمية أبدا.

وثانيا، نجد فى مجال التاريخ وفلسفة العلم، أن «نقل المعرفة كما هي» لا يمثل خيارًا أيضا، وذلك منذ أن ابتكر كون Kuhn (1970)

[1962] مفهومه للنموذج المعرفى (بارادايم). حيث يعتبر العلم مليئا بالمصالح الاجتماعية، ويعكس زمان ومكان صناعته: أى إنه معرفة محلية. ومن حيث المبدأ، قدمت مدرسة إدنبرة وأنصار المذهب النسوى مثل هاراوى Haraway (1989) دراسات تاريخية مفصلة تطرح المصالح الاجتماعية المحلية علانية. وهناك أعمال أخرى ـ مثل لاتور وولجار Latour and Woolgar (1979) ـ ركّزت على مواقع محلية معينة، مثل المعامل والممارسات الصغيرة المصاحبة للبحث، وعلاقات السلطة التى تنتج المعرفة. وكما تقول روز Rouse 1987 Rouse) (p. 72، تتمثل المسألة فى أن العلماء «ينتقلون من معرفة محلية إلى أخرى، وليس من نظريات عامة إلى تطبيقاتها الخاصة».

وعلى الرغم من الاهتمام التاريخى للجغرافيا بالشأن المحلى، فإن الماضى القريب لهذا التخصص ساده السعى نحو المعرفة العامة. فبعد الحرب العالمية الثانية، كانت معظم الجغرافيا ـ أو على أى حال تلك المناطق التى كانت مستعمرة بالعلم المكانى مرتبطة بالبحث عن النظرية الكبرى وعمومياتها، استنادًا إلى الجوهرية والتأسيسية. ولكن الأشياء تغيرت منذ التسعينيات مع ظهور ما بعد البنيوية. وعلى الرغم من أن مصطلح «المعرفة المحلية» نادرًا ما يستخدم على هذا النحو، فإن المشاعر التى يعبر عنها، توجد الآن فى الأعمال الحديثة فى التاريخ النظامى (Livingstone, 2003c)، حول العملية الطبيعية الحيوية فى الطبيعة (Castree، 2005a) والجغرافيا الاقتصادية (Gibson-Graham، 2006b [1996]).

قراءات مقترحة:

Rouse (1987, ch. 4).

دولة محلية **local state**

عبارة عن مؤسسات الدولة التى عليها مسئوليات إقليمية شبه قومية. وتشمل الدولة المحلية، حكومة محلية منتخبة، وجهات محلية للإدارة العامة، وتقديم الخدمات العامة، وسلطات التشريع والتنظيم المحلية. ومع ذلك، نجد أنها لا تشمل كل الأطراف المشاركة فى الحوكمة المحلية، والتى يأتى بعضها من القطاعات الخاصة والتطوعية.

وقد صعد مفهوم الدولة المحلية إلى المقدمة مع نشر كتاب كوكبيرن «الدولة المحلية: إدارة المدن والناس Cockburn (1977) «The local state: management of cities and people». إذ قال إن الدولة المحلية يجب أن تعتبر بمثابة جزء مكمل من الدولة الرأسمالية ككل، وأنها تعمل على الحفاظ على العلاقات الاجتماعية للرأسمالية على المستوى المحلى من خلال إدارة إعادة الإنتاج الاجتماعى. ومن خلال رفض هذه المقاربة، اقترح ساوندرس Saunders (1979) نظرية «الدولة المزدوجة» التى تنظر للدولة فى ضوء دورين متميزين: تشجيع الإنتاج (مجال الدولة المركزية) واستمرار الاستهلاك (مجال الدولة المحلية). وبهذه الطريقة، تهتم

الدولة المحلية بصفة خاصة بتوفير وسائل الاستهلاك الجماعى، مثل الإسكان والخدمات المحلية العامة. وكان هذان الموقفان يمثلان جدلًا أكثر عمومية حول درجة استقلالية الدولة المحلية. فهل الدولة المحلية مجرد ذراع للدولة المركزية يعمل على المستوى المحلى، أم أن لها على الأقل بعض الاستقلال الفعّال؟ حيث تجد كل الدول القومية الكبيرة، أن بعض نظم الإدارة المحلية تمثل حاجة عملية للتكيف مع تعقيدات إدارة الأقاليم الشاسعة. ومع ذلك، تختلف سلطة أطراف الدولة المحلية كثيرًا حسب الإطار القانونى والدستورى والمالى الذى تعمل من خلاله المؤسسات المحلية، ومدى إمكانية «وقوعها» فى قبضة أحزاب محلية أو جماعات مصالح معارضة لسياسات الحكومة المركزية.

وكان مفهوم الدولة المحلية مهما جدا فى البحوث الجغرافية خلال الثمانينيات (Clark and Dear, 1984; Duncan and Goodwin, 1988). وكان هذا يمثل جزئيا انعكاسا للطبيعة المحملة بالصراع للعلاقات المركزية المحلية خلال الصعود السياسى لليمين الجديد. ومنذ ذلك الوقت، ساهمت عدة عوامل فى تراجع استخدام المفهوم. فأولا، أدت هيمنة النماذج الليبرالية الجديدة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى دول عديدة، إلى الحد من قدرة الدولة المحلية على تبنى إستراتيجيات سياسية بديلة. وثانيًا، ساهم الاعتراف بأن هناك عناصر غير الدولة تلعب أدوارا مهمة فى تشكيل المناطق المحلية، فى ابتعاد اهتمام البحوث عن نظريات الدولة، والاتجاه نحو نظريات

الحكم. وثالثا، جذبت البحوث المكثفة فى إعادة تحديد نطاق الدولة، الاهتمام إلى الطبيعة النسبية للمقياس المكانى، وتحدت فكرة أن أنواعا معينة من المؤسسات أو الممارسات تعمل بالضرورة على نطاقات مكانية معينة. ورابعًا، تبددت فكرة أن «الدولة» المحلية توجد ككيان موحد أو متماسك بسبب منظورات نظرية جديدة تشمل ما بعد الماركسية، وأشكالا مختلفة مما بعد البنيوية.

قراءات مقترحة:

Brenner (2004); DiGaetano (2002).

إحصاءات محلية **local statistics**

غالبا ما يكون الرقم الإحصائى المحلى عبارة عن قيمة رقمية تصف بعض جوانب منطقة محلية أو سكانها (مثل نسبة المتعطلين)، وتقدم تفصيلًا أكبر من الإحصاءات الإقليمية أو القومية الكلية. ويعتبر المعنى مشابها فى الإحصاءات المكانية، حيث تمثل الإحصاءات المحلية، قيمًا تم الحصول عليها لأقسام فرعية جغرافية من إقليم أكبر، وغالبا ما تتم مقارنتها ببعضها أو بمتوسط عام. وهنا نجد أنها تتعارض مع الأساليب العالمية، بما فى ذلك تحليلات الانحدار المناسبة لإقليم كامل، والتى تخاطر بفقدان تغيرات محلية معنوية إحصائيا ومحلية جغرافيا فى العلاقات بين المتغيرات. وتشمل الأساليب الإحصائية المحلية: تحليل نمط النقطة S، والانحدار

المرجح جغرافيا، والمؤشرات المحلية للارتباط المكانى (Anselin, 1995).

قراءات مقترحة:

Fotheringham, Brundson and Charlton (2000).

locale **محل**

عبارة عن إطار أو سياق للتفاعل الاجتماعى يتضمن عادة أطرافًا موجودة معًا. وفى نظرية البنيوية (Giddens, 1979, 1984)، تقدم المحال موارد تعتمد عليها الأطراف. وترتبط أنواع مختلفة من الجماعات بمحال معينة (Giddens, 1981, p. 39): حيث يتمثل محل المدرسة فى الفصل، بينما يتمثل محل الجيش فى الثكنات، وهكذا. وعلى الرغم من هذا التأكيد على الوجود المشترك، يرى جيدنس Giddens (1984, p. 118) أيضا أن المحال يمكن أن تتراوح «من حجرة فى بيت... إلى مناطق محددة إقليميا تشغلها دول قومية: كما يؤكد ثرفت Thrift (1983) أن «المحل لا يجب أن يكون محليا».

قراءات مقترحة:

Thrift (1983).

. مفهوم يحاول تصوير الطبيعة الجدلية (انظر الجدلية) للعلاقات بين العمليات العالمية والقوى المحلية. ويوجد لمصطلح «المحلى/العالمى» معانٍ مختلفة لدى مختلف الدارسين، مما أدى إلى ظهور عدد من المقاربات المختلفة لتفاعلات القوى المحلية والعالمية. وتابع بعض الدارسين حالات تجريبية حددوا فيها قوى عالمية قوية ـ خاصة قوى الحداثة والسوق ـ تؤثر فى الأماكن والعادات المحلية وتغيرها. ويمكن أن نجد مثالا على هذا النوع من الدراسات فى عمل ألان برد Allan) (Pred 1990 عن استوكهولم فى أواخر القرن التاسع عشر، حيث أثر النمو السريع لعمليات الإنتاج الرأسمالية كثيرًا على اللغة والتعبيرات الرمزية لدى سكان تلك المدينة (Pred and Watts, 1920).

ويستكشف النوع الثانى من البحوث الطرق التى تقوم من خلالها الأماكن والثقافات المحلية باشتمال و/أو تحويل العمليات العالمية. وينتشر فى أعمال الأنثروبولوجيين الثقافيين بصفة خاصة هذا النوع من الدراسات التى تتجنب السرديات الكبرى للرأسمالية العالمية، وتركز بدلا من ذلك على سلطة التقاليد المحلية المتنوعة فى تغيير معانى وأعمال العمليات العالمية. وهناك مثال جيد على ذلك قدمه واتسون (1997) Watson حين استكشف التوطين المحلى لثقافة الطهى والشركات الأمريكية الكبرى (من خلال إثنوجرافيات ماكدونالد) فى مدن عديدة فى شرق آسيا.

وتحاول مجموعة ثالثة من الدراسات أن تجمع بين هذه الصياغات السابقة وتتخطاها بالدعوة إلى عمليات توطين المعولم، ممهدة بذلك الطرق التى يتشابك فيها المحلى مع العالمى بحيث يستحيل الفصل بينهما. ويستخدم علماء الجغرافيا الاقتصادية الذين يحاولون التركيز على الطبيعة المتشابكة والمتعددة الطبقات للمقياس المكانى هذا المفهوم (Swyngedouw, 1997; Brebber, 2003). وكذلك استخدمه كثيرا أولئك المهتمون بالطبيعة المتغيرة للمواطنة والخصائص المختلطة للهويات التى تشكلت فى ظروف عبور القوميات (Yuval-Davis, 1999).

وظهرت عدة انتقادات لكل من هذه الاستخدامات الثلاثة لفكرة توطين المعولم. حيث جاء أقواها من الأدبيات النسوية التى درست الطبيعة الثنائية للكلمات المزدوجة، بالإضافة إلى التساؤلات غير النقدية وغير الأصولية لكل من العالمى والمحلى (Freeman, 2001). وكما يقول هارت (Hart, 2001, p. 655):

«بالإضافة إلى ثنائيات النشط/السلبى، والحركى/الساكن، تشمل هذه [الثنائيات] الاقتصاد/الثقافة، والعام/الخاص، والمجرد/الملموس، والأهم من ذلك، يتمثل فى الفهم الثنائى للزمان والمكان، حيث يحظى الزمان بأولوية نشطة، بينما يبدو المكان مجرد حاوية سلبية. ويؤدى هذا الخلط بين «العالمى» والقوى الاقتصادية التقنية الحركية التى تجتاح العالم، إلى تحديد طبيعتها - الذكورية - التى

لا ترحم. وبالمنطق نفسه، فإن «المحلى» يبدو من الناحية المستقبلية سلبيا نسويا ضمنيا للقوى العالمية، والتى يبدو خيارها الوحيد فى أن تظهر جذابة بقدر الإمكان.

وهناك انتقادات أخرى تشمل ملاحظة أن العديد من سرديات المحلى والعالمى التى يستخدمها الدارسون، ركزت على لحظة التأثير بين العمليات العالمية والمحلية، ونتيجة لذلك، فقد قللت آليات السلطة المتواصلة بين القوى المحلية/المحلية (Ortner, 1995). وبالمنطق نفسه، فإن الأعمال والمسارات الحقيقية للقوى العالمية المدركة مثل **الرأسمالية** غالبا ما تكون افتراضية، وليست مدروسة تجريبيا، مما يؤدى إلى عدم وضوح فيما يتعلق بالآليات العالمية/العالمية. وقد وصل هذا الانتقاد الأخير إلى حد التساؤل عن طبيعة الرأسمالية ذاتها (Gibson–Graham, 2006b [1996]). وهناك انتقاد ضمنى أخير ظهر مع أدبيات **متعدية القوميات**، حيث يفضل الدارسون إظهار التحركات المستمرة بين النطاقات وعبر الحدود، بدلا من صياغة المفاهيم الساكنة المدركة لكل من النطاقات والحدود التى تقترحها مصطلحات المحلى/العالمى.

محلية locality

عبارة عن مكان أو إقليم لمستوى مكانى شبه قومى. وقد كانت دراسة المحلية، ملمحًا بارزا للبحوث الحضرية والإقليمية البريطانية

فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى. حيث تطورت من محاولات فهم عملية إعادة الهيكلة الاقتصادى والاجتماعى، ودور المكان والتباين المكانى فيها. وكانت المحلية مفهومًا تنظيميا مهمًا لثلاثة برامج بحثية موّلها «مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية البريطانى» فى الثمانينيات من القرن الماضى وهى: مبادرة «النظام الحضرى والإقليمى المتغير» (CURS)، ومبادرة التغيز الاجتماعى والحياة الاقتصادية»، وبرنامج «إعادة البناء الاقتصادى والتغير الاجتماعى والمحلية». وكان فى صميم كل منها سلسلة من دراسات لأثر إعادة البناء على أماكن أو أقاليم معينة. وكان الاهتمام الرئيس «لدراسات المحلية» هذه يتمثل فى جمع الأدلة التجريبية التفصيلية للمساعدة على تحديد طبيعة وأسباب ونتائج التباين المكانى فى عمليات التغير (Cooke, 1989).

وأثارت هذه البحوث سلسلة من القضايا المنهجية والنظرية التى أصبحت مرتبطة بحوارات واسعة وحادة أحيانًا. وكانت هذه القضايا تشمل: تحديد المحليات لأغراض البحث، والعلاقة بين دراسات المحليات والواقعية النقدية، ومدى اعتبار المحليات بمثابة أطراف «مشجعة» على تحولها الذاتى، وسياسات «التحول التجريبى»، ومسألة ما إذا كان الاهتمام بالاختلافات المحلية سيؤدى إلى مخاطر الحد من نطاق التعميم والتطور النظرى (Smith, 1987)، والمضامين النوعية (انظر النوع) لمعظم دراسات المحلية التى تركز على مجال العمل الأجرى ومعالجتها المحدودة للعلاقات الثقافية.

ومنذ نهاية برامج البحوث الرسمية، أصبح مفهوم المحلية أقل أهمية فى الأدبيات الجغرافية، ولكن يمكن ملاحظة تطورين حديثين آخرين حدثا خلال التسعينيات من القرن العشرين. فأولا، كان هناك تركيز كبير جدا على مفاهيم العلاقات والشبكات بالنسبة للمحلية، وعلى الارتباطات بين المحليات والنطاقات المكانية الأخرى. واعتمد مردوخ ومارسدن Murdoch and Marsden (1995) على **نظرية الفاعل – الشبكة** ليقولا إن «المحليات يجب أن ينظر إليها على أنها مكونة من شبكات مختلفة تعمل على نطاقات مختلفة» (ص 368)، بينما اقترح أمين Amin (2004b) رؤية غير إقليمية تماما للأماكن على أنها «غير مترابطة».

وثانيا، تحول العديد من القضايا التى أثارها حوار المحليات إلى أطر مفاهيم جديدة. وعلى سبيل المثال، فإن انطلاق الاهتمام **بالعولمة** خلال التسعينيات الماضية، أدى إلى إعادة تشكيل قضية الخصوصية المحلية من حيث العلاقات العالمية المحلية، بينما شهد التطور الكبير **للجغرافيا الثقافية** معالجات متقدمة باستمرار للعلاقات بين السياسة والمكان **والهوية**.

قراءات مقترحة:

Duncan (1989); Environment and Planning (1991).

توطن محلى localization

مصطلح يُقابل غالبا مع العولمة، ويهدف إلى إظهار أهمية الأنشطة المرتبطة بالمكان. ويشير التوطن إلى التجسيد اللازم للعمليات الاقتصادية، التى تعكس دائما سياقها الاجتماعى والسياسى والجغرافى. وتحتاج كل الأنشطة إلى قدر من الثبات المكانى، حيث يحقق العديد منها مزايا مهمة من التوطن جغرافيا. وتشمل هذه المزايا التجميع الاقتصادى، بالإضافة إلى مزيد من المزايا الاجتماعية الثقافية المتعلقة بالتواصل المباشر، وتكوين شبكات العلاقات الشخصية، ومراكز الابتكار والمعرفة (Amin and Thrift, 1994a).

قراءات مقترحة:

Amin and Thrift (1994a); Cox (1997).

مركزية الموقع (معامل التوطن) location quotient

مقياس كمى يستخدم لوصف تركز مجموعة أو نشاط فى موضع أو إقليم، مقارنة بمساحة أكبر مثل الريف فى مقابل الدولة. وهذا المقياس عبارة عن معدل التركز المحلى نسبة إلى المعدل القومى، وكانت مقاييس التوطن تستخدم على نطاق واسع لقياس تخصص العمالة الإقليمية. وعلى سبيل المثال، إذا كان الموقع (أ) به 53,2 % من سكانه يعملون فى الصناعة التحويلية، وكانت النسبة

القومية 28,6 %، فإن مقياس التوطن لهذه المنطقة يكون 28,6/53,2 = 1,86. حيث تشير قيمة المقياس الأكبر من 1 إلى توطن أكبر فى الإقليم على المستوى القومى، بينما تشير القيمة الأقل من 1 إلى غياب نسبى. وتقدم معاملات التوطن طريقة بسيطة لجعل النظرية الأساسية الاقتصادية قابلة للتطبيق.

نظرية الموقع **location theory**

مجموعة متنوعة تاريخيا وفكريا من الأساليب والصياغات النظرية تعتنى بالتفسير وأحيانا التنبؤ بمواقع الأنشطة الاقتصادية الفردية والتجميعية. وحتى عام 1980 تقريبا كانت نظرية المواقع نهجًا بحثيا مميزًا، وذات تاريخ محدد جيدًا، وقضايا مركزية وأساليب بحثية، وضمت قائمة كاملة بأسماء العلماء البارزين فيها. ولكن مع ذلك، كانت نظرية المواقع قليلة الرشاقة، ضخمة الكيان، وأفرطت فى تجاوز محدداتها الأولى، ولكنها أصبحت نتيجة لكل ما سبق أكثر تشويقا.

وقد ذهب سكوت (Scott, 1977a, p. 106) إلى أن عالم الاقتصاد السياسى، الأسكتلندى الأصل، السير جيمس ستيورت (1712–1780) هو أول منظّر للمكان. أما معظم المؤرخين الآخرين، فيعتبرون أن مدرسة المكان الألمانية هى الرائدة فى هذا المجال، وفى طليعتها يوهان هنريك فون تونن (1783 –1850) von Thünen. كان

فون تونن أحد مُلاك الأراضى فى بروسيا، وعالمًا زراعيا، ومصلحًا سياسيًا، وصاحب رؤى مبدئية فى الاقتصاد النيوكلاسيكى (يقول ألفرد مارشال Alfred Marshall عالم الاقتصاد الإنجليزى الأشهر فى نهاية القرن التاسع عشر «فون تونن على رأس كل من علمونى»). وقد صاغ فون تونن نموذجًا مكانيا تجريديا مستخدما طريقة أطلق عليها «تشكيل الرؤية البعيدة form der anschauung». وفى هذه الطريقة استخدم حساب التفاضل والتكامل واستعان بملاحظات واسعة جمعها من ممتلكاته الزراعية والعقارية فى الريف. وقد طور تونن نظرية عن استخدام الأرض الزراعى المركز بناء على تأجير الأرض حسب الموقع (راجع **نموذج فون تونن**).

أما ألفرد فيبر (1958 –1869) Alfred Weber. شقيق عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر . فكان ثانى أشهر رواد المدرسة الألمانية (وهو الوريث الحقيقى لفون تونن على نحو ما يذهب بلاوج (Blauge,1979, p. 28). وعلى الرغم من أن معظم أعماله اهتمت بالتاريخ الثقافى، فإنه مارس أبحاثا تجريبية استخدمت منهج تحديد أكثر الأماكن ربحية لإقامة مصنع، وذلك فى دراسة له اهتمت بالبحث فى جذور **التجميع الاقتصادى** فى ألمانيا مطلع القرن العشرين، حين اجتاح مدنها الكبرى شعور عام بالأزمة الاقتصادية. وكانت مناقشات ألفرد فيبر قد عزلت الدفع الجغرافى النسبى لعوامل الإنتاج، والذى كان يُنظر إليه فى البداية على أسس من شبكة مثلثية، واستخدام نموذج طبيعى (بناء على الأسلوب القياسى المعروف بإطار فريجنون

Varignon frame) إضافة إلى الرياضيات المعقدة (وهى معقدة لدرجة أن ألفرد فيبر اضطر للاستعانة بعون عالم الرياضيات جورج بيك Georg Pick الذى عمل مساعدا لأينشتاين فى صياغة الحسابات النسبية) وذلك لتحديد أفضل الأماكن (الأقل كلفة والأكثر ربحية).

وقد أكمل أوجست لوش (1906- 1945) August Lösch ووالتر كريستللر Walter Christaller (1893- 1969) جهود المدرسة الألمانية فى هذا الصدد. فقد تدرب كريستللر كجغرافى، وطور نظرية المكان المركزى فى ثلاثينيات القرن العشرين وذلك بهدف تفسير المكان الذى يحقق خدمات مختلفة الأنماط، فضلا عن استخدام تلك النظرية فى التخطيط الإقليمى. وتفترض الأبعاد الهندسية للنظرية شكلًا غروتسكيا (غريبا) وذلك حين تم توظيف كريستللر من قِبل قسم التخطيط والأراضى فى الرايخ الثالث عام 1940. وفى أثناء عمله مع هذا القسم، اقترح كريستللر استخدام نظرية المكان المركزى من أجل إعادة بناء جغرافى للأراضى البولندية فى أعقاب تعرضها لانخفاض سكانى نتيجة إعادة التوطين والترحيل والنفى (انظر المحرقة). أما لوش - وهو باحث اقتصاد درس فى جامعة بون - فقام بشكل مستقل بتطوير نسخته الخاصة من نظرية المكان المركزى فى نفس الفترة التى قدم فيها كرستللر نسخته من تلك النظرية. غير أن لوش، على خلاف كريستللر، كرّس مساهمته فى تلك النظرية على المفاهيم الرياضية

مُقدمًا إياها كتوازن مكانى، مع ما يشمله ذلك من خدمات، وصناعة، ومستهلكين، كعناصر منتظمة ضمن شبكة سداسية لمناطق الأسواق. ومثل كريستللر، كان نموذج لوش يحتوى على نبض معيارى وإن كان لوش قد رفض التعاون مع هتلر (على نحو ما فعل ألفرد فيبر) ومات متأثرًا بالحرمان الذى عاناه فى صراعه للاحتفاظ بمبادئه أمام النازية (انظر الفاشية).

وكان إسهام المدرسة الألمانية فى نظرية المواقع بالغ التأثير، خاصة فى المفاهيم والأبعاد التجريدية. وكانت جهودهم عالما منفصلا عن المنهج غير القائم على النظرية a-theoretical الذى هيمن على الجغرافيا الاقتصادية حتى منتصف خمسينيات القرن العشرين، والتى كانت «تفسر» المكان بمجرد استخدام مجموعة من العوامل الجغرافية المتميزة الظرفية التأثير. وقد ذهب إزارد Isard (1979 p. 9) إلى أن باحثى الجغرافيا الاقتصادية آنذاك، لم يكن لديهم «كثير اهتمام بالتحليل»، بل إنهم «لم يحاولوا» حتى «دمج العوامل المكانية فى نسق رياضى». وكانت الحركة الفكرية التى قادها إزارد حول **العلم الإقليمى** والتى ارتبطت عضويا لفترة بالجغرافيا الاقتصادية. قد لقيت عونًا خارجيا لدفع هذا التخصص الفرعى إلى قلب المدرسة الألمانية فى نظرية الموقع، وهو ما كان إزارد نفسه مهتما بمده وتوسعة حدوده. وكانت هناك خطوة أخرى لإعادة تشكيل هذا الحقل البحثى قد جاءت من داخل التخصص الفرعى لنظرية الموقع ذاته، وذلك

مع محاولة إرساء جغرافيا بشرية كعلم مكانى أثناء الثورة الكمية التى شهدتها نهاية خمسينيات القرن العشرين. وبمراجعة اثنتين من الدراسات المبكرة التى قدمت فى تلك الفترة، اتضح أن أعمال تلك الثورة الكمية كانت موجهة فى الأساس نحو خلق نظرية مواقع تتمع بالدقة المنهجية والكلية والتجريبية، ومعتمدة على أساليب الارتباط والانحدار لتفسير المكان الصناعى الإقليمى، وذلك ما نجده فى الدراسة التى قدمها(1956) McCart، Hook and Knox لجامعة أيوا، والدراسة التى قدمها (Garrison, Berry, Marble, Nystuen and Morrill 1959) عن تطور الطرق السريعة فى ولاية واشنطن والتى دمجت نظرية المواقع الألمانية والتحليل الإحصائى، واشترك فيها بعض حديثى التخرج الواعدين آنذاك.

ويطرح الكتاب الشهير الذى قدمه هاجيت Haggett فى عام 1965 تحت عنوان «التحليل المكانى فى الجغرافيا البشرية Locational analysis in Human Geography» تلخيصا وبلورة للمنهج الجديد عن نظرية المواقع (انظر أيضا التحليل المكانى). وقد نظر إلى هذا العمل نظرة إيجابية من قبل الاقتصاديات النيوكلاسيكية (سواء بشكل غير مباشر عبر المدرسة الألمانية والعلم الإقليمى أو بشكل مباشر عبر التيار العام لعلم الاقتصاد) باعتباره عملًا رسميًا بالغًا للالتزام من الناحية التجريبية. وكان الموضوع الأساسى الذى لقى اهتمامًا فى عمل هاجيت، هو الشركة، وهو المظهر الأساسى فى

تحليل الاقتصاديات الصغيرة النيوكلاسيكية والمدعومة بافتراضات نظرية الخيار العقلانى والتنافس الحر (بحيث يكون هناك العديد من المنتجين الصغار، لا يتحكم أى منهم فى السعر). وكانت نظرية الشركة قد ترجمت بشكل مباشر إلى مفاهيم مكانية على يد إزارد، ولاحقا على يد سميث (Smith، [1981a] 1971). لكن سرعان ما بدأت تظهر ثغرات فى بنيان نظرية المواقع الكلاسيكية، إذ اتضح أولا أن حتمية الخيار المنطقى غير واقعية، وأن أفكار «المنطقية الملزمة» أو «السلوك الإرضائى» كانت تلقى القبول، وتُنتِج أعمالاً فكرية وبحثية عن الجغرافيا السلوكية لموقع الشركة. وثانيًا، أن المنافسة الحرة كانت تبدو غير مكتملة إذا ما استخدمت فى فهم نشاط الشركات العابرة للقوميات فى عالمنا المعاصر، وهو ما يؤدى إلى ظهور أعمال بحثية بديلة عن «جغرافية المشروع التجارى» (والتى عرفت لاحقا باسم «جغرافية الشركة الكبرى Corporate Geography») والتى ركزت على الشركات باعتبارها مؤسسات فرعية واقتصادات هرمية فى اتخاذ القرار (McNee, 1960; Hayter and Watts, 1983).

وتمر الأحداث ليصير القلق أكثر حدة. فديفيد هارفى David Harvey ـ الذى بدأ مساره العملى مستندا إلى النماذج النيوكلاسيكية والكلاسيكية فى دراسة المواقع الزراعية، وفى مقدمتها تلك التى أعدها فون تونن، واستكشف نماذج عامة فى تطور الأنماط المكانية. تحول إلى الماركسية مهتما بشكل أساسى بكتابات ماركس، وذلك فى

مطلع سبعينيات القرن العشرين، وسعى إلى نموذج مختلف جذريا. كذلك كان التحليل الذى قدمه هارفى لاحقا عن الجغرافيا التاريخية للرأسمالية، والذى تم التعبير عنه بشكل رائع فى كتابه «حدود رأس المال (the limits to capital (Harvey،1999 [1982]». الذى لم يهمل كثيرًا الأسئلة المتعلقة بنظرية المواقع التقليدية، وذلك لأنه كان يطرحها معًا فى مناسبة أخرى. ولم تكن توكيدات هارفى توجه كثيرًا نحو دراسة أماكن الأنشطة الاقتصادية، بقدر ما كان يوجهها نحو الكشف عن الارتباطات بين ديناميكيات الرأسمالية للتخلص من الأزمات وما يرتبط بها من تنمية غير متساوية باعتبارها اقتصاديات مكانية. وفى نفس الفترة تقريبا، قدمت دورين ماسى Doreen Massey عملها الذى تدين فيه للماركسية، لكنها تركت تأثيرًا أكثر مباشرة على نظرية المواقع. ومثلها مثل هارفى، تدربت ماسى على النهج الأصولى، رغم أنها درست لفترة قصيرة مع إزارد. وكانت إعادة صياغة ماسى لنظرية المواقع قد بدأت فى سبعينيات القرن العشرين بنقد داخلى تفصيلى للأفكار الأصولية للنظرية، ذاهبة إلى أن تطبيق النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية على المواقع، تفرز تناقضات منطقية عميقة وغير قابلة للإصلاح. وخلال العقد التالى قدمت ماسى منهجا بديلا جمع بين الافتراضات النظرية للاقتصاد السياسى مع البنية الفلسفية للواقعية، متوجة ذلك فى عام 1984 بكتابها «التقسيم المكانى للعمل Spatial Division of Labour» والذى يعد علامة فارقة. لقد كان هذا العمل بالغ الأهمية لأنه أظهر

أن نظرية المواقع لا تحتاج لأن تكون رسمية ولا نيوكلاسيكية، فضلًا عن أنها وسعت بدرجة كبيرة ما يمكن اعتباره عوامل تستند على المكان (مثل الطبقة والنوع والسياسات والثقافة) وما يمكن أن يكون تفسيرًا نظريا (مثل «المجاز الجيولوجى» الذى يأخذ شكل طبقات استثمار»). وكانت النقطة الأهم لدى ماسى، أن موضوع نظرية المواقع ـ مواقع الأنشطة الاقتصادية ـ لا يمكن فصلها عن الوضع الاجتماعى الأوسع المتنوع جغرافيا للرأسمالية. وقد لقيت فرضية ماسى تعزيزًا من خلال وضع دراستها الخاصة عن التفكيك الصناعى الكلى فى المملكة المتحدة خلال سبعينيات ومستهل ثمانينيات القرن العشرين (انظر **تقسيم العمل** ودراسات **الموضع**).

وهناك فرضية شبيهة ظهرت بعيد الفرضية السابقة، وذلك بين مجموعة من باحثى الجغرافيا الاقتصادية فى كاليفورنيا، على الرغم من أن سياقها كان مختلفا بوضوح. وتتمثل هذه الفرضية فى أن دراسة للإنتاج الرأسمالى المنتعش، يرتبط بصفة خاصة بالأنشطة الاقتصادية عالية التقنية وعالية الجودة. فقد طور سكوت (Scott (1988b ما أسماه نظرية المواقع «النيوفيبرية New-Weberian» معتمدا بشكل مرن على العمل الذى قدمه عالم اقتصاد الماركسية الجديدة بيرو سرافا Piero Sraffa، وعلى أعمال علماء الاقتصاد المؤسسى من أمثال رونالد كوس وأوليفر ويليامسون. وقد عرض (Storper and Walker 1989) بوضوح لـ «جغرافيا متغيرة للرأسمالية»، تقلب من

أوضاعها التغيرات التقنية والصراعات الاجتماعية. وقد ركزت هذه الدراسة على الرابط الوثيق المسمى «الشبكة»، والذى يميز الأنشطة التى من خلالها تتقاطع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وتتعشق داخل تشكيلات إقليمية بعينها. وكانت لتداعيات إعادة اكتشاف فكرة المناطق الصناعية والتى عرفها لأول مرة ألفرد مارشال بأنها عُقد جغرافية كثيفة مترابطة بشكل وثيق من أنشطة التصنيع التكميلى، يتم الحفاظ عليها من خلال ترابطات قوية رسمية وغير رسمية أطلق عليها ستوربر (Storper (1997b اسم «الاعتماد المتبادل غير المتداول». وخلال ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن العشرين، بدت «المناطق الصناعية» تقدم إجابة عن كل سؤال (مهم) فى نظرية الموقع. وقد ارتبطت المواقع الصناعية بشكل متباين بمفهوم ما بعد الفوردية وبالصناعات العالية التقنية، وباقتصاد المعلومات، وبظهور المؤسسية، و«التحول الثقافى» داخل الجغرافيا الاقتصادية نفسها.

لكن نقاط الضعف التى صاحبت مفهوم المناطق الصناعية، على نحو ما كان فى مفهوم «المجاز الجيولوجى» لدى ماسى، تتمثل فى انحصاره فى المحلى أكثر من قدرته على تعيين مقياس مكانى عالمى يتزايد ترديده على ألسنة باحثى الجغرافيا الاقتصادية (وغيرهم أيضا). وتمثل أحد الحلول فى الافتراض بأن العالمى لم يكن أكثر من ارتباط مجموعة من الروابط البينية للمناطق الصناعية. أما الحل الآخر، فكان يتمثل فى الاستمرار مع فكرة الشبكة، ولكن مع توسعتها على العالم بأسره. وكانت مهمة نظرية الموقع تكمن فى تمثيل

وشرح العلاقات الشبكية ـ أى الروابط الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية ـ أينما كانت على سطح الأرض. وهذا المنهج والمعروف أيضا باسم «التحول فى العلاقات» يستند إلى نظرية الفاعل – الشبكة ولم يكن مهتما فقط بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بل بالعلاقات المادية أيضا، وذلك من خلال إدراج تحليل سلسلة السلع.

وفى الختام يمكن القول إن نظرية المواقع، على نحو ما يوضح تاريخها الطويل، ليست خلقا ذاتيا، تنبعث من منطقها الخاص. فالمنطق هو فى نهاية المطاف وليد صناعة البشر، ويعكس ظروفهم المتغيرة، من الحياة فى مزرعة منعزلة، إلى الحياة فى كوكب متصل بعضه ببعض. ولعل حيوية نظرية الموقع تأتى نتيجة لسعى الجغرافيين الاقتصاديين الدائم فى عالمهم دائم التغير.

قراءات إضافية:

Barnes (2003); Storper (1997b).

تجريبية منطقية logical empiricism

يستخدم هذا المصطلح أحيانا كمرادف للوضعية المنطقية، ولكنه غالبا ما يستخدم للإشارة إلى الحركة الأنجلوأمريكية فى الفلسفة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والتى قامت عليها ووسعتها (بناء على المسارات السابقة للوضعية والتجريبية). ونظرًا للالتزام

بإمكان التحقق التجريبى والمنطق، كان الوضعيون المناطقة الأصليون يتشككون فى النظرية؛ لأن النظرية ليست وقائع ولا عمليات منطقية، أى إنها نفسها غير قابلة لأن يُطبق عليها مبدأ التحقق. ولكن لم يكن هذا التشكك ليستمر طويلا فى مواجهة الانفجار الكبير (الحرفى أحيانا) للحرب والعلم فيما بعد الحرب، حسب التركيب النظرى، والاختبار التجريبى. وكان لا بد من ظهور شىء ما جديد. وفى هذه الحالة، حلت «التجريبية» محل مصطلح «الوضعية» المثير للمشاكل (والسبب الرئيسى للشك). وكان الذين يعملون تحت مظلة التجريبية المنطقية يمثلون بعضًا من الوضعيين المناطقة قبل الحرب، والذين هاجروا إلى الولايات المتحدة، وراجعوا موقفهم هناك، وذلك مثل رودولف كارناب (1891- 1970) Rudolf Carnap، وهانز رايشنباخ (1891 -1953) Hans Reichenbach، ولكن كان هناك مساهمون أمريكيون أيضًا، وربما يكون من أشهرهم إيرنست ناجل (Ernest Nagel 1901 - 85). وقد اعتمد ديفيد هارفى (David Harvey 1969) كثيرًا على تبرير ناجل التجريبى المنطقى للأسلوب العلمى فى عرض حجته عن أهمية التفسير فى الجغرافيا.

قراءة مقترحة:

Giere and Richardson (1996).

صيغة خاصة من فلسفة الوضعية ترتبط بأعمال مجموعة من العلماء والفلاسفة النمساويين أساسا فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضى اشتهروا بمصطلح «دائرة فيينا Vienna Circle». إذ كان محور المناقشات فى جامعة فيينا فى عام 1922 هو عالم النفس موريتس شليك Moritz Schlick، الذى دعا مجموعة من الشخصيات مثل الرياضى كورت جوديل Kurt Gödel، والفيلسوفين رودولف كارنب وهربرت فايجل، والاقتصادى أوتتو نويرات، وعالم الطبيعة فيليب فرانك. وكان على هامش هذه الدائرة - على الرغم من أنهم لم يكونوا أعضاء فيها - والفلاسفة كارل بوبر (انظر للمنطق النقدى)، وآير A. J. Ayer (الذى اشتهرت الحركة على يده فى البلدان الناطقة بالإنجليزية) ولودفيج فيتجنشتاين.

وكان فيتجنشتاين وراء المبدأ المميز للمجموعة «مبدأ إمكان التحقق من الصدق the verifiability principle». حيث يؤكد هذا المبدأ أن الفروض ذات القيمة العلمية هى تلك التي: (1) يمكن التأكد من صحتها تجريبيا عن طريق الحواس الخمس، (2) والصادقة تحليليا، أى التى تظهر حقيقتها من المعنى الدقيق للمصطلحات التى يتم التعبير عنها بها، كما فى المنطق أو الرياضيات. أما الفروض غير القادرة على تحقيق هذا المبدأ، والتى تشمل معظم القضايا التى شكّلت تاريخ الفلسفة الغربية حتى تلك النقطة المتعلقة بالجمال

والأخلاق والدين، فكانت تعد بلا معنى إن لم تكن تافهة. حيث أعلن كارناب أن «الدائرة» (ترفض كل المسائل الفلسفية، سواء كانت ما وراء الطبيعة، أم الأخلاق، أم علم المعرفة ولا توجد الفروض ذات المعنى فى الفلسفة إلا عندما تقوم على العلوم الطبيعية، وخاصة الطبيعة.

وكان الانتقاد المباشر الموجه لهذا يتمثل فى أن هذا المبدأ لا يمكن إخضاعه للتحقق فى حد ذاته؛ إذ إنه لم يكن فرضًا تجريبيا أو تركيبيا، ولا تحليلًا رياضيا أو منطقيا. وهكذا كان معيار المعنى لدى «دائرة فيينا» بلا معنى. وبالإضافة إلى ذلك، قال بوبر مبكرًا إنه حتى أولئك الذين يحتلون موقع المركز من هذه الدائرة، أى علماء الطبيعية، لم يقوموا بإثبات الصحة التجريبية، ولكنهم شاركوا فى إثبات معيار القابلية للتكذيب، أى إنهم حاولوا نفى وليس إثبات - ادعاءاتهم النظرية. ونتيجة لكل هذه الاعتراضات، بالإضافة إلى التشتت الطبيعى للمجموعة (كان العديد منهم من اليهود واليساريين الذين هربوا مع ظهور النازية)، تراجعت الوضعية المنطقية سريعًا. وبحلول خمسينيات القرن العشرين، كانت الحركة قد ماتت. حيث استبعدت مواقفها المتطرفة، أما الأفكار المفيدة فقد استُوعبت فى الحركة الأوسع للفلسفة التحليلية والتجريبية التى أصبحت تميز المجال الأنجلو أمريكى بعد الحرب العالمية الثانية (Reisch, 2005).

ومع ذلك، نجد فى الجغرافيا البشرية أن جويلكه (Guelke 1978، p. 46) يرى أنه «منذ هارتسهورن إلى هارفى، أظهرت الكتابة الجغرافية فى المنهجية والفلسفة تأثير الأفكار الوضعية المنطقية بدرجة أو بأخرى». ولكن مجلد هارتسهورن الشهير (Hartshorne 1939) عن الوصف الإقليمى كمحور للمشروع الجغرافى، لا يشير إلى الوضعية المنطقية، أو إلى أى فرد وضعى منطقى. بل إن العدو اللدود منهجياً لهارتسهورن، فريدريك شيفر (Frederick Schaefer 1953)، هو الذى وقع تحت سحر الوضعية المنطقية. حيث تأثر فى جامعة أيوا فى أواخر أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن العشرين بجوستاف بيرجمان، وأصبح أول جغرافى يطبق المبادئ الرسمية للوضعية المنطقية على الجغرافيا من خلال أعماله فى القوانين المورفولوجية التى كانت تأخذ شكل: «إذا تحقق النمط المكانى (أ)، سيتحقق النمط المكانى (ب)». وبعد ذلك ظهرت صيغ مخففة من الوضعية المنطقية على يد ويليم بنج William Bunge (1966)، أحد تلاميذ شيفر المثقفين، وفى شكل كتب دراسية على يد طالبى دراسات عليا سابقين فى جامعة أيوا، كانا قد درسا منهج بيرجمان الإجبارى (Amedeo and Golledge, 1975). وكانت كل هذه المساهمات الثلاثة جزءًا من الثورة الكمية، أى التوجه نحو نمذجة دراسة الجغرافيا اعتمادا على العلوم الطبيعية بصفة عامة، والطبيعة بصفة خاصة، كجزء من مشروع العلم المكانى. وبناء على ذلك، كان العديد من علماء الثورة الكمية يجهلون الوضعية المنطقية، ولا يهتمون

بها مطلقًا. وكانت دعوة هارفى (1969) Harvey للتفسير تحمل مجرد آثار من الوضعية المنطقية. إذ كان اهتمامها الأساسى يتمثل فى الأسلوب العلمى، وليس فى الفلسفة بصفة عامة، وليس فى فلسفة الوضعية المنطقية بصفة خاصة. وكان فهم هارفى للأسلوب العلمى مدينا نوعًا ما **للتجريبية المنطقية**. وبالإضافة إلى ذلك، ابتعد هارفى وأتباع التخصص بصفة عامة بعد ذلك عن هذه الصيغة للأسلوب العلمى، مما جعل المناقشات حول فائدة الوضعية المنطقية ذات فائدة تاريخية فقط.

قراءة مقترحة:

Guelke (1978).

نمذجة خطية لوغاريتمية **log-linear modeling**

إجراءات لتحليل البيانات فى المستوى الاسمى للقياس. أى عندما تكون المتغيرات مكونة من فئات غير مرتبة (مثل التقسيم الثنائى: ريفى/حضرى، أو مجموعة أحزاب سياسية: المحافظين/العمال/الديمقراطيين/الليبراليين... إلخ). ويتمثل الهدف هنا ـ كما فى **الانحدار** (ومن ثم المصطلح البديل الانحدار اللوجيستى logistic regression) ـ فى توفيق دالة تقدّر القيم فى خلايا جدول توافق، حيث يقاس المتغير المستقل أيضا، إما على المستوى الاسمى (الفئات)

أو على المستوى الترتيبى فقط؛ ويمكن توفيق النماذج أيضًا إذا كان هناك واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة يقاس على مستوى الفترات أو النسب. وتوضح مكونات النموذج المعروضة فى شكل لوغاريتمى، الانحرافات عن قيم الخلايا الفردية لجدول التوافق عن المتوسط العام لكل عينة يتم تحليلها، ويمكن تفسيرها بأنها نسبة احتمال الحصول على نتيجة معينة (مثل احتمال أن يكون الناخبون فى المناطق الحضرية أكثر ميلًا إلى التصويت لأحد الأحزاب السياسية مقارنة بالناخبين فى المناطق الريفية). (انظر أيضا **تحليل البيانات الفئوية**).

قراءات مقترحة:

O'Brien (1992).

نماذج انحدار لوغاريتمى **logit regression models**

تنتمى هذه النماذج إلى مجموعة أساليب تحليل البيانات الفئوية. وتستخدم عندما يكون متغير الاستجابة إما ثنائيا (كأن يكون الشخص انتقل أو استقر) أو نسبة (كنسبة الذين انتقلوا)، إذ إن طبيعة متغير الاستجابة هذا (التى لا يمكن أن تزيد عن صفر و1) . تعنى أن نموذج **الانحدار** المعيارى، لا يمكن استخدامه هنا. وبدلا من ذلك، فإن النسبة الاحتمالية (لوغاريتم نسبة احتمال التحرك) توضع فى النموذج، ويأخذ الجزء العشوائى من النموذج شكل ذات الحدين،

بحيث يتحدد التباين العشوائى حول العلاقة المعنية ليكون أقل ما يمكن عند الاقتراب من قيم الصفر و1. وعلى الرغم من أن النمذجة تقوم على لوغاريتمات النسب الاحتمالية، فإنه يسهل تحويلها إلى كل من الاحتمالات ونسب الاحتمال لأغراض التفسير. ويرجع شيوع هذا الشكل من نموذج الاستجابة الثنائية إلى قدرته (عندما يكون المتغير المنبئ فئويا) على تقديم تفسير يعتمد على نسب الاحتمال، أى إن نسبة احتمال الأرجحية النسبية انتقال شخص عمره مثلا أكبر من 35 سنة، مقارنة بشخص آخر عمره أقل من 35 سنة.

ويستخدم الشكل متعدد الحدود من نموذج الانحدار اللوغاريتمى (اللوجيت) عندما يكون هناك أكثر من نتيجتين محتملتين، وتستخدم الصيغة الشرطية عند تحليل بدائل الاختيار عندما تكون متغيرات التنبؤ تشمل خصائص بدائل الاختيار (مثل التكاليف)، بالإضافة إلى خصائص الأفراد الذين يقومون بالاختيار (مثل الدخل)؛ وتقدر لوغاريتمات النسب الاحتمالية متعددة المستويات (انظر النمذجة **متعددة المستويات**) آثار المتغيرات التى تقاس على مستويات مختلفة (مثل تأثير الفرد والأسرة والمجاورة على انتقال الفرد)؛ ويستخدم نموذج لوغاريتمات النسبة الاحتمالية المتداخلة عندما يكون هناك هيكل هرمى للنتائج (كما عند تقسيم الانتقال إلى مسافات طويلة ومسافات قصيرة مثلا).

قراءات مقترحة:

Hensher and Greene (2004); Hosmer and Lemshow (2000).

تحليل بيانات طولية longitudinal data analysis (LDA)

مجموعة من الأساليب الكمية التى تتضمن مقاييس عبر الزمن. وعلى عكس تحليل السلاسل الزمنية، والتى عادة ما يكون فيها كيان واحد يقاس عددًا كبيرًا من المرات، (انظر تحليل التتابع) فإن التحليل الطولى للبيانات يهتم عادة بعدد كبير من الكيانات (مثل الناس أو الأماكن أو المشروعات) التى تقاس خلال عدد قليل نسبيا من المرات. وتأتى بيانات هذا التحليل من تصميمات موسعة (انظر البحوث الموسعة) مثل دراسات البيانات الطولية/المستعرضة أو دراسات المجموعات. وتتزايد أهمية تحليل البيانات الطولية لأنه يسمح بدراسة التطور والتغير، بما فى ذلك: الانتقال من حالة لأخرى (مثل الانتقال بين حالات: أعزب ومتزوج ومنفصل)؛ والوقت الذى يمر فى حالة معينة (مثل طول مدة البطالة)؛ وتحديد هذه المدة. ويعتبر ذا التحليل جوهريا لتبنى منظور مسار الحياة الذى يتأثر فيه الناس بالمنبهات والمحفزات المتراكمة عبر فترة طويلة.

ويمكن أن نرى قيمة هذه المقاربة بالمقارنة بين تحليل بيانات المقطع العرضى والبيانات المجموعة الطولية/المستعرضة. ففى الحالة الأولى، ونظرًا لأننا نقيس أشخاصًا مختلفين عند كل نقطة زمنية، يمكننا فقط تقييم التغير الصافى أو الكلى أى يمكننا فقط أن نعرف مثلا أن نسبة السكان الذين تحت خط الفقر زادت من 10 إلى 12. أما فى حالة البيانات الطولية/المستعرضة المجموعة، فإننا

نستطيع تقييم حركة التغير الاجتماعى الجزئى مع انتقال الأفراد من وإلى حالة الفقر، وبالتالى مواجهة القضايا المتعلقة بالطبيعة الدائمة للطبقة الدنيا . وهذه القضايا لها أهمية خاصة فى السياسات المبنية على الأدلة عندما نهتم بتحقيق التغير أو إزالة معوقات التغير. ويمكن أن يكون تحليل المقطع العرضى مضللا بشأن اتجاه العلاقة السببية، لأنه بدون وجود مقاييس متكررة عبر الزمن فإننا لا نستطيع التمييز بين البطالة المسببة للمرض، أو المرض المسبب للبطالة مثلا . وعادة ما توضح القياسات عبر الزمن شدة تبعية الحالة، بمعنى أن الأفراد لا ينتقلون بسرعة وباستمرار بين الحالات المختلفة، بحيث يتأثر السلوك الحالى بالسلوك الماضى أو السابق. ولكن تحليل البيانات الطولية وحده يستطيع مراعاة المعلومات المسبقة عند دراسة المواقف الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل الطولى للبيانات فقط هو الذى يستطيع فصل آثار العمر والمجموعة . إذ إن تجارب حياة الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، يمكن أن تكون مختلفة بين المجموعات التى ولدت قبل عام 1945 والتى ولدت بعدها . وعلى عكس تحليل المقطع العرضى الذى يحلل التباين بين الحالات، فإن هذا التحليل يعمل أيضا داخل الحالات وبين المناسبات. وهكذا فإنه أكثر قدرة على مراعاة «عدم التجانس غير الملحوظ»، والتباين غير المفسر بسبب حذف المتغيرات التفسيرية التى إما أنها لم يتم قياسها، أو أنها غير قابلة للقياس. وسوف يحسن هذا التحليل قدرتنا على التحكم فى عدم التجانس، ويساعد على تقديم مقياس لمدى وجوده (Davies and Pickles, 1985).

وتتمتع قواعد البيانات الطولية بعدد من الخصائص التى تمثل تحديا أمام التحليل. وهكذا فإنه إذا كانت النتيجة لم تحدث بعد، فإن التتابع ينقطع، بحيث إنه فى تحليل طول العمر سيكون هناك أناس لا يزالون أحياء عند نهاية فترة الملاحظة. وتعتمد النماذج الإحصائية المعيارية على افتراض الاستقلالية، ولكن المقاييس المتكررة عبر الزمن، يمكن أن يكون بينها ارتباط ذاتى قوى. وتعتبر البيانات المفقودة مشكلة خاصة أيضا، إذ إن متطلبات المتابعة المتعددة، غالبا ما تؤدى إلى تسرب الأشخاص: وهذه مشكلة خطيرة عندما يكون التسرب له دلالة؛ لأنه يعتمد على ما كان يمكن مشاهدته لو لم يتسرب ذلك الشخص. ومن الناحية الفنية، هناك ثلاث مجموعات عامة من التحليل الطولى للبيانات:

تحليل القياسات المتكررة Repeated measures analysis: حيث تعتبر بيانات المناسبات المتكررة متداخلة بين الأفراد، بحيث نستطيع مثلا دراسة نمو الدخل عبر الزمن وتقييم الفجوة النوعية المتغيرة؛ وبصورة متزايدة تستخدم النمذجة متعددة المستويات لمثل هذه البيانات، لأنها لا تتطلب قياس كل فرد فى كل المناسبات لتسمح بنمذجة التباين بين الأفراد وبين المناسبات بصورة صريحة.

تحليل تاريخ الحدث (تحليل الفترة أو نمذجة المخاطر)، حيث يركز على توقيت التحولات من حالة إلى أخرى، بحيث يمكن اختبار كيف يتأثر معدل التحول للتحرك من حالة (كالبطالة) لأخرى (كالعمل)

بمتغيرات أخرى مثل مستوى التعليم: فهذه المتغيرات التفسيرية ربما لا تكون متأثرة بالوقت (مثل النوع) و/أو تتأثر بالوقت. وفى مثل هذه التحليلات، يتمثل المتغير التابع فى الاستمرار حتى وقوع الحدث. وقد تطور تحليل الحدث الفردى غير القابل للتكرار (مثل الانتقال إلى الوفاة) أولا، وغالبا ما يسمى «تحليل الحياة»، ولكن يمكن الآن تحليل الأحداث المتكررة (مثل النوبات المتعددة للبطالة والعمالة)، والمخاطر المتنافسة (مثل الأسباب المختلفة لترك الوظيفة، مثل اختيار وظيفة أخرى طواعية، أو الزيادة عن الحاجة أو التقاعد)، والحالات المتعددة (مثل الانتقال بين حالات أعزب ومتزوج) والعمليات المتعددة (مثل النمذجة المشتركة للشراكة وتواريخ العمل).

تحليل التتابع: والذى يعمل بصورة شمولية لتحديد المسارات الزمنية المميزة.

وقد امتدت هذه الأساليب إلى نمذجة الاختيار المكانى (Wrigley, 1990)، واستمرار- ديمومة أنماط النقطة (Pellegrini and Reader, 1996) والعمليات المكانية بصفة عامة (Waldorf, 2003).

قراءات مقترحة:

Allison (1984); Blossfeld and Rohwer (2002); Dale and Davies (1994); Fitzmaurice, Laird and Ware (2004); Ruspini (2002); Singer and Willett (2003); Taris (2000); Wrigley (1986).

تجمع غير رسمى لجغرافيين وحضريين فى لوس أنجلوس تربطهم نظرياتهم المتعلقة بهذا الإقليم ومضامين آلياتها لكل المدن. وترتبط المدرسة بفكرة «تحضر ما بعد الحداثة» والقول بأن الشكل الحضرى المعقد الخاص بلوس أنجلوس، والتجمعات العنقودية الاقتصادية الجديدة، وعدم المساواة، تشير إلى مستقبل التمدن (انظر ما بعد الحداثة، وما بعد التحديث). ويقول أعضاؤها إنه يمكن فهم الحضرية المعاصرة بدرجة أقل من خلال مفاهيم مدرسة شيكاغو، وبدرجة أكبر من خلال الجغرافيا المتفرقة لجنوب كاليفورنيا (Dear, 2001). وكان عمل المدرسة موضوع انتقاد كثير، واستمر الجدل حول فعالية إطار لوس أنجلوس، أو أى مدينة فردية، كمثال للحضرية (Dear and Dahmann, 2008; Mollenkopf, 2008; Simpson and Kelly, 2008).

قراءات مقترحة:

Dear (2001).

جغرافيا كلية macrogeography

عبارة عن البحث عن الاطراد التجريبى على المقياس المكانى الكلى فى التوزيعات المكانية كأساس للتعميم بشأن البنى المكانية.

وقد قدم هذه المقاربة عالم الطبيعة جون ستيوارت John Q. Stewart (1894 -1972)، وطورها ويليام وارنتس William Warntz (88- 1922) فى مشروع رائد مولته الجمعية الجغرافية الأمريكية (قارن الجمعيات الجغرافية). وكانت مساهماتها المستمرة فى التحليل المكانى/العلم المكانى تتمثل فى: (أ) مفهوم القدرة الإمكانية السكانية، وسطح كثافة كارتوجرافى يعمِّم التوزيعات بالنقط (والنقط فى المساحة)، وكان يستخدم كمقياس لإمكان سهولة الوصول، و(ب) بحوثهما فى نموذج الجاذبية للتفاعل المكانى و«قانون أقل مجهود» المرتبط بذلك. (انظر أيضا ألكسور).

قراءات مقترحة:

Warntz (1965).

إساءة توزيع الدوائر الانتخابية **malapportionment**

عبارة عن انتهاك انتخابى يتم فيه إما تحديد المناطق، أو السماح ببقائها مع عدم تساوى السكان/الناخبين، مما يحابى حزبا على حساب الآخر عند تحويل الأصوات إلى مقاعد. وتتضمن أكثر إستراتيجيات هذه العملية نجاحًا لأى حزب، تحديد دوائر صغيرة نسبيا فى المناطق التى يحتمل أن يكسب فيها مقاعد، ودوائر أكبر فى الأماكن الأخرى، مما يمكنه من الفوز بمقاعد أكثر بنفس إجمالى

عدد الأصوات، مقارنة بالخصوم الذين يفوزون عندما تكون المقاعد أكبر فى المتوسط. وقد اعتبرت المحاكم الأمريكية هذه العملية غير دستورية فى الستينيات من القرن العشرين، وذلك فى ظل تعديل الدستور (رقم 14) بشأن المعاملة العادلة، بحيث يجب إعادة تحديد كل الدوائر داخل الولاية حتى تكون بنفس عدد السكان بعد كل تعداد سكانى. وكذلك يتطلب التشريع البريطانى أن تكون الدوائر الانتخابية البرلمانية متساوية فى الحجم، ولكن يسمح بتباينات، مما يؤدى إلى آثار شبيهة بهذه العملية عند تحويل الأصوات إلى مقاعد.

قراءات مقترحة:

Johnston, Pattie, Dorling and Rossiter (2001).

وانظر أيضا : http: //www. aceproject. org/ace-en/topics/ bd/bdy/bdy__us

نموذج مالتوس **Malthusian model**

نموذج مؤثر ومثير للجدل فى السكان والموارد قدمه توماس مالتوس (1766- 1834) Thomas Malthus. وقد درس مالتوس الرياضيات فى كمبردج، ثم عين للتدريس فى تلك الجامعة فى عام 1793م. ونشر «مقالة فى قضية السكان Essay on the principle of population» فى عام 1798م، وسرعان ما أصبح شخصية مثيرة

للجدل. وكانت الطبعة الأولى من «المقال» قد كتبت كرد على عمل ويليام جودوين William Godwin «بحث يتعلق بالعدالة السياسية (1793) «Enquiry concerning political justice»»، والتفسير الراديكالى لعلم السياسة ووسائل التطوير الاجتماعى المرتبطة بالثورة الفرنسية بصفة عامة وبأفكار الفيلسوف وعالم الرياضيات الفرنسى «ماركيز دى كوندورسيه» بصفة خاصة. حيث كان مالتوس أقل تفاؤلا من معارضيه، معتقدًا أن البؤس والرذيلة كانا النتيجة الحتمية للقانون الأساسى للطبيعة، والذى يقاوم التغير المؤسسى والتشريعى.

وقدم مالتوس «مُسلّمتين»:

(أ) أن الغذاء ضرورى للحياة، و(ب) أنه يمكن اعتبار «العاطفة بين الجنسين» ظاهرة ثابتة. ثم أعطى شكلا رياضيا لهذا «المبدأ» الأساسى يقول فيه إن «معدل النمو المحتمل للسكان يسير فى شكل متوالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16،...) بينما تنمو الكميات المعروضة من الغذاء بصورة حسابية (1، 2، 3، 4، 5،...). واعترف مالتوس أن النمو السكانى سيتوقف إما بسبب الزيادة فى الوفيات المرتبطة بما يسميه «الموانع الإيجابية» (الحرب أو المرض أو الجوع) أو من خلال الانخفاض فى المواليد من خلال «الموانع الوقائية» (البغاء أو تحديد النسل أو الإجهاض أو وأد الأطفال)، على الرغم من أنه كان يميل إلى أن يعتبر كل هذا من أشكال «البؤس والرذيلة». وكان هذا بمثابة نموذج استنباطى، ولكنه حظى بشكل تجريبى من خلال اهتمام مالتوس بالنمو السكانى الذى كان ملحوظًا فى السكان الأمريكيين،

حيث كانت مساحات كبيرة من الأراضى متاحة للمستوطنين الذين كانوا لا يواجهون أى قيود على المعيشة.

ولكن تشاؤم مالتوس بشأن الآفاق المتوقعة لإنجلترا والعالم القديم فى الطبعة الأولى من كتابه، تراجع نوعًا ما فى الطبعة الثانية الأكبر حجما والأدق بحثا، والتى نشرت فى عام 1803، حيث كان فيها أكثر تفاؤلا من الاقتصاديين السياسيين الآخرين مثل سميث وريكاردو، وتوقع احتمال حدوث توازن أفضل بين أعداد السكان والموارد من خلال القيود الأخلاقية، التى اعتبرها أساسا بمثابة قيد على الزواج. وكان يميل إلى اعتبار أن مجتمعات أوروبية معينة تعانى من وجود ضوابط للزواج، وهذه ملاحظة دفعت البعض إلى الدعوة إلى شكل متميز من عمر الزواج المتأخر والمتباين، خاصة للنساء فى أوروبا الغربية (Hajnal, 1965)، وهو ما استخدم كأساس لفهم فكرة «صمام الزواج المسئول أساسا عن معدلات النمو السكانى فى إنجلترا، وليس القيد الإيجابى فى الفترة ما بين القرن السادس عشر وأوائل القرن التاسع عشر (Wrigley and Schofield, 1989 [1981]).

وبينما كان نموذج مالتوس يعتبر أداة فعالة جدا يمكن من خلالها فهم فترة رئيسية فى التاريخ الديموجرافى لإنجلترا، نجد أنه قد تعرض لكثير من النقد أيضا. إذ يعتقد أنه فشل فى التنبؤ بالمستقبل، على الأقل فى صورته الأكثر تشاؤما، لأن النمو السكانى استمر عند معدل مرتفع طوال معظم القرن التاسع عشر، وارتفعت مستويات

المعيشة وانخفضت الخصوبة مع لجوء السكان باستمرار إلى ضبط الخصوبة الزواجية، وفى نفس الوقت انخفضت وفيات الرضع والأطفال كثيرا، وذلك نتيجة للقضاء على الأمراض المعدية أساسًا، والذى تحقق من خلال الرعاية الصحية العامة منخفضة التكاليف نسبيًا. وبالطبع سيقول آخرون إن حجج مالتوس انطبقت أساسا على «اقتصاد غير عضوى»، حيث كان عرض الأرض ثابتًا، وكان المصدر الأساسى للطاقة يتمثل فى الشمس والطاقة العضلية للإنسان والحيوان، بحيث إنه عندما بدأت المجتمعات البشرية تستخدم الطاقة المعرضة للفناء فى شكل الفحم والنفط، اختفت القيود التى اعتبرها مالتوس أساسا لمقاربته. وهناك انتقاد كبير لفكرة مالتوس عن المجاعة، كضابط إيجابى يتحقق بسبب زيادة السكان، يرتبط بعمل أمارتيا سن Amartya Sen (1981) الذى جاء فيه أن عددا قليلا من المجاعات هو الذى يمكن ربطه مباشرة بانخفاض وفرة الغذاء، ولكنها ترتبط بفشل المؤسسات والسوق فى توفير الغذاء لمن لم يحصلوا على حقوقهم فيه. وكذلك رفض النقاد قبول مالتوس المتحفظ للوضع السياسى القائم، واعتراضه على تحقيق الرفاهية من الجماعية فى شكل إغاثة الفقراء؛ لأنه افترض أنها تقوِّض رغبة السكان فى ممارسة القيد الأخلاقى (Winch, 1998). ومؤخرًا تحفظ بعض علماء الديموجرافيا التاريخية على المركزية الأوروبية الكامنة لدى مالتوس، والتى انعكست فى تصويره للصين على أنها تجسد نظامًا ديموجرافيا شديد الضغوط، حيث تؤدى الخصوبة غير

المقيدة والوفيات المرتفعة إلى أزمات متكررة مع نمو السكان لأحجام تفوق كثيرا قاعدتها الغذائية (Lee and Feng, 1999). ويؤكد هؤلاء النقاد على دور الرضاعة الطبيعية، وتباعد الولادات، ووأد الأطفال، كوسائل لتقييد التكاثر، على الرغم من الزواج المبكر للنساء، والتأكيد على وجود مؤسسات رفاهية فعّالة، خاصة الرقابة على توفير الحبوب والأسواق تحسبا لاحتمال انخفاض الإنتاج.

خريطة **map**

عبارة عن تمثيل للأرض، أو جزء منها، أو بعض البيئات الشاسعة الأخرى فيها: وعادة ما تكون الخريطة التقليدية بيانية، وتشمل عناصر منظورة مثل **المقياس**، والمسقط (انظر **مسقط الخريطة**). وكما يشير هذا التعريف، تعتبر عملية تحديد فكرة الخريطة عملية صعبة (Andrews, 1996). فليست كل الخرائط بيانية، وحتى إذا كان المصطلح مشتقًا من الكلمة اللاتينية «خارطة mappa» (أى قطعة قماش كانت ترسم عليها الخرائط القديمة)، فليست كل الخرائط البيانية ترسم أو تطبع على الورق. حيث أدى التصوير الجوى والاستشعار عن بعد إلى ظهور «الخريطة المصورة image map» ذات مقياس ومسقط ومفتاح للرموز، ويمكن أن تصبح خريطة كارتوجرافية بسهولة بإضافة الرموز الخطية أو أسماء الظاهرات. وأدت **الكارتوجرافيا الرقمية** إلى ظهور **الخريطة الرقمية**، التى يمكن دراستها وتحليلها بنظم

المعلومات الجغرافية (GIS) حتى بدون تكوين صورة بيانية. أما التعريفات التى تشمل إعداد خرائط الأقاليم فهى مثيرة للمشاكل بسبب استخدامها للتليسكوبات والمركبات الفضائية فى تسهيل إعداد خرائط للقمر والمريخ والكواكب الأخرى أو الكويكبات الأخرى (فضلا عن تمثيل النظام الشمسى والمجرات والكون) مما جعل التمثيل البيانى للأرض ضيقا بصورة غير مناسبة. وقام روبنسون وبتشينيك Robinson and Petchenik (1976, p. 16)، اللذان انزعجا من أن «تمثيل البيئة» يمكن أن يحابى الملامح الطبيعية بدرجة كبيرة، بابتداع «التمثيل البيانى للبيئة» المحايد نسبيا ولكنه نادر الاستخدام. وقدم هارلى ووودوارد Harley and Woodward (1987, p. xvi)، عند دعمهما لتاريخ الكارتوجرافيا (انظر **تاريخ الكارتوجرافيا**) كجهد بحثى، التعريف اللفظى نسبيا «التمثيلات البيانية التى تسهل الفهم المكانى للأشياء والمفاهيم والأوضاع والعمليات أو الأحداث فى العالم البشرى»، الذى يصف بدقة محور اهتمام معظم الدارسين المعاصرين الذين يعتبرون **الكارتوجرافيا** بمثابة تخصص. وكما يتضمن هذا التعريف الأخير، لا يقتصر الكارتوجرافيون الأكاديميون على دراسة الأعمال الكارتوجرافية، ولكنهم يدرسون أيضا عملية إعداد الخرائط وآثارها.

وتتصف كل مرئيات الخرائط بثلاثة عناصر أساسية: المقياس، والمسقط، والرموز. حيث يعرف المقياس بأنه نسبة المسافة على

الخريطة إلى المسافة المقابلة على الأرض. وعند تسجيل مقياس الخريطة فى صورة معدل أو كسر، فإنه يعبر عن هاتين المسافتين بوحدات قياس متساوية، مع تحديد المسافة على الخريطة أولا بوحدة واحدة، كما فى المقياس 1 : 10000 أو 10000/1، الذى يعنى أن السنتيمتر على الخريطة يمثل 10000 سنتيمتر على الأرض. (ويوضح الرقم 10000/1، أن البوصة على الخريطة تمثل 10000 بوصة على الأرض). وتوضح تمثيلات المقياس بالكسور الفرق بين المقاييس الكبيرة مثل 5000/1 والمقاييس الصغيرة ذات المقامات الضخمة. ويمكن التعبير عن المقياس لفظيا، كما فى حالة «بوصة واحدة تمثل ميلا واحدا» والذى قد يجده بعض المستخدمين أكثر ملاءمة من المعدل المكافئ 1: 63360 (Goodchild and Proctor, 1997). وغالبا ما تشمل الخرائط مقياسًا بيانيا، حيث يصور خط مقاس بعناية، وربما يكون مقسمًا إلى أجزاء مسماة، واحدة أو أكثر من المسافات التقليدية. وعلى عكس المقياس المعدل أو اللفظى، فإن المقياس البيانى يظل حقيقيا عندما تصور الخريطة بمقياس أكبر أو أصغر.

وأحيانا يختلط المقياس الكارتوجرافى مع المقياس الجغرافى الذى يشير إلى المدى المساحى لعملية أو ظاهرة طبيعية أو بشرية. حيث يدرس علماء الجغرافيا الطبيعية الكيانات التى تتراوح فى الحجم من حوض التصريف الصغير الذى تؤثر فيه مسامية التربة على تدفق

التيار، إلى المرحلة العالمية من دوران الغلاف الجوى والتغير المناخى. وكذلك تتضمن العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مجموعة من المقاييس، حيث ترتبط فيها عادة عملية أو ظاهرة معينة بمستوى معين فى هرمية تتراوح من «المحلى» إلى «العالمى»، مرورًا بمستويات وسيطة تسمى «إقليمية» أو «قُطرية» أو «قارية». وعندما تمثل ظاهرة جغرافية بيانيا، فعادة ما يتحدد المقياس الكارتوجرافى حسب حجم الصفحة أو لوحة الخريطة أو شاشة العرض، بالإضافة إلى النطاق الجغرافى للخريطة، أى المساحة التى يجب تغطيتها. ونظرًا لأن الخريطة ذات النطاق الجغرافى الكبير عادة ما يكون مقياسها صغيرًا، بينما تكون الخريطة ذات النطاق الجغرافى الصغير ذات مقياس كبير نسبيا، تتضح العلاقة العكسية بين النطاق الجغرافى والنطاق الكارتوجرافى.

وعندما يمثل جزء كبير من الكوكب على خريطة مسطحة، سوف يختلف المقياس بصورة ملحوظة، ليس فقط من مكان لآخر، ولكن سيختلف مع الاتجاه أيضا (انظر مسقط الخريطة). حيث يكون الانحراف الأخير واضحًا جدا على خرائط العالم قائمة الزوايا، والتى يكون عليها القطبان بنفس طول خط الاستواء، بينما تكون الزوايا والأشكال الصغيرة أكثر تشوها بصورة ملحوظة فى المناطق الواقعة فى اتجاه القطبين مقارنة بالمناطق الواقعة فى العروض الدنيا. ويتمثل الاستثناء الجدير بالذكر فى مسقط ميركيتور، الذى يعتبر

ممثلا، بمعنى أن المقياس عند نقطة ما هو نفسه فى كل الاتجاهات، حتى إذا كان المقياس يختلف كثيرًا عبر الخريطة. ونظرًا لأن مسقط ميركيتور ابتكر لحل مشكلة خاصة فى الملاحة بجعل الخطوط ذات الاتجاه الجغرافى الثابت بمثابة خطوط مستقيمة، فإن هذا المسقط يضخم حجم الدول الواقعة فى العروض الوسطى، مقارنة بالدول المدارية، ونظرًا لأن مقياس الشمال/الجنوب، يساوى مقياس الشرق/الغرب فى كل مكان، فإن القطبين يقعان عند ما لا نهاية. وبينما تجعل عملية التمثيل هذا المسقط اختيارًا مقبولا للخرائط ذات المقياس الكبير، وذات النطاق الجغرافى الصغير نسبيا، نجد أنه يمثل إطارًا سيئا لخرائط العالم التى لا تتعلق بالملاحة.

ونظرًا لأن مسقط الخريطة يحدد نوع ونمط الانحراف، مما يؤثر على إدراك المشاهد للحجم والشكل والمسافة والاتجاه، فإن اختيار المسقط المناسب يعتبر قرارًا حاسما بالنسبة لمصمم الخريطة (Canters, 2002). ويعتبر المسقط المناسب مهما جدا لخريطة العالم التى يجب ألا تشمل مقياسًا بيانيا؛ لأنه لا يمكن تجنب التشوهات المتطرفة. وبالنسبة لمعظم خرائط التوزيعات، يكون المسقط الذى يحافظ على المساحة النسبية مرغوبًا، على الرغم من أن التشوهات الأكثر تطرفًا فى الشكل، والتى توجد على الخرائط متساوية المساحة للعالم ككل، يمكن تعديلها بإطار توافقى مثل مسقط روبنسون، الذى يحاول موازنة انحرافات المساحة والزوايا (Ipbuker, 2004). وتعتبر

النقطة أو الخط الذى تتمركز عنده خريطة العالم كله مهمًا أيضًا، ليس لأن الانحراف عادة ما يكون منخفضا قرب المركز فحسب، ولكن أيضا لأن الأقاليم التى تتأثر بهذا، يمكن أن تعتبر أكثر أهمية أو سهولة مقارنة بالأقاليم التى فى الهامش. وهناك حل آخر مفيد يتمثل فى المسقط المجزأ الذى يجسده مسقط «جود» للمساحة المتساوية المتماثلة، الذى يقسم خريطة العالم إلى ستة أجزاء، حيث تؤدى المساقط المستقلة المتمركزة محليا إلى تقليل تشوهات الشكل للقارات والخطوط الساحلية.

ويتمثل العنصر الرئيسى الثالث فى الخريطة فى الترميز البيانى للملامح الجغرافية، أو «الترميز». فعلى الرغم من أن التسميات التى تشير إلى الكتل الأرضية والمحيطات والمدن يمكن أن تسهل فك الرموز، فإن الرموز المعيارية التى تعتمد على التقاليد الجغرافية، مثل استخدام اللون الأزرق للملامح الهيدرولوجية واللون الأخضر للنبات، تعتبر مفيدة جدا لتقييم مداها للوهلة الأولى. وهناك أيضا العلاقات المنطقية بين محتوى الخريطة و«متغيرات شبكية العين» الست التى يتلاعب بها معد الخريطة بسهولة. وكما يقول بيرتن (Bertin (1983، فإن الرموز الكارتوجرافية غير اللفظية، تختلف عادة من حيث الشكل، والنمط، واللون، والتوجه، والحجم، وتدرج الظلال، وكل منها يناسب تمامًا إظهار نوع معين من التباين الجغرافى. فمثلا، نجد أن التلوين الذى يرتبط بطول موجة الضوء المرئى والذى يرتبط غالبا بألوان

مثل الأحمر والأخضر، يعتبر مناسبًا لتمثيل الاختلافات النوعية بين الفئات المختلفة لاستخدام الأرض مثلا. فالألوان الحمراء والخضراء والصفراء، تبدو مختلفة للشخص الذى يرى الألوان بصورة عادية، وبالتالى فهى مثالية لتوضيح الاختلافات النوعية، خاصة للملامح المساحية الكبيرة التى تتطلب الألوان المنظورة. وكذلك الاختلافات التى يسهل التعرف عليها فى الشكل بين رموز النقط والخطوط، تجعل الشكل متغيرًا مرئيا مناسبًا عندما يجب أن تميز الخريطة بين المدارس والكنائس ومسارات المشاة والسكك الحديدية. وعلى العكس، فإنه يفضل تمثيل البيانات الكمية برموز تختلف من حيث الحجم أو قيمة تدرج الظلال، أى الظلال النسبية. حيث يستفيد المشاهدون كثيرًا من معدى الخرائط الذين يميزون بين بيانات العدد أو الحجم مثل إجمالى السكان أو عدد العاملين، وبيانات الكثافة مثل كثافة السكان أو نسبة القوى العاملة المتعطلة. وبالنسبة للبيانات العددية، فإن الرموز النقطية التى تختلف فى الحجم، تساند الفكرة المنطقية التى تعنى أن «الأكبر يعنى الأكثر»، والتى تساعد على المقارنة دون النظر إلى مفتاح الخريطة مرارًا، بينما فى حالة بيانات الكثافة، نجد أن الرموز التى تتراوح من الأبيض إلى الأسود، تؤكد قاعدة فك الرموز الواضحة التى تعنى أن «الأكثر قتامة يعنى الأكثر كثافة» (Monmonier, 2005). وعلى الرغم من أن الرموز التى تختلف فى الاتجاه تعتبر منطقية لتمثيل ظواهر مثل اتجاه الريح والشوارع وحيدة الاتجاه، فإن تباين النمط يقتصر على رموز

الخطوط المقطعة ورموز المساحة، مثل صفوف النقاط التى تشير إلى أراضى البساتين والكروم على **الخرائط الطبوغرافية**. وأنتجت الكارتوجرافيا الديناميكية متغيرات بصرية إضافية، خاصة للمدة ومعدل التغير وترتيب المشاهد (DiBiase, MacEachern, Kryiger and Reeves, 1992).

ونظرًا لأن أسماء الأماكن والملامح تستخدم اللغة العادية لربط الرموز الكارتوجرافية بمواقع معينة، تعتبر الطبوغرافيا جزءًا مهمًا آخر فى ترميز الخريطة (Wood, 2000). ونظرًا لأن النمط يأتى بأشكال وأحجام مختلفة، تعكس مسميات الخريطة تقاليد مثل استخدام الحروف المائلة للملامح الهيدرولوجية، بالإضافة إلى توسيع نظرية بيرتن فى المتغيرات الشبكية. وعلى الرغم من أن الناحية الجمالية تفرض أن يتجنب معدو الخرائط استخدام أشكال عديدة لعرض الاختلافات النوعية بين الأماكن أو الملامح، فإن تباينات نمط الكتابة (مثل الخطوط العادية والمائلة، والحروف العالية والحروف الكبيرة، والحروف السميكة والعادية، ووضع الخطوط تحت الحروف) تساعد على الترميز الطبوغرافى للاختلافات النوعية، بينما يقدم حجم الخط تمثيلًا يمكن فك رموزه بسهولة بالنسبة للحجم. وتستخدم بعض الخرائط المرجعية ترميزًا مستفيضًا، حيث تقدم أحجام الرموز النقطية ومسمياتها معالجة يساند بعضها بعضًا لأحجام السكان.

ويمكن أن يكون للأسماء على الخرائط أهمية ثقافية سياسية كبيرة، خاصة عندما يسمح الغزو أو الثورة للمنتصر بإعادة تسمية الأماكن والملامح الجغرافية، أو حتى استخدام لغة جديدة أو نظام كتابة جديد. وكما يتضح من إعادة تسمية مدينة سان بطرسبورج فى روسيا عدة مرات، فإن السيطرة على الكارتوجرافيا الرسمية للدولة، تمثل فرصة لا تقاوم لإظهار هزيمة الخاسر بتغيير أسماء الأماكن. ونظرًا لأن الأسماء على الخرائط وعلامات الطرق تمثل رموزا قوية للسيطرة، فإنها يمكن أن تثير المشاعر وتطلق كارتوجرافيات بديلة. وقد ركزت النزاعات الحديثة حول الأسماء الكارتوجرافية على المسطحات المائية البحرية التى تفصل بين الدول المتناحرة (مثل بحر اليابان/بحر الشرق، والخليج الفارسى/الخليج العربى)، وعلى أسماء الأماكن والشعوب المحلية (كما فى هاواى وشمال كندا)، وحق الدولة فى ضبط استخدام اسمها خارج حدودها (مثل مقدونيا وميانمار، اللذين تعارضهما الولايات المتحدة).

ونظرًا لأن المقياس الكارتوجرافى عادة ما يكون صغيرًا جدا بالنسبة للمعالجة الدقيقة للشكل والعلاقات الهندسية الأخرى، فكثيرا ما تكون الخرائط عامة، حتى الخرائط كبيرة المقياس الخاصة بالمناطق الصغيرة (Buttenfield and McMaster, 1991). ويبدأ التعميم الكارتوجرافى باختيار الملامح التى يمثل بعضها الظاهرة المعروضة، بينما يقدم الآخرون إطارًا مرجعيا يربط المعلومات

الجديدة بالفهم الحالى للمشاهد للإقليم المعروض على الخريطة. وعلى سبيل المثال، فإن خطوط السواحل والحدود القومية، وشبكات الطرق السريعة، تمثل ملامح أُطر مرجعية شائعة على الخرائط التى لا تهتم صراحة بالجيومورفولوجيا الساحلية، أو الجيوبوليتيكيات أو النقل. ويجب على معدى الخرائط اختيار الملامح بدقة، لأن الوضوح غالبا ما يتطلب أن تكون الرموز النقطية والخطية أكثر سمكًا من الملامح المصورة بصورة تناسبية. فمثلا، نجد أن الطريق الذى عرضه خمسة أمتار، يمثل على خريطة بمقياس 1: 50000 بخط لا يكاد يرى سمكه (مليمتر)، ولكنه مع ذلك يحتل مسارًا كارتوجرافيا يناظر قطعة أرض عرضها 50 مترًا. ونظرًا لأن المبالغة تكون كبيرة عند المقاييس الصغيرة جدا، وفى حالة الحدود وخطوط الكنتور، والتى ليس لها عرض من حيث المبدأ، يجب على مُعد الخريطة ألا يقتصر على التخلص من الملامح الأقل أهمية، بل يجب عليه أيضا أن يقلل من تعرج خطوط الأنهار وخطوط السواحل الملتوية، وإزاحة الرموز التى يمكن أن تتداخل، وأن يفك الحدود المتشابكة للمدن الصغيرة بدوائر ضيقة (Dutton, 1999). ويمكن أن يتطلب الوضوح والترابط توسيع المداخل الضيقة إلى خلجان مهمة، أو تكبير منعطف مهم فى طريق، أو إدماج قطع منفصلة ولكنها متجاورة من أراضى الغابات، وطمس الفروق بين أنواع مختلفة من أراضى المحاصيل. وغالبا ما تظهر الحاجة إلى تعديلات إضافية لإفساح المجال لمسميات مهمة على الرغم من أن الاختصارات المشهورة، يمكن أن تختصر أسماء

الشوارع والملامح، إذ إن الفشل فى تسمية الملامح المهمة قد يؤدى إلى الارتباك أو سوء التفسير.

ويمكن أن يكون التعميم مثيرًا للمشاكل فى الخرائط الإحصائية التى تشتهر باستخدام البيانات المجمعة أو المتوسطات لوصف الاتجاهات فى بيانات التعداد. ويلاحظ أن استخدام الرمز المساحى الموحد لدولة أو أمة كبيرة، متنوعة بطبعها ويمكن أن يشير إلى تجانس لا مبرر له، كما يمكن أن يُميع أنماطًا متماسكة واضحة على الخرائط ذات الوحدات المساحية الأصغر والأكثر مصداقية (Crampton, 2004). وتعتبر خرائط الكوروبلث مثيرة للمشاكل، إذ إنها تُعد باستخدام برامج إعداد خرائط جاهزة تجارية تقسم مدى قيم البيانات من أقلها إلى أكبرها إلى خمس فترات متساوية، ثم تمثل بعد ذلك بتتابع طيفى من الألوان (أزرق، أخضر، أصفر، برتقالى، أحمر) بما يتحدى التقليد المنطقى الذى يعنى أن «الأكثر دكانة هو الأكثر كثافة» للرموز المساحية التى تمثل بيانات الكثافة (Brewer, 1997).

ويمكن تصنيف الخرائط بطرق عديدة بما يعكس محتواها (خريطة طبوغرافية، خريطة شوارع)، أو ترميزها (خريطة كوروبلث) أو استخدامها المتوقع (خرائط كادسترالية، خريطة طريق)، أو ناشرها (خريطة حكومية، خريطة تجارية)، أو شكلها (خريطة حائط، خريطة أطلس، خريطة صحفية)، أو وسيطها (خريطة ورقية،

خريطة فيديو). ومن الجدير بالذكر أن هناك أشكالا جديدة عديدة للخرائط ظهرت أساسًا خلال القرن العشرين فقط. إذ إن الخرائط المصورة، التى تعود إلى اختراع منطاد الهواء الساخن فى القرن الثامن عشر، والتصوير فى القرن التاسع عشر، حلت محلها تقنيات أحدث مع تطور الطائرات الحديثة والأقمار الاصطناعية، بالإضافة إلى الكاميرات المعدلة والماسحات الإلكترونية التى تستخدم فى الاستشعار عن بعد (Dahlberg, Luman and Vaupel, 1990). وقد أصبحت الخرائط المصورة مكملا مهما «للخريطة الخطية line map» الطبوغرافية التقليدية، والتى سميت هكذا لأن الملامح تتحدد برموز متدرجة، ولا تستنتج من التقابل الطبقى. وعلى الرغم من أن الصورة الجوية الواحدة تمثل رؤية منظورية، حيث تتشوه المسافات محليا بالتباين فى الارتفاع، فإن المساحة التصويرية تسمح بتجميع خرائط طبوغرافية من صور جوية متداخلة، بالإضافة إلى الإعداد الكفء لخرائط تصويرية مصححة خالية من التشويه (كما فى جوجل إيرث Google Earth: www.earth.google.com).

وأدت التقنية الإلكترونية إلى تغيير كل من مظهر واستخدام الخرائط. فالخرائط المتحركة، التى أنتجت أولا على الأفلام، ثم أصبحت تنتج الآن باستخدام البرامج، تعامل الزمن كوحدة قابلة للمقايسة، وتنتج خرائط تاريخية ذات مقياسين، ومثال ذلك أن «عشر ثوان تمثل سنة» للزمن، وأن «بوصة واحدة تمثل خمسة أميال»

للمسافة (Harrower, 2004). وتقدم الخرائط الديناميكية عروضًا دراماتيكية للسطوح الإحصائية أو الأرضية، بينما تتغلب الخرائط الطبوغرافية التفاعلية على المعالجات التقليدية للمقياس والتعميم بجعل المشاهد يستطيع تكبيرها أو تصغيرها. وتستطيع الخرائط التفاعلية، التى تتيح للمستخدمين استرجاع معلومات إضافية بمجرد ضغطة أو تحريك رمز الفأرة على رمز ما، إزالة عدم التأكد الكامن فى الفئات على خريطة كوروبليث، أو تحقيق فهم أشمل لدولة غير مألوفة، أو موقع محلى لنفايات خطرة. ولم يقتصر الإنترنت على تسريع الحصول على المعلومات الجغرافية، مثل خرائط الطقس الرادارية اللحظية، ولكنه يوفر أيضًا وصولاً سريعًا إلى الخرائط التاريخية فى السجلات العامة، وخرائط الطرق المجانية ذات التوجيهات الشفهية التى يساندها المعلنون. وتتضح الآثار المجتمعية بصورة خاصة فى الخرائط التداولية التى تعتمد على الشبكة، والتى تشجع الحلول التفاوضية للتخطيط أو المسائل السياسية عن طريق عدة مؤلفين (Wiegand, 2002)، وفى «كارتوجرافيا الإنترنت» التى تبشر باستغلال أوسع لأشكال الاستشعار المتعدد، وقدر غير مسبوق من التكامل والمنتجات المعدلة، والتحديات الحتمية أمام المصممين والسياسيين والدارسين (Taylor, 2003)، (انظر قراءة الخريطة).

قراءات مقترحة:

Brewer (2005); Dorling and Fairbairn (1997); MacEachern (1995); Monmonier (1993); Peterson (2003); Southworth and Southworth (1982).

Map Projection إسقاط الخريطة

هى عملية تحويل هندسى للعالم الكروى إلى خريطة مسطحة. وتفهم عملية إسقاط الخرائط ببساطة بأنها عملية تتكون من مرحلتين، تبدأ بتقليص العالم إلى كرة أرضية افتراضية، والتى ستقرر بدورها المقياس المستخدم فى الخريطة. أما المرحلة الثانية فهى تطوير للمسقط السمتى والمخروطى والأسطوانى عن طريق تحويل خطوط الطول، ودوائر العرض، والسواحل، والحدود، بالتوالى إلى شكل مستو أو مخروطى أو أسطوانى. وتحتوى كل من هذه الأسطح المنتجة على شبكة واضحة من خطوط الطول ودوائر العرض. وفى بعض الأحيان تكون هنالك مرحلة ثالثة لإعادة ضبط الأماكن والأشكال، مثلما يقوم المسقط الجيبى بتصحيح المناطق القطبية الكبيرة فى المسقط الأسطوانى بتقويس خطوط الطول نحو الداخل باتجاه خط الطول المركزى.

وبسبب عمليات التمدد أو الانكماش أو القص، التى لا يمكن تجنبها، فإن مقياس الخرائط يختلف عادة من مكان إلى آخر حسب المسقط وكذلك مع الاتجاه من نقطة معينة،•ففى الإسقاط الأسطوانى، على سبيل المثال، قد يكون المقياس فى الاتجاه الشمالى الجنوبى ثابتا، فى حين أن المقياس فى الاتجاه الشرقى - الغربى يزيد بصورة كبيرة وغير محدودة كلما اقترينا من القطب. وبشكل عام، سيساوى المقياس، المقياس المقرر فقط عند النقطة أو الخط أو خطوط الاتصال بين الكرة الأرضية وبين سطح المسقط المستخدم. بالإضافة إلى ذلك، فإن التشوه يزداد فى المسافة من نقطة التماس، أو الخط المعيارى، وهو المكان الذى تكون فيه المواضع مشوهة بصورة أقل بالمقارنة مع المناطق الأخرى. إن السماح لسطح المسقط المستخدم باختراق الكرة الأرضية، يزودنا بحلقة أقل تشوها على المسقط السمتى، وبمنطقتين أقل تشوها على المسقط الأسطوانى والمخروطى. ويمكن لمنتج الخرائط أن يوائم الإسقاط لدولة أو منطقة محددة عن طريق اختيار سطح المسقط المناسب واتجاهه على الكرة الأرضية بعناية.

والعديد من المناظير والاتجاهات ممكنة. وعلى الرغم من أن كل أنواع المساقط تشوه معظم المسافات، فإنه يمكن لمساقط المسافات المتساوية أن تحافظ على المسافة الصحيحة من خط الاستواء، أو من أحد القطبين، أو أحد النقاط بنفس الاهتمام. وبشكل مشابه، فيمكن للمسقط المتساوى المساحات أن يحافظ على المساحات الصحيحة

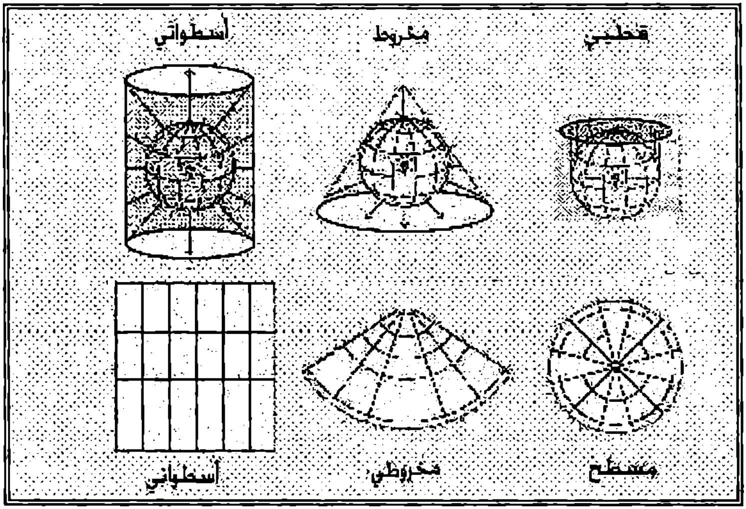
نسبيا للدول والقارات، فى حين أن المسقط المتطابق شكليا - الذى يحافظ على الأشكال الصغيرة والزوايا حول النقاط كذلك- مفيد خصوصا فى خرائط المقاييس الكبيرة للمناطق الصغيرة. وللأسف فإن المسافات الصحيحة والمساحات الصحيحة والأشكال الصحيحة تقتصر فقط على نوع واحد من هذه المساقط.

ولأن المنطقة الموقعة على خريطة لدولة أو إقليم يمكن رؤيتها بشكل يعكس أهميتها، فإن مسقط ميركاتور المشهور- الذى يصغر بشكل كبير الحجم النسبى للدول الاستوائية- أصبح يلاقى هجوما على تحيزه وعنصريته، وتركيزه على المركزية الأوروبية، مع اعتراضات كثيرة تأتى من مسقط جال بيترس، وهو مسقط متساوى المساحات ويشار إليه بأنه « عادل لكل الشعوب» على الرغم من وجود عدة امتدادات شمالية- جنوبية فى المناطق الاستوائية، والأشكال المناسبة، والزوايا، بشكل مقارن عبر غرب أوروبا وشمال أمريكا (Monmonier, 2004b). وتوفر العديد من مساقط المساحات المتساوية نموذجا أكثر توازنا لتشوه الأشكال، وتحاول عدة مساقط، الموازنة فى التشوه بين المساحات والزوايا. ويطمح منتج الخرائط إلى التركيز على الشعوب أكثر من المساحة الأرضية، ويمكن ذلك من خلال رسم خرائط للبيانات الاقتصادية والاجتماعية على شكل كارتوجرام والذى تمثل فيه المساحة حجم السكان (Tobler, 1993).

قراءات مقترحة:

Monmonier (2004b) ; Synder (1993)

هى عملية استخلاص المعلومات من الخريطة، وهى ممارسة خرائطية أساسية (انظر الكارتوجرافيا). ولقد تم إنتاج الكتب المرجعية المتعلقة بقراءة واستخدام الخرائط والكرة الأرضية فى



شكل (14) إسقاط الخرائط

بدايات عام 1500 وما بعده كمتطلب للحصول على تعليم راقٍ ومميز. وبعد عام 1650 أصبحت دعامة أساسية للخطاب العام، وبعد عام 1800 أصبحت دعامة للتعليم الابتدائى المنتظم لدول أوروبا المركزية. وكانت تمارين قراءة الخرائط جزءًا لا يتجزأ من دراسة التاريخ المحلى،

وهى المرحلة المبدئية للمناهج الرسمية فى الجغرافيا والتى تبنتها المدارس الألمانية الأساسية بعد عام 1871، وتم الاحتذاء بها بعد ذلك فى غرب أوروبا واليابان. وبعد عام 1900 تطور تفسير الخرائط الطبوغرافية كبيرة المقياس كمهارة أساسية لدراسة اللاندسكيب فى كل من الجغرافيا الأكاديمية والعسكرية (انظر **الجغرافيا العسكرية**). وقد أنتجت القوات العسكرية العديد من الكتيبات الفنية، وسيطرت المهام ذات الاتجاه العسكرى على المناهج التمهيدية لمقررات قراءة الخرائط فى العديد من الجامعات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدت الحاجة العسكرية كذلك للبحوث الأكاديمية فى علم الكارتوجرافيا و**الجغرافيا البشرية**، إلى العملية المعرفية لكيفية قراءة الخرائط لدعم إنتاج الخرائط التى يمكن قراءتها بسهولة وبشكل فاعل، فى حين شملت الجغرافيا السلوكية بحوثًا لتطوير مهارات قراءة الخرائط بين الأطفال والبالغين (وكذلك إنتاجيتهم للخرائط الذهنية).

وفى كل هذه الأحوال، فإن قراءة الخرائط تُفهم بأنها تؤدى أربع مهام بغض النظر عن المقياس المكانى للخريطة، وهذه المهام هى :

١- التعرف على مواقع أماكن محددة.

٢- الملاحة، والتى تستلزم اختيار الطرق، والتأكد من المواقع، والتنبؤ بالمستقبل.

٣-التعرف على الأنماط والتوزيعات والأشكال التضاريسية للمظاهر المكانية.

٤-محاولات القياس من الخرائط سواء كانت سهلة كتحديد المسافة والمناطق، أم معقدة كالتحليل الإحصائى للدقة الهندسية للخرائط (Maling, 1989).

وقد تم تطبيق هذه المهام على الخرائط القديمة والجديدة معا (انظر تاريخ الكارتوجرافيا). وفيما يخص علم الوجود (الأنطولوجيا)، فإن ممارسة قراءة الخرائط هذه، ستحافظ على الفكرة الحديثة لعلم الكارتوجرافيا (انظر المنطق الكارتوجرافى). إن الأداء المتكرر فى مؤسسات الدول المعنية، عمل على تطبيع التوقعات التى تؤكد أن الخرائط سيتم استخدامها فقط فى المهام المحددة لها.

وعلى العكس من هذه الرؤية المحدودة وغير المناسبة إلى حد ما، فقد بحثت الانتقادات الحديثة عن قراءة الخرائط كوثائق حضارية لتوضيح أهميتها الحضارية والاجتماعية (Edwards, 2003). وهنالك منهجان يستحقان الاطلاع عليهما تأثرا بشكل كبير بدراسات تاريخ الفن فى صناعة التماثيل، فقد قام هارلى Harley (2001b) بتحليل الخرائط على مستويين من المعانى: الأول يحمل معنى واضحًا للبيانات الحقيقية، ويمكن الوصول إليها مباشرة باستخدام الأساليب العادية لقراءة الخرائط، والثانى يحمل معنى ثقافيا غامضًا يتم تفسيره من خلال نظام الترميز التقليدى والأيقونى للخرائط. وقد أجرى

كل من وود وفلس (فى 142- 95 .wood, 1992, pp) تحليلا أكثر نظامية للخرائط كأنظمة تشابهية فى قراءتهم لبعض خرائط الطريق المعروفة. وأصبح مقالهم وبشكل مُستحق نموذجًا معرفيا لتفسير نقد الخرائط. ومع ذلك فإن توظيفهم المختلف والمركب للعلامات، كان مرحلة تمهيدية، مما يعنى أن أمنية التوصل إلى منهجية شاملة ودقيقة لقراءة الخرائط كوثائق حضارية لا تزال مستمرة.

قراءات مقترحة:

Edwards (2003); Wood (1992, esp. pp. 95-142).

السُوق **market**

يُعد السوق المثال غير القابل للجدل لما وصفه «رايموند ويليامس» «Raymond Williams» (عام 1976) بـ «الكلمة المُفتاح». وهو كنتيجة مُعقدة نوعًا ما، كانت معانيه مُتقلبة عبر التاريخ، كما كانت دائمًا استخداماته وتطوره «مُرتبطة بشكلٍ مُعقدٍ بالمشكلات التى كانت تستخدم فى المُناقشة» (p. 15). ولاحظ «آدم سميث» «Adam Smith» أن هناك نزعة إنسانية جوهرية لشحن ومُقايضة وتبادل الأشياء، وبعبارة أُخرى، تسليع العالم من خلال المُشاركة الفعالة فى الأسواق. ومن المُفارقات الكُبرى للاقتصاديات المُعاصرة، أن مُعظم المراجع تقوم بالقليل، لتبديد المفهوم بأن الأسواق غامضة أو خارقة،

مما يعكس القوى الهائلة للأيادى الخفية. ولم يكن هناك أحد سوى «رونالد كواس» «Ronald Coase» الحائز على جائزة نوبل، الذى لاحظ أن الأسواق امتلكت «دورًا غامضًا» فى النظرية الاقتصادية، على الأقل قبل أن تجذب انتباه آخرين من الحائزين على جائزة نوبل، مثل «جورج أكرلوف» «George Akerloff» و«جوزيف ستيجليتز» «Joseph Stiglitz» (انظر: McMillan, 2002).

ثم، كيف انتشر مُصطلح السُوق؟ فهناك معنى واحد تجريبى وجُغرافى: وهو أنه عبارة عن «مكان عام يُعقد فيه السُوق»، حيث يعنى الأخير «تقابل الناس معًا بغرض التجارة عن طريق البيع والشراء الخاص» (Online Merriam - Webster Dictionary). وبالطبع، تكون الأسواق، بهذا المعنى، ذات تاريخ طويل جدا - مُنذ تبادل السلع من خلال الوسيط (المال) - يمتد إلى آلاف السنين. وتُشير الأبحاث المتنامية، إلى أنه بينما لم يكن هناك أسواق رسمية بالمعنى المعروف، فإن التعامل الأوَّلى بالنقود يُسهل التبادل، ويعود إلى حوالى عشرة آلاف سنة، أما العملات الذهبية، فقد دخلت إلى التداول مُنذ حوالى 2500 سنة فى تركيا، كما استخدم السومريون قطع الفضة كنقود مُنذ ألفى سنة قبل ذلك التاريخ. وكما تكون الأسواق موجودة أيضًا فى الأعمال التُجارية الخاصة بتداول السلع، فهى أيضا تقوم بتسهيل وتعزيز تداول السلع وتعميمها. ويتضمن مُضاعفة الأسواق - بيع وشراء كل شىء تقريبًا- تسليع وانتشار السلع فى كُل زاوية

وركن فى العالم الذى نعيش فيه (Willams، 1983 [1976]). وإذا كان بعض من مجال عالمنا الاجتماعى يحتفظ بمناعة ضد الأوهام الفتاكة للسوق، فإن المدى الذى تسلل به منطق عالم التجارة إلى ثقافتنا وحياتنا الاجتماعية، يُعد غير مسبوق تاريخيا: فنحن لم نفعل ذلك على سبيل الحق أو مبدأ شراء أو بيع الأطفال، ولا حتى تجارة الأعضاء البشرية، والحيوانات المنوية، والبويضات التى يُمكن أن تكون جزءًا من أسواق التبادل النشطة. ويُمكن أن تكون هناك أسواق فى التجريد أو الخيال – فى الخطر المناخى، وفى مُستقبل عملات لا حُدود لها، وفى المُشتقات.

ويُعد هذا التعريف الوارد بالقاموس سطحيا؛ لأنه يذكر القليل عما تُشكله فعلًا، وما هى ظروف فرصة مُعاملات السوق. ويعد مُعظم علماء الاقتصاد (المُتأثرين بتحليل تكلفة المعاملات ودراسات القواعد الاقتصادية ومُؤسساتية بعض أشكال الاقتصاد الكلاسيكى الجديد) أن ذاتية عملية اتخاذ القرار، والمُشاركة، هى مُفتاح عمليات السوق: فالمشترون والبائعون يرغبون فى التبادل، ويستطيعون رفض أى اتفاق. وتفتح «الحرية» المزعومة للسوق – المُشترون والبائعون المُتحكمون فى مواردهم ولا يتصرفون تحت الإلزام الاقتصادى المُفرط – الاختيارات والتفضيلات المُعرضة لقيودٍ مُعينة (على الموارد وقواعد السوق). وهناك عدة جوانب مُهمة لهذا التعريف، هى: الجانب الأول، أنه حيث تُشكل علاقة السُلطة المعاملات، فإنها

ليست معاملات السوق (بل هى نوع آخر من المعاملات، يتم إدارتها أو التحكم فيها أو هى سوق سوداء). أما الجانب الثانى، فبالنسبة لفقر درجات الحرية، تكون المشاركة والاختيار مُقيدة جدا. وتُعد قوة المُساومة بين البائع والمشترى غير مُتكافئة، ويرى علماء الاقتصاد أن حق الاعتراض هو «نوع من الحرية». والجانب الثالث، هو أنه بينما المُنافسة ليست الظاهرة المحددة للسوق (فقد تكون الأسواق احتكارية)، فإن هناك الافتراض الذى يُضيف إلى الحُكم الذاتى (بحكم كونها بدائل). وكنتيجة لهذه السمات، فإن تعاملات السوق قد تُعرف بأنها:

التبادل الذى يتم طواعية، ويُمكن لكل فريق الاعتراض عليه، و(يكون خاضعًا لقواعد مكان السوق) ويُوافق كل فريق بحرية على الاتفاقات. ويُعد السوق مُنتدى لتنفيذ مثل هذه التعاملات (McMillan, 2002, p.6)

وتُعد تعاملات السوق المُحددة بهذه الطريقة محدودة بالطبع: فلم تكن الأسواق موجودة أبدا فى كل مكان، فهناك نطاقات يكون الوصول للسوق فيها محدودًا حتى فى الدول الرأسمالية المُتقدمة. ولا تُعد الكثير من التعاملات التى تتم داخل الأسر المعيشية وداخل الشركات وداخل الحكومات، تعاملات سوق طبقا للتعريف التقليدى. ومع ذلك، فإن هذه التعاملات غير السوقية، تحدث من خلال عالم التعاملات السوقية السائد، وقد تشكلت بالطبع بصورة مُباشرة

وغير مُباشرة بواسطة المنطق القوى لعمليات السوق. ومن الواضح أيضًا من تعريف تعاملات السوق، أن الأسواق تكون دائمًا فى «حرية» محدودة. ودائمًا ما تكون لها قواعد أكثر أو أقل رسمية. وتحتاج إلى أنماط من الثقة والاتفاق الاجتماعى. وأخيرًا وليس آخرًا، فهى تطلب دور الحكومة فى تحديد حقوق الملكية وتوفير مؤسسات قانون مُركبة تتعلق بالعقود. ويُؤيد هذه الفكرة وجود عدة أشكال للأسواق، وأن تعاملات السوق تستلزم كميات ونوعيات من المعلومات (غالبا ما تكون غير متاحة بشكلٍ غير مُتساو – كعدم تناسق المعلومات هو لغة كلاسيكية جديدة)، وأن هذه التعاملات السوقية، ربما تكون مُختلفة بصورة واضحة فى تكلفتها لكل من البائع والمشترى على السواء.

وعندما أشار سيميل (1978) أن التبادل يُعد أحد «أنقى أشكال التنشئة الاجتماعية الإنسانية وأكثرها بدائية»، فإنه قد أكد فكرة أن السوق عبارة عن **البناء الاجتماعى**. وكما ذكر الاقتصادى جون ماكميلان بجامعة ستانفورد أنه: لكى تعمل الأسواق، فلابد أن «تُبنى جيدًا»: ووفقًا لذلك، فإن مجال تصميم السوق يُشير إلى عملية تحليل وبراجماتية – البناء الهادف – لمؤسسات معاملات تبادل السوق. وكما يذكر ماكميلان:

ويتكون تصميم السوق من الآليات التى تنظم البيع والشراء، كما يتكون من قنوات تدفق المعلومات ويتكون من قواعد وقوانين الدولة التى تُحدد

حُقوق الملكية وتُحافظ على التعاقدات، كما تتكون من ثقافة الأسواق، وقواعد تنظيمها الذاتى، والرموز والاتفاقيات التى تحكم السلوك.... والتصميم العملى الذى يظل فى مُراقبة تكاليف المُعاملات... وتكون تكاليف المُعاملات مُتعددة ومُتنوعة. (2002, p. 9)

ولكن حتى مع الاعتراف بكل هذه المعطيات، فإنه ليس من غير المعتاد أن نسمع ادعاءات الاقتصاديين بأنه «ليس هناك من هو المسئول عن السوق» (McMillan, 2002, p.7). وإلى هذا الحد، كما أشار فاكلاف هافيل، أن «السوق هو الاقتصاد الطبيعى الوحيد». وهذا بالطبع، يضيف معنى آخر للسوق، الذى يُمكن أن يكون أيديولوجيا وسياسيا (انظر **الأيديولوجية**). وبالإضافة إلى الأسواق وتعاملات الأسواق، هناك فكرة «السوق»، أو «نظام السوق»، أو «السوق الحرة». وهى فكرة مُجردة – مُشتقة من التفاعلات الحقيقية ووظائف الكثير من مُختلف أشكال للسوق – ولكن أحدها برز فى لحظة مُعينة – ويرتبط ميثاقها الأساسى الحديث بكتاب آدم سميث «ثروة الأمم» «The wealth of nations» – ولها تاريخ طويل ومُعقد. فلقد كان سميث مدركًا تمامًا لحقيقة أن الأسواق لها محدداتها، وأن القواعد الحكومية والسلع العامة لا غنى عنها لعمليات الأسواق، وأن الأسواق التى تُترك لآلياتها، يُمكن أن تكون هدامة فى الحقيقة. ومع ذلك، فقد احتفظ بالفكرة الأيديولوجية، بأن الأسواق كانت مُتجذرة بصورة طبيعية فى الدوافع الإنسانية للمقايضة والتبادل. وهناك بالطبع

سرد آخر بديل، فحتى فى الوقت الذى كتب فيه سميث كتابه، كان عالمه تتقاذفه أمواج عمليات الاقتصاد الأخلاقى المُتميز، التى فضلت عملية (استخدام القيمة) على عملية (تبادل القيمة) (Thompson, 1991، والأفكار المنادية بنظرية السعر العادل. وقد حددت أشهر ردود الأفعال فى الدفاع عن هذا الميدان الذى كان ينظر إليه بأنه ما وراء السوق- المشاعات - الكثير مما يُمكن قبوله كسياسات (Neeson،1993). وعلى أقل تقدير، فإن السوق الحديث لم يكن طبيعيا بصورة كبيرة كنتاج لعملية نضال. وإنه النضال الذى يقع فى مركز عمليات السوق فى القرن الحادى والعشرين. إن الموارد العالمية المشتركة تمثل حدود المقاومة المعاصرة، وتشكل قواعد السوق Saad) - Filho and Johnson, 2005).

وتُعد الطبيعة المُختلف عليها للأسواق- فى التفاصيل أو فى عملياتها أو فى رؤيتها الطوباوية - مركزية فى أى فهم للاقتصاد، والليبرالية، والحداثة (Harvey, 2005). وقد تم نشر كلا من كتاب «التحول العظيم» «The great transformation» لكارل بولانى»، وكتاب «الطريق إلى العبودية» «The road to serfdom» لفريديريك هايك» عام 1944. ويعد «هايك»، الاقتصادى النمساوى، الذى تعلم تحت أقدام «لودفيج فون ميسس»، ولكنه ارتبط للأبد وبصورة كبيرة مع الفكر غير الاقتصادى المنتج فى مدرسة لندن للاقتصاد، وجامعتى شيكاغو وفرايبورج فيما بين عامى 1940 و1980، معروفًا بصورة

كبيرة كأحد المفكرين المعماريين البارزين للثورة المُضادة لليبرالية الجديدة. كما صرحت «مارجريت تاتشر» أن «ذلك هو ما نُؤمن به»، حينما كانت تنتقد كتاب «دستور الحرية» لهايك»، على مائدة فى 10 شارع داوننج أثناء اجتماع مجلس وزراء المحافظين. ويُعد انتقاد «هايك» للاشتراكية - بأنها تُدمر الأخلاق، والحرية الشخصية، والمسئولية، وأنها تعوق إنتاج الثروة وستؤدى إن عاجلا أو آجلا إلى الشمولية، نصًا لمدينة أور «وهى مدينة سومورية» ليوتوبيا السوق. وقد كانت الجماعية من حيث التعريف تركيبية أكثر من كونها نظامًا كاملًا للنمو: فقد كانت، كما قال «هايك»، بنائية أكثر من كونها تطورية، ومنظمة وليست عفوية، و«نظامية» (نظامًا تركيبيا) بدلًا من كونها «عشوائية» (نظامًا عفويا)، واقتصادًا أكثر من كونها «خصائص سوقية»، وإجبارية ومُحددة أكثر من كونها حرة وتجريدية (انظر: Gamble، 1996, pp. 31 -2). وقد تمثل خيالها القاتل فى أن الاشتراكية (والديمقراطية الاجتماعية لهذا الشأن) سلمت «بالتعدى المتهور على مُمتلكات الغير من النظام على أساس قوى من العشوائية» (Anderson, 2005b, p.16).

أما النصف الثانى من مشروع هايك، فكان دفاعه القوى عن الحضارة الغربية - أى الحرية والعلم والنظم العفوية المُشاركة فى تطوير تشكيل المجتمع الحديث («المجتمع العظيم» كما أَطلق عليه). وقد كان تعميقًا لنظام السوق الليبرالى (غير المخطط)، الذى برزت

منه الشروط المسبقة للحضارة، والمنافسة، والتجريب. ويُعد «هايك» مثل «فيبر»، حيث نظر إلى هذا العالم على أنه قفص حديدى، تشكل عن طريق المجهول، وفقدان المُجتمع، والمسئولية الفردية والشخصية. ولكن «هايك» ليس مثل «فيبر»، فقد نظر إلى هذه التراكيب، واستوعبها جيدا، كتعبيرات عن الحرية. ومن هذه الرؤية التفضيلية، كان المشروع الليبرالى الكلاسيكى فى الأربعينيات من القرن الماضى، كما رآه «هايك» تحت تهديد: فما حدث كالليبرالية كان مُحاكاة ساخرة، وهيكلًا مُخففًا ومُشوهًا للأفكار الفاسدة من خلال العقلانية البنيوية (كمُعارضة مع ما سماه «العقلانية التطورية»). وقد كان الأساس بين الليبرالية وكثير مما عُرف بالكينزية أو الديمقراطية الاجتماعية، حسب تقرير «هايك»، كارثيا إلى حدٍ ما. وما كان مطلوبًا، حسب ما أوضحه عند تأسيس جمعية مونت بيلرين عام 1947 هو إحياء، وتطهير الليبرالية الحقيقية (التخلص من التراكمات). وقد كانت موجودة هناك لكى لا تكون هناك مُساومة مع الجماعية، فالأرض المسلوبة يجب استعادتها، وفى كتاباته وترويجه لمراكز الأبحاث مثل معهد الشئون الاقتصادية ببريطانيا - العقول تثق بأمثال «كيث جوزيف» و«مارجريت تاتشر» - قام «هايك» بشن حرب باردة بقوةٍ على الأفكار. وكان «هايك» عضوًا فى اللجنة الرياعية الأوروبية للمفكرين (التى ضمت بجانبه «كارل شميت»، و«ليو شتراوس»، وشمايكل أوكيشورت»)، حيث جاءت أفكارهم، فى حين كانت فى علاقة متوترة مع بعضها بعضًا، لكى تُشكل المسار الفكرى لبدايات القرن الحادى والعشرين (انظر:

Anderson, 2005b). ولم يكن «هايك» مُحافظًا بسيطًا أو ليبراليا، ولا من أنصار مبدأ «دعه يعمل» (التى رآها «عقلانية زائفة»). ولقد وضع نفسه مع أصحاب التقليد الفردى لـ «هيوم»، و«سميث» و«بورك» و«مينجر»، وبالتالى، وفرت له جسرًا للربط بين الحليفين (المحافظين والليبراليين) وتكوين مفهوم الليبراليين الكلاسيكيين من أجل صُنع قضية مُشتركة ضد أنصار الجماعية (Gamble, 1996, p.101). وعودة إلى عمليات توغل النظم، فقد تطلبت إعادة تصميم الدولة، وقد كان هناك بناء قوى ليخدم قيم دور القانون (واضعًا الجميع خارج دورة التصويت لمدة 45 عاما)، حام لقانون الحرية من منطق السيادة العامة. وكما يلاحظ «أندرسون» (2005a, p.17) أن مُعادلة «هايك» الصحيحة، كانت عبارة عن «اختيار عشوائى لصانعى القرار، ولكن دون تطبيق الديمقراطية».

واعتقد «كارل بولانى» عالم التاريخ الاقتصادى والاشتراكى المجرى، أن نظام الليبرالية فى القرن التاسع عشر قد مات، ولم يتم إحياؤه مجددًا. وبحلول عام 1940، اختفت «كل بقايا» نظام الليبرالية الدولى، وكان الهدف من التبنى الضرورى للإجراءات، هو صد تدمير التنظيم الذاتى للسوق (استبداد السوق). ولقد كان صراعًا بين السوق والمتطلبات الأولية لحياة اجتماعية منظمة، التى جعلت ذلك الشكل من أشكال الجماعية أو التخطيط حتميا (Polanyi, 1944). ولم يكن نظام السوق الليبرالى – على عكس «هايك» – «عفويًا»، بل كان تنمية مخططة، وكان زواله نتاجًا لتنظيم السوق نفسه. وقد يكون

تنظيم السوق هو توفير الحرية للاستثمار جنبًا إلى جنب مع حرية الارتباط. وقد كان المنحدر الخطر، حسب رؤية «بولانى»، هو اليوتوبيا الليبرالية، التى يمكن أن تعود من خلال فكرة الحرية، فالأمر لا يستدعى أكثر من تأييد فكرة المشروعات الحرة، والفكرة التى تقول بأن التخطيط ليس أكثر من كونه إنكارا للحرية، وأن العدالة والحرية المقدمة عن طريق القواعد أو الضبط، تصبح أكثر من «مظهر زائف للعبودية» (1944, p.258). فالليبرالية فى هذا التقدير سوف تبقى فاسدة، وستسوى أوضاعها بصورة كبيرة، بالتسلط الذى يفرضه تهديد الديمقراطية العظيم. وجاء الدفاع العفوى للمجتمع، كردة فعل للرأسمالية الحديثة المحتوية على «الحركة المزدوجة» الشهيرة، التى انفصلت فيها الأسواق بصورة متسلسلة ومتوازية من المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، وتم إعادة تركيبها فيها- والتى سماها «بولانى» «اكتشاف المجتمع». وبصفة خاصة، إمكان مكافحة سيطرة السوق المنظم لنفسه، التى يمكن أن نجدها فى مقاومة تسليع الثلاثة سلع التصورية (الأرض والعمالة والمال): ومثَّلت هذه التفاعلات الدفاع العفوى للمُجتمع (Burawoy, 2003).

لقد تشكلت عقليات السوق وضد السوق لكل من «هايك» و«بولانى» فى سياق الفاشية، والهبوط الاقتصادى العالمى، والثورة والحرب العالمية. وإذا نظرنا للوراء عند ظهور (التحول العظيم) و(الطريق إلى العبودية) من بداية 2008، نجد ذلك مفيدًا تمامًا: حيث نرى الإمبراطورية الأمريكية (الليبرالية الجديدة العسكرية)، و«الحرب

العالمية على الإرهاب» (انظر: الإرهاب)، وسيطرة رأس المال العالمى بدون قيود، وعودة المسلمين مُجددًا، ومجموعة «الدول الفاشلة» (والتى تعرف بفشل التنمية القومية العلمانية) وظهور ما يسمى بالحركات المناهضة للعولمة، وصعود التنظيم المدنى. ومن الناحية الفكرية، كانت هناك طفرة لأفكار «بولانى» فى الجانب الأكاديمى (انظر: Williams, 2005a)، ولكن كانت هناك قراءات فاحصة قليلة لأفكار «هايك»، والتى ساعدت على ولادة هذه التطورات. ومن أحشاء هذا الاضطراب، انتصرت رؤية «هايك» - فقد حان الوقت لتمرير الحركة الليبرالية الدولية. وإنها لمسيرة طويلة، بدأت مع «مونت بيلرين» حتى سقوط سور برلين، وحركة «ليس هناك بديل» والتى استغرقت أربعين عامًا. وطبقًا للتاريخ المختصر لهارفي (عام 2005)، فقد مرت من خلال مجموعة علماء الاقتصاد التشيليين (المعروفين بأولاد شيكاجو)، ومجمع صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتنمية، وثورات ريجان- تاتشر، ومصادرة شركات الطاقة فى فترة السبعينيات ضد خلفية انخفاض المنافع والنصيب من الدخل. وحتى إذا كانت «الليبرالية الجديدة العالمية»، افترضت الآن نوعًا من المحافظة الجديدة والدعم العسكرى (Saad - Filho and Johnson, 2005). فلا يبدو أن هناك من يمكن له أن يناقش هيمنتها كما صاغها «جرامشى»، بأن هناك ثورة إيجابية «هايكية» تبدأ من القمة (Silver and Arrighi, 2003). ولقد شهدنا ما أسماه اليسارى المتشائم «بيرى أندرسون» (2000c) «انتصار الليبرالية

الجديدة الساحق»، مع الليبرالية الجديدة الحاكمة الموحدة عبر الكرة الأرضية، كأكثر الأيديولوجيات نجاحًا فى تاريخ العالم ,Anderson) (2002c. هذه «الرؤية السلسة» لليمين، لا تتعادل مع اليسار: فيترك «أندرسون» الليبرالية الموحدة (يضع جانبًا ما يسمى الاشتراكية) الآن بعيدة مثل «أساقفة أريان»، وأصبحت المقاومة الآن مثل «البقايا فى الرياح»، ويمكن لليسار أن «يسكن تحت سماوات العدالة المطلقة». وبالطبع، مع السقوط غير المتوازن لوول ستريت، وطوفان المؤسسات المالية فى أواخر 2008، متبوعة بعمليات الإنقاذ الضخمة التى قامت بها الحكومات فى أوروبا وأمريكا، يبدو أن الانتصار الساحق لأندرسون اليوم، يُعد مختلفًا.

وتظل العمليات التى تم بها تأسيس هيمنة السوق الليبرالية الجديدة - والتى تم على ضوئها تقييم أشكال المقاومة - قصة لا نعرف أصلا لها حتى الآن. ويُمكن ترتيب فريق الشخصيات - بداية من مدرسة الاقتصاد النمساوية إلى مجموعة ريجان- تاتشر- كول ترويكا - ولكن ذلك يُفسر القليل جدا. ويُمكن أن يُنظر إلى الليبرالية الجديدة، على أنها رد فعل طبقًا لأزمات سبعينيات القرن الماضى. فالشركات العالمية متعددة الأطراف، وأموال وول ستريت، فرضت أشكالًا قاسية من التنظيم الاقتصادى - الإصلاح الهيكلى - لاستئصال أى بقايا للتجميع فى دول العالم الثالث للأبد. ولكن فيما وراء هذه الأوصاف العامة، فقد أصبحنا بمفردنا أمام الكثير

من الأسئلة والمفارقات، والتى سوف أعرض بعضها. لماذا أصبحت مدرسة لندن للاقتصاد وشيكاجو - مراكز الفابية الاشتراكية البريطانية، ونوع من الليبرالية الأمريكية - هى المراكز الداعمة لليبرالية الجديدة؟ فلم يكن «هايك» فى النهاية، مُرتبطًا بقسم الاقتصاد، وكان وصول «رونالد كواس» لشيكاجو، هو النقطة الفارقة بالنسبة لليبرالية الجديدة. كيف أصبح البنك الدولى - معقل اقتصاد التنمية فيما بعد الحرب، ونوع من سيطرة الدولة- هو المتحدث بمبدأ «دعه يمر»؟ ويشرح «هارى جونسون» (الذى شغل عدة مناصب فى مدرسة لندن للاقتصاد وشيكاجو) هذه العملية، ولكن كيف نفسر تمسك الليبرالية الاقتصادية بالقطاعات المهمة فى البنوك (غالبا باقتصاديين من الدرجة الثانية) ضد الخلفية القوية للكينزية؟ كيف اكتسبت أفكار علماء اقتصاد مثل «بيتر بوير»، و«ديباك لال»، مثل هذه الجاذبية؟ إن انتقادات كينز ارتبطت بمعارضى سيطرة الدولة المتعادلة، بواسطة العديد من مفكرى اليسار خلال سبعينيات القرن الماضى. وبعبارة أخرى، فإن تتبع الطرق التى رجحتها الإخفاقات الحكومية فى التعامل مع إخفاقات السوق فى أفكار التنمية، تتطلب صورة معقدة من الطعون الاستطرادية والممارسات السياسية: ففى الواقع، ادعى العديد من المهندسين ذوى الفكر الليبرالى الجديد (من بينهم «ميلتون فريدمان») فى منتصف وأواخر السبعينيات من القرن العشرين، أنه لم يأخذ أحد أفكارهم بجدية. واعتقد «هايك» أن كتابه «الطريق إلى العبودية»، دمر مستقبله الوظيفى وهمَّش مشروعه

بالكامل. ولقد كان التضخم فى سبعينيات القرن العشرين - كما يذكر «فريدمان» - هو الذى كشف الصدوع فى الصرح الكينزى. والقضية هى أن انتصار الليبرالية الجديدة الساحق، كان مسبوقًا بعقود من الوسطية، والتشاؤمية، والتنافر، وأن قوى الطبقة التى فُرضت حول وخلال الليبرالية، قد شكّلت السلوك والأشكال التى يمكن للثورة المضادة أن تمضى قدما بها. ويثير أسلوب تفكيرنا حول سلطة السوق الآن، تساؤلًا حول كيفية رؤية الشخص لهذه المسيرة الطويلة عبر كل هذه المؤسسات. إن السقوط الكارثى لبنوك الاستثمار الأمريكية، وعدم الثقة فى وكالات التصنيف الائتمانى، التى تتشابه مع نموذج الهبوط العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين، ترى أن مشروع الليبرالية الجديدة، قد اقترب من الدمار، وأنه فى محطته الأخيرة. وقد وضعته جريدة نيويورك تايمز فى صدر صفحتها فى بداية عام 2009 تحت عنوان «كلنا كينزيون الآن».

قراءات مقترحة

Elyachar (2005);Prasad (2006); Scabas (2007)

عملية ماركوف (أو سلسلة ماركوف)

Markov process (or Markov chain)

نوع من العمليات التصادفية التى تكون فيها احتمالية أن يكون العنصر فى حالة محددة فى زمن معين (ز)، متوقفة على حالة

(حالات) كانت عليها فى أوقات سابقة. وتمت تسميتها بهذا الاسم على اسم عالم الإحصاء الروسى ماركوف، الذى كان أول من عرَّف هذه العملية. والشكل الأبسط لهذه العمليات والمعروف بعملية ماركوف من المستوى الأول، يكون حينما يتم الاعتماد بصورة كلية على الوقت السابق مباشرة. ويمكن تمثيل هذه العملية بمصفوفة احتمالية الانتقال /التحول التى تمثل فيها الصفوف والأعمدة الحالات المختلفة، بينما تمثل الخلايا، احتمالات الحركة بين هذه الحالات. فعلى سبيل المثال؛ حركات الهجرة بين ثلاثة أقاليم (أ) و(ب) و(ج) يمكن نمذجتها على النحو التالى:

الحالة فى الزمن (ز) + ١

الحالة فى الزمن (ز)	(أ)	(ب)	(ج)
(أ)	٠,٨٠	٠,١٥	٠,٠٥
(ب)	٠,٠٨	٠,٩٠	٠,٠٢
(ج)	٠,١٠	٠,٠٥	٠,٠٨٥

من هذه الطريقة يمكن أن نرى أنه فى الفترة بين الزمن (ز) والزمن (ز)1+، سيبقى 80 % من سكان المنطقة (أ) فى منطقتهم، و15 % سينتقل للمنطقة (ب) و5 % سينتقل للمنطقة (ج)، وبالمثل للتحركات من المنطقتين (ب) و(ج) فى الصفين الثانى والثالث. وبتكرار العملية

فى المصفوفة يمكن إعادة توزيع نمط هؤلاء السكان، ليصل إلى نمط مستقر مستقل يختلف عن النمط الأول له (مفترضا عدم حدوث مواليد أو وفيات أو تحركات سكانية من وإلى المنظومة بكاملها)، وقد تم استخدام نموذج ماركوف لدراسة الهجرة، وتفشى الوباء، ونمو وتحركات الشركات، والاتجاهات والتباينيات فى التجميع الاقتصادى الإقليمى، كما يمكن استخدامه كعنصر فى النمذجة الديموغرافية الأكثر تعقيدا.

قراءات مقترحة

Collins, Drewett and Ferguson (1974); Rees and Wilson (1977).

ماركسية **Marxism**

هى مجموعة من الأفكار والممارسات التى طورها كارل ماركس (1818 - 1883) وأضاف إليها تلاميذه بعد وفاته، وتنقسم كتاباته الضخمة إلى عدة أقسام: أولا الكتابات التى طورت النظرية العريضة للتاريخ (المادية التاريخية) كجزء من نجاح أنماط الإنتاج، والتى تلعب فيها التغيرات الاقتصادية وتركيبة المجتمع دورًا أساسيا وحيويا. ثانيا الكتابات (كمجلدات الرأسمالية الثلاث) التى طورت الاقتصاد السياسى أكثر تفصيلا للرأسمالية، كجزء من أسلوب الإنتاج،

باستخدام نظرية العمل فى القيمة، لاكتشاف الاختلافات الخفية والاتجاه نحو الأزمات. ثالثا الكتابات المصورة والمتعددة فى الفلسفة الجدلية والأساليب (انظر الجدلية). رابعا التحاليل الواسعة النطاق للقضايا المعاصرة، التى وضُعت لرسم نظريات أوسع (مثل البرومير الثامن عشر للويس نابليون) (أى تاريخ 9 نوفمبر عام 1799 والذى يشير طبقا لتقويم الثورة الفرنسية إلى اليوم الذى أعلن فيه نابليون بونابرت نفسه، ديكتاتورا، عبر انقلاب عسكرى) والقضايا الجدلية، وعدد هائل من الكتابات الصحفية لعدد من الصحف.

ولم يمثل ماركس فكرة واحدة فقط من أفكاره التى تغيرت بالتدريج خلال سنى حياته. وزعم لويس ألتوسير، أحد الماركسيين المتأخرين (انظر Althusser and Balibar, 1970)، بأنه وجد انقطاعًا معرفيا رئيسًا بين أعمال ماركس المبكرة والتى ركزت على النصوص الفلسفية، والجانب الإنسانى، حيث تأثر فيها بشكل كبير بهيجل، وبين أعماله المتأخرة التى اتسمت بالطابع العلمى وتحليل الاقتصاد السياسى، ويرى جولدنر (1980) Gouldner أنه يمكن التمييز بين أعمال ماركس القديمة والحديثة، ويتضح بصورة أكبر فى التوتر بين الثقة فى «الماركسية النقدية» و«الماركسية العلمية» المحددة. ويختلف أغلبية الشارحين الذين يفضلون التركيز على الاستمرارية الكامنة فى أعمال ماركس على التأكيدات التى يضعونها لمختلف المواضيع والنصوص. وأصبحت الماركسية مجموعة من النظريات التى يدور

حولها الجدل، أكثر من كونها بنية واحدة مدونة. وهذا سبب من أسباب حيوية الماركسية وكونها لافتة للانتباه.

وتحدد التواريخ الماركسية عادة مختلف مراحل التطورات والاختلافات (McLlellan, 1979). وقد طور أول إصدار مدون «للأصولية الماركسية» بعد وفاة ماركس من قِبل كل من إنجلز، وكاوتسكى، وبرنشتاين، وبلخانوف، الذين أصدروا معارضة منهجية للنظرية المادية حول التاريخ، والجدلية، وطبيعة الرأسمالية، ونظرية الثورة. وقد اعتمد لينين بعد ذلك المراحل الأصولية لبلخانوف فى عرض التاريخ لتبرير الثورة فى دولة متأخرة رأسماليا مثل روسيا، ولكن ومع تراجع الثورة وبداية الستالينية، اتجهت الماركسية اللينينية وبسرعة نحو الإيديولوجية الأساسية للدولة السوفيتية المركزية.

وكانت الماركسية الغربية التى مثلها كل من لوكاس، وكورش، وجرامشى، ومدرسة فرانكفورت مطورة جزئيا كردة فعل تجاه وجهة النظر هذه، محولين تركيزهم بعيدا عن الاقتصاد السياسى وتوجيهه إلى الجوانب المهملة من الثقافة، والإيديولوجية، والفن، وبالعودة إلى هيجل، وتأثيره على ماركس، فإنه قدّم مواضيع فلسفية كامنة فى أعماله.

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التنوع الداخلى المتزايد فى التقليد الماركسى، حيث استجاب الماركسيون وتفاعلوا مع التغيرات الأخرى فى الفلسفة والنظريات الاجتماعية. وحاول

جان بول سارتر، المزج بين إعادة تفسير الماركسية والوجودية، وطور ألتوسير قراءة الماركسية المرتبطة بشكل ما بالبنيوية بطريقة حاول فيها الحفاظ على الماركسية، بما اعتبره التوأم المنحرف لكل من النزعة التاريخية والنزعة الاقتصادية. وقدمت الماركسية الألتوسيرية علم النظام الاجتماعى، مع الحكم الذاتى النسبى لمستويات التنظيم، فى الهيمنة والاقتصاد المحدد فى المقام الأخير. وقدمت ماركسية ألتوسير فى النهاية، علم النظم الاجتماعية اعتمادًا على مستويات تركيبية فى الهيمنة والاقتصاد المحدد بدرجة نسبية.

وأثارت بنيوية ألتوسير ردود أفعال قوية أدت إلى انتشار تيارات جديدة عبر العقود الماضية. وفضل هارفى Harvey ([1982] 1999) العودة إلى كتابات ماركس ليوضح الاحتمالات المستمرة فى الإصدارات الأصولية للماركسية. وقد بحث مهندسو الماركسية التحليلية مثل كوهين ورومير وإيلستر، فى بناء أساسيات الاقتصاد الجزئى للماركسية باستخدام نظرية الخيار العقلانى، وفصل الجدلية بين الفلسفة التحليلية ونظرية العمل للقيمة فى الاقتصاد الكلاسيكى الجديد. وسعى الماركسيون الواقعيون إلى تكوين قاعدة فلسفية قوية للماركسية، بالاعتماد على التطورات الأخيرة للفلسفة الواقعية. وقد سعى الماركسيون المعارضون للماهوية، إلى حذف بقايا الحتمية الاقتصادية من الماركسية الألتوسيرية. وحاول ماركسيو ما بعد الحداثة مثل لكلاو وموفى (1985) إيجاد مقاربة مع تفكيكية

جاك ديريدا. ويبقى السؤال قائما عما إذا كانت هذه التطورات القائمة تندرج تحت مصطلح الماركسية، أو ما بعد الماركسية.

وقد تم تطوير معظم الأعمال المثيرة للاهتمام بالحوارات والنقد عبر الحدود، كاشتراك ديلوز وجوتارى Deleuze and Guattari) (1984 فى الرأسمالية والشيزوفرينيا لسيجموند فرويد، وماركس، وباروخ سبينوزا، أو الواقعية النقدية التى حاولت البحث عن التكامل بين ماركس وميشيل فوكو. كما كانت هناك ارتباطات حيوية بالجغرافيا البشرية، حيث تأثر الكثير من الجغرافيين بالأدب الذى حوى وبشكل واضح، قراءات ماركس، واحتوت العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الأنثروبولوجيا والاقتصاد وعلم الاجتماع، على تاريخ أطول للمصطلحات مع ماركس والماركسية. ولكن من الخطأ أن يحسب تأثير كتابات ماركس على المشروع الحالى للجغرافيا الماركسية؛ لأن المناهج الأخرى التى دخلت فى الحوار، كانت قد تميزت بالماركسية، وقد تركت تلك الآثار فى المقابل بصمتها فى التحقيقات الجغرافية. كما أنه ما زالت هناك تحركات متأخرة، بدأت فيها الماركسية الحديثة بإيجاد مصطلحات تتواءم مع الاهتمامات الرئيسية للجغرافيا البشرية. ومن جهة أخرى، يتوجب توضيح مفاهيم المكان، والمجال، والطبيعة، التى تتطلب إعادة تشكيل بعض المسلمات الأساسية للماركسية. وسعى هارفى «(«1982» 1999) Harvey» بوجه خاص إلى إعادة النظر إلى الماركسية كالجغرافيا التاريخية المادية، القادرة على معالجة التنمية

غير المتساوية بوضوح للرأسمالية (انظر إنتاج الفضاء المكانى)، وفى المقابل، فإن هناك نقدًا متزايدًا للمركزية العرقية، ليس فقط على الماركسية الكلاسيكية، بل وحتى على الماركسية الغربية. وأدى هذا إلى تقدير الإنتاج الموضوعى للاختلافات الجغرافية التى أصبحت ممكنة بفضل دراسات الجغرافية الإقليمية التى نشطت بارتباطها مع فترة ما بعد الاستعمارية الذى كان متأثرا بالإرث الماركسى. ونتيجة لكل هذه التحديات المتمثلة فى النقد والحوارات، استمرت الماركسية فى التطور كجزء من التقليد اليومى، متفاعلة مع التيارات المحيطة بأساليب جديدة وبسرعة مع الأشكال الجديدة.

اقتصاد ماركسى Marxist Economics

ميدان مستحدث يمتد إلى السلسلة المنهجية، بدءًا من المنهج العقلانى والجدلى للتركيبية والتمحور حول الطبقية، إلى منهج الخيار العقلانى للتمركز حول الذات، وإذا كان هناك ما يطلق عليه «الاقتصاد الماركسى المترابط»، فإن السبب يعزى إلى ما لم يتم التطرق إليه، ألا وهو الاقتصاد الكلاسيكى الجديد (وفى المقابل فإن المجموعات الفرعية للاختيار الماركسى العقلانى الذى يسعى إلى إعطاء الاقتصاد الماركسى المؤسسات الصغيرة، والتى تضم مشاريع كل من آدم برزيوسكى، وصامويل بولس، وهاربرت جنتس، أو جون زويمير، تنحرف وبشكل خطير باتجاه المتغيرات التى أعقبت اختلافات

ما بعد نظرية والرسيان للنظريات الكلاسيكية الجديدة). وفى أبسط تغيراتها، ينظر الاقتصاد الماركسى، بعكس مثيله الكلاسيكى الجديد، إلى الأفراد ككائنات اجتماعية، إذ يركز على البنيوية الاجتماعية أكثر من تركيزه على سلوك الأفراد، كما يهتم بمعاناة طيقية والذى يؤكد فيه بأنه مترابط مع الجوانب الاجتماعية الأخرى بطريقة معقدة ومتناقضة. ويُفهم الاقتصاد على أنه الحقل الذى يمكن أن يستغل الطبقات، ويظهر تأثيره القوى على الحياة الاجتماعية، والاستغلال، هو المفتاح المحرك فى الاقتصاد الماركسى، ويعود إلى «العملية الطبقية، وفيه أن الشخص الذى يمتلك عددا كبيرًا من العمال، ليس هو الشخص المناسب لذلك.

وقد قدم المؤرخ روبرت برنر تحليلا مميزا مبنيا على الطبقية، للانتقال غير المتصل من نظام الإقطاع إلى الرأسمالية المبكرة فى غرب أوروبا، وصور بشكل مقنع عمومية الاقتصاد الماركسى كبنية لفهم الأزمات الاقتصادية ودورات النمو. وبفض الشراكة مع تلك الخيارات العقلانية، فإن الماركسيين الذين يدعون أن شروط المؤسسات المسبقة للنمو الاقتصادى هى نتاج الإجراءات العملية أو الإستراتيجية المتخذة من قبل ممثلى الاقتصاد المستقل (انظر Carver and Thomas, 195)، اعتقد برنر بأنه ليس من المؤكد تناول مجتمع خال من ممثلى الاقتصاد عوضا عن أخذ موضوع لأحد ممثلى هذا الاقتصاد إلى العوائق غير الاقتصادية (Brenner, 1986, p. 25). ثانيا وكقاعدة فإن الإجراءات العقلانية للمصلحة الذاتية فى مثل هذه الحالات

ستظهر أهداف الحفاظ على علاقات الممتلكات القائمة، بالتالى إعاقة التطور الاقتصادى، وثالثا وفى حالة وجود تطور اقتصادى، فإنه سينظر إليه على ضوء المقدمة الثانية كنتيجة غير مقصودة للصراعات بين الطبقات المعادية (ibid., p, 26).

إن مساهمة الجغرافيين المتميزة فى الاقتصاد الماركسى، أظهرت بأن ديناميات الرأسمالية تعد من الأمور الجوهرية فى الجيوبوليتيكيا، وبالتالى أوضح الجغرافيون الراديكاليون، كديفيد هارفى ودورين ماسى، بطريقة مختلفة، كيف أن تدخل العلاقات الطبقية فى نزع فائض العمالة، والتى تمتد مكانيا وبعمق، متصلة باختلاف أنماط التنمية غير المتساوية، سواء على المستوى المحلى، أم الإقليمى، أم الدولى، بينما الدراسات الأخرى كدراسة ماسى، تبين كيف أن حدود المكان، تتدخل صدفة، بالإضافة إلى النوع، وعلاقات السلالة، فى النتائج الاقتصادية فى البنى المكانية الأوسع للراسمالية، والدراسات الأخرى كدراسة هارفى التى اهتمت أكثر بتفصيل اجتمالية رسم الديناميات الجغرافية والتاريخية، كاستجابة صائبة فى مراجعة التراكمات المتزايدة للأزمات التى تولد نتيجة الحدود الملازمة لها، ونجد هنا استمرارية مع الاقتصاد الماركسى لكل من هنريك جروسمان، وإيرنست مانديل، وجيمس أوكونور، الذين ربطوا وبتشكيلات متباينة نظرية ماركس لتراكم الرأسمالية بنظرية الأزمات (انظر الجغرافيا النقدية والجغرافيا الماركسية).

مقترح للقراءة

Harvey (1985b); Massey (1995)

.

جغرافيا ماركسية **Marxist geography**

هى تحليل للأحوال والعمليات الجغرافية ونتائج النظام الاجتماعى والاقتصادى وعلى رأسها النظم الرأسمالية، باستخدام أفكار النظرية الماركسية. والجغرافيا الماركسية مهمة لدورها فى تطوير هذا المجال، وأكثر أهمية فى تحليلها للعالم المحيط بنا.

وكان للماركسية فى أواخر ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضى تأثيرات مهمة بنظرياتها على الجغرافيا، وبسبب السياسة المتطرفة فى تلك الفترة، أصبح الكثير من الجغرافيين غير راضين عن الرؤية التكنوقراطية المهيمنة على الجغرافيا وهو العلم المكانى الوضعى. وقد لاحظوا عددا من الأمور منها: الاهتمام الضئيل بالأنماط المكانية، والتى جعلتها عادة غير مدروسة وغير منافسة للعملية الاجتماعية التى تعطى الأدلة غير المنصفة لتلك الأنماط، مما أدى إلى الأمر الثانى، وهو أن التقنيات والتحاليل الجغرافية المحايدة والموجهة فنيا وظاهريا، كانت تطبق فى الممارسات لتمكين وإدامة العلاقات المختلفة للهيمنة، وثالثا إن القوانين الدولية المطورة من قبل المحللين المكانيين، كانت عادة مجرد تعميمات للمجتمع الصناعى

فى الغرب. وفى المقابل كانت نظرية ماركس جدلية، بالإضافة إلى كونها سياسية، وركزت على تحليل ومعالجة الاستغلالية، وعدم المساواة، والعالمية، وبالتالى عدّها الكثيرون نظرية ذات أساس مثالى للجغرافية النقدية التى سعت إلى فهم ومواجهة إنتاج الجغرافيات غير المتساوية. وصيغت **الجغرافيا النقدية** من النظريات الماركسية، والتى تطورت بسرعة فى هذا المجال، ومع ظهورها كان الإصدار الأول لمجلة «أنتيبود» Antipode فى عام 1969 وظهرت بنيويتها النظرية ونقاط انطلاقها من العلوم المكانية الوضعية فى كتاب ديفيد هارفى «العدالة الاجتماعية والمدينة» فى عام 1973.

وكان المنهج الماركسى فى **الجغرافيا البشرية النقدية**، هو المهيمن فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وقد طور العلماء المختصون فى هذا المجال وبشكل متزايد، الحسابات الشاملة والمفصلة للديناميات الجغرافية فى الرأسمالية، موضحين بشكل مقنع، أن نظريات ماركس للرأسمالية كانت غير مكتملة، بصرف النظر إلى الديناميكية المكانية والعملية الرأسمالية القابلة للتعريف، وأنها أساس العلاقات المترابطة لكثير من المواضيع ذات الاهتمام فى الجغرافيا البشرية والبيئية المعاصرة. وعلى الرغم من أن ظهور الكثير من هذه الأعمال جاء من خلال نقد العلوم المكانية، فإن بعضها لا تزال تحمل آثار تلك التقاليد النظرية، وسعت الجغرافيا الماركسية فى بداياتها إلى إعطاء حسابات منظمة، ومنطقية، ومستنتجة للعملية

المكانية والنتائج المحتملة من الديناميكية الذاتية، والتى تفهم على أنها أصلية فى الرأسمالية. ويعتبر كتاب ديفيد هارفى «حدود رأس المال» . هو الكتاب الوحيد ذو الأهمية والأبرز فى هذا المجال، والذى سعى فيه هارفى كما سعى فى أعماله الأخرى، إلى استكمال العمل الذى أسسه ماركس (انظر «1982» «Marx, 1967») لتحليل الطرق التى من خلالها تستخدم الرأسمالية المكان وتنتجه بالإضافة إلى بعض الروابط الجغرافية. وقد فسَّر استمرار التنمية غير المتساوية على سبيل المثال على مقاييس مكانية متعددة، على أنها نتائج محتومة للتوتر القائم بين الحاجة إلى إصلاح رأس المال، ليتناسب مع أشكال الروابط المكانية للمادية، ليتيح المجال للإنتاج من جهة، وضرورة بقائها قابلة للتغير والنقل لمواجهة الأسعار وتغيراتها للعائدات فى مختلف الأماكن والقطاعات من جهة أخرى، واكتشف هارفى أيضا، كيف أنه باستخدام الروابط الجغرافية والإستراتيجية يمكن الحد من الاتجاه نحو الأزمات. وتميزت الكتابات الأخرى فى هذه الفترة بالطابع التاريخى، إذ إنها نظرت إلى دور العلاقات الجغرافية فى الأصول الرأسمالية، سواء تلك التى ركزت على زيادة أعداد العمال فى المناطق الحضرية، وبالتالى تعزيز وعى الطبقية، أو تلك التى أخرجت العمالة بعنف ونقلتها على المادية الصرفة إلى قلب الدول الصناعية، وتدخلت الماركسية الجغرافية بمفهومها الواسع، بشكل بناء فى الحوارات التى جرت حول الماركسية فى العالم الثالث فى هذه الفترة، مما أدى إلى تطور واسع فى النظريات الجغرافية الواضحة

للاقتصاد الرأسمالى العالمى، بالإضافة إلى نظرية النُظم العالمية (Wallerstein, 1979) ونظرية التبعية (Frank, 1967). وبالإضافة إلى نقد الرؤى الجغرافية التى شكلت أساسا للتصورات المركزية الأوروبية نحو التوجه للاقتصاد العالمى (Blaut, 1993) إن هذه النظرة الموجزة ربما لا تكون منصفة للجغرافيا الماركسية الباقية إلى يومنا هذا، والتى تطرقت إلى قضايا أخرى تتراوح بين إستراتيجيات تطوير الاقتصاد الإقليمى، وقرارات مواقع المصانع e.g. Stropher and) (Walker, 1989، إلى التفسيرات التاريخية المادية للاقتصاد الثقافى (e.g. Harvey, 1989b). وقد أكد الجغرافيون الماركسيون ارتباطهم بتقاليد الطبيعة الاجتماعية لهذا النظام بشكل كبير ومثمر، أن تدّخل النظرية الماركسية والإيكولوجية الثقافية والكتابات المتعلقة بها فى عام 1970، قد أدى إلى ازدهار ما يعرف بالإيكولوجية السياسية (e:g.Watts, 1983a)، بينما ركز نيل سميث أكثر على الدول الصناعية، وأصر على أن الطبيعة فى ظل الرأسمالية، تنتج بصورة مادية أكثر 1990) وقد أدى هذا الارتباط، إلى إحداث خط عمل على إنتاج الطبيعة الذى استمر إلى يومنا هذا e.g. Henderson,) (1999 بالإضافة إلى النقاشات حول البدائية، التى تتلاءم معها هذه المفاهيم مع البشر بشكل عام، والعملية الرأسمالية بشكل خاص، للبناء المشترك للطبيعة.

وقد ركزت معظم الأعمال الحديثة فى الجغرافيا الماركسية، على الاقتصاد الماركسى البنيوى بشكل محدود، وبحثت بدلا عن ذلك على

تقديم إثنوجرافيات نقدية للمجتمعات الرأسمالية Postone, 1993) وانظر ـ على سبيل المثال Chari, 2004; Wright, 2004) بينما قامت فى الوقت نفسه بإعادة تقييم جوهر المفاهيم الماركسية مثل التراكم البدائى فى ضوء الجغرافيا المعاصرة (مثلا Glassman, 2006).

وقد أصبحت الجغرافيا الماركسية نفسها بعد ذلك هدفا للنقد، ليس على الأقل بسبب انتشارها الواسع. فى البداية كانت فى أوائل تسعينيات القرن العشرين، حيث كان كثير من عناصر النظرية النقدية فى الجغرافيا والعلوم المرتبطة بها، قد تعرضت بقوة للأطر النظرية لمرحلة ما بعد الماركسية، والتى تتقبل العديد من عناصر النظرية الماركسية (على سبيل المثال تركز السلع والاستغلال فى المجتمعات الرأسمالية)، بينما يعد النقد الكبير للماركسية خطرا حديثا: فهذا هو الطموح المفرط وشمولية تحليل النظرية التى تبحث فى تفسير كل الخبرات البشرية تقريبا، والاختلافات، وعلاقات السلطة، من خلال منظور اقتصادى محدود، نجد فيه أن الرغبات، والصراعات، والنتائج، أشكال يمكن قراءتها بوضوح من موقع الفرد أو الجماعة من خلال علاقات الإنتاج (انظر Castree, 1990b). وعما إذا كانت هذه الانتقادات ترتكز على قراءة عادلة شاملة للنظرية الماركسية أم لا، ويظل هذا السؤال مطروحًا للنقاش، ولكن ما وراء هذا السؤال، هو أن العديد من الجغرافيين النقاد فى السنوات الأخيرة، وجدوا أن الماركسية غير مفيدة، بل وأحيانا عائق فى المحاولات لتحليل ومجابهة الأشكال المتعددة والمتشابكة للظلم والطغيان. وبدلا من ذلك،

فإن الأُطر النظرية التى توصف بصورة واسعة بأنها **ما بعد بنيوية** سيطرت على النقد الجغرافى فى السنوات الأخيرة، مقدمة عدة مداخل وأدوات تتصارع مع إشكاليات **النوع**، و**العنصرية**، و**الجنوسة**، و**ما بعد الاستعمارية**، وما يمكن أن يعتبر من اليسار أو من السياسات الراديكالية فى الفترة المعاصرة. فعلى سبيل المثال، صاغ جيبسون-جراهام (Graham-Gibson (2006b [1996] رؤية مهمة تتمثل فى أن الماركسية، غالبا ما تمنح الرأسمالية تماسكًا وقوة أكبر مما لديها فعليا، ولذلك فإن السياسات الراديكالية يمكن دراستها بصورة أفضل عن طريق البحث عن تحديد وتبنى للبدائل الأكثر بساطة للعلاقات الرأسمالية من الألف إلى الياء، بدلا من محاولة تحليل وتحويل الرأسمالية كشمول عالمى. وبتحديد هذه النقطة، فإن هذه الأطر النظرية المتصارعة غالبا ما تقلل من شأنها إلى حد التجميد، وأكثر الأعمال قوة فى الجغرافيا النقدية، يستفيد من تعدد هذه الرؤى النظرية لكى يطور أقصى وأكثر التحليلات النقدية الدقيقة الممكنة. ومع ذلك، فإن ملاحظة نيل سميث (Neil Smith 2005a,p. 897) «بأن الماركسية... ربما تكون إحدى السياسات المعارضة التى لم تدخل حقيقة فى صخب المجال الإعلامى، كما أنها متكاملة، ومحيدة بصورة أو بأخرى، ولكنها يجب أن تكون دائما معارضة، وتجعل التميز الثابت للماركسية فى الجغرافيا النقدية أمرًا واردًا على الأقل.

Gibson-Graham (2006b [1996];Harvey (1999[1982];Hen-drson(1999);smith (1990)

ذكورية Masculinism

مفهوم يعود إلى تلك الروابط بين ثقافات الذكورة ومعارفها والسلطة، وهى موجودة فى تراث العلوم العقلية للغرب، وبالتحديد بين كل من العقل والجسم، والذات والمادة، والافتراض الذى يقول بأن المعارف العلمية يجب أن تكون موضوعية بالكامل. وقد وجهت انتقادات للمعارف الذكورية التى تدعى بأنها شاملة وعالمية بتجاهلها وجود المرأة المكملة لدور الرجل، وتقول «روز» Rose (1993) إن الجغرافيا مجال يطغى عليه الطابع الذكورى، وإن الذكورية فى هذا المجال هى التى تحدد الأحكام بما يلائم الدراسات الجغرافية، وممارسات العمل الحقلى، وتطوير النظرية والكتابات والتمثيل، بالإضافة إلى الحياة اليومية الأكاديمية - من إدارة الندوات إلى البحث عن العمل والترقية. وهى تحدد نوعين من أنواع الذكورية فى هذا الحقل (العلوم الاجتماعية والجمالية) التى تشكل الذكورية الطاغية فى التصورات الجغرافية الأكاديمية (انظر أيضا **نظرية المعرفة، والجُغرافيات النسوية، وتأثير المركزية الذكورية وما بعد البنيوية**).

هى العلاقات القائمة بين البشر والأشياء، أو بتعريف آخر، هى تلك العبارات والمحادثات الثقافية المرتبطة بالعلاقات السياسية والاقتصادية عن طريق العالم المادى للأشياء. وقد عرف أباديورى عام 1986 هذا المصطلح بطريقة مبسطة فقال: هى الحياة الاجتماعية للأشياء. ولطالما عرفت الثقافة بأنها بعيدة عن المادة وغير محسوسة، إذ إنها تتكون من الأفكار والعادات والتقاليد والمعارف والمفاهيم والقيم المشتركة. وقد كشفت إحدى الدراسات المهمة للثقافة المادية، عن مشروع متعدد التخصصات، يجمع العلماء والباحثين فى مجال **الجغرافيا البشرية**، والهندسة المعمارية، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والنظريات الثقافية والاجتماعية، لدراسة كيفية اكتساب المعتقدات الثقافية، الاستمرارية والسلطة والأهمية، من خلال إكسابها الطابع المادى فى المبانى، والقطع الأثرية، والسلع، والرموز المرئية، والطقوس الدينية، وغيرها من العناصر المادية. وعلى الرغم مما ذكر، فإن بعض الكتاب فى هذا المجال، ركزوا على التفكير من خلال المادية المتأصلة فى الثقافة ذاتها، وهذا يتطلب النظر إلى التساؤل فى كيفية إنتاج ونشر القيم الثقافية ماديا، كما يتطلب أيضا التفكير فى أنواع كل من الثقافة والمادية.

إن البحث عن أصول الثقافات المادية أمر معقد، ولكن يعتبر كل من علم الآثار وعلم الأنثروبولوجى، من أكثر العلوم ارتباطا

بدراسة الأشكال المادية للثقافة. ويهتم علم الآثار بالتنقيب عن الآثار كأساس لإعادة بناء الثقافات القديمة، ويبحث علم الأنثروبولوجيا عن أهمية المواد أو الآثار التى تم اكتشافها – والمتمثلة فى الأدوات والملابس والمبانى – فى بناء جسور التواصل بين مختلف الثقافات. وفى المقابل، فإن الدراسات الحديثة للثقافة المادية، تستوحى من التحليلات السميائية، والتفسيرية، لدلالة السلع المعينة التى تتشكل فى ظل الرأسمالية. وفى مثل هذه التحليلات تعامل الأدوات والمواد مثل السيارات، والنبيذ، ومساحيق الغسيل، كالنصوص التى كتبت (أنتجت) وقرئت (استخدمت) بطرق مختلفة، وينظر إلى هذا الأمر على أنه عملية يتم من خلالها التواصل وإعادة إنتاج ثقافات الهيمنة والأيديولوجيا.

إن دراسة السلع واستخداماتها، لا يزال محور دراسات الثقافات المادية (e. g. Miller 1997)، ويعد هذا أحد الأمور المهمة التى ساعدت علماء الجغرافيا البشرية للمساهمة فى هذا الحقل والتفاعل معه (e. g. Jackson 1999). وقد ازدهرت خلال العقد الماضى دراسات حول الثقافات المادية والسلع في الجغرافيا البشرية. وتم تشكيل هذا جزئيا وفق أجندات تهدف إلى إعادة المادية للجغرافيا البشرية (Jackson, 2000)، وعلى ضوء صحوة التحول الثقافى التى وضعت اهتماما غير مؤكد للدور المطلوب كما هو معروض، وبالطريقة ذاتها، على الممارسات الثقافية فى الجغرافيا التخيلية خاصة فى النصوص

والمرئيات. وهذه الجغرافيا التجريبية المجددة، تتشكل من خلال الدراسات التى جاءت بعد المادية فى دائرة رأس المال وسلسلة السلع (e.g. cook, 2004) وأيضا من خلال الدراسات التى ركزت على المادية الفيزيائية لبعض الفضاءات والممارسات. وفى الوقت ذاته، كان الهدف من رسومات العمل المأخوذة من **نظرية الفاعل - الشبكة** والمذهب الحيوى الجديد، إلى الثنائية التقليدية التى ينظر من خلالها إلى المادة كشىء، هو كيفية فهمها من خلال اتجاهات وأفكار البشر وما لديهم من خطابات. وقد اهتمت الكتابات فى هذا المجال (e.g. Anderson and Totia Kelly, 2004) بشكل واضح بإعادة التفكير فى الحالة **الإمبريالية للمادية**، واستطاعت أن تطور اللغات والأساليب المستخدمة. فحيوية العالم المادى المتأصلة يمكن مناقشتها على نحو ما يذهب كثيرون.

المادية Materilialism

يمكن أن يعود تاريخ المادية فى الفلسفة الغربية إلى بدايات الفكر اليونانى، وبالتحديد عند ديموقريطس، وبعد ذلك فى كتابات إيبوقراط. وللمادية تشعبات عدة، فهى آلية وحسية فى آن واحد، وما يجمع هذه التشعبات هى فكرة مكونات الطبيعة وبناء الواقع الفيزيائى. وتختلف المادية مع الأشكال الروحية المختلفة أو العوالم الأخرى (كالإيمان بوجود الله والمخلوقات الخارقة)، وكذلك مع المثالية، وهى الميتافيزيقيا التى تعطى أولوية للموجودات العقلية -

مثل العقل وصنوف أخرى- على الموجودات الفيزيائية. وبالطبع فهناك الميتافيزيقيين الذين يجمعون بين الموجودات العقلية والفيزيائية.

وقد قدم الفيلسوف الإيطالى سيبيستيانو تيمبارانو تعريفا واضحا للمادية فى دراسته «حول المادية» حيث قال: ما نعنيه بالمادية، هو الاعتراف بأولوية الطبيعة على العقل، أو المستوى الفيزيائى على المستوى البيولوجى، والمستوى البيولوجى على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى كل وفق ترتيبه الزمنى، ووفق تأثيره على الإنسان فى المستقبل المرتقب. ولذلك فإن المادية تحتفظ بإيمانها بأن الخبرة لا يمكن لها التقليل من الإنتاج الواقعى للموضوع أو بالاندماج المتبادل بين الموضوع والمادة.

وللبعض الذين قد يعارضون أن العالم الطبيعى سبق الحياة والوعى، وأن أشكال الحياة الأخرى تسبق البشر، فإن التأكيد على أن الطبيعة تعتمد على ذاتها، أو هى حقل مستقل بذاته على عكس البشر، أمر صعب للغاية. ويقول رايموند وليامز أن الفصل المتعمد بين الطبيعة والبشر كما يصفه تيمبارانو، يعنى تجاهله لحقيقة أن المادية التى تتشكل منها الطبيعة هى ماهوية وظاهرية للبشر، بالإضافة إلى ذلك، فإن الكتابات المتعددة حول إنتاج الطبيعة فى مختلف المجالات كالدراسات الزراعية والجغرافيا الماركسية والدراسات العلمية والتكنولوجية والمدعمة بعدد هائل من المفاهيم مثل «الطبيعة الاجتماعية» و«الكائنات المصنوعة التى تشبه المخلوقات

مثل الروبوتات» و«الطبيعة التقنية» و«ما قبل الوجود البشرى» (انظر ما بعد الإنسانية)، كلها تهدم فكرة إستقلالية الطبيعة.

إذن ما الذى يجمع المادية فى مختلف أشكالها التاريخية واللغوية والجدلية والثقافية وما قبل الحداثية؟ أولا، هناك رفض للروحية والمثالية (وفى الحقيقة فإن غلاة الماديين، يؤكدون أن الثنائية الروحية والمثالية هى بحد ذاتها حقيقة المثالية)، ثانيا، هناك تأكيد على تأثير المادة أو العالم المادى المستقل جزئيا عن البشر، وثالثا، هناك ارتباط لأشكال التفسير المرتبطة بالخصائص الجزئية للمادية، كما تؤثر بطريقة غير متوقعة على مختلف أشكال التواصل بين البشر وغير البشر. وتؤكد المادية الماركسية خاصة، على أن المادية، تعنى بشكل قاطع، كيف أن نمط الإنتاج يتشكل من المادة (الطبيعة والبشر واللغات) عبر العمل الاجتماعى، الأمر الذى يحمل معنى أن الكائن الحى إنما يتكون من التاريخ والسياسة.

قراءات مقترحة

Althusser (1977 «1965»; Smith (1984); Williams (2005b «1980»)

Mean information field **مجال معلوماتى وسيط**

هو تمثيل نسبة لتلاشى المسافة إلى الانحدار، عن طريق شبكة

المربعات المكانية المستخدمة فى دراسات هاجرستراند الكلاسيكية لقضايا الهجرة والانتشار (انظر (Hagerstrand, 1967). واستخدم هذا فى نماذج المحاكاة التى يكون فيها المربع الأوسط فى شبكة مكونة من 5 فى 5 مربعات، يمثل أصل المهاجرين، أما الاحتمالات، ففى المربعات الأربع والعشرين الأخرى، حيث تشير إلى احتمالات الوجهة المحددة لهم، وهذه الاحتمالات، إما أن يتم الوصول إليها من خلال التحليلات التجريبية، أو من خلال نموذج معرفى سابقا بطريقة عشوائية. وتشغيل هذا النموذج لعدة مرات أنتج متوسط أنماط احتمالات لتوزيعات السكان التى تلى فترة الهجرة أو انتشار الابتكار.

قياس Measurement

هو تصنيف أنواع البيانات، والتى تعتبر خصائصها مهمة فى تحديد ماهية خطوات التحليل الإحصائى التى يمكن استخدامها. وهناك أربعة مستويات يمكن تحديدها بصفة عامة:

- بيانات اسمية: حيث يتم تسكين كل فرد فى فئة مختارة ضمن قائمة شاملة لجميع الفئات.
- بيانات ترتيبية: حيث يتم تسكين كل فرد فى فئة مختارة ضمن قائمة شاملة لجميع الفئات المرتبة.

• بيانات فترة– مسافة: حيث يتم تقييم الأفراد على مقياس كمى متصل.

• بياناتَ نسبة: حيث يتم تقدير قيم المقياس الكمى بالنسبة لبعضها بعضًا.

وبالتالى يمكن التعبير عن ذلك على النحو التالى: إذا كان هناك 10 ملايين نسمة يعيشون إما فى برمنجهام أو فى لندن (فهذه تعد بيانات اسمية)، وإذا كانت لندن أكبر من برمنجهام (فتعد هذه بيانات ترتيبية)، وإذا كان يسكن فى لندن 9 ملايين نسمة بينما يسكن فى برمنجهام مليون نسمة (فإن هذه تعد بيانات مسافة)، وسكان لندن يمثلون 9 أضعاف سكان برمنجهام (فإن هذه تعد بيانات نسبة)، ويمكن تحليل كل هذه الأنواع من البيانات كميا، ولكن يتم استخدام طرق مختلفة لذلك (راجع **تحليل البيانات الفئوية، والنموذج الخطى العام، وتحليل الانحدار**).

ميديا (وسائط) **Media**

هى التقنيات الثقافية اللازمة لتبادل ونقل الأفكار والآراء والمعرفة. وتتضمن تلك التقنيات وسائل اتصال جماهيرية مثل الكتب والجرائد والإذاعة والتلفزيون والأفلام السينمائية وأنواع أخرى مختلفة من «وسائل الاتصال الحديثة» حاليا.

فقد ازدهر - على مدار العشرين سنة الأخيرة - البحث فى الموضوعات المُتعلقة بوسائل الاتصال داخل الجغرافيا البشرية، دون إضافة جدول أعمال مُترابط من الناحية النظرية، أو منهجية لأبحاث وسائل الإعلام. ففى الجغرافيا الثقافية، تُؤخذ النصوص الإعلامية، كمصدرٍ لتحليل أشكال مختلفة من تمثيل (اللاندسكيب، والأماكن، والهويات، والمدن... إلخ). وفى الجغرافيا الاقتصادية، تُوجد أيضًا أدبيات مُزدهرة فى الإنتاج الإعلامى والتوزيع والاستهلاك، مما يعطى دعمًا متزايدًا لنمو اقتصاديات وسائل الإعلام الرقمية، والصناعات الثقافية. ورغم ذلك فإن المكانية المُلازمة لعمليات وسائل الإعلام قد جذبت القليل من اهتمام الجغرافيين. إذ قام «بريد» (عام 1973) فى أول أعماله، بإعادة تشكيل جغرافيات تداول المعلومات قبل التليغرافية، من خلال صفحات الجرائد فى الولايات المتحدة الأمريكية بطرق موحية، ولكن تركيزه الأساسى كان على استخدام عمليات الانتشار وذلك لتحسين النظام الناشئ عن الترابط بين المدن، بدلًا من تقديم قراءة دقيقة محكمة لتقارير وسائل الإعلام ذاتها. وقد ركزت أحدث الأبحاث فى الجغرافيا البشرية، على أشكال التفاعل الاجتماعى، التى تساعد فيها وسائل الإعلام المختلفة على تشكيله (Adams, 1998). ولكن على هذا الأساس، يكون العلماء من خارج نطاق الجغرافيا، هم الذين زودونا بمُعظم آرائهم عن الحيز المكانى فى وسائل الإعلام والاتصالات.

ويقدم تومبسون Thompson (1995) أوضح تعبير لدراسة وسائل الإعلام، بالاهتمامات الأساسية للنظرية الاجتماعية، وخلال ذلك، فى العملية يطور تحليلا للتكوين المكانى والزمانى للعلاقات الاجتماعية وللمؤسسات. وقد وضح كيف أن اختلاف وسائل الإعلام وممارسات التواصل، منفصلة عن الزمان والمكان، وتستطيع نقل الأشكال الرمزية على مدار الزمان والمكان دون الانتقال الطبيعى للأشياء، وبالتالى، فإنها توفر أشكالا جديدة من الحضور المشترك المتزامن بين الموضوعات المختلفة زمانيا ومكانيا وسياقيا وينطبق هذا النوع من التحليل على تفكير «وسائط الإعلام (الميديا) باعتبارها عملية تأملية، تعمل حيث يتجمهر البشر فى الحيز المكانى الواقعى والافتراضى، وحيث يتواصلون فيما بينهم، وحيث يسعون للإقناع والإخبار والترفيه والتعليم، وحيث يبحثون فى العديد من الوسائل وبدرجات مختلفة من النجاح للارتباط فيما بينهم (Silverstone p.4 1999)

وكما هو الحال فى فروع أخرى، فإن بحث الميديا فى الجغرافيا، يميل إلى المبالغة فى تقدير السلطة العرضية لممارساتها، وتقدم افتراضات دالة عن الدرجة التى يمكن للتشكيلات الاجتماعية أن تتجمع معا من خلال سعة الانتشار الجماهيرية، وعن القيم المتكاملة للمناطق السياسية والاقتصادية والثقافية، وثمة اتجاه للافتراض بأن الذاتية هى ميديا مستقلة، وتفترض أن أيا من محتويات نصوص

الميديا أو أنماط الملكية والتحكم فى إنتاج وتوزيع الميديا، هو أمر حاسم فى تشكيل أنماط الاعتقاد والمعرفة والممارسة. ويمكن أن يستفيد البحث فى موضوع الميديا فى الجغرافيا، من تبنى افتراض جارنام، القائل بأن القضية المحورية، تكمن فى أن كل السجال الدائر عن الميديا وكيفية دراستها، أمر يتعلق بالطريقة التى بها وبمداها يتعلم منها الإنسان، وبالتالى كيفية تشكيل الهويات وتحفيز الأعمال عبر الزمن. وقد جمع استفسار جارنام حول عما إذا، وكيف، يتعلم الناس من خلال اشتراكهم فى تطبيقات الميديا، وفكرة سيلفسترون عن الميديا، باعتبارها عمليات تأمل موجّه نحو جدول أعمال مترابط لأبحاث الميديا: وهى التى تبحث فى كيفية مساعدة التنظيم الزمنى – المكانى، لممارسات الميديا فى توزيع مختلف احتمالات الوكالة والقدرة التواصلية (Couldry 2006) وهو مشروع يواكب أيضا الجدل المثار حول الجغرافيات الشعبية نظرًا للقضية المهمة المتعلقة باختصار بكيفية إنتاج الرأى العام.

قراءات مقترحة

Barnett (2003) Couldry and McCarthy (2004)

الجغرافيا الطبية **medical geography**

يرجع الاهتمام «بالجغرافيا الطبية» لقرون، منذ زمن إيبوقراط: العالم الإغريقى الذى ارتبط بأصول الطب الحديث، ووَضَّح أهمية

«الأجواء والمياه والأماكن» كمؤثرات على الصحة الإنسانية، والإنجازات، والتاريخ. وقد ساد مثل هذا المنظور البيئى فى ظروف عديدة عبر القرون، وتم إلحاقه فى مناسبات معينة بالمنظور المكانى، ولا يوجد مكان أكثر وضوحا من الحالة المحتفى بها للدكتور «جون سنو» فى منتصف القرن التاسع عشر فى لندن، فقد أكد «سنو» ذلك من خلال الملاحظات التجريبية على التوزيع المكانى لتفشى وباء الكوليرا، وعن العوامل العارضة، والمياه الملوثة من مضخة معينة، ومن خلال انتقال هذا الوباء. ومن السهل جدا استكشاف الجذور التاريخية العميقة للجغرافيا الطبية، كطريقة لربط أبعاد عديدة من اعتلال الصحة الإنسانية بمختلف الشروط البيئية المسبقة، من خلال تحليل الأنماط المكانية (كاشفة بعض الأمور حول أسباب ودوافع هذا الانتشار).

وقد تم إضفاء الطابع الرسمى عليها فى العصور الأكثر حداثة، من خلال التقرير الأول للجنة الجغرافية الطبية المقدم إلى الاتحاد الجغرافى العالمى (May, 1952)، وظهرت الجغرافيا الطبية كفرع ضمن إطار الجغرافيا الأكاديمية، وعلى هوامش العلوم الطبية والعلوم المرتبطة بها مدفوعة بمساهمات أمثال «ماى» (عام 1958) و«ستامب» (عام 1964)، وانتعش هذا الفرع الجديد، وأصبح أساسًا للمجموعات البحثية المنظمة على المستوى الوطنى (على سبيل المثال: المجموعة المتخصصة فى الجغرافيا الطبية التابعة لجمعية الجغرافيين الأمريكيين، ومجموعة دراسة الصحة والرعاية الصحية

التابعة للجمعية الكندية للجغرافيين، والمجموعة البحثية لجغرافية الصحة التابعة للجمعية الجغرافية الملكية وجمعية الجغرافيين البريطانيين)، بالإضافة إلى الظهور العالمى من خلال لجنة الصحة والبيئة التابعة للاتحاد الجغرافى الدولى، ومنتدى الجغرافيا الطبية العالمى، الذى يعقد منذ ثمانينيات القرن الماضى، والدورية العلمية «الصحة والمكان» (الصادرة عام 1995)، والحضور المستمر فى الدوريات العلمية الرائدة والمتنوعة التخصصات مثل العلوم الاجتماعية والطب. وقد أصابت بعض المخاوف هوية هذا التخصص الفرعى ببعض الاعتراضات حول ارتباط مفاهيم وممارسات الطب الحيوى الغربى، وبالتالى الفشل فى أخذ البدائل بجدية، والطب العرقى المتجذر فى الأشخاص، والممارسات والأماكن الأخرى (Gesler and Kearns, 2002). وقد فكر البعض مثل «كيرنز» (عام 1994) (راجع: Mayer and Meade, 1994) فى الحاجة إلى توصيف أوسع للمجال مثل جغرافية الصحة، أو حتى «الجغرافية ما بعد الطبية»، حيث تُعرَّف الصحة بأكثر من كونها مجرد عدم وجود المرض فقط، وتعرف الرعاية الصحية بأكثر من كونها فقط التدخلات «الطبية» المعتادة (Gesler and Kearns, 2002, p.9; Parr, 2002 :وانظر: **الصحة والرعاية الصحية**). وقد تنوعت الاستعارات المفاهيمية والممارسات المنهجية لهذا التخصص الفرعى، عبر الزمن مع تيار **التجريبية والوضعية** أيضًا، مستخدمة التقنيات الكمية، والنمذجة، ونظم المعلومات الجغرافية، التى دخلت فى التخصص بصورة تدريجية - وتم تحديها أحيانًا- بواسطة مجموعة متنوعة من المناهج المشتقة من

الاقتصاد السياسى الماركسى، والإنسانية، وما بعد البنيوية، والنسوية، ونظرية الشذوذ الجنسى (Litva and Eyles, 1995; Philo, 1996; Milligan, 2001, Ch.9; Parr,2002).

وغالبًا ما يُقترح أن يتم تقسيم الجغرافيا الطبية إلى «مجالين متلازمين» هما: علم الأوبئة الجغرافى و«تخطيط أنظمة الصحة» (Mayer, 1982)، أو «جغرافية اعتلال الصحة» و«جغرافية الرعاية الصحية» (Litva and Eyels, 1995)، وعلى الرغم من أن «جيسلر» و«كيرنز» (2002 , p.8) قد قاما بالرد على ذلك بأن هذين المجالين قد «التحما بصورة متزايدة... وأصبحا كالنهر المضفر». وقد درس أحد المسارات الواسعة - المرتبط مع اهتمام جغرافية السكان بالوفيات والاعتلال - الاختلافات الجغرافية فى اعتلال الصحة على عدة مقاييس مكانية من المستوى العالمى وحتى المستوى المحلى، متفحصًا العديد من مختلف مظاهر اعتلال الصحة للحصول على دليل لأنماط واضحة على خرائط للانتشار والتأثير. وبصورة مبدئية، فقد كان الاهتمام هنا بالمرض، مع الدراسات المبكرة المركزة على الإيكولوجيات الواضحة للأمراض، مثل الملاريا فى البيئات المدارية (Pelzer, 1957, pp.335 -43): مع روابط تعود للأصول الكولونيالية للجغرافيا)، ولكن أخذت الدراسات التالية فى اعتبارها كل أجزاء العالم (Howe, 1977). ولقد تمت دراسة البيئة «الطبيعية» فى كل ظروفها المناخية، والطبوغرافية، والفيضية، والتربة وتعقيداتها النباتية - لتحديد

علاقتها بالأمراض المختلفة- وبصفة أساسية تلك المعروفة بأنها معدية مثل (مرض السل، والجدرى، والأنفلونزا، والإيدز)، وكذلك مسببات أمراض مثل (أنواع السرطان، وأمراض القلب، واختلال العظام والأعصاب) - مُستحدثة منهجًا فى الجغرافيا الطبية يتم وضعه بسهولة فى إطار تتبع العلاقات البشرية البيئية (May,1958; Learmouth,1988; Meade and Erickson, 2000,Curtis, 2004, Ch.6). وتغير هنا الفرع إلى منهج وبائى مكانى محدد التصور، مبنى من إنتاج خريطة العمل إلى تقنيات التحليل الإحصائى المكانى الأكثر تقدمًا، التى قامت بنمذجة الانتشار المكانى الزمانى للأمراض المعدية (بصفة خاصة الأنفلونزا والإيدز) من شخص لشخص، ومن مكان لمكان، وعبر ترتيبات الاستيطان البشرى (Gould, 1993; Cliff, Haggett and Smallman-Raynor,2004 : ولنظرة نقدية مختلفة انظر Brown، 1995: وانتشار المرض). وتُشكل تحركات الإنسان بوضوح هذه الأنماط من الانتشار، وقد تساءلت «ماجريث» (Maegraith) (فى عام 1969) عما ستكون عليه «الجغرافيا الطبية فى عصر الطائرة النفاثة»، والمعدلات المتسارعة للسفر والهجرة حول العالم.

وقد تَعَقَّد النوع الأول من الجغرافيا الطبية عن طريق الاهتمام بصور «اعتلال الصحة»، حيث سيكون مجاز (المرض) أقل صلة على الأرجح، وأشياء أُخرى مثل سوء التغذية، والسمنة، والضغط،

بالإضافة إلى الحقل المثير للجدل «للأمراض العقلية» (وذلك وفقًا لـ Giggs,1973 : انظر: **العجز**). كما برزت جوانب البيئة الاجتماعية، مما لفت الانتباه لظواهر كالتوظيف، والدخل، وجودة الإسكان، وقضايا أسلوب الحياة، وعوامل ذات صلة أخرى تسبب اعتلال الصحة لأناس «مُعينين» فى أماكن «مُعينة»، وعوامل تفرض على الجغرافيا الطبية تَبنى حوار مع ما يشابهها من **الجغرافيا الاجتماعية، والجغرافيا الحضرية** والتخصصات الفرعية الأخرى للجغرافيا (وهى نقطة حاسمة اعتمدها - Hunter, 1974; also Mayer and Mead, 1994). والإضافة إلى ذلك، وكما أكد «دورن» (Dorn) و«لاوس» (Laws) (1994, p. 107)، أصبح من المهم أن ينم **الجسد** البشرى عن أكثر من مجرد «مستضيف للآفات، أو مصدر للأمراض التى تنتظر «اكتشافها» عبر مُمارسى مهنة الطب»، وبالتالى إدراك تغيرات الجسد البشرى، ويكمل مع ظروف مادية مختلفة وعوامل ثقافية ترتبط بمكانه الخاص فى التدرجات الاجتماعية المكانية **للاختلاف** (Dear, Wilton, Gaber and Takahashi, 1997). وتبين الصور المتغيرة للجسد، والتى تُمَيَّز على أساس الانتماء **العرقى**، والنوع، **والتعمر**، **والجنوسة** سواء كانت لمتنقل أم لاجئ (كما تمت المُناقشة بواسطة: Curtis, 2004, chs3 and 4؛ وانظر أيضًا: Gesler and Kearns, 2002)، احتمالية أكبر أو أقل «للإصابة بمرض ما» لسكان «معينين» فى أماكن (معينة)، حيث يمكن أن يكون السكان مرضى وبحاجة للمساعدة أو الوقاية، أو أن يكونوا هم أنفسهم مصادر

محتملة «للمرض» لدى الآخرين (كما حدث للصينيين فى سان فرانسيسكو فى القرن 19 Craddock, 2000a). وبالتالى، ستختلف الصورة حين نعلم أن العلاقات السببية المفترضة بين البيئات سهلة التعريف، ومؤشرات اعتلال الصحة للشعوب ثابتة الإقامة، قد تتعرض لهجرات الأشخاص الذين يحملون المرض لبلد ما، وستصبح عندها صورة فسيفسائية من عدم المساواة فى الرعاية الصحية التى يمكن تقفى أثرها عن طريق الأجسام المرنة المتعددة والأماكن، حيث تدخل المؤثرات البيئية فى مزيج معقد، بجانب مؤثرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية بطبيعتها (Curtis, 2004: echoing Eyles and Wood, 2003; Jones and Moon, 1987). وطرح «سميث» (Smith) و«إيسترلو» (Eeasterlaw) (عام 2005) تحديات أخرى، عندما قاما بنقد «الجغرافيات الغربية» فى بحث حول عدم المساواة فى الرعاية الصحية، والذى أكد كيف تحدد الأماكن مرونة متباينة للموت والمرض، ولكنها تتجاهل كيف أن اعتلال الصحة فى هذه الأماكن، يرتبط فى حد ذاته بعملية نظامية «للتمييز الصحى»، بشكل ملحوظ بين العمال وأسواق الإسكان، الأمر الذى يُعد جوهريا «لتأسيس المجتمع والمكان»، (وهى مسألة تركيبية تمامًا، وليست مجرد أثر سياقى).

واهتم النوع الثانى من الجغرافيا الطبية بالرعاية الصحية، مثلما ارتبطت بالأنظمة الصحية والتخطيط، وقد ظهر هذا النوع فى الستينيات من القرن الماضى، حين بدأ الباحثون بدراسة التوزيعات

المكانية للخدمات الطبية. وقد تم طرح أسئلة حول انتظام الحيز المكانى هذا، عند تحديد مواضع المستشفيات بمختلف أنواعها (Mayhew, 1986)، والعمليات الجراحية التى يجريها أطباء التخصص العام، وأطباء الأسنان، ومقدمو الخدمات الأساسية (Curtis, 2004, 133-43) وتمحورت الأسئلة حول إمكان الوصول إلى هذه الخدمات واستغلالها، وتم الكشف عن عدم التطابق المكانى بين تقديم الخدمة والطلب عليها، كمساهمة محتملة لتخطيط مكانى أكثر فعالية لأنظمة الرعاية الصحية (Clark, 1984). ونوقش مؤخرًا أن العلوم الهندسية الأساسية للرعاية الصحية لا يمكن تفسيرها من خلال مبادئ متقدمة فى العلم المكانى فحسب، وإنما يمكن ذلك عن طريق إدراك الضغوط التنافسية، التى يواجهها مديرو الصحة عند اختيار موضع هذه الخدمات، والذى ينشأ من لاندسكيب اقتصادى اجتماعى واسع، الذى تشكل بحد ذاته من مجموعة مقاييس مكانية (Mohan, 2002). وبالإضافة إلى ذلك، قام باحثون بدراسة الاقتصاد السياسى للرعاية الصحية، سواء كانت تُقدم عن طريق دولة الرفاه (قطاع عام يُعتقد بأنه يضمن المساواة فى الوصول لجميع الخدمات)، أم عن طريق دولة الظل (تشمل تدخل قطاع تطوعى)، أم عن طريق دولة ليبرالية جديدة، (حيث يتوجب على الجميع اتباع قواعد القطاع الخاص، ودخول أو إنشاء الأسواق «داخلية أو العكس»)، لضمان المنافسة ومكاسب الكفاءة لهذه القطاعات، وأن تكون هادفة إلى التحرر (رغم أنه يتم إعادة إدخال المطالب الإدارية القانونية باستمرار). والمثير

للدهشة، هو «أن الاعتراف الواضح لعلماء الجغرافيا الصحية بالقوى الاجتماعية الأساسية التى تخلق عدم مساواة، يتم التعبير عنه عادة من حيث تأثير النظام الاقتصادى الرأسمالى على تقديم العناية الصحية» (Gesler and Kearns, 2002, p.51; see also Jones and Moon, 1987). وكان جزءًا من هذه القصة أيضًا، هو التسليع المتنامى للرعاية الصحية، وتحويله إلى الشىء الذى يود الزبائن استهلاكه، تمامًا عن طريق استخدام رأسمالهم المُرجح أو «رأسمال غيرهم» فى العملية، وليس مجموعة من الموارد المُتاحة لهم كنوع من الحق. وأصبح «بيع» الخدمات الطبية، الذى يساوى تسويق الأماكن، التى يناقشها علماء الجغرافيا الحضرية، عنوانًا فرعيا فى البحث الذى يجريه «كيرنس» وزملاؤه (Kearns and /barnet, 1999; Curtis, 2004 pp. 125 -33).

وفى مسار مختلف ولكنه ذو صلة، قام الباحثون باستكشاف جوانب ثقافية متعلقة بالرعاية الصحية (Gesler,1991; Kearns and Gesler, 1998; Gesler and Kearns , 2002)، حيث شجعوا الاستفسار والتساؤل حول التأثيرات الثقافية المختلفة - كالعالم الفكرى لمجتمعات معينة، بالإضافة إلى الأيديولوجيات الزائلة، وسن القوانين المنطقية لسياسات الصحة - التى تمثل دورًا مُهما فى جغرافيات الرعاية الصحية. وتم إلقاء الضوء على كيفية ترجمة برامج السلطة، والتحكم، والسلطة الطبية، والفعالية المالية، إلى شكل

الخدمات الطبية ومضمونها وأماكنها، وساعد بذلك على توضيح أنماط المواقع (ضمن الأنظمة الشاملة)، والجمعيات البيئية (ذات الخدمات الخاصة)، وحتى هندسة أقسام المستشفيات وزخرفتها وتصميمها. وفى الأخير، يركز المقياس البشرى بوضوح على العلاقات المجسدة بين المعالجين والأطباء، وعلى كيفية تشكيل وأداء هذه العلاقات عبر ترتيب حيز العلاج للمرضى الداخليين والخارجيين، مما يوضح كيف تمتد قوة السابق، وكيف يتم التعبير عن «**مقاومة**» الآخر. ويعنى هذا أيضًا، أخذ خبرات الناس المعنيين بشكل جدى، وتقرير كيف يدرك هؤلاء ما يحدث ضمن أماكن الرعاية الصحية، وما هو شعورهم ومفهومهم عنها، وإدراك التوتر الذى يمكن أن يريك المختص، ويصدر أحكامًا من شأنها أن تصنع أفضل «مكان» للحصول على الرعاية الصحية المطلوبة (Milligan, 2001). وبدأ هذا البحث بالضغط على حدود ما كان يعرف تقليديا «بالرعاية الصحية» سابقًا، وبدأ يأخذ لاندسكيبات مكانية غامضة بعين الاعتبار - هى ما سماها «جيسلر» (Gesler) (عام 1992) «باللاندسكيبات العلاجية» - حيث يمكن أن تكون كل الظواهر (كالجبال، والينابيع، والشوارع، والمجمعات التجارية) مهمة لتعزيز أو إضعاف الشعور بالصحة عند أولئك الذين يستطيعون الوصول إلى هذه الأماكن. وهناك المزيد من التطورات التى تتعلق بالعمل فى الممارسات الصحية التى لها علاقة غير ملائمة بالطب الحيوى الغربى - الذى يشكل طبًا كاملًا وبديلًا، وبأشكال مختلفة من علاج الاضطرابات العقلية

والاستشارات - الذى يقترح معه اهتمام أكثر شمولية «بجغرافيات الرعاية» (Conradson, 2003a) حيث أهمل العامل «الطبى» بشكل كبير (وتم أخذ خطوة كبيرة باتجاه الجغرافيا ما بعد الطبية والتى تكهن بها «كيرنس» (Kearns, 1993).

مقترح للقراءة:

Curtis (2004); Gesler and Kearns (2002); Kearns (1993); Meade and Erickson (2002); Parr (2002).

مدن ضخمة **megacities**

هى مراكز حضرية ضخمة جدا وعالية الكثافة، وتُعرف عادة بأنها المدن التى يتخطى عدد سكانها الخمسة ملايين نسمة. وقد حدد فريق عمل الاتحاد الدولى الجغرافى للمُدن الضخمة (http: // www. megacities. nl/) أربعة مراكز ضخمة فقط فى الخمسينيات من القرن الماضى، و28 مركزًا فى عام 1985، و39 مركزًا فى عام 2000، ويُقدر الاتحاد، بأنه سيكون هناك حوالى 60 مدينة بهذا الحجم فى عام 2015. ويقع أغلب هذه المدن فى الدول النامية (خاصة دول شرق وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية)، وتتمو بنمط متسارع، وتواجه مثل هذه المدن الضخمة أيضا مشاكل كبيرة فى توفير البنية التحتية، وعدم المساواة الاجتماعية.

مقترح للقراءة:

Hall and Pain (2006).

ميجالوبوليس «مدن عملاقة» **megalopolis**

هو مُصطلح إغريقى (يدمج بين كلمتى «mega» أى «عظيم» و«polis» أى «مدينة»)، وقد صاغه «باتريك جيدس» «Patrick Geddes»، وتبناه «جوتمان» «1994- 1915) «Gottmann»، وانظر: Gottmann، 1964) لكى يصف التعقيد الحضرى غير المُتصل الواقع على شمالى شرقى ساحل البحر فى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم استخدام المُصطلح من قَبل لعدة عقود أيضًا بواسطة «لويس ممفرد» «Lewis 1988- 1895) «Mumford)، حيث كانت الميجالوبوليس بالنسبة له، عبارة عن نهاية دولة فى عملية **التحضر**، والذى تُصبح فيه المُدن العملاقة ذات اختلال وظيفى، بينما استخدم «جوتمان» المُصطلح كعلامة لوصف **الزحف الحضرى** الواسع للحضر.

مقترح للقراءة:

Baigent (2004)

ذاكرة **memory**

هى نشاط فكرى جغرافى يمثل الأماكنْ التى تُخزِّن الذكريات

الشخصية المتراكمة وتُثيرها، والذكريات التى تظهر كخبرات مادية للوجود فى الحيز المكانى أو التحرك خلاله، والذكريات التى تُشكل **الجغرافيات التخيلية والمادية للموطن، والمجاورات السكنية، والمدينة، والأمة، والإمبراطورية**. وتتضمن **الجغرافيا البشرية** جزءًا مهما من الأعمال التى تدور حول دور اللاندسكيب المشيد - المتاحف، والتماثيل، والمصنوعات اليدوية، والمواقع التراثية - فى خلق الإحساس بالهوية من خلال الذاكرة، وفى كيفية أن تصبح الذكريات المتراكمة مادية فى اللاندسكيب، وفى مُمارسة صنع الذكريات من خلال أداء طقوس التذكر. وهناك أدبيات أساسية تتعلق بالريادة التراثية، كسلعة رائجة. (انظر أيضًا: **ما بعد الحداثة**).

ويُعد كتاب «الذاكرة الجمعية» (Collective Memory {1941} 1992) لـ «ماوريس هالبواشس» (Maurice Hallbwachs) نصًا مُبكرًا ومهما فى تنظير الذاكرة، كاجتماعية ومكانية فى آن واحد (على عكس كونها فردية ونفسية تمامًا) (Hebbert, 2005). وهناك نشاطات تساعد على عملية تذكر الماضى ومنها الطقوس التذكارية، وحكاية القصص، وتسمية الأماكن، وتجميع الآثار وعرضها، وهذه بدورها تثير الذاكرة الاجتماعية التى ترسخ هوية عامة ومشتركة. وشدد «هالبوشس» «Hallbwachs» على أهمية تثبيت هذه الذكريات فى صورة مكانية، أو فى مصنوعات يدوية مادية، وأضاف أن الذاكرة الاجتماعية تتحمل أقل حين يكون هناك «تركيز مضاعف»، كأن نركز على شىء محسوس، وحقيقة مادية كتمثال... وأن نركز أيضًا على رمز

أو شىء ذى أهمية روحية، وشىء تشترك فيه أو تتقيد به الجماعة، ويتم فرضه على الحقيقة المادية (1992 {1941}, p. 204).

وقد ساعد هذا التركيز على العرف الاجتماعى وسياق الذاكرة، المشروع المُؤثر للمؤرخ الفرنسى «بيير نورا» «Pierre Nora» (عام 1997)، الذى تتبع فيه تطور الهوية الوطنية الفرنسية من خلال تحليل تشكيلة من مواقع الذاكرة «lieux de memories» (انظر أيضًا: القومية). وناقش نورا (1989, p.9) أن زوال المجتمعات القروية، و«الذاكرة الحقيقية» التى تتوافر فى «العادات والإيماءات، وفى المهارات التى انتقلت عبر تقاليد غير منطوق بها، وفى المعرفة الفطرية للجسد، وفى الأفعال المنعكسة غير المدروسة والذكريات المتأصلة»، أدى إلى أن تستبدل بها «الذاكرة الحديثة» التى تُعد واعية وتاريخية وأرشيفية. وفى المجتمع الحديث، «يتوجب علينا عمل سجلات، والحفاظ على المناسبات السنوية، وتنظيم الحفلات، لأن أنشطة كهذه، لم تعد تحدث بشكل طبيعى» (1989, P.12). وباختصار، استبدلت بالذاكرة البدائية للمجتمعات الريفية المجسدة «ببيئات الذاكرة» «millieux de memories»، مواقع ذاكرة مختلفة وأكثر وعيًا. وأتى نتاج هذه المواقع كنتيجة للتغيرات التى سببتها الحداثة، كالعولمة، وزيادة وسائل الإعلام، وإضفاء الطابع المؤسسى على الانضباط المهنى للتاريخ. ورغم أن تمييز «نورا» بين الذاكرة الحقيقية والحديثة قد يبدو مبالغًا فيه، فإنه وفى الثمانينيات من

القرن الماضى لاقى عمله اهتمامًا واسعًا من العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، واستمر فى توفير دافع لعرض دراسات مختلفة حول أماكن الذاكرة (Legg, 2005).

وكانت هيمنة الأمة والدولة على صياغة الذاكرة، محط اهتمام كثير من البحوث فى الآثار والنصب التذكارية؛ لأن الذاكرة مُعرضة دائمًا للنسيان، فكما أنها عُرضة للتلاعب، ولديها مساحة لتسهيل أو «إجبار» الترابط الاجتماعى، فما تم تذكره أو نسيانه ضمن الذاكرة الوطنية، إنما يعكس علاقات السُلطة، وهو فى النهاية نتيجة سياسية. وتُدار ذاكرة النخبة المسيطرة عادة، بقوة الثقافة فى المخيلة الوطنية، عبر الآثار والنصب التذكارية، والطقوس العامة، والتصميم المعمارى والحضرى، وعبر محو أسماء الأماكن السابقة، أو أسماء المستوطنات. ومع ذلك، فقد لاحظ علماء الجغرافيا البشرية وبشكل دائم، الطبيعة المُختَلف عليها، والتى تحيط حتى بالمواقع الرمزية الرسمية، وأن إنتاج واستهلاك هذه المواقع، يتضمن غالبًا نوعًا من الصراع (Till, 2001, 2005; Foote, 2003). فهذه المواقع لم تُصمم أو تُقرأ على نسق واحد (ويشكل المكان جزءًا مهما فى ترسيخ تلك الطبيعة ;Johnson, 2005). كما لا تملك مواقع النخبة سلطة على إنتاج اللاندسكيب، ويصف «بورك» «Burk» جماعات الريف فى فانكوفر، وأنها أنشأت النصب التذكارية ليحيوا العنف ضد النساء، وبإدراك «قوة المكان» لإصلاح فقدان الذاكرة الثقافى، ولتنشئة ذاكرة

عامة أكثر شمولية، قام «هايدن» «Hayden» (عام 1997) بعمل سلسلة من المشاريع التذكارية التى تُرسخ التاريخ الطويل لمستوطنات الأسر الأفريقية الأمريكية، واللاتينية، والآسيوية الأمريكية، فى وسط مدينة لوس أنجلوس. واختبر «ألديرمان» «Alderman» (2003, p. 171) كيف كافح الأفارقة الأمريكيين من أجل أن يتحكموا ويُحددوا نطاق الشوارع التى يُمكن أن يتذكروا فيها «مارتن لوثر كينج»، وبالتالى يمكن لذاكرة «ألديرمان»، أن تجد تعبيرات عامة لمارتن فى الشوارع. وقد لاحظ أيضًا، أن مُستوى الذاكرة كان مفتوحًا لإعادة التعريف، ليس فقط لأولئك الذين اعترضوا على فلسفة «مارتن لوثر كينج» السياسية الاجتماعية، بل أيضًا لأولئك الذين تبنوا فلسفته بلا جدل واستفادوا منها.

ولا يمكن إملاء الذاكرة، كما تُعد الذاكرة الشعبية محركًا مهما، يمكن للجماعات المحتشدة من خلالها مقاومة الأداء المهيمن للماضى والحاضر، لخلق ذكريات ثانوية وعكسية، ولإيجاد مستقبل بديل (Legg, 2005). ويمكن أن تشكل الذكريات المشتركة للحضارة والرغبة فى الحصول على أرض، قاعدة للادعاءات المتراكمة للإصلاح والتعديل: وناقش «كوسك» «Kosek» (عام 2004) أن الذكريات المشتركة لمجتمع ذوى الأصول الإسبانية فى الولايات المتحدة الأمريكية حين طردهم المكسيكيون القاطنون فى شمال نيومكسيكو، هو ما جعلهم يتّحدون كقوى اجتماعية وسياسية. ويمكن تعزية السبب نفسه للفلسطينيين،

أو لمجموعات الأمم الأولى (First Nations) فى كندا، وفى سياقات التشتت وما قبل الاستعمارية - حين تكون الذاكرة مهددة بالحنين للماضى واستيعاب الظلم - (تقدم الذاكرة الثقافية وعدًا يرتكز على نظرية المعرفة)، ولكن ليس بالضرورة أن يكون ضمن هوية وطنية مفردة (Sugg, 2003, p. 469، انظر أيضًا الشتات، وما بعد الاستعمار) ويمكن تجميع الذكريات العكسية ونقلها عبر التقاليد الشفهية، ولكن فى أماكن زمنية أقل بيروقراطية: **كالجسد**، والأماكن المحلية (Blunt، 2003)، والأحياء، أو «إعادة الأقلمة المؤقتة» للأماكن الرسمية (كالكرنفالات، والمهرجانات، وسباق السيارات Legg, 2005;).

ويُمكن أن تقدم مشاريع الذاكرة للجماعات المهمشة، آثار الصدمة، كأن تتبدل احتمالات الذاكرة. وحين يتم استرجاع الذكريات المؤلمة، تظل الأحداث فى الحاضر، مُقاومةً للاندماج عبر إعادة استرجاعها. ورغم ذلك، تمزج **الدولة** عادةً الأحداث العنيفة أو المأساوية فى سرد خطى لعمليات الفداء والمقاومة الوطنية، وهو ما يدعوه «إدكنز» «Edkins» (عام 2003) بأعمال «وقت الصدمة». بشكل مختلف، وتكشف طبيعته التكرارية المخرية، المؤسسات العنيفة **للسلطة النظامية**. وبالتالى يتضح أن الصدمة عبارة عن علاقة ليس **بالزمن** فحسب، بل **بالمكان والجغرافيا** أيضًا، فتتضح هذه العلاقة على سبيل المثال فى سرد تاريخ الأمة، وخبراتها، وفى الادعاءات

المستمرة حول الموطن الأصلى. ويعتمد «سوج» «Sugg» (عام 2003) على مفهوم «هيرسش» «Hirsch» حول ما قبل الذاكرة، ليفهم سبب «توقف الهجرة» عند الجيل الثانى من الكوبيين الأمريكيين: فقد يرث الأطفال الذين تم نفى والديهم من البلاد، الصدمة الثقافية الكلية والتى تحملها الوالدان، بل يتذكرون قصص نفيهما وكأنها قصتهم، ويتشوقون دومًا للعودة. وبالعكس، فقد يتضمن إحياء ذكرى الصدمة فى اللاندسكيب الطبيعى جمهورًا شاهدًا، أو من المحتمل أن يتم بذلك التخلص من آلام استرجاع الذاكرة.

وقد توجهت النزعة الجديدة، نحو توسيع نطاق دراسات الذاكرة، باعتبار دور الأداء، والممارسات الجسدية، وغير الجسدية، عند صنع لاندسكيبات تذكارية (Hoelscher, 2003)، وبتحرى الإنتاج الواسع للذاكرة الاجتماعية التى تقف وراء مواقع الآثار، والنصب التذكارية المحددة، وبالأخذ فى الحسبان تبعات اللاندسكيب على ذكريات الحيوان أو الكائنات البشرية الأُخرى (Lorimer, 2006).

مقترح للقراءة:

Johnson (2003b, 2005); Legg (2007a); Till (2003).

خرائط ذهنية / خرائط إدراكية mental maps/cognitive maps

قد يكون استرداد الخرائط المُتصورة والذهنية المُنتشرة فى أماكن المعرفة الشعبية، والتركيبات الذهنية التى كان يُنظر إليها، كمُعوقٍ

بين الأسس الجغرافية والفعل البشرى، نتيجة للبحث المعروف جيدًا فى **الجغرافيا السلوكية**. وهناك دراسة مُبكرة عن مخططٍ بسيطٍ لمناطق حضرية من الذاكرة، أشرف عليه «كيفن ولينش» «Kevin and Lynch» فى محاولة عمل تصميم حضرى جيد، وسمح هذا المخطط بتشييد صورة عن المدينة، كاشفًا بذلك مناطق من المعرفة والجهل، ووضح دور تلك الخصائص التى يمكن تذكرها كالعُقد، والحواف، ونقاط الاستدلال، فى تأسيس الوضوح الحضرى. وعلى العكس من ذلك، فقد أشار علماء الجغرافيا السلوكية ومن بينهم «روجر داون وديفيد ستيا» «Roger Downs and David Stea» (عام 1973)، إلى الخرائط الإدراكية، والتى ترتبط بالمهام المكانية فى عملية التوجه للشرق، وفى محاولة إيجاد الطريق. وقد كان الانتشار الأكثر رسمية، لتجارب اختبارات الورق وأقلام الرصاص التى أجراها «بيتر جولد» «Peter Gould» وتلاميذه (Gould and White, 1993 [1974])، والتى لم تكن تهدف لتحديد معرفتهم وجهلهم **بالمكان**، بقدر ما أرادوا من ورائها إنشاء سطح لتفضيلات الأماكن. وتبين من مسوح العينة التى أجريت فى عدة دول، أن الخرائط الذهنية، كشفت عن سطح أفضلية وطنى، وسطح محلى للرغبة فى الوطن. وسعت الأعمال التالية إلى تأسيس النمو التطورى **للخرائط** بين **الأطفال** من الأعمار المتصاعدة، وتحرى الروابط بين أسطح الأفضلية الجغرافية، واختيار أماكن الإقامة فى المستقبل، والأماكن التى تكثر فيها **الهجرة** (Gould and White, 1993 [1974]).

وكانت الخرائط الذهنية جزءًا من الحركة الانتقالية الواسعة فى الإدراك البيئى، والتى تباينت بدورها فى الاهتمام بالتمثيل، والبناء الاجتماعى للأماكن فى العديد من النظم، مُستخدمة أقل الطرق يقينيةً، ومشددةً على العوامل الاجتماعية عوضًا عن النفسية. ومع ذلك، ما زالت الطرق التحليلية القديمة تقدم نتائج مثيرة للاهتمام (Kitchin, 1994)، حتى وإن نُسيَت أو اُقتُطِعت الروابط مع العمل الأصلى عند نشر التخصصات المتعددة. وتضمنت دراسة راهنة عن دور وسائل الإعلام فى تشكيل السطح المكانى للخوف فى لوس أنجلوس (Matei and Ball-Rokeach, 2005)، وتحتوى على الكلمات الرئيسية للخرائط الذهنية، ونظم المعلومات الجغرافية، والتأثيرات المكانية، ولكنها أهملت أى إشارة إلى عمل «جولد» «Gould» بما فيه العمل المحتفى به فى مجلة «Time»، الذى تضمن خريطة للخوف المُدرك فى المناطق الحضرية.

مقترح للقراءة:

Gould and White,(1993).

علم ما وراء الجغرافيا **metageography**

«هى مجموعة البنى المكانية، التى يُنظم الناس من خلالها معرفتهم بالعالم، وهى غالبا أُطر غير مقصودة لتنظيم دراسات

التاريخ، والاجتماع، والأنثروبولوجى، والاقتصاد، والعلوم السياسية، وحتى التاريخ الطبيعى» (Lewis and Wigen, 1997, p. ix). ويعنى الجزء الأول من الكلمة، وهو «Meta»: **التجريد**، وهو المفهوم الذى يذهب فى بعض المعانى إلى ما وراء ما يعنيه المصطلح، ولذلك فإن علم ما وراء الجغرافيا، هو عبارة عن شبكة مربعات مفاهيمية تحدد كيف يتم تنظيم المعلومات الجغرافية. وهذه الشبكات هى مستحدثات ثقافية، ويقوم تأكيد كل من «لويس وويجان» على حقيقة أن هذه الشبكات يتم استخدامها بطريقة آلية بصورة أو بأخرى، وبدون وعى، وبدون رد فعل نقدى، وتربط المفهوم **بالتخيل الجغرافى**. ويُمكن أن تُستخدم كلمة (Meta)، كمفهوم شامل، ولقد ركز «لويس وويجان» اهتمامهما على المستوى العالمى والتقسيم التقليدى للعالم إلى قارات. ولكن تقسيم العالم إلى موزييك من الدول، لا غبار عليه ويمكن تقبله، وهذا يتعارض مع ما قدمه «بيفرستوك» و«سميث» و«تايلور» (عام 2000) حينما اقترحوا «علم ما وراء الجُغرافيا الجديد»، والذى يُعبر عن شبكة عالمية من التدفقات بين المدن.

مجاز (استعارة) metaphor

يتمثل المجاز، بالنسبة لأرسطو، فى إعطاء الشىء اسمًا يُنسب إلى شىء آخر. وهذه الممارسة منتشرة فى **الجغرافيا البشرية**، كما فى باقى العلوم الأخرى: فالمدن هى غابات نباتية (**مدرسة شيكاجو**)،

واللاندسكيب الثقافى هى نصوص، والمواقع الاقتصادية هى طبقات جيولوجية (طبقات استثمار)، والموارد غير المتجددة لها دورة حياة.

وعلى الرغم من مثل هذه المجازات، فإن بعض الكتاب انتقدوها لكونها تجميلية ومُريكة. وذكر «بلاتو» «Plato» أنها «تجعل من بعض النقاط التافهة نقاطًا مهمة، وتجعل النقاط المهمة تافهة»، بينما اعتقد «توماس هوبس» «Thomas Hobbes»، بأنها «تخدع الآخرين»، وفى مجال الجغرافيا، اعتبرها «هارفى» (Harvey» (1967, p. 551» مُعيقة «للحكم الموضوعي». وفى كل حالة من هذه الحالات، تمت مُهاجمة المجاز لأنه أدى إلى الغموض: وإنه «نوع من الخداع السعيد المضاف إلى الكلمات»، كما أوضح «ريتشاردز» (Richards 1936, p.90). وبصفة عامة، فإن مثل هذا الظن، نتج عن رؤية محددة لعامل اللغة، تتضمنها هذه الانتقادات. هذه اللغة التى ينبغى أن تكون واضحة وصريحة ويعتمد عليها تمامًا، وكل ذلك يتم تقويضبه بواسطة استخدام المجازات.

وعلى مدار القرن العشرين، كان هناك اعتراف متزايد، بأن اللغة تتشكل على غير هذه السمات (انظر بصفة خاصة التفكيكية)، وهذه المجازات، جزء لا غنى عنه فى كل من الكتابة والتنظير. ويأتى الاستخدام المجازى فى شكلين وحجمين (Barnes and Curry, 1992).

المجازات الصغيرة التى تكون فيها الكتابة والبحث الفردى جُزءًا من البنى الأساسية للتركيب اللغوى، و«مبدأ مُنتشر فى كل مكان»

(Richards, 1936, p.92). ويتطلب إعداد هذه المجازات مهارة وحساسية، وصياغة عناصر بلاغية مُهمة، ومحاولة لإقناع الآخرين بقوة حجة الباحث باستخدام الاستعارات مثل المجاز (Lakoff and Johnson, 2003 [1980]). أما المجازات الكبرى فى المقابل، فهى تشكل نموذجًا معرفيًا لأبحاث كاملة. فبعض المجازات مثل (الكائن الحى) أو (الآلية) عميقة الجذور، لدرجة أنها أصبحت مجازات متجذرة (Pepper, 1942)، بينما يُعد البعض الآخر مؤقتًا، وتم إعداده لاستخدام مُعين، ثم لم يلبث أن يهمل بعد ذلك. وعلى الرغم من طول فترة تحملها، فإن كل المجازات الكبرى تعمل من خلال عملية «إعادة التوصيف الاستعارى» (Hesse, 1980)، ولذا يتم انتقال المعانى والارتباطات للنظام الواحد، كى يتم إعادة توصيف الشرح والتفسير (ذلك الجزء من التفسير الذى يشرح) لنظام آخر. والمثال على ذلك هو إعادة توصيف «إسحاق نيوتن» المجازى للصوت على أنه عبارة عن موجات. ويُعد إعادة التوصيف المجازى موجودًا فى كل مكان «كما أنه يظهر فجأة» (Arib and Hesse, 1986). وعندما صاغ «آدم سميث» مجاز «اليد الخفية» ليصف فعالية السوق، أو عندما قال «ماركس» بأن «العمال ليس لديهم ما يخسرونه سوى القيود»، وعندما تَساءل «بونج» (1996, p.27) «Bunge» «لماذا لا يمكن... للمفاهيم التى تتعامل مع المسارات الغريبة، أن تُطبق على الطرق السريعة؟» وكما أن الثورات، وإن كانت من أنواع مختلفة، تم وضعها فى حالة حركة.

ولقد كان هناك اهتمام متناثر بالمجاز فى الجغرافيا منذ ستينيات القرن الماضى، عندما ناقش مؤيدو العلم المكانى فى البداية الروابط بين النماذج والمجازات (Haggett and Chorley, 1967). وفيما بعد، انجذب أولئك الذين دافعوا عن الجغرافيا الإنسانية، مثل «توان» «Tuan» (عام 1978) و«ليفينجستون» «Livingstone» و«هاريسون» «Harrison» (1981b)، إلى المجازات، لأن لها أصداء فى الإبداع والمعنى للمشروع الأكبر (انظر أيضًا: العلوم الإنسانية). ومؤخرًا، فإن الاهتمام النقدى، نشأ من الجغرافيين المهتمين بموضوع النظرية المعرفية. وتحمل المجازات الكبرى أحيانًا حمولة فكرية غير مدروسة، مما يؤدى إلى معانٍ غير مقصودة ومتناقضة. فتحتاج إلى إفراغ الحمولة وفحصها نقديا من أجل تماسكها، واتساقها، ومُطابقتها. وفعل ذلك يعنى أيضًا، التحقق من الأصول التاريخية والمادية. وتتطلب المجازات «العالمية» (Smith and Katz,1993).

قرءات مقترحة

Lakoff and Johnson,(1980) Smith and Katz,(1993)

فردانية منهجية — methodological individualism

هى الرؤية التى يجب أن يتم بها تفسير الأحداث الإجتماعية، باختزالها إلى أفعال فردية، حيث يتم تفسير هذه الأفعال الفردية

بالرجوع إلى نوايا الأفراد. فبالنسبة لصاحب المنهج الفردى، فإن كل الكيانات الاجتماعية على المستوى العام، منقسمة تماما إلى الأفعال والنوايا الكامنة للأفراد. ولذلك فإن المجتمع عبارة عن كائن خرافى، وهو الشىء الذى يبدو حقيقيا ولكنه ليس كذلك. ومن الناحية النظرية، فإن المنهجية الفردية تتناقض بصورة مفيدة مع المناهج التى تبرز أهمية وواقعية التراكيب الاجتماعية العابرة للفرد (كما وُجدت، على سبيل المثال، فى الماركسية البنيوية: ذلك النوع من الماركسية التى تستفيد من **البنيوية**) من جهة، ومن جهة أخرى تتعارض مع المناهج التى تنكر ذاتية موضوعات الأفعال الإنسانية بكاملها (كما وُجدت، على سبيل المثال، فى ما بعد البنيوية).

وقد تم استخدام المصطلح لأول مرة بطريقة منهجية بواسطة عالم الاجتماع الألمانى «ماكس فيبر» فى كتابه «الاقتصاد والمجتمع» 1968) ([1922]. وكان حريصًا على أن يثبت أن الزُمر الاجتماعية مثل الشركات أو الحكومات، «يجب أن تُعامل كمحصلات للأفعال المعينة للأفراد كلا على حدة، لأن هذه بمفردها، يمكن أن تعالج كعوامل فى مسار الفعل المفهوم ذاتيا» (Weber, 1968 [1922], p. 13). ولم تكن وجهة نظر «فيبر» تهدف لتمييز الأفراد على المؤسسات الاجتماعية، ولكن إلى التركيز على أن فهم الظاهرة الاجتماعية، يجب أن يرتكز من الناحية المنهجية على نظرية الأفعال، تلك النظرية التى توفر الدوافع للعوامل لأن تعمل (فى نظرية فيبر، هذا أدى إلى تفعيل القواعد المنهجية للفهم ونماذج التعظيم).

ومع ذلك، فقد ضاعت هذه النقطة، فى إصداراتها التالية، وتم استخدام المنهجية الفردية لتمييز الفردية فى المقام الأول من أجل التقليل من شأن نظرية «ماركس» بصفة خاصة حول المادية التاريخية التى ارتكزت أساسًا على الكيانات الاجتماعية المجمعة. ووُجد هذا الدافع فى كتابات «فردريك فون هايك» «Friedrich von Hayek» و«كارل بوبر» «Karl Popper» فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضى، ووجد أيضا فيما بعد مرة أخرى فى كتابات «إلستر» «Elster» (1982b) حول الماركسية التحليلية فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى. وبينما توجد اختلافات بين هؤلاء الكُتاب الثلاثة، فهناك أيضًا مناطق اتفاق فيما بينهم. أولًا: أن «هايك وإلستر» وربما «بوبر» أيضًا، من خلال نموذجه حول الاختزالية النفسية، التزموا جميعا بنموذج الاختيار العقلانى للفرد المشتق من الاقتصاد الكلاسيكى الجديد: فقد تم طرح العقلانية كأنها الدافع لفعل العوامل. ثانيًا: الكُتاب الثلاثة تقبلوا أن عقلانية الأفراد مَثلت «التفسيرات الأساسية الصلبة» للظاهرات الاجتماعية (Watkins, 1957, p. 105)

وقد تم انتقاد كل من نموذج الاختيار العقلانى المحدد والفكرة الأكثر عمومية للتفسير الأساسى للفردية: إذ إن المقاصد الكامنة للفعل ليست معروفة دائمًا، ولذلك فربما يكون من المستحيل تقديم تفسيرات للأفعال المرتكزة على الفردية، أما أشكال التفسير غير

المرتكزة على الفردية - على سبيل المثال، الإحصاء الإجمالى - يمكن فى بعض الحالات، أن يقدم تفسيرات أفضل من تلك التى ترتكز على الدوافع الفردية، كما أن الأفراد فى تفاعلهم مع بعضهم بعضًا ينتجون تأثيرات غير قابلة للاختزال بالنسبة للأفعال الفردية، ويكون الأفراد هم نتيجة، وليسوا سببًا، للتراكيب والمؤسسات الاجتماعية («الشمول المنهجى»).

وبسبب الارتباط مع الفرضية العقلانية، فإن المنهجية الفردية فى **الجغرافيا البشرية**، وجدت بصورة يسيرة فى **الجغرافيا الاقتصادية**، لأنها تأثرت بصورة كبيرة **بالاقتصاد الكلاسيكى الجديد**، كما أنها ظهرت مرة أخرى فى **العلم الإقليمى**، وفى **الجغرافيا الاقتصادية الجديدة**. ولكن **التحول الثقافى** و**التحول إلى الاقتصاد المؤسسى**، قد أديا إلى التأكيد القوى على أهمية الظاهرات الاجتماعية، وبالتالى، انتقلت المنهجية الفردية من مجرد فرع فى تخصص، إلى اكتساب موطئ قدم مكانة متوطدة (Lee and Wills, 1997).

قراءات مقترحة

Heath (2005)

منهجية **methodology**

هى المبادئ والافتراضات الكامنة فى اختيار التقنيات اللازمة لبناء وتحليل البيانات. ويجب عدم الخلط بين المنهجية و«الأساليب»:

فالمنهجية هى العقلانية المفاهيمية التى يتم لها استخدام الطرق والأساليب. والمنهجية تجمع وتربط بين الأسس المفاهيمية والفلسفية الكامنة الخاصة بالدراسة والتقنيات الملائمة لها. ولذلك فإن المنهجيات الجيدة تنظم وجودية الدراسة، وكيفية تصورها للعالم، مع النظرية المعرفية، وكيفية معرفتها لأشياء عن العالم. وأكثر من ذلك فهى تشمل استخدام تقنية أو أكثر من «تقنيات البحث». فهذا القاموس على سبيل المثال، يسرد على الأقل 11 مجموعة من التقنيات، والعديد من الإجراءات التحليلية والتمثيلية للتعامل مع البيانات. إن المنهجية تُعد موضوعًا معرفيا حول التقنيات الملائمة لأسئلة البحث، أكثر من كونها مجرد تعلم أسلوب ببساطة.

وإن الصياغة الضعيفة للمنهجية، كسرد لكيفية تنفيذ البحث، قد تم استلهامها من العلوم، وهى عادة سمة للمنظور العلمى الاجتماعى. ويوفر سرد هذه الإجراءات، الشفافية المنهجية، التى تُعد سمة الدراسات العلمية التى تسمح لقارئها بدحض نتائجها. وحتى فيما وراء الدراسات العلمية، فإن هذه الشفافية يتم دعمها كطريقة لتأكيد الدقة والصلاحية عبر المناهج المتعددة. واقترح «باكستر» «Baxter» و«آيلس» «Eyles» (عام 1997) تبنى أفكار «لينكولن» «Lincoln» و«جوبا» «Guba» على كل المناهج ومن ضمنها الأساليب النوعية، وذلك لتوضيح ما يلى:

- مصداقية التعليل (تمثيل موثّق لما حدث بالفعل).

- قابلية الانتقال والتحويل للمواد (جعل ما حدث واضحًا ومفهومًا للجمهور).
- الاعتمادية على التفسير (أى التى لا تكون غير منطقية، أو كيف يكون تحيزها).

درجة تأكيد نتائج الدراسة (القدرة على تدقيق العملية التى تتم من خلال الانعكاس الشخصى، وإعطاء الفرص للمبحوثين للرد).

والتركيز هنا على التصريح الواضح للإجراءات المتبعة، والتقنيات والخطوات التى تعتبر وسائل تُمكّن القارئ من تحرى العملية المؤدية إلى النتائج. وتُعد تقاليد الشفافية متغيرة، حتى عبر حقول التخصصات الفرعية، حيث نجد فى محاولة المقارنة بين مجلة دراسات الأعمال التجارية العالمية ومجلة الجغرافية الاقتصادية، على سبيل المثال، أن نحو80 % من المقالات فى الأولى تحتوى على أقسام رسمية للمنهجية وجمع البيانات، بينما نجد 30 % أو أقل من هذه الأقسام فى الثانية (Poon, 2007). وقد تكون درجة من الشفافية معدّة لتمكين تعليل الانعكاسية الذى وضع عملية البحث، ويسمح للقارئ برؤية الإنتاج الممكن والقائم للمعرفة. وقد يكون الهدف من هذا هو إضعاف مفاهيم العلوم الاجتماعية الرسمية عن طريق توضيح القابلية للخطأ وحدود المعرفة، وقد يكون مستوحى من المناهج لبحث الأخلاق التى تقدم مساهمات المشاركين فى البحث. وبالتالى، انتقل علماء المنهجية النسوية من تصميم البحوث إلى نشرها، على أن تأخذ فى الحسبان «العلاقات بين الأشخاص المشاركين فى البحث، والإجراءات الفعلية

للبحث، والعملية التى يتم من خلالها إجراء البحث وإكماله» (Moos, 2002 p. 12).

ويُشير تعريف أقوى للمنهجية، إلى الطرق المختلفة التى تعكس من خلالها معايير دقة المناهج النظرية. فعلى سبيل المثال، يجب أن يستوفى اختيار العينات ضمن البحث الموسع المعايير التمثيلية لدعم التحليل الإحصائى للبيانات، بينما قد يوجه فى الأساليب النوعية إلى استيعاب رؤية جماعة معينة، حيث تعتمد صحته على جودة المواد المستخلصة من موقفية الباحث بالنسبة للدراسة. وفى هذه الحالة تدور المنهجية حول جمع المراحل فى البحث من الفلسفة الضمنية، إلى أسئلة البحث، وإلى التقنيات التى تولد البيانات، وإلى أشكال التحليل، وإلى تصوير النتائج.

وبالتالى تتضمن المنهجية، الأخذ فى الحسبان، كيف يمكن تجميع تقنيات معينة واستخدامها فى توليد ذلك النوع من البيانات التى ستجد حلًا للأسئلة المطروحة خلال إطار مفاهيمى معين. وقد كان هناك جدل كبير حول ما إذا كانت الأُطر المفاهيمية المعينة، تتطلب ترابطات منهجية مُحددة، وتعيق بعض الأساليب. فمثلًا، كان هناك جدل كبير فى الجغرافيا النسوية حول ما إذا كانت تتطلب أساليب نسوية، والتى كان هدفها تخويل وإعطاء النساء صوتًا ومعاملتهن «كموضوعات» تصنع المعرفة، أو كان بإمكانها استخدام الأساليب النوعية التى انتقدها واضعو نظرية النسوية، بسبب تعاملها مع الناس

كأشياء للمعرفة، واستخدامها ذكورية منفصلة فى منطقها. وقد طرح هذا الجدال قضايا خاصة للصحف، مثل الجغرافى المحترف فى عام 1995، وتقييم عما إذا كان باستطاعة المنهجية النسوية، تضمين تقنيات متنوعة مثل نظم المعلومات الجغرافية.

وإذا كانت المنهجية تتحدث عن تقييم كيفية صنع مواد تجيب عن الأسئلة المفاهيمية فى الدراسة، فعلى الأرجح ستكون الإجابة هى استخدام أساليب متعددة. وبالتالى، يمكن دراسة بعض الأجزاء أو القضايا عبر أسلوب واحد من الأساليب، بينما يمكن دراسة غيرها عن طريق أسلوب آخر. ويدعى هذا عادة بالتثليث، ككناية عن ممارسة المسح لعدة احتمالات من معالم مختلفة. وهنا تكون المنهجية عبارة عن دمج الأساليب للمساعدة فى تدقيق نتائج بعضها البعض، ودمج أشكال مختلفة من البيانات فى التحليل (Knigg and Cope, 2006). وفى المقابل، يمكن أن يتم التشكيك فى أن مختلف التقنيات مع الوجوديات المختلفة، تُنشئ بصورة راديكالية إصدارات مختلفة من العالم، الذى لا يمكن جلبها إلى منهج النظرية المعرفية نفسها. وكيف يمكن اعتبار البنائية الاجتماعية حليفة لأساليب من الاستنتاج الإحصائى الذى يعتمد على الواقعية أو افتراضات الموضوعية، وفى حالة كهذه، قد تكون المنهجية عبارة عن تقييد التوترات التى تُظهِر هذه الفجوات والاختلافات لتقدم «تدقيقًا آثمًا» يشخص ويبلور قضايا الدقة والمصداقية بين الأساليب، بدلًا من دمجها أو استخدام أحدها

ليؤكد الآخر (Guba and Lincoln, 2005). وكان التعليل النموذج فى الجغرافيا هو تعليل «نايتينجال» «Nightingale» (عام 2003) عن الغطاء الغابى فى نيبال، والذى يُوضح التحيز والتناقضات بين التاريخ السردى للقرويين والتصوير الجوى.

ومن ثم، فإن المنهجية هى عبارة عن تنظيم ممارسات البحث بالعلاقة مع المفاهيم. ولا توجد هناك طريقة واحدة لفعل ذلك، ولا يمكن اعتبار المنهجية تطبيقًا للأساليب ببساطة. ولكنها تتضمن التفكير من خلال المفاهيم المترابطة، والموضوعات، وجمع المعلومات، والتمثيل الذى سيختلف من مشروع إلى مشروع حتمًا.

. قراءات مقترحة

Hoggart less and Davies (2002)k Limb and Dwyer (2001); Pryke and Whatmore (2003); Sharp (2005).

المحررون في سطور:

دريك جريجورى

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

رون جونستون

أستاذ الجغرافيا في جامعة بريستول، المملكة المتحدة.

جيرالدن برات

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

ميشيل واتس

أستاذ الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا (بيركلي)، الولايات المتحدة.

سارة واتمور

أستاذ علوم البيئة بجامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.

وإضافة إلى المحررين الخمسة السابق الإشارة إليهم، لم يكن تحرير هذا المعجم وتنسيقه وإخراجه على هذا النحو ليتم دون مساهمة فريق من الخبراء ضم أكثر من عشرين أستاذًا فى الجغرافيا يحتلون مواقع رفيعة في جامعات كندا والهند والسويد وبريطانيا وأستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك وسنغافورة واليابان. أما من قام بتحرير التعريفات المعجمية، فقد بلغ عددهم ١١٢ عالما من الجغرافيين وغير الجغرافيين المنتشرين في أقسام الجغرافيا فى شتى أنحاء جامعات العالم.

المترجمون في سطور:

• عاطف معتمد عبد الحميد

أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، حصل على الدكتوراه من جامعة سان بطرسبرج، روسيا عام ٢٠٠١، حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٩، باحث ومترجم في قضايا الجغرافيا السياسية والثقافية.

• عزت صالح زيان

أستاذ مشارك بمعهد التخطيط القومى، حصل في عام ١٩٩٨ على دكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية من جامعتى القاهرة وماينتس بألمانيا، يعمل خبيرًا في معهد التخطيط القومى بالقاهرة ويحاضر فى المركز الديموجرافى. له العديد من الترجمات التى تدور حول قضايا السياسة والتنمية والصراعات الدولية.

- **محمد أحمد على**

مدرس بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة القاهرة، حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩، كما حصل على الدبلوم العام والخاص في السكان والتنمية من المركز الديموجرافى بالقاهرة عام ١٩٩٨. له عدة مؤلفات وحصل على عدد من الجوائز العلمية.

- **لطفى كمال عزاز**

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة المنوفية، حصل على الدكتوراه في التخطيط ونظم المعلومات الجغرافية من جامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٤. له عدة مؤلفات وأبحاث منشورة في دوريات علمية ومؤتمرات دولية. حصل على عدة جوائز علمية.

المراجع في سطور:

- **محمد عبد الرحمن الشرنوبى**

أستاذ الجغرافيا البشرية والعميد الأسبق لكلية التربية (جامعة القاهرة، فرع الفيوم) ثم لكلية الآداب، والعميد الحالى لمعهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل التابع لجامعة الفيوم، والأمين العام للمجمع العلمي المصرى. وهو عضو مجمع اللغة العربية ورئيس لجنة مصطلحات الجغرافيا والأنثروبولوجيا بالمجمع. حائز على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية وعدد من الجوائز المحلية والدولية الأخرى، ورد اسمه ضمن عدة موسوعات مصرية وعالمية.

التصحيح اللغوى: أسماء الشاذلى
الإشـراف الفنى: حسـن كـامل

قدمت الجغرافيا البشرية إسهامات كبيرة فى دراسة نقدية للتحول الاقتصادى والعولمة أيضًا، وتستمر إدخالاتنا للتعرف على التطورات الرئيسية فى الجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد السياسى، والتبادلات النشطة بينهما، والتى تسعى إلى تفسير التغييرات الجذرية فى الأنظمة المعاصرة لتراكم رأس المال وتداوله. هذا، وقد اندلعت الأزمة الاقتصادية العالمية، بينما كان يجرى طباعة هذه الطبعة من المعجم، وكنا قد أدرجنا فيها بالفعل إدخالات جديدة خاصة بمناهضة العولمة، ومناهضة التنمية، وصندوق النقد الدولى، والمنتدى الاجتماعى العالمى، وأيضًا عن رأسمال المخدرات والرأسمالية النفطية، والتى تتحدث عن بعض تداعيات الأزمة، ولكننا نعتقد أيضًا أن هذه الأحداث قد جعلت من انتقاداتنا الموسعة (وبصفة خاصة) للرأسمالية والأسواق والليبرالية الجديدة.

تصميم الغلاف : نادية كشك